• العدد التاسع والستون بعد المائة - يوليو ٢٠٠٧ •



السياسة الدولية



كيف نوقف الفوضى فى العالم العربى؟

[الافتتاحية]

إطلالة جديدة على إفريقيا

[ملف العدد]

حركات الإسلام السياسى والسلطة

د. خلدون حسن النقيب

تركيا والعالم العربى.. علاقات محورية

د. محمد نور الدين

العراق بين القاعدة والتنظيمات المسلحة

محمد أبو رمان

لقاء العدد مع عبده ضيوف.. الأمين العام لمنظمة الفرانكوفونية

حوار: سوسن حسين

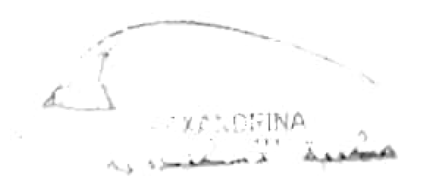
مع ... مجانا

■ الاقتصاد الإفريقى بين التكامل الإ... المبادرات الدولية [اسطوانة مجانية]





السنة الثالثة
والأربعون
يوليو ٢٠٠٧



رئيس مجلس الإدارة :

مـــرسى عطـــا اللـه



دورية علمية
محكمة تصدر
أوائـل ينايـــر،
أبريل، يوليو،
أكتوبـــر
صدر العدد الأول
يوليو ١٩٦٥

أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها ١٩٦٥ - ١٩٩١

دكـــتور بطـــرس غـالـــى

تقديم الموضوعات للنشر

- تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسى والقانون الدولى والتنظيم الدولى والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية

المراسلات

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - مجلة السياسة الدولية .
- تليفون : ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الأهرام ٥٧٨٦١٠٠، ٥٧٨٦٢٠٠، ٥٧٨٦٣٠٠
- فاكس : ٥٧٩٢٨٩٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ e.mail:siyassa@ahram.org.eg.

سعر بيع النسخة :

- داخل مصر: ٢٠ جنيها ، سوريا ٣٣٠ ليرة ، لبنان ١٠٠٠٠ ليرة ، الأردن ٥ دينارات، الكويت ٢,٥ دينار، السعودية ٣٠ ريالا، تونس ١٠ دينارات، الجزائر ٤٠٠ دينار، المغرب ٧٥ درهما، البحرين ٢,٧٠٠ دينار ، قطر ٢٧ ريالا، الامارات ٢٧ درهما، سلطنة عمان ٢,٧٠٠ ريال، غزة/القدس/الضفة ٦ دولارات، الجمهورية اليمنية ١٠٠٠ ريال ، المملكة المتحدة ٦ جنيهات استرلينية، الولايات المتحدة ٦ دولارات .

الاشتراكات السنوية

داخل مصر ٨٠ جنيها مصريا، فى الدول العربية ٤٠ دولارا أمريكيا، فى الدول الأوروبية والافريقية ٥٠ دولارا أمريكيا وفى باقى دول العالـم ٧٠ دولاراً أمريكيا. وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى إدارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة.

الإعلانات

إدارة الإعلانات بمؤسسة الأهرام . شارع الجلاء . القاهرة . جمهورية مصر العربية

كيفيـــــة الحصول على أعداد المجلة أو المواد المنشورة

النســـخـــة الورقـــيـــة

تتاح الأعداد الماضية منها بسعر ٥٠ جنيها (خمسون جنيها) للسنة الواحدة - بمركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم - شارع الجلاء - القاهرة

المصـــغـــرات الفـــيلمـــيـــة

أعداد السياسة الدولية مسجلة على مصغرات فيلمية (ميكروفيلم وميكروفيش). وتتاح السنة الواحـــدة من المجلة على الميكروفيش بسعر ثابت قدره ١٥٠ جنيها للسنة الواحدة، بمركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم

الاســـــترجـــاع الموضـــوعـــى

يوجد لدى مركز الأهـرام للتنظيم والميكروفيلم نظام للاسترجاع الموضوعى من اعـــداد مجلة السياســـة الدولية يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد او لفترة زمنية محددة نظير اجور رمزية

شـــبكة المعلومـــات الدوليـــة (الانترنت)

تتاح السياسة الدولية على شبكة الانترنت على العنوان : http://www.siyassa.org.eg كما يمكن الدخول عليها من خلال موقع مؤسسة الأهرام كما يلى: ...org.eg

مطابع
الأهرام التجارية
قليوب - مصر



المحتويات

الافتتاحية :

الســـــــنة الثـــالثـــة والأربعـــون
العـــــدد التـــاسع والســتـــون بعـــد المائـــة
يوليو ٢٠٠٧

كيف نوقف الفوضى فى العالم العربى؟

لم يكن لأكثر الناس تشاؤما من عبثية المشهد العربى أن يتوقع وصول الأوضاع على الساحة العربية إلى هذا الحد من التدهور والانهيار، وذلك على نحو ما تشى به الصورة الراهنة فى العراق ولبنان والأراضى الفلسطينية، ناهيك عما يحدث فى الصومال والسودان.

وتبدو أزمات المنطقة كما لو كانت استنساخا لمركب واحد يجرى تكراره فى أكثر من بلد، يبدأ بعدم الاتفاق الداخلى على مشروع وطنى للبناء، ثم يتحول الأمر إلى صراع سياسى، لا يلبث أن يعقبه انفلات عسكرى، ثم فى النهاية اقتتال داخلى يدفع المواطن العربى ثمنه من دمه وماله وأهله.

ولعل الخيط الناظم فى هذه الأحداث جميعا هو فشل النخب المتصارعة فى الاحتفاظ بكياناتها السياسية موحدة، دون عبث، فى حين لم يعر أى منها اهتماما للنتائج الكارثية التى يخلفها الصراع على الأوضاع الإنسانية فى العالم العربى، التى هى بطبيعتها فى أسوأ حالاتها.

هذه الحال المأساوية تدفع للتساؤل: هل بات العالم العربى على وشك الدخول فى حقبة "الدول الفاشلة" تلك الدول التى لا تقوى على تحمل مسئولياتها تجاه مواطنيها ولا تتمتع بالحد الأدنى من مستويات المعيشة، فى حين يشوبها قدر من عدم الاستقرار، قد يفضى فى النهاية إلى سقوطها وتفكيكها إلى دويلات صغيرة.

إطلالة سريعة على الأوضاع فى أكثر من بلد عربى تشير إلى أننا نشهد نوعا من "السيولة" السياسية، قد يفضى إلى انفجار العديد من بؤر التأزم فى العالم العربى.

ففى لبنان، وصلت الأوضاع مؤخرا إلى حد خطير، ليس فقط للمواجهة العسكرية الدائرة بين الجيش اللبنانى، وأحد التنظيمات الإسلامية المتشددة "فتح الإسلام"، وإنما أيضا لانعدام القدرة على إيجاد حل جذرى لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان. وعلى الرغم من تحذير البعض مرارا وتكرارا من خطورة تجاهل أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فى المخيمات اللبنانية، فلم يعر أحد اهتماما للظروف السيئة التى يعيشها هؤلاء، وهو ما هيأ تربة خصبة لنمو العديد من التيارات السلفية الجهادية والقاعدية.

وكان منطقيا، فى ظل هذا التجاهل، أن تنفجر تلك المخيمات بأفكار القاعدة وما شابهها من التنظيمات العنيفة، وأن يهدد بعضها ما تبقى من هيبة الدولة اللبنانية، ويضيف فصلا جديدا إلى أزمتها الراهنة. قطعا، سينتصر الجيش اللبنانى على تنظيم "فتح الإسلام"، وأشباهه من التنظيمات المسلحة، بيد أن الأمر فى حاجة إلى معالجة سياسية وإنسانية تمنع عدم تكرار هذه الأزمة مجددا.

وفى غزة، كان الجميع شاهدا على أسوأ فصول الدراما الفلسطينية، جسدتها ملحمة "فتح وحماس"، أكبر فصيلين على الساحة الفلسطينية. والأسوأ من ذلك أن كثيرين كانوا على يقين بأن ما حدث كان أمرا متوقعا، فى ظل تصاعد الاستقطاب السياسى والعسكرى بين الطرفين، بيد أن أحدا لم يتحرك كى يمنع انهيار الأوضاع الفلسطينية على هذا النحو المثير.

القضية الآن لم تعد فى فتح أو حماس، وإنما فى الأوضاع الصعبة التى يرزح تحتها ما يقرب من مليون ونصف مليون مواطن فلسطينى فى غزة، يتعرضون منذ أكثر من عام ونصف عام لأقسى أنواع الحصار الاقتصادى والمالى والأمنى، وذلك بسبب رفض النظام العربى -بمكونيه الفردى والجماعى ومعه المجتمع الدولى- التعاطى مع الواقع الجديد على الأراضى الفلسطينية بعد وصول حماس للسلطة. وبدا أن البعض على استعداد تام للتضحية بالشعب الفلسطينى، مقابل عدم الاعتراف بهذا الواقع الجديد، فى حين رفضت اللجنة الرباعية التعاطى مع حكومة الوحدة الوطنية التى شكلتها فتح وحماس باعتبارها حكومة شرعية.

وفى دارفور، يصر البعض على التعاطى مع القضية من منظور أحادى بحت، لا يرى فيها سوى محاولة لتفتيت السودان، متجاهلا طبيعة الأزمة الإنسانية التى يمر بها أكثر من ٣٠٠ ألف مواطن سودانى يعانون الفقر والتشرد والأوبئة. فى حين لا يزال البعض يصر على اعتبار القضية مجرد أزمة سياسية، وليست إنسانية، وهو ما وضع الموقف العربى فى مأزق بسبب ضعف الالتزام الإنسانى والأخلاقى تجاه المواطن العربى فى دارفور، وزاد بالتبعية من حجم الدور الخارجى فى معالجة الأزمة.

وفى العراق، بلغت الحرب الأهلية والتهجير والنزوح حدا غير متوقع، وبات الحديث عن دولة وطنية موحدة فى العراق مجرد

ترف، فى حين اتسعت الهوة بين العراقيين ومحيطهم العربى، مما دفع ببعض القوى الإقليمية إلى السعى من أجل ملء الفراغ الداخلى هناك. ولدينا الآن ما يقرب من أربعة ملايين لاجئ عراقى، لا يجدون المأوى والمأكل، فى حين يصارع آخرون من أجل الإفلات بأنفسهم من جحيم القتل الطائفى.

بالطبع، لا يمكننا إغفال الأبعاد التاريخية للأزمات العربية، ذلك أن انفجار الأوضاع على هذا النحو المخيف، وسقوط "النماذج" الديمقراطية فى كل من العراق ولبنان وفلسطين، وهى التى شهدت تجارب انتخابية على مدى العامين الماضيين، أشاد الجميع بنزاهتها، يكشف عن مدى هشاشة البناء الوطنى الداخلى فى العالم العربى، ويؤكد أنها لم تكن إلا مجرد نماذج "كرتونية" لا تنعم بسبل العيش وثقافة التعايش.

وربما من نافلة القول إن نشأة الدولة العربية تفتقد لأدنى مقومات النشوء "الطبيعى" على غرار ما حدث مع قيام الدولة الغربية عقب صلح وستفاليا الشهير عام ١٦٤٨، بيد أن الوضع الآن قد تخطى هذه الاستثنائية "المصطنعة"، كى يهدد بقاء الفرد ذاته.

إن الفشل "التاريخى" فى الخروج من وهم الحالة "الاستثنائية" التى يعيش فى كنفها العالم العربى منذ أكثر من نصف قرن، وما خلفته من إحساس عميق بالهزيمة النفسية والحضارية أمام الآخر، يجرى تعويضه من خلال ثقافة ذرائعية، شكلت رافدا أساسيا لشيوع الاستبداد بكافة أنماطه (السياسى والدينى والفكرى).

وفى حين انهمك كثيرون فى رثاء الذكرى الأربعين لهزيمة يونيو ٦٧، تغافل الجميع عن التعاطى بواقعية مع جذور الأزمات التى انفجرت مؤخرا فى أكثر من بؤرة عربية، ولم يرق رد الفعل العربى إلى مستوى التحديات التى تطرحها هذه الأزمات.

وباختبار أدائه فى الأزمات المتلاحقة، يمكن القول إن النظام العربى قد أخفق فى إيجاد أية حلول واقعية لأى من هذه الأزمات، بل على العكس من ذلك فكثيرا ما ساهمت ردود فعل النظام العربى، وعدم تناغم حركته - كمؤسسة جماعية - مع سلوك بعض وحداته القطرية، فى زيادة التوتر فى بعض الملفات، بدلا من تسويتها.

إن أحد أسباب انفجار الأوضاع فى العالم العربى، على نحو ما نشهده الآن، يكمن فى استمرار حالة العجز العربى عن فهم متغيرات الواقع، وانعدام القدرة على صوغ استراتيجية عملية تتعاطى مع كل قضية حسب محدداتها على الأرض، وليس من خلال التمسك بنفس الأفكار والرؤى القديمة، وهو ما تكشف عنه ردود الفعل الضعيفة إزاء الأزمات الراهنة، وتفسر ضعف التأثير العربى على حلحلة أى منها.

لذا، فإن عنصر الانطلاق العربى فى معالجة الأزمات الراهنة يكمن فى إعادة صوغ استراتيجية واقعية تنطلق من البعد الإنسانى والأخلاقى لهذه الأزمات، باعتبار أن الفرد العربى هو الهدف الرئيسى لحل أى منها.

بكلمات أخرى، يبدو النظام العربى الآن فى حاجة ملحة إلى "ثورة" تصحيحية فى مفاهيم العمل العربى المشترك، وفى طريقة تفكيره وتعاطيه مع الأزمات العربية، تنطلق بالأساس من البحث فى كيفية معالجة البعد الإنسانى والأخلاقى للأزمات العربية، وتستهدف الحفاظ على حياة وأمن المواطن العربى. إننا بحاجة إلى استراتيجية "خلاقة" تعالج المشكلات الراهنة من جذورها، وتتمتع بحس إنسانى وأخلاقى يعيد للشعوب العربية الأمل فى وقف حال التدهور المتواصلة، ويمنع دخولها فى حزام "الدول الفاشلة". واستراتيجية كهذه يمكن أن تنطلق من العناصر التالية:

أولا: إعادة تقييم شامل للأوضاع العربية بشكل أكثر واقعية، يضع فى الاعتبار متغيرات اللحظة الراهنة وما تفرضه من تحديات قد تتطلب تغيير طرق وأدوات التفكير التقليدية.

ثانيا: الوقوف على مسافة واحدة من أطراف النزاع، خصوصا فى حالات الانقسام المجتمعى "العمودى" الناجمة عن الصراع بين هذه الأطراف.

ثالثا: أن يحتل المواطن العربى بصفته "إنسانا"، بغض النظر عن انتمائه السياسى والأيديولوجى، أولوية مطلقة فى معالجة أى أزمة، حتى قبل التوصل إلى أية حلول قد يتم من خلالها إنهاء هذه الأزمة.

رابعا: الضغط على المجتمع الدولى من أجل التعاطى بواقعية ومصداقية مع أطراف النزاع، وذلك من خلال إبراز الأبعاد الإنسانية والأخلاقية للأزمات العربية.

خامسا: توفير الضمانات اللازمة لإنجاح أى مبادرات قد تسهم فى حل الأزمات العربية، وذلك من خلال فرض التزامات فعلية على أطراف النزاع، تتلاءم وطبيعة كل أزمة على حدة.

حركات الإسلام السياسى والسلطة .. دراسة فى آليات الهيمنة والمقاومة

د. خلدون حسن النقيب

مفكر كويتى ، وأستاذ علم الاجتماع ، جامعة الكويت

الإسلام السياسى .. الخلفية الأساسية :

لقد فاجأت حركات الإسلام السياسى الكثيرين من المهتمين والباحثين بصعودها السياسى، وتزايد زخمها الشعبى، وتصدرها مسرح الأحداث فى كثير من البلدان العربية والإسلامية. فطن بعض المراقبين إلى أهمية التحول من الحركات القومية اللادينية الى التدين الموظف سياسيا، بدءا من الستينيات من القرن الماضى . فيمكننا أن نرصد بروز حزب التحرير فى الأردن وفلسطين منذ نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، والصدام بين حركة الاخوان المسلمين والعسكر (حركة الضباط الأحرار فى مصر)، ولكن لا الذين تعاملوا مع هذين التيارين ولا مع تيار الإحياء الدينى الشيعى المتمثل بحزب الدعوة فى العراق، والمجلس الشيعى الأعلى بقيادة الإمام الصدر فى لبنان، والتيار الصوفى المسيس فى تركيا ووسط أسيا- قد أدركوا أنهم أمام بواكير "صحوة" دينية أو بدايات حركة "إحياء" دينى يمكن أن تتوسع لتكتسح الساحة السياسية والعربية والإسلامية (١).

وحتى الكتاب والساسة الغربيون الذين نبهوا لظاهرة تفجر الإسلام السياسى قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، تصوروا أنهم يتعاملون مع حركات تناهض الحداثة ومن ثم العولمة، وبالتالى فهى حركات رجعية تقاوم التغيير وتحارب الحداثة الغربية . ودخل الكتاب الليبراليون أو الاصلاحيون العرب فى حوار طويل وأحيانا عنيف مع هذه الحركات، من أمثال المستشار محمد سعيد العشماوى وفرج فودة وفؤاد زكريا، وصلت فيها الأمور الى إقام الحدود وإصدار فتاوى إهدار الدماء (٢). بينما تصور كتاب آخرون أن فهم هذه الحركات يكون بإرجاعها الى مرجعيته الأصلية أيام الصحابة والخلفاء الراشدين (٣).

بعض الكتاب الغربيين يريد أن يقيس بشكل انطباعى قو حركات الإسلام السياسى بدرجة التأييد التى تحظى بها هذ الحركات، إما بعملية الانتخابات البرلمانية أو البلدية إن وجدت ، أو بدرجة التأييد الذى يظهر فى استفتاءات الرأى العام نحو التيار الجهادى التكفيرى . بينما هناك بعض الباحثين الآخرين من يعتقد أن حركات الإسلام السياسى (حاس بعد الآن) قد وصلت الى ما يمكن أن تصل إليه عندما تصل الى السلطة كما حدث فى ايران وتركيا والجزائر، والآن فى فلسطين (فى حالة حماس)، وكما حدث فى السابق للحركة الوهابية (٤) دون أن ينتبه هؤلاء الباحثون إلى أن (حاس) ما هى إلا نتاج بيئة سياسية ذات خصوصية تاريخية، وأنها ظاهرة حداثية لا تعكس حداثتها الرموز التعبوية أو الخطاب السردى الذى تستعمله، بل إنها محصلة قوى نطلق عليها دورة التحول الثقافى (Cultural Shift) ، والتى سبق أن تطرقت لها فى موضع أخر، وسأعود للتنويه إليها فيما بعد فى هذه الدراسة.

الهدف الأساسى لهذه الدراسة هو الإجابة على عدد من

١ - لعرض موجز لمسيرة حركات الإسلام السياسى فى المنطقة العربية ، انظر (Taylor, 1988) و (أحمد ، ٢٠٠٦). هناك من يعترض على مصطلح صحوة أو إحياء لأسباب لغوية أكثر منها موضوعية . انظر (الجابرى ، ١٩٩٦)

٢ - انظر مثلا (زكريا ، ١٩٨٦) وفودة (١٩٨٨)، والعشماوى (٢٠٠٤)

٣ - أفضل معالجة لهذا الموضوع فى (بلقزيز، ٢٠٠٥)

٤ - تاكيه ، وجفوسريف (٢٠٠٥)

التساؤلات، منها: كيف تعيد هذه الحركات (حاس) إنتاج نفسها فى سعيها للوصول الى السلطة السياسية؟ وكيف تتحول الى حركات ضمن التيار السياسى العام؟ (Mainstream) أما عن مرجعيتها الأساسية، فهى ليست بالرجوع الى التصنيفات الأيديولوجية المعتادة، أى أنها لا تهتدى بالتيار الإصلاحى الذى جسدته مدرسة الإمام محمد عبده، ولا التيار الوهابى ولا الى التيار الذى يفلسف التراث والموجه الى الغرب عامة (٥). إن (حاس) لا يصلح لفهمها إلا المقارنة بين "الإسلام الشعبى" بالرغم من عدم دقة هذا المصطلح، و"الإسلام الرسمى" وكهنوت المؤسسة الدينية المنظمة. وسأعود لتوضيح ما المقصود بالإسلام الشعبى المكون من "الملل والنحل" فيما بعد.

إننا نريد فى هذه الدراسة أن نفهم (حاس) على أنها ضمن التيار العام للحركات الاجتماعية الجديدة

(New Social Movements)

والتى من أهم خصائص جدتها: اهتمامها بالجوانب الأخلاقية لصالح الجماعات، وتوجهها نحو المجتمع المدنى، وتوجسها من بيروقراطية الدولة المركزية، وعنايتها بالحياة الثقافية والحث على المساهمة فيها، وافتقارها الى التنظيم البيروقراطى الحزبى التقليدى، واعتمادها الاستثنائى على الميديا ووسائل التواصل الجمعية، كونها امتدادا لسيرورة سلعنة الثقافة والمجتمع (٦). ونريد من ذلك الفهم التعرف ليس على الهوية الجمعية التى تتكون من شبكات العلاقات بين الأفراد والجماعات التى تنشأ من التفاعل فقط، وإنما - وبشكل خاص - على قدرتها على التعبئة الجماهيرية والتوجيه للعمل، باعتبار قدرتها على "تأطير" القضايا العامة، هذا الكلام سيتضح أكثر بعد قليل من التدبر.

أما عن المحتوى الدينى (لحاس)، فيمكن أن يكون: (أ) سلاحا أيديولوجيا فى الصراع الاجتماعى المعولم. (ب) أحد أساليب مقاومة الهيمنة فى الصراع: الفاعلة أو السلبية. وفى الحالتين، يمكن قياس فاعلية توظيف التدين العفوى عن طريق تكوين الهوية الجمعية، وتوفير الأمان النفسى ومقاومة الاغتراب، ومن حيث القدرة التعبوية للنمط التوظيفى.

فى الحالة (أ)، هناك الاستغلال الواعى للدين من أعلى. ومن الأمثلة على ذلك القول المأثور للملك عبد العزيز بن سعود: "الدين طير حر، من صاده قنص به". ويقصد بالطير الحر الطير الجارح الذى يستعمل فى القنص. ومن الأمثلة الأحدث مطالبة الرئيس ترومان فى يوليو ١٩٥٠ بأن تهب الولايات المتحدة نفسها للدفاع عن "ثوابت" الديانة المسيحية لهزيمة الشيوعية "كى تنجح فى البحث عن الإيمان يجب، فى تعبير القديس بولس المشرق، أن نرتدى درع الله المصفح" (٧).

أما فى الحالة (ب) الدين الموظف من أسفل، فهو حركات الإسلام الشعبى، التى تستعمل وظائف التدين العفوى كأداة فى مقاومة هيمنة الطبقات العليا وفى مقاومة المعتدى الأجنبى. ومبتغانا فى هذه الدراسة هو التعرف على آليات الهيمنة والمقاومة فى هذا الصراع المحتدم بقصد التوصل الى اقتراح استراتيجية للمقاومة تصلح لمختلف القوى الاجتماعية. وسنصب اهتمامنا على آليتى الإقصاء - (الاستبعاد)، والإخصاء - الإخضاع. إن (حاس) تقدم نفسها على أنها بديل للكيانات السياسية، أقدر على ضبط الأوضاع المنفلتة بسبب ضغوط العولمة وتناقضاتها، وأكثر كفاءة على تمكين الجماعات من التكيف مع أوضاع الحداثة بأساليب الحداثة، بحيث لا يعود هناك مجال للمفاضلة بين المتقابلة الحدية: الأصالة والمعاصرة (٨). الاختبار الحقيقى لنجاح (حاس) فى الوصول الى السلطة هو فى قدرتها على حماية مؤيديها من العدوان وليس فى توفير الحريات الدستورية.

وحتى تتضح أهدافنا فى هذه الدراسة، فسوف نصيغها بشكل فرضيات يمكن التحقق من صدقها ميدانيا.

الفرضية الأولى:

١ - إن حركات الإسلام السياسى (حاس) تستجيب لتحديات العصر وضغوط العولمة.

٢ - وهى تتبع الدورة التاريخية للتحول الثقافى فى القيم المحددة "للوازع" فى لغة ابن خلدون (لضمان توازن المجتمع).

٣ - هذه الدورة مصاحبة لمراحل الصراع بين الجماعات

---

٥ - الذين يتوجهون الى الغرب بفلسفة التراث مدرسة آخذة بالاتساع ويطلقون على أنفسهم الاصلاحيين من أمثال زياد الدين سردار وطارق رمضان وعبد الكريم سوروش وحمزة يوسف هانسن، انظر ملخصا لآرائهم فى (Masood, 2006).

6 - (Nash, 2000: Chapter3).

٧ - الاقتباس من الرئيس ترومان فى (Chollel & Coldgeier,2006: 12). أما استعمال الكتاب المقدس كأداة فى الاستعمار الاستيطانى، فنجد تفاصيله فى (برير، الاب ٢٠٠٣). ويوضح (Abemethy, 2000) تفصيلا ما يميز الامبراطوريات الأوروبية عن الامبرطوريات التاريخية، والدور المركزى الذى لعبته الكنيسة الكاثوليكية فى التوسع الاستعمارى، وبخاصة فيما يسميه بالتوسع القطاعى، والمكون من القطاع العام للدولة الامبريالية، والقطاع الخاص من التجار، والمؤسسة الدينية (P:40). اما (Hanson, 2001)، فيفسر هيمنة الغرب بالعنف والعدوانية الاستثنائية فى أساليب التعامل مع الشعوب المستعمرة، باعتبار الغرب الحرب كحضارة وأسلوب فى التفكير المتعالى والمغرور، والاحتقار الى الاعتبارات الاخلاقية (الطريقة الغربية فى شن الحرب قاتلة Lethal لأنها لا اخلاقية بالمرة p.21). اما كارين جرين، فتقول: "لقد فعل الأوروبيون ثلاثة أشياء، والتى ميزتهم عن معظم الأقوام الاخرى فى معظم الازمنة والأمكنة، بين ١٥٠٠ ميلادية و ١٧٠٠ ميلادية، لقد ابحروا بسفن ذات صوار عالية واستعمروا أبعد زوايا الكرة الارضية. لقد خطوا خطوات واسعة فى العلوم، وأعدموا (واحرقوا) عشرات الالوف من البشر وبخاصة من النساء لاتهامهم بأنهم سحرة".

(Quoted in Midgley, 2005: p.73)

٨ - من الندوات الكثيرة التى عقدت حول هذا الموضوع، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، والتى اعتبرت أن التيارات الدينية تمثل الأصالة، والتيارات القومية اللادينية تمثل المعاصرة.

• الوطنية (٩) بحيث كلما زاد التوجه نحو الهيمنة (توه) زادت المقاومة (وهذه هي الظاهرة العامة، لحركات المقاومة، منها من يأخذ شكل الحركات القومية أو من يلتف بستار الدين).

الفرضية الثانية :

* إن منطق معادلة التوجه للهيمنة يستند الى قواعد تكون الحقائق المؤسسية التي تحكم فهمنا للواقع، وهي تتضمن قواعد التنظيم وقواعد التوجه للعمل (توع).

* بحيث كلما زاد (توه) زاد (توع) نحو المقاومة، و كلما زادت فرص (حاس) في التعبئة، ازدادت (حاس) عنفوانا(١٠).

الفرضية الثالثة :

١ - كلما اقتربت (حاس) من السلطة، فقدت عنفوانها بسبب آليات الإقصاء - الاستبعاد، والإخصاء - الإخضاع.

٢ - كلما فقدت قدرتها على التعبئة بتأطير القضايا حسب الرموز والخطاب السياسي الديني.

٣ - كلما تمكنت من فرض أسلوبها في التسلط (الضبط الاجتماعي)، (ضبع) (١١).

الفرضية الرابعة :

١ - كلما اقتربت (حاس) من السلطة السياسية وكلما أصبحت (حاس) ضمن التيارالسياسي العام، أصبحت مطالبها الأساسية (قدرتها التعبوية) ضمن مطالب الإصلاح السياسي القابلة للتفاوض.

٢ - كلما أصبحت هذه المطالب على أساس قطري - على مستوى الدولة القطرية.

٣ - بحيث يصبح شعار وسطية الاسلام بمثابة إعلان الخضوع لمطالب الإمبراطورية المعولة، ومؤشرا على التخلي عن المقاومة الفاعلة Active Resistence والتحول الى المقاومة السلبية أو الاستسلام ضمن منطوق أمثولة القبائل، كما يتضح فيما بعد . فإذا كانت وسطية الإسلام تعني الاستسلام والعفو عما سلف، فإن المبدأ التراثي لا يجيز العفو إلا عند المقدرة .

انهيار الوازع .. الإطار التاريخي للهيمنة والمقاومة :

تبدأ الدورة التاريخية عند ابن خلدون بانهيار الوازع، والوازع عنده هو حالة الضبط الاجتماعي التي "تدفع عدوان الناس بعضهم عن بعض، كأن يكون واحد منهم له الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد الى غيره بعدوان". إن "فكرة الوازع" لا تشير فقط الى ضرورة قيام الدولة بالقوة والغلبة، وإنما الى إمكان قيام (شرعة) أو عقد اجتماعي بين الحكام والمحكومين. في حالة انهيار الوازع، إذن تصبح ممارسة السلطة مصدرا لعدم الاستقرار السياسي، ومدخلا الى دورة العصبية ، سواء كان ذلك في دائرة العمران، أو عرضه العمران للاعتداء والتدخل الخارجي ، والأخير أمر لم يتطرق له ابن خلدون بتوسع كاف، بسبب اختلاف مفهوم السيادة لدى أنظمة الحكم السلالية (١٢) .

لقد زعمت في موضع آخر أن الحركات السلفية التي قامت بشكل عفوي في العالم العربي نشأت في حالة انهيار الوازع (الدولة العثمانية، مؤسسة الحكم التي تحكم بالقانون والعرف) ، كحركات مقاومة ضد التغلغل الأجنبي في المنطقة العربية. وينطبق هذا على التمرد الإباضي ضد الغزو البرتغالي في عمان ، وينطبق كذلك على الدولة السعودية الثانية التي قضى عليها محمد على لحساب الدولة العثمانية، وينطبق على الحركة المهدية في السودان والتي قضى عليها الإنجليز في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وينطبق على الحركة السنوسية في ليبيا التي قضى عليها الطليان، وحركات التمرد في الجزائر والمغرب التي قضى عليها الفرنسيون في الربع الأول من القرن العشرين (١٣).

هناك ثلاث سمات مشتركة تميز الحركات السفلية في مقاومة التغلغل الأجنبي في المنطقة العربية، السمات التي خلقت توترا بنائيا داخل هذه الحركات نفسها، وهو التوتر الذي لا يزال يلعب دورا بالغا في تذبذب هذه الحركات بين الإصلاح والانفتاح المصاحب للتحرر من الأجنبي والتسلط في السياسات الاجتماعية والثقافية :

أولى هذه السمات هي أنها حركات مقاومة حقيقية ضد الآخر المعتدي الساعي الى الهيمنة، الهادف الى الإخضاع . وثانية هذه السمات هي أن هذه الحركات، بالرغم من كونها حركات مقاومة للأجنبي ، إلا أنها ليست حركات تحررية تسعى الى ضمان الحقوق الفردية والجمعية ، وبخاصة في طلب العدل ورفع الظلم عن شرائح المجتمع الطبقية والمهنية . فهي تسعى على العكس الى تكريس النظام الأبوي وفرض تسلطها الخاص، من خلال فهمها للتراث والشريعة والمستند في غالبيته الى العرف القبلي. وثالثة

---

٩ - انهيار الوازع يعني حالة من الاضطراب والخلل الاجتماعي، والتي يفضل فيها المواطنون الأمن على الحرية. وللموضوع الحاجة الى أن الإحساس بالأمن يعود الي عصور سحيقة في القدم، يطلق عليها بعض الكتاب الخوف من الافتراس في الحالة الطبيعية، انظر (Stanley, 1998: Chapter3) ومن هنا، تأتي مقولات المستبد العادل ، أول قول ابن تيمية

١٠ - التمييز بين الحقائق المؤسسية والحقائق الفجة مستمد من فكر جون سيرل (Searle, 1995). كل ما نعرفه عن العالم يأتينا من الحقائق التي تتولد من التفاعل بين البشر. ولذلك تعتبر أساليب الهيمنة ومقاومة الهيمنة حقائق مؤسسية من هذا النوع. ومع الأسف، فإن سيرل لا يذهب الى هذا الحد في تفكيره . فهذه اضافة من المؤلف.

١١ - لم يدرس مفهوم الضبط الاجتماعي على انه المفهوم المركزي في علم الاجتماع كما يقترح (Gibbs, 1989)، والحقيقة أن قدرة الدولة أو المؤسسات المركزي على توفير الأمن تأتي كما اسلفنا مقدمة للوظائف العامة، ولكن هذا لا يمنع من قيام حركات تمرد وثورة، فهي كما سنرى نقاطا عليا في الصراع التاريخي، كما أننا نفرق إجرائيا بين (حاس) في السلطة وحاس كحركة مقاومة شعبوية، تسلطية في المنظور، ولكنها تتسع للبدع والفتاوى والتصوف المسيس ، انظر (اعراب، ٢٠٠٠) وكذلك (Bill, 1989).

١٢ - (النقيب ، ٢٠٠٠).

١٣ - (النقيب ، ١٩٨٧).

هذه السمات هى أن توجهها إقليمى يتعدي حدود تقسيم العرب والمسلمين الى ولايات، ومن ثم الى أقطار أو دول قطرية، بسبب الامتداد الثقافى للمجتمع الإسلامى . فقد حظيت عند نشأتها بتأييد جماهيرى واسع فى أغلب الدول العربية والإسلامية (١٤).

أنا أزعم كذلك أن اغلب الحركات التى سعت الى الاصلاح السياسى / الاقتصادى، والدينى / الثقافى استلهمت أفكارها من هذا الرصيد الشعبى الذى ولدته الحركات السلفية، ولكن ميلاد حركات الإسلام السياسى (حاس)، أو الحركات الساعية للإصلاح تحت غطاء الإحياء الدينى استفادت من دفعة قوية من خيبة الأمل فى إمكان تطبيق الديمقراطية الليبرالية فى المنطقة العربية، ومن خيبة الأمل فى صدق نيات المستعمر الأجنبى فى المساعدة فى تحقيق الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى. وحسب جون جراى، فإن دورة التسلط التاريخية تأتى مصاحبة لفشل الديمقراطية الليبرالية الغربية وأزماتها السياسية والاقتصادية المزمنة والمستفحلة (١٥).

فإذا ما ركزنا اهتمامنا على المرحلة الراهنة، فإن الأحزاب الشيوعية والقومية "العلمانية" ولدت متزامنة مع حركات الإحياء الدينى مثل حركة الإخوان المسلمين فى مصر، وجميعها نشأت فى خضم أزمة النظام الرأسمالى العالمى بين ١٩٢٠ و ١٩٣٣ . هذه الأزمة اعطتنا كذلك الحركات النازية والفاشية التى عمت أغلب الدول الأوروبية والأمريكية اللاتينية، وهى التى استلهمت حركة التمييز العنصرى مثل الكوكلوكس كلان فى الولايات المتحدة ، والتعصب الاستعمارى العنصرى فى بريطانيا وفرنسا وهولندا ، أى أغلب دول أوروبا، بما فى تلك الدول الإسكندنافية، موطن سياسة التخطيط الجينى (الأيوجنكس). الحركات الفاشية العنصرية بمجملها قادتنا الى الحرب العالمية الثانية، والتى أثمرت نتائجها خيبة أمل جديدة تجلت بالحرب الباردة (١٦).

خيبة الأمل الجديدة فى دورة التسلط على المستوى العالمي أدخلت أغلب دول العالم الثالث فى تسلط الطبقات الوسطى الجديدة (المتحالفة مع التيار القومى العلمانى) ، وفى دوامة الانقلابات العسكرية وحكم العسكر واحتلال فلسطين. عند هذا المنعطف التاريخى، بدأت بوادر الصدام بين حكم العسكر و(حاس)، والذى امتد منذ نهاية الأربعينيات وحتى يومنا هذا، وإن مر هذا الصدام بأطوار وتحولات مختلفة. خذ على سبيل المثال الصراع بين حزب الدعوة فى العراق ونظام حكم البعث، وحركة الاخوان المسلمين وحكومة الضباط الاحرار فى مصر ، أو حزب التحرير فى الاردن وفلسطين فى سعيه السلمى للدخول فى ميدان السياسة (١٧).

هزيمة حزيران / يونيو مثلت، ليست نقطة تحول حاسمة فى المنطقة العربية فى الصراع مع الاجنبى فحسب، بل تجاوزت هذا الصراع الى ما هو أبعد منه، الى حالة من التحول الثقافى فى القيم والمزاج السياسى والعقلية العامة فى مواجهة التحول فى أساليب الهيمنة التى تريد الامبراطورية المعولمة أن تفرضها على شعوب العالم. أريد أن أبين أن تحالفا بدأ يتكون بين (حاس) والأنظمة الحاكمة فى أغلب الدول العربية ، وبخاصة تلك التى تسيطر عليها النعرات القبلية والطائفية ، أو التوجه السياسى القبلى المحافظ. وبينما كان الغرب يعانى من تمرد الشباب ومن الحركات اليسارية المناهضة للحرب فى فيتنام، كان هناك تمرد أخر يسود أمريكا الجنوبية ضد تحالف العسكر مع قوى الإمبراطورية وشركاتها المعولمة، بينما أغرقت الأمبراطورية شرق أسيا وافريقيا جنوب الصحراء فى أتون حكم العسكر (١٨).

الطور الأخير الذى اكسب (حاس) العنفوان الضرورى ليجعلها حركة مقاومة غاية فى الحداثة وعلى مستوى معولم، جاء بعد سنة ١٩٧٩ ، أى قبل عقد كامل من نهاية الحرب الباردة وقيام ثورة ١٩٨٩، عقب انهيار الاتحاد السوفيتى . أولا، جاءت الحركة الخمينية فى ايران ، ثم حركات الجهاد فى السعودية ومصر وأفغانستان، ثم امتداد حركات الإحياء الدينى الى المغرب العربى (١٩) ، والسودان، وأخيرا حركات الإحياء الدينى فى وسط وشرق أسيا. كيف يمكن تفسير صعود (حاس) واكتسابها العنفوان، أى الحيوية والقدرة التعبوية ؟ إننا هنا بحاجة، ليس الى معرفة مرجعية هذه الحركات الثمانى فقط، وإنما الى منظومات كاملة من مفاهيم العلوم الاجتماعية، والى التمعن فى نتائج الدراسات الميدانية التجريبية .

تأطير الصراع التاريخى :

لما كان من الأهمية بمكان تأطير الصراع، أى وضع الصراع الاجتماعى الثقافى فى سياق تاريخى، فإننا نرصد دورتين للتسلط مصحوبتين بالتحولات الثقافية فى القيم والعقلية العامة والأيديولوجيات السياسية والمزاج العام، واحدة عامة والأخرى خاصة بالمنطقة العربية المستهدفة بالتوجه نحو هيمنة الإمبراطورية (توه) . فالشكل رقم (١) (أ) يوضح التحولات الثقافية المصاحبة لدورة التسلط فى المنطقة العربية. بينما يرصد الشكل (ب) التحولات الثقافية المصاحبة لدورة التسلط فى الغرب .

إذا ما أخذنا الفترة بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٦ كمثال ، فإن التحول الثقافى، الذى يطلق عليه رونالد انجلهارت الثورة الصامتة فى

---

١٤ - وقد تزامن - وربما ترابط - ظهور عصر النهضة مع هذه الحركات، حسب توصيف البرت حورانى.

١٥ - (John Gray, 2003) وقد تنبه كل من (أعراب ٢٠٠٠ ، ٣٩ - ١٠٧) وكلنر (انظر : زبيدة، ١٩٩٧ ، ٥١ - ٦٥) إلى الطابع الحداثى (لحاس).

١٦ - يجب فى تقديرى أن تقرن نتائج الحرب الباردة بظاهرة انحسار الاستعمار، بدءا من حركات التحرير فى شرق اسيا ومن ثم غرب اسيا وأمريكا اللاتينية. اما كون الحركات العنصرية الفاشية المعاصرة قد استلهمت الكوكلوكس كلان الامريكية، فهى تأتى من (Levitt& Dubner, 2005, 56-57).

١٧ - بدايات مرحلة جديدة من تسييس الحركات الدينية ، انظر (النقيب ، ١٩٩٧).

١٨ - النقيب، مصدر سبق ذكره

١٩ - لدراسة متعمقة لمسيرة الحركة الخمينية ، انظر (Moin, 1999) ولوسط أسيا (Rashid,2002) والمغرب العربى (اعراب، ٢٠٠٠).

(أ) المنطقة العربية

ت ث

ت ث

دول الاحتلال

١٩٤٩

دول العسكر

الملكيات التسلطية

١٩٧٦

دول الهزيمة

الحراك الصاعد

١٩٧٩

حركات الإسلام السياسي

التيار الساداتي

٢٠٠٦

١٩٢٠

ت ث
II

ت ث
IV

(ب) العالم الأول ت ث

حركات فاشية

الليبرالية التسلطية

١٩٤٥

مقاومة الحرب

تمرد الشباب

١٩٨٠

الثورة المحافظة

الإمبراطورية المعولمة

٢٠٠٦

ت ث
III

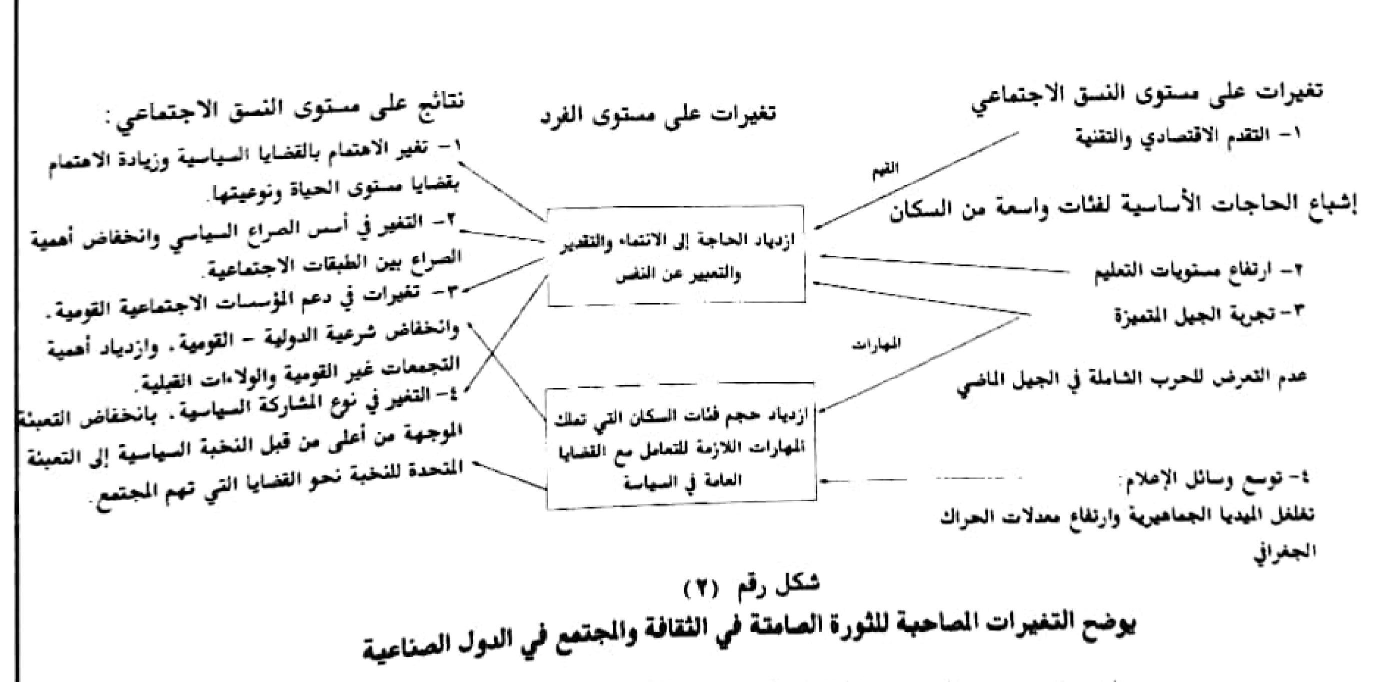
١٩٢٠

ت ث
II

ت ث = تحول ثقافي.

شكل رقم (١)

دورة التسلط.. التوجه نحو الهيمنة والمقاومة



شكل رقم (٢)

يوضح التغيرات المصاحبة للثورة الصامتة في الثقافة والمجتمع في الدول الصناعية

المصدر: -Ronald inglehart, Cultural Shift in: Advanced Industrial Countries Princeton University Press, 1990

الثقافة والمجتمع، يكون محصلة قوى عديدة بالغة التعقيد، تظهر على المسرح السياسي وكأنها تناوب بين قوى الانفتاح السياسي (ليس هناك ديمقراطية في هذه المسألة) والقوى المحافظة (٢٠). ولكن هذا التناوب يخفي وراءه تغيرات على مستوى النسق الاجتماعي وتغيرات على مستوى الفرد، مصحوبة بنتائج واسعة على مستوى النسق الاجتماعي في دول العالم الأول (انظر شكل رقم ٢). وإذا ما أخذنا سنة ١٩٢٠ كنقطة انطلاق في المنطقة العربية، فيمكننا أن نرصد ثلاث نقاط تحول ثقافي اعتبارا من سنة ١٩٦٧، كما هو موضح في الشكل رقم (١).

إننا سنؤجل النظر في التغيرات على مستوى النسق الاجتماعي ونتائجها كما يقترح انجلهارت في الوقت الحاضر. ولكنني أريد أن ألفت الانتباه الى التزامن بين الثورة المحافظة في الغرب التاتشرية في انجلترا، والريجانية في الولايات المتحدة، وصعود التيار اليميني في غرب أوروبا، وبين الساداتية والتيار الانهزامي بهزيمة الناصرية المتوج بالصلح بين مصر وإسرائيل، وصعود حركات الإسلام السياسي (حاس)، ووصولها الى السلطة، ولو بالمشاركة - إن لم يكن بالانفراد - كما حصل في السعودية وإيران والسودان والجزائر والعراق ولبنان وبعض دول وسط آسيا (أفغانستان وطاجيكستان).

في هذه الجزئية من المسيرة التاريخية للدولة التسلطية المعاصرة، يظهر ما قدمنا ذكره من أن التيارات السياسية المحافظة هي جزئيا ردة فعل لخيبة الأمل في الليبرالية الرأسمالية، في سعيها لفرض هيمنتها على شعوب العالم. وبالتالي، فإن نهاية الحرب الباردة وسيطرة القطب الواحد على العالم ليستا انتصارا لهذا النظام السياسي المهترىء، وإنما على العكس تبشران بمرحلة جديدة من المقاومة والقدرة على التكيف مع تحديات العولمة. الذي أريد أن أوضحه ان الاهتمام الغربي المفرط (بحاس) لا يقابله الاهتمام بالثورة المحافظة التي استمرت بدون انقطاع منذ بداية الثمانينيات في الغرب وبخاصة في الولايات المتحدة. وقد أخذت شكلها المكتمل بمجيء جورج بوش الثاني الى الحكم على رأس عصبة المحافظين الجدد، مدعومة من اليمين المسيحي المتطرف. أما لماذا التركيز عندنا على (حاس) وليس على حركات اليمين المسيحي الغربي، فهو جزء من المسألة التي نريد أن نعالجها في هذه الدراسة.

إن الساداتية المتحالفة مع (حاس) مثلت تحالفا نموذجيا مستقبليا لأغلب الدول العربية، والذي من أهم ملامحه: (أ) التخلي عن الصراع مع إسرائيل بالمقاومة المسلحة، وبالتالي التخلي عن الناصرية بقوميتها واقتصادها الحربي، (ب) تغليب قوى الاحتكارات المحلية والقطاع الخاص بعلاقاته الزبائنية، ومحاولة تفكيك القطاع العام بسياسات الخصخصة البنائية، (ج) ابراز دور المؤسسة الدينية وكهنوت مكة والأزهر وقم والنجف والمؤسسات الدينية الأخرى، (د) محاولة تأجيج الصراع بين الحركات السلفية والحركات القومية اللادينية، والتي كان من نتائجها المتوقعة الصدام بين الساداتية وحركات الاسلام الشعبي المتصدي لأنظمة الحكم "العلمانية" الفاسدة.

إن الأوضاع الحالية في البلدان العربية والإسلامية تكشف عن صراع بين النخب السياسية العربية والإسلامية حول إدخال حركات الإسلام الشعبي في السلطة بشكل من الأشكال لإضعاف عنفوانها وإفقادها قدرتها التعبوية، بدرجات نجاح متفاوتة. والحروب الجارية الآن في العراق ولبنان وفلسطين أمثلة على هذا الصراع. الأوضاع الحالية في ظل هيمنة الأيديولوجيا الساداتية ترتكز على القبول بالهزيمة أمام إسرائيل والخضوع الى مشروع الشرق الأوسط الكبير، والرضوخ الى سيطرة القطاع الخاص بعلاقاته الزبائنية وفوارقه الطبقية الفاحشة (٢١).

ولما كانت (حاس) هي القوى الوحيدة المنظمة شعبيا والمتلكة للعنفوان، القادرة على مقاومة هيمنة الإمبراطورية المعولمة، فإن المقاومة تكتسب أهمية استثنائية في ظل الأوضاع التي جعلت الامبراطورية من أغلب دول العالم مشاريع "دول فاشلة" أو معرضة لخطر الفشل، حسب التعبير الغربي في زمن الريجانية وما بعدها (٢٢). بل إن أقرب حلفاء الغرب في العالم الثالث هي الدول الأكثر عرضة للفشل، مثل باكستان ودويلات أمريكا الوسطى وجنوب شرق آسيا.

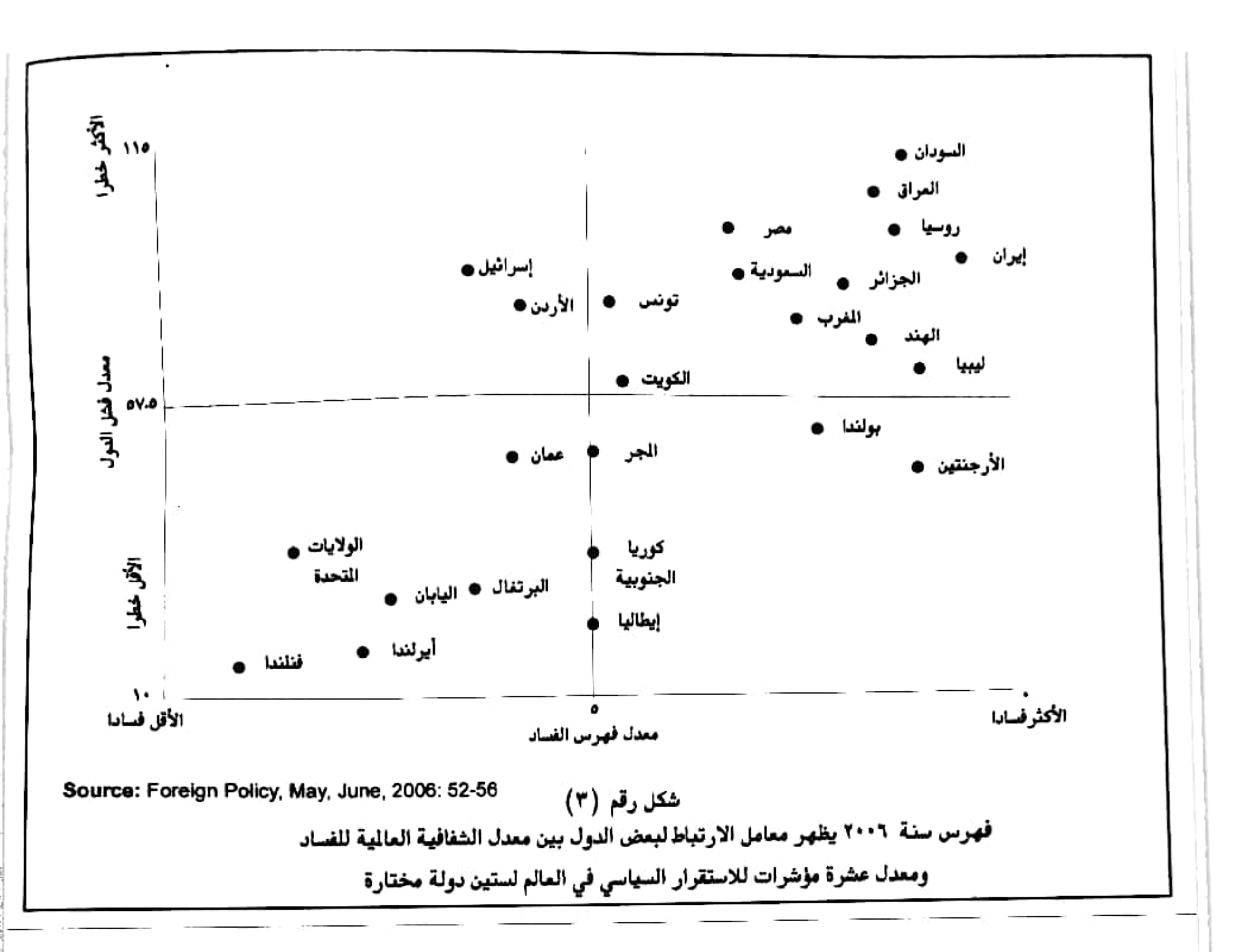
والدول التي في خطر محدق بالفشل هي الدول التي لا تملك الضبط الفعال على إقليمها الوطني، وهي الدول التي لا ينظر إليها على أنها شرعية أو تمتلك الشرعية اللازمة لدى فئات واسعة من السكان، وهي الدول التي لا تستطيع توفير الأمن الوطني أو الخدمات العامة الاساسية لمواطنيها بشكل مناسب، وهي الدول التي لا تملك الاحتكار الفعال لوسائل العنف المسلح في إقليمها وهي الدول الضحية للسياسات الغربية. ومن المؤشرات القوية على خطر فشل الدول: معدل الارتباط العالي بين الإدراك "الانطباع"

---

٢٠ - (Lnglehant, 1990) يلاحظ هذا التحول الثقافي في الدورة السياسية بين الانفتاح في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ثم تبعتها الحركة اليسارية - القومية في الاربعينيات والخمسينيات، ثم تبعتها دول العسكر. اننا نعيش في مرحلة تلازم التيارات الساداتي المحافظ وحركات الإسلام السياسي، وليس بالمستغرب خلال هذه المسيرة التاريخية ان نعلن ان المناخ العام في بداية الدورة التاريخية الحالية في الدول العربية كان أكثر تسامحا وانفتاحا واقل تسلطا، قياسا على توفير الحريات العامة ووسائل التعبير العلمي والأدبي والفني، من المرحلة الحالية.

٢١ - يجب ملاحظة ان تحالف النخب المنتمية للتيار الساداتي الحاكم في اغلب البلدان العربية يعتمد على تصنيف حركات الإسلام الشعبي بين معتدلة ومتطرفة. ولما كانت الحركات المعتدلة قد تجاوزت مسألة المشاركة السياسية، فإن الصراع يتركز حول تدجين الحركات المصنفة على أنها متطرفة.

٢٢ - مصطلح الدولة الفاشلة (Failed Srates) ومثيله مصطلح الدولة العاقة (Rogue States) يأتينا من راسمي سياسات الولايات المتحدة (الإمبراطورية) الخارجية. وكلاهما يعبر عن أزمة الدولة القطرية عموما، كونها لم تعد الشكل المناسب لإقامة العلاقات الدولية. ولكن لهذه القضية حديث آخر. يكفي الإشارة هنا الى اطروحة دورسمان ومارشال (Horsman & Marshal, 1994) المثيرة للجدل. انظر كذلك (Chomsky, 2003).



Source: Foreign Policy, May, June, 2006: 52-56

شكل رقم (٣)

فهرس سنة ٢٠٠٦ يظهر معامل الارتباط لبعض الدول بين معدل الشفافية العالمية للفساد ومعدل عشرة مؤشرات للاستقرار السياسي في العالم لستين دولة مختارة

العالمى عن الفساد السياسى والمالى وثمانية على الأقل من عشرة مؤشرات على فهرس الاستقرار السياسى (٢٣).

وحسب هذا المعدل ، فإن أغلب الدول العربية تقع فى المربع الأعلى على اليمين من الشكل رقم (٣) الذى يشير الى الدول الأكثر فسادا والأكثر خطرا على احتمال الفشل. وتأتى الكويت بنسبة تقارب ٥٨٪ وتتبعها تونس والمغرب والسعودية بمعدلات فساد + خطر فشل أعلى. أما الدول التى فى أشد حالات الخطر + أعلى درجات للفساد، فهى الجزائر والعراق والسودان. ماذا تقول لنا هذه الحقيقة ، وإن كانت نتاج حسابات غربية متحيزة ، تجيز للدول الغربية من الفساد أكثر ما تجيزه لغيرها؟ حسب هذه الحسابات، يجعل الغرب من (حاس) قوى مقاومة ويعطيها مشروعية فى أوضاع دول على وشك الانهيار، غير قادرة على توفير الحماية والأمن والخدمات الأساسية لمواطنيها.

معادلة الهيمنة والمقاومة :

فى هذه الأوضاع المضطربة التى تحتدم فيها قوى الصراع الاجتماعى ويشتد توجه الامبراطورية إلى الهيمنة (توه بعد الآن)، فمن الطبيعى أن يسعى عامة الناس إلى طلب الأمان النفسى والاجتماعى، وإلى محاولة التخفيف من فقدان الحيلة والاغتراب البنائى. وقد وجدت (حاس) نفسها فى موقف يتجاوز دورها الحقيقى فى هذا الصراع، بسبب افتقارها لبرامج اجتماعية واقتصادية عملية، ولكنها تمتلك العنفوان: القدرة التعبوية لمقاومة الامبراطورية المعولة. هنا، أريد أن أوضح مسألتين حتى لا يتهمنا أحد بعمومية الادعاء. المسألة الأولى: القصد من مصطلح العنفوان، والمسألة الثانية عن مفهومنا للامبراطورية المعولة.

لنبدأ بالمسألة الثانية، وهى الامبراطورية المعولة، ونحن نأخذها

٢٣ - المؤشرات العشرة على عدم الاستقرار السياسى وبالتالى للدلالة على خطر فشل الدول هى : الضغوط الديموجرافية، وأعداد اللاجئين والمهاجرين، ومدى سيطرة الحكومات او الادارات المحلية، والهجرة القسرية، والتنمية غير المتوازنة، وضعف النمو الاقتصادى ، ومؤشرات على عدم شرعية الدولة، ومستوى الخدمات العامة، ومدى احترام حقوق الإنسان، ومستوى النظم الأمنية، ومدى تشرذم النخبة السياسية، وأخيرا درجة التدخل الأجنبى فى الشئون الوطنية.

انظر : (Foreign Policy, 2006 : 52 - 58).

على أنها حقيقة واقعة، وليست شعارا أيديولوجيا. وهي من الحقائق المؤسسية في عرف جون سرل: الحقائق التي تنشأ من العلاقات غير المتكافئة بين الجماعات ضمن المؤسسات الاجتماعية، علما بأن جميع الحقائق التي تحكم فهمنا للأشياء هي حقائق مؤسسية تنشأ داخل العلاقات بين البشر. ولكن من خصائص الحقائق المؤسسية خاصيتان: أنها شاملة، وأنها تتضمن أو تستدعي خطة للعمل، للفعل ورد الفعل(٢٤). وهنا، يأتي دور التوجه للهيمنة (أوتوه). دعنا نأخذ مثالا يوضح ما نرمي إليه.

يقرر روبرت كيجان، ووليم كريستول (Robert Kagan and William Kristol) وهما من منظري الامبراطورية المعولمة في مقالهما الشهير في مجلة (National Interest)، عدد (Spring 2000)، ما يلي:

"إن النظام العالمي الحالي لم يبن حول توازن القوى، وإنما الهيمنة الأمريكية. إن مؤسسات التمويل العالمية قد فصلت من قبل أمريكيين حسب المصالح الأمريكية، والبنى الأمنية ما هي إلا مجموعة من التحالفات التي تقودها أمريكا. وما يحب الأمريكان أن يطلقوا عليه "المعايير" الدولية هو في الحقيقة انعكاس للمبادىء الأمريكية والأوروبية الغربية. ولما كانت الأوضاع الخيرية الودية هي نتائج للنفوذ الهجيموني (الغربي)، فأي إضعاف لهذا النفوذ سوف يسمح للآخرين بأن يلعبوا دورا أكبر في تشكيل أوضاع العالم بما يناسب مصالحهم .. إن الهيمنة - الهجيمونيا الأمريكية، إذن، يجب أن يحافظ عليها بشكل فعال، كما كان الحصول عليها بشكل فعال"(٢٥).

إن الامبراطورية المعولمة تتجاوز ما ذكره كيجان وكريستول. فبالاضافة إلى كونها حقيقة مؤسسية، فهي أيضا شبكة هائلة من العلاقات غير المتكافئة على مستوى العالم تتعدى المجال السياسي، إلى المجال العسكري والاقتصادي والثقافي. هم يريدون أن يستولوا على أرواحنا بعد أن استولوا على أجسادنا. تريد الامبراطورية أن تكسر إرادتنا على المقاومة، ورغبتنا في البحث عن بدائل للرأسمالية الليبرالية المعولمة، بتصوير هذه الرأسمالية على أنها الحقيقة النهائية التي انتصرت في الصراع الاجتماعي - الأيديولوجي. ولهاردت ونجري حديث طويل في هذا الموضوع(٢٦).

يتضح من خلال قراءتنا للتاريخ أن هناك عنصرا إضافيا آخر، هو أننا في العالمين العربي والإسلامي نواجه حملة صليبية جديدة بدأت مع نهاية الحرب العالمية الأولى في القرن العشرين، كما سبق أن أشرنا. لقد آن الأوان للمشككين الذين يتسترون وراء دعاوى عقلية المؤامرة أن يعترفوا بأن صراعنا مع الامبراطورية المعولمة ليس كصراع بقية شعوب العالم معها، وإنما نحن في العالمين العربي والإسلامي في مواجهة تاريخية مع الغرب. وما الامبراطورية المعولمة الا الطور الأخير من هذه المواجهة الحضارية والسياسية والثقافية. وأزعم أن (حاس) تكتسب عنفوانها، كما اكتسبت الحركات القومية (العلمانية) من قبل عنفوانها، من حيث دورها في دورة التسلط ضمن التحول الثقافي في القيم والمزاج العام التي مرت منذ عقود سابقة.

مرة أخرى، دعونا نلجأ إلى أخذ عينة من المظالم وازدواج المعايير جراء تطبيق سياسات الامبراطورية المعولمة في حملتها الصليبية المتأخرة على العالمين العربي والإسلامي. ومرة أخرى، أطالبكم بأن تشهدوا على الخصوصية التاريخية لهذه المواجهة مع الغرب الصليبي. هذه العينة المختصرة مدرجة في الجدول التالي، وهي لا تتضمن ذكر المجازر والمذابح الموجهة ضد المدنيين العرب والمسلمين، والقصد الواضح منها الإذلال والترويع لتحقيق الخضوع والاستسلام لإرادة الامبراطورية، مثل المجازر التي ارتكبتها إسرائيل بدعم من الامبراطورية في الانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى والثانية، مثلما حصل في جنين، وما يجرى الآن ضد حماس، وفي مجزرتي قانا الأولى والثانية، والمجازر التي ترتكب وقت كتابة هذه السطور (أغسطس ٢٠٠٦) في لبنان، ومجزرة جروزني في الشيشان، والمجازر التي ارتكبت في البوسنة والهرسك، ومجزرة الفلوجة، والتعذيب في سجون العراق.

المدقق في الوقائع الواردة في الجدول التالي لابد أن يدرك أو يقدر حجم مستودع الغضب والرغبة في التمرد لدى غالبية العرب والمسلمين غير الموتورين ولا أصحاب المصالح الموظفة. إن من خواص الامبراطورية المعولمة أنها نجحت في إدخال النخب السياسية الحاكمة والاقتصادية والاستراتيجية في عالمنا كشركاء حسب تقدير هاردت ونجري. وقد يكون تفسير الرغبة في التمرد لدى هذه الغالبية من العرب والمسلمين أنهم مدفوعون على المستوى الفردي بالحرمان النسبي بأشكاله المختلفة، وقد تكون دوافعهم طبقية أيديولوجية، كما توضح الدراسات التي تتناول الخلفيات الاجتماعية - الاقتصادية لمرتكبي أعمال العنف السياسي بغطاء ديني(٢٧).

ولكن الاستنتاج البالغ الأهمية أن (حاس) كانت ولاتزال الأقدر على تأطير القضايا العامة وتوظيف الغضب والرغبة في التمرد من غيرها من القوى الاجتماعية والسياسية. خذ مثلا مطالب (حاس) الأربعة أو قل أهدافها النهائية: الحاكمية، والجهاد، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وإقامة الدولة الإسلامية. أي واحد من هذه

(٢٤) انظر جون سرل (John Searler, 1995: 23-29) وأمثلة على الحقائق المؤسسية في بيئة المجتمع العربي الإسلامي تجدها في الجدول رقم (١).

(٢٥) حول هذا الموضوع، انظر تعبير باسفيتش: الهيمنة المكتملة العناصر: (Bacevich, 2003: Chapter 5). وللتوسع في هذا الموضوع، إلى الجدال الأيديولوجي حول الامبراطورية المعولمة، انظر المراجع التالية: (Aronowitz & Gautney; eds, 2003; Dueck, 2006, and Charles Maier, 2006)

(٢٦) انظر (Hardt & Negri, 2000) وبخاصة تركيزهما على شبكة القوة في المشروع الامبريالي باعتباره المرحلة الرابعة في الصعود الأمريكي على مسرح الأحداث العالمية، وتمييزهما بين الإمبريالي والنزعة الإمبريالية، ص ص١٦٠-٢٠٤.

(٢٧) حول موضوع الحرمان النسبي كدوافع للانتماء إلى هذه الحركات، انظر: (جبر، ٢٠٠٤) وحول الخلفيات الاجتماعية - الاقتصادية لأعضاء بعض هذه الحركات، انظر، الجهاد في مصر (جنينة، ١٩٨٨، ١٠١-١٤٣) والحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية في المغرب (أعراب، ٢٠٠٠، ١٢٠-١٣١).

جدول رقم (١)

عينة من مظالم العرب والمسلمين جراء السياسات الغربية الصليبية المتاخرة فى العالمين العربى والإسلامى ١٩٢٠-٢٠٠٦

الواقعة	التاريخ أو الفترة الزمنية
١- استعمال بريطانيا (الامبراطورية المتوحشة فى زمن تشرتشل) للغاز السام (أسلحة الدمار الشامل) لأول مرة خارج أوروبا البربرية ضد الثوار العراقيين.	١٩٢٠
٢- مساندة الغرب البربرى للأنظمة التسلطية القمعية العربية والإسلامية من وسط آسيا حتي المغرب.	١٩٣٠ حتي الوقت الحاضر
٣- مساندة إسرائيل فى تحدى القرارات الدولية القاضية بتقسيم فلسطين والانسحاب من الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧.	١٩٤٨ حتى الوقت الحاضر
٤- حرب الاستقلال في الجزائر (ثورة المليون شهيد).	١٩٥٣ - ١٩٦٢
٥- حرب الخليج الثانية، وتشجيع صدام حسين على غزو الكويت، واستنزاف موارد الخليج المالية.	١٩٨٩ - ١٩٩٥
٦- العقوبات الإجرامية الأشد ضراوة فى التاريخ ضد الشعب العراقي.	١٩٩٠ - ٢٠٠٣
٧- منع إيران من الحصول على الطاقة النووية والسماح لإسرائيل بامتلاكها.	١٩٧٠ - ٢٠٠٦
٨- قصف السودان وفرض عقوبات على سوريا بسبب سياسات الأقليات والسكوت عن سياسات الهند فى كشمير وإسرائيل فى فلسطين المحتلة.	١٩٤٨ - ١٩٩٦ - ٢٠٠٦
٩- تجزئة جمهورية البوسنة والهرسك إثنيا/الجمهورية الوحيدة من جمهوريات يوجوسلافيا السابقة التى تفكك بهذه الطريقة.	١٩٩٠ وحتى الآن
١٠- السكوت عن حرب روسيا الاستعمارية فى الشيشان، وسياسات الصين القمعية فى مقاطعة كسنجيانج.	١٩٩٤ وحتى الآن
١١- إعادة اللعبة الامبريالية الكبرى فى وسط آسيا ومحاولة جر الدول العربية إليها (الصراع على مناطق النفوذ والموارد الطبيعية).	١٩٩٠ - ٢٠٠٦
١٢- غزو العراق بدلا من كوريا الشمالية بحثا عن أسلحة الدمار الشامل الخرافية.	٢٠٠٣ - ٢٠٠٦
١٣- تدمير جروزني في الشيشان.	١٩٩٦
١٤- تدمير بيروت وجنوب لبنان.	٢٠٠٦

Sources: Max Rodenbeck (2006), "Their Master's Voice," NYRB, March 9: 4-8. Ahmed Rashid (2002), Jihad, Yale Univ. press: 24-31, 187-207. Michael T. Klare (2006), "The Tripolar Chessboard: Putting Iran in the Great Power Context,". http://www.tomdispactch.com/tomdispatchjune. مع إضافات من المؤلف

الأهداف يجد صداه مباشرة في وجدان وطموح من يعدم وسيلة أخرى للمقاومة غير هذه، والتأطير آلية شديدة الفعالية في الصراع الأيديولوجي. ابحث عن شعار بسيط سهل الفهم، ثم أوجد الرموز والعملية التي تسانده، وحوله إلى أداة تعبوية تنظم الناس في حركات تتمتع بالقدرة على استقطابهم: عقولهم وجيوبهم. إن آلية التأطير يلجأ إليها الكثير من مستشاري الانتخابات في الغرب ككارل روف، وديك موريس للجمهوريين، وخبراء العلاقات العامة الذين يبيعون الرؤساء للشعوب كما تباع السلع البائرة، كما حصل في حالة بيع الرؤساء نيكسون وريجان وبوش الثاني، وكما باع خبراء الإعلان والتسويق في نيويورك الرئيس يلتسين إلى الشعب الروسي في ولايته الثانية(٢٨).

خذ مثلا شعار الحكم لله (أي الحاكمية) ولاحظ سهولة الاستجابة إليه، دون أن يحتاج الأمر إلى أطروحات فكرية مطولة، وقارن به قضية العلمانية، وحاول أن تشرح لمواطن عربي أو مسلم عادي ما المقصود به، أو انظر إلى الوقائع في الجدول رقم (١)، وادع إلى الجهاد ضد المعتدي الأجنبي، وقد تحققت شروط الجهاد الشرعية الفعلية .. فهل ستجد الاستجابة نفسها عندما يبرر عبدالعزيز الحكيم، ليس تحرير العراق، وإنما إخضاع العراق لرغبة الامبراطورية وإذلال العراقيين؟ أو فسر لعامة المواطنين سر دفاع الأمير سعود الفيصل عن الرغبة في الحفاظ على الوضع العربي المشترك الذي أخل به حزب الله عندما استفز إسرائيل إلى القيام بما كانت تخطط له أصلا(٢٩).

لقد أدى العمل العربي المشترك -بعد ثلاث هزائم حربية، وثلاث مبادرات سلمية- إلى إلغاء مقاطعة إسرائيل من الدرجة الثالثة ثم الثانية ثم الأولى، وإلى مبادرة بيروت السلمية التي حملت لواءها المملكة، والتي منحت إسرائيل سلاما أبديا لا تملكه، مقابل "دولة" فلسطينية، يعلم الله وعباده الصالحون أنها مستحيلة حسب تصور فتح - إسرائيل - أمريكا، أمنيا وسياسيا وجغرافيا(٣٠). ماذا كانت محصلة هذه التنازلات كلها؟ ايغال الغرب في سياساته العدوانية، وإسرائيل في الإمعان في إذلال العرب والمسلمين. وفي موضوع التأطير، ينطبق الشيء نفسه على شعار الحرب على الارهاب. أليس هناك ما هو أخبث وأكثر إثارة للمخاوف من أن يقال لمواطن أمريكي شهد هول أحداث ١١ سبتمبر: نحاربهم في عقر دارهم بدلا من أن يحاربونا في ديارنا؟ هل تحتاج الصور التي تتبادر إلى الذهن إلى مزيد من التوضيح؟

يلي أمر التأطير دور الخطاب الديني السردي (Narrative)، أي كيف تخاطب (حاس) الغالبية الغاضبة من المواطنين الكاظمين الغيظ. إن الخطاب السردي الديني (أو السردي عامة) لا يبحث بالضرورة عن قيم الحقيقة الفجة، وإنما عن الحقائق المؤسسية (التي تحدثنا عنها) والتي تم تاطيرها، بحيث تمتلك التناسق الداخلي، كما يقول كاشيما، والذي يكشف عنه تحليل خطابات بن لادن وقادة القاعدة(٣١). والتناسق الداخلي للخطاب السردي يتأتى من النشاطات أو الأهداف المطلوب تحقيقها، وهذه النشاطات تتضمن ليس الأهداف فقط، وإنما وصف الطرق والأساليب لتحقيق الأهداف وترتيب هذه الأهداف، وأحيانا الأساليب السرية والعلنية للعمل، والرموز والأبطال التراثيون والمعاصرون (ضرب الأمثال بالبطولات). وغالبا ما يكون لهذا الخطاب من بعد أو أبعاد أخلاقية سلبية أو ايجابية لتضفي شرعية على الأهداف المطلوبة. وأخيرا، فإن الخطاب السردي (والديني خاصة) غالبا ما يكون مرتبطا بقضايا آنية عاجلة. وحتى لا نذهب بعيدا في الشرح، خذ أية خطبة من خطب بن لادن أو الجهاديين الآخرين، وطبق هذه المواصفات عليها. من خلال الخطاب السردي الديني، تسعى (حاس) إلى إضفاء هالة جانبة على شخوصها وأبطالها (Mystique)، وإيمانهم وإخلاصهم ونزاهتهم واستعدادهم للتضحية بالنفس، بالغالي والنفيس(٣٢).

آليات الهيمنة والتوجه للهيمنة :

لقد تحدثنا حتى الآن عن الهيمنة كثيرا دون أن نتعرض إلى مسألة ما الذي يدفع إلى الهيمنة والعدوان، هذا حديث يطول. ولكن اختصارا للطريق، دعونا نجار اندرو شموكلر في شرحه لأمثولة القبائل (The Parable of the Tribes)(٣٣). إذا ما تصورنا أن هناك مجموعة من القبائل تعيش متجاورة بسلام، فلو افترضنا أن إحدى تلك القبائل، في مرحلة زمنية ما، أرادت التوسع أو الغزو وفرض هيمنتها على القبائل الأخرى، بسبب عدوانيتها المفرطة التي تولدت من مصدر من مصادر القوة الاجتماعية أو المنعة -فإن هناك أربعة احتمالات متاحة لبقية القبائل.

إما الدمار الكامل للقبيلة المهزومة، أو الاستيعاب للقبيلة المنتصرة، أو الانسحاب من ميدان الصراع أو من المكان موضع النزاع، أو تقليد القبيلة المنتصرة في أساليب تحقيق النصر كطريقة في المقاومة وفي الدفاع عن النفس. جميع هذه الاحتمالات جربتها الشعوب والقبائل على مر التاريخ. فالاحتمال الأول تحقق في تدمير الغرب لحضارات الأمريكتين. والاحتمال الثاني وقع في

---

(٢٨) حول مباذل وتفسخ هذه الفئة من النخبة السياسية، انظر (Eszterhas, 2000).

(٢٩) في الحقيقة إن دفاع الأمير سعود الفيصل عن الوضع العربي المشترك يشتم منه رائحة نفس طائفي كريه، كما يستدل من فتوى بعض الوهابيين - السلفيين في الخليج - أن ما يميز حزب الله في لبنان عن غيره من حركات الإسلام الشعبي هو عدم قدرته على تشكيل حكومة بمفرده بسبب توازنات الوضع الطائفي في لبنان. وهذا يفسر الطابع التحرري السياسي الذي يميزه عن غيره من (حاس)، مع انه يتفق معها في الرؤية الاجتماعية والثقافية.

(٣٠) إن هذا التصور يصطدم بواقع ان إسرائيل لن توافق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. ومع انه ليس هناك رأي عام عربي أو عالمي حول مشروع حل الدولة الواحدة في فلسطين، فإنه الحل الأمثل كما يقترح كل من سلمان أبو ستة وفرجينيا تيللي (Tilly, 2005): الدولة التي تشمل الجميع

(٣١) انظر (Kashima, 1997: p. 18-21) وانظر كذلك تحليل خطابات بن لادن والظواهري في: (Roy, 2004) و(Rodenbeck, 2006).

(٣٢) لقد تفوق امين عام حزب الله في لبنان على غيره من قادة (حاس) في تصوير جهاده وصموده ضد العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان (صيف ٢٠٠٦) على انه دفاع عن الأمة، وقد افلح في تقديم نموذج متقدم من نماذج مقاومة الامبراطورية يتجاوز حدود العمل المسلح الارهابي المحدود الفاعلية.

(33) Schmookler, 1995, pp. 38-63.

حالة الفتح العربي - الإسلامي، والغزو المغولي التتري. والاحتمال الثالث يمكن مشاهدته بالدليل الملموس في ترتيب القبائل العربية جغرافيا، أو في حالة انسحاب الهنود المسلمين إلى باكستان، أو الزنوج الأمريكيين إلى ليبيريا، أو تهجير الشيشان في زمن ستالين. أما الاحتمال الرابع، فقد جربته الحركات القومية "العلمانية" في العالم العربي، عندما حاولت تقليد الغرب في ديمقراطية "وعلمانية" وفي تكوين الجيوش الاستعراضية الحديثة، وقد فشلت. والآن، تريد (حماس) أن تجرب هذا الاحتمال ولكن بطريقة أخرى، بغطاء ديني تراثي.

كيف يتمكن الطرف الذي يمتلك الرغبة والتوجه نحو الهيمنة من فرض إرادته ومصالحه على الأطراف الأخرى؟ في الواقع، هناك عدة أشكال من الهيمنة التي دلت التجارب الميدانية على صحتها وصحة أساليب حدوثها. حسب سيدانيوس وبراتو، فإن الهيمنة الاجتماعية هي من خصائص الجماعات وتراتبية الجماعات، ويدخل الأفراد بحكم انتمائهم للجماعة، سواء أكانت الجماعة دينية، أم إثنية أم قبلية ... الخ وهكذا، فإن هناك ثلاثة تراتبيات وثقت في المجتمعات التاريخية: (أ) تراتبية مبنية على السن، بحيث إن الأكبر سنا يمتلكون قوة اجتماعية ونفوذا أكثر من الأصغر سنا. (ب) تراتبية مبنية على الجنس، بحيث إن الذكور يمتلكون قوة اجتماعية ونفوذا أكثر من الإناث. (ج) تراتبية مبنية على الفئات الاجتماعية المصنفة سلبا (أو عشوائيا). وفي العلاقات المؤسسية غير المتكافئة، تكون الهيمنة فيها للطبقة أو القبيلة أو الجماعة الاثنية، أو الجماعة الوطنية فوق الجماعات الوطنية الأخرى، بحيث إن جماعة ما تكون مهيمنة سياسيا أو اجتماعيا على الجماعات الأخرى(٣٤).

إن التراتبية الأخيرة نجدها في الاحتمال الرابع في نموذج شموكلر وتتجلى بوضوح في الأمثلة التالية: المذابح المتكررة للأكراد من قبل الأتراك، والتطهير العرقي الذي قام به الصرب (بمعونة دول الناتو في البداية) ضد مسلمي البوسنة وبقية الجماعات البوسنية في أواخر التسعينيات حتى القرن العشرين. وقد قامت جور وهارف بفهرسة ٦٣ صراعا إثنيا في العالم في عام ١٩٩٣. كما أن الدول المعرضة لخطر الفشل معرضة لهذا النوع من الصراعات المبنية على تراتبية الجماعات المصنفة عشوائيا بشكل سلبي. وتتميز هذه التراتبية بالجمود النسبي والاستمرار التاريخي(٣٥). ولكن ما الذي يجعل علاقات الهيمنة والتسلط تستقر وتستمر تاريخيا؟

هناك عدة تفسيرات لهذه الظاهرة، منها دورة الاحباط - العدوان، أي أن إدراك جماعة ما تحقيق مصلحتها الخاصة فوق مصالح الجماعات الأخرى يولد إدراك التهديد لدى هذه الجماعات، ويؤدي إلى التحيز والتعصب وإلى علاقات التنميط بين هذه الجماعات(٣٦). ومنها الفرضية المستمدة من الماركسية التي تعتبر أن علاقات الهيمنة هي علاقات طبقات، تستغل الطبقة المهيمنة حصولها على الموارد لاخضاع الطبقات الأخرى. وفرضيات أخرى تقول إن مصدر الهيمنة هو سيطرة النخبة الحاكمة على القوى الاجتماعية، وبخاصة موارد مثل مهارات التنظيم الاجتماعي، والموارد الاقتصادية، والقدرة على التلاعب والاقناع الأيديولوجي. في كل هذه الحالات، ضع الامبراطورية موضع الجماعة المهيمنة أو الطبقة المالكة لوسائل الانتاج، أو النخبة الحاكمة التي تمتلك الموارد، أو الجماعة التي بسبب هيمنتها تولد الاحباط الذي يقود إلى العنف والعنف المضاد، تكتمل عندك الصورة(٣٧).

كيف تتقبل الجماعات الأخرى هيمنة الجماعة المتسلطة التي تحظى بقدر غير متكافيء من القوة والثروة؟ هناك العديد من الدراسات الميدانية عن السلوك العدواني باعتباره وظيفة من وظائف التنظيم الاجتماعي. في دراسة ميدانية مبكرة، قام جول وآلي بوضع مجموعة من الدجاج بمكان مغلق مع ماء وطعام كاف، وقد لاحظا أن كل زوجين من الدجاج يدخلان في عراك على الطعام، أحدهما يتغلب على الآخر. بمرور الزمن، تصبح إحدى الدجاجات هي الخاسرة باستمرار، والنتيجة أن علاقات "تجنب التهديد" بينهما تصبح متوقعة، أي أن الدجاجة الخاسرة باستمرار تتجنب تهديد الدجاجة الغالبة، وبالتالي ينخفض تدريجيا معدل السلوك العدائي، وتستقر علاقة الغلبة والهيمنة(٣٨).

فليس عبثا أن نجد أهزوجة قبلية في إحدى مناطق الخليج تقول: "يا شيخنا أنت الديك واحنا لك دجاج"، وأن الدولة العربية التي سلمت بالهزيمة وقبلت بتفوق إسرائيل وهيمنة أمريكا فعلت ذلك بدافع تجنب التهديد، وليس بدافع الحكمة أو الحرص على المصلحة القومية العليا. ولذلك، عندما تقوم حماس وحزب الله بالاخلال بعلاقة تجنب التهديد ويقومان بتشكيل تهديد حقيقي لإسرائيل ومصالح الولايات المتحدة، فإن التوازن يختل تقوم الدول المهزومة وتطالب بإعادة علاقات الهيمنة كما كانت عليها، فتطالب ببسط هيمنة الدولة على جنوب لبنان، حتى ولو كان الجيش اللبناني في وضع قوة غير متكافيء، غير قادر على حماية لبنان، فيبقى لبنان تحت رحمة إسرائيل. إن الدول المهزومة عندما تريد أن تحافظ على وضعها المهزوم، تنقصها الحجة وتعوزها الحيلة.

أنا أريد أن ألخص بعض الدراسات الميدانية الأخرى لأقدم مزيدا من الأدلة على السلوك العدواني الذي يجعل علاقات الهيمنة ممكنة. في دراسة رائدة لسكوت وفولر، قاما بتوزيع أشبال الذئاب،

(34) Sidanius & Pratto, 2001, p. 32-33.

(35) Sidanius & Pratto, 2001, p. 33-57.

(٣٦) يعرف جير (2004: pp. 67-112) الحرمان النسبي بأنه إدراك الأطراف المتنازعين للتناقض بين توقعاتهم وقدراتهم المتعلقة بالقيم والمنافع والسلع التي يعتقد البشر أن لهم حقا فيها (pp. 67-80). ويصنف الحرمان النسبي إلى ثلاثة انماط: (المتناقص، الذي تظل فيه توقعات المنافع لمجموعة من الأفراد ثابتة نسبيا ولكن ينظر فيه إلى قدرات الحصول على المنافع على أنها في تناقص. والطموحي، الذي تظل فيه القدرات ثابتة نسبيا، في حين أن التوقعات تزداد وتتعمق. والمتدرج، الذي ينطوي على زيادة كبيرة ومتزامنة في التوقعات وعلى نقصان في القدرات. وهذه الأنماط كلها عوامل مسببة أو مهيئة للعنف السياسي) ص٩٩-١٢٨.

(37) Sidanius & Pratto, 2001, Chapter 1.

(38) Scot, 1997: p. 225.

كل زوجين اثنين، أعمارهم خمسة أسابيع حتى السنة الواحدة، وجعلا أزواج الأشبال يتعاركون على عظمة لحم، فوجدا أن الحجم لعب دورا كبيرا فى نتيجة العراك بين زوج الذكرين. وفى زوج ذكر - أنثى، تفوق الذكر فى أغلب الحالات، بينما زوج أنثى - أنثى، تكونت علاقات الهيمنة بإشارات وإيماءات التهديد دون وقوع عراك فعلى. أنا أسوق هذه الدراسة للتذكير بعلاقات الهيمنة فى تراتبية السن وتراتبية الجنس، وللتذكير كذلك بأن سلوك الهيمنة والتوجه للهيمنة (توه) هو سلوك نابع من الموقع فى الجماعة، وتراتبية الجماعات حسب علاقات الهيمنة، وأن أوجه التشابه بين الثدييات لافت للنظر بدرجة كبيرة(٣٩).

فى دراسات روبرت سابولسكى الموسعة لقردة البابون فى كينيا، والتى امتدت لسنوات عديدة، لاحظ سابولسكى أن العراك بين قردة البابون هو عراك فى الغالب حول المكانة الاجتماعية فى تراتبية الجماعة، أى أنه عراك من أجل الوجود. عندما يخسر قرد البابون العراك، يرفع مؤخرته إلى أعلى، إلى السماء، ليعلن استسلامه. وعادة ما يقوم القرد المنتصر بالقيام بحركة وكأنه يمتطى القرد الخاسر. ولكن، فى بعض الأحيان وإمعانا فى الإذلال، يفاجىء المنتصر الخاسر بجرح غائر من أنيابه الحادة. الحياة بين قردة البابون، حسب أدلة سابولسكى وغيره من الانثروبولوجيين الطبيعيين، تثبت أن لا مجال للمسالمين بينهم(٤٠). وأنا لا أجد فرقا كبيرا بين ذلك وما تفعله إسرائيل بجيرانها العرب بالرغم من إعلان استسلامهم.

إن أى تهديد لعلاقات الهيمنة بالتالى، حسب العلوم الاجتماعية الغربية المحافظة، يؤدى إلى اختلال التنظيم واضطراب القيم وضعف المعايير، ويعتبر أحد أسباب الفوضى وانتشار العنف واستفحال العدوان. وهكذا، تشترك الدول العربية المهزومة مع العلوم الاجتماعية الغربية المحافظة المنقادة بأيديولوجيا اعتبار التمرد والمقاومة ليسا خطرا على الطرف المهيمن فقط، وإنما على المجتمع بأكمله، أى على الوضع العربى المشترك. وعندما انطلقت (حماس) كحركات مقاومة وتمرد على هيمنة الامبراطورية، فإنها واجهت عدة عمليات لتحجيمها بإضعاف عنفوانها، بجعلها تدخل فى التيار السياسى العام، أو ما يسمى فى العراق "الجديد" المستسلم المهزوم "العملية السياسية"(٤١).

التدين والعلمانية .. ملاذ آمن أم حرب ضروس؟

هناك دعاء مشهور للفقيه الأمريكى راينهولد نيبور يسمى دعاء الطمأنينة، يقول: "اللهم امنحنى الطمأنينة حتى أسلم بالأشياء التى لا أستطيع تغييرها، والشجاعة لتغيير الأشياء التى أستطيع تغييرها، والحكمة لمعرفة الفرق بين الاثنين". كنت أتمنى لو أن قادتنا وساستنا والمشتغلين بالشأن العام قد استمعوا لهذا الدعاء، لربما كنا فى وضع مختلف الآن فيما يخص (حماس). ولكنهم مع بالغ الأسف، اقبلوا على بداية تاريخنا المعاصر فى سنة ١٩٢٠ عقب الحرب العالمية الأولى فى القرن العشرين، بأسلوب فى غاية الرعونة والفجاجة، بإدخال سياسات التحديث (التغريب) بالجملة وبشكل سطحى. فهم لم يدركوا أن هناك وظائف للتنظيم الاجتماعى لا تتغير بالقوة القسرية والقمع، ومن هذه الوظائف: وظائف الدين الشعبى، والنزوع الروحى، والعلاقات / الانتماءات الوشائجية، وهى وظائف متلازمة ولكنها تخدم أغراضا مختلفة كما سنرى بعد قليل(٤٢).

هناك من الباحثين الاجتماعيين والنفسيين من يفكر بما يسمونه "التدين الإنسانى الطبيعى"، وهو الدافع للبحث عن معنى فى الحياة، والاحساس بالانتظام والأمان، والتنفيس عن القلق والتوتر الوجودى المتسرب من مشاغل الحياة المادية وهمومها، ومن التفكير فى المستقبل. ومن دراسات بارت وديوك وجونسن، فإن عدد الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم متدينين كان فى ارتفاع منذ سنة ١٩٠٠. ومع أن الديانتين المسيحية واليهودية كانتا فى انحدار، إلا أن الديانات: الإسلامية والبوذية والهندية كانت فى صعود. وإذا تذكرت حديثنا عن التحول الثقافى، عن الثورة الصامتة فى القيم، وتذكرت المخططات (١)، و(٢)، و(٣)، فأنا أفترض أن هناك علاقة ارتباط بين التدين والأوضاع غير المستقرة الناشئة من التغيير الاجتماعى السريع(٤٣).

ولكن عن أى تدين نتكلم؟ فى بيئتنا فى غرب آسيا، نحن نتكلم عن المعتقدات الشعبية، وعن التراث المتجدد، وعن التصوف، وأصحاب النحل والبدع والفتاوى التى تصدر من خارج المؤسسة الدينية، وعن الجماعات المرتبطة بالحركات الاجتماعية التى تتخذ من الدين غطاء. فى حالات التحول الثقافى، يقل احتكار المؤسسة الدينية لعلاج القلق الوجودى لدى المؤمنين، وتكثر حركات التدين الشعبى. ويمكن توثيق هذا الزعم ميدانيا (عندنا أو فى الولايات المتحدة مثلا) وتاريخيا(٤٤). وحتى فى غرب أوروبا، يكثر الخلط بين الدين الشعبى، والنزوع الروحى، والانتماء إلى الدين المنظم. فعندما يسأل الباحثون الاجتماعيون المواطنين عما إذا كانوا متدينين، فإن نسبة كبيرة من الأوروبيين تقول لا. ولكن إذا ما سئلوا: هل تؤمنون بالله، فإن الغالبية تجيب بنعم.

(39) Scot, 1997: p. 226-229.

(٤٠) (Sapolsky, 2006: p. 108) وانظر كذلك كتابه الممتع (Sapolsky, 2001).

(٤١) إن ما يجرى فى العراق امثلة ونماذج حية على عملية الاقصاء - الاخصاء، التى تمارس ضد المقاومة العراقية، وضد التيار الصدرى، ومن خلال إدخال السنة فى عملية الإخضاع الذى تمارسه الأقلية المتحالفة مع المحتل الأجنبى وقوى الامبراطورية عموما. والأساليب نفسها تتبع الآن مع حماس فى فلسطين المحتلة، ومع حزب الله فى لبنان، ومع الصوفية المسيسة فى السودان ووسط اسيا.

(42) (Zurcher in Van Schendel & Zurcher 2001: 209-235).

وكذلك (Abdul-Jabar, 2002) وحول موضوع سياسات العلمنة فى تركيا وإيران: (Sayyid, 2003).

(43) Schumaker, 1997: pp. 204-205.

(٤٤) لدراسات موسعة للظاهرة الدينية من وجهة علم النفس، انظر: (Beit - Hallahmi and Angile, 1997) و(Bouer, 2001).

يحكي لنا سلفادور دالي الرسام العظيم في مذكراته (مذكرات ضابط مدفعية سابق) أن الفلاحين الذين انضموا إلى الجمهوريين في الحرب الأهلية الإسبانية، والذين كانوا يحاربون ضد الفاشيين الذين ساندتهم الكنيسة الكاثولوكية، كانوا يتجهون مباشرة إلى الكنيسة عندما يدخلون القرى، ويبدأون بتكسير الأثاث والأيقونات وتماثيل المسيح. في إحدى المرات، أراد أحد هؤلاء الفلاحين أن يكلم زميله، وهو (أي الأخير) منهمك بتكسير تمثال للمسيح، فلمسه من الخلف، فما كان من هذا الفلاح المسكين إلا أن شهق ومات من فوره وساعته. القصد من هذه الحكاية أن هناك الكثير من التدين يبقى، حتى عندما يعلن عامة الناس أنهم غير متدينين، كما يقول فرنون(٤٥).

إن هذا يفسر ليس فقط المرحلة الأخيرة من "الصحوة" الدينية عندنا، وإنما أيضا انتشار التدين البروتستانتي "الوثني" في الغرب، والإحياء الديني في دول المعسكر الاشتراكي السابق، كما في دراسة جريلي المتعمقة لحالة روسيا. روبرت بللا، في دراسته الكلاسيكية في علم الاجتماع الديني، يعتقد أن هناك انطباعا في الغرب بأن التدين العام في انخفاض، بينما في الواقع يتحول التدين إلى داخل ذات الفرد، يصبح الإيمان شأنا ذاتيا (الديانة المدنية في عرفه). ويتفق بللا في هذا الشأن مع بيتر لوكمان فيما يسميه الأخير "الديانة الخفية"(٤٦). أما عن العلمنة التي انتشرت في الغرب -والتي اعتبرها صمويل هنتنجتون (في أطروحة صراع الحضارات) سمة من سمات تفوق الغرب على البقية- فهي، حسب دراسات سساكي، (أي العلمنة) نتيجة لتدهور الجماعة والمجتمع أكثر منها تدهور المعتقدات الدينية. ولم يستقر أو ينتظم أي نموذج علماني ويحظ بقبول عامة الناس في أي مجتمع في العالم، بما في ذلك الغرب.

ماذا حصل في مجتمعات غرب ووسط آسيا؟ في وسط آسيا، حول الاحتلال السوفيتي هذه المجتمعات إلى دول لا دينية، وهي تعود الآن لتحتضن أشكالا من الدين الشعبي. في إيران، قام زاهدي ومن بعده بهلوي، وأتاتورك وزمرته في تركيا، بتحويل هذين المجتمعين إلى أمساخ يتشبهون بالمجتمعات الغربية بحجة التحديث. وقام عبدالعزيز بن سعود بتحويل حركة الإخوان إلى أداة ضاربة لتوحيد الجزيرة. بينما المحدثون الحقيقيون تعرضوا لسخط الاستعمار الغربي وغضبه. فنال رجل الدولة مصطفى النحاس في مصر ما ناله من الاضطهاد، وكذلك كان نصيب عبدالرحمن الشاهبندر في سوريا، ورشيد عالي الكيلاني وعبدالرحمن البزاز من بعده في العراق.

وماذا كانت نتيجة هذه السياسات؟ أصبحت تركيا منذ الخمسينيات مجتمعا مقتطع الجذور، ويريد ساساته الآن التخلي عن انتمائهم الثقافي وحتى الجغرافي، فهم يريدون الالتحاق بأوروبا. وفي المملكة، هناك البدعة الوهابية، وهي جزء من المؤسسة الحاكمة، بالاضافة إلى أصناف مختلفة من أصحاب الفتاوى السلفية المتشددة. وإيران بعد ١٩٧٩، أصبحت تحكمها البدعة الخمينية ودعاواها الهزيلة بولاية الفقيه. وفي دول الخليج ودول المشرق، تنشغل (حاس) والتيارات السلفية عموما بطول لحى الرجال وأزياء النساء وبتحريم الفنون، والمطالبة بالتطبيق الحرفي للشريعة. وهذا بالضبط عكس ما كان يريد زاهدي وبهلوي وأتاتورك فرضه على الناس عنوة واستبدادا. وحتى في الدولة الأكثر تشددا في العلمانية، تركيا، تبنى الدولة فيها الآن المساجد، ويحكمها حزب متحالف مع حركة الإخوان المسلمين، بينما يبدي سكان الريف نفورا من علمانية نخبته العسكرية(٤٧).

في دول المشرق ظاهرة غاية في الأهمية، وهي إعادة القبلنة أو إعادة الاعتبار للقبلية والطائفية، ما أطلقت عليه في موضع آخر: القبلية السياسية، وهي عملية يراد بها تحويل القبلية/الطائفية إلى أداة الضبط الاجتماعي والسياسي. فاتفاق الطائف رسخ القبلية/الطائفية فيما يسميه اللبنانيون "التعددية السياسية" ذات الخصوصية التاريخية. ولكن القبلية لا تعمل بمفردها، إنها تستفيد من شبكات العلاقات التقليدية، وعادة ما تأتي بغطاء ديني - مذهبي. وهذا ما نسميه، متبعين في ذلك جيرتز، الانتماءات/الولاءات الوشائجية(٤٨). ومن يرد أن يدرس هذه الظاهرة، فإن العراق في عهد بول بريمر (وهو شكل من أشكال الحالة الطبيعية عند هوبز: حرب الجميع ضد الجميع) يمثل فرصة نادرة للتعرف على كيفية عمل القبلية السياسية مع الانتماءات المذهبية، إنه حقيقة خليط مدمر.

نحو استراتيجية للمقاومة .. نماذج التعبئة السياسية:

حسب تشارلز تيلي، هناك أربع نتائج متوقعة للحركات الاجتماعية الجديدة، ونحن هنا نتكلم عن (حاس) في هذا السياق. التوقع الأول: أن تنحل الحركة بسبب قمع الدولة وبطشها (أو اختلاف الأعضاء). التوقع الثاني: أن تنضم الحركة إلى حزب سياسي قائم، كما حصل للحركة العمالية وانضمامها إلى التضامنيات السياسية القائمة في غرب أوروبا، أو أن تتحول إلى جماعة ضغط ينصب عملها على الضغط على الحكومات، وهذا مصير أغلب الحركات الاجتماعية في أمريكا. أو أن تتحول إلى أحزاب مؤقتة في دول ذات التمثيل النيابي النسبي، إذا كانت الحركة متمحورة حول قضية واحدة مثل الخضر، أو إذا كان النظام النيابي مبنيا على المحاصصة السياسية مثل لبنان والعراق، فتصبح الحركات الاجتماعية وكأنها تكتلات نيابية مؤقتة. في جميع هذه النتائج المتوقعة، العلاقة الحاسمة هي مع الدولة (وهذا الذي يميز مساهمة تيلي عن غيره)(٤٩).

دعونا نتذكر السمات الثلاث المشتركة بين (حاس)، وهي: أنها حركات مقاومة حقيقية، وهي بذلك حركات حداثية تستجيب

(٤٥) في كتاب (Munro, et.al.eds, Schumaker, 1997, p. 202).

(46) Schumaker, 1997, p. 201.

(47) Halliday, 2000: Reportages, pp. 155-188.

(٤٨) انظر الدراسات المختلفة والمقارنة في (Abdul-Jabar, 2003).

49- Nash, 2000, pp. 120-121.

لتحديات العصر، وأنها حركات محافظة تسعى إلى فرض تسلطها الخاص على المجتمع من خلال فهمها المتزمت للشريعة والتراث، وأنها حركات ذات توجه إقليمي، واتساع جغرافي موجه إلى العالم العربي/الإسلامي. فى هذه السمات الثلاث، فإن (حاس) هى فى مواجهة حاسمة مع الدولة فى جميع الدول القطرية العربية الإسلامية، إما بالقمع مثلما هو حاصل فى المملكة أو فى مصر أو فى تونس، أو بالمشاركة كما فى العراق والسودان والجزائر وتركيا وطاجيكستان(٥٠).

فإذا أخذنا السمة الأخيرة، التوجه الإقليمي، فإن سياسات الدول نحو (حاس) هى حشرها داخل حدود الدول القطرية، ثم الاستفراد بها. وهنا، تواجه (حاس) بقمع مزدوج: قمع الدول القطرية، وقمع الإمبراطورية. فأصحاب البدعة الخمينية يدعون إلى تحرير كل أقليات الشيعة من الظلم الواقع عليهم، ويتصورون أنفسهم ممثلين للشيعة فى كل أنحاء العالم الإسلامي، إلى أن سلطت الإمبراطورية عليهم العراق فى حرب ضروس دامت ثمانى سنوات، فأضعفت دعوتهم(٥١). والإسلام الجهادى بأشكاله المختلفة تحول هدفا لقمع جميع الحكومات المحلية، مدعومة بقوى الإمبراطورية حتى قبل ١١ سبتمبر. ومع ذلك، تحول إلى حركات سرية معولة ولكن مضطهدة.

وفى الصراع المسلح الدائر الآن بين إسرائيل وحزب الله فى لبنان، يصور حزب الله نفسه وكأنه يدافع عن الأمة كلها. ولم يكن حزب الله، بالرغم من شجاعة مقاتليه وبسالتهم، قادرا على الصمود (ودخول المعركة أصلا) لولا امتداده الإقليمي الذى مكنه من كسر الحصار المفروض عليه من قبل الدول العربية المهزومة. جميع الأحزاب العربية ذات الامتداد الإقليمي، البعث والقوميين العرب والشيوعيين، تساقطت وانهارت الواحد تلو الآخر. ولأول مرة، يتحدث أصحاب البدعة الوهابية الذين ساهموا فى تأسيس حركات الإسلام الجهادى، ويفتون لأتباعهم بأن يحترموا الحدود الدولية، كونها مبررا لعدم مساندة حزب الله فى جهاده ضد إسرائيل. وها هى وكالات الأنباء تنقل لنا فتاوى تركى فلاح الظفيرى وعبد الله بن جبرين وغيرهما بضرورة احترام الحدود الدولية وعدم التطوع للقتال فى لبنان

(Herald Tribune and Daily Star, July 22-23, 2006).

وهذا الأمر، أى كسر الحصار، لم يتسن لحركة حماس. فقد ثبت أن أقوى سلاح لمواجهة (حاس) هو الحصار المفروض عليها فى حدود الدولة القطرية. فإذا استفردت بها الدول القطرية، فإن إمكانية إخصائها، أى أن فقدان قدرتها على التعبئة، تصبح ممكنة. وأول أهداف هذه السياسة هو حرمان هذه الحركات من الموارد المالية، ومن مصادر السلاح، وهذا ما يسمى بسياسة "تجفيف منابع الإرهاب"(٥٢). إن قوة حركة الإخوان المسلمين وقدرتها على الاستمرار هى نجاحها فى تكوين التنظيم الدولى المسنود بموارد مالية واسعة نسبيا.

إن المجال الوحيد المفتوح أمام (حاس) للمشاركة فى السلطة هو الاعتماد على مهارات قادتها التنظيمية، بالإضافة إلى قدرتها على كسر الحصار (أى الإقصاء والإخصاء). إن الذى يحمى حزب الله وحماس ليس سلاحهما فقط، وإنما تنظيماتهما المتينة وانطواء هذه التنظيمات على شبكة الخدمات الاجتماعية، وعلى العلاقات الحسنة مع القوى السياسية الأخرى. ولكن فى جميع الأحوال، وحتى تدخل (حاس) فى السلطة والمشاركة فى الحكومات - مثلما هو حاصل فى أغلب الدول العربية، وإذا ما أرادت أن تبقى حركات مقاومة - فلابد أن تعتمد استراتيجية متعددة المستويات. وانا سوف أحصر اهتمامى فى مستوى واحد من هذه الاستراتيجية هو مستوى المقاومة السياسية، مقاومة التسلط المحلى، ومقاومة هيمنة قوى الإمبراطورية، وإلا فقدت هذه الحركات عنفوانها وفقدت بالتالى قدرتها على المقاومة.

إن المقاومة ضرورة تاريخية وليست خيارا تختاره (حاس). ضرورة المقاومة تبلورت فى خضم الهزائم المتلاحقة التى لحقت بالأمة. فالجهاد، باعتباره شكلا أساسيا من أشكال المقاومة، لا يقتصر على الميدان العسكرى أو الميدان السياسى، وإنما هو مجهود شامل، ولكنه مجهود تحررى، لا يحرر الناس: أجسادهم فقط، وإنما عقولهم أيضا. ولذلك، فإن اكتفاء (حاس) بالمطالبة بتطبيق الشريعة، أو إقامة حكم الله على الأرض، أو بناء الدولة الإسلامية، تبقى هذه المطالبة مجرد شعارات مبهمة لا تكفى للدخول فى مواجهة حضارية مع الغرب، أو الدخول فى التنافس الحضارى العالمى.

ويمكن لكثير من الكتاب أن يجادلوا منظرى (حاس)، لأن جميع هذه الشعارات تنطوى على أمور خلافية، أغلبها أيديولوجى وليس عقيديا. فالشريعة فى غالبها من صنع الفقهاء البشر، وهم معرضون للخطأ والصواب. وحكم الله فى يد قلة أو أكثرية متسلطة لا يؤدى إلى منح الناس حرياتهم المكتسبة، وإنما إلى مزيد من التسلط. أما الدولة الإسلامية ومفاهيم مؤسسة الخلافة والشورى وحقوق الإنسان، فهى مازالت بحاجة إلى تطوير وتكييف مع بيئة المجتمع العربى/الإسلامى المعاصر. ولا تصدقوا المشككين بأن هذه المفاهيم غير قابلة للتطوير، وأن ليس هناك بديل أو بدائل لما توصلت إليه الليبرالية الرأسمالية الغربية. إن موضوع الدولة الإسلامية مازال ميدانا للتخبط والارتباك. هذا هو أبو الأعلى المودودى لا يجد حرجا، مثلا، باعتبار أن الدولة الفاشية/النازية نموذج تتبعه الدولة الإسلامية المنتظرة، فهو يقول نصا (فى نظرية الإسلام وهديه فى السياسة والقانون والدستور، ص ٨٥):

"لأن (الدولة الإسلامية) دولة شاملة محيطة بالحياة الإنسانية بأسرها وتطبع كل فرع من فروع الحياة الإنسانية بطابع نظريتها الخلقية الخاصة وبرنامجها الإصلاحى الخاص، فلا يستطيع أحد أن يقوم بوجهها ويستثنى أمرا من أموره قائلا : إن هذا الأمر

50- Holiday, 2000 وكذلك Rashid, 2002.

٥١- واحدة من أهم الدراسات عن مسيرة الحركة الخمينية، هى دراسة معين Moin, 1999 .

٥٢- هناك وفود من مصلحة الضرائب الأمريكية تزور بين الحين والآخر لفحص الحسابات المالية للجمعيات الخيرية للتأكد من أوجه التبرع والصرف. وهناك وفود أخرى تفحص الكتب المدرسية للتأكد من خلوها من كلمة الجهاد وبث روح التسامح بين الأديان.

شخصي لكيلا تتعرض له الدولة .. فإذن هي تشبه الحكومات الفاشية والشيوعية بعض الشيء".

إن معالجة (حاس) لموضوعات نظام الحكم في الإسلام قد اتسم بالخلاف الشديد والارتباك الشديد والفقر الشديد أيضا. وقد وجدت في موضع آخر ثماني نقاط ضعف في الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر(٥٣) ولكن عبد الإله بلقزيز في دراسته الموسعة حول الموضوع نفسه، والتي رصد فيها الجدال حول الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر من الطهطاوي إلى القرضاوي، وجد أن هناك أربع إشكاليات في هذا الخطاب، لم تحل بشكل مرض حتى الآن. إشكالية الدولة الوطنية التي تناقض مفهوم دولة الخلافة، والتي تتعدى القطرية إلى الأممية، وإشكالية دولة الخلافة عند رشيد رضا ورجال كهنوت الأزهر، وإشكالية الدولة الثيوقراطية (الدينية) عند المودودي، الذي مر علينا منذ قليل ومريده سيد قطب، وكذلك الدولتان الخمينية والوهابية، وإشكالية الدولة الإسلامية الإخوانية عند حسن البنا وتياره الحزبي، ثم إشكالية التيار الجهادي التكفيري(٥٤).

هذا التنوع والاختلاف، والفقر الشديد المصاحب لهما، يمتد إلى أغلب المفاهيم التراثية السياسية. فإذا كنت تتصور أن مفهوما مثل مفهوم الحاكمية أو أسلمة القانون والمجتمع أو مفهوم البيعة (مبايعة الإمام، ولي الأمر) هي كما يدل عليها معناها، فانظر ما يقوله ابن خلدون عن مفهوم البيعة :

"أما البيعة لهذا العهد (عهد ابن خلدون) فهي تحية الملوك الكسروية من تقبيل الأرض أو اليد أو الرجل أو الذيل، أطلق عليها اسم البيعة التي هي العهد على الطاعة مجازا لما كان هذا الخضوع في التحية، والتزام الآداب، من لوازم الطاعة وتوابعها، وغلب فيه حتى صارت حقيقة عرفية واستغنى بها عن مصافحة أيدي الناس التي هي الحقيقة في الأصل .. فافهم معنى البيعة في العرف، فإنه أكيد على الإنسان معرفته لما يلزمه من حق سلطانه وإمامه، ولا تكون أفعاله عبثا ومجانا، واعتبر ذلك من أفعالك مع الملوك، والله القوي العزيز"(٥٥).

هل كتب علينا أن نضيف إلى تسلط الدولة الحديثة استبدادا تراثيا؟ هناك دولتان إسلاميتان قائمتان الآن، واحدة في الملكة، والأخرى في خميني إيران، ومنهما تستشف الصورة المستقبلية لما يمكن أن تكون عليه الدولة الإسلامية، وفيهما ابلغ العبر.

خاتمة :

في انتظار عودة المهدي(٥٦) :

إننا الآن في خضم الهزيمة وثقافة الهزيمة، ولكننا في مواجهة الغرب مواجهة لا مواربة فيها ولا ريب. ولا يعفينا تخلفنا عن المقاومة، وعن حق تحويل هزائمنا إلى نصر أو على الأقل إلى صمود. فإذا كان نصر الآخرين تحقق بالخديعة والظلم، فإن الهزيمة ليست قضاء يتحتم قبوله، وإنما ظلم يجب رفعه ومحوه (محو آثار العدوان). في الهزيمة، يفقد الناس توازنهم، فيعتري العالم العربي الآن جنون الغناء، مثلما اعترى الغرب بعد هزيمة الحرب الأولى جنون الرقص. يقول احد حكماء الغرب ولفجانج شيفلبوش: "إن الرقص هنا ليس تعويضا ماديا عن صدمة الهزيمة، وإنما تعبير عن الانتصار على الطاغية "كبير العيلة". ونحن في موجة الغناء، التي اجتاحت العالم العربي، كأن لسان حالنا يقول: لقد تخلصنا من الطغيان، وأن للأجنبي المنتصر/المهزوم الرحيل، فنحن نحتفل بهزيمة كأنها النصر، ولن تنتزع منا الاعتراف بالهزيمة ولن تمرغنا في ذل الهزيمة"(٥٧).

نعم، لقد نجحت (حاس) المعاصرة حيث فشلت الحركات السياسية الأخرى، ولكنها ولدت مكبلة بثقافة الهزيمة. وإذا كان لها دور تلعبه في تحرير الأمة، فعليها ليس أن تتخلص من ثقافة الهزيمة فقط، بل أن تحاول أن تعيد الأمور إلى نصابها في أوضاع انهار فيها الوازع. فقد اعتدى العربي على العربي، وأسقط بذلك ميثاق الدفاع العربي المشترك في حرب الخليج الثانية، واعتدى العربي المسلم على جاره المسلم بتحريض من الإمبراطورية وشركائها في حرب الخليج الأولى، فأصبح العدو الطامع، الصديق الحميم حامي الديار، وهو ذات الصديق الذي يحرض إسرائيل على حرب إبادة العرب، وعلى كسر إرادة المقاومة. إن التفاوض مع العدو لا يعني الاستسلام، وتفوق العدو النوعي لا يضمن له هزيمتنا. فللحرب أساليبها، وللسلم مستوياته، وللمقاومة أشكالها.

لقد أردنا في هذه الدراسة أن نتناول حركات الإسلام السياسي حسب قواسمها المشتركة على تنوعها الشديد، باعتبارها جزءا من ظاهرة أعم، وهي ظاهرة الحركات الاجتماعية الجديدة في بيئة المجتمع العربي الإسلامي. فبينا ملامح هذه الحركات وعناصر الجدة فيها، كما حاولنا أن نكشف عن العلاقة بين التدين العفوي والمحتوى الأيديولوجي لهذه الحركات، وميزنا بين الدين الموظف من أعلى، والدين النابع من أسفل، واعتبرناه الدين الشعبي، وشرحنا السمات الثلاث المشتركة لهذه الحركات: المقاومة/الجهاد، التسلط المستمد من الفهم المتزمت للشريعة، والتوجه الإقليمي ما وراء الحدود، واعتبرنا السمة الأخيرة أحد عناصر عنفوانها.

وقد افترضنا أن حركات الإسلام السياسي حركات حداثية تستجيب لمتطلبات العصر. فهي في حالة انهيار الوازع، أي فقدان توازن المجتمع، تزداد قوتها في مقاومة التوجه للهيمنة لدى الإمبراطورية. وقد كان جليا واضحا كيف أن غالبية الدول في العالم العربي إما فاشلة أو في خطر الفشل، وأن المقاومة كانت نتاجا طبيعيا للحملة الصليبية المتأخرة التي تهدف إلى إخضاعنا

٥٣- النقيب، ٢٠٠٠، ص ص ٤٤-٤٧

٥٤- بلقزيز، ٢٠٠٢، ص ص ١٠-١٤

٥٥- لابيش وكوسوجي (تحرير)، ٢٠٠٠، ص ٢١١، وكذلك مقال المؤلف الذل والإذلال في السياسة العربية ، النقيب، ٢٠٠٢، ص ص ٤١٢-٤١٤

٥٦- عندما كان المؤلف مسجونا في معتقل أمن الدولة سنة ١٩٨٧، كانت العبارة التي تتكرر كثيرا في كتابات المساجين (وكان أغلبهم من الشيعة) على جدران الزنازين "يا المهدي انقذنا"

57- Schivelbusch, 2001.

فى صراعنا الطويل معها، وافترضنا كذلك أن الهيمنة حقائق مؤسسية وليست شعارات أيديولوجية، وأن الهيمنة والعلاقات غير المتكافئة مع الإمبراطورية تعطى (حاس) القدرة التعبوية وبالتالى تزيدها عنفوانا. وقد وجدنا من الأدلة الميدانية فى العراق وتركيا ولبنان وفلسطين والجزائر ما يكفى للقبول بهذه الفرضية.

فرضيتنا الثالثة تناولت آليات المقاومة والإخضاع، فحاولنا أن نبين كيف أن (حاس) بقدرتها على تأطير القضايا العامة، واستعمالها الذكى للخطاب السردى الدينى، واستغلالها للتدين العفوى الشعبى فى زمن الأزمات، تمكنت من بسط نفوذها على مسرح الأحداث السياسى فى كثير من البلدان العربية. ولفتنا إلى جانب مهم من هذه الحركات وهو امتدادها الإقليمى، كونه أحد مصادر قوتها، وكيف أن محاولات إخضاعها تنصب على حصارها فى حدود الدولة القطرية للاستفراد بها، تمهيدا إما لقمعها أو جعلها تدخل فى أطر الأحزاب والتنظيمات القائمة فى سياق التيار السياسى العام.

لقد ركزنا فى حديثنا على حقيقتين عادة ما يجرى إهمالهما، هما: إن هناك دورة تاريخية للتسلط فى إتقان آليات الضبط الاجتماعى الفعال، وإن هناك تحولات ثقافية فى القيم والمزاج السياسى والعقلية العامة. وهذه التحولات تحدث على مستوى النسق الاجتماعى، وعلى مستوى الفرد، وضربنا مثالا على التيار الساداتى المتزامن مع الثورة المحافظة فى الغرب. بينما مثلت (حاس) ردة فعل أو خيبة أمل بالتطبيق المتحيز والظالم لسياسات التحديث وللديمقراطية الغربية فى ظل العولمة. وتوقعنا أن كل حالة من هذا النوع تؤدى إلى إطلاق الزناد لموجة جديدة من التسلط، و(حاس) إحدى هذه النتائج.

لم يتسن للباحثين تقدير حجم الخسارة الفادحة من جراء سياسات العلمنة الفجة والقمعية التى اتبعتها دول مثل تركيا وإيران وإدارات الاستعمار فى العالم العربى، فجعلتنا نعتقد أن مظاهر الحداثة وتقليد الغرب قد أضعفت العلاقات التقليدية الوشائجية: القبلية/الطائفية. وكل الذى فعلته سياسات التحديث أن دفعت بهذه الانتماءات/الولاءات إلى ولاءات ضمنية تحت السطح، ما إن ضعفت قبضة المستعمر الأجنبى أو تغيرت سياساته، إلا وظهرت (حاس) بأوج عنفوانها، مستغلة الحاجة للدين من حيث هو ملاذ امن وسلاح للمقاومة. بل إن الإمبراطورية تعيد الاعتبار لشبكة العلاقات القبلية/الطائفية ليس كأداة للمقاومة، وإنما كأداة فى الضبط الاجتماعى، فى التجزىء والتفتيت والتقزيم. الخطر المحدق هو فى أن تجد (حاس) الفرصة للتحالف مع هذه العلاقات التقليدية: القبلية/الطائفية.

إن التنوع الشديد فى حركات الإسلام السياسى لم يدرس بعد، خاصة بأبعاده الطبقية والأيديولوجية. فالتيار السلفى يقدم نماذج فى غاية الاختلاف والتعدد، كما فى حالة البدعة الوهابية بين المؤسسة الدينية، والإسلام الجهادى والتيار المشارك فى التجربة البرلمانية فى الكويت. والشىء نفسه ينطبق على حركة الإخوان المسلمين فى مصر، فهى تجربة عريقة تختلف عن حماس، وتختلف عن تجربة الجزائر، وبالقدر نفسه تختلف عن تجربة تركيا. وحزب التحرير الذى نشأ فى الأردن يختلف إلى حد كبير عن حزب التحرير فى وسط آسيا، والتيارات الشيعية تختلف عندما تكون فى الحكم عنها عندما تكون فى خنادق الجهاد فى لبنان. والبون شاسع بينها وبين التيار الحاكم فى العراق، التيار المقموع المقرود.

ومهما يكن من أمر، فإن (حاس) غير قادرة بمفردها على تطوير استراتيجيات للمقاومة، وتتطلب برامج اقتصادية وسياسية وأدوات للتنافس الحضارى الثقافى فى المواجهة التاريخية مع الغرب، وفى التنافس الحضارى مع الثقافات الأخرى. إننا الآن فى زمن الهزيمة وثقافة الهزيمة، نواجه اللعبة الإمبريالية الكبرى من جديد، ليس كما بدأت فى وسط آسيا فقط، وإنما فى قلب العالم القديم فى أراضى القلب، الذى يتكون منه جناح العالم العربى الشرقى الممتد من الموصل إلى مسقط، محور الاستراتيجية الأهم فى اللعبة الجيوسياسية العالمية الجديدة، وهو بعث للمسألة الشرقية من جديد.

إن القاسم المشترك الأعظم الذى يجمع كل الحركات الاجتماعية الجديدة المقاومة للإمبراطورية المعولمة هو أنها تقدم رؤية بديلة للعالم (Worldview) فى صراع الرؤى العالمى. وفى هذا الصراع، تواجهنا مسئولية وضع أولويات وتراتيبات للقيم والمعايير الوطنية المستمدة من حاجاتنا ومصالحنا. وهنا، لابد أن تتولد عندنا القناعة المشتركة بأن تجارب العولمة ونظامها السياسى الاقتصادى لا يعملان لصالح الشعوب وإنما لصالح مؤسسات وشركات الإمبراطورية، حسب اعتراف كيجان وكريستول سالف الذكر.

إننا فى العالمين العربى الإسلامى لانواجه مركزى القوة والهيمنة فى العالم: الشركات الكبرى المتعدية الحدود، والثالوث المقدس: البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية فقط، وإنما الحملة الصليبية الجديدة التى يشنها الغرب علينا. ولا يضيرنا أن أشخاصا مؤدلجين من أمثال: بن لادن والظواهرى والرئيس جورج بوش، يستعملون هذه المصطلحات بدون عمق ووعى تاريخيين. إننا نستعملها هنا كحقائق مؤسسية تشكل فهمنا للواقع المحيط بنا. وهذا الفهم يترتب عليه إدراك قدرتنا على تعديل الواقع وتنقيحه بما يتناسب ومصالحنا(٥٨). إذا ما توافرت إرادة المقاومة وممارسة حق المقاومة، وهو حق يكفله تراث البشرية.

إن حدثا جلل أقل من عودة الإمام المهدى لن ينجينا، ما لم نحول مستودع الغضب إلى مستودع للمهارات، وما لم نحول الغضب والإحساس بالظلم إلى إرادة صلبة لا تلين للمقاومة.

٥٨- يقدم كافناه وماندر وثيقة بالغة الأهمية وضعها المنتدى العالمى حول العولمة، تنطوى على اقتراحات وجيهة كبدائل للعولمة الإمبريالية (Cavangh & Mander, 2004: Part Three).

المراجع :

١- أحمد، أحمد يوسف وآخرون (٢٠٠٦)، حال الأمة العربية ٢٠٠٥ .. النظام العربي .. تحدي البقاء والتغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٢- أعراب، إبراهيم (٢٠٠٠)، الإسلام السياسي والحداثة، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق.

٣- آل الشيخ، محمد عبد اللطيف (٢٠٠٦)، الصحوة والصحويون .. عندما تصبح السياسة على درجة متوازية مع العقيدة، مجلة المجلة، ٨ يوليو.

٤- أبيش، يوسف وياسوشيكوسوجي (تحرير/إعداد وتحقيق)، (٢٠٠٠)، قراءات في الفكر السياسي الإسلامي، بيروت، دار أمواج.

٥- براهيمي عبد الحميد (٢٠٠١)، في أصل الأزمة الجزائرية: ١٩٥٨-١٩٩٩، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٦- البشري، طارق (٢٠٠٥)، الجماعة الوطنية .. العزلة والاندماج، القاهرة، كتاب الهلال، أبريل.

٧- البلقزيز، عبد الإله (٢٠٠٢)، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٨- البلقزيز، عبد الإله (٢٠٠٥)، تكوين المجال السياسي الإسلامي .. النبوة والسياسة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٩- بن شماشي، عبد الحكيم (٢٠٠٦)، مستقبل حركات الإسلام السياسي في المغرب، المستقبل العربي، ٢٨-٣٣٥ (آذار- مارس)، ص ٤٠-٥٥.

١٠- تاكيه، راي ونيكولاس جفو سريف (٢٠٠٥)، نشوء الإسلام السياسي وانهياره، بيروت، دار الساقي.

١١- الجابري، محمد عابد (١٩٩٦)، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

١٢- جمعية الاجتماعيين في الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٤)، العنف .. دراسات في الأسباب والنتائج، العين، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

١٣- جنينة، نعمة الله (١٩٨٨)، تنظيم الجهاد .. هل هو البديل الإسلامي في مصر؟ القاهرة، كتاب الحرية (دار الحرية).

١٤- خليل، عزة (٢٠٠٣)، الحركات الاجتماعية في العالم العربي (ورقة عامة)، القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية، ورقة غير منشورة.

١٥- رضوان السيد (٢٠٠٦)، فتاوى استرضاء للجمهور والفتاوى الأخرى، الحياة (لندن)، (١٣ آيار) مايو، تراث.

١٦- روا، أوليفيه (٢٠٠٤)، عولمة الإسلام، لندن، بيروت، دار الساقي (مترجم).

١٧- زبيدة، سامي (١٩٩٧)، انثروبولوجيات الإسلام .. مناقشة ونقد الأفكار، أرنست جلنر، بيروت ولندن، دار الساقي.

١٨- زرنوقة، صلاح سالم (١٩٩٣)، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدولة العربية: ١٩٥٠-١٩٨٥، القاهرة، مكتبة مدبولي.

١٩- زكريا، فؤاد (١٩٨٦)، الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة، ط٢، القاهرة وباريس، دار الفكر للدراسات.

٢٠- الشيخ، ممدوح (٢٠٠٥)، الجماعات الإسلامية المصرية المتشددة في أتون ١١ سبتمبر، القاهرة، مكتبة مدبولي.

٢١- عدلات، الخاتم (٢٠٠٥)، كتاب عرب وأجانب يناقشون فكر وممارسات الحركات الإسلامية في مصر والسودان، لندن، الشرق الأوسط، ١٦ يناير ٢٠٠٥ .

٢٢- العشماوي، محمد سعيد (٢٠٠٤)، الإسلام السياسي، ط٥، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي.

٢٣- جير، تيد روبرت (٢٠٠٤)، لماذا يتمرد البشر؟، دبي، مركز الخليج للابحاث (مترجم).

٢٤- الفالح، متروك (٢٠٠٤)، العنف والإصلاح الدستوري في السعودية، المستقبل العربي، العدد ٣٠٨، اكتوبر.

٢٥- فودة، فرج (١٩٨٨)، الحقيقة الغائبة، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر.

٢٦- الكواري، على خليفة (٢٠٠٠)، الحركات الإسلامية والديمقراطية .. المواقف والمخاوف المتبادلة، الكويت، دار قرطاس.

٢٧- ماضي، أبو العلا (٢٠٠٣)، دور الإسلاميين في الإصلاح، مؤتمر في الكويت، ٦ ديسمبر ٢٠٠٣ .

٢٨- مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية (٢٠٠٤)، ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني في دول الخليج العربي، جامعة الكويت، فبراير ٢٠٠٤ .

٢٩- ملتقى الفكر الإسلامي العاشر (٢٠٠٠)، نظام الحكم في الإسلام، شئون إسلامية، مجلد ٢، عدد ٥، اكتوبر.

٣٠- النجار، باقر (٢٠٠٦)، الحركات الإسلامية في الخليج العربي، بيروت، دارالساقي.

٣١- نخبة من الكتاب (٢٠٠١)، رؤى إسلامية معاصرة، الكويت، كتاب العربي، ١٥ يوليو، الكتاب الخامس والأربعون.

٣٢- النقيب، خلدون (١٩٩٦)، الدولة التسلطية في المشرق العربي .. دراسة بنائية مقارنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٣٣- النقيب، خلدون (١٩٩٧)، في البدء كان الصراع .. حول الدين والإثنية .. الامة والطبقة عند العرب، بيروت ولندن، دار الساقي.

٣٤- النقيب، خلدون (٢٠٠٠)، القيمة التنبئية للنظرية الاجتماعية حسب أفكار ابن خلدون، البحرين الثقافية، العدد ٢٣، يناير، ص ١٣٤-١٤١ .

٣٥- النقيب، خلدون (٢٠٠٢)، آراء في فقه التخلف .. العرب والغرب في عصر العولمة، بيروت ولندن، دار الساقي.

٣٦- هويدي، فهمي (٢٠٠٥)، ثقافة الاستسلام، جريدة الوطن الكويتية، الثلاثاء ١٨ يناير، عرض لكتاب بلال الحسن بالعنوان نفسه.

Bibliography

1- Abdul-Jabar, Faleh, ed. (2002), Ayatollahs, Sufis, and Ideologies; State, Religion and Social Movement in Iraq, London: Saqi Books.

2- Abdul-Jabar, Faleh, ed.al.eds (2003), Tribes and Power: Nationalism and Ethnicity in the Middle East, London: Saqi Books.

3- Abernethy, David B. (2000), The Dynamics of Global Dominance; European Overseas Empires, 1415-1980; Yale University Press.

4- Ahmed, Rashid (2000), TALIBAN: Militant Islam, Oil & Fundamentalism in Central Asia, by Jonathan Groner, Washington, Yale University Press.

5- Aronowitz, Stanley & Heather Gauntney, eds., Implicating Empire: Globalization and Resistance in the 21 Century World Order, New York; Basic Books.

6- Bacevich, Andrew J. (2003), American Empire: The Realities and Consequences of U.S. Diplomacy, Harva.

7- Beit-Hallahmi, Benjamin and M. Argyle (1997), The Psychology of Religious Behavior, Belief and Experience, London; Routledge.

8- Berrely, David (2005), Us and Them: Understanding Your Tribal Mind, New York; Little Brown.

9- Berrly, John W., et.al. (eds.), (1992), Cross-cultural Psychology: Research and Applications; Cambridge University Press.

10- Bill, James A. (1989), 'Populist Islam and U.S. Foreign Policy', SAIS, A Journal of International Affairs, Vol. 9, No. .1

11- Boyer, Pascal (2001), Religion Explained: The Evolutionary Origins of Religious Thought, New York: Basic Books.

12- Cavanagh, John and Jerry Mander (eds.) (2004), Alternative to Economic Globalization: A Better World is Possible, San Francisco: Berrett-Kochler.

13- Chomsky, Noam (2003), Hegemony or Survival; America's Quest for Global Dominance, London: Penguin Books.

14- Chollet, Derek and James Goldgeier (2006), 'The Truman Standard', American Interest, Vol. 1, No. 4, Summer: 107-.112

15- Collins, Randal (1998), The Sociology of Philosophies: A Global Theory of Intellectual Change, Harvard University Press.

16- De Waal, Alex (2005), 'Chasing Ghosts: The Rise and Fall of Militant Islam in the Horn of Africa', London Review of Books, 18 August.

17- Dueck, Colin (2006), Reluctant Crusaders: Power, Culture and Change in American Grand Strategy, Princeton University Press.

18- Eszterhas, Joe (2000), American Rhapsody, New York: Alfred A. Knopf.

19- Gibbs, Jack P. (1989), Control: Sociology's Central Notion, University of Illinois Press.

20- Gowan, Peter (2001), 'Neoliberal Cosmopolitanism', New Left Review, Sep/ Oct: 79-.93

21- Gray, John (2003), Al Qaeda and What It Means to be Modern, New York and London: The New Press.

22- Hanson, Victor Davis (2001), Carnage and Culture; Landmark Battles in the Rise of Western Power, New York: Doubleday.

23- Hardt Michael and Antonio Negri (2000), Empire, Harvard University Press.

24- Holliday, Fred (2000), Nation and Religion in the Middle East, London: Saqi Books.

25- Horsman, Mathew and Andrew Marshal (1994), After the Nation State. New York: Harper Collins.

26- Inglehart, Ronald (1990), Cultural Shift in Advanced Industrial Countries, Princeton University Press.

27- Kaplan, Robert D. (2002), Warrior Politics: Why Leadership Demands A Pagan Ethos, New York: Vintage Books.

28- Kashima, Yoshihisa (1997), 'Culture, Narrative, and Human Motivation', in Donald Munro, et al. (eds.): Motivation and Culture, New York and London: Routledge, pp. 16-.30

29- Kepel, Gilles (2002), Jihad: The Political Trail of Political Islam, Harvard University Press.

30- Kepel, Gilles (2004), Jihad: The Trial of Political Islam, London, I.B. Tauris.

31- Kepel, Gilles (2004), The War for Muslim Minds: Islam and the West, Cambridge, Mass/London, Belknap Press.

32- Kepel, Gilles (2005), The Roots of Radical Islam,, London, Saqi.

33- Klare, Michael (2006), 'The Tripolar Chessboard: Putting Iran in Great Power Context', www.tomdspatch.com/tomdispatch, June .16

34- Levitt, Steven D. and Stephan J. Dubner (2005), Freakonomics: A Rogue Economist Explores the Hidden Side of Everything, New York: William Morrow.

35- Maffesoli, Michel (1996), The Time of the Tribes: The Decline of Individualism in Mass Society, London, Sage Pub.

36- Mahmoud, Saba (2005), Politics of Piety: The Islamic Revival and the Feminist Subject, Princeton University Press.

37- Maier, Charles S. (2006), Among Empires: American Ascendancy and its Predecessors, Harvard University Press.

38- Mandaville, Peter (2001), Transnational Muslim Politics: Reimagining the Umma, London: Routledge.

39- Masood, Ehsan (2006), 'Islam's Reformers', Prospect Magazine, July: 20-.23

40- Michael, George (2006), The Enemy of My Enemy: The Alarming Convergence of Militant Islam and the Extreme Right, University of Kansas Press.

41- Midgley, Mary (2005), The Myths We Live By, London: Routledge.

42- Moin, Baqir (1999), Khomeini: Life of the Ayatollah, New York: St. Martin's Press.

43- Nash, Kate (2000), Contemporary Political Sociology: Globalization, Politics and Power, Oxford: Blackwell.

44- Postone, Moishe (1996), 2 Time, Labor, and Domination: A Reinterpretation of Marx's Critical Theory, Cambridge University Press.

45- Prior, Michael (1999), The Bible and Colonialism, Sheffield Academic.

46- Rashid, Ahmed (2002), Jihad; The Rise of Militant Islam in Central Asia, New Haven: Yale University Press.

47- Rodenbeck Max (2005), 'The Truth About Jihad', New York Review of Books, August .11

48- Rodeneck Max (2006), 'This Master's Voices 'New York Review of Books, May .9

49- Roy, Olivier (2004), Globalised Islam, The Search for a New Ummah, London, Hurst.

50- Roy, Olivier (2003), Islamist Networks, The Pakistan-Afghan Connection, (with Mariam Abou Zahab), London, Hurst, New York, Columbia University Press, 2004 (translation).

51- Sapolasky, Robert M. (2001), A Primate's memoir: A Neuroscientist's Unconventional Life among the Baboons, New York: Svibner.

52- Sapolsky, Robert , 'A Natural History of Peace', Foreign Affairs, Jan./Feb., 2006, pp. 104-.120

53- Sayyid, S. (2003), The Fundamental Fear: Eurocentrism and the Emergence of Islam, London: Zed Books.

54- Schivelbusch, Wolfgang (2001), The Culture of Defeat: On National Trauma, Mourning and Recovery, New York: Metropolitan Books.

55- Schmookler, Andrew (1995), The Parable of the Tribes, State University of New York, 2nd ed.

56- Schumaker, John F. (1997), 'Religious Motivation Across Cultures', in



Donald Munro, et.al. (eds.): Motivation and Culture, New York and London: Routledge, pp. 193-.208

57- Scott, John Paul (1997), Aggression, Violence, and Culture in Donald Muntro, et.al. (eds.): Motivation and Culture, New York and London, Routledge, pp. 224-.233

58- Searle, John R. (1995), The Construction of Social Reality, New York: The Free Press.

59- Sidanius, Jim and Felicia Pratto (2001), Social Dominance: An Inter Group Theory of Social Hierarchy and Opression, Cambridge University Press.

60- Slater, Lauren (2004), Opening Skinner's Box: Great Psychological Experiments of the Twentieth Century, New York: W. W. Norton.

61- Taylor, Alan R. (1988), The Islamic Question in the Middle East, Boulder: Westview.

62- Tilley, Virginia (2005), The One State Solution: A Break Through for Peace in the Israel-Palestinian Deadlock, Ann Arbor: University of Michigan Press.

63- The Failed States Index, Foreign Policy, May/June, 2006.

64- Van Schendel, Willem and Erik, J. Zurcher: (eds.), (2001), Identity Politics in Central Asia and the Muslim World, London I.B. Tauris.

65- Wade, Robert H. "Globalization isn't Working", Prospect Magazine, July 2006, pp. 48-50.



المبادرة العربية للسلام .. بين السكون والحركة

د. حسن أبو طالب *

أطلقت المبادرة العربية فى قمة بيروت العربية مارس ٢٠٠٢، أى قبل خمس سنوات، ثم أعيد تأكيدها فى قمة الرياض التى عقدت فى نهاية مارس ٢٠٠٧ . وبين هذين التاريخين، جرت مياه كثيرة فى نهر العلاقات العربية - العربية، وفى نهر العلاقات العربية - الدولية.

وكانت المبادرة فى بعض المناسبات عنوانا للحديث العام حول أهمية السلام فى المنطقة العربية والشرق أوسطية، وحول التزام العرب جميعا به كخيار استراتيجى، يراد به ومن خلاله استعادة الحقوق العربية المغتصبة، وإقامة دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، والتوصل إلى تسوية تاريخية مع قوة الاحتلال فى فلسطين وأراض عربية أخرى، بحيث تتحول التفاعلات فى مجمل الإقليم من صراعية - كما هى عليه الآن - إلى أخرى تعاونية ولو فى حدها الأدنى، وأن تقوم على معادلة تمزج بين نوع من الاعتراف الرسمى، وفى الوقت نفسه نوع من البرودة العفوية فى التفاعلات الشعبية.

وجهة النظر العربية على هذا النحو كانت - ولا تزال - تخاطب ما يمكن وصفه بمصادر الضغوط الدولية التى كثيرا ما أصرت على أن العرب ليس لديهم ما يقدمونه لإسرائيل، نظير مطالبهم التى يتوقعون أو يطالبون بأن تلبيها إسرائيل كمدخل للاعتراف بها، وقبول منطق التسوية التاريخية معها.

غطرسة إسرائيلية :

إسرائيل من جانبها، وطوال السنوات الخمس الماضية، لم تكن تفسح أى مجال لأن يكون للمبادرة العربية - باعتبارها ولو مجرد رؤية عربية جماعية نحو قضايا الحرب والسلام فى المنطقة - أى تأثير أو دور فى جهود التسوية المطروحة أو فى توظيف هذه الرغبة العربية الجماعية فى تغيير معادلات المنطقة التى تحيط بإسرائيل، رغم ما فيها من عناصر إيجابية بالنسبة لها. وكان رد فعل إسرائيل (المتمثل فى اجتياح مقر الرئاسة الفلسطينية بعد أقل من يوم واحد على انتهاء قمة بيروت، والاستمرار فى محاصرة الرئيس عرفات، وتدمير مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وإعادة احتلال مناطق واسعة فى الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحتل، والضرب بعرض الحائط كل المطالبات الدولية باحترام اتفاقيات أوسلو)، مفاده أن إسرائيل لا تعترف إلا بلغة القوة فى تعاملها مع العرب، سواء كانوا فى ساحة القتال أو فى ساحة السياسة والمفاوضات، وأنه لا يعنيها أبدا أن يقدم العرب مبادرة أو رؤية أو حلا سياسيا يقوم على تنازلات متبادلة من كلا الطرفين، وأن الذى يعنيها هو أن تفرض إرادتها، وأن تستعرض قوتها وأن تعلن شروطها، وأن تنتظر من

(*) خبير الشئون العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

العرب الانصياع لها، وهو ما لم يحدث فى الماضى، ولن يحدث فى المستقبل.

مثل هذا الرد الإسرائيلى ليس جديدا فى حد ذاته، ولكنه استمرار لنهج ميز الدولة العبرية طوال تاريخها فيما يتعلق بالحقوق العربية، استنادا إلى حقيقتين، الأولى هى الخلل فى ميزان القوة العسكرية الذى يعطيها تفوقا ماديا واضحا، والثانية هى الانحياز الأمريكى المتصاعد، القائم على أن حماية الدولة العبرية وتأييدها يمثلان دعامة رئيسية فى السياسة الأمريكية، غير قابلة للنقض أو التغيير أو التبديل أيا كانت الأسباب، ناهيك عن المساندة الأوروبية للمواقف الإسرائيلية، بغض النظر عن مدى قانونية أو مشروعية هذه المواقف، أو حتى ملاءمة هذه المواقف الإسرائيلية للمصالح الأوروبية العريضة فى المنطقة العربية.

هاتان الحقيقتان التاريخيتان امتزجتا مع المد اليمينى الذى ساد المجتمع الإسرائيلى عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ورأى فى الظروف الدولية التالية لها، خاصة الاندفاع الأمريكى فيما يسمى الحرب على الإرهاب الدولى، ظرفا تاريخيا لا يجوز التفريط فيه للإجهاز التام على الانتفاضة الفلسطينية التى كانت مشتعلة أنذاك وكل تنظيمات المقاومة المسلحة، وإعادة تشكيل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وبما يشكل حماية إضافية جديدة للأمن الإسرائيلى، من خلال إعادة رسم دور هذه المؤسسات الفلسطينية، لكى تكون بمثابة حاجز أمنى يحمى أمن الدولة العبرية، وليس كمؤسسات ذات طابع خاص قومى ووطنى تعمل على بناء دولة فلسطينية مستقلة. وقد مثل الشعار الذى رفعته قوى اليمين الإسرائيلى أنذاك "دع الجيش ينتصر"، تجسيدا لأولوية الاستجابة العسكرية/ الأمنية على أى استجابة سياسية، مع التمسك بسياسة عدم تقديم أى تنازلات أو التزامات للطرف الفلسطينى أو العربى، والتمسك بأن على العرب - وفى مقدمتهم الفلسطينيون - أن يقدموا التنازلات دون الحصول على اى مقابل لها.

بعبارة أخرى، كان ردا إسرائيليا يعكس غطرسة القوة ونوعا من توظيف البيئة الدولية التالية لهجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ من أجل فرض واقع جديد يجعل المقاومة الفلسطينية إرهابا، ومن ثم يستبيح كل ما هو فلسطينى دون توقع أى رد أو لوم عالمى أو عربى. فى الوقت نفسه، ينظر إلى المبادرة العربية باعتبارها مجرد محاولة سياسية ودعائية لتخفيف الضغوط الأمريكية على العرب للقيام بتغييرات سياسية واقتصادية كبرى تحت مسمى الإصلاح، وهى الضغوط التى ارتفعت إلى عنان السماء بعد هجمات سبتمبر.

تغير جزئى شكلا وليس مضمونا :

حين نقارن هذه الاستجابة الإسرائيلية الأولى، تجاه المبادرة العربية، بتلك الاستجابة التى عبر عنها رئيس الوزراء إيهود اولمرت ووزيرة خارجيته تسيبى ليفنى، قبل انعقاد قمة الرياض، والذى تعامل - أى أولمرت - مع بنود المبادرة باعتبارها تنطوى على بعض ايجابيات، وأن إسرائيل يمكن أن تتعامل معها إذا غير العرب بعض بنودها التى وصفت بأنها حساسة بالنسبة لإسرائيل - يمكن أن نستخلص أن هناك شيئا من التغير الجزئى فى الموقف الإسرائيلى، مع تأكيد أنه تغير جزئى من حيث الشكل، لا من حيث المضمون، إذ لا يقابل المتطلبات العربية من ناحية، ولا يعترف بقيمة المبادرة كأساس لعملية سلام تاريخية من ناحية أخرى.

مثل هذا التغير الظاهرى فى الموقف الاسرائيلى يثير تساؤلين جوهريين، الأول هو إلى أى مدى يشكل هذا التغير الجزئى فى الاستجابة الإسرائيلية مدخلا إلى اعتراف باهمية المبادرة العربية للسلام، ومن ثم أساسا لعملية مفاوضات جدية تنطوى على التزامات واستجابات متبادلة بين العرب وإسرائيل بحيث تؤسس لخريطة شرق أوسطية جديدة بمعنى الكلمة؟

إن القيمة الفعلية لهذا السؤال أنها محاولة لتبين حجم التفرقة بين ظاهر الاستجابة ودوافعها وأهدافها ومراميها الحقيقية، ومدى صلة هذه الأهداف بجوهر المبادرة العربية ذاتها.

أما السؤال الثانى، فهو حول القدرات العربية الفعلية المتاحة لتفعيل قرار قمة الرياض بإعادة إحياء المبادرة دون تبديل أو تغيير أو إعادة ترتيب بنودها. أو بعبارة أخرى، ما هى إمكانيات النجاح العربى فى فرض المبادرة العربية على سياسات الدول المعنية بعملية السلام والمفاوضات، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية؟

تحولات استراتيجية :

قبل الإجابة على هذين التساؤلين، فمن المهم التذكير بالعناوين الأساسية لعدد من التغيرات الاستراتيجية الكبرى التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية فى السنوات الخمس الماضية، والتى تشكل بدورها البيئة المادية لإحياء المبادرة العربية على النحو الذى جرت عليه فى قمة الرياض. هذه العناوين على النحو التالى:

- احتلال الولايات المتحدة للعراق، وما نتج عنه من نتائج مفزعة عربيا وأمريكيا، منها: الاضطراب الأمريكى فى معالجة التدهور المتصاعد فى كل من العراق والقضية الفلسطينية، وما رافقه من فوز الديمقراطيين وسيطرتهم على مجلسى النواب والشيوخ، وزيادة الضغوط على الرئيس بوش للإسراع بالانسحاب من العراق.

- تنامى النفوذ الإيرانى الإقليمى، نتيجة الفراغ الذى حدث فى العراق، وما تبع ذلك من دور إيرانى مؤثر فى العديد من القضايا والأزمات العربية والإقليمية، فضلا عن تصاعد أزمة البرنامج النووى الايرانى مع الولايات المتحدة، التى تتمسك بوقف دورة التخصيب، وإلا واجهت إيران عقوبات اقتصادية وضربات عسكرية.

- زيادة حدة التشرذم الفلسطينى، والصراع بين حركتى فتح وحماس إلى حد الاقتتال المتكرر، ومحدودية نجاح المساعى العربية المختلفة لإعادة التوافق بين هذين التنظيمين الكبيرين، فى وقت استمر فيه الحصار الدولى على الحكومة الفلسطينية التى كانت تسيرها حماس منفردة، وكذلك حكومة الوحدة الوطنية التى شكلت بناء على اتفاق مكة.

- الخروج العسكرى السورى من لبنان بعد اغتيال رفيق الحريرى رئيس وزراء لبنان الأسبق، وما تلاه من تعميق الأزمة الداخلية فى لبنان إلى حد جمود عمل المؤسسات الدستورية،

وفشل المحاولات العربية لتطويق تلك الأزمة وإيجاد حل توافقي لها.

- استمرار الضغوط الأمريكية على سوريا بحجة دورها في تعميق الأزمة الأمنية في العراق، ودورها المعطل للتسوية على خلفية علاقات دمشق مع عدد من الفصائل الفلسطينية الرافضة نهج التسوية بالطريقة الأمريكية - الإسرائيلية.

- النشاط السعودي عربيا بعد تولي الملك عبد الله بن عبد العزيز للحكم.

- الفشل الإسرائيلي في تحقيق أهداف العدوان على لبنان صيف ٢٠٠٦، وتأثيراته السلبية على الداخل الإسرائيلي، لاسيما ضعف موقف حكومة إيهود اولمرت، واضطراب الخيارات الاستراتيجية بشأن الموقف من المفاوضات مع كل من الفلسطينيين وسوريا.

- جمود عملية السلام تماما، وفشل الرباعية الدولية المتعمد نتيجة الدور الأمريكي في تحقيق أي تطور ملموس على الأرض، وتحولها أداة لعقاب الفلسطينيين على ديمقراطيتهم التي أنتجت فوز حماس وإقصاء حركة فتح عن الحكومة.

- ضعف الدور العربي، وقلة الحيلة في مساندة الفلسطينيين في مواجهة الهجمة الشرسة التي يقودها الاحتلال بمساندة أمريكية فاضحة.

- زيادة مؤشرات الفوضى الإقليمية، وبروز أدوار الجماعات الجهادية القاعدية، كما يحدث في فلسطين ولبنان والعراق، فضلا عما تشكله من تهديد كامن في بلدان عربية أخرى كالسعودية والجزائر والمغرب.

نحو تقسيم المنطقة العربية :

هذه العناوين الكبرى التي تشكل البيئة السياسية والاستراتيجية في المنطقة العربية وما حولها، أنتجت بدورها رؤية أمريكية - إسرائيلية مشتركة، قوامها أن العالم العربي منقسم على نفسه. فاستنادا إلى مواقف بعض الدول العربية إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف ٢٠٠٦ - التي انتقدت حزب الله ووصفت إقدامه على أسر الجنديين الإسرائيليين بأنه مغامرة غير محسوبة وأنه يعمل لحساب إيران وليس لبنان - بررت إسرائيل والولايات المتحدة لاحقا بالقول إن العالم العربي منقسم بين متشددين ومعتدلين، وإن إسرائيل يمكن أن تشكل مع المعتدلين المفترضين جبهة لمواجهة النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة، والذي يشكل بدوره قاعدة انزعاج للعديد من الدول العربية، وأيضا قاعدة انزعاج للسياسات والمصالح الأمريكية في المنطقة، وفي مقدمتها ما يجري في العراق.

معنى هذه الرؤية، التي سعت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى تسويقها عربيا، لاسيما في الفترة التالية لعدوان إسرائيل على لبنان - والتي زادت وتيرتها في الفترة السابقة مباشرة على انعقاد قمة الرياض - أن الأولوية لم تعد لعملية السلام، سواء في المسار الفلسطيني أو السوري، بل هي لتجسيد وتكريس انقسام رأسي بين العالم العربي وبعضه، وخلق محورين متعارضين داخله، ويسمح لاحقا بأن يكون مقدمة لتطبيع بين إسرائيل والمعتدلين العرب، حسب المفاهيم الأمريكية. وقد جاءت التصريحات الإسرائيلية، التي أشارت إلى إمكانية قبول المبادرة في نصها السعودي الأصلي الذي طرحت به قبل أن تعاد صياغتها وتصبح مبادرة عربية في قمة بيروت ٢٠٠٢، في محاولة لاستقطاب السعودية ناحية الأفكار الإسرائيلية - الأمريكية الخاصة بتقسيم النظام العربي من ناحية، والدخول في مواجهة سافرة مع إيران من ناحية أخرى.

إلى جانب هدف ربط إسرائيل بنصف العالم العربي، ودفع هذا الأخير للدخول في مواجهة مع النصف العربي الآخر، يمكن أن نلاحظ أهدافا أمريكية - إسرائيلية أخرى، منها تخفيف الضغوط على إسرائيل - أيا كانت الحكومة التي تدير شئونها - بشأن استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية، وترحيل مهمة المفاوضات من أجل التسوية إلى مدى زمني بعيد، بما يتيح عمليا لإسرائيل قضم المزيد من الأراضي الفلسطينية وتهويدها، والتجاهل التام لأي مفاوضات مع سوريا، التي تضع الولايات المتحدة هدف محاسبتها وفرض عقوبات عليها قبل أي شئ آخر. ذلك كله في ظل إعادة صياغة الصراع الحاكم في المنطقة لكي يكون بين العرب وإيران، أي العروبة ضد الفارسية بمحمولاتها السياسية والدينية والطائفية، وليس بين العرب وإسرائيل بمعانيه القومية والوجودية.

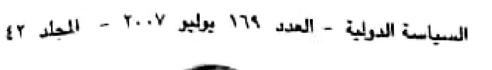
نحو تغيير أولويات المنطقة العربية :

مجمل هذه الأهداف كان يعني تغييرا جذريا في خريطة التحالفات في المنطقة، وفي تغيير أولوياتها من التسوية والسلام وبناء الدولة الفلسطينية، إلى ترسيخ الانقسامات العربية - العربية، والعربية - الإقليمية ومحاصرة إيران، وإغراق المنطقة في صراعات مذهبية وطائفية، وتشكيل حاجز عربي يحول دون محاسبة إسرائيل مهما تعسف الاحتلال مع الحقوق الفلسطينية.

هذا التصور الشامل وجد تعبيراته الواضحة فيما قاله أولمرت قبل انعقاد قمة الرياض، حين دعا - في حديث صحفي مع جريدة هآرتس الإسرائيلية - إلى أن يكون الجهد العربي العام موجها نحو ما وصفه بالعدو الجديد - إيران - بحيث تتوقف طهران عن استغلال القضية الفلسطينية لتحقيق طموحاتها الإقليمية، مشيرا إلى أن بلاده يجب أن تستغل الفرصة وتجمد كل المشاكل الجانبية في سبيل مكافحة القنبلة الإيرانية، وحتى لا يفاجأ الجيش الإسرائيلي ويجد نفسه في مواجهة دبابات وطائرات وصواريخ إمبراطورية إيرانية تمتد من العراق حتى الحدود اللبنانية - السورية، ومحبذا في الوقت نفسه أن تبدأ بلاده بإقامة ما سماه "حاجزا سياسيا مع الدول العربية المعتدلة من أجل صد خطر التوسع الإقليمي لنظام الملالي".

مساع لنسف المبادرة :

مع اقتراب موعد قمة الرياض، تصاعدت الدعوات الإسرائيلية والأمريكية بأن تعمل القمة على تغيير بعض بنود المبادرة، حتى يمكن أن تقبلها إسرائيل، وركزت هذه الدعوات على أمرين جوهريين، الأول: شطب عدد من بنود المبادرة وهي حق العودة للاجئين الفلسطينيين المنصوص عليه في القرار الدولي ١٩٤ لسنة ١٩٤٨، وأن تصبح القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وحدود عام ١٩٦٧ كحدود للدولة الفلسطينية المنتظرة. والثاني: أن يعاد ترتيب البنود الباقية بحيث يأتي التطبيع والمصالحة مع إسرائيل قبل أي



شئ آخر، أى قبل التفاوض وقبل حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة الواردة فى بنود المبادرة العربية.

مثل هذه الدعوات كانت تعنى بالأساس نسف الأسس والمبادئ التى قامت عليها المبادرة العربية، والتى استندت إلى التبادلية، ممثلة فى مبدأ الأرض مقابل السلام، وأن يكون إنهاء الصراع بين العرب وإسرائيل بعد حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة تبعا لما حددته المبادرة نفسها فى دولة فلسطينية، أى أن يتصالح العرب مع إسرائيل اعترافا وتطبيعا للعلاقات حين تتنازل إسرائيل وتنهى احتلالها للأراضى الفلسطينية وتقبل بدولة فلسطينية فى حدود عام ١٩٦٧ عاصمتها القدس، وان يكون هناك حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرار ١٩٤.

من المؤكد هنا أن مثل هذه الدعوات لم تكن بعيدة الصلة عن التصور الأمريكى - الإسرائيلى المشترك -المشار إليه آنفا- بالعمل على ترسيخ انقسام رأسى فى العالم العربى، ووضع أولوية الصراع مع إيران قبل أية أولوية أخرى، مع ترسيخ الغموض فيما يجب أن تقدمه إسرائيل للعرب إذا ما تجاوبوا مع دعوتها إلى إعادة صياغة المبادرة، وهو ما كان يعنى إنهاء المبادرة عمليا دون أى مقابل، وتضييع الحقوق الفلسطينية إلى الأبد، وتوفير مظلة حماية عربية للاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية، وهو ما لا يمكن لأى قائد عربى أن يقبله، لأن ثمنه المباشر سيكون باهظا جدا.

الرد العربى .. التفعيل ومشكلاته :

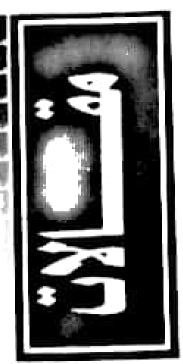
وفقا لما قررته قمة الرياض، فإن المبادرة العربية لم تطرح للنقاش، وأعيد تأكيدها كما هى بكل بنودها دون تغيير أو إعادة صياغة، مع الدعوة إلى تفعليها وتحويلها إلى أساس لتحرك عربى من اجل إنهاء الصراع العربى - الإسرائيلى. وفى هذا الموقف العربى الجماعى، تبلورت المصلحة العربية فى أكثر من جانب. فمن ناحية أولى، لم يقع العرب فى الفخ الأمريكى - الإسرائيلى الساعى إلى تقسيمهم وإغراقهم فى حرب أهلية. ومن ناحية ثانية، تمسك العرب بأن الأولوية هى للحقوق الفلسطينية المفصلة فى المبادرة من دولة مستقلة وعاصمتها القدس، والحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة. ومن ناحية ثالثة، أغلق العرب باب الصراع والمواجهة مع إيران. ورابعا، ألقى العرب الكرة فى الملعب الإسرائيلى وشكلوا نوعا من الضغط السياسى والمعنوى على حكومة أولمرت والإدارة الأمريكية معا.

هذه الدلالات الإيجابية فى حد ذاتها، التى انطوى عليها موقف قمة الرياض الذى أعاد إطلاق المبادرة العربية للسلام دون أى تغيير، لا تعنى أنه توجد تحديات وعقبات تواجه المبادرة. ففى قرار القمة دعوة إلى التفعيل، وهو ما يمكن فهمه بأنه اتخاذ إجراءات وخطوات عربية جماعية من اجل تحويل بنود المبادرة إلى أساس لمفاوضات جدية مع إسرائيل، وصولا إلى تسوية تاريخية معها بشأن الحقوق العربية وتحرير الأراضى المحتلة وبعد ذلك قبول إسرائيل كعضو طبيعى فى المنطقة. وهنا، يطرح التساؤل نفسه كيف يكون مثل هذا التفعيل؟

وفقا لقرار قمة الرياض، فقد تم تكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام بمواصلة جهودها وتشكيل فرق عمل لإجراء الاتصالات اللازمة مع الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء فى مجلس الأمن والرباعية الدولية و"الأطراف المعنية بعملية السلام" من أجل استئناف عملية السلام وحشد التأييد لهذه المبادرة، وبدء مفاوضات جادة على أساس المرجعيات المتفق عليها. وهو القرار الذى أوضح أن مستويات التحرك العربى ستكون فى اتجاهات مختلفة، ولكنها ستشمل كل الأطراف المعنية بعملية التسوية، وعلى وجه الخصوص القوى الكبرى والمنظمات الدولية. وهنا، ظهرت المشكلة العملية الأولى، وهى كيف سيتم الاتصال بإسرائيل، وجاءت الإجابة فى الاجتماع الأول للجنة المكلفة بتفعيل المبادرة، الذى عقد فى القاهرة فى ١٨ أبريل ٢٠٠٧، حيث تم تكليف كل من مصر والاردن، باعتبارهما دولتين عربيتين لهما علاقات مباشرة مع إسرائيل، بالاتصال بها لغرض قبول المبادرة وإقناعها بأنها فرصة تاريخية يجب اقتناصها من اجل استئناف عملية السلام. وفى سياق هذا التكليف، عقد فى العاشر من مايو ٢٠٠٧ بالقاهرة أول لقاء بين وزيرى خارجية مصر والأردن ووزيرة الخارجية الإسرائيلية، والذى يمكن اعتباره بصورة ما أول اتصال غير مباشر بين الجامعة العربية والدولة العبرية. ولكنه من الناحية العملية، لم ينتج شيئا محددا، فلا الوزيرة الإسرائيلية تحدثت عن المبادرة بصورة مباشرة، واقتصر قولها على أن مجرد اللقاء كان تاريخيا ووصفت المبادرة بأنها أفكار عربية، ولا الوزيران العربيان اعتبرا أن مهمتهما قد أنجزت، بل اتفقا على لقاءات أخرى بين تل أبيب وعمان، فيما يعنى أن لقاء القاهرة كان مجرد لقاء أول افتتاحى بلا جدول أعمال واضح لما بعده.

ومن ثم، يبدو من الصعوبة بمكان القول إن هذا اللقاء يمهد لعملية سلام وفقا لبنود المبادرة، أو إن إسرائيل تجهز نفسها للتعامل مع المبادرة بصورة ايجابية، فلا المؤشرات الإسرائيلية تشير إلى ذلك، ولا وضع حكومة اولمرت ينبئ بشئ من هذا أو ذاك، ولا الوضع الذى تواجهه إدارة الرئيس بوش فى العراق يسمح لها بأن تدخل فى عملية معقدة كتسوية الصراع العربى وفقا لبنود المبادرة العربية. كما أن خبرة المفاوضات العربية - الإسرائيلية والدور الذى تقوم به الولايات المتحدة يوضحان أنهما معنيتان بإرباك العالم العربى والضغط عليه للحصول على مزايا مختلفة دون ثمن تقدمه إسرائيل. وما دام توازن القوى على الأرض يميل إلى الطرف الإسرائيلى، فإن المناورة والالتفاف واستهلاك الزمن ستكون هى سيد الموقف.

إضافة إلى ما سبق، فإن "التفعيل" العربى للمبادرة لم يأخذ حقه بعد فى صورة عملية اتصالات مكثفة ومتتالية مع الأطراف الدولية المعنية بالمفاوضات والتسوية. أما عملية تعزيز الوضع الفلسطينى ورفع الحصار عن المؤسسات الفلسطينية، فتكاد تكون مجمدة، والنتيجة أن الجهد العربى الذى بشرت به قمة الرياض لم يتضح بعد حتى بعد مرور ما يقرب من ثلاثة اشهر كاملة على انتهاء القمة، وهذا بدوره مؤشر سلبى يجد إجابته فى أن الوضع العربى، وفى قلبه الوضع الفلسطينى - وبالرغم من التحركات العربية قبل القمة وبعدها والتى استهدفت بناء حالة توافق عربى ذات أرضية صلبة نسبيا- ما زال بحاجة إلى مزيد من التماسك الذاتى، قبل أن ينطلق فى مهمة تاريخية كبرى تستهدف تحرير فلسطين وتشكيل نظام إقليمى عربى وشرق أوسطى جديد.



فى الذكرى الثلاثين لرحيله .. قراءة فى فكر على شريعتى

د. وليد محمود عبد الناصر *

إن الاقتراب من محاولة تحليل فكر المفكر الإيرانى الراحل الدكتور على شريعتى (١٩٣٣-١٩٧٧) فى حد ذاته، أو فى إطار التأثيرات الفكرية التى تعرض لها، أو أخذا فى الاعتبار الظروف السياسية والأوضاع الاجتماعية والثقافية التى كانت سائدة فى إيران خلال حياة شريعتى- هو أمر شديد الصعوبة.

ولكنه يبقى مسئولية علمية وموضوعية، فكرية وتاريخية، يتعين القيام بها لتعريف الكثيرين بالطابع الإسلامى التقدمى لفكر شريعتى، وإلى أى درجة مثل فكره مشروعا بديلا للمشروع الفكرى الذى جسده الراحل آية الله الخمينى، وأثر فى آخرين من أبناء النخبة السياسية والثقافية، وهى مهمة سنحاول هنا القيام بها.

وسأبدأ هنا بعرض شامل وموجز فى آن واحد لحياة الراحل الدكتور على شريعتى، وللسياق السياسى والاجتماعى الذى كان يطرح فيه فكره وكتاباته ونشاطه، وذلك أملا فى أن يسهم هذا العرض فى تحسين قدرتنا على التعرف على فكر شريعتى وتحليله بشكل نقدى يسمح بإدراك البعد الإسلامى التقدمى فى المشروع الفكرى له. وعقب ذلك، سأنتقل إلى تحليل تصور شريعتى لمفهوم التغيير، وشروط تحققه، سواء المتعلقة بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، أو البنية الفوقية الأيديولوجية، وكذلك دور ومسئولية كل من القيادة والطليعة والجماهير فى إحداث التغيير. كما أنه من المهم عرض وتحليل آراء شريعتى بشأن ممن تتكون الطليعة: رجال الدين أم المثقفون من خارج صفوف المؤسسة الدينية. كما أن التغيير الذى بشر به شريعتى كان يستوجب، وأخذا فى الاعتبار، خصوصيات الحالة الإيرانية، وإعادة تفسير وتحديث، وربما تثوير، مفاهيم تقليدية شيعية، وهو أمر حاول شريعتى نفسه القيام به. كما أن هذا التغيير يتطلب أن يتم تحليله كجزء من إطار أعم ومن ظاهرة أكثر ديمومة واستمرارا.

وبناء على ذلك، قام شريعتى بتطوير وتوضيح تصور شامل للتاريخ وتطوره وللحضارة الإنسانية ومساراتها، حتى يتمكن من تقديم أفق عريض يمكن أن يندرج طرح شريعتى للتغيير فى إطاره. وفى هذا السياق المفاهيمى، حلل الدكتور على شريعتى دور مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، وكذلك تعرض لدور التفسيرات المختلفة للأديان فى توجيه حركة التاريخ. ثم سأنتقل إلى محاولة قياس مدى تأثيرات الفكر الغربى بتنويعاته المختلفة - بما فى ذلك الماركسية - على فكر شريعتى فى ضوء الدور المهم الذى لعبه هذا الفكر فى الثورة الإيرانية، وفى التأثير على تطورات ما بعد الثورة هناك.

(*) كاتب ودبلوماسى مصرى .

رغم الإقرار بالتأثيرات العقائدية والأيديولوجية المختلفة على أفكار وآراء المفكر الإيرانى الراحل الدكتور على شريعتى (١٩٣٣ - ١٩٧٧) وبخصوصية الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى نشأ وتطور فى إطارها هذا المفكر، فإنه مما لا شك فيه أن الدكتور شريعتى قد لعب دورا تاريخيا فى إحياء بل وإعادة تفسير الفكر الإسلامى -خاصة الشيعى- من منظور تجديدى، وفى السياق نفسه صاغ طرحا إسلاميا تقدميا لا يخلو من خصوصية شيعية.

أولا- خلفية تاريخية عن الدكتور على شريعتى :

ولد الدكتور على شريعتى فى قرية مازينان فى إقليم كفير الصحراوى الواقع شرق إيران عام ١٩٣٣، وكان والده السيد محمد تقى شريعتى داعية إسلاميا، أمضى أربعين عاما من حياته فى الدعوة للدين الإسلامى على أسس علمية وتقدمية، وقد انضم لاحقا إلى"حركة تحرير إيران"ذات التوجه الإسلامى الإصلاحى والتنويرى، التى أسسها كل من المهندس مهدى بازرجان، أول رئيس لوزراء إيران عقب ثورة ١٩٧٩، وآية الله طلقانى -رجل الدين ذو التوجهات الإسلامية التقدمية- وقد تأثر الدكتور على شريعتى بأفكار والده(١). وفى سن الثامنة عشرة، عمل على شريعتى كمدرس بمدرسة ثانوية، بينما كان يواصل دراسته فى كلية المعلمين فى مشهد، وكان يقرأ بشكل مكثف ليتعلم اللغة الفرنسية ولغات أجنبية أخرى(٢).

وفى نهاية عقد الأربعينيات من القرن الماضى، انضم على شريعتى ووالده إلى جماعة صغيرة من المثقفين سميت بجماعة "الاشتراكيين الذين يخشون الله" (نهضت خودا بارستان سوسياليست) والتى كانت إحدى أبرز الجماعات المعارضة لحكم الشاه عقب انقلاب عام ١٩٥٣، الذى دبرته المخابرات المركزية الأمريكية ضد الحكومة الوطنية للدكتور محمد مصدق(٣). وشكل هذا الدور دليلا مبكرا على توجهات تقدمية لدى الدكتور على شريعتى واستعداده لتقبل مفاهيم ذات جذور غربية مثل "الاشتراكية". وقبل مغادرته إيران إلى فرنسا فى منحة علمية لدراسة التاريخ وعلم الاجتماع الإسلامى عام ١٩٥٨، ترجم الدكتور على شريعتى إلى الفارسية كتاب "أبو ذر الغفارى" للكاتب المصرى عبد الحميد جودة السحار. وكان أبو ذر -كما هو معروف- أحد الصحابة الذين جاهدوا ضد التباين الاقتصادى والاجتماعى اللذين بدأ يظهران فى المجتمع الإسلامى عقب وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - خاصة منذ حكم معاوية بن أبى سفيان.

وفى باريس، أمضى الدكتور على شريعتى فترة خمس سنوات، ودرس الفلسفات السياسية الراديكالية، وانضم إلى فرع حركة تحرير إيران فى باريس، وساهم بمقالات فى النشرة التى كانت تصدرها جبهة التحرير الوطنى الجزائرية باللغة الفرنسية. فى باريس أيضا، كان اهتمام الدكتور على شريعتى مرتكزا على العمل الفكرى وليس التحريض السياسى أو التظاهر أو إطلاق الشعارات، وكلها ممارسات دأبت عليها المعارضة الإيرانية فى الخارج. ففى باريس، قرأ شريعتى لـ "فرانز فانون" وتعلم منه أفكارا حول التغريب الثقافى والتأثيرات النفسية السلبية التى أتت بها الظاهرة الاستعمارية. كما تأثر الدكتور على شريعتى بعلم الاجتماع الماركسى وبالمستشرق الفرنسى "لوى ماسينيون" وبفلاسفة ومنظرين ثوريين، مثل "روجيه جارودى" (قبل اعتناقه الإسلام بسنوات) وفيلسوف الوجودية الأبرز "جان بول سارتر"، و"أرنستو تشى جيفارا"(٤). وفى باريس، اكتشف شريعتى أن أيا من الأيديولوجيات التى درسها لا تستطيع أن تتفهم بشكل كامل واقع وخصوصية ظروف العالم الثالث بصفة عامة، والعالم الإسلامى بشكل خاص.

وفى بداية عام ١٩٦٤، عاد شريعتى إلى إيران وتم اعتقاله فورا. وعقب تحقيق قصير، سمح له بتدريس العلوم الإنسانية فى كلية الزراعة، إلا أنه فوجئ بعد فترة وجيزة بقبول تعيينه محاضرا فى قسم الاجتماع بجامعة مشهد، كما كان يعطى عددا كبيرا من المحاضرات فى مؤسسات وأماكن متعددة عبر مختلف أرجاء إيران. وقد حضر عدد متزايد من طلاب المدارس العليا والجامعات الحديثة هذه المحاضرات، خاصة تلك التى كان يلقيها شريعتى فى قاعة "حسينية إرشاد" التى أنشأها أنصار حركة تحرير إيران عام ١٩٦٧. ويجب على المرء ربط آراء شريعتى بمسألتين، هما: الحضور المكثف لعملاء الاستخبارات الإيرانية (السافاك) فى صفوف مستمعيه، ورغبة شريعتى فى أن تعرض رسالته على أكبر عدد ممكن من الناس، خاصة الشباب. وفى عام ١٩٧٣، تعرض شريعتى للاعتقال ثم أفرج عنه فى مايو عام ١٩٧٧، نتيجة ضغوط الرأى العام العالمى وبشرط مغادرته إيران(٥). وقد ساهم اعتقال شريعتى فى انتشار أوسع لخطبه المسجلة على شرائط وكتاباته عبر إيران. وقد غادر على شريعتى إيران إلى لندن فى يونيو ١٩٧٧، ثم توفى فجأة بعد أيام من وصوله إلى لندن، إما بسبب أزمة قلبية، كما ذكر النظام الشاهنشاهى، أو نتيجة دس أحد عملاء السافاك له السم فى الطعام، كما ذكر أنصاره والمعارضة الإيرانية حينذاك.

ثانيا- نظرية الدكتور على شريعتى حول التاريخ والحضارة الإنسانية :

عرف الدكتور على شريعتى التاريخ بوصفه "مسار على الجماهير الشعبية أن تسير فيه حتى تستطيع إعادة اكتشاف دورها، وقيمتها الحقيقية وحقوقها، وبالتالى تحديد طبيعة ما تواجهه من كوارث ومن تسبب فيها من أعداء". ومن خلال هذا الطريق، تتمكن الجماهير فى نهاية الأمر من التغلب على نقاط ضعفها والإطاحة بالأنظمة والقوى التى تحول بينها وبين الحصول على السلطة والثروة وتحقيق العدالة(٦).

وقد رأى الدكتور شريعتى فى آلاف السنين من التاريخ الإنسانى أجيالا من البشر تأتى وتذهب، ولكن تبقى العبودية. وكان للتاريخ دائما موضوع واحد حسب شريعتى: التناقض المستمر والحرب الدائمة بين معسكرين متناقضين. وقد بدأت هذه الحرب منذ بدء الخليقة، وستنتهى فقط بنهاية الزمان. فقد كانت البداية هى الصراع بين ولدى آدم عليه السلام: هابيل وقابيل. ولم يوافق شريعتى على التفسير التقليدى بأنه كان صراعا أخلاقيا، بل رأى فيه صراعا طبقيا. وقد مثل هابيل معسكر الأخوة الإنسانية والملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، أى - بإيجاز - مثل المجتمع "التوحيدى" الذى يعكس على الأرض وحدانية الإله الواحد. وعلى الجانب الآخر، مثل قابيل البدايات

الأولى للملكية الفردية - ثم فيما بعد الاحتكارية - والتزييف الدينى، والتعدى على حقوق الآخرين، والتفرقة بين الحكام والمحكومين. ومنذ هزيمة هابيل، ساد معسكر قابيل وهياكله التاريخ الإنسانى(٧). وبعكس التفسير الماركسى، فقد رأى شريعتى أن السلطة السياسية هى التى أتت بالملكية الخاصة، وإن كان أقر بأن الأخيرة هى التى منحت الديمومة والشرعية للسلطة السياسية.

وقد أفرز هذا الصراع طبقتين: المستكبرين والمستضعفين - طبقا لرؤية شريعتى - أى الحكام والمحكومين. وقد استخدم كلا المعسكرين الدين: استخدمه معسكر قابيل كأداة للخداع ولتبرير الوضع القائم، وللاستيلاء على السلطة السياسية والمنافع الاقتصادية والاجتماعية. أما معسكر هابيل، فقد اعتبر الدين أداة للتوعية والعدل، ولتبرير الثورة(٨). ورغم أن الفارق بين المعسكرين هو فى الأساس اقتصادى/ اجتماعى طبقا لتفسير شريعتى - وهو مماثل للتفسير الماركسى - فإنه بينما تحدث كارل ماركس عن خمس مراحل فى التاريخ الإنسانى، فقد اكتفى شريعتى بالحديث عن معسكرين، يضم الأول مراحل العبودية والإقطاع والرأسمالية، بينما يضم الثانى الشيوعية البدائية والنهائية. وبالتالى، فإن معيار التمييز عند شريعتى كان نمط الملكية، وليس شكل العلاقات الاجتماعية أو أدوات الإنتاج، كما كان الحال عند ماركس.

وحسب شريعتى، فقد احتكر معسكر قابيل كل شئ - ماديا كان أو غير مادى - فى هذه الحياة. وقد عبر القرآن عن ممثلى هذا المعسكر فى قصة النبى موسى عليه السلام من خلال الثلاثى: فرعون رمز السلطة السياسية، وقارون رمز الثروة الاقتصادية، وهامان رمز المؤسسة الدينية الرسمية(٩).

وإذا أردنا أن نغوص فى أعماق مفهوم الدكتور على شريعتى للتاريخ، باعتباره صراعا طبقيا مستمرا، فعلينا أن نشير إلى رؤيته النقدية للحضارات الإنسانية. فقد رأى شريعتى أن جماهير المستضعفين هى التى أقامت صروح هذه الحضارات مثل أهرام الجيزة فى مصر، إلا أن أحدا لم يذكر لهم هذا الدور، ونسبت هذه الحضارات للطبقات الحاكمة التى مارست القمع ضد هذه الشعوب. وفى كل الحضارات، حارب المستضعفون بعضهم بعضا عبر حدود وطنية دون وجود أسباب للعداء فيما بينهم، وإنما حاربوا لحساب حماية مصالح قاهريهم ومستغليهم فى كل قطر، حتى ولو على حساب مصالح المستضعفين أنفسهم(١٠). ويستنتج شريعتى بالتالى أن حياة وازدهار هذه الحضارة يتحققان فقط على حساب حياة البشر العاديين.

إلا أن الدكتور على شريعتى قد وجد تأثيرا إيجابيا لهذه الحضارات القديمة، وهو أنها تذكر البشر دائما بأن الاستغلال والقهر والتباين الطبقى هى ظواهر إنسانية دائمة يجب على البشرية محاربتها.

وقد انتقد شريعتى من سماهم "أنبياء الأرض"، مثل بوذا وكونفوشيوس، الذين زعموا أن لهم رسالة، وأعطوا المستضعفين أملا فى الخلاص، إلا أنهم سرعان ما تخلوا عن رسالاتهم وخانوا ثقة جماهيرهم، أو تخلوا عن الحياة الدنيا أو اتجهوا ناحية القصور، أى انحازوا لجانب الأغنياء. وقد استمر - بل تزايد - الاستغلال، لأنه كان على المستضعفين مع أولئك "الأنبياء" أن يحملوا مزيدا من الأحجار لبناء المعابد بجانب القصور، وأن يحاربوا حروبا دينية بجانب الحروب السياسية، ولم يجنوا من أى منها فوائد تذكر. وقد أصبح الكهنة جزءا من الطبقة التى تمارس القمع والاستغلال(١١).

ورأى شريعتى أنه عندما اقترب الفقراء من نقطة الاقتناع بأن "الإله" يحتقرهم، أرسل الله رسول الإسلام - صلى الله عليه وسلم -ليعلن أن الله يعد عباده المحرومين المقهورين على الأرض بالخلاص والرحمة والبركات، ويعدهم بأنهم سيكونون ورثة الأرض. عندئذ، اتبع العبيد وكل من تعرض للاستغلال الدين الإسلامى وعاش الرسول - صلى الله عليه وسلم - عاملا فى إطار من المؤمنين العاملين. إلا أنه بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - اندلعت حروب مقدسة جديدة باسم الإسلام وموجهة ضد المستضعفين ومن يدافع عنهم، وفى مقدمتهم الإمام على بن أبى طالب الذى تعرض هو وأهل بيته للمذابح(١٢). وهنا، تبرز بوضوح الخصوصية الشيعية فى فكر على شريعتى.

واعتبر شريعتى أن المساجد الفاخرة التى بدأت تبنى على حساب الفقراء ما هى إلا معابد جديدة، وتعرض أبناء وبنات المحرومين للاستعباد على أيدى الأرستقراطية القبلية القرشية، التى سبق للرسول - صلى الله عليه وسلم - فى رأى شريعتى - أن حارب ضدها. واعتبرت تلك الأرستقراطية نفسها وريثة النبى، أى صاحبة الحق فى السلطة والثروة. ومنذ ذلك الوقت، بدأ حكام المسلمين فى اعتبار أنفسهم خلفاء الله على أرضه، مؤيدين فى ذلك من قبل مؤسسة دينية رسمية انتهازية، واتجه الحكام والعلماء الموالون لهم إلى قمع عامة المسلمين تحت شعار تطبيق شريعة الله ورسوله(١٣). إلا أن شريعتى عبر عن اقتناعه بأن الفقراء نجحوا فى الحفاظ على التفسير الصحيح للإسلام الذى آمنوا به ودافعوا عنه: أى تفسير أبى ذر الغفارى(١٤). وهنا، يظهر أن شريعتى - ورغم تأثره البالغ بخصوصيته الشيعية - بات متفتحا على شخصيات تاريخية إسلامية من خارج صفوف الشيعة مثل أبى ذر.

وأقر شريعتى أن نفس القاعدة المذكورة سلفا انطبقت على التشيع. فرغم بداية التشيع كصرخة ثورة فى وجه تفسير الأمويين الفاسد للإسلام، فقد تحول التشيع إلى معسكرين: التشيع العلوى الثورى و المناضل من أجل العدالة - كما مثله الإمام على، والإمام الحسين وبقية أئمة الشيعة - والتشيع الصفوى -نسبة إلى الأسرة الصفوية التى حكمت إيران فى القرن الخامس عشر الميلادى- والتى جعلت من التشيع دينا شعائريا له مؤسسة رسمية من رجال الدين، تبرر الممارسات القمعية والاستغلالية لحكم الأسرة الصفوية. وقد حول الصفويون التشيع من دين معنى بالمسائل السياسية والاجتماعية إلى دين مقتصر على تناول الدار الآخرة(١٥). وقد منح شريعتى هذا التشيع الصفوى اللقب نفسه الذى منحه كارل ماركس للأديان بصفة عامة: أفيون الشعوب.

وقد استمرت انتقادات الدكتور شريعتى للحضارات الإنسانية لتشمل - كما هو متوقع من مفكر إسلامى

الحضارة الغربية. وركز فى هذا السياق على نظم التعليم الحديثة التى تنتزع البشر من إنسانيتهم وتحصر اهتماماتهم فى المكاسب المادية و"عبادة" أشخاص آخرين، وتحويل البشر إلى أدوات للنظريات "العلمية" الحديثة. فتحت شعار "الحرية"، حرضت الحضارة الغربية البشر على التخلص من أى مسئولية إنسانية أو اجتماعية أو أى قناعات عقائدية. وقد رأى شريعتى فى الحضارة الغربية الحديثة استمرارا لنفس أمراض الحضارات القديمة، خاصة تجزئة المستضعفين، والحرب فيما بينهم لصالح رخاء النخب الحاكمة، بالرغم من أن ولاءاتهم الأيديولوجية قد تكون فى حقيقة الأمر متماثلة. وفى ظل الحضارة الغربية الحديثة، لا تتعرض الجماهير فقط للاستغلال، إنما المثقفون أيضا. فقد تحول المثقفون إلى خدم للأنظمة القمعية، وللأثرياء، وللآلات، ويقدمون هذه الخدمات على حساب حياة الجماهير التى كان من المفترض أن يدافع المثقفون عنها(١٦).

ثالثا- رؤية الدكتور شريعتى للعلاقة بين النظرية والتغيير الاجتماعى :

اعتبر الدكتور على شريعتى أن التغيير العقائدى هو شرط مسبق لتحقيق التغيير الاجتماعى، فالتغيير يجب أن يتبلور - أولا - فى ضمير البشر، وإلا فإنه لن يتخذ أبدا شكل حركة اجتماعية. وقد استقى شريعتى من التشيع العلوى دروسا بضرورة الإعداد المعنوى والعقائدى والروحى للتغيير، كما وجد فيه تأكيدا على أهمية "الإيمان" بحتمية انتصار العدالة، وانتهاء القهر على أيدى حركة الجماهير التى تسرع من حركة التاريخ. وفى المقابل، عبر الدكتور شريعتى عن وجهة نظره بأن الثورية والتقدمية على المستوى الفكرى تبقيان بلا قيمة إذا لم تنعكسا على مستوى المسئولية والالتزام الاجتماعيين للمثقف وعلى مستوى حركته السياسية(١٧). وبالتالى، عبر شريعتى عن اقتناع بجدلية التفاعل والعلاقة بين البنية الفوقية والبنية التحتية: بين النظرية والتغيير المجتمعى.

وبالنسبة لشريعتى، كان الإسلام هو أيديولوجية التغيير: الإسلام كرؤية شاملة للعالم وللواقع، وكمنهج لإخراج ما بداخل الإنسان من إبداع ونزوع نحو الكمال، على المستويين الفردى والجماعى. فالإسلام، يدفع بالإنسان الذى خلقه الله من الطين والروح بعيدا عن الطين وصعودا نحو الروح، أى نحو الكمال، فى إطار عملية متواصلة لتحرير الذات والمجتمع. فقد آمن شريعتى بأن الكمال الفردى لن يتحقق بمعزل عن الكمال الجماعى(١٨).

وفيما يتعلق بشعوب العالم الثالث بصفة عامة، فقد اعتبر على شريعتى أن المهمة الأولى أمامهم هى إحياء هويتهم الثقافية المتميزة التى يشكل الدين ركيزتها الأساسية. وفيما يتصل بالمسلمين بشكل خاص - بمن فى ذلك الشعب الإيرانى - فإن العقيدة الحقيقية التى يجب أن يتبعها الأفراد هى الإسلام "التوحيدى". وقد استخدم الدكتور شريعتى "التوحيد" هنا ليس بشكله التقليدى، أى الإيمان بالله الواحد، بل أيضا امتد هذا المفهوم لدى شريعتى ليعنى أن الله الواحد خلق على الأرض ما يعبر عن وحدانيته: أى الإنسانية الواحدة دون أى تمايزات أو تناقضات، سواء قانونية أو طبقية أو عرقية أو اجتماعية(١٩).

ورأى شريعتى أن أى مجتمع يتبع العقيدة التوحيدية سيسير على النهج نفسه الذى سارت عليه الأمة الإسلامية فى عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهو الحركة المستمرة نحو العدالة والنضال المشترك من أجل الأخوة الإنسانية والاقتصادية ونحو الملكية العامة لوسائل الإنتاج وبناء المجتمع اللا طبقى(٢٠). وقد قدم الدكتور شريعتى سببين لدعم وجهة نظره بأن الإسلام يجب أن يكون أيديولوجية الثورة، أولا: إن المجتمع الإيرانى مجتمع متدين، يشارك جميع أبنائه فى نفس المعتقدات والوعى الدينى. ثانيا: إن الإسلام هو الذى ألهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - الثورة ضد الارستقراطية وملاك العبيد وتجار قريش الأثرياء(٢١).

فالأيديولوجية الإسلامية -فى رأى شريعتى- هى القادرة على بناء مجتمع مثالى وبالتالى إنسان مثالى. وسيعكس هذا المجتمع وحده الفكر والحركة بشكل متكامل وليس متناقضا، ويجمع بين الروحى والمادى بشكل منسجم، كما يوحد بين الإنسان ومجتمعه والكون بأسره فى اتجاه الكمال. وقد عبر الدكتور على شريعتى عن الأمل فى أن يصبح علم الاجتماع الإسلامى، الذى عمل على تطويره، أداة لتحليل الأيديولوجية الإسلامية ولفهم المجتمعات الإسلامية المعاصرة - خاصة المجتمع الإيرانى - وتقرير ما تحتاج إليه من إصلاح وتغيير على مستوى العقائد والمبادئ الإسلامية(٢٢).

وقد تطلب تصور شريعتى للأيديولوجية الإسلامية مجهودا كبيرا منه فى إعادة تعريف المفاهيم الشيعية الأساسية، حتى تعكس رسالة الإسلام الثورية والتقدمية، كما طرحها شريعتى. ويجب أن نعيد التذكير هنا بتفرقة شريعتى بين التشيع العلوى النقى، والتشيع الصفوى المشوش.

ففيما يتصل بمفهوم "الإمامة"، رفض الدكتور على شريعتى التفسير الصفوى لهذا المفهوم، باعتبار الإمام إلها صغيرا أو كائنا خارقا للعادة، أو وسيطا بين البشر والإله، ورفض تأجيل مناقشة كافة المسائل التى تخص الأمة ككل حتى عودة الإمام. وفى المقابل، دعا شريعتى إلى تنشيط الدور السياسى للجماهير، وذلك استعدادا لعودة الإمام الثانى عشر محمد بن الحسن العسكرى (الغائب)، حتى يشعر بالسعادة - حين عودته من الغيبة - عندما يرى أتباعه يقلدون مثال الإمام على ويحاربون من أجل العدالة. ورأى شريعتى أنه فى ظل غياب الإمام، على الجماهير واجب وحق تقرير أوضاعهم الروحية والاجتماعية تحت قيادة مستنيرة ومؤمنة ونقية(٢٣).

وقد هاجم شريعتى أيضا التفسير الصفوى لمفهوم "التقليد" بما يعنى الطاعة العمياء والامتيازات الخاصة لطبقة علماء الدين والإقرار باحتكارهم تفسير المذاهب الشيعية. وهنا، يقف شريعتى بوضوح ضد الوضع المؤسسى لرجال الدين وأى امتيازات يحصلون عليها. كما فسر شريعتى مفهوم "العدل" باعتبار أن الإيمان بالله "العادل" يستوجب نضال المجتمعات الإنسانية ضد الحكومات أو الأوضاع الظالمة. وقد رفض التفسير الصفوى لـ "العدل" باعتبار تنفيذه مؤجلا إلى الدار الآخرة، تاركا هذه الحياة للحكام، مهما تكن درجة فسادهم، وباقيا فى حالة "انتظار" (وهو مفهوم شيعى آخر يعنى انتظار عودة الإمام الغائب).

كذلك، اعتبر الدكتور شريعتى احتفالات شهر المحرم الشيعية الخاصة بإحياء ذكرى استشهاد الإمام الحسين تحمل رسالة واحدة: واجب كافة الشيعة فى النضال ضد الإمبريالية، والصهيونية، والنهب الاقتصادى، والعنصرية والقهر والاستغلال. فحسب شريعتى، فإن احتفالات المحرم ليست صرخة من أجل الحسين، الضحية الفقيرة، ولكن من أجل الحسين الذى حارب واستشهد من أجل العدالة، ومثل حق الإنسان غير القابل للتصرف فى المقاومة، وأعطى المسلمين درسا فى مقاومة الخداع وعلماء الدين المزيفين(٢٤).

ونلحظ أن إعادة تفسير الدكتور شريعتى لبعض المفاهيم الشيعية الأساسية جاءت مختلفة إلى حد كبير عن تفسيرات الاتجاه العام للمؤسسة الدينية الشيعية. وفى كل ما طرحه شريعتى من تفسيرات، أكد أهمية المسئولية الاجتماعية والتغيير الاجتماعى فى إطار إعادة تفسير المفاهيم، بل والمنطق الإسلامى ذاته من منظور تقدمى.

رابعا- تصور شريعتى للمجتمع التوحيدى:

مثل المجتمع "التوحيدى" نموذج المجتمع المثالى فى فكر شريعتى، وهو يتصف بتعميق الجذور المعنوية والأخلاقية فى عقول أفراده كضمانة وحيدة ضد الاستبداد والانتهازية، وكوسيلة لتحرير الإنسان من قيود الرغبات المادية والمصالح الخاصة. ولا تقتصر المساواة فى المجتمع "التوحيدى" على الناحية المادية، بل امتدت لتصبح تعبيرا عن أخوة إنسانية. وسينشأ فى هذا المجتمع أيضا نظام عادل للإنتاج والتوزيع، وسيصبح العمل هو الوسيلة الوحيدة لاكتساب الرزق فى الدنيا ولتحقيق السعادة فى الدار الآخرة، حيث إن الله عز وجل اعتبر العمل الشريف عبادة فى حد ذاته. وفى المجتمع التوحيدى، سيختفى الجشع وتسود الحرية الروحية، وبالتالى عبادة الله. كما سيتم احترام حقوق الإنسان وحرية الفكر، باعتبار الكرامة الإنسانية ترقى على السياسة. كما سيختفى وجود المعتقلين السياسيين، والبيروقراطيات المتجمدة، وحكم الحزب الواحد أو الطبقة الواحدة. وركز شريعتى هجومه على المجتمعات التى تسودها ديكتاتورية الحزب الواحد، والتى غالبا ما تنتهى بديكتاتورية الشخص الواحد الذى يملك كل سبل الحياة للبشر ويحط من كرامتهم وحقوقهم. وذهب شريعتى إلى حد القول إنه فى المجتمع التوحيدى، سيسمح لمن يعارضون الله والأديان، أو يشككون فى صحة المعتقدات الدينية للحكام، بالحياة وبالتعبير عن آرائهم(٢٥).

ورغم أن تصور الدكتور على شريعتى للمجتمع التوحيدى يتصف بالمثالية، فإنه لا يذكر لنا بالتفصيل كيف سيتخلص المجتمع "التوحيدى" من سيطرة البيروقراطية، أو الحزب، أو الطبقة أو الفرد. كما لا يقدم أى ضمانات قانونية مؤسسية بشأن تحول المجتمع إلى المرحلة اللا طبقية.

خامسا- النخبة والجماهير والقيادة فى تصور شريعتى:

رأى شريعتى أن طليعة المثقفين (رشانفكران) هى الجديرة بقيادة التغيير السياسى والاجتماعى. وقد فضل شريعتى فى هذا السياق المثقفين التقدميين الإسلاميين على العلماء التقليديين والمثقفين الماركسيين والعامة من المسلمين. ففى رأى شريعتى فإن المثقفين الإسلاميين التقدميين هم وحدهم القادرون على تحليل الواقع الإسلامى، مستخدمين لغة تكون فى وقت واحد مفهومة للجماهير، وكافية لتقديم تفسير شامل لهذا الواقع، مع إمكانية استخدام أدوات تحليل غربية(٢٦). إلا أن الدكتور على شريعتى لم يستبعد تضمين علماء الدين التقدميين المستنيرين ضمن "الطليعة" التى اقترحها. وقد جاء مفهوم شريعتى حول الطليعة قريبا من مفاهيم مماثلة طورها من قبل لينين فى إطار الحركة الشيوعية، وسيد قطب فى إطار الحركة الإسلامية. إلا أن مفهوم شريعتى يقترب أكثر من مفهوم لينين فى ضوء حديثه عن "الدور التقدمى والثورى" لهذه الطليعة. ولكن شريعتى لم يحدد تفصيلا - الشكل التنظيمى الذى ستأخذه الطليعة، خاصة فى ظل رفضه الذى سبق ذكره لحكم الحزب الواحد.

وقد طالب شريعتى هذه الطليعة بأداء وظيفة مزدوجة، أولا إعادة اكتشاف الأيديولوجية والمنهج واللغة السياسية للإسلام والتطبع بها. وفى إطار هذه العملية، على المثقفين الإسلاميين التقدميين التخلى عن ولاءاتهم الطبقية، سواء كانت للطبقة العليا أو الوسطى، والنضال ضد التمايز الطبقى، والانضمام إلى صفوف المستضعفين. فقد اعتبر شريعتى أن إنسانا تقدميا ذا وعى اجتماعى هو وحده القادر على الحفاظ على ولائه للتغيير الاجتماعى. وطالب شريعتى هؤلاء المثقفين أيضا بالتحرر من التقاليد والعادات التى تعيق التحول الإسلامى الاجتماعى. وأمن بضرورة انغماس هؤلاء المثقفين بشكل ما فى النضال، وإلا تحولت كتاباتهم إلى أفكار أكاديمية بلا قيمة للآخرين بدلا من التفاعل مع واقع النضال(٢٧). وربما شكل هذا نقدا ذاتيا من جانب شريعتى الذى غلب دوره فى البعد الفكرى والنظرى على دوره فى جانب النضال السياسى والاجتماعى.

أما الوظيفة الثانية لهذه الطليعة، فهى قيادة الجماهير فى الثورة المزدوجة التى عليهم المرور بها لتحقيق التحرير الشامل. الثورة الوطنية لإنهاء كافة السيطرة الأجنبية، وإحياء الإرث الثقافى والهوية الوطنية للأمة، أى الإسلام. والثورة الثانية هى الاجتماعية لإنهاء كافة أشكال الاستغلال وإقامة المجتمع "التوحيدى"(٢٨).

وقد حصر شريعتى مهمة قيادة التغيير الاجتماعى فى (الروشانفكران) بسبب ما اعتقده من قدرتهم على إدراك التناقضات الداخلية للمجتمع من جهة، خاصة التناقضات الطبقية، ورفع درجة الوعى لدى الجماهير فى الاتجاه الصحيح من جهة أخرى. بل إنه ذهب إلى حد اعتبار هؤلاء المثقفين وحدهم هم القادرين على تقديم التفسير الصحيح للإسلام، نظرا لأن شريعتى رأى أن الأفعال والسلوكيات، وليست التقوى السلبية، هى علامة الإيمان الصحيح، وأن المسلمين التقدميين هم مسلمون أفضل من أولئك الذين يتفقهون فى شئون دينهم، ولكنهم يتبنون مواقف محافظة فى المجالين السياسى والاجتماعى. بل إن تعريف شريعتى للمسلم لم يقصره على الإيمان الذاتى بالله، ولكن بقدرته على المشاركة فى النضال من أجل إقرار الحق(٢٩).

وعقب أداء طليعة المثقفين لهذه المهمة المزدوجة، دعاها الدكتور على شريعتى إلى أن تشكل، عقب انتصار الثورة، جماعة

منظمة تتمتع بديمقراطية داخلية وبرنامج تقدمي لمواصلة التغيير الاجتماعي، وصولا إلى إنشاء المجتمع التوحيدي. إلا أن شريعتي دعا إلى أن يتم انتخاب هذه الجماعة بواسطة الشعب. وأعطى هذه الجماعة واجب استنباط حلول إسلامية لمشاكل البشر، واختيار الأكثر استنارة من بين صفوفها ليكون القائد، وأعطاها حق قمع كافة معارضي النهج الإسلامي التقدمي، ومن يحاولون إفساد المجتمع أو سوء استخدام السلطة أو الثروة(٣٠).

ورغم محاولة شريعتي هذه لبلورة شكل وهيكل الجماعة التي ستكونها طليعة المثقفين ودعوته لحتمية قيادة تلك الطليعة للتغيير، فإن مفهوم الطليعة هذا - وكما أثبتت التجارب الإنسانية السابقة - يحمل في طياته خطر التحول إلى نظام حزب واحد مستبد، وهو أمر نهى عنه شريعتي. ورغم محاولة طرح ضمانات تحول دون انتقال الطليعة إلى مرحلة الاستبداد من خلال الدعوة إلى انتخاب تلك الطليعة، فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هو: هل تمنح الطليعة لـ "عامة المسلمين" حق الحكم عليها وتقرير أمرها؟ ومرة أخرى، تميل التجارب الإنسانية السابقة بصفة عامة إلى إعطاء إجابة سلبية على هذا التساؤل، وتصبح ضمانات الدكتور شريعتي أكثر عرضة للانتقاد في ضوء الحق الذي منحه للطليعة لقمع أي معارضة لها، بما قد يمتد ليسري على قمع أي نوع من المساءلة أو الرقابة الشعبية.

وبعد توضيح الأولوية التي أعطاها شريعتي لدور الطليعة في عمليتي التغيير والتحول، فإنه من الإنصاف عرض الوجه الآخر للعملة، أي تصور شريعتي لدور الجماهير، فقد دعا شريعتي المثقفين إلى التفاعل مع الجماهير والعمل على رفع وعيها بدلا من الانعزال عنها. وربما يكون شريعتي قد حاول من وراء ذلك الحث على تجنب تحول الطليعة إلى إطار بيروقراطي، مرة أخرى، كما حدث في تجارب سابقة. وقد فسر شريعتي الإشارة المتكررة في القرآن الكريم إلى تعبير "الناس"، باعتبار أن الله عز وجل جعل "الناس"، أي مجمل الشعب، مسئولين عن مستقبلهم، وبالتالي أقر بهم كعامل أساسي في تحقيق التغيير الاجتماعي. وقد اتفق الدكتور شريعتي مع التقليديين في القول إن هناك قوانين إلهية ثابتة لا تتبدل في هذا العالم، وهي ما تسمى بـ "سنة الله". وطالب الشعوب بأن تكتسب وعيا بهذه السنن من جهة وبواقعها الاجتماعي من جهة أخرى، حتى توظف هذه "السنن" لصالح تقدمها من خلال النضال المستمر(٣١).

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن شريعتي رأى أن الله تعالى خاطب البشر في القرآن بوصف "الناس"، أي بوصفهم كيانا واحدا بدون تمييز، ولذلك على هؤلاء الناس النضال من أجل تحقيق هذه الدعوة وإنشاء مجتمع توحيدي لا طبقي(٣٢). كذلك، فسر شريعتي الآيات القرآنية التي تتصل بالمسائل الاجتماعية، باعتبارها تستخدم كلمتي "الله" و"الناس" بشكل تبادلي. فإذا كان الحكم ملكا لله، فهو ملك للناس كلهم وليس للحكام المستكبرين. وإذا كانت الثروة ملكا لله، فهي أيضا ملك للناس بأسرهم وليس للرأسماليين المستغلين. بل إن شريعتي يذهب إلى حد القول إنه إذا كان الدين نفسه جاء من عند الله، فهو ملك لعامة المسلمين، وليس للمؤسسة الدينية الرسمية المحافظة(٣٣).

وحتى تكتمل الصورة بالنسبة لتصور شريعتي لأدوار مختلف اللاعبين في إطار عملية التحول السياسي والاجتماعي، فسنعرض هنا للجانب الثالث - بعد الطليعة والجماهير - ألا وهو القيادة. فقد آمن الدكتور علي شريعتي بأنه في المجتمعات المتخلفة يلعب الأفراد -خاصة القادة- دورا حاسما في تحقيق التغيير(٣٤). إلا أن دور القيادة عند شريعتي يبقى محكوما بآرائه بشأن الطليعة. وقد أعطى مثلين إسلاميين للقادة من منظور تاريخي، وهما الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري - رضي الله عنه - والإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. وهنا - مرة أخرى - يختلف شريعتي عن التيار العام التقليدي للفكر الشيعي، الذي يحصر أمثلة القيادة النموذجية في شخصيات أئمة الشيعة، ويتحدث شريعتي عن شخصية سنية هي "أبو ذر".

فقد رأى شريعتي في أبي ذر مناضلا ضد تزييف النموذج الإسلامي المثالي بالشكل الذي حدث في عصر الأسرة الأموية، واعتبره رمزا للصراع المستمر بين العدل والظلم، ورأى فيه تجسيدا للإنسان المسلم الكامل(٣٥). وبالنسبة للإمام علي، فقد أمضى حياته مناضلا ضد المستغلين وضد التمييز بين البشر، ومع المحرومين والفقراء، ودفاعا عن الثروة العامة، ورفع راية المساواة بين البشر في ملكيتهم لوسائل الإنتاج وفي تناسب معدلات استهلاكهم ودخولهم مع ما يقومون به من عمل. ورأى شريعتي أن الإمام عليا حاول من خلال هذه المواقف توفير الضمانات لبناء مجتمع توحيدي. ونوه الدكتور شريعتي بشكل خاص برفض الإمام علي لتبرير حرمان الطبقات الدنيا على أي أسس دينية، وباستخدامه الدين كأداة لخلاص هذه الطبقات، وبكونه لم يحمل السيف دفاعا عن نفسه وعائلته وجماعته العرقية، بل لتحرير الإنسانية بأكملها على المستويين الروحي والمادي، فقد تحدث الإمام علي عن "الله" المؤيد للمؤمنين الفقراء وليس للسادة المستكبرين. كما تحدث الدكتور علي شريعتي عن الإمام علي باعتباره رجلا عادلا، وأن ورثته هم حملة الراية الحمراء: راية المستضعفين. ويذكر الدكتور شريعتي مستمعيه وقراءه بأن أصحاب القصور (في إشارة إلى الحكام) والمعابد (في إشارة إلى المؤسسة الدينية الرسمية) وكانزي الثروات هم الذين خانوا الإمام عليا، بينما بقيت الطبقات المحرومة على ولائها له. وتميز الإمام علي بالجمع بين وضوح وشمولية الرؤية العقائدية والعمل السياسي والاجتماعي الملتزم، كما عمل بيده لاكتساب رزقه، وحمل القرآن باليد الأخرى(٣٦). وقد رأى الدكتور شريعتي في كل هذه الخصائص للإمام علي شيئا واحدا، هو أن الإمام عليا كان مؤمنا حقيقيا. وأعرب عن الأمل في أن يتخذ قادة التحولات الجذرية والمجتمع التوحيدي من الإمام علي مثلا أعلى للاقتداء به. وهنا، تبرز مرة أخرى غلبة الخصوصية الشيعية على الأطر المرجعية في فكر شريعتي السياسي والاجتماعي.

ولا شك في أن الدكتور علي شريعتي قد قدم تصورا متعمقا وشاملا لدور الطليعة والجماهير والقيادة في إطار عملية التحول السياسي والاجتماعي، إلا أن الروابط فيما بين تلك الأطراف الثلاثة كانت الحلقة الأضعف في طرح شريعتي، كما أنها اتسمت بقدر كبير من المثالية، يناقض دروس التجارب التاريخية السابقة، بل والطبيعة الإنسانية ذاتها. ولم يقدم شريعتي ضمانات كافية لتحقيق التوازن بين تلك الأطراف الثلاثة.

سادسا- شريعتى والمؤسسة الدينية الرسمية :

من اللافت للنظر أن شريعتى مال إلى استبعاد رجال الدين من الطليعة التى طرحها، وفضل عليهم مثقفين إسلاميين تقدميين من غير صفوف رجال الدين. ولا شك فى أن قطاعات من المؤسسة الدينية كانت تحمل آراء سلبية تجاه شريعتى وفكره، فقد انتقدوا فيه الانتقال فى شروحه من العلوم الاجتماعية الغربية إلى الإسلام بدلا من العكس. ورغم أن مجمل محتوى كتابات شريعتى هو موضوعات دينية، فإنه لا شك فى أن أسلوب شريعتى وطريقة صياغته لأفكاره كانا غير تقليديين - ربما بسبب تعليمه الغربى ولقاءاته الفكرية مع مدارس غربية، وماركسية بشكل خاص. وكان شريعتى يتحدث فى محاضراته عن شخصيات، مثل كارل ماركس وفرانز فانون وأسماء أخرى غير معتادة لعامة الإيرانيين، مما كان يثير عليه حنق التقليديين، بل وأحيانا غضبتهم الثائرة. كما أن اهتمام شريعتى بإعادة اكتشاف -أو إعادة تفسير بعض النصوص والتقاليد- وهو أمر لم يرغب ولم يقدر العلماء التقليديون على القيام به - قد نجح فى جذب جيل كامل من الشباب الإيرانى المسلم المتعلم تعليما غربيا إلى الإسلام، ولكنه لم يكن نفس إسلام المؤسسة الدينية الشيعية الرسمية. ونذكر بشكل خاص التوتر بين شريعتى وآية الله مطهرى، أحد أبرز المنظرين للجمهورية الإسلامية فيما بعد، ويرجع هذا التوتر إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية. أما السبب الذاتى، فهو أن مطهرى كان أكثر المحاضرين شعبية فى "حسينية إرشاد"، إلا أن الأمر لم يستمر على هذا الحال بعد ظهور شريعتى، هناك. وأما السبب الموضوعى، فهو أن مطهرى كان يشكك فى "إسلامية" فكر شريعتى وكان يتهمه باستخدام الدين كأداة لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية لا تتصل به. ومن جهة أخرى، انتقد شريعتى بشكل خاص - وفى مناسبات عديدة - الملا محمد باقر مجلسى، وهو أحد كبار علماء الحقبة الصفوية فى تاريخ إيران، باعتباره ممثلا للتشيع الصفوى. وجاءت هذه الانتقادات فى وقت كان ينظر فيه مطهرى وعلماء كبار آخرون فى إيران - وقت شريعتى - إلى مجلسى بقدر كبير من الاحترام، وباعتباره من قام بجهد تجميع "بحار الأنوار" التى جمعت التقاليد الشيعية(٣٧).

أما فيما يتعلق بآية الله الخمينى، فنذكر أنه قال - عقب وفاة الدكتور على شريعتى عام ١٩٧٧ وقبل انتصار الثورة فى فبراير عام ١٩٧٩ - إن "تعاليم الدكتور شريعتى قد أثارت جدلا فى صفوف رجال الدين، إلا أنها قادت الشباب وصغار المثقفين إلى الإسلام". ودعا إلى إعادة تقييم المسائل التى أثارها الدكتور شريعتى(٣٨).

وهذا يوضح أن الخمينى كان واعيا بأن فكر شريعتى مثل تيارا إسلاميا مختلفا نوعيا عن فكر علماء الدين، وهو أمر عمد غالبية رجال الدين إلى إنكاره قبيل وأثناء وعقب انتصار الثورة فى محاولة منهم لكسب أنصار شريعتى إلى صفوفهم بعد وفاته.

ونرى أن شريعتى أعاد صياغة الأيديولوجية الإسلامية - بخصوصيتها الشيعية - بشكل قادر على جذب المثقفين إلى الإسلام، ولكن فى اتجاه يبعد بهم عن قيادة رجال الدين. ولذلك، كان من الطبيعى أن يكون رد فعل بعض رجال الدين هو توجيه الاتهامات إليه بأنه سنى، أو شيوعى، أو وهابى. إلا أن هذه الاتهامات لم تثن شريعتى عن التفرقة بين من هو "عالم" ومن هو "معمم" وهو شخص يرتدى ثياب رجال الدين دون توافر المعرفة الدينية والالتزام الاجتماعى لديه(٣٩).

ونعتقد أن شريعتى رأى فى "حسينية إرشاد" بديلا عن التعاليم التقليدية لرجال الدين، ووسيلة لكسر احتكارهم للفكر الإسلامى. وقد هاجم الدكتور شريعتى باستمرار جمود رجال الدين المحافظين ومعارضتهم لبعض الأفكار "الجيدة" الموجودة لدى الغرب، مما أدى - فى رأى شريعتى - إلى دفع أعداد كبيرة من الشباب الإيرانى إلى أحضان الثقافة الغربية(٤٠).

ويجب ألا يجعلنا هذا التوتر بين شريعتى وبعض قطاعات رجال الدين نجنح للاعتقاد بأنه لم يكن له أى تأثير على رجال الدين بصفة عامة. فقد كان لفكره تأثير واضح على صغار ومتوسطى رجال الدين، وهو أمر دلت عليه خطب الجمعة فى العديد من مساجد إيران خلال وعقب الثورة، وما حملته من أفكار وآراء -بل وتعبيرات- للدكتور شريعتى(٤١). كما أنه من الثابت أن شريعتى أثر على فكر رجال دين بارزين بحجم وثقل الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى، كما أنه فى الوقت نفسه أثر كثيرا فى فكر شخصيات لاحقة تنتمى للتيار الإصلاحى، وأثارت - ولا تزال تثير- جدلا على الساحة الإيرانية، مثل الأستاذ الجامعى الدكتور عبد الكريم سروش، والمحامية شيرين عبادى الحائزة على جائزة نوبل للسلام، خاصة فيما يتعلق بتحفظات هذه الشخصيات على دور رجال الدين ومؤسستهم.

سابعا- التأثير الغربى فى فكر الدكتور شريعتى :

لقد كان الدكتور على شريعتى على معرفة متعمقة بالتاريخ والفلسفة الغربيين مع وعيه الذاتى بدينه وتقاليده. وبالتالى، كان الأقدر على إدماج الفكر الراديكالى فى الغرب والعالم الثالث مع المبادئ والتقاليد الشيعية. إلا أنه انتقد الأفكار الأجنبية بنفس القدر الذى انتقد به الفكر الإسلامى التقليدى. فقد انتقد فكر فرانز فانون، خاصة دعوته لشعوب العالم الثالث بالتخلى عن تقاليدها الدينية، حتى تتمكن من الانتصار فى نضالها ضد الإمبريالية الغربية(٤٢). ورغم أن البعض ذكر أن شريعتى كرس حياته لمهمة إدماج الاشتراكية مع المبادئ التقدمية الموجودة فى المذهب الشيعى(٤٣)، فإن الواقع يؤكد أن هدف شريعتى كان جعل الأصالة وسيلة للتحرير والتغيير. ولهذا الغرض، استخدم شريعتى كافة المفاهيم والأساليب وأدوات التحليل التى وجدها مفيدة له فى تلك المهمة، مهما تعددت مصادرها.

ولا شك فى أن الدكتور شريعتى قد شارك ماركس الاهتمام بالجدلية التاريخية -دون الجدلية المادية- وكذلك بالعلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية الفوقية، وأيضا مفهومه للتاريخ باعتباره تاريخا للصراع الطبقى. كذلك من المؤكد أن مفهوم شريعتى لـ "الطليعة" كان متأثرا "بمفهوم لينين حول الطليعة الثورية". ولكن شريعتى اختلف مع الفكر الماركسى بشأن دور الفرد، خاصة القيادة، فى صنع التاريخ وفى عملية التغيير. وقد رفض الأسس الفلسفية والمعرفية لفكر ماركس، كذلك رفض ما توصل إليه ماركس من استنتاجات سياسية واعتبرها تنبؤات غير علمية. ولم يتوان شريعتى عن انتقاد الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى الاتحاد

السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا فى زمنه، لأنها تحولت إلى مؤسسات بيروقراطية وفقدت بريقها التقدمى. وفشلت فى أن تدرك أن التناقض الرئيسى فى عالم اليوم هو بين الإمبريالية الغربية والعالم الثالث، وليس بين الرأسمالية والطبقة العاملة، كما كان الحال فى الماضى. وفى هذا المقام، اقترب شريعتى من فكر "مدرسة التبعية". كذلك، انتقد شريعتى تلك الأحزاب الشيوعية الحاكمة لعدم تفهمها لأهمية "الوطنية" فى العالم الثالث، بوصفها أداة فى النضال ضد الإمبريالية(٤٤). وبصفة عامة، انتقد شريعتى الاشتراكيين واتهمهم بتحويل الاشتراكية إلى دين مادى مرتكز على الحتمية الاقتصادية(٤٥). ونذكر هنا أن شريعتى دعا إلى دراسة الغرب وتاريخه وتطوره الحضارى والاجتماعى، والحركات الفكرية فيه، خاصة منذ عصر النهضة، مع التركيز على البروتستانتية ودورها فى أوروبا فى العصور الوسطى، والقادة السياسيين والاجتماعيين للغرب، ومقارنة كل ذلك بالإسلام(٤٦). وقد وعى شريعتى عداء الغرب للإسلام، إلا أنه انفتح عليه ليتعلم من تحليل العوامل السابقة ما يفيد فى نضال المسلمين من أجل التحرر والتقدم. وكان توجهه هذا بديلا لخوف رجال الدين وغلقهم الأبواب أمام الأفكار والمجتمعات الغربية، مما أدى - فى رأى شريعتى - إلى سوء فهم عن الغرب. وأدمج شريعتى فى منطقه معطيات من الفلسفة وعلم الاجتماع والفكر فى الغرب. وأيقن شريعتى أن المسلمين لا يحتكرون كل الأمور الإيجابية، وإلا لكانت أحوالهم مختلفة عما هى عليه فى زمنه. ولم يكن كافيا بالنسبة لشريعتى أن يقول المسلمون إن لديهم القرآن والسنة، بل كان من الضرورى فهم جوهريهما ودراسة ما هو موجود لدى غير المسلمين فى بقية أنحاء العالم لمعرفة ما قد يفيد المسلمين ويتفق مع مبادئ الإسلام.

المراجع :

1- Hamid Algar, A Bibliographical Sketch, in On the Sociology of Islam, by Ali Shariati (Berkeley, CA: Mizan Press, 1979), P.16.

2- Roots of Islamic Revolution (London: Open Press, 1983), P .74.

3- Ibid, p. 75.

انظر أيضا:

- Ervand Abrahaman, Ali Shariati: the Ideologue of the Iranian Revoluion, in MERIP Reports, no . 102, January 1982, p. .24

4- Abrahamian , op. cit, p25.

انظر أيضا:

Roots of Islamic Revolution, op, cit, p. 75

٥- منصور فرهنك، مقاومة الفراعنة فى كتابات على شريعتى عن القهر فى إيران ١٩٠٠ - ١٩٨٠، تحرير مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص٢٠٧.

انظر أيضا:

Roots of Islamic Revolution, op, cit, pp, 76- 77.

٦- د. على شريعتى، بناء الذات الثورية" فى الثورة الإيرانية .. الجذور والايديولوجية، تحرير: د. إبراهيم الدسوقى شتا (بيروت، دار الوطن العربى، ١٩٧٩)، ص٩٣.

٧- د. محمد السعيد عبد المؤمن، مسألة الثورة الإيرانية (القاهرة، بدون ناشر، ١٩٨١)، ص١٢٧-١٢٨.

٨- انظر أيضا:

- Nikki R. Keddie, Roots of Revolution, (New haven and London: Yale University Press, 1981), p. 220.

- انظر أيضا:

- On the Sociology of Islam , op, cit, pp. 97-99, 109.

9- On the Sociology of Islam , op, cit, pp. 101-115.

١٠- د. على شريعتى، "تاملات مسلم مهتم بمأساة الشعوب المستضعفة"فى إيران ١٩٠٠ - ١٩٨٠، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٩.

١١- المصدر السابق، ص٢٠٩-٢١٠.

١٢- المصدر السابق، ص٢١١-٢١٢.

١٣- المصدر السابق، ص٢١٢.

14- Edward Mortimer, Faith and power (London : Faber and Faber, .1982

انظر أيضا: Keddie, op. cit, p. 219

15- Keddie, op. cit, pp. 217, 220

١٦- د. على شريعتى، "تاملات مسلم .."، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤-٢١٥.

17- Mortimer, op. cit, pp. 340-342.

18- Roots of Islamic Revolution , op. cit. pp. 78-79.

19- On the Sociology of Islam, op. cit. pp. 116-117.

20- Abrahamian, op. cit, pp. 27-29.

21- Ibid, pp. 25-26.

22- Roots of Islamic Revolution, op. cit, pp, 76, 78-89,79.

23- Mortimer, op. cit, p. 338.

24- Ervand Abrahamian, " The Guerilla Movement in Iran: 1963- 1977" in MERIP Report, no. 86, March /April 1980, p. 10.

25- Mortimer, op. cit, pp. 96-97, 98, 99, 113, 114.

انظر أيضا: منصور فرهنك، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٦.

26- "Ali Shariati : the Ideologue of the Iranian Revolution " , op. cit, p. 26.

٢٧- د. على شريعتى، "بناء الذات الثورية"، مصدر سبق ذكره، ص٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٣، ١١٥.

- Roots of the Islamic Revolution, op. cit , p. 95.

28- Ali Shariati; The Ideologue of the Iranian Revolution, op. cit, p.26.

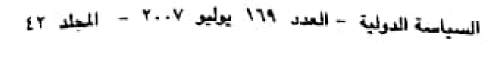
29- Ibid, p. 28.

30- Mortimer , op cit., pp. 340-342.

31- On the Sociology of Islam, op.cit., pp. 48-52,50.

32- Ibid, p. 49.

33- Ibid, pp116-117.



34- Ibid, p. 54.

35- Roots of Islamic Revolution, op. cit, pp. 74.

٣٦- د. على شريعتى "بناء الذات الثورية"، مصدر سبق ذكره، ص٢١٣.

37- Roots of Islamic Revolution, op. cit, pp,87- 91, 88.

38- Ibid, p. 88.

39- Ibid, p. 93.

40- Ali Shariati; The Ideologue, op. cit. p. 28.

41- Roots of Islamic Revolution, op. cit, p. 24.

42- Ali Shariati; The Ideologue, op. cit. p. 24.

43- Ibid, p. 24.

44- Ibid, pp. 26-27.

٤٥- د. على شريعتى بناء الذات الثورية، مصدر سبق ذكره، ص١١٥.

٤٦- المصدر السابق، ص١٢٨.



الأمم المتحدة وتطور مفهوم بناء السلام

د. محمد منير زهران *

حرص الآباء المؤسسون فى صياغة ميثاق الأمم المتحدة على إبراز دور المنظمة فى مجالات الدبلوماسية الوقائية والحفاظ على السلام والأمن الدوليين، حيث ضمت أهداف ومبادىء الميثاق الأسس التى بنى عليها الميثاق اختصاص الجمعية العامة ومجلس الأمن فى هذا المجال. فقد اختصت الجمعية العامة بإصدار توصيات فى مجالى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، وفقا للفصل الرابع من الميثاق. وجاء اختصاص مجلس الأمن فى هذا الإطار باعتباره الجهاز الأصيل فى هذا الشأن، وفقا للفصل الخامس من الميثاق.

ولم يغفل واضعو الميثاق إرساء قواعد لتفادى النزاع قبل حدوث مواجهة مسلحة بتاكيد دور الدبلوماسية الوقائية فيما نص عليه الميثاق فى الفصل السادس بحل المنازعات سلميا من خلال المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى تسوية ما بينهم من نزاع من خلال تلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك، دون إغفال دور محكمة العدل الدولية بالنسبة للمنازعات القانونية وفقا للنظام الأساسى للمحكمة الذى يعتبر جزءا لا يتجزأ من الميثاق.

وأورد الميثاق فى الفصل السابع الأحكام التى يلتزم بها مجلس الأمن إذا ما قرر اتخاذ إجراءات لمواجهة حالات تهديد السلام والأمن الدوليين أو الإخلال بهما ووقوع العدوان.

وسوف نعرض على التوالى لدور الأمم المتحدة على أرض الواقع للحفاظ على السلام وصنعه، وتطوير دور المنظمة فى مجال بناء السلام.

أولا- مراقبة خطوط الهدنة :

جاء أول تطبيق لدور الأمم المتحدة فى حفظ السلام وصنعه من خلال التوسط لإبرام اتفاقية الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة عام ١٩٤٩، وإنشاء قوة لمراقبة خطوط الهدنة المتفق عليها فى "Untson" . وقامت بإنشاء قوة موازية لمراقبة خطوط وقف إطلاق النار بين الهند وباكستان فى كشمير "Unmogip" فى السنة نفسها. واستمرت القوتان فى أداء مهامهما مع ما يواجههما من صعوبات لخرق خطوط الهدنة أو وقف إطلاق النار على الساحتين حتى الآن، ويتم تمويل القوتين كبعثتين لحفظ السلام منذ ذلك الحين وحتى الآن من الميزانية العادية للأمم المتحدة تحت الباب الثالث المعنون "الشئون السياسية" والمخصص له فى برنامج ميزانية المنظمة للسنتين ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مبلغ يصل إلى ٣٥٦ مليون دولار، يخصص جزء منها لتمويل القوتين، بالإضافة إلى المهام الأخرى.

ثانيا- قوات حفظ السلام :

بعد العدوان الثلاثى على مصر، الذى شنته اسرائيل بالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا سنة ١٩٥٦ كرد فعل على تأميم مصر لقناة السويس، تدخلت الجمعية العامة للأمم المتحدة بغرض إيقاف إطلاق النار -بعد عجز مجلس الأمن عن تحمل مسئولياته فى حفظ السلام والأمن الدوليين- إعمالا لقرار الاتحاد من أجل السلام، حيث كانت فرنسا- وهى دولة دائمة العضوية فى مجلس الأمن- تتمتع مع بريطانيا بحق

(*) مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية فى جنيف سابقا .

النقض (الفيتو) أمام أى مشروع قرار لإيقاف إطلاق النار فى حرب السويس . وكان دور الولايات المتحدة نشيطا لإيقاف إطلاق النار فى الجمعية العامة، وذلك تفاديا لاستغلال الاتحاد السوفيتى للموقف فى ظل الحرب الباردة.

وهكذا، ظهرت أول عملية لحفظ السلام فى ثوبها الجديد فى منطقة الشرق الأوسط لمراقبة الحدود المصرية - الإسرائيلية بعد انسحاب إسرائيل من سيناء فى مارس ١٩٥٧ بعد انسحاب إنجلترا وفرنسا من منطقة قناة السويس فى نهاية ١٩٥٦ . وكان تشكيل قوة حفظ السلام فى سيناء عام ١٩٥٧ تجسيدا للاقتراح الدبلوماسى الكندى Lester. B. Person، كآلية للفصل بين القوات المتحاربة المصرية - الإسرائيلية مع تزويد قوة حفظ السلام بأسلحة خفيفة تشارك فيها قوات من عدة دول، ليس من بينها قوات الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن بعد موافقة أطراف النزاع(*).

ومهمة قوة حفظ السلام فى هذه الحالة هى مراقبة إيقاف إطلاق النار فى مسرح المواجهة الفاصل بين القوات المتحاربة، وإبلاغ مقر الأمم المتحدة فى نيويورك بمدى الامتثال لإيقاف إطلاق النار، والإبلاغ عن مخالفاته.

وقد استمرت قوة حفظ السلام فى سيناء تقوم بدورها لمراقبة الحدود بين مصر وإسرائيل إلى أن طلبت مصر من السكرتير العام الأسبق U. Thant سحبها فى مايو ١٩٦٧، على أثر التهديدات التى أطلقتها إسرائيل ضد جيرانها، والتوتر الذى صاحبها حينئذ، وانتهزتها إسرائيل فرصة لشن عدوانها على ثلاث دول عربية يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ واحتلالها سيناء مرة ثانية، والضفة الغربية لنهر الأردن بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، والجولان السورى. وقامت الأمم المتحدة بعملية حفظ السلام فى الكونجو (ليوبولدفيل) عام ١٩٦٠ بعد استقلالها عن بلجيكا، وإعلان انفصال إقليم كاتنجا بدعم من القوات الاستعمارية السابقة طمعا فى ثروات الإقليم المعدنية. وهكذا، صارت مواجهة عسكرية بين الحكومة المركزية، بزعامة باتريس لومومبا والقوات الانفصالية بزعامة تشومبى. وشاركت القوات المصرية فى عملية حفظ السلام فى الكونجو، وهى الأزمة التى شهدت إسقاط طائرة السكرتير العام السابق داج همرشلد ووفاته شهيدا، وانتهت تلك العملية بإعادة توحيد الكونجو الديمقراطية.

وقد تعدد دور الأمم المتحدة فى مجال صناعة السلام وحفظه منذ ذلك الحين، سواء من خلال منع وقوع النزاع قبل اندلاعه، أو من خلال صنع السلام بإيجاد تسوية سلمية للنزاع بعد اندلاعه، ثم حفظ السلام من خلال إيفاد قوات أممية لحفظ السلام، وهى ما أطلق عليها "القبعات الزرقاء" فى مختلف بقاع العالم.

ومن بعثات حفظ السلام ما آتت أكلها، فتمت تصفيتها ورحيل قوات حفظ السلام إلى بلدانها الأصلية أو انتقال القبعات الزرقاء إلى قوات لحفظ السلام فى بلد آخر. ومثال البعثات التى انتهت مهمتها وتمت تصفيتها البعثات السابقة فى أنجولا، وموزمبيق، وناميبيا، والسلفادور، والكويت، وسيراليون، وتيمور الشرقية، والبوسنة، والهرسك، ومنها بعثات فشلت فى مهمتها وتعرض أفرادها للقتل فى الدول التى تمركزت فيها، بل شهد بعضها مذابح عجزت بعثات حفظ السلام عن منعها نظرا لطبيعة تسليحها، مثل حالات بعثتى الأمم المتحدة فى الصومال ورواندا، وما وقع من مذابح فى البوسنة والهرسك والكونجو الديمقراطية.

ولا تزال هناك خمس عشرة بعثة لحفظ السلام تؤدى مهامها وفقا لقرارات من مجلس الأمن، مثل البعثات العاملة فى كوسوفا، وجورجيا (ابخازيا)، وقبرص، ولبنان، وسوريا، (الجولان)، والبعثة فى إثيوبيا وإريتريا، وليبيريا، والكوت ديفوار، وبوروندى، والكونجو الديمقراطية، وهايتى، وآخرها فى السودان، حيث قرر مجلس الأمن إيفاد بعثة لحفظ السلام فى السودان عام ٢٠٠٥ لمراقبة تنفيذ اتفاقية نيفاشا، وتشارك فيها مصر بكتائب من القوات المسلحة والشرطة المدنية مع إرسال مستشفى ميدانى.

وما فتئت المواجهات فى جنوب السودان تنتهى حتى اندلعت مواجهات بين الحكومة المركزية فى الخرطوم والمتمردين فى غرب البلاد فى إقليم دارفور، وهى المعارك التى أذكتها قوى استعمارية خارجية طامعة فى ثروات الإقليم، وتدفع فى اتجاه انفصاله عن السودان، وهو ما تقاومه حكومة السودان بكل قوة، فكالت الدوائر الغربية الاتهامات لحكومة الخرطوم بممارسة العنف والإبادة الجماعية ضد سكان الإقليم. وقد حاول الاتحاد الإفريقى احتواء الموقف، فتم التوصل إلى اتفاقية أبوجا بين الخرطوم وبعض قبائل المتمردين، إلا أن قبائل أخرى لم توقع الاتفاق، وقرر الاتحاد الإفريقى -بدعم من الدول الغربية- إيفاد قوة حفظ سلام إفريقية للإقليم للحفاظ على وقف إطلاق النار.

وقد دفعت الدول الغربية - وعلى رأسها الولايات المتحدة - بالموضوع لمجلس الأمن الذى أصدر قرارا فى أغسطس ٢٠٠٦ بإيفاد قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام بشرط موافقة حكومة الخرطوم، حيث أصرت بعض الدول النامية الأعضاء على إضافة ذلك الشرط إلى القرار حتى يصدر، وهو ما لم توافق عليه الحكومة السودانية، نظرا لما انطوى عليه القرار من انتهاك لسيادة السودان، ومع ذلك تمارس الدول الغربية ضغوطا على الخرطوم لقبول نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام فى دارفور. وقد عدلت حكومة السودان موقفها بالموافقة على قيام الاتحاد الإفريقى بهذه المهمة بدعم من الأمم المتحدة، بينما تطالب الدول الغربية بأن تكون هذه البعثة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى.

ثالثا- تمويل عمليات حفظ السلام :

وبالنسبة لتمويل عمليات حفظ السلام الجارية -فيما عدا قوة مراقبة خطوط الهدنة فى الشرق الأوسط- وقوة مراقبة خطوط وقف إطلاق النار فى كشمير، فلكل منها ميزانية مستقلة لسنة مالية تبدأ فى أول يوليو من كل عام وتنتهى فى آخر يونيو من العام التالى. وقد وصلت قيمة الميزانيات المخصصة لخمس عشرة بعثة لحفظ السلام للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، والتى وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى خمسة مليارات دولار أمريكى تقريبا، وأكبر المساهمين فيها الولايات المتحدة تليها اليابان. وهناك جدول مساهمات لجميع أعضاء الأمم المتحدة فى تلك الميزانيات بما فى ذلك الدول النامية ومنها مصر، وهناك عدد من الدول امتنعت عن تقديم مساهمات لبعض البعثات، مثل حالة الاتحاد الروسى بالنسبة لبعثة حفظ السلام فى البوسنة والهرسك، وذلك لأسباب سياسية ترجع إلى تأييد روسيا لصربيا، كما أن هناك دولا عليها متأخرات لعدد من ميزانيات عمليات حفظ السلام، ينشر السكرتير العام للأمم المتحدة بيانا بها يوضح المساهمات المتأخرة بالنسبة لكل دولة، كما تسهم مختلف الدول فى قوات الأمم المتحدة وكذلك

(*) حاز لستربيرسون على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٥٧، تقديرا لدوره فى نزع فتيل أزمة السويس باقتراحه قيام الأمم المتحدة بعملية حفظ السلام فى سيناء.

بالنسبة للمعدات العسكرية التي يتم نشرها تحت علم الأمم المتحدة، وتحصل الدول المساهمة على مقابل مالي نظير تلك المساهمات، ومنها مصر، والهند، وباكستان، وبنجلاديش، ونيبال، ونيجيريا، وغانا، والمغرب، والأردن.

رابعا- دور الأمم المتحدة في مجال بناء السلام :

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية القطبية الثنائية في عام ١٩٩٠، عقد مجلس الأمن جلسة على مستوى القمة لأول مرة يوم ٣١ يناير ١٩٩٢، مع بداية ولاية الدكتور بطرس بطرس غالي كأمين عام للأمم المتحدة، وقد كلفه مجلس الأمن بإعداد تقرير تحليلي مشفوع بتوصيات عن طرق ووسائل تدعيم مقدرة الأمم المتحدة - وفقا لأحكام الميثاق- في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصناعة وحفظ السلام.

وهكذا، صدر تقرير الأمين العام حول هذا الموضوع في يوليو ١٩٩٢ تحت عنوان "أجندة من أجل السلام"(**)، وقد أضاف الأمين العام للمجالات التي طلبها مجلس الأمن في تقريره مجالا جديدا هو "بناء السلام" بعد انتهاء الصراعات:

Post -Conflict Peace- Building وقد جاء في التقرير المشار إليه أن دور الأمم المتحدة في بناء السلام، بعد انتهاء الصراعات، يلزم أن يحدد الهياكل الوطنية التي يلزم مساندتها لتدعيم السلام، وتفادي حدوث نكسة باستئناف الصراع بعد أن يكون قد خمد.

ولكي نوجز، فقد أوضح التقرير أن الدبلوماسية الوقائية تعمل على تفادي نشوب النزاع. فإذا وقع النزاع، فإن مرحلة صنع السلام وحفظه تأتي بعد التوصل إلى تسوية سلمية أو لتحقيق تلك التسوية، ثم يأتي دور الأمم المتحدة لبناء السلام لإعادة بناء مؤسسات الدولة بعد انتهاء الصراع لتفادي حدوث نكسة بالعودة للمواجهات العسكرية فيما بين الأطراف المتنازعة من خلال تحقيق التنمية المستدامة.

وقد تطورت عمليات حفظ السلام مع بداية القرن الحادي والعشرين، فتضمنت العمليات عناصر من بناء السلام، مثل: نزع سلاح المحاربين القدماء وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، والمساعدة في إرساء مؤسسات الدولة وبنيتها الأساسية، مثل: سلطات القضاء وسيادة القانون وإعادة بناء سلطات الأمن، والتدريب، وحماية حقوق الإنسان، وإرساء العملية الديمقراطية بالمساعدة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة لرئاسة الدولة والانتخابات التشريعية والمحلية. ومن أمثلة ذلك الانتخابات التي جرت في إطار عمليات حفظ السلام في كل من سيراليون، وليبيريا، وبوروندي، والكونجو الديمقراطية، خلال السنوات من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، وذلك ضمن دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتنسيق مع مؤسسات التمويل الدولية، والوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة.

وقد كلف السكرتير العام السابق كوفي أنان في أواخر ٢٠٠٣ فريقا من الشخصيات المرموقة من مختلف قارات العالم بالنظر فيما يمكن إدخاله من إصلاحات على المنظمة الدولية، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٠، وقد أعد هذا الفريق تقريرا تم إعلانه في ديسمبر ٢٠٠٤، اعترف -ضمن توصيات أخرى- بأهمية تطوير دور الأمم المتحدة لتعزيز السلام باقتراح إنشاء "لجنة لبناء السلام"، وهو ما تبناه السكرتير العام في تقريره للدول الأعضاء تمهيدا للقمة العالمية التي عقدت في سبتمبر ٢٠٠٥(١).

وقد وافقت قمة الأمم المتحدة التي عقدت في نيويورك من ١٤ إلى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥ على إنشاء "لجنة بناء السلام"، كما وافقت على إنشاء وحدة بالسكرتارية لدعم نشاط تلك اللجنة، وقد ألحق السكرتير العام تلك الوحدة بمكتبه، حيث تراسها سيدة بدرجة مساعد السكرتير العام هي: Ms Carolyn Mc Askie

وتتلخص دواعي إنشاء تلك اللجنة في الآتي :

- ضمان قيام المجتمع الدولي بدعم السلطات الوطنية في الدولة التي خرجت من حالة الصراع أو الحرب الأهلية.
- تحديد أولويات التنمية في تلك الدولة.
- تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق ما تقدم في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة لاستكمال نقاهتها من حالة الصراع.
- تخصيص محفل لضمان التنسيق اللازم بين المؤسسات والأجهزة الدولية والإقليمية التي تقوم بدور في عملية بناء السلام، وتفادي الازدواجية والتقارب فيما بينها، وإعطاء القدوة في الأداء الجيد لتحقيق التنمية المستدامة.

وبناء على ما تقدم، صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء "لجنة بناء السلام" بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥، ونص على أن تكون عضوية لجنتها التنظيمية من ٣١ دولة كالآتي:

- (٧) من أعضاء مجلس الأمن بما في ذلك الدول دائمة العضوية في المجلس.
- (٧) من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بخلاف الطائفة الأولى.
- (٥) من أكبر الدول التي تسهم في ميزانية الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها ومنها المساهمات الطوعية، خاصة لصندوق بناء السلام.
- (٥) من أكثر الدول التي تقدم افرادا من العسكرية والشرطة المدنية لعمليات حفظ السلام.
- (٧) دول لتمثيل مختلف مناطق العالم بخلاف الدول السابقة.

وقد نص قرار الجمعية العامة المشار إليه على اختصاصات لجنة بناء السلام، خاصة :

١- المساعدة في توجيه الأجهزة الفاعلة لتعبئة الموارد اللازمة لعمليات بناء السلام، واقتراح الإستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام.

٢- الاهتمام بجهود إعادة البناء والنهوض بالمؤسسات الوطنية بعد انتهاء الصراع، ودعم الاستراتيجيات اللازمة للتنمية المستدامة.

٣- إصدار توصيات حول تحسين التنسيق بين جميع الأجهزة المعنية وتطوير أفضل الممارسات والمساعدة في توفير الموارد للمعافاة من الصراع.

- وعند إعداد لجنة بناء السلام لجدول أعمالها، عليها مراعاة من يقدمه لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من مشورة إضافة للدول المعنية، سواء التي خرجت من الصراع أو التي على شفا الوقوع فيه.

(**) Agenda For Peace, United Nations, New York, 1992.

وتنتهى اللجنة من النظر فى حالة الدول المعنية بمجرد الانتهاء من بناء تأسيس السلام والتنمية المستدامة فيها أو بناء على طلب الدولة المعنية. وتتخذ اللجنة قراراتها بتوافق الآراء.

كما قررت الجمعية العامة فى قرارها المنشىء للجنة بناء السلام مراجعة تلك الأحكام بعد مرور خمس سنوات من إنشاء اللجنة، أى عام ٢٠١٠.

خامسا- صندوق بناء السلام :

وقد قررت الجمعية العامة إنشاء صندوق لبناء السلام بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠٠٦، يكون وعاء لتلقى المساهمات الطوعية لتمويل عمليات بناء السلام، وتحقيق التنمية فى الدول الخارجة من الصراعات والحروب الأهلية لمساعدتها فى الخروج من حالة الصراع.

ويتم تمويل الصندوق من مساهمات الدول المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها، ومنها القطاع الخاص، وذلك لتمويل عمليات بناء السلام، على أن يصل حجم أرصدة الصندوق إلى ٢٥٠ مليون دولار، إلا أن تعهدات الدول المانحة بلغت فقط نحو ٢٢١ مليون دولار من ٣٠ دولة، ولكن التزاماتها الفعلية انخفضت إلى نحو ١٨١ مليون دولار، وما تم تحويله للصندوق بلغ فى أبريل ٢٠٠٧ نحو ١٣٦ مليون دولار، وتخضع موارد الصندوق للمراجعة على ضوء ما يتم إنفاقه من الموارد التى تتجدد سنويا.

وقد طلب السكرتير العام للأمم المتحدة من الدول الأعضاء ترشيح أسماء من الشخصيات المرموقة من ذوى الخبرة والكفاءة فى نشاط الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والبرامج والصناديق وتمويلها لتشجيع مجموعة من الخبراء المستقلين كمستشارين لتقديم النصح والمشورة للسكرتير العام حول استخدام موارد "صندوق بناء السلام" لتنفيذ المشروعات ذات الصلة ببناء المؤسسات الوطنية فى الدول الخارجة من الصراع، ومراجعة وتقييم تقارير كفاية الأداء حول مجالات الإنفاق من موارد الصندوق، وقد اختار السكرتير العام من بين تلك الشخصيات عشرا لعضوية مجموعة الخبراء المستقلين المشار إليهم للاجتماع به عدة مرات فى السنة فى نيويورك للقيام بتلك المهام اعتبارا من عام ٢٠٠٧، وقد تم اختيار أعضاء المجموعة الاستشارية من مصر، ورواندا، والبرازيل، والصين، وكرواتيا، وفنلندا، واليابان، والنرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

سادسا- عمليات حفظ وبناء السلام فى إفريقيا :

شهدت إفريقيا عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام منذ الستينيات، بعضها انتهى باستقرار السلام والأمن فى الدول الإفريقية المعنية، وبعضها الآخر استمر أو تجدد نتيجة الحروب الأهلية. ومن أمثلة عمليات حفظ السلام التى انتهت باستقرار السلام والأمن حالات: أنجولا، وموزمبيق، وناميبيا، ورواندا. أما الحالة التى تجددت فيها عملية حفظ السلام، فهى حالة الكونجو الديمقراطية. أما باقى الحالات، فقد استمرت منذ تسعينيات القرن العشرين مثل حالة قوة حفظ السلام فى الصحراء الغربية وقوة حفظ السلام بين إثيوبيا وإريتريا. أما باقى الحالات التى بدأت واستمرت منذ بداية القرن الحادى والعشرين، فهى حالات ليبيريا وسيراليون، والكونجو الديمقراطية والكوت ديفوار وبوروندى والسودان وزادت ميزانياتها السنوية على ٣,٥ مليار دولار. واعتبارا من عام ٢٠٠٦، بدأ دور الأمم المتحدة فى بناء السلام بإنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام كتطوير لدور الأمم المتحدة فى صناعة وحفظ السلام، لإعادة بناء مؤسسات الدولة بعد انتهاء الحروب الأهلية.

وبعد تنفيذ تعهدات الدول والمؤسسات المانحة لصندوق بناء السلام، استخدم السكرتير العام للأمم المتحدة ولايته بالتشاور مع الدول المعنية وسلطاتها بتخصيص ٧٠ مليون دولار من أرصدة الصندوق لتمويل مشاريع بناء السلام فى بوروندى وسيراليون يتم توزيعها بالتساوى بين البلدين، أى ٣٥ مليون دولار لكل منهما لتمويل المشروعات فى المجالات ذات الأولوية التى حددتها سلطات كل من البلدين.

١- ففى بوروندى، فإن مجالات الأولوية كالآتى:

- الإدارة الرشيدة.
- تدعيم سيادة القانون ومجال الأمن.
- حماية حقوق الإنسان.
- الملكية الخاصة واستخدام الأراضى.

٢- أما فى سيراليون، فالأولويات كالآتى:

- زيادة قدرات الشباب والتشغيل.
- الديمقراطية والإدارة الرشيدة.
- العدالة والأمن.
- تنمية القدرات فى مجال الإدارة العامة.

٣- ويلاحظ أنه من واقع مراجعة عمليات حفظ السلام أن حالة بوروندى - كدولة ناطقة بالفرنسية- تختلف عن حالة سيراليون، فخلفية النزاع الداخلى فى بوروندى ترجع إلى المواجهات فيما بين الأصول الإثنية للسكان بين الهوتو والتوتسى مع تداخل النزاع فيها مع الأوضاع فى الدول المجاورة، خاصة فى رواندا والكونجو الديمقراطية، وتأثير نفوذ قوى خارجية تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسيات فى الهيمنة على ثروات الكونجو الديمقراطية. أما حالة سيراليون، وهى دولة سكانها ناطقون بالإنجليزية، فقد تداخل النزاع فيها مع النزاع فى جارتها، أى ليبيريا، التى كان رئيسها السابق تشارلز تايلور ضالعا فى الحرب الأهلية فى سيراليون وفى ليبيريا، واستخدم فى تمويل الحرب الأهلية تجارة الماس الذى يتم استخراجه من سيراليون. ولم تبق الحرب الأهلية ولم تذر، فدمرت البنية التحتية، واتهم رئيس ليبيريا السابق وآخرون بجرائم حرب وجريمة الإبادة الجماعية، وقد لجأ شارلز تايلور إلى نيجيريا، واضطر رئيس نيجيريا السابق أوباسانجو عام ٢٠٠٦ ، تحت ضغوط مجلس الأمن، لتسليم الرئيس تشارلز تايلور لمحكمة الأمم المتحدة المشكلة لمحاكمة جرائم الحرب فى سيراليون.

لذلك، كانت أولويات إعادة البناء بتمويل من صندوق بناء السلام تعكس الأوضاع التى تمخضت عنها الحروب الأهلية فى كل من بوروندى وسيراليون. كما يلزم التنويه بأنه ليس بالضرورة أن تتطور عملية حفظ السلام - التى تنشأ بقرار من مجلس الأمن - إلى عملية لبناء السلام. فدور الأمم المتحدة فى حالة بناء السلام لا يبدأ إلا بناء على طلب رسمى من سلطات الدولة المعنية.

ملاحظات وانطباعات ختامية :

١- يسترعى الانتباه أسباب اقتراح السكرتير العام إنشاء "لجنة بناء السلام"(***)، حيث أشار إلى أن نصف الدول التى

(***) مذكرة السكرتير العام التفسيرية المؤرخة ١٩ أبريل ٢٠٠٥، الأمم المتحدة، نيويورك.

خرجت من حروب ودخلت فى مرحلة السلام، بعد حفظه، قد انزلقت مرة ثانية فى عمليات عنف واقتتال خلال السنوات الخمس التالية من انتهاء حالة الحرب. ومن أمثلة ذلك حالات هايتى، والصومال، والكونجو الديمقراطية، وكوسوفا، وأبخازيا. ولذلك اقترح استحداث آلية لتثبيت دعائم السلام من خلال العديد من الوسائل، وربط عمليات دعم السلام بالتنمية المستدامة.

٢- ولدعم نشاط لجنة بناء السلام، وافقت الجمعية العامة على إنشاء مكتب تابع لمكتب السكرتير العام، يكون مسئولا عن إدارة صندوق بناء السلام بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى لإدارة موارد الصندوق فعليا.

٣- ويلاحظ أن إنشاء لجنة بناء السلام وتبعيتها لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن من شأنهما أن يفضيا إلى تناقضات ينبثق عنها تحديات أمام قيام الأمم المتحدة بدور محايد فى مجال بناء السلام. ويرجع ذلك، خاصة، إلى أن تشكيل لجنة بناء السلام يضم دولا دائمة العضوية هى الدول نفسها التى تحتفظ بهذا التمييز فى مجلس الأمن دون أن تمارس رسميا حق الفيتو (النقض). ونظرا لأن قرارات اللجنة تصدر استنادا إلى توافق الآراء، فإن هذا ينطوى على إمكانية أى دولة عضو فى الاعتراض على ما تتفق عليه الغالبية العظمى من الأعضاء، بما فى ذلك الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن، الأمر الذى سوف يفضى إلى مواجهة أحد أمرين : إما شلل عمل اللجنة، أو العمل على تغيير موقف الأغلبية بإقحام التعديلات التى تفرضها الأقلية، وهكذا يفسح المجال أمام ديكتاتورية الأقلية فى صياغة توصيات لجنة بناء السلام، التى تمارس على أى حال دورا استشاريا لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى.

٤- كما يلاحظ أن قرار إنشاء لجنة بناء السلام لم يخولها ممارسة صلاحية تقديم إنذار مبكر بالنسبة لحالة الدول التى على شفا الانزلاق إلى نزاع أو مواجهة عسكرية، لتفادى الخطر قبل وقوعه باتخاذ ما يلزم اتخاذه من إجراء من خلال تسوية النزاع سلميا.

٥- ومن التحديات التى ستواجه لجنة بناء السلام اجتماع الدول ذات المصالح المتضاربة فى عضوية اللجنة، ومنها الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن وهى التى تسيطر على تجارة الأسلحة فى العالم، ومنها ما يعمل على إذكاء الصراعات الداخلية لخدمة مصالح الشركات العابرة للقارات، مثلما حدث فى العديد من النزاعات فى إفريقيا.

٦- كما تعتبر لجنة بناء السلام محفلا للجمع بين الوكالات والمؤسسات المالية والأجهزة والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتبادل الرأى حول معالجة المشاكل المتشابكة التى تعانى منها الدولة الخارجة من الصراع فى نواحى الأمن والتنمية وحقوق الإنسان وتوفير التمويل والمساعدات الإنسانية. ومن هنا، يأتى الدور التشاورى للجنة مع المجلس الاقتصادى والاجتماعى باعتباره منسقا لنشاط الوكالات المتخصصة، وفقا للمواد من ٦٣ إلى ٦٦ من ميثاق الأمم المتحدة، بالتوازى مع دورها التشاورى مع مجلس الأمن، خاصة بالنسبة لحالات البلاد التى خرجت من الصراع والمدرجة على جدول أعمال المجلس، باعتبار مسئوليته عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، مع تقديم لجنة بناء السلام لتقرير سنوى حول نشاطها للجمعية العامة يكون موضوعا لمداولات سنوية حول مضمون هذا التقرير.

٧- ويقتضى بناء السلام وتعمير المرافق والمؤسسات التى تم تدميرها بعد انتهاء الصراع والتنمية المستدامة، مع إرساء أسس الديمقراطية وتشجيع واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، الآتى:

أ- أهمية التعرف على المشاكل الهيكلية التى تواجه الأطراف المعنية، والتى تسببت فى بزوغ الصراع والمبادرة لتقديم الحلول اللازمة لمنع تكرارها، وتقديم ما يلزم من إصلاحات دستورية وتشريعية، بما فى ذلك استحداث مؤسسات الإقراض للمشروعات الصغيرة لمكافحة الفقر وإصلاح نظم التعليم واستحداث شبكات للضمان الاجتماعى... إلخ.

ب- إنشاء وتفعيل لجان وطنية لتقصى الحقائق والمصالحة والتوفيق، والعفو عما سبق ارتكابه من أخطاء فى حق المواطنين بما يسمح بفتح صفحة جديدة تصالحية بين طوائف المجتمع، وتقديم المتهمين بارتكاب جرائم للمحاكمة، وإقرار التعويضات المناسبة لضحايا الجرائم التى سبق ارتكابها لاستعادة الثقة فى الحكومة.

وهكذا، نلاحظ تطور دور الأمم المتحدة فى مجال الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، من ممارسة الدبلوماسية الوقائية لتفادى حدوث مواجهات مسلحة، وتسوية المنازعات من خلال الطرق السلمية، خاصة عن طريق الوساطة والتحكيم ودور محكمة العدل الدولية، وتحديدا بالنسبة للدول التى قبلت اختصاصها الملزم وفقا للمادة ٣٦ من النظام الأساسى للمحكمة.

كما أن للأمم المتحدة دورا فى مجال صنع السلام، وذلك الدور منوط أساسا بمجلس الأمن وتنفيذ السكرتير العام للمنظمة لما يطلبه منه المجلس من جمع أطراف النزاع على مائدة المفاوضات، وتنفيذ قرارات المجلس فيما يتعلق بوقف الاقتتال ومراقبة خطوط الهدنة أو وقف إطلاق النار، إلى الوصول إلى اتفاق أو معاهدة للسلام برضاء الأطراف المعنية، ويلى ذلك دور المنظمة فى مجال حفظ السلام تنفيذا لما يصدر فى هذا الشأن من قرارات بولاية قوة لحفظ السلام من مجلس الأمن، أو من الجمعية العامة فى حالة عجز مجلس الأمن عن تحمل مسئولياته وفقا لقرار الاتحاد من أجل السلام.

ثم أخيرا، جاء دور منظمة الأمم المتحدة الجديد فى مجال بناء السلام بعد انتهاء النزاع أو بعد نهاية الحروب الأهلية، وذلك لبناء مؤسسات الدول المعنية، وتفادى حدوث انتكاسة للسلام لتحقيق الاستقرار ودعم عملية التنمية المستدامة.

ويحتاج تقييم التطور الأخير إلى التجربة العملية والدروس المستفادة منها، فالعبرة ليست فقط بإعداد الفطيرة ووضعها على مائدة الطعام، إنما العبرة بتناولها واستساغة طعمها.

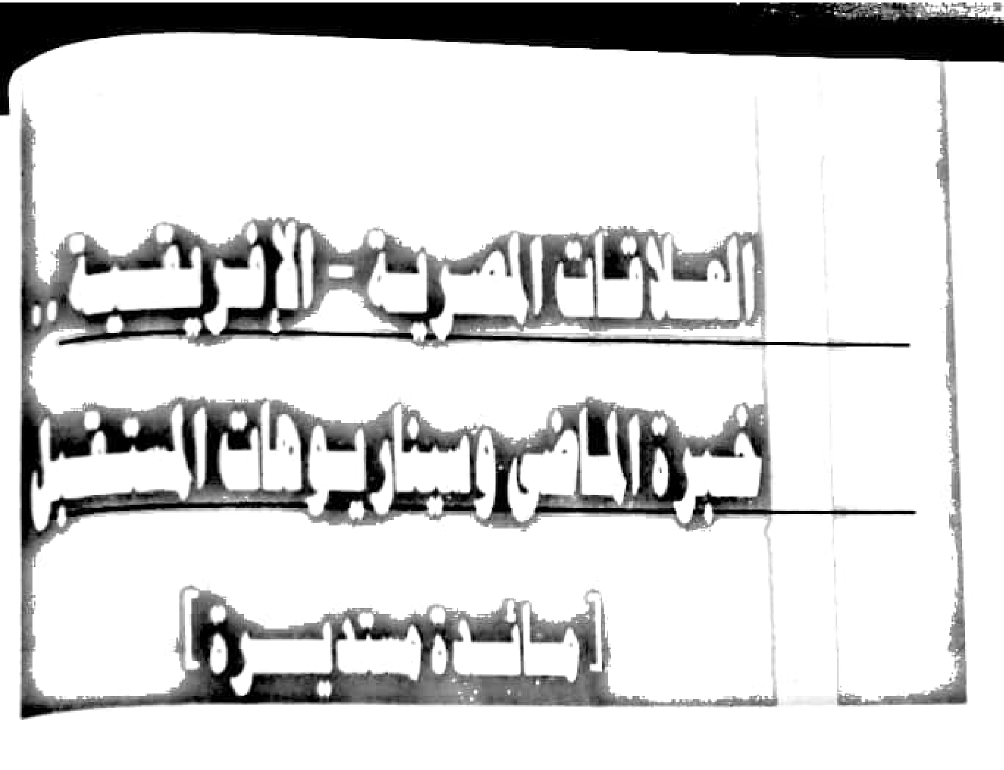
المراجع :

١- تقرير السكرتير العام "من أجل حرية أوسع" المستند A/59/2005 ، الصادر فى نيويورك بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٠٥.

٢- قرار الجمعية العامة بإنشاء لجنة بناء السلام: المستند Res.A/60/1.40 بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥ .

ملف العدد

إطلالة جديدة على إفريقيا



عقدت مجلة السياسة الدولية مائدة مستديرة حول (العلاقات المصرية - الإفريقية .. خبرة الماضى وسيناريوهات المستقبل)، وذلك فى العشرين من مايو ٢٠٠٧، شارك فيها كل من الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، والأستاذ محمد فايق، الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ووزير الإعلام الأسبق فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر، والسفير أحمد حجاج، الأمين العام للجمعية الإفريقية، والدكتورة إجلال رأفت، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، والمتخصصة فى الشأن الإفريقى، والدكتور أحمد يوسف القرعى، الكاتب الصحفى بجريدة الأهرام، والمتابع للشأن الإفريقى.

د. أسامة الغزالى حرب: ترحب أسرة مجلة السياسة الدولية بضيوفنا الأعزاء فى هذه المناقشة حول العلاقات المصرية - الإفريقية. ويهمنا فى هذا الصدد أن تتعرف الأجيال الجديدة على الآباء الذين أسسوا للاهتمام المصرى بإفريقيا، والذين كان لهم إسهام حقيقى فى خلق دور مصرى فعال فى إفريقيا.

ويأتى اهتمامنا بهذا الموضوع فى إطار التغطية المتعمقة لإفريقيا فى السياق الدولى من خلال ملف هذا العدد.

ولن نتطرق فى هذه المناقشة إلى قضايا تفصيلية، بقدر ما نحاول إلقاء نظرة استراتيجية عامة على تاريخ اهتمام مصر بإفريقيا أسباب هذا الاهتمام، وملامحه، وتطوره، وأسباب تدهوره والخطوات الواجب اتخاذها الآن لإعادة تنشيط هذا الدور.

أ. محمد فائق: أود أن أشير إلى نقطة مهمة، فنحن نتحدث عن العلاقات العربية - الإفريقية وننسى أن العرب الموجودين فى إفريقيا هم أفارقة أيضا.

والجديد الذى أتت به ثورة يوليو فى مرحلة التحرر الإفريقى والبحث عن هوية إفريقية، أنها كشفت عن وجه مصر الإفريقى، فأضافت تاريخ مصر والحضارة الفرعونية إلى التاريخ والحضارة الإفريقية، فعبرت لأول مرة حاجز الصحراء، الذى كان يفصل تماما بين الشمال الإفريقى، وإفريقيا السوداء، أو "إفريقيا جنوب الصحراء". وقد كان الأفارقة الذين تبنوا حركة Pan Africanism والبحث عن هوية إفريقية، يتحدثون عن التاريخ الإفريقى والآباء الأولين فى اطار إفريقيا السوداء، ولذلك فقد نال التوجه المصرى إلى إفريقيا اهتماما جديدا من جانبهم. وقد أصبحت مصر هى الجسر الذى تعبر عليه العلاقات العربية - الإفريقية.

وعند عقد أول مؤتمر إفريقى، لم يكن هناك سوى دولتين من الجنوب نالتا الاستقلال هما ليبيريا وإثيوبيا، ثم انضمت إليهما غانا فيما بعد، بينما اشترك فى المؤتمر خمس دول عربية من شمال إفريقيا.

وللسودان دور مهم فى استراتيجية مصر لربط إفريقيا شمال وجنوب الصحراء، لأن السودان هى الدولة الوحيدة الممتدة التى تخترق هذه الصحراء، وتستطيع أن تكون همزة حقيقية للوصل بين الشمال والجنوب، وبالتالى فهى عنصر مهم جدا لإحداث التوازن فى القارة الإفريقية.

د. عبد الملك عودة: لقد كان الجديد الذى أضافته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، أنها ربطت سياسة مصر ومصالح مصر فى إفريقيا بالبيئة الاقليمية والعالمية المتغيرة فى ذلك الوقت. فقد ارتبطت السياسة المصرية الجديدة فى إفريقيا بقضايا تصفية الاستعمار وانشاء دول جديدة، وثورة التطلعات الإفريقية للتقدم والتنمية. كل ذلك أعطى السياسة المصرية قدرة على النفاذ فى إفريقيا.

ولكن هذا التوجه الجديد من ثورة يوليو لم يلغ مجموعتين من المواريث السابقة على الثورة، الأولى: تتصل بعلاقة مصر بحوض النيل، والثانية: تتصل بانتشار العروبة والاسلام فى إفريقيا.

وترتبط علاقة مصر بحوض النيل بالمفهوم العسكرى لحماية الأمن القومى المصرى فيما يتصل بمياه نهر النيل. ولذلك فقد كانت العلاقة تاريخيا تستند إلى الهيمنة والسيطرة والوجود العسكرى.

ورغم أن نظام يوليو حاول إحداث تغيير فى هذه العلاقة، عن طريق قبول حق السودان فى تحقيق مصيره، إلا أن هذا المفهوم ظل سائدا تحت السطح، وعاد ليظهر عند إصابة السياسة الثورية المصرية فى إفريقيا بالضعف، إما بسبب الهزيمة العسكرية من اسرائيل، أو بسبب حصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها، وظهور دول جديدة مستقلة، لها مصالح قومية وارتباطات دولية. وينعكس هذا المفهوم على رؤية مصرية للسياسة الإفريقية، ترتكز فقط على تأمين الحقوق المصرية فى مياه النيل. فإذا كان هناك استقرار فى هذه الناحية، فإن مصر لا تبدى اهتماما بالجوانب الأخرى من العلاقات مع إفريقيا.

يهمنا أن تتعرف الأجيال الجديدة على الآباء الذين أسسوا للاهتمام المصرى بإفريقيا، والذين كان لهم إسهام حقيقى فى خلق دور مصرى فعال فى إفريقيا.

د. أسامة الغزالى حرب

لقد دخلت السياسة المصرية فى إفريقيا فى أزمة مع انتهاء الحرب الباردة. فمن ناحية، أصبح المفهوم العسكرى غير قابل للتطبيق. ومن ناحية أخرى، فقد أصبحت الأهداف الثورية غير ذات موضوع. لكن مصر لم تستعد بسياسة جديدة للتعامل مع المعطيات الجديدة فى البيئة الإفريقية التى تغيرت بشكل سريع من حيث موازين القوى وترتيب الأهداف والأولويات.

هناك الآن غياب لاستراتيجية مصرية واضحة، حتى فيما يتعلق بالعلاقة مع دول حوض النيل. فعلى سبيل المثال، عندما عقدت دول "هضبة البحيرات العظمى" معاهدة تحالف عسكرى، كان هناك تخبط: هل ننضم أو لا ننضم؟ هناك مشاكل جديدة يجب التعامل معها، مثل المنطق الجديد للبنك الدولى حول قضية تسعير المياه، فهل نسعرها أم لا؟ وكيف نسعرها؟ وهناك تفاصيل تتعلق بمبادرة مياه النيل لا يوجد عندنا معلومات بصددها تمكننا من تحديد خياراتنا الحقيقية. فهناك مثلا مشكلة تخزين المياه فى بحيرة تانا، التى تقع تحت السيادة الإثيوبية، والحاجة للبحث عن ضامن دولى، حتى لا تهدد اثيوبيا الحقوق المصرية. هذه الأمور لا تناقش فى مصر، ولا تُعقد عنها ندوات.

حتى فى تعاملنا مع السودان، وقعنا اتفاقية النقاط الأربع ثم لم نُفعلها. هناك مشاريع مثل رصف الطرق بيننا وبين السودان، ولكنها لا تتم، بينما نرى نشاطا فى تمهيد الطرق بين السودان وإثيوبيا لتسهيل حركة التجارة الإثيوبية العابرة.

مصر لم تعد النظر فى علاقتها بجنوب إفريقيا ونيجيريا، وهى دول ناهضة، وأصبح لها دور واضح فى مفاوضات جنوب السودان والكونغو الديمقراطية، بينما الدور المصرى غير موجود. جنوب إفريقيا ترسل قوات إلى دارفور وجنوب السودان، ورئيسها يتحرك فى إفريقيا ويتدخل لحل المشاكل فى الكونغو شمال اوغندا، أى أصبح لها دور قوى. هل سبب غياب الاستراتيجية انه لا توجد عندنا قاعدة فى التجارة والاستثمار نعمل بها فى إفريقيا؟ جزء من المشكلة أن أوروبا والولايات المتحدة يمكنهما أن تقدما لإفريقيا مساعدات واستثمارات، بينما نحن لا نستطيع.

أم أن سبب هذا الغياب هو أن مصر لا تريد ان تغير من مفهومها العسكرى للتعامل مع أمنها القومى فى إفريقيا؟ لقد أصبحنا فى فترة تحتم علينا أن نتفاوض، ويجب أن يكون هناك تنازلات وأخذ وعطاء.

أنا أرى أن السياسة المصرية تواجه متاعب فى إفريقيا. وإذا أردنا أن يكون لنا دور وأن نمارس سياسة فعالة، فيجب أن نعيد النظر فى المواريث القديمة والنظرة العسكرية. ويجب ألا نكتفى بأن نقول إن مصر كان لها دور فى إفريقيا، أو إن عبد الناصر والثورة كان لهما دور، لقد أصبح ذلك جزءا من التاريخ.

أ. محمد فايق : أريد أن أقول إن ثورة يوليو قد اتجهت فعلا لتغيير المنظور العسكرى فى تأمين مياه النيل. وفى هذا الصدد، فقد قبلت بفكرة حق تقرير المصير للسودان. وقد أصر عبد الناصر على أن يتم البت فى مصير السودان حتى قبل جلاء القوات البريطانية من مصر، وكان يستند فى ذلك على انه لا فائدة من إخراج القوات الانجليزية من مصر لتعاود التمركز فى السودان. وقد كانت البدائل المطروحة هى أن يتحد السودان بشكل ما مع مصر، أو أن يستقل استقلالا كاملا. فى الحالة الأولى، فان حدود مصر كانت ستمتد إلى قلب إفريقيا، حيث تتجاور مع دول إفريقية كان لا يزال فيها وجود للاستعمار مثل تشاد، وإفريقيا الوسطى، وكينيا، وأوغندا. كما أنه فى هذه المرحلة، كان هناك نفوذ أمريكى فى إثيوبيا معاد لنا بشكل واضح. كانت فكرة تأمين منابع النيل فى ذلك الوقت ترتكز على مساعدة هذه الدول للحصول على استقلالها، ومن ثم تصبح دولا صديقة. هذا كان الهدف الاستراتيجى الاساسى، لأنه لم يعد من الممكن تأمين منابع النيل عن الطريق العسكرى أو الوجود الكامل فى المنطقة.

إن موافقة مصر على استقلال السودان وحقه فى تقرير مصيره أعطتنا مصداقية كبيرة فى إفريقيا، وكانت مصر أول دولة تعترف بالسودان المستقل، كما أهديناهم أسلحة ثقيلة، وقد فتح لنا ذلك أبوابا كبيرة فى إفريقيا.

أما بالنسبة لموضوع مياه النيل ومشروع السد العالى، فقد اتجه الرئيس السودانى إبراهيم عبود لتوقيع اتفاقية السد العالى مع مصر من أجل أن يثبت أقدامه فى السودان. وهذا مثال على أنه لكى يستقر أى نظام فى السودان، فلا بد أن تكون له علاقة جيدة بمصر. لقد كانت

العقبة الأساسية هى إثيوبيا، التى كانت لنا معها معركة عنيفة، خاصة فى السودان. وقد بعثت مصر بعلمائها لدراسة قدرة إثيوبيا على التأثير فى موضوع السد العالى وبحيرة تانا. وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن إثيوبيا لن تستطيع التأثير إلا فى ١٤/١ من المياه القادمة من هضبة الحبشة فقط. وبالتالى، فقد مضينا فى مشروع السد العالى دون أن نعقد اتفاقا مع إثيوبيا على أمل أنه يمكن التوصل إلى اتفاق مستقبلا. ومع الأسف الشديد، فإن ذلك لم يحدث حتى اليوم.

وبالنسبة لبحيرة تانا، أنا أرى أن تأثيرها محدود جدا، لأن الهضبة منحدرة انحدارا شديدا ولكى يتم حجز المياه، فيجب تغيير شكل الهضبة كلها. هذا كان تقييمنا فى ذلك الوقت. ورغم أننى أرى أن إثيوبيا لا تستطيع أن تؤثر بشكل كبير، فأنا أرى أنه لابد أن يحدث اتفاق.

هناك غياب لاستراتيجية مصرية واضحة فى إفريقيا، وضعف الاستراتيجية الثورية، بعد انتهاء الحرب الباردة، ارتبط بصعود المواريث المعقدة مرة أخرى إلى السطح.

د. عبدالملك عودة

لقد استندت الاستراتيجية المصرية فى ذلك الوقت على مشاريع مشتركة مع إفريقيا، مثل مقاومة الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا، وقضايا الاستقلال وفكرة الوحدة الإفريقية. كما كانت هذه العلاقات مدعمة بالتعاون فى المجال الاقتصادى. وكنا نرى أن مستقبل مصر مرتبط بتطوير الصناعة، التى تحتاج إلى مواد خام وأسواق، وهى متوافرة فى إفريقيا. وقد قمنا بالتعديلات المطلوبة فى البنية الصناعية المصرية لتدعيم التجارة على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، وجدنا أن هناك سوقا كبيرة للأقمشة فى نيجيريا، لكن أسعار المنتجات المصرية لم تكن تنافسية بسبب استخدامنا للأقطان طويلة التيلة. وبالبحث، وجدنا أن هناك قانونا يمنع استيراد الأقطان قصيرة التيلة، فغيرنا القانون واستوردنا هذه الأقطان لكى نستطيع انتاج أقمشة ذات أسعار مناسبة للسوق الإفريقية. كما قمنا بتوفير الصبغات، والأنوال التى تنتج رسومات تناسب الأذواق الإفريقية. كما كانت منتجاتنا الصناعية الأخرى، مثل الدراجات، والثلاجات والأغذية المعلبة، مطلوبة فى إفريقيا بشكل كبير. من ناحية أخرى، فقد استوردنا المعاصر ذات المواصفات الملائمة للتعامل مع البذور المستوردة من إفريقيا لانتاج الزيوت.

وأود أن أوضح أن الدور المصرى فى إفريقيا لم ينته فى ١٩٦٧. فعلى سبيل المثال، فى ٢٥ أغسطس ١٩٦٧، وفى ظل ظروف شديدة الصعوبة بعد النكسة - حيث كان عبد الناصر يستعد للسفر لحضور القمة العربية فى الخرطوم - اتصل بنا رئيس نيجيريا، مستنجدا من الاعتداءات المتكررة بالطائرات على لاجوس من قبل قوات المنشقين فى بيافرا، وأبلغنا الرئيس النيجيرى بأنه لا يستطيع الصمود سوى لأيام معدودة، وقد لجأ للعالم كله ليعطيه عونا عسكريا فلم يساعده أحد، إلا الاتحاد السوفيتى الذى أعطاه عددا من الطيارات لكن بدون طيارين. وقد استغاث بالرئيس عبد الناصر لمساعدته فى توفير طيارين. ولعلمى بالظروف الصعبة التى نمر بها، فقد حولت الخطاب إلى الرئيس دون ابداء رأى، فطلبنى الرئيس وقال لى: لا أريد لإفريقيا أن تنتكس بنكستنا، وأعطانى جميع الصلاحيات لكى أوفر لهم الطيارين المطلوبين. وقد انعكس ذلك على علاقتنا بنيجيريا، حيث أصبحت صديقه وتقف معنا فى كل المحافل الدولية.

لقد كانت فكرة الوحدة الإفريقية فى ذلك الوقت كلمة تفتح الأبواب، ولكننا لا نجد اليوم مشروعا يوحدنا ويقوى روابطنا بإفريقيا. وأنا أتمنى أن نعيد تعريف فكرة الوحدة الإفريقية اليوم لتصب فى مفهوم التنمية، لأن إفريقيا لم تتم تنميتها حتى الآن.

إفريقيا - فى رأيى - تملك ثروات وإمكانيات مهولة لم تستغل حتى الآن. إفريقيا اليوم بحاجة للاستثمار الثقيل، فى مجال التعدين مثلا، وأنا أظن أن هذه قد تكون نقطة التقاء بين إفريقيا والعرب الأغنياء الباحثين عن مجالات للاستثمار. وأنا اتفق مع د. عبد الملك عودة فى أهمية العلاقات التجارية، لكن تظل العلاقات السياسية هى الأساس.

د. إجلال رأفت : الفترة الوحيدة التى كان لمصر فيها استراتيجية إفريقية واضحة ومطبقة هى ما بين ١٩٥٢ و١٩٦٧. فكانت مصر تساند الحركات التحررية وتستخدم التجارة وغيرها، وكانت مؤثرة جدا. أنا لا أنسى أننى عندما زرت زائير، وجدت شارعا اسمه جمال عبد الناصر، وكانوا يتحدثون عن مصر كأنها هى جمال عبد الناصر والثورة.

ولكن بعد نجاح الحركات التحررية واستقرارها، والانتقال إلى المرحلة التالية التى أساسها التنمية، لم تستطع الأنظمة، التى تلت عبد الناصر، أن ترسم استراتيجية مدنية تعتمد على الاقتصاد والسياسة. هل كان عبد الناصر نفسه قادرا على ذلك لو كان استمر إلى هذه المرحلة؟ الله أعلم.

وأنا أتصور أنه، برغم عدم قدرة مصر على تقديم تمويل كبير للمشاريع الإفريقية، فإن هناك مجالات كان يمكننا تحقيق السبق فيها، مثل المساعدة فى الزراعة وفى تطوير الصناعات البسيطة المعتمدة على الانتاج الزراعى.

لقد كان هناك غياب استراتيجى كامل لمصر عن إفريقيا فى هذه المرحلة، بل وكان التعامل مع الدول الإفريقية المجاورة يتأثر بارتباطات مصر بالقوى الدولية بدرجة أكبر من الرؤية المستندة على المصالح الداخلية. وفى رأيى، فقد دخلت مصر فى توافقات وصراعات لم تحقق المصلحة المصرية، بينما نرى فى المقابل أن ليبيا كثفت من نشاطها فى إفريقيا، مستفيدة من امتدادها الجغرافى والجوار، وأصبح لها تأثير على منطقة الحزام الحاجز فى دارفور وتشاد ومالى.

نحن فى مصر لم نراجع ما يطلق عليه "ثوابت" السياسة المصرية، لكى نرى مدى ملاءمتها للواقع. فنحن نتحدث عن السودان كما كنا نتحدث عنه منذ ١٠٠ عام، ونتمسك بوحدة السودان كأحد هذه الثوابت، دون أن ندرس احتمالات وقوع انفصال بين الشمال والجنوب، والتى زادت بعد وفاة جون جارانج.

جارانج كان رجل الدولة الوحيد على مستوى السودان كله، وكانت له استراتيجية واضحة استمر عليها لمدة عشرين عاما حتى وصل إلى ما يريد. ورغم أن فرص السودان فى الوحدة - فى وجود جارانج - أكبر مما هى عليه الآن، إلا أن الإعلام المصرى كان يصوره على أنه "مأجور" و"عميل لإسرائيل"، ولم تقم الحكومة أو حتى وزارة الإعلام بأى مجهود لتصحيح هذا الوصف الخاطئ الذى كان يتردد فى الصحف ووسائل الإعلام يوميا.

من الثوابت المصرية أيضا الاعتماد على التعامل مع الحزب الاتحادى السودانى، رغم أن الحزب وزعيمه قد فقدا قاعدتهما الشعبية والسياسية، ولم يعد لهما أى تأثير. وبالتالى، فإن ذلك يؤدى إلى خسارتنا فى مواقف كثيرة جدا.

إن السياسة المصرية فى إفريقيا مستقرة على التعامل مع الدولة، ولا تحاول التعرف على التغيرات التحتية الموجودة، سواء فى السودان أو الصومال أو تشاد.

وحتى فى عهد الدكتور بطرس غالى، حين كان للخارجية المصرية تحت قيادته نشاط واضح فى إفريقيا، ظلت مصر تساند الدولة الإثيوبية ضد استقلال اريتريا، حتى قبل سقوط أديس أبابا فى يد النظام الجديد بأيام. وهذا يدل على أن أجهزتنا وسفارتنا هناك لم تكن على دراية بالتطورات. وقد انطبق ذلك أيضا على موقفنا من حكومة البشير فى السودان، حيث تجاهلت الأجهزة المصرية تحذيرات الكثيرين من الصلة بينه وبين الترابى.

وبما أن مصر لا تتعامل مع المجتمع المدنى، ولا توجد علاقات معه وتقصر نفسها على التعامل مع الدولة، فإن ظهور الدول الفاشلة، أو التى فى طريقها إلى الفشل، فى الصومال أو السودان، أصاب السياسة المصرية بالارتباك. فلا يبدو لى أن هناك دراسة حقيقية للوضع على الأرض فى الصومال، أو تحليلا لدور كل من الحكومة والمحاكم الاسلامية والوزن النسبى لهما.

> **المدخل المصرى الصحيح لإفريقيا هو المدخل الثقافى، وهذا يمتد ليشمل تعرفنا على ثقافة الآخرين. ليست هناك دولة إفريقية تحتضن الطلبة الأفارقة مثل مصر، ويجب ألا تخيفنا الأدوار التى تلعبها قوى إفريقية صاعدة مثل جنوب إفريقيا أو نيجيريا.**
>
> **السفير/ أحمد حجاج**

أ. محمد فايق : المشكلة فى نظرى ليست تقسيم السودان، ولكن أن نمنع أن يتم هذا التقسيم على خلفية العداء بين العرب والأفارقة. لقد كان جارانج قادرا على إيجاد المعادلة التى تسمح بأن يظل السودان متحدا كدولة عربية إفريقية، وأن يكون للأفارقة قول مهم فيها. ولكن بعد موت جارانج، فالمشكلة أصبحت كبيرة جدا.

وأنا أرى أن قضية دارفور تستخدم اليوم فى إعادة الفصل بين الشمال وإفريقيا جنوب الصحراء. هناك بالفعل جرائم كبيرة جدا ترتكب فى دارفور، والحكومة السودانية حتى الآن غير قادرة على أن تتصرف فى نطاق القانون واحترام الاتفاقيات الدولية وحقوق الانسان. ولكن هذه الجرائم بالتأكيد لا ترقى إلى مستوى الإبادة العنصرية (Genocide) ، فهذا معناه أن العرب يقتلون الأفارقة وهذا فى رأيى غير صحيح. لكن التفرقة بين العربى والإفريقى جاءت بعد قيام الأزمة وليس بسببها.

ومع الأسف، فإن العرب قد أكدوا هذه التفرقة، حيث وقفوا مع الحكومة السودانية بأى شكل، ولم ينظروا إلى الموقف فى إطار توفير الحماية لشعب دارفور مثلا.

إن السودان - وهى الدولة التى كانت ويجب أن تكون همزة الوصل بين الشمال العربى والجنوب الإفريقى - فشلت فى هذا الدور، بل وأصبحت تقوم بدور معاكس، وتسهم فى تأصيل فكرة الانقسام بين العرب والأفارقة.

د. إجلال رأفت : قد لا ينطبق التعريف الحرفى للإبادة العرقية على ما يحدث فى دارفور، ولكننى أعتقد أن هناك مشكلة عميقة الجذور بين العرب والأفارقة، فى السودان خاصة، وفى الحزام الفاصل بين شمال وجنوب الصحراء. وهناك نظرة استعلائية من العرب تجاه الأفارقة تتعلق بتاريخ العبودية. وبالمناسبة، فلا تزال حتى الآن ظاهرة العبودية موجودة فى مالى. وفى موريتانيا، كان هناك قانون يسمح بالرق حتى عام ١٩٨٢.

وفى السودان، فإن عرب الشمال يطلقون على الجنوبيين لفظ "عبد"، وقد استخدم هذا اللفظ أمامى حين تفوه به شخص من الشمال، ولم يحتج الجنوبى الذى كان يخاطبه.

السفير أحمد حجاج : أقول -أسفا- إن هناك أيضا اتجاهات عنصرية لدى المصريين تجاه إفريقيا، ونحن نرى انعكاس ذلك فى غضب الشارع المصرى، فإذا هزمت مصر كرويا من فريق إفريقى، فإن عامة الشعب تعتبر أن ذلك يمس بالكرامة المصرية. والمصريون يتصرفون وكأن الأفارقة لا يفهمون العربية، فنجد نكات مسيئة وعنصرية متداولة حتى بين الوفود المصرية المشاركة فى المؤتمرات الدولية،

والأفارقة غير غافلين عن ذلك. وهناك الآن دعوة فى إفريقيا لأن يعتذر العرب عن دورهم فى تجارة العبيد، وأن يقدموا التعويضات. ويشيرون إلى أن رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير، مثلا، قد اعتذر عن دور بلاده فى هذا الصدد، لكن العرب لم يفعلوا شيئا.

د. عبد الملك عودة : إن ضعف الاستراتيجية الثورية المصرية تجاه إفريقيا ارتبط بصعود المواريث المعقدة مرة أخرى إلى السطح، ومنها النظرة الفوقية- الدونية التى نتجت عن أننا فتحنا هذه البلاد بالقوة العسكرية وحكمناها.

كما زادت أهمية الموروث المتعلق بانتشار العروبة والاسلام فى إفريقيا. وقد كان لمصر السبق فى هذا المجال، لكنها فقدته بعد انتهاء الحرب الباردة بظهور نشاط دول الخليج والجمعيات المختلفة التى تتمتع بالقدرة على التمويل. وأصبحت السعودية - مثلا - تنشئ جامعات فى أوغندا وتشاد والنيجر، وليبيا تنشئ مراكز اسلامية فى غرب إفريقيا. ورغم أن هذه المراكز تعتمد على الكوادر المصرية، إلا أن الخط السياسى العام يتبع السعودية أو ليبيا.

أ. محمد فايق : العلاقات الثقافية فى غاية الأهمية. وأذكر أننى فى أول عملى، كلفنى الرئيس عبد الناصر بأن أجد طريقة للتعامل مع الوجود الإثيوبى فى السودان، ووجدت فى وزارة الخارجية أنه ليس لنا تمثيل فى إفريقيا سوى مفوضية فى جنوب إفريقيا، وسفارة فى أديس أبابا وأخرى فى ليبيريا. لقد كان هناك انفصال كامل على المستوى السياسى بين الشمال والجنوب، لكن الأزهر كان المكان الوحيد الذى من الممكن أن نبدأ منه فى بناء علاقاتنا الإفريقية. فذهبت إلى الأزهر، ووجدت رواقا خاصا بتشاد وآخر بالسنغال ونيجيريا ... الخ، ومن خلال هؤلاء استطعنا إقامة علاقات. إن المنح المقدمة للدراسة فى الأزهر هى من أهم الروابط بيننا وبين إفريقيا. وأنا هنا أتحدث عن الرابطة الثقافية، فقد تغلغلت الثقافة العربية - الإسلامية بشكل كبير فى إفريقيا، بحيث لا نستطيع أن نميز الحدود التى وقفت عندها. واللغة العربية لها أهمية خاصة، حيث لو إننا تعمقنا فى التاريخ الإفريقى، فسنجد أنه مدون إما باللغة العربية أو بحروف عربية. إن هذا التاريخ الثقافى المشترك يصلح لكى نبنى عليه علاقات قوية.

السفير أحمد حجاج : إن المدخل المصرى الصحيح لإفريقيا هو المدخل الثقافى، لكن يجب أن نراعى أن ذلك لا يقتصر على تصدير ثقافتنا للآخرين، ولكن يمتد أيضا للتعرف على ثقافتهم. فيجب - مثلا - أن تكونَ هناك حركة ترجمة للكتب الإفريقية، فنحن لا نعرف شيئا عن الأفارقة الحاصلين على جوائز نوبل للآداب، أو عن السينما الإفريقية برغم أنها تحصل على الكثير من الجوائز. ولا نشترك مثلا فى مهرجان الفيلم الإفريقى فى قرطاج. أنا مؤمن جدا بفكرة إنشاء قناة فضائية إفريقية، والتى اقترحها الرئيس مبارك. وعلى مصر أن تأخذ المبادرة فى إنشائها، حتى لو لم تجد مساندة من الأفارقة، بشرط الا تصبح قناة دعائية لمصر، بل تعمل بأسلوب إعلامى عالمى، مثل قناة BBC. ويجب أن تذيع موسيقى إفريقية، وكرة قدم إفريقية، وبرامج عن المطبخ الإفريقى ... الخ مثلا.

د. إجلال رأفت: الوعى العام عندنا تجاه إفريقيا، أو حتى السودان، يقترب من الصفر، ويجب أن نعمل على تنميته. وأنا أذكر أننى حضرت عرضا لفرقة سودانية فى الأوبرا، وقد كنت تقريبا المصرية الوحيدة هناك. أود أن أشير أيضا إلى التراجع فى عدد المراكز الثقافية المصرية فى إفريقيا، حيث كان هناك ١٦ مركزا فى عهد عبد الناصر، والآن أعتقد أنه لا يوجد إلا مركز ثقافى مصرى واحد فقط. وأنا أعتقد أن إقامة المعارض الفنية الإفريقية فى مصر، وترجمة أدبيات إفريقية، وعمل مناقشات وندوات حولها، كل ذلك قد يكون له تأثير.

من ناحية أخرى، أود أن أشير إلى أن الفكر السائد حاليا فى التغطية الإعلامية المصرية لإفريقيا غير صالح لتوثيق العلاقات. إن أكثر من ٩٠٪ من الكتابات المصرية عن إفريقيا عربية الهوى، أى أنها تحلل المشاكل الإفريقية من منظور الصراع العربى - الإسرائيلى أو العلاقات العربية - الإفريقية، أى يساند الكاتب الصومال لأنها دولة عربية بغض النظر عن التحليل الموضوعى، ويساند الإعلام المصرى الحكومة فى شمال السودان لأنها عربية - إسلامية، بينما يقف ضد الجنوب. وأنا أعتقد أن إعادة تركيب الفكر الإعلامى المصرى عن إفريقيا سوف تأخذ وقتا طويلا.

> **هناك تراجع فى الاهتمام الثقافى والإعلامى بإفريقيا. فعلى سبيل المثال، لماذا لا نهتم بإقامة تماثيل لشخصيات إفريقية بارزة فى ميادينا، بينما معظم دول إفريقيا يوجد بها تماثيل لعبد الناصر؟**
>
> **د. أحمد يوسف القرعى**

د. أحمد يوسف القرعى : أنا أتفق على أهمية العوامل الثقافية والإعلامية لتغيير صورة إفريقيا فى أذهاننا، ولتحقيق انطلاقة مصرية على المستوى الإفريقى. وأود أن أشير إلى التراجع فى تدريس الشئون الإفريقية فى الجامعات المصرية. فلا يكاد يكون هناك منهج تعليمى يتعلق بالدراسات الإفريقية إلا فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بالإضافة إلى المركز المتخصص الذى تديره د. إجلال، ومعهد البحوث والدراسات الإفريقية. لقد بحثت فى الانتاج العلمى لجامعات مصرية مختلفة، مثل جامعة الاسكندرية، وجامعة أسيوط، فلم أجد اهتماما بإفريقيا.

على المستوى الإعلامى أيضا، هناك تراجع فى الاهتمام بإفريقيا. فقد كان هناك فى الستينيات من القرن الماضى صفحات أسبوعية عن إفريقيا فى جريدتى الأهرام والجمهورية. وعلى المستوى الثقافى، لا نجد نصيبا لإفريقيا فى المعارض التى تقام، واللوحات والتماثيل الموجودة فى الميادين العامة. وإذا كنا قد أقمنا تماثيل فى الميادين العامة، بالتبادل مع دول فى أمريكا اللاتينية، فلماذا لم نهتم بأن نقيم تماثيل

لشخصيات إفريقية بارزة؟ بينما نرى أن معظم دول إفريقيا يوجد بها تماثيل لعبد الناصر. ونحن هذا العام نحتفل بالعيد الخمسيني لإنشاء الجمعية الإفريقية، التي زارها جميع قادة التحرر الوطني في إفريقيا، أرجو أن نهتم بتحويلها إلى مزار وطني يضم صورهم وتاريخهم.

السفير أحمد حجاج : يجب ألا نقلل من شأن الجهد المصري الحالي في إفريقيا. فأنا أزعم أنه ليست هناك دولة إفريقية تحتضن الطلبة الأفارقة مثل مصر. نحن في الجمعية الإفريقية - على سبيل المثال - نرعى ١٥ ألف طالب إفريقي.

نحن نتحدث عن السودان كما كنا نتحدث عنه منذ مائة عام، ويجب مراجعة ما يطلق عليه "ثوابت" السياسة المصرية لنرى مدى ملاءمتها للواقع. أكثر من ٩٠٪ من الكتابات المصرية عن إفريقيا عربية الهوى.

د. إجلال رأفت

لابد أن نعترف بأن هناك جيلا جديدا من القادة والشعوب غير الذي تعاملنا معه في السابق. لكن يجب ألا تخيفنا الأدوار التي تلعبها قوى إفريقية صاعدة، مثل جنوب إفريقيا أو نيجيريا. إن سياسة رئيس جنوب إفريقيا ثابو مبيكي تواجه بالنقد، داخليا بسبب إرساله قوات للتدخل في المشاكل الإفريقية، كما تنتقد بلاده - على المستوى الإفريقي - بوصفها دولة متسلطة تحاول فرض وجهة نظرها. هناك أيضا انقسام داخلي بين خيار التوجه نحو إفريقيا والتوجه نحو الغرب. ولا يزال مجتمع جنوب إفريقيا يعاني من مشاكل كبيرة، فالتجارة والاقتصاد والصحافة لا تزال كلها في أيدي البيض. نيجيريا، أيضا، ليست بالمثل الذي يحتذى به في القارة الإفريقية، فلديها فساد منقطع النظير، والاحصاءات النيجيرية نفسها تشير إلى أن ٢٨٠ مليار دولار قد تسربت إلى الخارج. يجب أن تنشط السياسة المصرية في إفريقيا، ولكن على أساس التعاون، وليس على أساس التنافس ومحاولة نفي أدوار الآخرين. وفي هذا الصدد، فيجب أن تلعب الكنيسة المصرية دورا نشيطا، لأنها الكنيسة الإفريقية الأصلية. وقد شاهدت بنفسي - عندما كنت سفيرا في نيروبي - كيف نشأت ١٥ كنيسة مصرية في إفريقيا خلال ٤ سنوات فقط. إن تشجيع الكنيسة المصرية يندرج تحت لواء تنشيط الدور المصري الرائد، ولكن ذلك ليس محل إجماع في مصر.

أ. محمد فايق : العلاقات الثقافية بالغة الأهمية، والرابطة الثقافية ليس المقصود بها قبطيا أو مسلما. إن إفريقيا لا تنظر إلى الدين بمثل نظرتنا، فمن الممكن أن نجد عائلة واحدة من نيجيريا بها المسلم والمسيحي والوثني.

ولم تكن هناك أي حساسيات من إنشاء مدارس وكتاتيب لتعليم القرآن مثلا، أو إرسال الوعاظ أو الخطباء في رمضان. المشكلة بدأت عند محاولة الاستغلال السياسي لهذه الروابط.

فمثلا في السودان، عندما تبنت حكومة الانقاذ فكرة الجهاد في الجنوب، وهي فكرة كانت خاطئة جدا، فقد أسهم ذلك في إذكاء التفرقة بين الأفارقة والعرب بشكل خطير. كما أن ذلك تسبب في قطع الصلات مع دول مجاورة.

السودان يمكن أن يكون همزة الوصل بين شمال القارة وجنوبها، ولكن أزمة دارفور تستخدم اليوم لتأصيل فكرة الانقسام بين العرب والأفارقة. نحن نتحدث عن العلاقات العربية - الإفريقية، وننسى أن العرب الموجودين في إفريقيا هم أفارقة أيضا.

أ. محمد فايق

السفير أحمد حجاج : يجب أن تكون المنفعة المتبادلة هي أساس علاقاتنا في إفريقيا، ويجب أن ندرك أن الدور العربي يُحَجم في إفريقيا. بينما العالم العربي غير متفق في سياسته الإفريقية. الخلاف الجزائري-المغربي يعطل أي عمل مشترك داخل الجامعة العربية. المؤتمر العربي - الإفريقي الوحيد عقد عام ١٩٧٧ في عهد السادات، ولم يتم حتى الآن انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب والأفارقة.

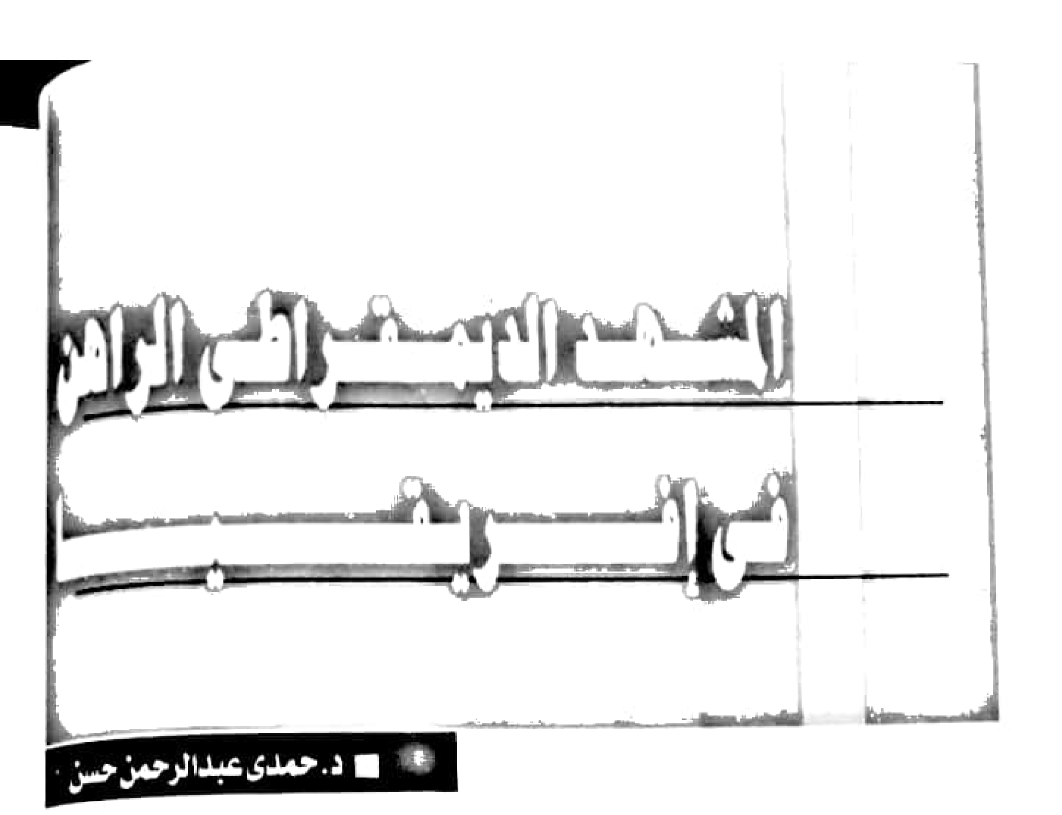
وعندما كنت في منظمة الوحدة الإفريقية، أعددنا مشروعا نموذجيا للاستثمارات العربية في إفريقيا، وبينما أقرته الدول الإفريقية، فقد رفضت الدول العربية، وفضلت التعامل المباشر على المستوى الثنائي.

د. إجلال رأفت : قد يكون من الأفضل لمصر أن يكون مدخلها إلى إفريقيا من خلال حضارتها المصرية القديمة، التي لها تأثير كبير، بدلا من المدخل العروبي الذي عليه علامة استفهام في دول إفريقية كثيرة.

أ. محمد فايق : المكون العربي في السودان مثلا مكون ضعيف، فالذين يتحدثون عن العروبة هم العرب المقيمون على ضفاف النيل. أما على الأطراف، فالعروبة لا تجمع السودانيين، بل الإسلام. ولذلك، عندما يأتي نظام ضعيف إلى الحكم، مثل نظام النميري، فهو يرفع شارة الإسلام، لأن ذلك يوحد المنطقة الشمالية كلها.

د. أحمد يوسف القرعي : إن البعد العربي لمصر هو إضافة لإفريقيا، كما أن البعد الإفريقي هو إضافة للعرب. وعلى مصر أن تحرص على هويتها الإفريقية وهويتها العربية في آن واحد، دون أن تفرض الهوية العربية، أو المشاكل العربية على إفريقيتها.





د. حمدى عبدالرحمن حسن *

فى عام ١٩٨٨، أصدر المفكر الفرنسى المعروف رينيه ديمون Rene Dumont كتابا بعنوان "البداية الخاطئة فى إفريقيا" أشار فيه إلى فشل الأنظمة الوطنية فى الدول الإفريقية فى تحقيق التنمية والنهضة المنشودة، وهى الغاية التى مثلت أجندة مرحلة ما بعد الاستقلال. لقد كانت التنمية مخيبة لآمال وطموحات الشعوب الإفريقية، حتى إنه نظر الى أعوام الثمانينيات من القرن المنصرم باعتبارها عقدا ضائعا للتنمية الإفريقية. ولعل تلك البداية الخاطئة تتكرر عند متابعة وتقويم خبرة أكثر من عقدين من التحول الديمقراطى فى إفريقيا، إذ لا تزال كثير من الدول الإفريقية بعيدة كل البعد عن بناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية، رغم وجود إصلاحات سياسية واجتماعية تنال من أسس التسلط والاستبداد. فثمة انتخابات تعددية، وتنافس حزبى، ومؤسسات ذات طابع ديمقراطى ودرجات غير مسبوقة من الانفتاح السياسى. ورغم ذلك، فإن بعض الدارسين ممن نحوا منحى شمبيتر يصف تلك التحولات الليبرالية بأنها زائفة وغير حقيقية.

وتسعى هذه الدراسة المختصرة الى رصد حالة التحول الديمقراطى الراهنة فى إفريقيا، ولاسيما على ضوء الانتخابات التعددية التى شهدها عدد من الدول الإفريقية عام ٢٠٠٧، وهى السنغال، ومالى، وموريتانيا، ونيجيريا، والكونغو الديمقراطية. ولعل الاسئلة المطروحة تتمثل فى امكانية الانتقال من مرحلة التحول الليبرالى الى مرحلة التحول الديمقراطية بما يعزز المؤسسات والقيم الديمقراطية فى المجتمعات الإفريقية، وهل يمكن للانتخابات التعددية أن تكرس مفاهيم الديمقراطية والحكم الصالح، ولاسيما إذا استطاعت المجتمعات المتحولة أن تحافظ على دوريتها بما يعنى تأكيد مفهوم التداول السلمى للسلطة، مثل حالات زامبيا، وتنزانيا، والسنغال، ومالى، ونيجيريا؟ وأخيرا، الى أى حد يمكن الاعتماد على سياسات التعددية الحزبية والتنافس الحزبى فى ادارة شئون المجتمعات التى أنهكتها الصراعات الإثنية والسياسية مثل حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية؟

أولا- التجربة الموريتانية والنمط الانقلابى فى التحول الديمقراطى :

لقد مثل العقيد أعلى ولد محمد فال نمطا قياديا مهما فى إطار عملية التحول الديمقراطى والتخلص من نظم الاستبداد بأقل خسائر ممكنة. إنه نمط نادر الحدوث فى إطار الخبرة العربية. ولنتذكر بهذا الخصوص تجربة الجنرال عبدالرحمن سوار الذهب فى السودان، حينما أطاح بحكم النميرى عام ١٩٨٥ وقاد حكومة انتقالية مهدت لتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة. ومع ذلك، فقد أضحى هذا النمط الانقلابى أحد مسالك التحول من نظم الاستبداد، ولاسيما فى حالات تلاشى أى أفق محتمل للتغيير والاصلاح السلمى. هنا، ينظر الى المؤسسة العسكرية بحسبانها حصن الدفاع عن الوطن ضد كافة المخاطر التى تهدده، ليس فقط فى الخارج وإنما فى الداخل أيضا.

ويمكن القول إن انتخابات مالى الرئاسية فى عام ٢٠٠٧، والتى أدت الى اعادة انتخاب الرئيس أمادو توريمانى تورى لفترة رئاسية ثانية، تؤكد أهمية نمط القيادات العسكرية ذات التوجهات الديمقراطية فى إفريقيا. ففى عام ١٩٩١، لعب الجنرال تورى دورا محوريا فى الانقلاب الذى اطاح بالديكتاتورية العسكرية لنظام الرئيس موسى تراورى. فقد استطاع تورى ان يشكل مجلسا انتقاليا خلال الفترة من ٢٦ مارس ١٩٩١ وحتى ٨ يونيو ١٩٩٢، قام بعدها بتسليم السلطة للرئيس المنتخب ألفا عمر كونارى، الذى استطاع أن يفوز بدورتين رئاسيتين مدة كل منها خمس سنوات. بعدئذ، استطاع الجنرال تورى أن يستفيد من

(*) أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

شعبيته الجارفة وأن يعود فى ثياب مدنية ويدخل الانتخابات الرئاسية ويفوز بمقعد الرئاسة لفترتين، وهو ما يعنى ترسيخ قيمة التداول السلمى للسلطة فى المجتمع المالى.

وربما يكرر العقيد ولد فال فى موريتانيا نفس تجربة مالى، حيث إن الرئيس الحالى سيدى ولد شيخ عبدالله لن يتمكن من الترشح لفترة رئاسية ثانية نظرا لكبر سنه. عندئذ، يمكن للعقيد ولد فال ان يستفيد من شعبيته ويعود فى ثياب مدنية للتنافس على مقعد الرئاسة، ويدافع بنفسه عن المؤسسات الديمقراطية التى وضع لبناتها بعد انقلابه على نظام معاوية ولد طايع عام ٢٠٠٥.

ويرى بعض الدارسين أن هذا النمط الانقلابى فى التحول الديمقراطى ربما يمثل الخيار الأمثل لتجنب مخاطر الحروب الأهلية أو التدخل الأجنبى السافر، وهو ما يعرض موارد المجتمع وطاقاته للهدر والتبديد. ففى ظل حالات الاستبداد والتسلط السياسى واغلاق كافة السبل أمام قوى المعارضة للتغيير السلمى والاصلاح الديمقراطى ينظر للمؤسسة العسكرية بحسبانها المؤسسة الوطنية التى تمتلك قوة مادية حقيقية للتغيير.

وثمة مجموعة من الملامح العامة تميز التجربة الموريتانية فى التحول الديمقراطى، لعل أبرزها أمران، أولهما : عدم السماح للعسكريين من قادة الانقلاب بالترشح للانتخابات التشريعية والرئاسية، وهو ما يعنى إضفاء الشفافية والديمقراطية على برنامج التحول الديمقراطى. وقد تمت مراقبة الانتخابات من قبل المنظمات الدولية والتنظيمات الحقوقية، وهو ما جعل الاعتقاد السائد يؤكد أنها كانت حرة ونزيهة. بل إن الانتخابات الرئاسية شهدت جولة ثانية بين سيدى ولد شيخ عبد الله، وأحمد ولد دادان حيث أجريت مناظرة تليفزيونية بينهما هى الأولى من نوعها فى الواقع السياسى العربى المعاصر. أما الأمر الثانى، فإنه يشير الى وضع الضمانات الدستورية لدعم وتقوية المعارضة السياسية بما يحمى سياسات التعدد والتنافس الحزبى فى البلاد.

ثانيا- التجربة النيجيرية وإشكالية الانتخابات التعددية :

تكتسب التجربة النيجيرية أهمية خاصة فى سياق التحول الديمقراطى فى إفريقيا، نظرا لمكانة نيجيريا الاقليمية والدولية وكونها تطرح نموذجا واضحا لإشكاليات وتحديات مرحلة الانتقال الديمقراطى فى إفريقيا. ففى منتصف أبريل ٢٠٠٧، توجه ما يربو على ٦٠ مليون ناخب نيجيرى الى صناديق الاقتراع لاختيار قادته السياسيين. بيد أن تلك العملية، التى جاءت نتيجتها لصالح الحزب الحاكم ومرشحه الرئاسى عمر يار عودة أثارت الكثير من التحفظات والاعتراضات على الصعيدين المحلى والدولى، الأمر الذى طرح فاعلية الانتخابات التعددية كآلية من آليات التحول الديمقراطى السلمى فى إفريقيا على المحك، وأثار الشكوك بشأنها.

لقد ساد جو من الشك وعدم الثقة المتبادلة بين "اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة" ومنظمات المجتمع المدنى المعنية بمراقبة الانتخابات فى نيجيريا. وقد اتضح ذلك بجلاء من مطالبة هذه اللجنة للاتحاد الأوروبى والمؤسسات المانحة بوقف تمويل المنظمات غير الحكومية المثيرة للشكوك والتى تقوم بأنشطة مشبوهة. ولتسهيل إدارة العملية الانتخابية، تعاقدت اللجنة الانتخابية المستقلة مع شركتين بريطانيتين لنقل نتائج الانتخابات من الولايات الى المقر الانتخابى العام فى أبوجا. وعلى صعيد مراقبة الانتخابات، فإن ما يربو على ٢٠٠ هيئة أجنبية و٥٣ هيئة وطنية متخصصة شاركت فى مراقبة الانتخابات النيجيرية. ومن أبرز هذه الهيئات: الاتحاد الإفريقى، والاكواس، وهيئة المعونة الامريكية، والاتحاد الأوروبى. بيد أن اللافت للنظر هو غياب الأمم المتحدة التى بررت ذلك بعدم توجيه الدعوة اليها من قبل الحكومة النيجيرية.

ولعل النتيجة العامة التى أجمع عليها المراقبون الوطنيون والأجانب هى أن الانتخابات النيجيرية لم تكن حرة ونزيهة، إذ شابها الكثير من سوء التنظيم والفساد فى الاجراءات، ومن ذلك تأخر مراكز الاقتراع فى فتح أبوابها أمام الناخبين فى المواعيد المقررة، بالإضافة الى عدم وجود أوراق الاقتراع فى كثير من المراكز، وربما يعزى ذلك الى تحطم طائرة عسكرية كانت تحمل هذه الأوراق لتوزيعها على المراكزالانتخابية. كما شهدت تلك الانتخابات أعمال عنف غير محدودة مثل سرقة بعض الصناديق، ومحاولات إحراق مقار اللجنة الانتخابية المستقلة.

ويطرح بعض المحللين للواقع النيجيرى أن نمطا من الأبوية الجديدة قد اتخذ رداء ديمقراطيا شكليا بعيدا عن دعم المؤسسات الديمقراطية، وهو ما يتضح من الأمور الآتية:

١-قيام الرئيس أولسيجون اوباسانجو بمحاولة تعديل الدستور بما يمكنه من الترشح لولاية ثالثة وهو الأمر الذى عارضه البرلمان بشدة. عندئذ، حاول أوباسانجو جاهدا أن يدفع بمرشح من مؤيدى سياساته، وهو ما يمكنه من الاستمرار بالقيام بدور فاعل فى السياسة النيجيرية.

٢- إثارة الشكوك حول حيادية المؤسسات القائمة على إدارة الانتخابات، ولاسيما اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

٣- عدم رغبة الطبقة السياسية فى الالتزام بقواعد اللعبة السياسية، وهو ما يدفع البعض منهم للجوء الى وسائل غير قانونية وغير سلمية.

وعليه، فإن الخبرة النيجيرية تطرح عددا من التحديات الحقيقية أمام عملية بناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية. فثمة إشكالية للفقر والعنف فى دلتا النيجر الغنية بالنفط، كما أن هناك انقساما دينيا وإثنيا حادا يعمقه خطاب دينى مسيس كما هو الحال فى خطاب تطبيق الشريعة الاسلامية فى معظم ولايات الشمال. بالاضافة الى ذلك، فثمة فساد سياسى عارم، حيث أضحت الوظيفة العامة مجالا مهما لتحقيق التراكم الراسمالى. وعليه، فإن آليات مكافحة الفساد لم تعد تقوى على النيل منه فى ظل وجود بيئة اجتماعية وسياسية متقبلة له.

ثالثا- التجربة السنغالية وأهمية سياسات التعدد الحزبى:

تطرح السنغال مثالا سلميا مهما فى اطارعمليات التحول الديمقراطى فى إفريقيا، وربما يرجع ذلك الى عدة اعتبارات،

منها: محافظة السنغال منذ الاستقلال على عدم تدخل المؤسسة العسكرية في حسم إشكاليات تداول السلطة، بالاضافة الى وجود وتكريس التعددية السياسية في معظم سنوات ما بعد الاستقلال. ففي ٢٥ فبراير ٢٠٠٧، استطاع الرئيس عبدالله واد الفوز بفترة رئاسية ثانية، وكانت نسبة الأصوات التي حصل عليها ٥٦٪ من اجمالي عدد الأصوات. وعلى الرغم من اتهامات المعارضة للرئيس واد باستخدام موارد الدولة في حملته الانتخابية، إلا أن التحفظ الأساسي يتعلق بكبر سن الرئيس واد، حيث يعتقد بأنه تجاوز الثمانين من عمره. وطبقا للدستور السنغالي، فإنه في حالة عجز الرئيس أو وفاته، فإن رئيس الجمعية الوطنية يتولى السلطة لمدة ٩٠ يوما لحين اجراء انتخابات جديدة.

ويمكن أن نرجع خصوصية التجربة السنغالية الى مرحلة مابعد الاستقلال، فقد تولى الحكم عام ١٩٦٠ الرئيس ليوبولد سيدار سنجور الذي جمع بين مهارات السياسي المحنك ورؤية الأديب الفيلسوف. ففي عام ١٩٧٤، رأى سنجور ضرورة وضع السنغال على طريق التعدد الحزبي المحدود، حيث أمر بوجود أحزاب أربعة، أحدها ليبرالي النزعة اسماه الحزب الديمقراطي السنغالي قاده عبد الله واد. بيد أنه بشكل تدريجي، تمكن المارد من الخروج من محبسه وأصبحت السنغال تشهد تعددا حزبيا حقيقيا وليس شكليا، فقد استطاع رجال الأعمال تمويل الحزب الاشتراكي الذي ارتبط بسياسات الدولة. وبغض النظر عن مسماه، فلم يكن هذا الحزب أبدا ذا توجه يساري. ونظرا لقوة شخصية عبدالله واد، أصبح الحزب الديمقراطي يمثل القوة المعارضة الرئيسية، كما أسهم تعدد الأحزاب السياسية في رفع مستوى الوعي السياسي لدى الناخبين في السنغال.

على أن وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة تمثل في الخبرة السنغالية عاملا مهما في زيادة الوعي السياسي لدى السنغاليين، اذ تشهد السنغال ظهور العشرات من الجرائد والمجلات التي تناقش كافة الأمور السياسية بحرية كبيرة وبجدية يراها بعض المحللين أكثر افادة للمواطنين. كما أن وجود محطات الراديو واستخدام الهاتف النقال جعلا من امكانية تزوير الانتخابات أمرا صعب المنال، يعني ذلك اهمية الاعلام والتكنولوجيا الحديثة في دعم الممارسة الديمقراطية السنغالية.

ثمة عامل آخر يمكن الاشارة اليه في التجربة السنغالية، وهو طبيعة النظام الانتخابي نفسه، والذي يقرر وجود دورتين للتصويت. ففي انتخابات عام ٢٠٠٠، لم يتمكن الرئيس عبده ضيوف من إحراز الأغلبية التي تمكنه من الفوز في الجولة الأولى، وهو ما أدى الى جولة إعادة ثانية بينه وبين مرشح المعارضة آنذاك عبدالله واد. عندئذ، رأى كثير من المواطنين الذين ساندوا الرئيس ضيوف في الجولة الأولى إمكانية فوز المعارضة وأهمية أصواتهم الانتخابية، وهو الأمر الذي يفسر التحول في اتجاهات التصويت في الجولة الثانية لصالح عبدالله واد.

وأيا ما كان الأمر، فإن النموذج السنغالي للتحول الديمقراطي يواجه عددا من التحديات الحقيقية، لعل من أبرزها ضرورة التعامل مع الصراع المستمر في إقليم "كازامنس" ذي التوجهات الانفصالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اشكالية العلاقة بين الديني والسياسي في التجربة السنغالية، وهو ما يشير الى أهمية ومحورية دور الطرق الصوفية في المجال السياسي السنغالي. يكفي أن نشير إلى أن الرئيس عبدالله واد توجه عام ٢٠٠٠ عقب فوزه بالرئاسة الى مدينة طوبى معقل المريدية ليحصل على بركات المربوط الأكبر هناك.

رابعا - تجربة الكونغو الديمقراطية وإدارة مرحلة ما بعد الصراع:

يمكن النظر إلى تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أنها نموذج للإدارة السلمية لمرحلة ما بعد الصراع في المجتمعات الإفريقية المنقسمة. فهل يمكن النظر الى انتخابات ٣٠ يوليو ٢٠٠٦ التي اتت في جولتها الثانية بالرئيس جوزيف كابيلا الى السلطة باعتبارها الطريق الوحيد لضمان الاستقرار والسلام في هذا البلد الذي عانى طويلا من الصراعات الدامية وهدر الموارد الغنية؟ فالكونغو الديمقراطية تشهد منذ عام ٢٠٠٢ - حينما تم توقيع اتفاق سلام بين الطراف المتصارعة - وضعا سياسيا هشا وحالة من الاستقرار الشكلي.

إن سنوات الحرب الأهلية الخمس أدت الى مقتل نحو خمسة ملايين شخص، فضلا عن تشريد عدة ملايين آخرين. وعليه، يصبح التساؤل عن امكانية تسوية المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال نمط التحول السلمي أمرا صعبا في الواقع الكونغولي.

وأيا ما كان الأمر، فإنه يمكن النظر الى انتخابات ٢٠٠٦ باعتبارها أول انتخابات تعددية حقيقية تشهدها جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ الاستقلال، فقد ترشح ما لا يقل عن ٣٣ مرشحا لرئاسة الدولة، ونحو ٩٧٠٧ للتنافس على مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها ٥٠٠ مقعد. وقامت المؤسسات الغربية المانحة بتقديم نحو نصف مليار دولار لتمويل عمليات التصويت، بالاضافة الى نحو مليار دولار آخر ينفق سنويا على قوات حفظ السلام الدولية العاملة في الكونغو، والتي يبلغ قوامها نحو ١٧٠٠٠ فرد، وهو ما يجعلها أكبر قوة لحفظ السلام في العالم.

وأثناء جولة الانتخابات الرئاسية الأولى التي عقدت في يوليو ٢٠٠٦، لم يستطع أي من المتنافسين الحصول على الأغلبية اللازمة للفوز، فقد حصل الرئيس الانتقالي جوزيف كابيلا على ٤٤,٨٪ من الاصوات، في حين حصل منافسه جان بيير بمبا على ٢٠,٣٢٪. وقد بلغت نسبة المشاركة نحو ٧٠٪ من اجمالي عدد الناخبين البالغ ٢٥,٦ مليون. وفي جولة الاعادة التي اجريت في ٢٩ اكتوبر ٢٠٠٦، تمكن كابيلا من حسم النتيجة لصالحه بما يزيد على ٦٠٪ من اجمالي الاصوات التي احصيت.

وربما تعزى صعوبة العملية الانتخابية في التجربة الكونغولية الى مجموعة من العوامل، لعل من أهمها افتقاد البنية الأساسية مثل شبكات الطرق الممهدة، وهو ما يحول دون مشاركة أغلبية المواطنين في المناطق النائية. كما أن استمرار الصراع والتوتر في الولايات الشرقية من البلاد - والتي لاتزال تشهد وجود ميليشيات مسلحة - يعرض العملية السلمية لكثير من المخاطر. ومن الملاحظ انه خلال سنوات الحرب ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢ شهدت الساحة الكونغولية تدخل أطراف إقليمية بشكل مباشر، حيث ساندت كل من أنجولا وناميبيا وزيمبابوي القوات

الحكومية، في حين ساندت كل من رواندا وأوغندا قوات المتمردين، وهو ما أعطى الصراع الكونغولي بعدا اقليميا واضحا. يعني ذلك ان ضمان نجاح تجربة التحول الديمقراطي في الكونغو مرتبط بتلك العوامل الداخلية والاقليمية والدولية.

ومن الجدير بالملاحظة أن تلك الانتخابات التعددية المؤسسة لعملية التحول الديمقراطي في مرحلة ما بعد الصراع قد راقبها نحو الف مراقب دولي وما يزيد على أربعين الف مراقب كونغولي، في حين تولى حمايتها نحو ٨٠ ألفا من قوات الشرطة، و١٧,٦٠٠ من قوات حفظ السلام الدولية، بالاضافة الى نحو ١٢٠٠ من جنود الاتحاد الاوروبي.

تحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا:

بعد هذا الاستعراض لأنماط وأشكال مهمة لعملية التحول الديمقراطي في إفريقيا، يأتي التساؤل حول أهم قضايا ومعوقات هذا التحول الذي يميز المشهد الديمقراطي الراهن في إفريقيا. ولعل من ابرز تلك التحديات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ودورها في صياغة خيارات التحول. ومن ناحية ثانية، يمكن النظر إلى الصراعات الداخلية الناجمة عن عمليات الانفتاح السياسي باعتبارها تحديا كبيرا أمام الحكومات الانتقالية. ولعل الفساد، وهدر موارد الدولة والنظر إلى الوظيفة العامة باعتبارها المدخل الرئيسي لتحقيق التراكم الرأسمالي، يمثل تحديا آخر لعمليات التحول الديمقراطي الراهنة في إفريقيا. ويطرح عدد من المحللين إشكاليات تنظيمية وبنيوية تؤثر على فاعلية قوى المعارضة السياسية وتنظيمات المجتمع المدني، وهو ما يساعد على استمرار سياسات الأبوية الجديدة في إفريقيا، والتي تعني في جوهرها استمرار حكم الفرد وغياب المؤسسية، وإن اتخذت إطارا ديمقراطيا شكليا.

١- تحدي العسكر:

بالنظر إلى خبرة وتاريخ العلاقات المدنية العسكرية في إفريقيا بعد الاستقلال، يمكن القول إن العسكريين يمثلون أحد الأطراف الفاعلة في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا، سواء سلبا أو إيجابا. ونستطيع من خلال هذه الخبرة أن نشير إلى نماذج ثلاثة لسلوك العسكر إزاء عمليات التحول والإصلاح الديمقراطي. النموذج الأول: يعكس توجها معاديا للديمقراطية ومدافعا عن مصالح النخبة العسكرية. في هذه الحالة، يسود اعتقاد لدى العسكر بأن وجود حكومة ذات توجه ليبرالي قد يعرض المصالح الجمعية للمؤسسة العسكرية للخطر. وهناك العديد من الأمثلة كان فيها تدخل العسكريين يهدف إلى المحافظة على المزايا التي حصلوا عليها منذ زمن طويل. وعليه، فإن هدف إرضاء العسكريين والمحافظة على مزاياهم يمثل أحد الأهداف الرئيسية لاستقرار النظم السياسية في الواقع الإفريقي، وإن كان ذلك على حساب الممارسة الديمقراطية والإصلاح السياسي. أما النموذج الثاني، فهو يضع العسكر في موقف الدفاع عن النظم الأوتوقراطية الحاكمة. وفي هذه الحالة، يتم تأخير الإصلاح السياسي والديمقراطي بحجة المحافظة على الاستقرار والنظام والقانون. وعليه، يتم استخدام القوة في مواجهة الجماعات المعارضة المطالبة بالديمقراطية. ولعل نموذج توجو في عهد أياديما مثال واضح على ذلك. كما أن نظم الأبوية الجديدة التي تحكم قبضتها على السلطة وتعتمد على مساندة العسكر تقع في إطار هذا النموذج الثاني. ويطرح النموذج الثالث توجهات ديمقراطية لدى العسكر، بالتالي يشكلون قوة فاعلة في عمليات التحول الديمقراطي. يمكن في هذا السياق أن نشير إلى تجربة مالي عام ١٩٩١، ومالاوي عام ١٩٩٣، وغيرهما من التجارب والتي كان آخرها في موريتانيا عام ٢٠٠٥.

ولعل من أبرز القضايا ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية في هذا السياق ما يلي:

- كيفية استعادة وتدعيم الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية عقب انهيار نظام الحكم العسكري، وماهية الإطار المؤسسي الملائم لذلك. ويرتبط بذلك طبيعة الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسات السياسية المختلفة، ولاسيما التنفيذية والتشريعية منها.

- مستقبل علاقة العسكريين بالسلطة السياسية. فاذا كان من الأمر بد، فما هي الدرجة والشكل اللذان يمكن من خلالهما للعسكريين المشاركة أو التمثيل في العملية السياسية؟ وما هي الحقوق السياسية التي ينبغي أن يحتفظ بها العسكريون؟

- قضية المزايا والامتيازات الخاصة بالعسكريين، ويشمل ذلك مجالات متعددة تتراوح بين الاستقلال المهني ومسائل الرواتب، والمخصصات المالية وبين السلطات السياسية والدستورية الممنوحة لهم.

- إعادة تحديد دور ورسالة العسكريين، بما في ذلك وظائفهم بالقياس إلى مؤسسات الأمن الداخلي. ولا شك في أن هذه العملية تشتمل على قضايا المبدأ العسكري ومستويات القوة وأنماط التسليح والهياكل والعلاقات المؤسسية الملائمة.

- إثارة إشكالية الميزانية العسكرية، وتلك مسألة بالغة الخطورة في عملية الانتقال نحو الديمقراطية في إفريقيا، حيث إنها تقع موقع القلب في الإصلاح العسكري وتقرر مزايا المؤسسة العسكرية.

وأيا ما كان الأمر، فانه على الرغم من وجود قواسم مشتركة في طبيعة القضايا العسكرية المرتبطة بالإصلاح السياسي في الدول الإفريقية، فإنه لا يمكن تعميمها على الخبرة الإفريقية كافة. وربما يعزى ذلك لأكثر من سبب أولها: تنوع أنماط وأشكال العلاقات المدنية العسكرية السائدة في إفريقيا. يعني ذلك صعوبة التمييز ببساطة بين النظم "المدنية" والنظم "العسكرية". وثانيها: يرتبط باختلاف السياق الوطني الذي يحدث فيه التحول في البلدان الإفريقية. ففي بعض الحالات، توجد حروب أهلية (انجولا - موزمبيق)، وأحيانا تسلطية حزب واحد (مدني أو عسكري)، أو ديكتاتورية عسكرية. وثالثها: اختلاف مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا.

٢- تحدي إدارة الانتخابات التعددية:

ينظر إلى الانتخابات التعددية باعتبارها إحدى الوسائل المهمة لتحقيق التحول الديمقراطي، وقد شهدت العديد من الدول الإفريقية اكثر من انتخابات بعد إقرار صيغة التعددية السياسية، وهو ما يجعل البعض ينظر إلى هذه الآلية بحسبانها فاعلة في

عملية تعزيز التحول والإصلاح الديمقراطي في البلدان الإفريقية. ورغم ذلك، فإن البعض - مثل شمبيتر - لا يزال ينظر إلى سياسات التنافس الانتخابي باعتبارها انتخابات زائفة "Fallacy Electoralism"، فقد سعت النظم الأبوية القديمة والجديدة، على حد سواء، إلى استخدام صيغة الانتخابات التنافسية لإضفاء نوع من الشرعية على نظم غير ديمقراطية. ومن استقراء خبرة نماذج التحول والإصلاح الديمقراطي سالفة الذكر، يمكن أن نرجع إشكاليات الانتخابات في الواقع الإفريقي إلى عدة أسباب، لعل من أبرزها ضعف النظم الحزبية نفسها، فالأحزاب الإفريقية هي في مجملها هشة وتعاني من عوامل ضعف بنيوية. ولا شك في أن وجود أحزاب قوية يجعل من التنافس الانتخابي أمرا جادا وواقعيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانقسامات الدينية والإثنية، والفساد وغياب الديمقراطية الداخلية في النظام الحزبي، كلها تحد آخر أمام فاعلية العملية الانتخابية. ويمكن الإشارة كذلك إلى ضعف قوى المعارضة السياسية وتشرذمها وعدم تجانسها، وهو ما يجعل السلطة الحاكمة في موقع أقوى وأفضل. وعادة ما تميل السلطة إلى تبني سياسات المنح والمنع، والانتقاء، وخلق الأتباع في تعاملها مع رموز المعارضة، ولا سيما الذين يسعون لتحقيق طموحاتهم الشخصية من خلال الحصول على عوائد السلطة.

ولعل الملاحظة الجديرة بالذكر، ولا سيما من دراسة الانتخابات الأخيرة في كل من الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، تتعلق بمدى فعالية المؤسسات الانتخابية المعنية بإدارة وتنظيم الانتخابات. فثمة ظواهر سلبية ترتبط بشراء الأصوات، والدور الذي يلعبه رأس المال المرتبط بأجندة سياسية، وكذلك فساد الإجراءات التنظيمية والإدارية المرتبطة بعملية تسجيل الناخبين والإشراف على عملية الانتخابات برمتها. وعلى الرغم من تنامي ظاهرة مراقبة الانتخابات وظهور منظمات دولية معنية بهذا الأمر، فضلا عن وجود قوى ومؤسسات دولية وإقليمية ذات صلة بذلك، فإن المقصود بمعايير العدالة والنزاهة تحكمه مصالح كثير من الأطراف الفاعلة والمؤثرة في العملية الانتخابية.

وعليه، يمكن القول إن الانتخابات بحد ذاتها لا تعني عملية تعزيز التحول وترسيخه، وإنما هناك متطلبات أخرى لتحقيق هذه الغاية، ومن ذلك احترام الحقوق المدنية، وإعلاء حكم القانون، وفرض قيود على "تغول" السلطة التنفيذية ... الخ. وأيا ما كان الأمر، فإن طرح قضية الانتخابات في المشهد الديمقراطي الإفريقي الراهن مرتبط بقضايا أخرى مهمة، مثل النظم الحزبية والمشروطية الخارجية، وإعادة تشكيل النخب الحاكمة، ودور مؤسسات المجتمع المدني، وموقف المؤسسة العسكرية. يعني ذلك أن القيمة الأساسية للانتخابات في إفريقيا -بغض النظر عن حقيقة معناها ومبناها- تتمثل في كونها تعد مدخلا مهما لفهم ديناميات النظم السياسية الإفريقية في مرحلة التحول نحو الديمقراطية.

٣- تحدي المجتمع المدني :

يكاد يجمع الدارسون - على الرغم من اختلاف توجهاتهم الفكرية - على ضعف وعدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في إفريقيا. فالمشهد الإفريقي الراهن ربما يكون أقرب إلى ما وصفه ريتشارد جوزيف بـ "الديمقراطية الافتراضية "Virtual Democracy"، حيث تشهد السياسة الإفريقية معارضة وقوى مدنية افتراضية. ويتسم هذا النمط بوجود مؤسسات وممارسات ديمقراطية غير حقيقية في جوهرها، حيث تسعى النخب الحاكمة من خلالها إلى تلبية أو الاستجابة للشروط التي أملتها طبيعة المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة. لقد استطاعت النظم الأبوية الجديدة في إفريقيا الاستمرار في السلطة، ومواجهة مطالب الإصلاح السياسي والديمقراطي بسبب أن قوى المعارضة المدنية التي شهدتها المجتمعات الإفريقية لم تستطع تحدي السلطة ومواجهتها.

على أن الناظر إلى تركيبة الأحزاب والتنظيمات المدنية في كثير من الدول الإفريقية يجد أنها تدور حول بعض الشخصيات التي لها ارتباطات بالنخب التسلطية السابقة، وأنها استبعدت لسبب أو لآخر. وعليه، يصبح هم هؤلاء الأساسي هو العودة للسلطة مرة أخرى. وربما يصبح هؤلاء أكثر عرضة للغواية ببريق السلطة التي قد تلوح بها الحكومات الإفريقية. ويبدو أن ضعف تنظيمات المجتمع المدني قد أدى إلى عدم وجود بديل حقيقي للقيادة السياسية يكون قادرا على التخلص من نمط الأوليجاركية السائدة.

ويحاجج بعض الدارسين بالقول إن عدم وجود موارد اقتصادية ملائمة يفقد الأفارقة القدرة على التنظيم لمواجهة السلطة من خلال تأسيس تنظيمات طوعية ومدنية. يعني ذلك أن الوصول إلى الموارد الاقتصادية يمثل الحافز. ونظرا لأن غالبية الأفارقة بعيدون عن المؤسسات الاقتصادية الرسمية، فإن قدرتهم على ممارسة الضغط اللازم لتحقيق الديمقراطية تظل محدودة وضعيفة.

على أن التحدي يتمثل في كيفية إنشاء ودعم قوى المعارضة والمجتمع المدني المسلحة بوسائل وحوافز تحقيق الديمقراطية. وربما يذهب البعض إلى منحى المؤسسات الغربية والدولية المانحة، والذي يؤكد ضرورة خلق هذه المؤسسات ودعمها ماليا ومعنويا. بيد أن هذه الغاية يصعب تحقيقها دون وجود تنمية اقتصادية حقيقية في المجتمعات الإفريقية. وهنا نطرح إشكال الاقتصادي والسياسي، وجدلية العلاقة بينهما في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا.

٤- تحدي القوى الخارجية :

يمثل الدور الذي تلعبه القوى الخارجية في موجة التحول الديمقراطي الراهنة في إفريقيا موضوعا للجدل والحوار. فإذا كان كل من نيكولاس ومايكل برايتون قد اعتمدا على رصيد ضخم من المعلومات ليؤكدا أن الإصلاح الديمقراطي في إفريقيا هو نتاج عمليات تعبئة داخلية وكفى، فإن ريتشارد جوزيف رأى أهمية العوامل الخارجية، حيث إن نظم القمع والاستبداد الإفريقية ظلت تعتمد على الحلفاء الدوليين في توفير الدعم المادي واللوجيستي اللازم لاستمرارها في السلطة.

وإذا كانت إفريقيا قد تبوأت موقعا هامشيا في النظام الدولي منذ عصر الحرب الباردة، فإنها، ومنذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١، أضحت تشكل ركيزة أساسية عند الحديث عن الاستراتيجية

الأمنية على الصعيد العالمى. فأفريقيا جزء مهم فى الأجندة الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية. وربما يعود الاهتمام الأمريكى بإفريقيا إلى عاملين مترابطين، أولهما النفط، وثانيهما التهديدات الأمنية. وطبقا لتقديرات وزارة الدفاع الأمريكية، فإن نحو أربعين دولة إفريقية جنوب الصحراء لا تمتلك السيطرة الكافية على حدودها ومن ثم فإنها يمكن أن تمثل ملاذا امنا لأى جماعة تراها الولايات المتحدة موسومة بالإرهاب.

وعليه، فإن طرح مفاهيم الفوضى الخلاقة وإعادة الفك والتركيب الاستراتيجى فى إفريقيا - كما يتضح من مشاريع الشرق الأوسط الكبير والقرن الإفريقى الكبير وكذلك خطة حماية الساحل الإفريقى - يمثل عوامل مهمة فى فهم الاستراتيجية الأمريكية والغربية تجاه إفريقيا. كما أن بروز دور الصين وبعض القوى الآسيوية الأخرى، مثل الهند وماليزيا، والذى اتخذ شعار "التوجه شرقا"، لا يمكن تجاهله عند مناقشة عمليات التحول الديمقراطى والإصلاح السياسى فى إفريقيا.

استنادا إلى ما سبق، يمكن القول إن بعض الدارسين يحاول تفسير إخفاقات كثير من عمليات التحول والإصلاح السياسى فى إفريقيا من منطلق منظور تشاؤمى، أو القول بعدم مقدرة الأفارقة على حكم أنفسهم بأسلوب ديموقراطى. وقد تم تعزيز مثل تلك الافتراضات بواسطة دارسين مستفرقين وظفوا مفاهيم انثروبولوجية زائفة مثل "سياسات ملء البطون" لفرنسوا بيار عام ١٩٨٩. ان هذا المنحى فى التحليل يفضى مرة أخرى الى القول إن إفريقيا ماضية قدما الى فضاء أكثر بدائية وتخلفا. إن عملية البحث عن حلول هيكلية لأزمة عمليات التحول والاصلاح الديمقراطى الراهنة فى إفريقيا ترتبط ارتباطا وثيقا بعمليات دعم قوى المجتمع المدنى وبتحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية، والوصول إلى التوزيع العادل والمتساوى للموارد الاقتصادية والاجتماعية، وبحماية حقوق الأقليات. كما أنها ترتبط فى الوقت نفسه بتبنى ودعم التنمية الديمقراطية المستدامة فى إفريقيا. يعنى ذلك ضرورة التبصر بمخاطر الأيدلوجية المناهضة للدولة، والتى يبشر بها المشروع النيوليبرالى المرتبط بدوائر قوى العولمة الجديدة.

وعليه، تصبح عملية بناء الدولة التنموية فى إفريقيا ضرورة لازمة على ضوء تفكك وانهيار الدولة وما صاحبه من مخاطر وتحديات. فالحروب الأهلية والمآسى الإنسانية المروعة التى حدثت فى الصومال وليبيريا ورواندا ارتبطت وتزامنت مع انهيار الدولة، ويمكن أن تتكرر هذه الأحداث والمخاطر إذا علمنا أن كثيرا من الدول الإفريقية على شفا الانهيار.

إننا بحاجة اليوم إلى المشروع الوطنى القائم على تلاحم كافة الجماعات القبلية والإثنية والتى استطاعت أن تحرر إفريقيا من الحكم الاستعمارى. إن مثل هذا النوع من النضال الوطنى جنبا إلى جنب مع دعم جهود التكامل الإقليمى على أسس (وظيفية) هو ضرورى وحتمى لتحرير إفريقيا من أزمتها الراهنة فى ظل النظام العالمى الجديد.

ومع ذلك، فإن الدولة الإفريقية الجديدة لا يمكن دعمها وتقويتها إلا بعد تغيير طبيعتها حتى تصبح فى خدمة المصالح الاجتماعية للجماهير العريقة. كما يتطلب دعم الدولة كذلك تطوير اليات جديدة للتوفيق بين مصالح ومطالب الجماعات الإثنية المختلفة، بحيث يتم دمجها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. ولا شك فى أن مثل هذه الرؤية التكاملية التى يقوم عليها منظور الدولة التنموية الجديدة فى إفريقيا تشكل مقدمة لازمة للتغلب على أزمة إفريقيا المستعصية. فهل من سبيل ؟ هذا هو التحدى الذى يواجه المشهد الديمقراطى الراهن فى إفريقيا.

المراجع :

١- د. حمدى عبدالرحمن حسن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة .. أى مستقبل؟، القاهرة، مكتبة مدبولى، ٢٠٠٧.

2- Tim Shenk, Congo's Cautious Hope, Sojourners ,36 no2, 20-5 F, 2007.

3- N'Diaye, B. Mauritania, August 2005: Justice and Democracy, or Just Another Coup?. African Affairs v. 105 (July 2006) p. 421-41.

4- Staffan I. Lindberg, Democracy and Elections in Africa,: Johns Hopkins University Press, 2006.

5- Peter J. Schraeder, African Politics and Society: A Mosaic in Transformation, Palgrave Macmillan, 1999.

6- Philip C Aka, Military and Democratization in Africa, The Journal of Third World Studies, Spring, 1999.

7- Ihonvbere, Julius O., and John M. Mbaku, eds. Political Liberalization and Democratizationin Africa: Lessons from Country Experiences. Westport, Conn.: Praeger, 2003.

8- Mbaku, John M., and Julius O. Ihonvbere, eds. The Transition to Democratic Governance in Africa: The Continuing Struggle. Westport, Conn.: Praeger, 2003.

9- James Button and Jo Chandler, How we lied to Africa, The Age, June 2, 2007.

- تعزيز دور العدالة والقانون الدولي في إدارة العلاقات بين الأمم.

- دعم السلام الدولي ومساندة آليات حل الصراع المتفق دوليا عليها.

- دعم إفريقيا في المجال الدولي.

- تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال التعاون الإقليمي والدولي في ظل عالم متزايد التداخل والاعتماد المتبادل والعولمة.

- تأكيد قدرة جنوب إفريقيا على الوفاء بالتزاماتها كعضو في الأمم المتحدة والمساهمة في أمن العالم.

- دعم مشروع النهضة الإفريقية من خلال الاتحاد الإفريقي ومبادرة النيباد.

- دعم التنمية الاقتصادية من خلال التكامل الإقليمي والتنمية في الجنوب الإفريقي، خاصة جماعة السادك (الجماعة التنموية للجنوب الإفريقي)، والساكو (الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي).

- العمل مع الشركاء الأفارقة على قدم المساواة.

- منح عمليات حفظ السلام ومنع الصراع -عبر الدبلوماسية الوقائية وآليات الرقابة - أولوية خاصة، والمساهمة النشيطة في جهود حفظ السلام والأمن الدوليين، ونزع السلاح، ومنع الإبادة، والحد من انتشار الأسلحة من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية.

- دعم جهود إصلاح الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز لتكون أكثر ديمقراطية.

- بلورة أجندة عمل للجنوب تقوم على تعاون جنوب/ جنوب، وشراكة جنوب/ شمال.

ويتبين من البنود السابقة أن ثمة تغليبا للرؤية الثانية لدور جنوب إفريقيا على الساحتين الدولية والإقليمية، وهو أمر يتضافر على تأكيده رصد لائحة أولويات السياسة الخارجية لجمهورية جنوب إفريقيا لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والتي أعادت النص على الكثير من الأهداف سالفة البيان، مع تأكيد أن تحقيق تلك الأهداف سيتم من خلال تعزيز التضامن مع الدول النامية من ناحية، والشراكة مع الدول المتقدمة من ناحية أخرى لتحقيق ودعم التنمية المستدامة، مع عناية خاصة باحتياجات إفريقيا.

تكشف محاور ومجالات حركة جنوب إفريقيا على الساحة الإقليمية عن انتصار الاتجاه المؤيد للتصور ذي النزعة الريادية في السياسة الخارجية الجنوب إفريقية.

فعلى الصعيد القاري، سعت جنوب إفريقيا إلى الإسراع بقيام أجهزة الاتحاد المختلفة، وحث الدول الأعضاء على استكمال إجراءات التصديق على بروتوكولات الأجهزة والمؤسسات المختلفة للاتحاد، واستطاعت الفوز بالمقر الدائم لبرلمان عموم إفريقيا على أرضها، في الوقت نفسه الذي قامت فيه بالتصديق على بروتوكول المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

وعلى الصعيد نفسه، ألقت جنوب إفريقيا بثقلها خلف مبادرة النيباد، واستطاعت عبر دبلوماسيتها التنسيق بينها وبين الاتحاد الإفريقي لتصبح المبادرة بمثابة الخطة الاقتصادية للاتحاد الإفريقي.

وعلى الرغم من مشاركة ١٤ دولة - إلى جانب جمهورية جنوب إفريقيا - في اللجنة التنفيذية للمبادرة ومشاركة أربع دول كبرى (مصر، نيجيريا، الجزائر، السنغال) لجنوب إفريقيا في لجنة التسيير للمبادرة، إلا أن وجود مقر سكرتارية النيباد في جنوب إفريقيا يجعل لها اليد الطولى في تسيير أمورها والاستفادة من عوائدها.

وعلى صعيد علاقات جنوب إفريقيا بدول الجنوب الإفريقي، واصلت جنوب إفريقيا تعزيز علاقاتها مع دول السادك باعتبارها النطاق الحيوي لاقتصاد جنوب إفريقيا وسياستها من خلال حزمة من الأدوات، مثل: إنشاء مراكز تدريبية والزيارات المتبادلة والمساعدات الفنية والمالية، والحرص على مد شبكات الطرق والمواصلات للربط بينها وبين دول المنطقة، الأمر الذي يصب في نهاية المطاف في صالح الاستثمارات والمنتجات الجنوب إفريقية. وهي الأدوات التي شملت معظم دول السادك، بما في ذلك زيمبابوي. فعلى الرغم من الخلاف بين النظام في جنوب إفريقيا ونظام موجابي والتوترات التي شابت العلاقات بين البلدين في الأعوام السابقة، فإن الملاحظ أنها قد شهدت بعض ملامح التحسن في الآونة الأخيرة.

وفي وسط القارة وشرقها، حكمت علاقات جنوب إفريقيا بالأساس محاولات تحقيق السلام في منطقة البحيرات العظمى والكونغو الديمقراطية، على اعتبار أن تحقق السلام في تلك المنطقة يوفر الأساس اللازم لجذب حركة الاستثمار وتحقيق التنمية. كما طالت اهتماماتها وحركتها الخارجية قضايا الصومال والإرهاب في القرن الإفريقي، والصراع في جزر القمر.

ويعود اهتمام جنوب إفريقيا بالصراعات في تلك المنطقة إلى اعتبارات عديدة، يأتي في مقدمتها رغبتها في القيام بدور فاعل على مستوى القارة - بعد عزلتها الطويلة عن القارة أثناء عهد الحكم العنصري- وذلك في إطار رؤية الفريق الأول لأوضاع القارة، وتأكيده ضرورة احترام حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي، وتسوية الصراعات سلميا.

وعلى صعيد غرب القارة، تحتفظ جنوب إفريقيا بتمثيل دبلوماسي مع عدد محدود من دول غرب إفريقيا، حيث توجد لها سفارات فقط في كل من نيجيريا، والسنغال، وغانا، وكوت ديفوار، الأمر الذي يعكس أهمية تلك البلدان في منظور السياسة الخارجية الجنوب إفريقية، خاصة أن البعثات الدبلوماسية القائمة في تلك الدول المذكورة منوط بها رعاية مصالح جنوب إفريقيا في الدول الأخرى بالمنطقة. وتشير البيانات إلى أن هناك اهتماما جنوب إفريقيا بتطورات الأوضاع في غرب إفريقيا، حيث يظهر قطاع الأعمال والتجارة في جنوب إفريقيا اهتماما متزايدا بها في ظل إمكانياتها وثرواتها المعدنية، واحتياجاتها في مجالات البنية التحتية والخدمات المصرفية التي تطرح جنوب إفريقيا فيها نفسها كنموذج يحتذى به، فضلا عما تمثله المنطقة من سوق واسعة للمنتجات والاستثمارات الجنوب إفريقية في مختلف

القوى الإقليمية الرئيسية فى أفريقيا

بيان	تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة (مليون دولار) ٢٠٠٥ (١)	الناتج المحلى الإجمالى بالمليون دولار والترتيب العالمى (٢)	تعداد السكان بالمليون نسمة ٢٠٠٤ (٣)	المساحة الجغرافية بالألف كيلومتر مربع (٣)	دور فى عمليات حفظ السلام إقليميا وعالميا	حالة الاستقرار
مصر	٥٣٧٦	٨٩٣٦٩(٥١)	٧٢.٦	٩٩٥	نعم	استقرار
جنوب أفريقيا	٦٣٧٩	٢٣٩٥٤٣(٢٧)	٤٥.٥	١٢١٤	نعم	استقرار
كينيا	٢١	١٨٧٣٠(٨٠)	٣٣.٥	٥٦٩	نعم	استقرار
نيجيريا	٣٤٠٣	٩٨٩٥١(٤٩)	١٢٨.٧	٩١١	نعم	توتر داخلى مسلح فى الجنوب

1- African Economic Outlook 2007 Afdb /OECD(1)

2- World Development Indicators ,World Bank ,23April2007

3- Africa Development Indicators 2006

المجالات، بما فى ذلك المجال الثقافى الذى كان مدخلا أساسيا للتعاون بين جنوب إفريقيا ودولة مالى، التى شهدت عاصمتها تدشين أول مشروع رئاسى من نوعه يستهدف حفظ المخطوطات التاريخية الإسلامية.

وعلى صعيد علاقات جنوب إفريقيا بدول شمال إفريقيا، فقد شملت الحركة الدبلوماسية لجنوب إفريقيا جميع دول الشمال، بما فى ذلك المغرب وموريتانيا، مع تفاوت فى طبيعة ومجالات التعاون بين جنوب إفريقيا وكل دولة.

فعلى صعيد العلاقات المصرية - الجنوب إفريقية، تبادل مسئولو الدولتين الزيارات لبحث إمكانيات التعاون بين الجانبين، لاسيما فى مجالات السياحة والتعاون الاقتصادى. واهتمت جنوب إفريقيا كذلك ببحث الوضع فى الشرق الأوسط ودور مصر على هذا الصعيد. وهناك تأكيدات على تنامى التعاون بين البلدين، إلا أن ذلك لم يحل دون ظهور بعض ملامح ومؤشرات المساعى التنافسية بين الدولتين، كان أبرزها على صعيد استضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم المقرر إقامتها عام ٢٠١٠، وعلى الفوز بمقر برلمان عموم إفريقيا، وكلاهما حظيت بهما جمهورية جنوب إفريقيا، وكذا التنافس على شرف تمثيل إفريقيا فى العضوية الدائمة بمجلس الأمن، حال إقرار حق إفريقيا فى مقعد دائم بالمجلس.

وعلى صعيد العلاقات مع كل من تونس والجزائر، تحتفظ جنوب إفريقيا بلجان مشتركة مع كلتا الدولتين، تعقد اجتماعاتها دوريا على أعلى المستويات. وقد عبرت كل من الجزائر وتونس عن ارتياحهما لطبيعة ومستويات العلاقة المتنامية مع جنوب إفريقيا.

وعلى صعيد العلاقة مع السودان، أبدت جنوب إفريقيا دعمها لمساعى التسوية السلمية لمشكلة السودان، كما استقبلت العديد من القيادات السودانية الرسمية وغير الرسمية. كما سعت - خلال رئاستها للاتحاد الإفريقى - إلى تسوية الصراع الدائر فى السودان. وفى المقابل، يشير البعض إلى أن جنوب إفريقيا لها علاقات فيما يتصل ببيع السلاح للأطراف المتصارعة فى السودان.

وفيما يتصل بالعلاقات مع الجماهيرية الليبية، تم توقيع عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم، شملت مجالات حماية وتعزيز الاستثمارات والسفن التجارية، والمسائل الملاحية، والتعاون فى مجالات النقل والمواصلات، والنقل الجوى، والعلوم والتكنولوجيا.

ج- معوقات الدور الإقليمى لجمهورية جنوب إفريقيا :

على الرغم من القدرات والإمكانات والمساعى سالفة البيان، والتى تمثل فى مجملها عناصر قوة لجمهورية جنوب إفريقيا على الصعيدين القارى والدولى، فإن كل عنصر منها لا يخلو من بعض مناطق وملامح الضعف التى تحد من قوة الدولة وقدرتها.

فرغم أنه ما بين عامى ١٩٩٦و ٢٠٠٦، زاد السكان من ٤٠ مليون نسمة إلى نحو ٤٥ مليون نسمة فقط، إلا أن عدد الأسر المعيشية قفز من ٩,٧ مليون أسرة إلى ١١ مليون أسرة بزيادة ٣٠٪، وهو ما يعنى مزيدا من الضغوط والمطالب بالخدمات اللازمة من الحكومة.

ويمكن القول إنه مثلما يمثل الجانب الاقتصادى الركن الركين فى قدرات جمهورية جنوب إفريقيا كفاعل وقوة إقليمية، فإنه يحمل - وبذات القدر - مجموعة من التحديات الأساسية للنظام السياسى فى ظل واقع التفاوت الشديد فى توزيع الدخل الوطنى بين الجماعات المكونة للمجتمع. فعلى حين يبلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى نحو ١٣ ألف دولار، فإن الغالبية العظمى من الأفارقة السود تعانى من الفقر وتعيش نسبة كبيرة منهم تحت خط الفقر. ويمكن القول إن هناك نمطين اقتصاديين فى البلاد، أحدهما عالمى تنافسى جيد الأداء يسيطر عليه البيض والشركات العالمية، والآخر هامشى يتسم بضعف الأداء فى مجالات التعدين والزراعة المعيشية، والذى يعتمد بدرجة كبيرة على الأيدى العاملة للجماعة الإفريقية السوداء التى تعانى من البطالة، حيث تبلغ نسبتها بين السود نحو ٤٢٪ على الرغم من جهود الدولة للتصدى لهذه المشكلة، حيث ازداد عدد طالبى الوظائف بنسبة ٤٠٪، فى حين لم تزد نسبة الزيادة فى الوظائف على ٢٠٪ خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٣، وهو أمر مرشح للتزايد فى ظل اتساع نطاق التعليم أمام أبناء الجماعة السوداء، وتخرج الآلاف منهم سنويا إلى سوق العمل مطالبين بفرص

متكافئة مع أبناء الجماعات الأخرى، لا سيما الجماعة البيضاء المهيمنة سياسيا، الأمر الذى ينذر بانهيار معادلة التحول التاريخى الذى شهدته جنوب إفريقيا القائمة على تولى السود السلطة السياسية، مع الحفاظ على الوضع الاقتصادى للجماعات دون تغيير جوهرى، وهو الأمر الذى بدت معه خيارات التعويضات عن الأراضى التى طرد منها السود إبان الحقبة العنصرية وليس استردادها أفضل الخيارات، لاسيما فى المناطق الحضرية. إلا أن الإخفاق فى تحقيق الوعود الخاصة بتحسين الأحوال المعيشية للجماعة السوداء يحمل فى طياته تحديات كبيرة للنظام السياسى فى جمهورية جنوب إفريقيا، خاصة مع تزايد معدلات الفساد فى البلاد، وكذلك ازدياد مظاهر العنف الاجتماعى. يدلل على ذلك ازدياد نفقات الأمن الداخلى إلى نحو ١١.٧٪ من إجمالى النفقات العامة، متجاوزة النفقات المخصصة للدفاع أو الأمن الخارجى التى بلغت ٧.٧٪.

وعلى الرغم من أن تلك التحديات قد تكون دافعا نحو الانكفاء على الذات داخليا، بحثا عن توظيف أمثل للموارد فى علاج تلك المشكلات وعدم التورط فى التزامات خارجية تزيد من تعقيدات الداخل، فإن تلك التحديات بذاتها يمكن أن تكون دافعا لمزيد من الدور الخارجى لتعبئة المساندة والمساعدة الدولية فى التصدى لهذه المشكلات، أو لصرف الأنظار عنها بتحقيق إنجازات رمزية إقليمية ودولية.

خلاصة القول، إن جمهورية جنوب إفريقيا قد استطاعت القيام بدور رئيسى على الساحة الإفريقية يجعل منها الفاعل الرئيسى على الساحة، الأمر الذى يدعم قدرتها التفاوضية والتنافسية على الساحتين الإقليمية والدولية، وهى تستخدم فى ذلك مجموعة من الأدوات الفكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية ومن خلال الحضور الجنوب إفريقى الواعى والمكثف فى مختلف الفاعليات الإفريقية، وعلى مختلف المستويات، وفى مقدمتها المستوى الرئاسى، الأمر الذى يعطى الدبلوماسية الجنوب إفريقية دفعة كبيرة ومصداقية أكبر لدى الدول الإفريقية، بما يصب فى جانب المصالح الوطنية لجمهورية جنوب إفريقيا، علاوة على حرص جنوب إفريقيا على استضافة المؤسسات والمؤتمرات والفعاليات الدولية والإقليمية، بما يضفيه ذلك عليها من مكانة.

ثانيا- نيجيريا :

أ- القدرات والإمكانات :

تعتبر نيجيريا إحدى أهم القوى الإقليمية الفاعلة على الساحة الإفريقية بصفة عامة، وفى غرب إفريقيا بصفة خاصة. وتستمد نيجيريا قوتها من مجموعة من الركائز أو عناصر القوة، يأتى فى مقدمتها القدرات البشرية التى تضمها البلاد، حيث تشير آخر الإحصاءات الرسمية - التى أعلنت مؤخرا (٢٠٠٧) - إلى أن تعداد نيجيريا بلغ ١٤٠ مليون نسمة، أى ما يربو على سدس سكان القارة ككل، كما تضم نيجيريا أكثر من ٢٥٠ جماعة إثنية ومئات اللهجات، الأمر الذى يجعلها أقرب لتجسيد حقيقة التعددية والتنوع على الساحة الإفريقية.

وعلى الصعيد الاقتصادى، تمتلك نيجيريا قدرات إنتاجية ومخزونا كبيرا من البترول والغاز الطبيعى علاوة على إمكانات زراعية كبيرة.

ومن الناحية العسكرية، تمتلك نيجيريا قدرات عسكرية تفوق قدرات دول جوارها، وتحتل بها المركز الثانى على الساحة الإفريقية جنوب الصحراء، تالية جنوب إفريقيا، وهى القدرات التى أهلتها للقيام بدور رئيسى فى العديد من مهام حفظ السلام داخل القارة وخارجها، حيث تعد نيجيريا أكثر دول القارة إسهاما فى مهام حفظ السلام على الصعيدين الإقليمى والدولى، وكذلك على الصعيد الإقليمى الفرعى، حيث ساهمت فى إقامة جماعة المراقبة (الإيكوموج) التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والتى كان لها دور بارز فى إدارة الصراع فى كل من سيراليون وليبيريا وغينيا بيساو، وكانت نيجيريا بمثابة المحرك الأساسى فى أداء الإيكوموج فيما يتصل بهذه الصراعات.

وعلى الصعيد الدبلوماسى والسياسى، يمكن القول إن لنيجيريا سجلا حافلا فى مجال التمثيل والعمل الدولى على الصعيدين الدولى والقارى، حيث حظيت بتمثيل إفريقيا ثلاث مرات كعضو غير دائم فى مجلس الأمن (٦٦-٦٧، ٧٨- ١٩٧٩، ٩٤- ١٩٩٥)، كما تولى أحد دبلوماسييها - وهو الجنرال جو جاربا - رئاسة الدورة ٤٤ من دورات الجمعية العامة. كما عمل الدكتور اديبايو اددجى سكرتيرا تنفيذيا فى اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لمدة ١٤ سنة. كما استضافت نيجيريا ونظمت فى لاجوس عام ١٩٧٧ أول مؤتمر للأمم المتحدة لمناهضة العنصرية "الأبارتهيد". وعلى الصعيد نفسه، رأست لجنة مناهضة العنصرية منذ عام ١٩٧٠ حتى انتهاء أعمال هذه اللجنة وحلها عام ١٩٩٤.

وتولى "ايميكا انيوكو" منصب سكرتير عام الكومنولث، وعمل إبراهيم جامبارى مساعدا للسكرتير العام للأمم المتحدة ومستشاره للشئون الإفريقية.

كما أن نيجيريا عضو فاعل فى جماعة الكومنولث التى تضم نحو ٥٤ دولة إفريقية وأسيوية وغربية، وكذا عضو فى مجموعة ٧٧، كما أنها عضو فى منظمة الأوبك المصدرة للبترول، وعضو فاعل فى جماعة (الإيكواس) التى تضم ١٥ دولة (بعد انسحاب موريتانيا) من دول غرب إفريقيا. وعلى الصعيد نفسه، تمتلك نيجيريا سجلا إيجابيا فيما يتصل بالمشاركة فى مساعى السلام على الساحة الإفريقية واستضافتها للعديد منها، ليس آخرها مباحثات السلام بين حكومة السودان والفصائل المتمردة فى الجنوب والغرب على فترات زمنية متفاوتة، ومنها كذلك استضافتها ورعايتها مباحثات الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومجموعة دول إفريقيا والكاريبى والباسيفيكى، والتى أسفرت عن اتفاقية لومى لعام ١٩٧٥ والتى ظلت حاكمة للعلاقات بين الطرفين حتى استبدلت بها اتفاقية كوتونو عام ٢٠٠٠.

من ناحية أخرى، تولت نيجيريا رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية مرتين، كما رأست الاتحاد الافريقى ولجنة تسيير وتنفيذ النيباد "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، والتى تعتبر نيجيريا واحدة من الدول الخمس المؤسسة للمبادرة إلى جانب (مصر، جنوب إفريقيا، السنغال، الجزائر).

وعلى الصعيد الحضارى والثقافى والقدرات الرمزية، تمتلك نيجيريا رصيدا حضاريا إسلاميا يمثل جسرا واصلا بينها وبين العالم الإسلامى، ويتمثل ذلك الرصيد فى الحضارة الإسلامية التى شهدتها إمارات وممالك الهوسا شمال نيجيريا فى "كانو" وزاريا. كما أن الوجود المسيحى الغالب على النطاق الجنوبى الغربى من البلاد "قبائل اليوربا" وكذا انتشار العقائد والطقوس التقليدية بين جماعات الجنوب، لا سيما فى الشرق "الايبو"، يمثل من ناحية أخرى رابطة وحلقة وصل بين نيجيريا ودول جوارها وأرضية مشتركة مع العالم العربى. أضف إلى ذلك التأثير الثقافى، ممثلا فى المنح التى تقدمها نيجيريا لأبناء إفريقيا للتعليم والتدريب فى المؤسسات النيجيرية، علاوة على فوز الأديب النيجيرى "وول شوينكا" بجائزة نوبل للأدب بما يحمله ذلك من قيمة رمزية على الصعيد الدولى.

ب- تصورات وأهداف السياسة الخارجية :

انطلاقا من تلك القدرات والإمكانات والخبرات، ومن الدور النيجيرى فى مناهضة الاستعمار ودعم حركات التحرر والاستقلال فى مناطق إفريقيا المختلفة، وبخاصة فى المستعمرات البرتغالية والجنوب الإفريقية، ترى نيجيريا أنها الأحق بتمثيل قارة إفريقيا على الصعيد الدولى فيما يتصل بالمقعد الدائم للقارة فى مجلس الأمن - حال إقراره - وترى كذلك أنها حجر زاوية فى كل ما يتصل بإقليم غرب إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن الدستور النيجيرى لعام ١٩٩٩ قد نص فى القسم ١٩ البنود من أ- هـ على أن أهداف السياسة الخارجية النيجيرية هى :

- دعم وحماية المصالح الوطنية.
- تعزيز التكامل الإفريقى ومساندة الوحدة الإفريقية.
- دعم التعاون الدولى من أجل تعزيز السلام العالمى والاحترام المتبادل بين جميع الأمم وإزالة كافة صور التمييز.
- احترام القانون الدولى والالتزامات التعاقدية والسعى لحل النزاعات الدولية عبر المفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم والقضاء.
- العمل على إيجاد نظام اقتصادى دولى عادل.

على أن هذه الإمكانات والقدرات تقلل منها مجموعة من العوامل السلبية التى تمثل نقاط ضعف ومعوقات أساسية لدور نيجيرى فاعل على الساحة الدولية بصفة عامة، والإفريقية بصفة خاصة.

ج- معوقات الدور الإقليمى لنيجيريا:

وإجمالا يمكن القول إن كل عنصر من عناصر قوة نيجيريا يعمل داخله عنصر ضعف.

فالتعددية والتنوع داخل نيجيريا، والتى تعد بمثابة أداة للتوصل والتداخل مع دول الجوار، كانت سببا فى إثارة نزاعات مع معظم تلك الدول إما لعدم اعتراف تلك الجماعات بالحدود الفاصلة بين الدول، أو بفعل شبكات المصالح، أو تعارض المصالح بين المقيمين على الحدود، أو بفعل مواقف الأنظمة من مجريات الأحداث على الساحة النيجيرية. ولعل أشهر الأمثلة تعاطف دولتى غينيا الاستوائية وبنين مع حركة بيافرا الانفصالية (٦٧ - ١٩٧٠) بفعل وجود جماعة الايبو وامتداداتها فى هاتين الدولتين. كما أن لنيجيريا مشكلات حدودية مع الكاميرون حول جزر باكاسى وأرخبيل أرشيبونج، وقد حسمته محكمة العدل لصالح الكاميرون.

ومع ضعف الأداء الاقتصادى الوطنى، تصبح الزيادة السكانية والموارد البشرية التى تمتلكها نيجيريا عبئا إضافيا على النظام الحاكم، وهو ما يدلل عليه واقع أن نحو أكثر من ٦٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر مع تفشى البطالة، وسوء الأداء الاقتصادى، وتفشى الفساد، وعدم الأمن فى البلاد، حيث تأتى نيجيريا فى مرتبة متقدمة (الأولى، الثانية) فى قائمة الدول الأكثر فسادا فى العالم والأقل أمنا. أضف إلى ذلك التوترات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن تفاعلات هذه العوامل كلها مع سوء الإدارة السياسية، فى ظل إصرار النخبة الحاكمة على الإمساك بزمام السلطة عبر التلاعب بالعملية الانتخابية فى مسارها ونتائجها، على نحو ما تشهد به التقارير الخاصة بالانتخابات الرئاسية الأخيرة (أبريل ٢٠٠٧)، والتى شابها الكثير من التجاوزات لضمان فوز مرشح الحزب الحاكم "موسى ارادوا" وهو ما يضعف شرعية النظام ويزيد من حدة الاحتقان الداخلى.

وعلى الصعيد الإقليمى، يواجه الدور النيجيرى مجموعة من التحديات، ممثلة فى الانقسام التقليدى لدول منطقة غرب إفريقيا ما بين دول فرانكفونية وأخرى أنجلوفونية، وهو الانقسام الذى انعكست آثاره جلية فى مراحل عدة من تاريخ الإقليم، استطاعت الدبلوماسية النيجيرية احتواءها وتوظيفها أحيانا على نحو ما تشهد به خبرة قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس" عام ١٩٧٥، والمعاهدة المنقحة لها عام ١٩٩٣، والتى مثل قيامها نجاحا للدبلوماسية النيجيرية فى غرب إفريقيا. وفى أحيان أخرى، كادت تلك الانقسامات تعصف بجهود حفظ السلام فى كل من ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو على اختلاف الدور والموقف النيجيرى فى تلك الأزمات.

ويستحق دور كل من نيجيريا وجنوب إفريقيا المتابعة والرصد فى ظل مساعى كل منهما لتعزيز قدراته الإقليمية وتحالفاته القارية والدولية، وهى المساعى التى لا تعترف - واقعيا- بخصوصيات العلاقات للدول الأخرى بالقارة، على نحو ما تكشف عنه تحركات جمهورية جنوب إفريقيا فى القرن الإفريقى ودول حوض النيل والسودان، وتحركات نيجيريا فى غرب إفريقيا ووسطها، الأمر الذى قد يؤثر سلبا على المصالح المصرية فى بعض المناطق الحيوية للأمن الوطنى المصرى، وفى مقدمتها منطقة حوض النيل وواديه فى ظل الدور المتنامى لجهود الدولتين فى هذه المناطق كصانعين للسلام وشركاء محتملين فى مساعى التنمية. زد على ذلك طرح جنوب إفريقيا ذاتها كنموذج يحتذى به فى المصالحة الوطنية، وأنها واحة للديمقراطية. وتقتضى المتابعة بلورة مجموعة من الأدوات والرؤى القادرة على الحفاظ على مكانة مصر ودورها فى تلك المناطق الحيوية.

٤



كانت الأبعاد الأمنية أحد أبرز دوافع الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، كما كانت هذه الأبعاد أيضا هي الأكثر وضوحا في بنية المنظمة الجديدة. فقد كان الانتقال المذكور مرتبطا، في أحد أبرز دوافعه، بالعجز الشديد لمنظمة الوحدة الإفريقية في التعامل مع الصراعات الإقليمية والداخلية في إفريقيا، الأمر الذي جعل التعامل مع هذه الصراعات يتم من خلال منظمات دولية أو قوى دولية خارجية، بينما كانت المنظمة القارية الأم في إفريقيا تقف عاجزة أمام هذه الصراعات، ليس بسبب القصور في الموارد والقدرات، ولكن بسبب القيود السياسية النابعة من ميثاق المنظمة ذاته. كما عجزت تلك المنظمة عن صياغة أطر تعاون قاري جاد في مجالات الأمن والدفاع المشترك، مما ترك الدول الأعضاء تتجه لإقامة علاقات أمنية مع الدول الاستعمارية القديمة أو مع القوى العظمى أو الكبرى الأخرى، وبالتالي أدخل القارة الإفريقية إلى دوامة الاستقطاب بين الكتلتين العظميين إبان الحرب الباردة.

وكان من الطبيعي، إذن، أن ينصب التركيز في تأسيس المنظمة القارية الجارية على تفادي أوجه القصور المختلفة التي شابت أداء منظمة الوحدة الإفريقية في المجالات الأمنية والدفاعية، عبر وضع مبادئ وأطر جديدة للعمل القاري الإفريقي في هذه المجالات، مع إنشاء مؤسسات جديدة في المجالات الأمنية ذات أهداف وأجندات طموح للغاية، مع إبرام اتفاقات متنوعة لدفع وتعزيز علاقات التعاون القاري الإفريقي في تلك المجالات، بحيث تمثل تلك الاتفاقات الإطار القانوني والمؤسسي لهذا التعاون، سواء في مجالات الدفاع المشترك أو مكافحة الإرهاب أو التدخل السريع أو مقاومة ظاهرة المرتزقة.. وما إلى ذلك.

ومع أن القارة الإفريقية تكاد تكون الأسبق في مجال التعاون الإقليمي القاري في المجالات الدفاعية والأمنية، بصورة تكاد تكون غير موجودة في تجارب التكامل الإقليمي الأخرى على الساحة الدولية، إلا أن هناك في المقابل إشكاليات عديدة تواجه البنية الجديدة للأمن الإقليمي في إفريقيا، تتمثل بالتحديد في الفجوة الواسعة بين الاتفاقات المبرمة وواقع التعاون الفعلي في المجالات الدفاعية والأمنية، سواء من حيث الافتقار إلى إرادة سياسية كافية لتنفيذ المضامين الطموح لهذه الاتفاقات، أو من حيث غياب التقاليد المحركة للتعاون الدفاعي والأمني، أو من حيث القصور الشديد في الموارد، بما يجعل من الصعب تحويل مضامين هذه الاتفاقات إلى واقع عملي على الأرض، وعلى نحو ينعكس بالإيجاب على حالة السلم والأمن في القارة الإفريقية.

أولا- التجارب الأولية للتعاون الدفاعي والأمني:

لعل المجال الأبرز لفشل منظمة الوحدة الإفريقية يتمثل بالأساس في الغياب الكامل لقضايا التعاون في المجالات الدفاعية والأمنية بين الدول الإفريقية. وعلى الرغم من أن بعض الدول الإفريقية كانت قد اقترحت في بعض الفترات أفكارا طموحا للتعاون في المجالات الدفاعية، إلا أنها لم تلق تجاوبا ملموسا من أغلبية الأعضاء. ولعل أبرز هذه الأفكار تلك التي اقترحتها غانا في عام ١٩٦٤ بشأن إنشاء قيادة عسكرية إفريقية عليا، وكذلك اقتراح سيراليون في عام ١٩٨٠ بشأن إنشاء مجلس سياسي لشئون الأمن ضمن أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية. إلا أن تلك الأفكار لم تلق تجاوبا كافيا من جانب الدول الأعضاء، بحكم أن أغلب الأعضاء كانوا قد حصلوا للتو على الاستقلال الوطني، ولم يكونوا بالتالي على استعداد للدخول في أطر للتعاون الإقليمي في المجالات الأمنية على نحو قد يمثل انتقاصا لسيادة واستقلال تلك الدول، علاوة على رضوخ الكثير منها لضغوط القوى الاستعمارية السابقة لعدم الدخول في علاقات تعاون من هذا النوع.

والأهم من ذلك يتمثل في أن منظمة الوحدة الإفريقية عجزت بشكل يكاد يكون كاملا عن التعامل مع الصراعات الداخلية في إفريقيا، والتي تعتبر بمثابة النسبة الكبرى على الإطلاق من الصراعات الجارية على الساحة الإفريقية. وكان هذا العجز ناجما بدوره عن الالتزام الصارم من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

المنظمة بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

وكان هذا العجز من جانب منظمة الوحدة الإفريقية أحد أبرز الأسباب التى أدت إلى استفحال وتفاقم الصراعات الداخلية فى القارة الإفريقية بصورة تدريجية، ثم انفجارها على نطاق واسع مع بداية التسعينيات عقب انتهاء الحرب الباردة. وبدأت الدول الإفريقية تدرك منذ ذلك الحين أهمية تفعيل دورها فى قضايا الأمن وتسوية الصراعات فى إفريقيا فى فترة ما بعد الحرب الباردة، لاسيما عقب فشل تجربة التدخل الدولى فى الصومال، وانعكس ذلك فى تأسيس آلية منع وإدارة وحل الصراعات فى إفريقيا فى عام ١٩٩٣، كجزء من هيكل منظمة الوحدة الإفريقية، إلا أن هذه الآلية بدورها لم يكن لها دور فاعل وملموس فى مجال منع وإدارة وحل الصراعات، ولم تحقق بالتالى تحولا ملموسا فى التعامل الإفريقى مع الصراعات الجارية فى القارة الإفريقية.

ولكن من الضرورى هنا الإشارة إلى أن تلك المشكلات لم تفض إلى تحول واع وتدريجى فى الإدراك الإفريقى بشأن ضرورة معالجة الثغرات فى كافة مجالات التكامل الإقليمى فى إفريقيا عموما، وفى مجالات التعاون الدفاعى والأمنى بشكل خاص، وإنما اتخذت هذه المعالجة طابعا حماسيا ارتجاليا فى أواخر التسعينيات، حينما تحمست ليبيا بشدة لقيادة عملية التحول فى العمل القارى الإفريقى فى اتجاه تحقيق حلم الوحدة الإفريقية. وكان الموقف الليبى بدوره مدفوعا بالرغبة العارمة فى الخروج من إسار العزلة التى نجمت عن العقوبات الدولية التى فرضت على ليبيا فى إطار أزمة لوكيربى، فضلا عن التحول الكامل فى أولويات السياسة الخارجية الليبية من العمل على تحقيق الوحدة العربية إلى التركيز على إنشاء الولايات الإفريقية المتحدة.

وكانت هذه السياسة الليبية متأثرة بالموقف الصلب الذى تبناه القادة الأفارقة بجانب ليبيا لإخراجها من عزلتها الدولية، لاسيما بعدما وقفت الدول الإفريقية بحزم ضد تلك العقوبات منذ قمة واجادوجو الإفريقية فى يونيو ١٩٩٨.

وقد ركزت ليبيا منذ ذلك الحين على دفع جهود الوحدة الإفريقية، بدءا باستضافتها لقمة إفريقية استثنائية فى سرت فى سبتمبر ١٩٩٩، والتى طرحت ليبيا خلالها مشروعين للوحدة، الأول مشروع اتحاد كونفيدرالى بين الدول الإفريقية. والثانى مشروع الولايات المتحدة الإفريقية، وينص على إقامة ولايات متحدة إفريقية، فى صورة اتحاد فيدرالى كامل، على غرار النموذج الأمريكى، يتولى فيه السلطة رئيس للاتحاد يتولى السلطة التنفيذية، ويتم انتخابه من خلال رؤساء الدول الأعضاء.

وعقب ذلك، جرت مداولات طويلة ومكثفة، كان من نتيجتها أن جرى الأخذ بصيغة توفيقية تقوم على إنشاء منظمة قارية جديدة تحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، بصلاحيات أوسع بكثير منها، ولكن دون الوصول بها إلى الصيغ الوحدوية الطموح التى كانت تطرحها ليبيا، وهو ما جرى التعبير عنه فى قمة توجو الإفريقية لعام ٢٠٠٠، ثم جرت بعد ذلك صياغة الميثاق المؤسس لهذه المنظمة الجديدة، وكان عبارة عن صيغة توفيقية بين الأفكار الجديدة للعمل الإفريقى وبين عناصر قديمة كانت موجودة بالفعل فى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، مع إدماج معظم أجهزة المنظمة القديمة ضمن أجهزة المنظمة الجديدة، ولكن بمسميات جديدة، ومع إسناد مهام جديدة لها.

وتمت بعد ذلك الموافقة على مشروع الميثاق الإفريقى الجديد، بدءا من قمة لومى فى يوليو ٢٠٠٠، ثم إعلان قيام الاتحاد الإفريقى رسميا فى قمة سرت الاستثنائية فى مارس ٢٠٠١، ثم استكمل بالفعل النصاب المطلوب لقيام الاتحاد الإفريقى فى مايو ٢٠٠١، وجرت بعد ذلك الموافقة على باقى الإجراءات التنفيذية لتوقيع ميثاق الاتحاد فى قمة لوساكا فى يوليو ٢٠٠١، بحيث كانت قمة لوساكا بالتالى هى القمة الأخيرة لمنظمة الوحدة الإفريقية، ثم بدأ بعدها عمل الاتحاد الإفريقى.

ثانيا- عناصر البنية الدفاعية - الأمنية الجديدة :

استحوذت قضايا الدفاع والأمن على مكانة محورية فى بنية الاتحاد الإفريقى، سواء فى مضمون الميثاق المؤسس لهذا الاتحاد، أو من حيث المؤسسات الجديدة التى نشأت تحت مظلته.

حتى إن ميثاق الاتحاد الإفريقى شكل بحد ذاته ثورة فى آليات العمل الأمنى، ليس فقط على مستوى إفريقيا، ولكن على مستوى منظمات التكامل الإقليمى على الساحة الدولية ككل، حيث أقر الميثاق بشكل واضح وصريح حق التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء فى حالات معينة، حددتها المادة الرابعة من الميثاق فى ثلاث حالات معينة هى: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية(١). ويعطى الميثاق أيضا الحق الكامل للدول الأعضاء فى طلب تدخل الاتحاد لإعادة السلام والأمن فيها.

أما من حيث المؤسسات الأمنية الجديدة التى استحدثها الاتحاد الإفريقى، فقد أحاطت بها فى بادئ الأمر درجة عالية من الغموض والالتباس. إلا أن المحصلة الإجمالية كانت فى نهاية المطاف بمثابة تطوير جذرى للعمل الجماعى الإفريقى. ففى بادئ الأمر، أغفل القادة الأفارقة تضمين الميثاق التأسيسى للاتحاد الإفريقى آلية محددة للأمن والسلم فى القارة الإفريقية، بل غاب عنهم حتى تحديد الوضعية المستقبلية لآلية منع وإدارة وحل النزاعات فى إفريقيا، مما شكل فجوة واضحة فى نصوص هذا الميثاق، من حيث غياب آلية محددة يمكن من خلالها تنفيذ نصوص الميثاق المتعلقة بإعطاء الأولوية لجهود تحقيق الأمن والسلم فى إفريقيا.

ومن أجل تدارك هذه المشكلة، قررت قمة مؤتمر لوساكا الإفريقية فى يوليو ٢٠٠١ دمج الآلية كجزء من أجهزة الاتحاد الإفريقى، إلا أن القمة قررت التوسع فى دراسة كافة البدائل والاحتمالات فيما يتعلق بتفعيل عمل هذه الآلية، بما فى ذلك مراجعة الهياكل والإجراءات وطرق العمل الخاصة بالجهاز المركزى للآلية، بما فى ذلك إمكانية تغيير الاسم.

وفى الفترة التى تلت قمة لوساكا، جرت مداولات عديدة بين القادة الأفارقة بشأن مسألة سبل كفالة السلم والأمن فى إفريقيا، وفى القلب منها مسألة تسوية الصراعات الإفريقية. وقد طرحت فى هذه المداولات أفكار طموح بشأن التخلى عن آلية منع وإدارة وحل النزاعات، واستبدالها بمجلس للسلم والأمن الإفريقى، ثم جرى بالفعل طرح البروتوكول المؤسس لهذا المجلس أمام القمة الأولى للاتحاد الإفريقى فى ديربان فى يوليو ٢٠٠٢. وعلى الرغم من أن بعض الدول الأعضاء طالبت بالتريث من أجل دراسة هذا المشروع

بدقة أكبر، ولتبادل الأفكار بشأنه، إلا أن الاتجاه العام لأغلبية الدول الأعضاء كان مع إقرار هذا البروتوكول فى تلك القمة، لأنه كان قد خضع بالفعل لدراسات ومناقشات مستفيضة بالفعل، بما لا يتطلب بالتالى المزيد من الدراسة، وجرى بالفعل إقراره فى تلك القمة.

ويتشكل مجلس السلم والأمن من ١٥ عضوا منتخبا على أسس متساوية، منهم ١٠ أعضاء ينتخبون لمدة عامين، و٥ أعضاء ينتخبون لمدة ثلاث سنوات، وذلك من أجل ضمان تحقيق الاستمرارية، مع مراعاة التمثيل الإقليمى المتساوى والدورية فى العضوية. ويتألف المجلس من مفوضية وخمس لجان، هى: مجمع الحكماء، ونظام الإنذار المبكر، وقوة التدخل السريع، واللجنة العسكرية، والصندوق الخاص(٢).

ويتمثل دور مجلس السلم والأمن الإفريقى فى تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد فى مجالات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، بما فى ذلك المساعى الحميدة والوساطة، والتوفيق، والمصالحة، والتحكيم، وعمليات دعم السلام، والتدخل، وعمليات بناء السلام، وإعادة الإعمار فى مرحلة ما بعد الصراع، ودعم الأمن والاستقرار. وبهذا المعنى، فإن المجلس يعتبر بمثابة جهاز إقليمى لصنع القرار بشأن منع وإدارة وحل الصراعات فى إفريقيا، بهدف تعزيز السلم والأمن والاستقرار، ومنع الصراعات، وصنع السلام، وتنسيق الجهود القارية لمنع وحصار الإرهاب، وتطوير سياسة دفاعية مشتركة بين الدول الأعضاء، وتشجيع الممارسات الديمقراطية.

ثالثا- مستجدات التعاون الدفاعى والأمنى :

شهدت الفترة التالية على تأسيس الاتحاد الإفريقى طفرة فى ثلاثة مجالات رئيسية مرتبطة بتعزيز التعاون فى مجالات الأمن والدفاع، والتى تعتبر فى جوهرها ترجمة للأولويات الرئيسية والأكثر إلحاحا على أجندة التعاون الإفريقى. وتتمثل هذه المجالات الثلاثة - على وجه التحديد - فى: إقرار معاهدة الدفاع المشترك، وإنشاء قوة التدخل السريع، وإقرار البروتوكول المكمل للاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب.

لقد شكل إقرار معاهدة الدفاع المشترك تطورا بالغ الأهمية فى علاقات التعاون الدفاعى والأمنى فى القارة الإفريقية. وتتمثل نقطة البداية الرئيسية فى هذه المسألة فى أن الميثاق المؤسس للاتحاد الإفريقى نص على ضرورة وضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة لإفريقيا. ولدى العمل على تطبيق هذا النص، كلفت قمة ديربان لعام ٢٠٠٢ رئيس جمعية الاتحاد بتشكيل مجموعة خبراء لدراسة كافة أبعاد هذه السياسة، وتقديم التوصيات لهذا الغرض. وعلى هذا الأساس، قامت مفوضية الاتحاد بإعداد ورقة سياسية حول هذه المسألة، ثم جرت بعد ذلك مداولات عديدة للغاية بشأن هذه المسألة، بدأت بإعداد أوراق أولية، ثم التباحث بشأنها فى اجتماعات للخبراء، ثم تعرض بعد تنقيحها على مؤسسة القمة، حيث طالبت قمة مابوتو فى يوليو ٢٠٠٣ بمواصلة المشاورات بشأنها مع الأطراف المعنية(٣)، ثم جرت الموافقة على المعاهدة الإفريقية لعدم الاعتداء والدفاع المشترك فى قمة أبوجا فى يناير ٢٠٠٥(٤)، واستكملت عملية التصديق عليها، ودخلت حيز التنفيذ فى ٢٥ يوليو ٢٠٠٦.

وتمثل هذه المعاهدة ركيزة أساسية فى بلورة رؤية مشتركة للدول الإفريقية بشأن التهديدات التى تواجه الأمن الإفريقى وسبل مواجهتها. ولذلك، تحدد هذه المعاهدة أربعة أشكال محددة من التهديدات الداخلية والخارجية التى تواجه الأمن الإفريقى، وهى الصراعات والتوترات بين الدول، والصراعات والتوترات الداخلية، وحالات عدم الاستقرار فى فترة ما بعد انتهاء الصراعات، والعوامل الأخرى المسببة لانعدام الأمن، مثل تدفقات اللاجئين والنازحين، واستخدام الألغام الأرضية والمتفجرات، وانتشار وتوزيع وتهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة بطرق غير مشروعة وغير ذلك. وإلى جانب هذه المصادر الأربعة الرئيسية لتهديد الأمن الإفريقى، فإن المعاهدة تشير إلى تهديدات مشتركة أخرى تتمثل فى: العدوان الخارجى، والصراعات والأزمات الدولية، وظاهرة المرتزقة، والإرهاب الدولى والأنشطة الإرهابية، وامتلاك وتخزين وتصنيع أسلحة الدمار الشامل، والجريمة العابرة للحدود، ودفن النفايات الكيماوية والنووية فى إفريقيا.

وبالتالى، فإن المعاهدة الإفريقية لعدم الاعتداء والدفاع المشترك تمثل بحد ذاتها إطارا متكاملا للتعاون الإفريقى فى المجالات الدفاعية والأمنية، وهى تكاد تكون شاملة لكافة القضايا ذات الصلة بالأمن الإفريقى. وهى فى هذا الصدد تتبنى مفهوما موسعا وغير تقليدى للأمن، لا يقتصر فقط على الأمن بمعناه التقليدى المتعلق بمواجهة التهديدات ذات الطبيعة العسكرية والأمنية، وإنما يوسع من هذا المفهوم، بحيث يشمل أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية، مثل الآثار السلبية للعولمة فى مختلف المجالات. إلا أن الملاحظ أن مجالات مواجهة التهديدات التى تضمنتها المعاهدة لم تتضمن تحديدا دقيقا لكيفية مواجهة هذه النوعية من التهديدات، وإنما اقتصر التركيز على مجالات تدخل فى أغلبها ضمن ما يمكن وصفه بـ "الأمن التقليدى"، إضافة إلى أن إدخال مثل هذه القضايا ضمن هذه المعاهدة يحولها من معاهدة لعدم الاعتداء والدفاع المشترك إلى معاهدة شاملة للتعاون الإفريقى فى كافة المجالات، وليس فقط فى المجالات الدفاعية، الأمر الذى يزيد من أعباء تطبيق هذه المعاهدة بالفعل، كما يحدث تداخلا بينها وبين المعاهدات والاتفاقيات المعنية بالتعاون الاقتصادى بين الدول الإفريقية.

وفى الوقت نفسه، من الضرورى ملاحظة أن معاهدة الدفاع المشترك الإفريقية لا تمثل أساسا لتحالف دفاعى -أمنى بين الدول الإفريقية، وإنما يقتصر دورها على كونها تمثل إطارا عريضا للتعاون بين الدول الإفريقية فى المجالات الدفاعية والأمنية. فعلى الرغم من الرؤية الطموح بشأن تعزيز العمل الجماعى الإفريقى فى المجالات الدفاعية والأمنية التى كانت تكمن وراء صياغة هذه المعاهدة، فإنها مع ذلك لا تتضمن العديد من الآليات المتعارف عليها للأحلاف العسكرية، مثل: سكرتارية دائمة، وهيكل قيادة مشتركة، وتخصيص قوات دائمة تعمل تحت أمرة القيادة المشتركة بصورة مباشرة، وتطوير عقيدة قتالية مشتركة.. وما إلى ذلك.

أما المجال الثانى للتعاون الدفاعى والأمنى، فهو يتمثل فى تسريع عملية إنشاء قوة التدخل السريع الإفريقية، تطبيقا لنص البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقى. وقد أثارت هذه المسألة تباينا ما بين رؤية طموح للغاية طرحتها ليبيا، ورؤى أكثر واقعية تمسكت بها أغلبية الدول الإفريقية. فقد دعت ليبيا إلى عدم الاكتفاء بتشكيل قوة تدخل سريع، وإنما تشكيل جيش إفريقى موحد، مؤلف من مليون فرد على مستوى القارة الإفريقية، استنادا

إلى أن ذلك سوف يساعد على منع النزاعات وخفض النفقات العسكرية فى إفريقيا، مع تكليف هذا الجيش بوظائف حفظ السلام فى إفريقيا، على أن تتولى قيادة هذا الجيش سلطة عليا برئاسة رئيس الاتحاد الإفريقى، سواء فى حالة الحرب أو فى حالة السلام.

وقد طرح الزعيم الليبى معمر القذافى فكرة الجيش الإفريقى الموحد فى قمة مابوتو لعام ٢٠٠٣، ثم أصر عليها بشدة فى القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقى فى سرت بليبيا يومى ٢٧ و ٢٨ فبراير ٢٠٠٤، إلا أن هذا الاقتراح ووجه منذ البداية بعدم ترحيب من جانب معظم الدول الإفريقية، نظرا لعدم واقعيته، ولما يتطلبه من تكاليف هائلة، وانتهت قمة سرت إلى اتفاق على تشكيل قوة التدخل السريع الإفريقية. وصدر بموجب ذلك عن القمة "إعلان عن السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة"، والذى نص على تشكيل قوة مؤلفة من خمسة ألوية عسكرية تنتشر فى غرب وشمال وجنوب وشرق ووسط القارة، وتتبع هذه القوات مجلس السلم والأمن الإفريقى، على أن تستكمل عملية التشكيل بحلول عام ٢٠١٠.

وبالمثل، فقد كانت قضايا منع ومكافحة الإرهاب تحتل حيزا رئيسيا من الاهتمامات الإفريقية فى إطار التعاون الدفاعى والأمنى تحت مظلة الاتحاد الإفريقى، لاسيما وأن إفريقيا شهدت أشكالا مختلفة من التهديدات الإرهابية منذ تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى كل من نيروبى ودار السلام فى عام ١٩٩٨، ثم أصبح التهديد الإرهابى يكتسب أبعادا أكثر خطورة على الساحة الإفريقية بعد هجمات ١١ سبتمبر، وهو ما انعكس فى وقوع سلسلة من العمليات الإرهابية فى العديد من دول القارة، لاسيما كينيا والمغرب والجزائر ومصر، علاوة على وجود مخاوف قوية من إمكانية تحويل القارة الإفريقية إلى إحدى الساحات الساخنة لعمل الجماعات الإرهابية، التى تحاول أن تستفيد من حالة الفراغ السياسى والأمنى فى إفريقيا، فضلا عن حالة الضعف التقليدى للحكومات الإفريقية فى أغلبية دول القارة، وعجزها بالتالى عن القيام بوظائفها الأمنية بكفاءة.

وكان الاهتمام الإفريقى بقضايا مكافحة الإرهاب سابقا على إنشاء الاتحاد الإفريقى، حيث تلقت جهود مكافحة الإرهاب فى إفريقيا قوة دفع رئيسية عقب تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى نيروبى ودار السلام فى عام ١٩٩٨، والتى عززت من جهود التعامل مع التحدى الإرهابى كبند رئيسى على أجندة العمل الجماعى الإفريقى، وهو ما أفضى إلى إقرار الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب فى القمة الإفريقية الثالثة والثلاثين فى الجزائر فى عام ١٩٩٩، والتى وفرت إطارا للعمل الجماعى الإفريقى فى مجال منع ومكافحة الإرهاب. وتضمنت هذه المعاهدة تعريفا محددا للإرهاب، كما حددت بدقة مجالات التعاون بين الدول الإفريقية فى مختلف مجالات منع ومكافحة الإرهاب، كما حددت نطاق التفويض الممنوح من جانب الدول فى هذا المجال(٥).

ومع التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقى، استحوذت مسألة مكافحة الإرهاب على حيز رئيسى فى اهتمامات المنظمة الجديدة، حيث يقوم التعامل مع ظاهرة الإرهاب - فى إطار الاتحاد الإفريقى - على أنه لا يعتبر فقط عملا خارجا عن القانون، وانتهاكا جديا لحقوق الإنسان، ولكنه يعتبر أيضا عقبة كبيرة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدول الإفريقية(٦). ولذلك، فقد تضمن الميثاق التأسيسى للاتحاد الإفريقى إدانة لأعمال الإرهاب، باعتبار ذلك واحدا من المبادئ الحاكمة لعمل الاتحاد الإفريقى(٧). كما أن الأهم من ذلك أن البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقى تضمن تأكيدات واضحة على قضايا منع ومكافحة الإرهاب، باعتبارها مسألة رئيسية على أجندة أعمال هذه المنظمة الجديدة، حيث جرت الإشارة - ضمن أغراض المجلس - إلى تنسيق وتناغم الجهود القارية فى منع ومكافحة الإرهاب الدولى فى كافة أبعاده. كما أعطيت للمجلس سلطة التأكد من تنفيذ الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، وكافة الاتفاقيات الدولية والقارية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، علاوة على تولى المجلس لمهمة تنسيق وتناغم الجهود على المستويات الإقليمية والقارية لمكافحة الإرهاب الدولى(٨).

وعلى الصعيد العملى، قطعت جهود التعاون الإفريقى فى مجال منع ومكافحة الإرهاب خطوات مهمة، حيث ساعدت المتغيرات الإفريقية والدولية على تسريع بدء العمل باتفاقية منع ومكافحة الإرهاب، حيث لم تدخل حيز التنفيذ إلا فى ديسمبر ٢٠٠٢، حينما اكتمل النصاب القانونى للدول الموقعة على هذه الاتفاقية. كما انتهت الدول الإفريقية من صياغة خطة العمل الإفريقية فى مجال منع ومكافحة الإرهاب، والتى أقرها الاجتماع الحكومى رفيع المستوى لمنع ومكافحة الإرهاب فى إفريقيا الذى عقد فى العاصمة الجزائرية خلال الفترة من ١١ إلى ١٤ سبتمبر ٢٠٠٢. وتضمنت هذه الخطة تحديد مجالات التعاون بين الدول الإفريقية فى مجالات الشرطة والسيطرة على الحدود، والإجراءات التشريعية والقضائية وغير ذلك(٩).

وفى خطوة لاحقة، جرى الانتهاء فى يوليو ٢٠٠٤ من إقرار البروتوكول الملحق باتفاقية منع ومكافحة الإرهاب فى إفريقيا، حيث تمت الموافقة عليه فى ذلك الوقت من قبل القمة العادية الثالثة للاتحاد الإفريقى التى عقدت وقتذاك فى العاصمة الإثيوبية، أديس أبابا. ويتمثل الغرض الرئيسى من هذا البروتوكول فى تعزيز عملية تنفيذ الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى وضع آليات تفعيل المادة الثالثة من البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الإفريقى والمتعلقة بالحاجة إلى تنسيق وتناغم الجهود القارية فى مجال منع ومكافحة الإرهاب فى كافة المجالات والأبعاد، علاوة على تنفيذ كافة الأدوات الدولية ذات الصلة، فضلا عن تحديد دور مفوضية الاتحاد الإفريقى والآليات الإقليمية المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب(١٠).

وفى الوقت نفسه، فإن معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك تضمنت نصا يدعو الدول الأعضاء إلى تكثيف المشاركة والتعاون فى كل المجالات المرتبطة بمكافحة الإرهاب الدولى وأى شكل آخر من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للجنسية أو أى شكل من أشكال تقويض الاستقرار فى أى دولة عضو. كما دعت المعاهدة إلى إنشاء المركز الإفريقى لدراسات وبحوث الإرهاب، الذى سوف يعمل على جمع ونشر المعلومات والدراسات والتحليلات عن الإرهاب والجماعات الإرهابية(١١).

رابعا- الإنجازات والمعوقات .. نظرة تقييمية :

على الرغم من أن التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقى تم فى إطار رؤية طموح للغاية لتحقيق الآمال

الإفريقية الكبرى في مجالات الوحدة والتكامل الإقليمي في مختلف المجالات، ومن بينها المجالات الدفاعية والأمنية. وبالرغم أيضا من أن هذه الرؤية الطموح تمت ترجمتها بالفعل في العديد من الوثائق والمعاهدات والاتفاقيات الطموح في العديد من المجالات، ومن بينها المجالات الدفاعية والأمنية - إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تنفيذ هذه الآمال والطموحات.

ولعل المعوقات الأبرز لعمل الاتحاد الإفريقي ترتبط بعدم توافر الإرادة السياسية لدى العديد من الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف الطموح الكبرى للاتحاد. وهو ما يرتبط بدوره بأن التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، تم في الواقع بصورة متعجلة، وبصورة استوحت بصورة مبتسرة تجربة الاتحاد الأوروبي، ونقلتها إلى بيئة مختلفة عنها اختلافا كليا. وتم هذا التحول من خلال قوة دفع هائلة وقفت وراءها ليبيا، مع مجموعة محدودة من الدول في القارة، بينما لم تكن دول كثيرة على نفس الدرجة من الحماس لهذه الخطوة، ولم تتجاوب بالتالي مع تلك الأفكار الطموح، لاسيما إذا تضمنت مساسا بسيادة تلك الدول. والغريب أن مسألة المساس بالسيادة تثير حساسية ضخمة حتى لدى بعض الدول التي قادت عملية التطوير ذاتها. ويبدو ذلك واضحا بقوة بشأن قضايا، مثل إنشاء قوة التدخل السريع الإفريقية، ومكافحة الإرهاب والتعاون الدفاعي والأمني وغير ذلك.

وفي حالات أخرى، يكون إقرار بعض الاتفاقيات في مجالات الدفاع والأمن تعبيرا عن طموحات ورؤى مثالية يصعب تطبيقها في الواقع، الأمر الذي يؤدي إلى بقاء الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الإفريقية بعيدا عن الدخول إلى حيز التنفيذ، لأنها لم تستكمل النصاب القانوني اللازم من الدول التي انتهت من التوقيع والتصديق عليها، وهو ما ينطبق على العديد من الاتفاقيات المهمة، مثل معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في إفريقيا (معاهدة بلندابا)، بل وحتى البروتوكول المكمل لاتفاقية منع ومكافحة الإرهاب. وهذه الظاهرة ربما تشير إلى وجود خلل في آلية إقرار المعاهدات والاتفاقيات في إطار العمل الجماعي الإفريقي، وينجم هذا الخلل من أن الدول الإفريقية توافق أولا على تلك المعاهدات والاتفاقيات في لقاءات القمة، وذلك في إطار طغيان اعتبارات المجاملة للدولة المضيفة أو للدولة التي تدعم تلك الاتفاقية، ثم تمتنع الكثير من الدول بعد ذلك - لأسباب مختلفة - عن التصديق عليها، وإيداع الوثائق الخاصة بذلك لدى أمانة المنظمة، مما يحول دون خروجها للنور أصلا.

وهناك مشكلة رئيسية أخرى تتعلق بمحدودية القدرات التمويلية الإفريقية، التي تحول دون تفعيل الدور الإفريقي في مجال تسوية الصراعات. فالكثير من الخطط الطموح للاتحاد الإفريقي تحتاج إلى قدرات تمويلية تفوق قدرات الدول الإفريقية. فعمليات حفظ السلام أو رعاية مفاوضات تسوية الصراعات تحتاج إلى قدرات كافية لتنفيذ مثل هذه الأنشطة، وهو مسألة لا تتوافر لدى معظم دول القارة. وعلى الرغم من أن قمة ديربان لعام ٢٠٠٢ أعلنت أن العقد القادم سوف يكون مخصصا لـ "بناء القدرات" الإفريقية في كافة المجالات، فإن القدر الذي تحقق من هذا الهدف - بعد مرور ٥ سنوات من صدور هذا القرار- يبدو محدودا للغاية، ولم يترك انعكاسا ملموسا على أداء الاتحاد الإفريقي أو الدول الإفريقية في مجالات الدفاع والأمن وتسوية الصراعات.

ومما يزيد من مشكلة نقص القدرات الإفريقية أن الموارد المحدودة المتاحة كثيرا ما يساء استخدامها، إما بسبب شيوع الفساد أو لتبني أولويات خاطئة وغير دقيقة من جانب القائمين على توظيف تلك الموارد. حيث أصبح الفساد ظاهرة شائعة في الكثير من المنظمات الإقليمية الإفريقية، ويتخذ أشكالا متنوعة، ما بين النهب المتعمد من ميزانيات تلك المنظمات، ومن المنح الأجنبية المقدمة لها، وسوء تخصيص الموارد للأنشطة المختلفة التي يقوم بها مسئولو المنظمة، أو حتى في صورة غلبة المحسوبية والشللية على عملية شغل الوظائف.

وقد تجلت كافة هذه المشكلات في تجربة التدخل الإفريقي في أزمة دارفور، والتي تعتبر تجربة بالغة الأهمية لكونها التجربة الأولى من نوعها التي يتولى الاتحاد الإفريقي التعامل معها بشكل متكامل، سواء في مجال رعاية مفاوضات التسوية، أو في مجال تنفيذ عملية التدخل العسكري في إقليم دارفور. ومع أن الاتحاد الإفريقي حقق نجاحا جزئيا في رعاية مفاوضات السلام، عبر إقرار اتفاق أبوجا للسلام في دارفور، إلا أنه أخفق في إدارة عملية التدخل في دارفور بصورة كارثية، مما يعكس المعوقات التي تحيط بعمل الاتحاد الإفريقي على نحو ما سبق ذكره.

ويعود إخفاق تجربة التدخل الإفريقي في دارفور، إلى حد كبير، ليس فقط إلى غموض التفويض الممنوح لقوة التدخل الإفريقية أو نقص عدد القوات والتمويل، ولكن الأهم من ذلك يتمثل في افتقار الاتحاد الإفريقي لخبرات كافية في مجال إدارة عمليات التدخل في الصراعات الداخلية، مما كان من شأنه أن وقعت العديد من حالات الفساد والهدر في التعامل مع الموارد المالية المحدودة المخصصة للبعثة، علاوة على الافتقار إلى كوادر مؤهلة وذات خبرة لإدارة عملية التدخل في دارفور، وإنما أسندت العديد من المناصب العليا في بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور إلى شخصيات تفتقر إلى الخبرة اللازمة لأداء مثل هذا العمل.

وكان من نتيجة ذلك أن أخفقت بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور، في تحقيق المهام المنوطة بها، سواء فيما يتعلق بمراقبة وقف إطلاق النار، أو توفير الحماية للمدنيين وللقائمين على أعمال الإغاثة في الإقليم، الأمر الذي أدى إلى شيوع قناعة واسعة بشأن ضرورة نقل ولاية عملية التدخل الدولي في دارفور من الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة، الأمر الذي يترك آثارا وخيمة، ليس فقط على مستقبل دور الاتحاد الإفريقي في أزمة دارفور، وإنما على دوره في التعامل مع قضايا الصراع في القارة الإفريقية ككل.

وبالمثل، يبدو تأثير القيود سالفة الذكر واضحا بقوة في مجال أنشطة منع ومكافحة الإرهاب، حيث تبرز فجوة واسعة ما بين الاتفاقات القارية والتعاون الإفريقي الفعلي. فعلى الرغم من وجود بنية قانونية ومؤسسية قوية للتعاون القاري في مجال منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، على نحو ما سبق أن ذكرنا، فإن الدول الإفريقية تواجه مشكلة جوهرية تتعلق بتحويل الاتفاقات والنصوص القانونية إلى واقع تعاوني فعلي، بفعل العديد من المشكلات، التي لا تقتصر فقط على عدم توافر الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الأهداف الطموح المنصوص عليها في اتفاقية منع ومكافحة الإرهاب وخطة العمل والبروتوكول الملحق بها، ولكن أيضا بسبب غياب الخبرات والتقاليد اللازمة لتطبيق هذه النصوص وتحويلها



إلى واقع ملموس، الأمر الذى يصب فى صالح تعزيز الدور الخارجى -لاسيما الامريكى - فى مجال منع ومكافحة الإرهاب فى إفريقيا، والذى يخدم بالدرجة الأولى مصالح تلك الاطراف الخارجية، باكثر مما يخدم المصالح الإفريقية.

ومن ثم، فإن المعوقات التى تواجه عمل الاتحاد الإفريقى فى مجالات الدفاع والأمن تطرح شكوكا جدية بشأن مدى إمكانية ان ينجح الاتحاد الإفريقى فى أن يكون بالفعل أكثر فاعلية فى التعامل مع التحديات الدفاعية والأمنية التى تواجه القارة، بدرجة اكبر من المنظمة السابقة. كما تطرح مخاوف من أن تتحول المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الطموح التى أبرمت فى هذا الصدد، إلى مجرد حبر على ورق. وربما يكون التغلب على هذه المعوقات ممكنا، ليس فقط من خلال زيادة قدرات وإمكانات الاتحاد الإفريقى، ولكن الأهم من ذلك هو تطوير القدرة على توظيف واستثمار القدرات والإمكانات، سواء المادية او البشرية، مهما تكن محدوديتها، بما يتيح للاتحاد الإفريقى قدرة أكبر على التعامل مع قضايا الدفاع والأمن وحفظ السلام فى إفريقيا

الهوامش :

(1) The African Union (AU), Constitutive Act of the African Union, Done at Lome, Togo, 11 July 2000, Article 4, p.5.

(2) The African Union (AU), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union, adopted at the 1st Ordinary Session of the Assembly of the African Union, Durban, 9 July, 2002.

(3) The African Union (AU), 'Report of the Chairperson of the Commission on the Common African Defence and Security Policy', Submitted at the First Meeting of the African Ministers of Defence and Security on the Establishment of the African Standby Force ant the Common African Defence and Security Policy , 20-21 January 2004, Addis Ababa, Ethiopia, pp. 1-4.

(4) The African Union (AU), AU Non-Aggression and Common Defence Pact, Adopted by the Fourth Ordinary Session of the Assembly, Held in Abuja, Nigeria, on 31 January, 2005.

(5) Organization of African Unity (OAU), OAU Convention on the Prevention and Combating of Terrorism, Done at Algeria, 1999.

(٦) انظر فى هذا الصدد كلمة السفير سعيد جينيت (مفوض السلام والأمن بالاتحاد الإفريقى)، عن: "إفريقيا والإرهاب"، المؤتمر الدولى لمكافحة الإرهاب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٥ - ٨ فبراير ٢٠٠٥.

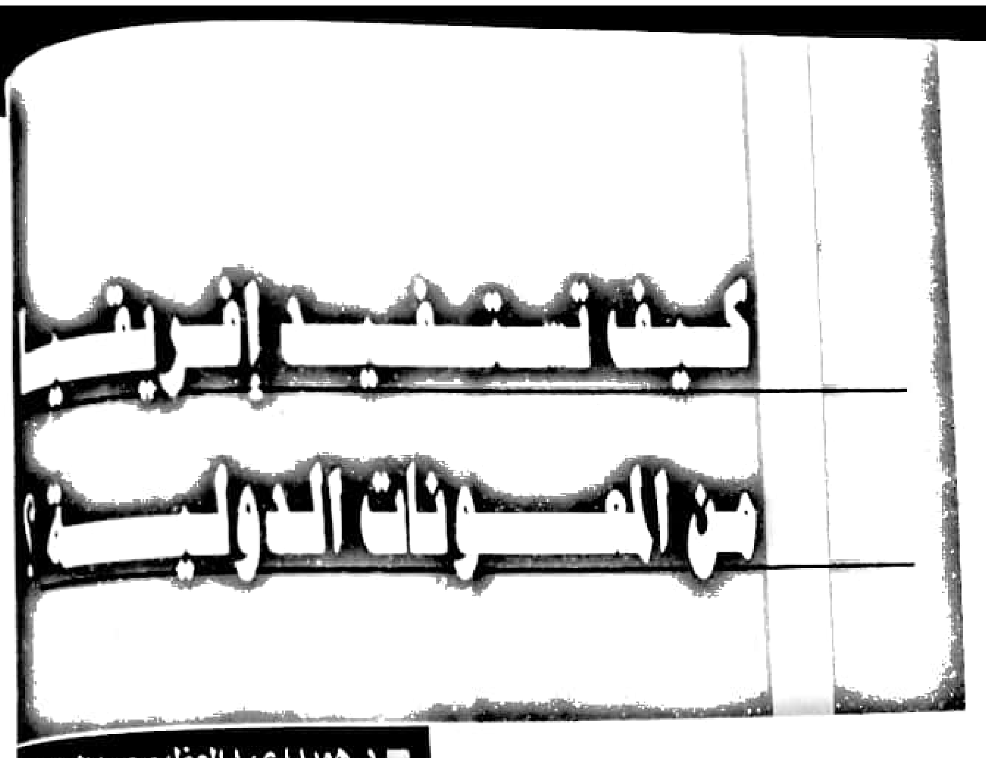
(7) The African Union (AU), The Constitutive Act, Op-Cit., p. 6.

(8) The African Union (AU), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council", Op-Cit., p.p. 5, 9.

(9) African Union (AU), Plan of Action of the African Union High-Level Inter-Governmental Meeting on the Prevention and Combating of Terrorism in Africa, Algiers, Algeria, 11-12 September, 2002.

(10) The African Union (AU), Protocol to the OAU Convention on the Prevention and Combating of Terrorism, Adopted by the Third Ordinary Session of the Assembly of the African Union, Addis Ababa, 8 July .2004 p.p. 4-6.

(11) The African Union (AU), AU Non-Aggression and Common Defence Pact, Op-Cit., p.p. 8, 11.



٥

د. هويدا عبدالعظيم عبدالهادى (*)

لقد حبا الله إفريقيا بالخير الوفير من الثروات الطبيعية، سواء كانت زراعية أو معدنية وكذلك الثروات البشرية، لكنها لم تستفد من هذه النعمة، فما زال هناك ٣١٤ مليون إفريقي يعيشون بأقل من دولار في اليوم. وإذا كانت هناك ٤٨ دولة في العالم تعد من أفقر الدول، فإفريقيا وحدها تضم ٣٤ دولة منها. أما تصنيف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فيضع ٢٤ دولة إفريقية من ٣٢ دولة في أدنى فئة وذلك وفقا لدليل التنمية البشرية، ناهيك عن ٣ ملايين إفريقي يموتون سنويا بسبب فيروس الإيدز والملاريا(١).

والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تعد إفريقيا في ذيل أي قائمة للتنمية؟ هل لظروف داخلها أم خارجها؟ قد يرجع ذلك للأقوال المأثورة "ثالوث الفقر والجهل والمرض" الأمر الذي دعا البنك الدولي -باعتباره أكبر مانح لمساعدات التنمية لإفريقيا- إلى زيادة المساعدات لتلك الدول، وذلك كما جاء في خطة عمل إفريقيا التي تبناها البنك في ٢٠٠٥، حيث ركز فيها على ضرورة تحقيق انجازات تنموية للقطاعات الرئيسية، خاصة في مجال الحكم الجيد، وبناء طاقة الدولة، وتأكيد تحقيق ثمار التنمية وتوزيعها بشكل عادل.

بالفعل، زادت المساعدات التنموية الدولية في نهاية السنة المالية ٢٠٠٦ إلى ١.٢ مليار دولار أمريكي في شكل منح بالإضافة إلى ٤ مليارات دولار في شكل ائتمان، وهو ما يعني تضاعف قيمتها عن مقدار المعونة المقدمة عام ٢٠٠٠(٢). ومع هذه الزيادة الواضحة في المعونات لكنها لم تؤت بثمارها، مما يدعو لتساؤلات أخرى، هي : لماذا لم تكن تلك المعونات فعالة؟ وهل المعونة توجه الوجهة الصحيحة، أي هل تأخذ مسارها الصحيح؟

وهل تقدم بلا مقابل أم هل تقدم كصدقة أم لتحقيق مصالح مشتركة أو مصلحة لجهة واحدة؟

لذلك، دعنا نبدأ بالحديث عن أهمية المعونة، ومقدارها ثم عدم فعاليتها، ومشروطيتها وهل هي واجبة، أم يمكن التخلي عنها لبدائل أخرى.

أهمية المعونة :

يعلم الكثير منا أهمية المعونة بالنسبة للدول الفقيرة، ومدى احتياجها إليها، لكن الذي يخفى علينا هو مردودها على الدولة المانحة (الدولة الغنية). فما الذي يحفز تلك الدول على مد يد المساعدة للفقراء؟ وما الفوائد التي تعود عليها؟ قد يرجع ذلك لأن الأمراض المعدية، والتهديدات الأمنية والأسلحة غير المشروعة والمشاكل البيئية، تعبر الحدود التي تفصل بين الدول الغنية والفقيرة.

من جهة أخرى، قد تكون المعونة نقطة تقاطع للقيم الأخلاقية، بمعنى أن كل الأديان تدعو إلى مساعدة الفقراء، فالإسلام يفرض الزكاة، والدين المسيحي -إبان فترة الغفران- يدعو جميع الدائنين إلى شطب الديون. على صعيد ثالث، تجد السبب الأمني هو السبب الرئيسي للمعونة. فقد أشار الرئيس الأمريكي روزفلت عام ١٩٤٥ إلى الدرس المستفاد من الحرب العالمية الثانية حينما قال "لقد تعلمنا أنه لا يمكننا العيش في سلام بمفردنا، وأن رفاهنا يتوقف على رفاه أمم أخرى بعيدة جدا عنا"(٣).

قد يدعو هذا إلى مزيد من تفحص تلك الأمور ومدى انطباقها على أوضاعنا الراهنة. إذن، فالمصلحة مشتركة. بمعنى آخر، إن

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

المعونة قد تكون حمامة سلام، أى قادرة على خلق السلام بين الشعوب، وتحقيق أغراض سياسية أخرى، وقد تعمل على تحقيق مصالح تجارية، ونشر لغات وثقافات وأديان بين الشعوب(٤). من ناحية أخرى، قد تكون المعونة بغرض التخلص من الفوائض الزراعية أو إنشاء أسواق لشركات البلدان الغنية فى الدول المتلقية.

أما الدول المتلقية، فقد تستفيد من المعونة بزيادة إنفاقها الاستثمارى حتى تستطيع رفع مستوى معيشة أفرادها. لكن، هل توجد علاقة بين النمو الاقتصادى والمعونة؟ فى حقيقة الأمر، وجدت بعض الدراسات علاقة إيجابية بينهما، خاصة فى الدول التى تحقق معدلات نمو مرتفعة، واستدلوا على ذلك ببعض الدول الإفريقية (أوغندا وتنزانيا وموزمبيق) التى اعتمدت بشدة على المعونة لاستمرار الاستثمارات فى البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية. ومثال ذلك موزمبيق وتحقيقها معدل نمو ٨٪ منذ اواسط التسعينيات، وهو من أسرع معدلات النمو فى العالم النامى. ولم تكن المحافظة على ذلك النمو ممكنة من دون تحويلات المعونة التى توفر دعما حيويا للبنية التحتية وميزان المدفوعات. وتاتى المعونات فى شكل معونات ثنائية أو جماعية، وتصل نسبة الأولى إلى الثانية ٢:١، كما تمثل المعونة الثنائية ما يزيد على ١٠٪ من الدخل القومى لـ ٢٣ دولة إفريقية وتصل فى موزمبيق إلى ٦٠٪(٥).

وتظهر أهمية المعونات متعددة الأطراف (الجماعية) فى مجال الصحة، حيث أوقف برنامج ممول من ١٤ دولة مانحة انتشار مرض العمى النهرى فى غرب إفريقيا (وإن كانت المعونات فى الوقت نفسه لم تفلح فى الحد من انتشار الملاريا والإيدز فى القارة). فمازالت الملاريا تحصد العديد من الأرواح سنويا وتنتشر بين أفقر ٢٠٪ من السكان، ويتزامن حدوثها مع الزرع والحصاد، مما يؤدى إلى خسائر فى الإنتاج والدخول.

لذلك، كان لابد من زيادة المعونات حتى تأتى بدور أكثر فعالية ويرجع الأمر إلى عام ١٩٧٥ والمطالبة بإحياء خطة مارشال والتزام الجهات المانحة بتقديم ما يقرب من ٠,٧٪ من دخلها القومى الإجمالى(٦).

قد تكون المعونات تزايدت على مدى السنوات السابقة ولكن ليس بالقدر الكافى، حيث تزايدت إلى ٠,٣٣٪ من الدخل القومى الإجمالى للمانحين عام ١٩٩٠، إلا أنها انخفضت عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٢٢٪ وإن كان هناك تزايد بنسبة ضئيلة للمعونة من الدخل القومى الإجمالى للمانحين إلى ٠,٢٥ عام ٢٠٠٣، إلا أنها لم تصل إلى ٠,٧٪ التى تم تحديدها فى السبعينيات (خطة مارشال). اما عن نصيب الفرد من المعونة فى إفريقيا جنوب الصحراء، فقد انخفض من ٢٤ دولارا عام ١٩٩٠ إلى ١٢ دولارا عام ١٩٩٩(٧). ويمكن تبرير هذا الانخفاض لعدد من الأسباب نذكر منها على سبيل المثال:

١- تضاؤل الأهمية الاستراتيجية لإفريقيا بعد الحرب البادرة، والتوجه إلى الصراعات فى كوسوفو وسيراليون.

٢- إجهاد المانحين وقلقهم والذى يدور حول الاعتقاد بأن المعونات لإفريقيا قد يكون لها تأثير ضئيل على رفع النمو وتقليل الفقر، وتم تفسير ذلك بأن المعونات التى تم تدفقها إليها لم تركز على الفقراء.

واستدلوا على ذلك بأن الدول الفقيرة حصلت على صافى تحويلات قدر بـ ٩٪ من الناتج الاجمالى، إلا أن افقر فئة من سكانها لم تحصل إلا على ٠,٤٪ فقط من الناتج المحلى الاجمالى(٨).

من جهة أخرى، ساد اعتقاد بأن الفقراء لا يتمتعون بجدارة ائتمانية تجذب المزيد من الاستثمارات أو القروض التجارية، وبالتالى تم تقييدهم بمساعدات التنمية الرسمية التى أتت إليهم فى ثلاثة أشكال: قروض رسمية ثنائية (من حكومة لحكومة) أو فى شكل اعتمادات تصدير، أو مساعدات تنمية رسمية والتى تكون بمثابة قروض ومنح. أما الشكل الثالث، فهو تمويل جماعى من صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى أو بنوك التنمية الإقليمية (بنك التنمية الإفريقى) أو الرابطة الانمائية الدولية (٩). وإذا كانت المعونات - من حيث الأرقام المطلقة- يظهر تزايدها، فإنها فى حقيقة الأمر يمكن تتبعها بشكل فردى. بمعنى آخر، إذا كانت أمريكا أكبر مانح للمعونات فى العالم، فإن نسبة معونتها لم تزد سوى بقدر ضئيل من ٠,١٠٪ إلى ٠,١٦٪ فى الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ (١٠). من ناحية أخرى، انخفضت المعونات المقدمة من اليابان وإيطاليا، وإن كان هناك بعض الدول (النرويج والدنمارك والسويد ولوكسمبورج وهولندا) التزمت بتعهدها فى تقديم المنح المطلوبة منها فى مؤتمر مونتراى(١١). لكن الجدير بالذكر هو تحول بعض البلدان المتلقية للمعونة (الاقتصادات اللانتقالية فى شرق أوروبا) إلى جهات مانحة، وإن كانت نسبة مساهمتها صغيرة(١٢).

ليس المجال هنا لسرد زيادة المعونات أو نقصانها وإنما لنوضح سؤالا مهما الا وهو: لماذا لم تكن تلك المعونات فعالة؟ ولماذا لم تستفد منها الدول المتلقية؟ وما هى سبل تفعليها؟ وتكمن الإجابة على هذه التساؤلات فى عوامل عديدة، يتعلق بعضها بالدول المانحة والبعض الآخر يتعلق بالدول المتلقية.

أسباب عدم فعالية المعونة :

فمن ناحية الدول المتلقية، هناك بعض الدول الإفريقية سادتها ظروف معينة، تمثل بعضها فى الفساد السياسى، حيث حصلت على المعونات فئات معينة حاكمة، مثل الرئيس الزائيرى السابق (موبوتوسيسى سيكو) (١٣)، أو ضعف مؤسسى -كما هو الحال فى معظم الدول الإفريقية - أو لكثرة احتياجات الدول الإفريقية، بمعنى كيفية ترتيب استخدام المعونة حسب أولوياتها: هل تخصص للتنمية الريفية ومشروعاتها، أم لتعليم الإناث أم لتقوية البنية التحتية خاصة فى الدول الفقيرة؟

ويتعلق البعض الآخر بالدول المانحة، فكثيرا ما توجه المعونات للدول ذات الدخل المتوسط وليست الفقيرة بالفعل.

اضف إلى هذا أن معظم المعونات المقدمة تكون من تصميم

وتنفيذ تلك الدول المانحة، التى تحدد بدورها أى الدول التى تحصل على تلك المعونة، وكيفية إنفاقها، وإدارة المشروعات التى تمولها المعونة، ومن يقوم بتنفيذها: هل الحكومة أم (المنظمات غير الحكومية) إجمالا، يمكن وصف وكالات المعونة بخاصيتين:

١- استقلال تلك الوكالات بالرأى فى اتخاذ القرار بكيفية تخصيص المعونة، والمبادئ والأسس التنموية، حتى لو كانت تتعارض مع السياسات التجارية والسياسات الخارجية أو الثقافية للدول المتلقية. ويساعد هذه الوكالات على الاستقلال بالرأى إما وزراء التجارة، أو وزراء الخارجية، أو المشرعون (الكونجرس الامريكى لما له من قوة عليا) أو أحزاب سياسية، أو جماعات المصالح. وينطبق القول نفسه على المعونات الجماعية، حيث يكون لها نفس الاستقلال والانفراد بالرأى، ويدعمها فى ذلك الدول الاعضاء. وغالبا ما تقدم المعونات لدول غنية بالموارد، وفى أغلب الأحوال تقدم إليها المعونات لأغراض غير تنموية. فعلى سبيل المثال، شكلت ١/٥ المعونة المقدمة لإفريقيا من قبل الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٩٥ لزائير والسودان والصومال وليبيريا، وهم أكبر عملاء الولايات المتحدة السياسيين(١٤). هذه المعونة قد ينظر إليها بإهدارها، حيث لم تؤت ثمارها على التنمية. لكنها كانت فعالة من وجهة النظر الأجنبية. ولحسن الحظ بانتهاء الحرب الباردة، ظهرت المنظمات غير الحكومية ودخولها مجال التنمية، واقتصرت وكالات المعونة على أنشطة بعينها مثل المجالات البينية، وبرامج تنظيم الأسرة ودعم الأنشطة المعيشية الحيوية للاطفال.

٢- الخاصية الثانية لوكالات المعونة تتضمن قدراتها، فعلى الرغم من تركيز الانظار على عدم قدرة الدول الإفريقية على استيعاب المعونات، إلا أنها تناست (اغفلت) ضعف قدرة وكالات المعونة على إدارة أنواع معينة من التدخل المعقد من قبل الدول الإفريقية التى أتوا إليها. بمعنى آخر، نقص بمعرفة كل من الطرفين (المانحين والمتلقين) بتكنولوجيا الآخر وقدرته.

ويلاحظ تمسك الممولين المانحين بقضيتين أساسيتين:

١) أولاهما هى إمكانية توجيه أموالهم لمشروعات بعينها (تنمية ريفية وتعليم إناث) وأن لهم اليد الطولى فى الدول التى تتبع سياسات اقتصادية جيدة. قد يكون الحل بسيطا ولكن لم ينجح الممولون فى تحقيقه بكفاءة منذ ١٩٩٦، والسبب وراء ذلك هو أن تحقيق المعونة كان يعتمد بشكل أساسى على معايير سياسية فى المقام الأول.

ومن هنا، اعتبروا أن تخصيص المعونة للدول الفقيرة ذات السياسة الاقتصادية الجيدة قد يكون له تاثير اكبر على تقليل الفقر. والمقصود بذلك هو وجود بيئة سياسية جيدة مع تأكيد حقوق الملكية الخاصة، وانخفاض مستوى الفساد والانفتاح على التجارة مع العالم الخارجي، واستقرار الاقتصاد الكلى(١٥). وفى الوقت نفسه، تخلق هذه السياسات بيئة جيدة لفعالية الاستخدام الجيد لمساعدات المانحين.

لكن السؤال الذى يفرض نفسه هو: هل هناك دول فقيرة لديها سياسات اقتصادية جيدة؟ وقد رد البعض على هذا التساؤل بالتاكيد نعم. لاسيما أن موجات الإصلاح التى انتشرت فى العقود الأخيرة دفعت ببعض الدول ذات الدخل المنخفض لتحقيقها معدلات نمو مرتفعة بسبب اتباعها سياسات جيدة، مثل اوغندا، وفيتنام وغانا والهند.

واذا كان الأمر كذلك، فلماذا إذن استمر المانحون فى تقديم المعونات للدول المتوسطة؟ إلا أن تبرير ذلك يتضح فى أن الدول الفقيرة تكون عادة لها حاجات ضخمة ومتعددة. وغالبا ما يفضل المانحون توجيه أموالهم إما لمشروعات بعينها، أو لقطاعات معينة. وبالتالى كانت المعونات سريعة النمو والزوال، علما بأن الغرض الظاهرى للمعونات هو تخفيف العبء على الحكومات المحلية لتمويل خدمات أخرى.

أما القضية الثانية للمعونات، فهى اشتراط المانحين لاستخدام تلك المعونة على الحكومات استخداما صحيحا. وكان مبرر تلك الشروط للمعونة هو الأداء السيىء لبعض الحكومات (حيث لم تكن تستخدمها لأغراض التنمية، بالإضافة لارتفاع تكاليف الإصلاح التى تتبعها)

لكن الدليل العملى اثبت أن تلك المشروطية لم تؤد إلى الإصلاح (كما سيتضح تباعا). وكانت زامبيا تحت حكم كينث كواندا(١٦) خير شاهد، فقد تزايدت المعونات مع برامج التكيف. ولكن ازدادت السياسات المتبعة سوءا بمرور الوقت. والمثال الثانى كينيا والإصلاح الزراعى فيها، حيث تم تمويله خمس مرات. إذن، يمكن القول إن المشروطية لم تحقق الإصلاح وإنما إهدار أموال كان يمكن استخدامها بشكل أفضل فى أماكن أخرى(١٧).

المعونة المشروطة:

لماذا يشترط المانحون شروطا معينة لتقديم معونتهم؟ قد يكون ذلك حتى لا يساء استخدامها، أو بمثابة أداة للضغط من اجل إحداث تغيرات فى السياسات. فقد استخدمت المؤسسة الإنمائية الدولية ٣٠ شرطا فى منتصف التسعينيات وإن كانت قد انخفضت إلى ١٥ شرطا فى ٢٠٠٣. كما أن صندوق النقد الدولى كان يحدد نحو ١٣ شرطا على القروض المخصصة لتقليل الفقر وتعزيز النمو، وخير مثال على ذلك دولة مثل بنين. فلكى تحصل على قرض تقليل الفقر من الصندوق، كان لزاما عليها تقديم تقارير فصلية عن الانفاق على الصحة والتعليم، وفواتير عن الرواتب الحكومية، وجدول زمنى لخصخصة بنك الدولة، مع إحراز تقدم فى خصخصة قطاع القطن، وإحراز تقدم ملموس فى بيع منشآت عامة أخرى إلى القطاع الخاص. ناهيك عن قطع المعونات فى حالة عدم الامتثال لهذه الشروط. ويُفسر هذا فى الوقت نفسه بتقلب المعونة وعدم استقرارها أو استمرارها.

أضف إلى هذا أن الدولة المتلقية لا تحصل على المعونة من قبل جهة واحدة، وإنما من عدة جهات، لذلك يلزم عليها تقديم تقارير منفصلة لكل جهة على حدة. والمثال على ذلك إثيوبيا التى تلقت معونات من ٣٧ مانحا عام ٢٠٠٣، وكل مانح يدير عشرات من المشروعات. وكذلك فى تنزانيا هناك ٦٥٠ مشروعا يديرها المانحون من خلال الوزارات القومية والحكومات المحلية ولا

يخفى على القارئ مدى التداخل في البرامج عند ما يتسم التنسيق بين المانحين بالضعف، ناهيك عن التكاليف التعاقدية العالية(١٨).

وتتمثل التكاليف التعاقدية في تقارير واستشارات يطلبها المانحون من الدول المتلقية، إلى جانب مئات البعثات الزائرة لرقابة الأداء وتقييمه والتدقيق فيه. مثال ذلك طلب خمسة من المانحين في إحدى الدول مسحا واحدا للفقر وتقديم تقارير مالية وتقنية منفصلة، مما جعل المسئولين الحكوميين يصرفون من الوقت على إعداد التقارير أكثر مما يصرفون على المسح نفسه. وقد أشار أحد وزراء المالية لإحدى الدول إلى أنه انفق ٦٠٪ من وقته كوزير للمالية في تدبر أمور المانحين من حيث الاجتماع بالبعثات والممثليات الزائرة لتكرار الحديث عن سياسات الحكومة وجمع التبرعات، لتمكين وفاء الحكومة، وكذلك النظم المحاسبية والمشتريات. وتظهر زامبيا أيضا كمثال لتعدد المانحين في دعم قطاع التعليم، ووصول عددهم إلى ٢٠ متبرعا بمبالغ تتراوح بين ١٢ مليون دولار إلى ٤٠٠ مليون، وكل منهم يطالب بتقارير منفصلة(١٩).

لذلك، تعالت الأصوات من أجل تخفيف المشروطية، وبصفة خاصة التكاليف التعاقدية. فقام المانحون الدوليون بالموافقة في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي على إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وإجراء برامج تجريبية لتعزيز الاتساق بين إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا وغانا، حتى تراجعت التكاليف التعاقدية، وإن كانت نسبة الانخفاض ليست متساوية. فمازالت أوغندا تشير إلى استضافة ٣ بعثات، كل واحدة تضم ٣٥ فردا، لتقديم دعم الحد من الفقر. كذلك استضافت السنغال ما يزيد على ٥٠ بعثة عام ٢٠٠٢ بمثابة واحدة كل أسبوع. أما في عام ٢٠٠٣، فقد استضافت زامبيا ١٢٠ بعثة للمانحين(٢٠).

ومن سلبيات المعونة الأجنبية المقيدة أيضا خسارة البلدان المتلقية، حيث يتم تقييد التحويلات المالية لشراء الخدمات والسلع من الدول المانحة التي كان من الممكن حصولها عليها (السلع والخدمات) بسعر أقل من مكان آخر، وبهذا تعود الفائدة على الدول المانحة وليست الدول المتلقية. ربما يرجع ذلك إلى عدم الشفافية والتحيز لصالح المتعاقدين. ويأتي في صدر قائمة الدول السبع أمريكا وإيطاليا في عدم تقديم تقارير كاملة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عن مقدار المعونة المقيدة التي تمنحانها. وبالتالي يتم طمس الحقيقة عن المواطنين في الدولة المانحة في الدولة المتلقية. فالأول لا يعرف (كدافع للضريبة) مقدار ما يتم استخدامه كمعونة وإلى من تقدم، وفيما تستخدم. أما الثاني، فلا يعرف مقدار الخسارة التي خسرها، نتيجة تقييد المعونات. وغالبا ما يؤدي التقييد إلى توجيه المعونة إلى واردات كثيفة الرأسمال، أو خبرات من الدول المانحة وليس توجيهها لأنشطة تفيد الدول المتلقية (التي تتسم بكثرة العمالة خاصة في برامج التنمية الريفية ومحاولة الاستفادة من الخبرات المحلية)(٢١). وغالبا ما تكون السياسات الجيدة المطلوبة منهم لا يتم التفاوض عليها مع المستشارين المحليين، وغالبا ما يراها الأفارقة مفروضة عليهم ويخلق هذا بدوره ديمقراطية اللاخيار(٢٢).

كيفية تفعيل المعونات والاستفادة منها:

يتضح مما سبق عدم فعالية المعونة، وإن كانت بعض الأرقام تشير إلى تزايدها. لكن حدة الفقر وتزايد انتشاره في إفريقيا جنوب الصحراء، جعلا المعونة في موقف الضرر وليس الإفادة، الأمر الذي دعا إلى وقفة لتبصر الوضع على حقيقته، مع محاولة تحويل نقاط الضعف إلى قوة. لكن هل هناك بدائل للمعونة والتوقف عنها؟ أم هل يمكن تطويرها والاستفادة منها لكلا الطرفين؟ في الحقيقة، لا يمكن الاستغناء عن المعونة بشكل قاطع، بل يمكن الاستفادة منها عن طريق عدة وسائل، هي:

أولا- زيادة المعونة :

يعتبر البنك الدولي أكبر مانح للمعونة في إفريقيا، لذلك طالب مجموعة الثماني في جلين إيجلز باسكتلندا مارس ٢٠٠٥ بمضاعفة مساعدات التنمية الرسمية لإفريقيا إلى ٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥ بعد أن كانت ٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤(٢٣). ولكن المديونية في تلك الدول والمشاكل الداخلية التي تواجهها من صراعات داخلية متزايدة وأمراض متفشية قامت بالتهام. أي زيادة في المعونة، لذلك وافقت أغنى دول العالم على تخفيض عبء الدين والعمل من خلال البنك الدولي وباقي مؤسسات التمويل الدولية على آلية جديدة في مارس ٢٠٠٧ يتبنى فيها البنك سياسة جديدة، يتم من خلالها الاستجابة الفورية لأي طوارئ. بمعنى آخر، يتعهد البنك بتقديم معونات للدول التي تتطلب مواجهة عاجلة لمشاكل تحدث نتيجة أزمات اقتصادية واجتماعية غير طبيعية.

وبدأ البنك بالفعل هذه السياسة بتقديم ١٨٠ مليون دولار لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتم تخصيص هذا التمويل لإنعاش سياسة التعليم (٤٥ مليون دولار) وجزء لسداد مديونية الحكومة أثناء الحرب (٥٥ مليون دولار) والتوسع في تقديم مياه آمنة للفقراء في كينشاسا (٢٥ مليون دولار) (٢٤)، ومحاربة الملاريا (١٣ مليون دولار) وإعادة رصف طرق (٤٢ مليون دولار).

كذلك، جعل البنك الدولي هدفه الأساسي تقليل الفقر في عام ٢٠٠٧، حيث قدم تمويلا للخدمات الأساسية للفقراء والمجموعات المعرضة للخطر في كل من بوروندي وجزر القمر وسيراليون وجامبيا. كما توسع في تمويل توفير فرص عمل في غانا وليسوتو، كما قدم تمويلا لإدارة شئون الأرض في كينيا. من جهة أخرى، عمل على تعبئة الموارد المحلية للحكومات ومساعدة المدنيين في محاربة الملاريا عن طريق تحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة، وكذلك تحسين الخدمات التعليمية ، والزراعة في الكونغو الديمقراطية والسنغال ونيجيريا، ومحاربة الإدمان في رواندا ومدغشقر وملاوي، والحصول على مياه آمنة في كل من النيجر وزامبيا، وبناء قدرات بعض الوزارات في موريتانيا وموريشيوس والسنغال من أجل الوصول لهدف الحكم الجيد ومحاربة الفساد وتطوير التجارة.

ويحاول البنك الدولى الاستمرار فى تلك الأنشطة من خلال النيباد، ولتحقيق السلام والاستقرار المطلوبين للاسراع بالنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة صادرات أفريقيا وإدماجها فى التجارة العالمية. وتعهد بالعمل على زيادة الشفافية وتقليل الأرباح الناتجة عن تجارة السلع غير المشروعة التى تتعلق بالصراعات، مثل البترول والغاز والماس والأخشاب والمعادن النفيسة. لذلك، ركز البنك الدولى من خلال البيانه (خطة عمل إفريقيا ٢٠٠٥) على التوسع فى مساهمة القطاع الخاص ومشاركته فى الإصلاح، خاصة مشروعات البنية التحتية. كذلك إنشاء صندوق النمو الإفريقى فى مارس ٢٠٠٦ من أجل الإسراع بالنمو وتقليل الفقر وتحقيق أهداف الألفية وتحسين أداء الدول.

كذلك، أشار تقرير البنك الدولى بعنوان

"Doing Business" عام ٢٠٠٧ (٢٥) إلى كيفية الإصلاح، لاسيما أن إفريقيا أصبحت من أسرع مناطق الإصلاح (احتلت المرتبة الثالثة) لكنها فى الوقت نفسه مازالت ترتفع فيها التكاليف والمخاطر، لإقامة المشروعات فيها(٢٦).

بسبب تلك التحديات، انخفض نصيب إفريقيا إلى ١٠٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للدول النامية وتذهب معظم هذه الاستثمارات للدول الغنية بالموارد الطبيعية (البترول والغاز والأخشاب). والجدير بالذكر هو استفادة معظم الدول الإفريقية المنتجة للبترول من ارتفاع أسعاره، فى الوقت الذى شهدت فيه الدول الأخرى (غير المنتجة للبترول) خسارة (٢٧) وصلت إلى نحو ٣,٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى. وعلى الرغم من أن الدول الإفريقية المصدرة للنفط توسعت بـ ٨٪، إلا أن هذا التوسع لم يعوض استمرار تدهور نصيب إفريقيا فى التجارة العالمية.

إجمالا، يمكن القول إن علاقة المعونة بين الدول المانحة والمتلقية لم تتحول إلى شراكة فى المسئولية، الأمر الذى يتطلب من الدول المتلقية والمانحة التنسيق بينهما.

ثانيا- التنسيق بين مجموعة الموارد المالية (المعونات) المتعددة الأطراف:

حتى تقل التكاليف التعاقدية، وما تتطلبه من تقارير وشروط. والدليل على ذلك تجربة بتسوانا، حيث قامت بدمج الموارد من المانحين مع الموارد المحلية فى إطار خطة التنمية القومية، ولم يتم السماح للوزارات بانفرادها بالتفاوض مع المانحين. وهناك دول أخرى قامت بالتنسيق الفاعل مثل استراتيجية المساعدة التنزانية، وخطة عمل القضاء على الفقر الاوغندية.

ومن ضمن الآراء المقترحة للتنسيق بين المانحين هو تجميع تمويلهم فى صندوق مشترك Common Pool (٢٨) لمساعدات التنمية. فى المقابل، تقوم الدول المتلقية بإعداد استراتيجيات تنمية وبرامج ومشروعات تتعدى الحدود وتتكامل فيها جهود الدول الإفريقية المتجاورة، حتى تستطيع محاربة الأوبئة والأمراض والمشكلات الجماعية (اللاجئين والصراعات). وبالتالى، تنضم مساعدات التنمية إلى موارد الحكومات المحلية لتمويل كل استراتيجيات التنمية، سواء المحلية أو الإقليمية (وتركيزها على تقوية شبكة مواصلات واتصالات بين الدول المتجاورة التى يعول على ضعفها الجانب الأكبر فى ضعف التجارة البينية فيها) ناهيك عن الضعف المؤسسى وعدم كفاءة الخدمات المعاونة. فعلى سبيل المثال، يصعب على شركة إنشاءات إفريقية التنافس مع شركة من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى التقدم بعطاءات لدول مجاورة بسبب ارتفاع تكاليف الحصول على ضمانات الأداء، حتى ولو كانت مثل هذه الضمانات متاحة للشركات الإفريقية(٢٩).

ثالثا- التكامل الإقليمى:

ويسعى البنك الدولى لتأكيد هذه النقطة، حيث أشار فى خطة عمل إفريقيا إلى أن التكامل الإقليمى أحد أقطاب التنمية المطلوب تحقيقها فى القارة، لاسيما وأن هناك ١٥ دولة حبيسة يتساوى حجم ناتجها المحلى الإجمالى مع نظيره فى بلجيكا. فما زالت إفريقيا أكثر مناطق العالم هشاشة، حيث تصل الحدود بين ٤٨ دولة إلى نحو ١٦٥حدا. وفى الوقت نفسه هناك ٢٢ دولة يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة فأقل، وهناك ما يقرب من ١١ دولة يصل فيها عدد السكان إلى مليون نسمة أو أقل. ويجب ألا يغفل القارئ أن صغر حجم الدول يشكل عائقا حقيقيا للتنمية، وبدون التعاون الاقتصادى بينها والاندماج، يكون الفشل مصيرا حتميا لها(٣٠).

كذلك تحتاج الدول الإفريقية إلى ما يسمى بالسلع العامة(٣١) الدولية، والسلع العامة الإقليمية التى تتمثل فى البنية التحتية، والسكك الحديدية والموانىء ومراكز التدريب المناسبة بالإضافة إلى مراكز تجميع كهربى.

لذلك، زاد التعهد بالتمويل الإقليمى لإفريقيا فى السنة المالية ٢٠٠٦ بما يقرب من ٤٧٥ مليون دولار، وهو يعادل ٣ أضعاف التمويل المقدم فى عام ٢٠٠٥ ويقرب من ١٠٪ من المساعدات التنموية الدولية للإقليم فى ٢٠٠٧ لمواجهة كل من فيروس الإيدز ومحطات الطاقة الإقليمية، والاتصالات والنقل والصحة والتعليم الأساسى، والبحوث الزراعية والأمن الغذائى(٣٢).

رابعا- الانتقائية:

والمقصود بها توجيه المعونات وفقا لمعايير تقوم على الأداء الجيد، ومحاربة الفساد، والحكم الجيد، أى توجيهها إلى دول قادرة على استخدام الموارد استخداما جيدا، وذلك حتى يطمئن كل من دافع الضريبة فى الدول المانحة وكذلك المواطن الفقير الذى تجمع تلك الأموال باسمه وضمان وصولها إليه.

أما الأداء الجيد، فالمقصود به محاولة تحقيق الاستقرار فى السياسات الاقتصادية الكلية مع تخفيض معدلات التضخم بحيث لا تزيد على ١٠٪، لاسيما أن أعباء التضخم تقع فى المقام الأول على الفقراء.

هذا إلى جانب محاربة الفساد والشفافية واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن الحكم الجيد ومراجعة الموازنات ومشاركة المواطنين والمرأة فى الحياة السياسية، وقيام الحكومة إلى جانب القطاع الخاص بعملية التنمية وليس تراجعها.

يندرج تحت بند الانتقائية أيضا عدم مركزية التسليم والمقصود بها عدم استئثار الحكومات المحلية بعينها بتلك المعونات، وذلك حتى يتم منع طبقات الصفوة المحلية من الاستيلاء على الموارد المحدودة.

خامسا- الالتزام :

والمقصود هنا هو التزام الدول بجدول زمنى لتنفيذ تعهداتها كما ظهر ذلك واضحا فى إعلان باريس، ومطالبة البنك الدولى الدول المانحة بالتزامها بالتعهدات التى أقرتها فى منتدى مونتراى ٢٠٠٣ وزيادتها إلى ٠,٧٪ من ناتجها المحلى الإجمالى، وكذلك تعهدها فى ٢٠٠٥ بمضاعفة مساعدات التنمية بحلول ٢٠١٠، وذلك حتى تستطيع الدول الإفريقية تحقيق نمو يصل إلى ٧٪ سنويا لتحقيق أهداف الألفية للتنمية(٣٣).

الخاتمة :

يجدر فى النهاية القول إن الشراكة تعد أفضل وسيلة من المعونات والقروض التى تم تقديمها من قبل البنك الدولى ومؤسسات التمويل الدولية، والتى أخذت أشكالا عديدة لتحقيق الإصلاح الاقتصادى فى الدول الإفريقية، أو فى شكل تسهيلات لتقليل الفقر وتحقيق النمو. وترتب على هذا وذاك ديون تصاعدت بمرور الوقت، وازدادت خدمة هذه الديون وسحبت الموارد المالية المطلوبة للتنمية بمقدار قد يفوق المعونات المقدمة.

وبالتالى، كان من الأجدر تقليل الاعتماد على المعونات، ومحاولة فتح الحوار بين الدول المتلقية والمانحة لبدء برامج شاملة وحقيقية لجعل اقتصادات إفريقيا أكثر قدرة على التنافس وتقليل الفقر. وإن كانت هناك بعض الصعوبات تتمثل فى أن كل دولة لها نقطة بداية مختلفة، فالبعض لديه موارد بشرية كثيرة ومعطلة، والبعض الآخر يعانى من فقر أشد، والبعض الثالث يعانى من صراعات داخلية ولديه مؤسسات ضعيفة وقدرات فقيرة للتنمية. وأيا كانت ظروف تلك الدول، فإن تقليل الاعتماد على المعونات لا يبدأ إلا إذا بدأت إفريقيا فى استرداد ما فقدته من نصيب فى التجارة العالمية منذ بداية ١٩٧٠ (حيث فقدت ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى). فى المقابل، حصلت على المعونات، التى لم تستطع تعويض التدهور الحادث فى معدلات التبادل التجارى وفشلها فى تنويع صادراتها. ومن جهة أخرى، الحد من سياسات الحماية التى تفرضها الدول الصناعية، والتى تعد فى حد ذاتها السبب الرئيسى فى انخفاض نصيب إفريقيا من التجارة العالمية.

هذا الى جانب ضرورة تخفيض عبء المديونية التى التهمت الكثير من الموارد المالية للعديد من الدول الإفريقية. وإجمالا، يمكن القول إن المعونات يمكن زيادة فعاليتها من خلال استرداد نصيب إفريقيا فى التجارة الدولية كما كانت عليه فى السبعينيات، مع التزام الدول المانحة بمد يد المساعدة الانمائية إليها. لاسيما وأن اليد الممدودة حاليا لاتزال قصيرة، مقارنة باليد الطولى الممدودة لتمويل الإنفاق العسكرى. فقد أشارت بعض التقارير الرسمية (التنمية البشرية ٢٠٠٥) إلى أن النسبة بين الانفاق العسكرى إلى المساعدات الإنمائية لمجموعة الدول السبع تصل إلى ٤:١ ففى المملكة المتحدة، تصل هذه النسبة إلى ١٣:١، وفى الولايات المتحدة ٢٥:١ ويشير هذا فى حد ذاته إلى ضرورة ألا نتخلى عن المعونة كلية، بل الاعتماد عليها بشكل أقل مع زيادة الاتجاه إلى المشاركة ليس كبديل كامل، وإنما كمكمل لها، بحيث تتوافر الشروط التالية فى الشكل الجديد للمعونات:

١) تحديد الغرض من المعونة.

٢) اللامركزية فى تدفق المعونات وتوصيلها للمتلقين.

٣) توسيع المعونات لما بعد الحدود الجغرافية لتمويل وتشجيع السلع العامة عبر الحدود.

٤) الأخذ بقوانين قطعية لتخفيف أعباء الديون، حيث تعد هذه الآلية شكلا فعالا من أشكال المساعدات الإنمائية، يعطى للحكومات تحكما فى إيراداتها المحلية ويقلل اعتمادها على المعونات.

وبالتالى، يراعى فى النمط الجديد للمعونة أربعة مبادئ أساسية:

١- أن يكون هناك أكثر انتقاء فى اختيار متلقى المعونة.

٢- تصميم أنشطة المعونة بمشاركة المتلقين وتنفيذها من خلال المشاركة مع منظمات التنمية، خاصة للدول ذات الدخل المنخفض.

مما يدعو المانحين لدعم القطاع الخاص بتمويل البحوث والتعهد بشراء الأمصال الفعالة. ومتى تطورت، يتم توزيعها على إفريقيا للقضاء على الملاريا باعتبارها (الأمصال) سلعة إقليمية تعبر الحدود.

من جهة أخرى، العمل على زيادة التنسيق السياسى والعمل على حفظ السلام، بالإضافة للتنسيق الاقتصادى الذى يعمل على فتح الأسواق وزيادة الاستثمارات وزيادة الكفاءة للسلع العامة الإقليمية.

والجدير بالذكر هو موافقة مجموعة الثمانى فى المؤتمر الذى عقد أخيرا فى المانيا (هايلنجدام) فى ٨ يونيو ٢٠٠٧ على تعهدها بتقديم ٦٠ مليار دولار لمكافحة الإيدز والملاريا فى إفريقيا، وتعهد أمريكا بتقديم نصف تلك المساعدات. أما المانيا، فقد تعهدت بتقديم أربعة مليارات يورو (٣٤).

الهوامش :

1- Africa; Regional Brief File: 11 E: New Folder Africa Regional Brief.

2- Ibid.

٣- تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥ ص٧٩

4- Carol Lancaster: Aid Effectiveness; the problem of Africa development outreach. (world Bank institute Fall 1999) p. 2.

http://wwwl.worldbank./org/devoutreach/fall99/article.aspsid=.26p.15.

٥- تقرير التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص٨١.

٦- المرجع السابق، ص٨٤.

٧- المرجع نفسه، ص٨٤.

8- WB: Can Africa Claim the 21st century? (Washington, D.C., 2000). PP. 236, 237.

9- Nancy Birdsall, John Williamson: Delivering on Debt Relief, from IMF Gold to a New Aid Architecture (Washington, centre for Global development, institute for international Economics, April .2002 p. 15.

10- Paul Collier and David Dollar: Target Aid to performance not promises p. 3.

http://worldbank.org/devoutreach/fall99/articalaspz,d=.25

١١ - فى مؤتمر مونتراى المكسيكية، اجتمع قادة العالم فى مارس ٢٠٠٢ فى مؤتمر دولى لتمويل التنمية، واتفقوا على جعل المعونة إحدى لبنات البناء الأساسية فى شراكة عالمية جديدة لخفض الفقر.

١٢ - تقرير التنمية البشرية، ص٨٥.

١٣ - تقرير التنمية البشرية، ص٧٩.

14- Carol Lancaster: op. cit., p. 4.

15- Ibid : p. 5.

16- Paul collier: Op. Cit., p. 3.

17- Ibid.

١٨- تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ص٩٩.

١٩- تقرير التنمية البشرية، ص١٠١.

٢٠- المرجع السابق، ص١٠٢.

٢١- تقرير التنمية البشرية، ص١٠٢.

22- Can Africa, Op. Cit., P. 244, 245, 246.

23- Regional brief. P. 1.

24- Ibid, p. 2.

25- Idom.

٢٦ - تنفق زامبيا أكثر من دولارين فى تسديد الدين مقابل كل دولار يخصص للإنفاق على الصحة وهى من أكثر الدول إصابة بفيروس الإيدز.

٢٧- لكن لا يمنع هذا من وجود عدد قليل من الدول تستطيع أن تقام فيها المشروعات، حيث يتوافر فيها قوانين ولوائح تنظيمية، وتحترم فيها حقوق الملكية، وتتوافر فيها التسهيلات الائتمانية والضريبية، وتقل فيها التكاليف المفرطة، سواء فى التصدير أو الاستيراد.

28- Can Africa Op. Cit. p. 253.

29- Ibid, 245.

30- Idem.

٣١- السلع العامة الإقليمية هنا تتسم بعدم استبعاد غير القادر على الدفع من الاستفادة منها، كذلك لا يقلل المستهلك لهذه السلع المنافع المتاحة للآخرين، وليس بالضرورة أن تقدمها الحكومة (الدفاع الوطنى)، وإنما قد تقدمها حكومات أو هيئات، ومؤسسات إقليمية أو دولية.

32- Regional Brief. p. 3.

٣٣- التنمية البشرية، ص٩٤.

٣٤- جريدة الأهرام، ٩ يونيو ٢٠٠٧.



٦

إشكاليات العمل الإنساني الدولي.. إفريقيا نموذجا

■ خالد منصور *

يجنح البعض إلى تصوير المساعدات الإنسانية على أنها الشكل الحديث -اعتبارا من أواخر القرن التاسع عشر- من العمل الخيرى الأخلاقى من أجل مساعدة الفقراء وضحايا النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية. ويجنح آخرون إلى النظر إلى هذا التنظيم الدولى لنقل وتوزيع المساعدات الإنسانية فى حالات الكوارث والصراعات على أنه -فى المقام الأول- تعبير عن مصالح سياسية واقتصادية متنوعة ترتدى مسوح عمل الخير. وتهدف هذه المقالة إلى توضيح مدى تعقيد وتشابك التنظيمات والسياسات الراهنة فى هذا المجال، سواء اتخذت طابعا دوليا أو بين الدول.

فقد صارت المساعدات الإنسانية الآن بمثابة صناعة دولية يقوم عليها خبراء ينتظمون فى مؤسسات ضخمة (حكومية واهلية ودولية ومحلية)، وتكرس لها ميزانيات بمليارات الدولارات. ولهذه المؤسسات سياسات حاكمة ومجالس إدارات بل وتدرس المساعدات الإنسانية الآن كعلم فى الجامعات، وينتظم خبراء فى النقل والاسكان والتغذية والصحة وكافة المجالات البشرية فى هذه المؤسسات.

ولا يمكن دائما استخدام ذريعة التضامن الإنسانى فقط أو توظيف العمل الإنسانى فى خدمة المصالح السياسية والاقتصادية فقط كمنظور وحيد كاف لفهم العمل الإنسانى الدولى المنظم فى صورته الحديثة. فقد صار من المتعين استخدام عدة عدسات لتحليل أطياف العمل الإنسانى وعلاقته بالسياسى والاقتصادى والاخلاقى والثقافى والإعلامى. بمعنى آخر، فان العمل الإنسانى صار صناعة كاملة فى علاقات مفصلية مع المنظومة القيمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية العولمية المتغيرة دوما لعصرنا الراهن.

يعتقد كاتب المقال، إذن، انه يستحيل وضع نظرية عامة لتفسير آليات عمل النظام الدولى الحديث للمساعدات الإنسانية. بيد أنه يمكن استعمال عدة ادوات تحليلية تزيد من جلاء الموقف فى دراسة كل حالة تاريخية على حدة.

وإفريقيا ميدان هذه المقالة، ليس فقط لانها جزء من ملف عن القارة ينشر فى العدد نفسه، بل لانها الموقع الامثل لدراستنا حيث تستأثر بالنصيب الاعظم من العمل الإنسانى، وهذا فى حقيقة الامر استجابة للطلب أكثر منه توجيها للعرض بلغة الاقتصاديين، بمعنى ان إفريقيا، ولاسيما بلدانها الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، هى الاكثر معاناة من الكوارث الطبيعية والصراعات فى العقود القليلة المنصرمة، وبالتحديد فى فترة ما بعد الاستعمار وهى الفترة نفسها التى وصل فيها العمل الإنسانى ومؤسساته إلى صورته الناضجة المعتمدة على أطر وقوانين ونظم دولية، خاصة تلك المنضوية تحت لواء الامم المتحدة.

ولعل الاطار المرفق ببعض الحقائق والارقام عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية فى إفريقيا يلخص وضع القارة الإفريقية الراهن من ناحية الأوضاع الإنسانية فى مجالات الصحة والتعليم والغذاء.

ويظل الوجه الاكثر مأساوية للمعاناة فى إفريقيا بارزا فى المناطق التى تعانى من النزاعات المسلحة، حيث ان إفريقيا هى القارة الوحيدة التى شهدت عمليات اقتتال بعد الحرب العالمية الثانية وصل بعضها إلى حد التطهير العرقى أو المذابح، وراح ضحيتها مئات الآلاف من البشر فى دول عدة، منها رواندا وبوروندى والسودان والكونغو.

ومن أجل الحديث عن جوانب سياسات وتسييس المساعدات الإنسانية المتعددة فى القارة، سنقسم مقالتنا إلى ثلاثة اجزاء

(*) كاتب مصرى يعمل مستشارا إعلاميا فى الامم المتحدة، والمقال يعبر عن وجهة نظره الخاصة.

رئيسية. يعنى الأول منها بتاريخ سريع للمساعدات الإنسانية فى العالم، ثم على الترتيب نتناول السياسات والاطر المتبعة فى العمل الإنسانى الدولى مع التركيز على المنظمات الدولية، ثم فى القسم الاخير نتناول الجوانب المختلفة لتسييس العمل الإنسانى.

أولا- تاريخ العمل الإنسانى :

شهدت بداية القرن العشرين أول مثال فى العالم الحديث، ربما لتداخل الاهداف السياسية مع المهام الإنسانية، عندما سعت الولايات المتحدة الامريكية لمساعدة روسيا عقب الحرب العالمية الأولى. كانت المبادرة الامريكية الأولى فى هذا المجال لصالح بلجيكا، وكانت خالية تقريبا من اى اهداف سياسية مباشرة سوى جلب الاستقرار لضحايا الحرب وبالتالى لأوروبا. بيد أن الوضع تغير عندما سعت واشنطن إلى مساعدة ضحايا الحرب الاهلية فى روسيا فى العشرينيات، حيث صممت برامج المساعدات بحيث تضعف سلطة الحكومة البلشفية، وجرت مواجهات بشأنها مع حكومة لينين، حتى تمت اعادة تصميم شبكات التوزيع بحيث تخضع لسيطرة البلاشفة بصورة ما أو بأخرى.

وتعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر -التى أنشئت فى عام ١٨٦٣- أولى صور العمل الإنسانى المنظم المرتكز إلى قوانين ومواثيق ومعاهدات دولية، وكان صاحب فكرة انشائها هنرى دونان السويسرى الجنسية من أجل مساعدة ضحايا الحروب من الجرحى والاسرى بشكل محايد ومستقل ووفقا لمقتضى اتفاقيات جنيف والقانون الدولى الإنسانى واللذين تطورا لاحقا. ونظرا للحماية القانونية الدولية المكفولة لها واستقلالها المالى الكبير وأساليب عملها، يمكن النظر إلى اللجنة الدولية على أنها أقل المنظمات الإنسانية الدولية عرضة للتأثيرات السياسية بمعناها الضيق.

وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت عشرات المنظمات الدولية (الحكومية منها، خاصة تحت مظلة الامم المتحدة) أو غير الحكومية (الاهلية) والتى تعمل فى نطاق دولى، مثل صندوق الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للامم المتحدة، وبرنامج الاغذية العالمى التابع للامم المتحدة، ومنظمة أطباء بلا حدود، وأوكسفام الدولية الاهلية وغيرها كثير. ويتركز عمل هذه المنظمات -التى بدأت على اعتقاد ان عملها سيكون مؤقتا حتى انتهاء آثار الحرب العالمية الثانية- على أوروبا فى البلدان المهزومة، ولكنها سرعان ما التفتت إلى القارة الإفريقية وسرعان ما اصبحت تنظر إلى نفسها وينظر إليها على انها صارت منظمات دائمة وليست برامج مؤقتة ينتهى عملها مع نهاية الجوع أو الفقر أو التشرد. فمع أواخر الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات، انتهى عصر الاحلام الكبرى ليس فقط فى المعسكر الشيوعى، ولكن ايضا فى مدارس التنمية التى كانت تأمل فى قضاء سريع على الفقر والجوع عن طريق الثورة الخضراء والتكيف الهيكلى والغاء الدعم وتوسيع اقتصادات السوق ... الخ، إضافة إلى إحلال السلام الدائم عن طريق أمم متحدة قوية ومجلس أمن لم يعد يعانى من الحرب الباردة. انتهت -فيما يبدو إلى الأبد- هذه الاحلام الوردية القادمة من قلب عصر النهضة، وبدأت موازنات المساعدات الإنسانية الدولية تزيد بصورة درامية وتتفوق احيانا على مساعدات التنمية الاقتصادية.

وفى الثمانينيات، تحولت المنظمات الإنسانية الدولية إلى صناعة بحق فى اتساق مع مفاهيم اقتصاد السوق، حيث باتت المؤسسات الإنسانية تتنافس فيما بينها للحصول على أموال الحكومات والافراد المانحين، وبدأت الحكومات توزع جزءا من مساعداتها عن طريق المنظمات الأهلية، متفادية التعامل مع الحكومات الإفريقية (لاحظ ان المنظمات الحكومية الدولية -أى كل منظمات الامم المتحدة- يتعين ان تتعامل عن طريق الدولة وبمشاركة الوزارات المعنية فى الحكومة القائمة)(١). وتلك هى أيضا الفترة نفسها التى برز فيها دور الاعلام فى لفت وتركيز أنظار العالم المشتت الانتباه- بفعل الفيض المعلوماتى-على المآسى الإنسانية بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية، إلى حد أن صورا فوتوغرافية (من مجاعة إثيوبيا فى الثمانينيات) أو افلاما مصورة (من الأوضاع فى النيجر فى عام ٢٠٠٥) كانت هى الشرارة المسئولة عن تدفق المساعدات الدولية اللاحقة(٢).

ثانيا- سياسات العمل الإنسانى :

هناك سياسات معلنة لدى معظم منظمات العمل الإنسانى، وترتكن عادة إلى ثلاثة مبادىء أساسية، هى الحيادية والاستقلال وأولوية الدافع الإنسانى، ويعنى الاخير أن مساعدة الضحايا(٣) من البشر هدف يسمو على كل الاعتبارات الثقافية والسياسية والاقتصادية، خاصة إذا كانت الحياة البشرية مهددة. ويشير مبدأ "الحيادية" إلى تجاهل الدين والجنس واللون والعرق والانتماء السياسى وعدم الوقوف طرفا فى أى من الصراعات الدائرة وتقديم المساعدات فقط، على أساس الحاجة التى لا يمكن تلبيتها بصورة أخرى. وأخيرا، يعنى "الاستقلال" امكانية العمل بمعزل عن تأثير الحكومات والأطراف المعنية والمولين.

لقد ولدت معظم السياسات المعلنة للمنظمات الدولية المعنية بالاغاثة من قلب الممارسة خلال النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية الممتدة، حيث بدأ بعض المراقبين فى الاعتقاد بأن المساعدات تؤدى إلى اطالة امد الصراع أو خلق حالة اعتماد عليها، عوضا عن إنهاء الصراع أو الإبطاء من عودة المجتمعات المتضررة إلى الاعتماد الذاتى.

وتستهدف هذه السياسات تأكيد حيادية العمل الإنسانى والقضاء على أو تقليل الآثار الجانبية للتدخل الخارجى على البنى الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية فى المجتمعات المنكوبة.

فعلى الصعيد الاقتصادى -مثلا- لا شك فى أن هناك اسواقا محلية عديدة فى بلدان مثل إثيوبيا تأثرت بتدفق المساعدات المجانية، حيث بات المنتجون المحليون عاجزين عن منافسة منتجات يتم توزيعها مجانا على السكان. ولا شك فى أن تدفق المساعدات دون مشاركة ومحاسبة من المجتمعات المحلية يمكن له ان يخل ايضا بالبنية الاجتماعية (وربما ايجابيا) فى بعض الحالات، حيث إن المانحين كثيرا ما يعجزون عن التدخل فى الاطر التراتبية القائمة فى مجتمع ما، بل يقومون بدعمها عن طريق التعامل مع مراكز القوى القائمة، مثل الحكومات الوطنية والمحلية واصحاب السلطة الاجتماعية فى القرى وغيرها مما يدعم بنى سياسية واجتماعية قد تكون هى ذاتها اسبابا للمشاكل المزمنة فى هذا المجتمع.

وعلى الصعيد الاخلاقى، سعت منظمات عدة إلى تبنى مواثيق

شرف لعل اهمها حاليا "ميثاق السلوك للاتحاد الدولى لجمعيات الصليب والهلال الاحمر"، ومعايير الحد الادنى للتدخل الإنسانى فى مشروع سفير Sphere (٤). وهذا المشروع الاخير الذى بدأ فى عام ١٩٩٧ ثمرة جهود الاتحاد الدولى لجمعيات الصليب والهلال الاحمر، ومنظمات اهلية متعددة من اجل الالتزام بحد ادنى من المعايير الواجب توافرها قبل واثناء وبعد التدخل الإنسانى فى مجال المياه والصرف الصحى والتغذية والمساعدات الغذائية والمأوى والخدمات الصحية. وادى هذا الجهد إلى ميثاق شرف إنسانى فى عام ٢٠٠٠ قائم على اساس القانون الدولى الإنسانى ومواثيق حقوق الإنسان، بما يكفل وصول المساعدات دون الإخلال بأى من هذه الحقوق. ولعل اهم هذه المعايير وأولها هو ضرورة مشاركة المجتمعات المتضررة فى تقويم الأضرار وتصميم وتنفيذ ومراقبة وتقويم عمليات الإغاثة. ورغم ان اكثر من اربعمائة منظمة وثمانين دولة شاركت حتى الآن فى وضع هذه المعايير العديدة وتنقيحها، الا ان الطريق ما زال طويلا امام الالتزام الكامل بها.

وعلى صعيد تفادى التورط فى النزاعات، فلعل اهم الإسهامات الحديثة من جانب المنظمات الإنسانية مبدأ "تفادى إيقاع الأذى" وذلك حتى لا تتحول المساعدات إلى عامل اطالة للنزاع، كما يعتقد البعض انه حدث فى نزاع بيافرا فى الستينيات فى نيجيريا(٥).

ولا يشك مراقبون عديدون فى أنه بينما تسهم المساعدات الإنسانية لإفريقيا جنوب الصحراء فى انقاذ حياة وضمان حد ادنى من الاحتياجات المعيشية لملايين من ضحايا النزاعات المسلحة فى إفريقيا، فان المساعدات نفسها تسهم عن طريق اخر احيانا فى اطالة امد هذه النزاعات. ويصبح السؤال الاهم هو: هل يعتبر هذا عيبا هيكليا فى انظمة تقديم المساعدات؟ ومدى إمكانية إصلاحه؟

وتعتقد مارى اندرسون(٦) انه يمكن تغيير برامج المساعدات بحيث تتفادى إطالة أمد النزاع أو دعم موقف أطراف متنازعة. ففى نهاية المطاف، تمثل المساعدات من اغذية وادوية ومياه شرب وغيرها موارد اقتصادية مهمة لأطراف النزاع فى سعيها لزيادة سيطرتها أو لتموين مسلحيها. وليس من غير المعتاد فى إفريقيا ان يحصل طرف مسلح أو آخر على إتاوة أو نصيب من هذه المساعدات من أجل قبول مرور قوافل الاغاثة على المخيمات أو مواقع تركز المدنيين.

وباستثناء السرقة التى يمكن التقليل منها باعتماد عدة تقنيات للتمويه والخداع وتفادى الأكمنة، فان السبل الاخرى لتأثير المساعدات الإنسانية السلبى على النزاعات هى:

(١) تقوية اقتصادات الحرب أو تعويق اقتصاد السلام:

تخلق المساعدات اقتصادا موازيا يستفيد منه السكان المحليون عن طريق التوظيف برواتب تفوق عدة مرات الرواتب المحلية، مما يفرغ احيانا نظم الادارة المحلية من رأسمال بشرى مهم، وحيث يحصل بعض اطراف النزاع على سيطرة ما عن طريق التوظيف فى توزيع المساعدات، وحيث تؤدى المساعدات المقدمة مجانا إلى اضرار بالغة بالمنتجين المحليين للسلع نفسها، خاصة الغذائية وبالتالى يدفعهم إلى الدخول فى آليات اقتصاد الحرب (حمل السلاح عوضا عن الزراعة مثلا).

إن ضخ المساعدات (عينا ونقدا) إلى أسواق محلية متهاوية ومترنحة يؤدى فى أحوال عديدة، إلا اذا تم اتباع برامج معد ومحددة، إلى تشويه الاسواق المحلية وتقوية اطراف ا واقتصاد الحرب بسبل غير مباشرة. ويصبح استمرار ال استمرارا للدخول الاقتصادية المرتفعة لفئة كاملة من المه واصحاب الفنادق والمطاعم وملاك سيارات النقل وقطاع الخ والمتاجرين فى المواد الممنوعة ... الخ. وبالطبع، فان المساعد مجرد عامل ضمن عوامل عدة تجعل فئات عديدة تهتم باطال النزاع لاستمرار الفوائد الاقتصادية الناجمة عنه.

وتلجأ عديد من المنظمات إلى العمل معا من اجل عدم ر الرواتب المحلية عن حد معين وإلى مراقبة يومية للاسعار المح لسلع المساعدات، وتبنى تقنيات لعدم التأثير عليها والشراء م السوق المحلية، متى امكن دون التأثير على الاسعار. ولكن هذ التقنية الاخيرة تصطدم احيانا برغبة الدول المانحة فى تقديم المساعدات عينا، أو رغبة كبار المسئولين فى المنظمات فى مقار الأوروبية أو الامريكية فى ان يتم تقديم المساعدات على وج السرعة دون دراسة تأثيرات السوق بسبب الضغوط التى يتعرضون لها من الحكومات وأجهزة الإعلام عوضا عن استمرار معاناة الضحايا. وعلى سبيل المثال فى الصومال، لجأت احدى منظمات الاغاثة إلى الحصول على موظفيها وتحديد قيمة التعاقدات لبناء المنازل أو المدارس، أو الحصول على سلع اغاثة محلية فى اجتماعات عامة فى السوق. وبذلك، يصير المستفيدون فى المجتمع المحلى كلهم (أو الموجودون فى السوق على الأقل) انفسهم يعملون بمثابة رقباء على الاسعار التى يعرفونها جيدا وعلى عملية تعيين الموظفين. لا شك فى ان هذه الشفافية المطلقة يصعب القيام بها لدى المؤسسات الضخمة التى تتبنى تقنيات حديثة ومعقدة فى الادارة والمحاسبة والتعاقدات.

(٢) زيادة التوتر بين الجماعات المتنازعة أو دعم القائمين على النزاع :

يخشى عمال الإغاثة دائما من أن توجيه المساعدات إلى مخيمات النازحين يدفع جزئيا السكان الباقين فى قراهم إلى النزوح إلى المخيمات، كما أن المقيمين فى المناطق المحيطة بهذه المخيمات -والذين هم عادة فقراء ايضا- تنتابهم مشاعر سلبية ازاء اللاجئين الذين ينتمون فى الاغلب إلى قبائل أو عرقيات مغايرة، كما يحدث -على سبيل المثال- فى بعض المناطق حاليا فى دارفور أو الكونغو.

ومن الواضح ان المساعدات تقدم فى الاغلب إلى الطرف الاضعف أو المهزوم عادة فى الصراعات الدائرة، مما يقوى من نظرية المؤامرة لدى الاطراف الاخرى "المنتصرة"، حيث تنظر إلى منظمات المساعدات على انها حليفة لعدوهم. وابرز الامثلة من التسعينيات من الكونغو (زائير آنذاك) حيث حصل الهوتو الفارون من رواندا بعد ارتكاب مذابح ضخمة -راح ضحيتها مئات الآلاف من قبائل التوتسى أو المعتدلين من قبائل الهوتو- على مساعدات غذائية وانسانية متنوعة، بعد أن باتوا مهددين بالمجاعة والكوليرا والعنف، ورأى المجتمع الدولى انه يجب مساعدتهم. وبالطبع، نظر الضحايا فى رواندا بغضب بالغ تجاه هذه المساعدات.

ويمكن التغلب جزئيا على هذه المشكلة عن طريق تقديم مساعدات موجهة إلى المقيمين حول المخيمات، والسعى بقدر

الامكان لتوزيع المساعدات على المناطق التى يجرى منها النزوح، وتوزيع المساعدات بشكل جماعى بدلا من شكلها الفردى، وبالتالى تحصل عليها قرى أو مجموعة أسر معا أو تستفيد من بعضها بعضا (مثل مساعدة قرية على انتاج غزل الصوف وقرية من عرقية اخرى على صناعة الملابس الصوفية اليدوية). وأخيرا، محاولة تقديم المساعدات إلى كل اطراف النزاع على اساس الحاجة. بيد أن هذه التقنية الاخيرة صعبة للغاية فى مواقف الصراع. وفى ضوء محدودية موارد المنظمات ووجوب تبنى معايير محددة من اجل تحديد الجماعات المستهدفة (ولا شك فى ان الجنس أو النوع أو العرقية من المعايير المستخدمة بكثرة من اجل تحديد الجماعات المستهدفة).

(٣) تمكن السكان المحليين من توجيه مواردهم الخاصة للنزاع المسلح :

تعفى المساعدات الإنسانية بصورة غير مباشرة، فى رأى بعض الباحثين، الميليشيات المسلحة (أو قوات الاحتلال) من مسئولياتها المدنية تجاه السكان المدنيين، وبالتالى تمكنهم من التركيز على مهامهم العسكرية. ولا يوجد شك كبير فى ان هذا حدث إلى بعض الحد فى مخيمات اللاجئين الهوتو فى شرق الكونغو فى التسعينيات.

وفى حالات عدة، تعمل المساعدات كمصدر دخل مباشر للميليشيات المسيطرة على منطقة ما، حيث تقوم بتحصيل ضرائب ورسوم من قوافل الاغاثة وتقوم بتوظيف المتعاطفين معها لتنفيذ التعاقدات مع منظمات الاغاثة. وعلى اقل تقدير، تحصل الميليشيات على بعض الشرعية عن طريق نفوذها الذى يمكن ان يمنح أو يمنع الرخصة لمنظمات الإغاثة بالنفاذ إلى مناطق سيطرتها لمساعدة المدنيين، كما حدث لمدة طويلة فى جنوب السودان. وإذا تجاهلت منظمات الاغاثة الحصول على هذه "الرخصة"، فقد لوحظ ان قوافلها تتعرض للسلب أو الهجمات المسلحة، بينما يمكن ان يتعرض المستفيدون انفسهم من المدنيين إلى الاذى اذا حاولوا الاستفادة من مساعدات المنظمات غير المرخص لها بالعمل.

ومن المستحيل -فى نظر عديد من عمال الاغاثة- تفادى التعامل مع الميليشيات المسلحة، ويصبح السؤال الضروى هو :ما هى حدود ومحددات مثل هذا التعامل دون الوقوع فى فخ دعم هذه الميليشيات بصورة مباشرة أو غير مباشرة؟ تتعدد الاجوبة من عمال الاغاثة، ولكنها تجمع على انها اكثر التحديات التى تواجههم صعوبة فى مناطق النزاعات، وأنه فخ يصعب تفاديه فى معظم الاحوال ولكن يمكن تقليل الخسائر.

وفى النهاية، فان عمال الاغاثة على الارض هم عناصر اجنبية عن الصراع الدائر، مما يمنحهم استقلالية عن اطراف النزاع، ولكونهم "خارج" الصراع، فلديهم القدرة على الوقوف على الحياد، ولكن هذه الخاصية نفسها تحرمهم أيضا من أى مسوغ سياسى أو اخلاقى أو قاعدة معرفية للتدخل المباشر فى الصراع مع طرف أو آخر. وبالتالى، فان "كونهم من خارج" الصراع يصير سلاحا ذا حدين، إذ يمنحهم القدرة على الوقوف على خطوط التماس، ولكنه أيضا يمنعهم من تجاوزها. ويدرك معظم عمال الاغاثة الذين يدققون قليلا فى المجتمعات المحلية التى تتلقى المساعدات أن المساعدات تؤثر على النزاعات بأشكال متعددة، وأن دورهم الرئيسى هو تقليل الآثار السلبية سالفة الذكر، وتعظيم الجوانب الايجابية، اضافة -لا شك- إلى انقاذ حياة الضحايا وتخفيف معاناتهم.

ويجب التأكيد فى خاتمة هذا القسم على أن المساعدات الإنسانية لا تلعب دورا فى اندلاع النزاعات الكبرى أو فى انهائها. النزاعات فى نهاية المطاف سياسية تلبس أثوابا عدة (عرقية أو دينية أو مذهبية) ويتطلب إنهاؤها ارادة وعملا سياسيا يقع على عاتق الاطراف والحكومات والتجمعات السياسية الاقليمية والدولية. وهدف سياسات منظمات الاغاثة فى هذا الصدد ألا يكون لها دور يذكر فى إطالة أمد النزاع أو دعم طرف دون الاخر، وان تكون المساعدات احد المعابر الصغيرة إلى التسوية السلمية وإلى جهود التنمية والتعافى عقب انتهاء النزاع.

ثالثا - تسييس العمل الإنسانى :

وأعنى بتسييس العمل الإنسانى الدولى تدخل عوامل محددة - غير معلنة فى الاغلب- فى تشكيل طبيعة ومستوى وحجم وآليات وتنفيذ التدخل الإنسانى الدولى لتخفيف آثار صراع أو كارثة طبيعية على مجتمع متضرر. هذه العوامل لا علاقة لها بمدى الاحتياجات الإنسانية المباشرة، بل باعتبارات ثقافية أو سياسية أو اقتصادية أو بسبب تركيب شبكات القوى، سواء فى الدول المانحة أو فى المجتمعات/الدول الممنوحة، وفى المؤسسات والمنظمات العديدة التى تفصل بين الجانبين.

ولعل أول ما يقفز إلى الذهن لدى الحديث عن تسييس العمل الإنسانى هو آلية هذا التسييس الرئيسية، وهى التمويل وتأثيره على جدول اعمال المنظمات الإنسانية، ولا شك فى ان للتمويل تأثيره ولكنه لا يرتبط عادة فقط بالمصالح الاقتصادية والسياسية الواضحة، فللعوامل الاعلامية والجغرافية والثقافية دور ايضا فى تسييس العمل الإنسانى.

وقبل الدخول فى هذه الاشكالية، يجب التفريق بين ما إذا كان هناك تسييس للعمل الإنسانى، وما اذا كانت هناك حاجة فعلا للتدخل الإنسانى. فربما تكون هناك مصالح خاصة لدى الدول التى تمنح مساعدات انسانية للكونغو أو تشاد، ولكن لا يمكن انكار أن هناك حاجات انسانية ملحة فى البلدين تستدعى تقديم المساعدات .

وأعتقد أنه يجب الخروج من مأزق التفكير التآمرى العقيم، والذى يدعى فى عدة دوائر عربية وأسلامية أحيانا ان المانحين فى "الغرب .. يخترعون أزمات إنسانية لتبرير التدخل"، كما يدعى أحيانا بشأن الوضع الإنسانى فى الصومال أو دارفور. السؤال الافضل والأهم هو: "لماذا يستجيب المانحون، فى الغرب وغيره، لأزمة ما -مثل دارفور- ولا يستجيب لغيرها -مثل رواندا أثناء المذابح؟ ولماذا يستجيب لأزمة بسرعة فائقة (مثل تسونامى) ولأخرى ببطء قاتل مثل الكونغو وأوغندا؟ إن الاجابة على هذه التساؤلات تسمح لكل الاطراف بإحراز تقدم نحو تحقيق مزيد من الشفافية والفعالية فى العمل الإنسانى الدولى.

ويعتقد البعض بأن تسييس العمل الإنسانى يمكن ان يقل بعض الشىء لو اعتمد المانحون اكثر على المنظمات الدولية من اجل توزيع المساعدات، كون هذه المنظمات ملتزمة بمواثيق تجبرها على تقديم المساعدات على اساس الحاجة. بيد ان الاتجاه الغالب فى

المساعدات الإنسانية حاليا هو إما تقديمها بشكل ثنائي بين الدول أو تحديد الطرف المتلقي عند تقديمها إلى المنظمات الدولية وبالتالي حرمان المنظمات الدولية، من توزيع ايراداتها حسبما ترى بين مواقع الاحتياجات المختلفة. ولا يعتقد الكاتب أن المؤسسات الدولية نفسها محصنة ضد التأثيرات السياسية بالمعنى الواسع للمصطلح.

وينقسم هذا الجزء من المقال إلى ثلاثة أقسام: قنوات صناعة قرار المساعدات الإنسانية في الدول الكبرى المانحة، وتوزيع وتنفيذ مواد وبرامج الإغاثة، ثم اخيرا، نلقى نظرة سريعة على الجدل الدائر حول حق التدخل الإنساني بالقوة في دول تقوم بانتهاكات صارخة لحقوق مواطنيها.

(١) صناعة قرارات المساعدات الإنسانية :

لا تزال الحكومات هي أهم الجهات المانحة للعمل الإنساني المنظم في العالم. وتستبعد هذه المقولة قنوات يتم من خلالها توجيه المساعدات الخيرية، مثل الزكاة -على سبيل المثال- التي تصل في بعض التقديرات إلى الف مليار دولار سنويا في البلدان الاسلامية(٧) كون قسم كبير من اموال الزكاة يتم توجيهه بشكل فردي أو عبر مؤسسات أهلية صغيرة وطنية، وينتمي أكثر إلى العمل الخيري عنه إلى العمل الإنساني المؤسساتي المنظم، خاصة الدولي منه وهو محل اهتمام هذه الدراسة.

والحكومات هي اهم وأسرع ممول للمنظمات الدولية العاملة في مجال الاغاثة. بيد أن التمويل الحكومي صار يعاني من ضغوط متفاوتة في السنوات الاخيرة بسبب زيادة أعداد ضحايا الصراعات والكوارث الطبيعية والضغوط القائمة على موازنات المساعدات الخارجية.

وفي الدول المانحة الكبرى -مثل الولايات المتحدة أو بريطانيا أو اليابان في الغرب أو السعودية مثلا في الخليج أو حتى مصر- يجري توجيه المساعدات الإنسانية الخارجية عن طريق الحكومات، وتحديدا عن طريق مؤسسات أو صناديق تابعة للحكومات. ويتم تخصيص موازنات سنوية لهذه الهيئات الحكومية التي تتأثر نظم صنع القرار فيها بلا شك بالسياسة الخارجية للدول. وبالتالي، تلعب الاعتبارات الوطنية (السياسية والاقتصادية والثقافية) دورا يتفاوت من حالة إلى اخرى.

وفي أول فقرة في طلب موازنة الخارجية الامريكية (التي تشمل نحو عشرين مليار دولار من اجل المساعدات الخارجية في مجالات دعم الامن والديمقراطية والإنعاش الاقتصادي والتنمية والمساعدات الإنسانية) للسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ورد أن: "للولايات المتحدة تاريخ تفخر به في إنعاش آمال ملايين من الذين يعانون من قمع الفقر، ويواجهون المجاعة ويكافحون الامراض وعواقب الصراعات والاضطرابات. وقد صار تحسين حياة الآخرين الآن عاملا مهما في أمننا القومي، حيث انتقل مصدر التهديدات إلى العالم النامي، حيث يستغل أعداؤنا الفقر والظلم واللامبالاة من اجل تقديم مأوى آمن للارهابيين والمجرمين ومن اجل تخطيط الاعمال الاجرامية"(٨) ويضيف الطلب المقدم للكونجرس: "وتحت قيادة الوزيرة (كوندوليزا رايس) اصلحت الولايات المتحدة تنظيم وتخطيط وتنفيذ المساعدات الخارجية من اجل الاستفادة إلى الحد الاقصى من الاموال الموجهة للمساعدات الخارجية من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الامريكية وتحسين حياة الافراد في أنحاء العالم وتخصص هذه الموازنة نحو ١٠٪ أو مليارى دولار من اجل المساعدات الإنسانية.

إن نظرة سريعة على التقرير الصادر لعام ٢٠٠٧ عن وزارة التنمية الدولية البريطانية تبرز صورة مختلفة قليلا. حيث تقدم الوزارة نفسها على أساس ان عملها يرتكز على المساعدة في تحقيق اهداف التنمية الالفية في إفريقيا، خاصة خفض الفقر والجوع ومحاربة الايدز وخفض نسب وفيات الاطفال وتمكين المرأة وحماية البيئة. ولكن بنظرة اخرى إلى تقرير السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، نتبين ان بريطانيا انفقت نحو ربع ميزانية المساعدات والتنمية وتخفيض الديون في بلد افريقي واحد هو نيجيريا. فقد انفقت بريطانيا ٤,٤ مليار جنيه استرليني (اكثر من ٨ مليارات دولار) على انشطة التنمية والمساعدات وخفض الديون والدعم الاقتصادي، وخصصت منها نحو ١٠٪ (مثل الولايات المتحدة) أو نحو ٤١٩ مليون جنيه استرليني من اجل المساعدات الإنسانية. وفي مقدمة الدول التي حصلت على مساعدات (انسانية واقتصادية وللتنمية ... الخ)، جاءت نيجيريا (اكبر دول إفريقيا المصدرة للنفط) وحصلت على اكثر من ٢٧٪ من المساعدات الثنائية البريطانية (منها فقط اقل من ٢٠٪ للتنمية والمساعدات الإنسانية أو نحو سبعين مليون جنيه استرليني)، بينما لم يحصل السودان سوى على ٢,٧٪ فقط في السنة المالية محل الدراسة، ولكن معظمها تقريبا كان للمساعدات الإنسانية أو نحو مائة مليون جنيه استرليني.

وليس الهدف من هذا الاختصار السريع لعمل اثنتين من كبرى منظمات المساعدات الحكومية الدولية هو كشف اغراضها السياسية المستورة (لانها في الحقيقة لا تخفيها)، بل توضيح تشابك الاهداف الإنسانية مع البرامج والاغراض السياسية والاقتصادية. وتختلف الصورة كثيرا عندما ننظر إلى منظمات المساعدات الحكومية الاسكندنافية مثلا، والتي تعد بين أكثر الدول عطاء للمنظمات الإنسانية الدولية دون فرض شروط كثيرة على الإنفاق أو توجيهه إلى مصارف بعينها.

ولا شك في ان توجيه المساعدات أو جعلها مشروطة هو أحد تجليات التسييس. ويزيد نصيب المساعدات الموجهة (وهي تلك المساعدات المقدمة إلى المنظمات الدولية بشرط توجيهها إلى دولة معينة) عن غيرها من المساعدات غير المشروطة. وعلى سبيل المثال، تصاعدت تدفقات المساعدات الغذائية إلى دول الاتحاد السوفيتي السابقة من قرابة مليوني طن في عام ١٩٩٠ إلى اكثر من سبعة ملايين طن في عام ١٩٩٣ لدعم التحول الاقتصادي والسياسي فيها، حتى صار نصيب هذه الدول اربعين في المائة من اجمالي تدفق المساعدات الغذائية الدولية، مقارنة بخمسة في المائة فقط في بداية العقد. بيد أنه بعد اربع سنوات ومع استقرار هذا الدول، انخفض نصيبها من المساعدات الغذائية الدولية إلى اقل من ٨٥٠ الف طن وذلك في عام ١٩٩٨، ثم ما لبثت الازمة المالية الروسية والصراعات العرقية داخل دول الكتلة الشرقية المنهارة أن دفعت المساعدات بسرعة مرة اخرى لتقترب من ستة ملايين طن في العام التالي.

والاتجاه نفسه ينطبق على دول جنوب شرق آسيا، حيث أدت انهيارات الاسواق المالية هناك، عقب مضاربات مجنونة في اسواق

الوضع فى إفريقيا

تعد إفريقيا أعلى مناطق العالم من حيث معدلات النمو السكانى، حيث يصل معدل الخصوبة إلى ستة أطفال لكل امرأة جنوب الصحراء.. ولكنها أيضا تفوق كل دول العالم من حيث قصر متوسط العمر. وتعانى المدن الإفريقية من اكتظاظ حاد بالسكان يتعدى بمراحل قدرة البنية التحتية الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية الاخرى، حيث إن سكان الريف الذين كانوا يتعدون ٧٥٪ من سكان القارة باتوا يرحلون اكثر فاكثر تجاه المراكز الحضرية فرارا من الجفاف والفيضانات ومن الصراعات المسلحة التى يعانى منها الريفيون عادة أكثر من أهل الحضر.

وإضافة لتضرر الاقتصاد الزراعى الذى كانت تعتمد عليه القارة بسبب الكوارث الطبيعية والنزاعات، واجهت القارة مشاكل إضافية بسبب انهيار اسعار المحاصيل النقدية، مثل الكاكاو والبن. ولم تنج من صدمة الأسعار سوى البلدان المصدرة للنفط مثل نيجيريا، ولكن هذه بدورها تعانى من مشاكل توزيع الثروة والفساد والافتقار الى الكفاءة فى القطاعات الخدمية الحكومية.

ويلخص مؤشر التنمية البشرية للبرنامج الانمائى وضع إفريقيا جنوب الصحراء، حيث إن أسوأ ٢٤ دولة من بين ١٧٧ دولة جرى مسحها فى العالم هى كلها دول إفريقية. وأحرزت إفريقيا جنوب الصحراء فى المتوسط نحو ٠,٦٣ على مؤشر التنمية البشرية مقارنة بنحو ٠,٩٩ لدولة النرويج ،أو ٠,٧٥ لمتوسط دول العالم وفقا لارقام ٢٠٠٥. ويبلغ اجمالى الناتج المحلى لكل دول إفريقيا جنوب الصحراء نحو ١٢٥٣ مليار دولار، أى اقل من البرازيل التى حققت بمفردها ١٤٠٠ مليار دولار.

ومع الاخذ فى الاعتبار أن سكان إفريقيا وعددهم ٧٢٦ مليون نسمة يمثلون تقريبا ١٠٪ من سكان العالم، فالمعدلات التالية مفزعة:

- يعانى ثلث السكان فى إفريقيا أو نحو ٢٠٠ مليون شخص من سوء التغذية (اى ربع من يعانون سوء التغذية فى العالم)
- يوجد فى إفريقيا ٦٠٪ من المصابين بفيروس مرض نقص المناعة المكتسبة/الايدز فى العالم أو نحو ٢٦ مليون شخص.
- يصل متوسط عمر الإفريقى جنوب الصحراء الى ٤٧ عاما فقط (يتدنى الى ٣٨ عاما فقط فى زامبيا)

وفى المقابل، فان إجمالى المساعدات الانسانية وللتنمية لم يتعد فى عام ٢٠٠٥ نحو ٢٤ مليار دولار أو ٤,٥٪ من اجمالى الناتج المحلى، أو ٣٣ دولارا لكل فرد افريقى جنوب الصحراء.

(يمكن الحصول على الارقام الواردة عن طريق موقعى البنك الدولى وبرنامج الامم المتحدة الانمائى)

www.worldbank.org, www.undp.org

الاسهم والسندات، خاصة ما يدعى بمشتقات الأوراق المالية، إلى دمار اقتصادى واسع واكبه على الفور ارتفاع فى المساعدات الغذائية لبلد مثل إندونيسيا من تسعة آلاف طن فى عام ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى سبعمائة الف طن فى العام التالى ١٩٩٨/١٩٩٩، وزادت المساعدات لبنجلاديش ٥٠٪(٩). ومن المعتقد أن الفوائض الزراعية الهائلة عندما تتزامن مع انفخاض فى الاسعار العالمية للحبوب، فى وقت تقع فيه ازمات غذائية فى بلدان ذات اهمية استراتيجية، تؤدى إلى تدفقات اعلى واعلى فى المساعدات الغذائية(١٠).

(٢) تسليم المساعدات الإنسانية :

واغلب كبرى المنظمات العاملة فى مجال الاغاثة الدولى تتبع الامم المتحدة، ومنها برنامج الاغذية العالمى (انفق عام ٢٠٠٦ نحو ٢.٧ مليار دولار من اجل إطعام نحو ٨٠ مليون شخص معظمهم ضحايا كوارث طبيعية أو نزاعات ممتدة) والمفوضية العليا لشئون اللاجئين (كانت موازنتها التى جمعت من تبرعات الحكومات وغيره عام ٢٠٠٥ نحو ١.١ مليار دولار لمساعدة نحو عشرين مليون لاجىء ومشرد) واليونيسيف (وكانت موازنتها عام ٢٠٠٦ نحو ٢.٨ مليار دولار). ولا تحصل هذه الهيئات الثلاث على أى مخصصات محددة سلفا من الحكومات، على خلاف منظمات مثل اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية التى يتعين على الحكومات ان تدفع لها حصة محددة كل عام (بغض النظر عن ان هذه الحصص قد تكون غير كافية). وهناك منظمات ضخمة غير اهلية، فمثلا وصلت ميزانية "الرؤية العالمية" فى عام ٢٠٠٤ إلى اكثر من مليار ونصف المليار دولار(١١).

وتعمل كل هذه المنظمات عادة معا، وتعتمد فى التوزيع النهائى لمواد الاغاثة والخدمات على الموظفين المحليين وعلى الجمعيات الاهلية المحلية. ولكن دور الجمعيات الدولية الكبرى، سواء حكومية أو مستقلة أو اهلية، هو توفير الخبرة التى تكون عادة غير متوافرة فى البلدان الفقيرة والنامية فى مواجهة الكوارث والصراعات بكفاءة وسرعة ورفع درجة الوعى الدولى بالأزمة محل العمل، وجمع التبرعات من الدول والافراد أو تخصيص جزء من موازناتها المتاحة من اجل مواجهة الأزمة بسرعة.

إحدى المسائل المهمة التى ينبغى التعامل معها هى إمكانية تعرض منظمات الإغاثة (الدولية والاقليمية والمحلية) إلى الضغط الصريح أو المغلف من أجل تنفيذ رغبات الجهات المانحة التى صارت تحدد أكثر فاكثر أوجه ومكان إنفاق تبرعاتها لهذه المنظمات فى إفريقيا وغيرها

وفى اطار مساعى الامم المتحدة لزيادة سرعة وقدرة المنظمات الإنسانية على الرد باستقلالية وتوجيه مخصصات إلى مناطق الكوارث والنزاعات المهملة عالميا (إما لطول أمدها أو لانعدام اهميتها السياسية والاقتصادية والثقافية)، يأتى إنشاء الصندوق المركزى للتعامل مع الطوارىء بقيمة خمسمائة مليون دولار

Central Emergency Relief Fund (CERF).

وتتعامل وكالات الاغاثة مع الصندوق أحيانا على أنه مصرف يتم الحصول على قروض منه دون فوائد، ويتم ردها بعد أن تتحرك الدول المانحة، سواء لسد هذه القروض مباشرة أو لتقديم تبرعات لوكالات الاغاثة لتسديد قروضها. ومنذ تأسيسه فى مارس العام الماضى، حصل الصندوق على تعهدات قاربت ٦٤٠ مليون دولار من اكثر من ستين دولة وجهة مانحة، وقدم نحو ٣٩٠ مليون دولار حصل عليها فعلا لمساعدة المنظمات الإنسانية على الاستجابة السريعة فى حالات الطوارىء(١٢).

(٣) حق/مسئولية التدخل الإنسانى بالقوة:

لم يستقر بعد النقاش الدائر حول "حق/مسئولية الحماية" أو حق المجتمع الدولى فى التدخل بالقوة من أجل تخفيف أو القضاء على الآثار السلبية الحادة للصراعات داخل الدول إذا انتهكت حقوق الإنسان بفداحة (مثلما حدث فى كوسوفو ١٩٩٩).

وهذا النقاش فى معظمه مواجهة بين أنصار "السيادة" وأنصار إعلاء حقوق الإنسان على سيادة الدول. ويؤمن الجانب الأول بأهمية استمرار النظام الكلاسيكى لسيادة الدول والقائم منذ معاهدات سلام وستفاليا عام ١٦٤٨، ويمنح الدول حقا مطلقا فى التعامل مع الصراعات داخل حدودها، ويحظر على أى دولة اخرى التدخل فى شئون الدول الاخرى الداخلية. أما الطرف الثانى، فيرى أنصاره أن الوقت قد حان لإخضاع السيادة لمقتضيات الاتفاقيات الدولية ومواثيق حقوق الإنسان، وألا تستمر السيادة مانعا من التدخل فى دولة إذا ثبت انتهاكها الفاضح لحقوق مواطنيها أو عجزها الواضح عن حمايتهم. وبالتالى وفقا للمذهب الثانى، يجب منح المجتمع الدولى بشروط واضحة حق التدخل الإنسانى بالقوة.

بيد أن مبدأ "حق/مسئولية التدخل" الإنسانى رغم استعماله (دون مرجعية قانونية) فى كوسوفو ١٩٩٩ ما زال محل جدل كبير، ولم يصل بعد إلى تكييف قانونى، ناهيك عن إجماع دولى. ويتخوف عديد من الباحثين والمهتمين بالشئون الدولية والعاملين فى مجال الإغاثة من هذا المبدأ مثار الجدل بوصفه مظلة قد يساء استعمالها(١٣). ويقف فى جانب المبدأ عادة أنصار حقوق الإنسان ويضربون المثل بما حدث فى رواندا فى أوائل التسعينيات عندما قتل مئات الآلاف من الاشخاص فى نزاع قبلى/عرقى سياسى، ولم يحرك العالم ساكنا ولم يتدخل إلا لتقديم مساعدات إنسانية بعد فرار مئات الآلاف إلى الكونغو المجاورة.

خاتمة :

من الخطأ استبعاد النيات الاخلاقية الحسنة والتضامن الإنسانى كأحد محركات، وفى الوقت نفسه إحدى آليات تفسير العمل الإنسانى الحديث. بيد أنه من الخطأ أيضا استبعاد المصالح الذاتية سياسيا واقتصاديا وثقافيا للدول المانحة، وأيضا للدول والجماعات المتلقية كأحد أهم محددات هذا العمل. ويضاف إلى هاتين المجموعتين من العوامل المصالح البيروقراطية لمؤسسات الإغاثة الضخمة المعنية إلى درجة ما بالحفاظ على وتوسيع نطاق عملها.

تتقاطع كل هذه المجموعات الثلاث من العوامل وتدفع لتسييس العمل الإنسانى فى إفريقيا (وغيرها) بمعنى إدخال معايير كثيرة غير الحاجة الإنسانية وحقوق الإنسان فى تخطيط وتنفيذ وتمويل المساعدات الإنسانية. ولذا، فان السعى الدائم من جانب عديد من الباحثين والنشطاء والمنظمات الإنسانية نفسها من أجل تبنى سياسات تدعم الحيدة والاستقلالية والنزاهة وتعلى المبادئ الإنسانية، هو سعى مهم للغاية من أجل الوقاية إلى اقصى حد ممكن واقعيا من أخطار ومغبات التسييس.

بيد أنه على الجميع إدراك أن الهدف النهائى ليس إخراج السياسة من ميدان المساعدات الإنسانية تماما، لأنه أمر مستحيل، بل تحقيق مزيد من الشفافية والوعى بآليات العمل الإنسانى ومحدداته وأوجه قصوره(١٤). وبالتأكيد فحتى لو انتفت الدوافع السياسية المتشابكة لتقديم المساعدات الإنسانية من جانب الجهات المانحة ومنظمات الإغاثة، فإن لأى مساعدات إغاثة دون شك آثارا سياسية على الدول والجماعات المتلقية، وهذا هو الجانب الذى ينبغى لمخططى ومنفذى عمليات الاغاثة فى الميدان تكريس الانتباه إليه، تاركين دهاليز السياسة العليا لزملائهم فى العواصم (الغربية عادة) وفى مقارهم الرئيسية فى نيويورك ولندن وباريس وروما وطوكيو وغيرها.

المراجع :

1- De Waal, Alex, 1997, Famine Crimes: Politics & the disaster Relief Industry in Africa, Indianapolis: Indiana University Press, pp. 79.

2- Ibid, pp. 82-85.

ولتفاصيل اكثر يمكن الاطلاع على

- Benthall, Jonathan, 1993, Disaster, Relief and the media, London: IB Tauris

٣- استعمل مصطلح الضحايا فى هذا المقال للاشارة إلى كل من يتأثرون سلبا من البشر بالكوارث الطبيعية أو من الفقر

أو النزاعات المسلحة، سواء عن طريق فقدانهم القدرة على الوفاء باحتياجاتهم الطبيعية الاساسية أو عن طريق انتهاك حقوقهم الاساسية المنصوص عليها فى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

4- See http://www.sphereproject.org/

5- De Waal, op. cit., pp. 72-7.

6- Anderson, B. Mary, 1999, 'Do No Harm: How aid can support peace or war, Boulder, London, p. 37-53.

يعتمد جزء كبير من هذا القسم حول مبدأ تفادى الأذى على كتابات مارى اندرسون، خاصة كتابها السابق ذكره.

7- Alterman, John (with Shireen Hunter and Ann L. Philips), 2005, 'The Idea and Practice of Philanthropy in the Muslim World, 'Washington: USAID, Issue Paper No. 5.

8- http://www.usaid.gov/policy/budget/cbj2008/fy2008cbj_highlights.pdf, p11.

9- FAO Annual Report, 1999.

10- Webb, Patrick, 2004, 'Food as Aid: Trends, Needs and Challenges in the 21st Century, Rome: WFP Occasional Paper 14, pp. 14-15.

11- See www.worldvision.org

12- http://ochaonline.3un.org/

13- Rieff, David, 2005, 'At the Point of a Gun: Democratic Dreams and Armed Intervention, New York: Simon and Schuster.

يمكن الاطلاع على تقرير مهم للأمم المتحدة حول مسئولية وحق الحماية وعلاقتها بمفهوم السيادة

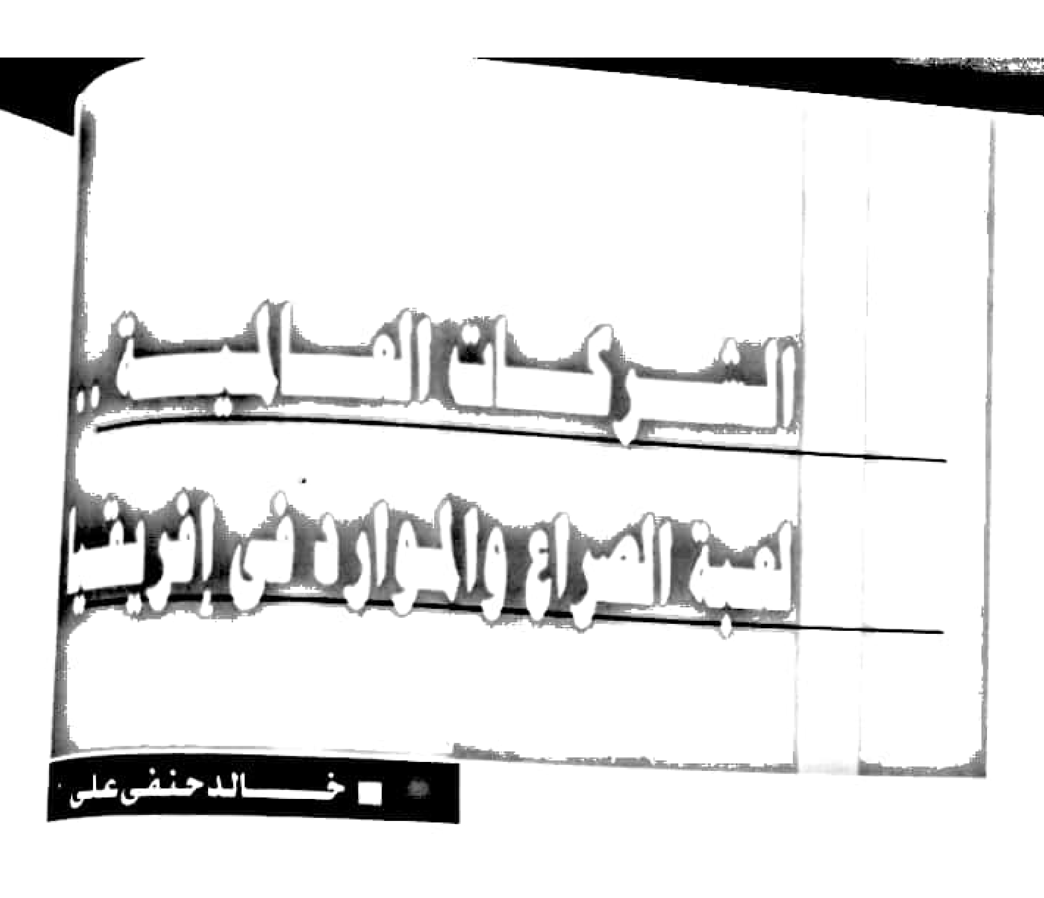
http://www.iciss.ca/pdf/Arabic-report.pdf

١٤- من أهم الكتب النظرية المستندة إلى دراسات واقعية جيدة وتتناول العلاقة بين السياسة وأعمال التنمية والإغاثة الكتب الثلاثة التالية:

- Escobar, Arturo, 1995, 'Encountering Development: The making and Unmaking of the Third World', Princeton: Princeton University Press

- Middleton, Neil and O'Keefe, Phil, 1998 , 'Disaster and Development: The Politics of Humanitarian Aid, 'London: Pluto Press

- Rist, Gilbert, 1997 , 'The History of Development: From Western Origins to Global Faith, 'London: Zed Books.





ثمة علاقة ارتباطية بين نشوب الصراعات الداخلية المسلحة، وامتلاك الدول لموارد أولية (النفط، الماس، الأخشاب، الذهب، البلاتين، اليورانيوم والنحاس، وغيرها) سطرتها الخبرة الإفريقية فى حالات عديدة، بدءا من السودان شرقا، ومرورا بالكونغو الديمقراطية فى الوسط، وأنجولا، وموزمبيق جنوبا، وانتهاء بنيجيريا، وسيراليون غربا.

ورغم أن تلك الموارد مثلت مغنما اندفع الفرقاء السياسيون فى الداخل لنيل أكبر نصيب ممكن منه، خاصة مع غياب آليات ديمقراطية تضمن العدالة الاقتصادية والسياسية، إلا أن العامل الخارجى - ممثلا فى الشركات العابرة للقوميات (المتعدية الجنسية)- ساهم بدرجة أو بأخرى فى تعميق الصراع على هذه الموارد، لاسيما فى ظل تنامى الطلب فى الاقتصادات الصناعية فى العالم على المواد الأولية.

وفى الوقت الذى كانت فيه تلك الشركات تتمترس وراء مصالح القطبين المتنافسين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق) على القارة الإفريقية إبان فترة الحرب الباردة، فإنها باتت بعد انتهاء هذه الفترة تتصرف من دون مواجهة أى طرف موازن، كما حظيت ببعض الاستقلالية عن القوى الكبرى فى الغرب مع التطورات التى شهدها الاقتصاد العالمى الذى شهد سيولة أكبر للتجارة ورأس المال والأفراد فى إطار عولمى.

وفى هذه الظروف، لعبت الشركات العابرة للقارات دورا مؤثرا فى صنع السياسات الداخلية والخارجية للدول الإفريقية، مستفيدة من مفهوم "الدولة - العصابة" الذى كرسته بعض النظم الإفريقية وحركات التمرد التى مولت حروبها عبر استنزاف الموارد الأولية مقابل الحصول على السلاح، كما حدث فى ليبيريا، وسيراليون، والكونغو الديمقراطية وغيرها.

وحتى بعد أن شهدت بعض مناطق الصراع فى إفريقيا استقرارا إثر اتفاقيات السلام، كما حدث فى السودان، و ليبيريا، والكونغو الديمقراطية، وأنجولا وغيرها، فإن الشركات المتعدية الجنسية بدت فاعلة فى هذه المرحلة، عبر الدخول فى علاقات تحالف مع الأنظمة السياسية لنيل أكبر قدر من المواد الخام الإفريقية فى مرحلة السلام، كما حدث مثلا فى السودان (صراع الشركات الأمريكية والصينية على النفط بعد اتفاق السلام).

ولم تؤسس هذه الشركات فى مرحلتى الصراع والسلام فى إفريقيا لعلاقة شراكة اقتصادية، بل عملية نقل لأكبر قدر من المواد الأولية التى يحتاج إليها الاقتصاد العالمى دونما مساهمة حقيقية فى الاقتصادات الإفريقية التى لم تضع نظمها السياسية استراتيجيات واضحة للعلاقة مع هذه الشركات فى ظل انشغالها بصراعاتها الداخلية، وتوجيه أموال بيع تلك الموارد لمواجهة المعارضة السياسية، وهو ما سنحاول فهمه وتلمس أبعاده ونماذجه الإفريقية عبر السطور القادمة.

أولا- محفزات الاستغلال للموارد الإفريقية :

مثلت البيئة الإفريقية حيزا ملائما لتحقق فرضية العلاقة بين الصراعات والموارد، إذ إننا أمام قارة يشكل فيها النشاط الاستخراجى الأولى القطاع السائد فى الحياة الاقتصادية، ولعل أبرزها استخراج المعادن التى يذهب ٩٠٪ من كمياتها المستخرجة إلى أوروبا، خاصة الذهب الذى تحوز إفريقيا على ٨١٪ من صادراته العالمية، علاوة على النحاس، والحديد، والألومنيوم، واليورانيوم، والكروم الذى يوجد ٩٠٪ من احتياطيه العالمى فى القارة.

(*) باحث متخصص فى الشئون الإفريقية.

كما تحتل القارة الإفريقية موقعا مهما فى خريطة النفط العالمية، حيث بلغ إنتاج القارة اليومى ٩ ملايين برميل، حسب تقرير اللجنة الإفريقية للطاقة (أفراك) فى عام ٢٠٠٥، أى ١١٪ من الإنتاج العالمى. أما احتياطيات القارة من النفط الخام، فتبلغ ٨٠ مليار برميل، وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أى ما نسبته ٨٪ من الاحتياطى العالمى الخام، وتتركز هذه الاحتياطيات (نحو ٧٠٪) فى نيجيريا، وليبيا، وغينيا الاستوائية، ناهيك عن استخراج الماس الذى تضم مناجم إفريقيا ٧٧٪ من مجموع ما يوجد منه فى العالم، يضاف إلى ذلك قائمة من الموارد الأخرى المائية - سواء أكانت أنهارا أم بحيرات - والأخشاب والكاكاو الذى تنتج ٧٠٪ من إنتاجه العالمى والمطاط والقطن، وغيرها.

ورغم أن هذه الموارد يمكن أن تمثل قاطرة للتنمية، إلا أنها فى المقابل لعبت دورا فى تغذية الصراع عليها بين الفرقاء السياسيين الذين وجدوا أنفسهم إزاء دولة يصفها البعض بـ "العصابة"، فالأمور الرسمية فى بعض الدول الإفريقية - حتى بعد عمليات التحول الديمقراطى التى مرت بها هذه البلدان- لا تدار وفقا لقواعد الشفافية والعدالة السياسية والاقتصادية. فبعض الرؤساء الأفارقة لا يفكرون كرؤساء جمهوريات ضامنين للمصلحة العامة، وإنما يتصرفون كزعماء مافيا، فإدارة قطاعات النفط أو الماس وبيع الموارد الطبيعية تفضى إلى تصرفات عشائرية وعرقية، من توقيع عقود استثمار المواد الأولية (عمولات) إلى تكريس سياسات معينة، وفقا لمصالح معينة، وتوزيع القيمة المضافة المحصلة لدى البيع فى السوق العالمية.

وفى هذا السياق، يشير بول كوللير - Paul collier فى مقال له فى الفورين بوليس تحت عنوان "سوق الحرب الأهلية"

(The Market of Civil War) - إلى أن عدة باحثين قاموا بإجراء تحليل شامل لنحو ٥٤ حربا مدنية كبيرة فى العقود الأربعة الأخيرة فى العالم ومنها إفريقيا، حيث وجدوا أنه كلما زادت نسبة الصادرات من المواد الأولية بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى، فإن ذلك يزيد من مخاطر حدوث صراع. وتلك العلاقة شهدتها القارة الإفريقية بدرجات متفاوتة. فعلى سبيل المثال، فى منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين، أصيبت القارة بنحو ١٦ صراعا من جملة ٣٥ صراعا على مستوى العالم كله، ومثلت الموارد الأولية - النفط والنحاس والماس والموارد - أحد المغذيات الرئيسية لهذه الصراعات(١).

ففى الكونغو، التى تعتبر من أغنى دول العالم من ناحية الموارد، شهدت حربا كبرى منذ عام ١٩٩٨ ولمدة خمس سنوات، تسابقت حركات التمرد فيها ودول الجوار التى تدخلت بقواتها للسيطرة على المناطق الغنية بالذهب والماس والخشب والنحاس والكوبالت. وتشير منظمة الشاهد الدولى Global Witness - وهى مختصة بالعلاقة بين الصراعات والموارد-

(www.globalwitness.org) إلى أن الكونغو على الرغم من أنها تعتبر رابع أكبر منتج للنفط فى إفريقيا، فإنها تعانى من ديون خارجية تقدر بـ ٦,٤ مليار دولار بسبب الشركة الفرنسية إلف أكويتان Elf Aquitaine التى سعت لنشر الفساد والرشوة.

وفى أنجولا، فإن المتمرد جوزيف سافيمبى تمكن وبمساعدة شركات عالمية وقوى غربية فى فترة الحرب الباردة من جمع أربعة مليارات دولار من الماس خلال فترة حكمه وتمرده قبل أن يتم قتله، ودخول البلاد بعده فى عملية سلام. أما الرئيس الليبيرى السابق، تشارلز تايلور، فخصخص موارد البلاد عن طريق بيعها للشركات الأجنبية ووضع دخلها فى حساباته الشخصية، كما مارس تجارة الماس بالتعاون مع الشركات العالمية، واعترف بأنه مول من خلالها مشتريات السلاح والحرب الأهلية. وتكرر ذلك فى سيراليون، حيث التجارة غير المشروعة للماس الذى تقاتلت من أجله الحركات المسلحة(٢).

إن هذه النماذج وغيرها فى إفريقيا مثلت بدورها محفزا لاستنزاف موارد القارة، حيث بدت الشركات العالمية مدعومة أو حتى مستقلة عن القوى الكبرى لمساعدة الفرقاء المسلحين، مقابل الحصول على حق الامتياز فى مناطق يسيطرون عليها أو وفقا لمعادلة السلاح مقابل الموارد.

ثانيا- الموارد الإفريقية وتدخل الشركات :

يمكن تقسيم تعامل الشركات العالمية مع الموارد الإفريقية إلى مرحلتين، أولاهما: مرحلة الصراعات التى ساهمت فيها تلك الشركات، سواء بشكل مشروع أو غير مشروع، فى نهب موارد القارة عبر دعم الصراعات بين الدول الإفريقية وداخلها، وساعدها على ذلك مناخ الحرب الباردة، حيث لعبت هذه الشركات أدوارا لصالح القطبين المتنافسين على النفوذ فى القارة.

أما المرحلة الثانية، فهى تلك التى بدأ معها السلام يستتب فى بعض مناطق الصراع، وصاحبه تغير فى أدوات الاستغلال. وبدا الصراع أكبر بين تلك الشركات على الموارد الإفريقية، فضلا عن اصطدامها مع الرأى العام الداخلى فى عدة دول إفريقية، والذى بدا أكثر وعيا مع عمليات التحول الديمقراطى التى انطلقت فى عقد التسعينيات.

وتجسد النماذج التطبيقية التالية المرحلتين، والتى يتعلق بعضها بالموارد فى إفريقيا كالخشب، والماس، والكولتان التنتاليوم، والنفط، والأخرى بحالات بعض الدول كنيجيريا وتشاد.

١- الخشب، حيث مثل هذا المورد أحد مغذيات الحروب فى دول كساحل العاج وليبيريا وسيراليون غربا إلى حوض الكونغو فى وسط القارة، حتى إن الأمم المتحدة وصفته بـ "خشب الصراع" Conflict Timber، مما أتاح فرصة لاستغلاله من قبل الجماعات التجارية وشبكات المافيا والشركات المستغلة للأخشاب العالمية. كما أن الحكومات فى تلك البلدان تكافىء من يساندها بإعطائه حق امتياز فى استثمار تلك الغابات.

ولعل الرئيس السابق تشارلز تايلور اعترف علنا فى عام ٢٠٠٣ بأنه استخدم أموال الخشب فى شراء أسلحة، منتهكا بذلك الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة. وفى هذا السياق، بدت شركة DHL الدنماركية كإحدى الشركات الضخمة فى شراء

خشب الصراع من غرب إفريقيا، خاصة من ليبيريا من متمردين وجهات أخرى غير شرعية، كما قامت الحكومة الليبيرية بإعفاء شركة Oriental Timber Company من الرسوم الجمركية مقابل ملايين الدولارات لشخص الرئيس مباشرة، في الوقت الذي لم يكن فيه الحطابون قد تقاضوا أجورهم، وقد قامت الشركة المذكورة ببناء سجون وثكنات عسكرية وأصبح لها ميليشيات مسلحة تضم ٢٥٠٠ مقاتل(٣).

ولعب تقرير للأمم المتحدة حول الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في الكونغو الديمقراطية، في ٢٠٠١، في كشف دور الشركات العالمية في استغلال الأخشاب،حيث أشار إلى انه منذ بداية الحرب في هذا البلد عام ١٩٩٨، استخدمت الشركات العالمية التي تنقل الأخشاب من شرق الكونغو ميناء ممباسا لتصدير هذا المورد. وأضاف التقرير أن الأخشاب التي تقطع في شمال بحيرة كيفو قد عبرت إلى أوغندا في طريقها إلى ممباسا، ونقلت بواسطة شركة نقل TMK وبالنسبة لتنزانيا، أثبتت الوثائق أنها في الفترة من ديسمبر ٢٠٠٠ إلى مارس ٢٠٠١، تحركت سفينتان على الأقل من ميناء دار السلام محملتين بالأخشاب القادمة من الكونغو الديمقراطية، حيث نقلت عبر القطارات من كيجوما إلى ميناء دار السلام، وكانت السفينتان مملوكتين لشركتين يونانية وبلجيكية(٤).

وتقول منظمة الشاهد العالمي Global Witness في بريطانيا إن أربعة امتيازات في مناطق الغابات في الكونغو، مثلت ١٥٪ من مساحة البلاد، جاء أغلبها لشركة كونغولية لاستغلال الأخشاب وهي "Socebo"، وفيها أنصبة لشركاء عالميين، ومولت هذه الشركة تكاليف التدخل العسكري لزيمبابوي إلى جانب حليفها الرئيس الراحل لوران كابيلا الذي اغتيل في يناير ٢٠٠١، في مواجهة رواندا وأوغندا ودعمها لميليشيات مناوئة لكابيلا الأب أثناء الحرب. كما اتهمت منظمة هيومان رايتس ووتش وكذلك تقرير للأمم المتحدة في ابريل ٢٠٠٢ أوغندا بسرقة الخشب والذهب من منطقة شمال شرق الكونغو، خاصة منطقة ايتوري لصالح شركات عالمية في الولايات المتحدة وألمانيا(٥).

٢- الماس، وهو من الموارد التي أثارت جدلا حول تمويلها للصراعات، فضلا عن عمليات النهب من قبل الشركات، خاصة من بلجيكا وجنوب إفريقيا وإسرائيل والهند. ولعل ذلك ما دفع مجلس الأمن إلى فرض حظر على صادرات الماس من مناطق الصراع في عام ٢٠٠٠ لوقف الاتجار غير الشرعي، بحيث لا يتم تداوله إلا بشهادة من لجنة كيمبرلي التي تفيد بأن الماس غير مهرب من مناطق صراع.

ومن أبرز الدول التي شملتها هذه التجارة غير المشروعة: إفريقيا الوسطى، جنوب إفريقيا، رواندا، أوغندا، سيراليون، ليبيريا، بوركينا فاسو، الكونغو الديمقراطية، زيمبابوي، وناميبيا. أما أهم سوقين يباع فيهما الماس الإفريقي المهرب، فهما سوق تل أبيب، وسوق أنفير في بلجيكا(٦).

وكشفت وثائق سرية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ عن ضلوع الرئيس الليبيري في عمليات تهريب الماس مقابل السلاح، وتزويد المتمردين في سيراليون (الجبهة الثورية المتحدة التي يقودها سانكوه) بالسلاح، مقابل تمرير وتسويق الماس إلى الأسواق البلجيكية في أنتويرب التي يمر عبرها ٥٠٪ من مبيعات الماس المصقول، فضلا عن بعض الشركات الأمريكية التي عقدت صفقات مع سانكوه للسماح لها بالتنقيب عن الماس وتوفير الحماية، مقابل نسب من الثروة وتسهيل صفقات سلاح.

كما مولت حركة "يونيتا"، التي قادت التمرد في انجولا بزعامة سافيمبي، جزءا من حربها عبر بيع الماس وتهريبه، خاصة أنها كانت تسيطر على ٣٠٪ من مساحة البلاد.

وفي هذا الصدد، قال تقرير لجنة Fowler التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، والخاص بفرض العقوبات على "يونيتا"، إن هناك شبكة معقدة من الوسطاء، والشركات تدير عملية تهريب الماس مقابل السلاح، وورد في التقرير اسم الرئيس التوجولي الراحل اياديما، ولعبت الشركات البلجيكية دورا كبيرا في تصريف الماس المسروق(٧).

٣- الكولتان "التنتاليوم"، وهو معدن نادر وموصل جيد يوجد بكثرة في شرق الكونغو. وعندما زاد الطلب العالمي عليه لاستخدامه في الصناعات عالية التقنية من فضائيات واتصالات، كان يتم تهريبه من خلال القوات الرواندية، خاصة من مناطق بوكافو وجوما شرقي الكونغو، وكان المعدن المنهوب ينقل إلى أوروبا عن طريق شركة نقل فرنسية sdv-transintra كما تورطت معها شركات أوغندية وجنوب إفريقية وهولندية، حيث ينقل الكولتان من كيجالي إلى ممباسا أو دار السلام، ثم إلى بلجيكا.وقد أوقفت شركات النقل بعد تقرير أممي عن الاستغلال غير المشروع لثروة الكونغو عام ٢٠٠١ (٨).

٤- النفط، بدأت الشركات النفطية العالمية بالتحالف مع الدول الكبرى في صراع للسيطرة على نفط القارة، خاصة في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط، وتمثل هذه الشركات قوى متنافسة مع الولايات المتحدة: أوروبا، والصين، والهند، واليابان.

فثمة تحركات للولايات المتحدة في السنوات الخمس الأخيرة في إفريقيا، خاصة منطقة خليج غينيا النفطية، لتوفير بيئة تستطيع الشركات الأمريكية زيادة نسبة نصيبها من نفط القارة عبر تكثيف التعاون العسكري في خليج غينيا، حيث توصلت واشنطن إلى اتفاقيات عسكرية مع الكاميرون، والجابون، وغينيا الاستوائية، ونيجيريا، وبنين، وساحل العاج، كما بدأت في إيجاد بيئة سياسية مستقرة من خلال تسوية الصراعات، كما حدث في أنجولا في إبريل ٢٠٠٢، والكونغو الديمقراطية وليبيريا، ثم جنوب السودان يناير ٢٠٠٥، والتغاضي عن مثالب وفساد بعض الأنظمة، مادامت تستطيع تحقيق استقرار(٩).

فعلى سبيل المثال، ففي نيجيريا - التي تمد واشنطن بنصف إنتاجها النفطي - تستثمر الشركات الأمريكية أكثر من ٧,٤ مليار دولار لرفع إنتاجها إلى ٤ ملايين برميل عام ٢٠١٠. وثمة ضغوطات أمريكية على الحكومة هناك للانسحاب من أوبك لكنها رفضت، رغم الإغراءات الأمريكية التي تمثلت في مضاعفة المساعدات الاقتصادية من ١٠ إلى ٤٠ مليون دولار.

وفي أنجولا، التي تصدر نحو ٤٠٪ من إنتاجها للولايات المتحدة، فإن شركة "شيفرون" الأمريكية تسيطر على ٧٥٪ من إنتاج النفط، وتسعى الولايات المتحدة لضخ مليارات الدولارات

خلال السنوات الخمس القادمة لرفع الإنتاج فى أنجولا. أما فى الجابون، التى تصدر ٤٤٪ للولايات المتحدة، فإن الشركات الأمريكية، خاصة أميرادا هيس وسانتافى وأونوكال، تهيمن على إنتاج البلاد. ويتكرر المشهد فى غينيا الاستوائية التى تشير بعض التقارير إلى أن الولايات المتحدة تهيمن على ثلثى ما ينتج فى هذا البلد(١٠).

فى مواجهة ذلك، هناك الصين والهند وماليزيا، وهى قوى متعطشة للنفط الإفريقى - لاسيما أن حاجاتها البترولية ستصل إلى خمسة أضعاف الوضع الحالى بحلول عام ٢٠٣٠ - فبكين تستورد أكثر من ٢٥٪ من وارداتها النفطية من القارة السمراء. ومن أبرز الدول التى تستورد منها هى الجزائر، وأنجولا، وتشاد، والسودان.

وتسعى الصين لاختراق خليج غينيا الغنى بالنفط، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات النفطية، وبالفعل نجحت فى وضع موطئ قدم لها فى أنجولا، ونيجيريا، والجابون، وغينيا الاستوائية. كما استغلت بكين خروج الولايات المتحدة من السودان عام ١٩٩٥ لتحظى باستثمارات نفطية، حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين. وتمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء ٤٠٪ من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية فى السودان، والتى تضخ ٣٠٠ ألف برميل يوميا. كما قامت شركة "سينوبك" الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول ١٥٠٠ كيلومتر لنقل الإنتاج النفطى إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة للصين(١١).

ثالثا- التحالف بين الشركات العالمية والحكومات الإفريقية :

خلافا لنماذج الموارد الإفريقية التى يبدو دور الشركات العالمية فى استنزافها واضحا، فثمة حالتان أخريان تجسدان التحالف السياسى الذى أقامته هذه الشركات مع النظم السياسية الإفريقية، ومن أبرزها نيجيريا وتشاد لاستغلال الموارد، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلى:

١- نيجيريا، حيث مثلت الموارد مغذيا للصراع هناك حتى الآن. فقديما، قامت حرب أهلية فى شرق البلاد عام ١٩٦٧ من قبل الايبو لإحساسهم بأن ثرواتهم بالجنوب الشرقى مستغلة من قبل الشركات العالمية لصالح أهل الشمال، الأمر الذى دفع بهم للمطالبة بالانفصال. واليوم، تطرح منطقة دلتا النيجر النفطية داخل البلاد نفسها بقوة خلال العقد الأخير لتكرار النموذج نفسه، حيث تشهد المنطقة بين الحين والآخر حركات مسلحة (حركة دلتا النيجر)، وانتفاضات ضد السلطة السياسية بالشمال، وخطفا للعاملين فى الشركات متعددة الجنسية (شل، شيفرون، اجيب، توتال ... الخ) العاملة فى مجال استخراج النفط.

ويتهم السكان هذه الشركات بعدم مراعاة مصالح القبائل المحلية التى تتعرض أراضيهم للاستغلال، وبيئتهم للدمار ونهب الثروات. فى المقابل، قامت شركة "شيفرون نيجيريا" - وهى فرع شركة "شيفرون تكساس" ورأس الحربة الأمريكية فى استيراد النفط الخام النيجيرى - بإعارة مصب اسكرافوس والطوافات الخاصة بها إلى قوات الحكومة، تسهيلا لهجماتها على الجماعات المحلية المعادية للشركة. كما أن هذه الشركات لم تتوان عن استعمال الخصومات المحلية لصالحها، فخصت شركة شيفرون جماعة "ايتسيكيرى" - المنافسة تقليديا لـ "ايجاو" منذ زمن تجارة الرقيق - بمنافع برامج التنمية التى اطلقتها(١٢).

٢- تشاد، بعد تحالف بين نظام ديبى وشركات النفط العالمية، نشبت أزمة بين الجانبين فى أغسطس ٢٠٠٦، بعد أن أمر الرئيس إدريس ديبى برحيل اثنتين من الشركات، هما (شيفرون) الأمريكية و(بتروناس) لعدم احترامهما الالتزامات المنصوص عليها فى البنود المتعلقة بتسديد الضرائب على الشركات.

واتهم ديبى الشركات بتحقيق رقم أعمال يبلغ خمسة مليارات دولار مقابل استثمارات بقيمة ثلاثة مليارات منذ عام ٢٠٠٣، بينما لم تحصل تشاد سوى على فتات يصل إلى ٥٨٨ مليون دولار. كما يتهم الرأى العام التشادى الشركات الثلاث بنهب ثروات هذا البلد الفقير فى وسط إفريقيا بعرض نفطه بأسعار زهيدة فى الأسواق، ومن ثم تقليص أرباح الدولة من العائدات النفطية.

ويضم كونسورتيوم النفط فى تشاد، التى تنتج ١٧٠ ألف برميل يوميا، المجموعتين الأمريكيتين "اكسون - موبيل" و"شيفرون - تكساكو" والماليزية "بتروناس" باستثمار النفط التشادى الخام الذى يتم إنتاجه منذ ٢٠٠٣.

غير أن الأزمة انتهت بين الجانبين فى أكتوبر ٢٠٠٦، حينما وافقت الشركتان على دفع أكثر من ٢٨٠ مليون دولار أمريكى للدولة كضرائب مستحقة، الأمر الذى فسره المراقبون بأن قرار ديبى كان يحاول من خلاله استعادة شرعيته المفقودة التى فقدها فى الشارع التشادى بسبب الفساد السياسى وهيمنة طبقة معينة فى الحكم على أموال النفط على حساب الفئات الأكثر احتياجا، لاسيما فى ظل مواجهته لمعارضة مسلحة قادمة من الشرق تحاول قلب نظام حكمه. كما أن تزامن طرد الشركتين النفطيتين مع استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الصين وتشاد، يوم ٥ أغسطس الماضى، دفع إلى الاعتقاد بأن خطوة ديبى رسالة سياسية للضغط على الغرب ودفعه إلى مقايضة النفط بالسياسة معه، مفادها أنه فى حال عدم قبول شروطه، فإنه سيولى وجهه شطر بكين، والحصول على مكاسب مالية فى ملف النفط لشراء الأسلحة وتقوية نظامه من أجل التصدى للمعارضة المسلحة(١٣).

فى الوقت نفسه، فقد تعرض خط أنابيب النفط الممتد من تشاد إلى الكاميرون - وهو أكبر مشروع استثمار أجنبى فى إفريقيا - لانتقادات حادة، حيث اتهم من قبل منظمة العفو الدولية بأنه ينتهك حقوق الإنسان، مشيرة إلى أن الشركات التى تبنى الخط، كشيفرون واكسون وبتروناس، قد تخلت عن مسئولياتها تجاه حقوق الإنسان عبر تحالفها مع الأنظمة السياسية فى الدولتين.

فقد أدى تشغيل حقول النفط وخط الأنابيب إلى انتهاكات للحقوق الإنسانية للمزارعين الفقراء فى المنطقة، الذين يقولون إنهم منعوا من الوصول إلى أراضيهم، ورفضت إكسون موبيل

إما التعويض عليهم أو إعادتهم إليها. وبحسب ما ورد، منعت بعض القرى من الحصول على مصادر المياه النظيفة الوحيدة المتوافرة لها، وتعرضت معيشة صيادى الأسماك فى كريبى، الذين يصطادون قبالة ساحل كاميرون، للخطر الشديد بسبب خط الأنابيب. وتفتح عقود المشروع الباب أمام مزيد من الانتهاكات المماثلة، من دون توفير تعويض فعلى، طوال مدة المشروع التى تصل إلى ٧٠ عاما(١٤).

رابعا- مستقبل العلاقة بين الشركات العالمية والأنظمة الإفريقية :

يحكم مستقبل العلاقة بين الشركات العالمية والأنظمة الإفريقية اتجاهان، أولهما: أن تظل العلاقة كما هى دون ضوابط الشراكة الاقتصادية، حيث تستمر هذه الشركات فى عمليات نزح الموارد عبر تحالفها مع كل من الأنظمة السياسية، والبورجوزيات الرأسمالية الإفريقية الجديدة المرتبطة بالغرب الرأسمالى، والتى تكونت إثر عمليات الإصلاح الاقتصادى فى عدة بلدان إفريقية.

أما الاتجاه الآخر، فهو تشكل حركات مناهضة فى المجتمع الإفريقى لمنع استنزاف الموارد أو - على الأقل - إيجاد شراكة اقتصادية تقوم على الضغط للاستفادة من عوائد الموارد الإفريقية فى عمليات التنمية. ولعل ذلك يمكن ملاحظته فى فرض التزامات من قبل البنك الدولى على الحكومات الإفريقية بتخصيص نسب محددة من عوائد الموارد الأولية للتنمية، كما حدث فى تشاد. فبعد خلافات بين الحكومة التشادية والبنك الدولى على النسبة المخصصة من عوائد النفط لدعم التنمية فى ديسمبر ٢٠٠٥، وافقت الحكومة على إنفاق ٧٠٪ من العائدات النفطية على التنمية، والاحتفاظ بـ ٣٠٪ للميزانية العامة.

كما أن ثمة محاولات من منظمات دولية غير حكومية ومنها Global Witness و International Alert لصياغة برامج تساعد المجتمعات المدنية الإفريقية على إدارة مواردها فى مرحلة ما بعد الصراع، عبر مجموعة من البرامج، مثل الحكم الجيد، والتوزيع العادل للثروات، وفرض شفافية ومحاسبية على عمليات بيع الموارد من قبل الحكومات لمواجهة عمليات تجذر الفساد المؤسسى الذى يحد من فائدة عوائد النفط للشعوب الإفريقية، فضلا عن بلورة رؤية وطنية داخل الدول الإفريقية للتعامل مع الموارد الأولية، بما يساعد الأجيال القادمة

الهوامش :

1- Pual collier, The Market of Civil War, Foreign Policy ,May/June, 2003.

وكذلك دراسة معمقة للبنك الدولى عن علاقة الصراعات بالموارد

Ian Bannon and Paul Collier, Natural Resources and Violent Conflict Options and Actions

http://www.1worldbank.org/publications/pdfs/15503frontmat.pdf

٢- المرجع السابق مباشرة

٣- عزيزة بدر وأيمن شبانة، الصراعات المسلحة والاتجار غير المشروع فى الموارد فى إفريقيا، التقرير الاستراتيجى الإفريقى، الإصدار الثانى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

٤- المرجع السابق مباشرة.

5- DRC-ZIMBABWE: Timber Resources Fuelling Conflict

http://www.edcnews.se/Research/Zimbabwelogging.html

وانظر كذلك: تقرير منظمة الشاهد الدولى حول خشب الصراع

http://www.globalwitness.org/media_library_detail.php/264/en/immediate_un_action_and_embargo_on_liberian_timber

6- Holly Burkhalter ,A Diamond Agreement in the Rough

http://www.foreignpolicy.com/Ning/archive/archive/135/BTL-MarchApril2003-

.2qxd.pdf

٧- محمد عاشور، الماس يشحذ الصراعات، موقع اسلام اون لاين،

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-May-2000/qpolitic.9asp

٨- عزيزة بدر وأيمن شبانة، مرجع سبق ذكره، ووليام تاب، الشركات الغربية وراء حروب الفقراء،

http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2007%5C05%5C05-

06%5C.860htm&dismode=x&ts=2007/05/06%2010:57:07%20%D8%B5

٩- جان كريستوف سيرفان، الهجمة على الذهب الأسود الإفريقي، لوموند دبلوماتيك،

http://www.mondiploar.com/jan03/articles/servant.htm

١٠- ريت جولدشتاين، إفريقيا والنفط والعسكرية الأمريكية، ترجمة خالد الفيشاوى

http://www.kefaya.org/ArabicZNet/040523ritgoldstein.htm

11- Chietigj Bajpaee "Sino-U.S. Energy Competition in Africa"

http://www.pinr.com/report.php?ac=view_report&report_id=378&language_id=1

١٢- جان كريستوف سيرفان، نفط الغضب فى نيجيريا .. فساد وعصابات مسلحة وتمرد اجتماعى، لوموند دبلوماتيك،

http://www.mondiploar.com/

article.521html?PHPSESSID=547053a3b73a6c72bd5ed8a0db14d75f

١٣- تشاد تسوى خلافا مع شركتين حول ضرائب النفط،

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_6031000/.6031901stm

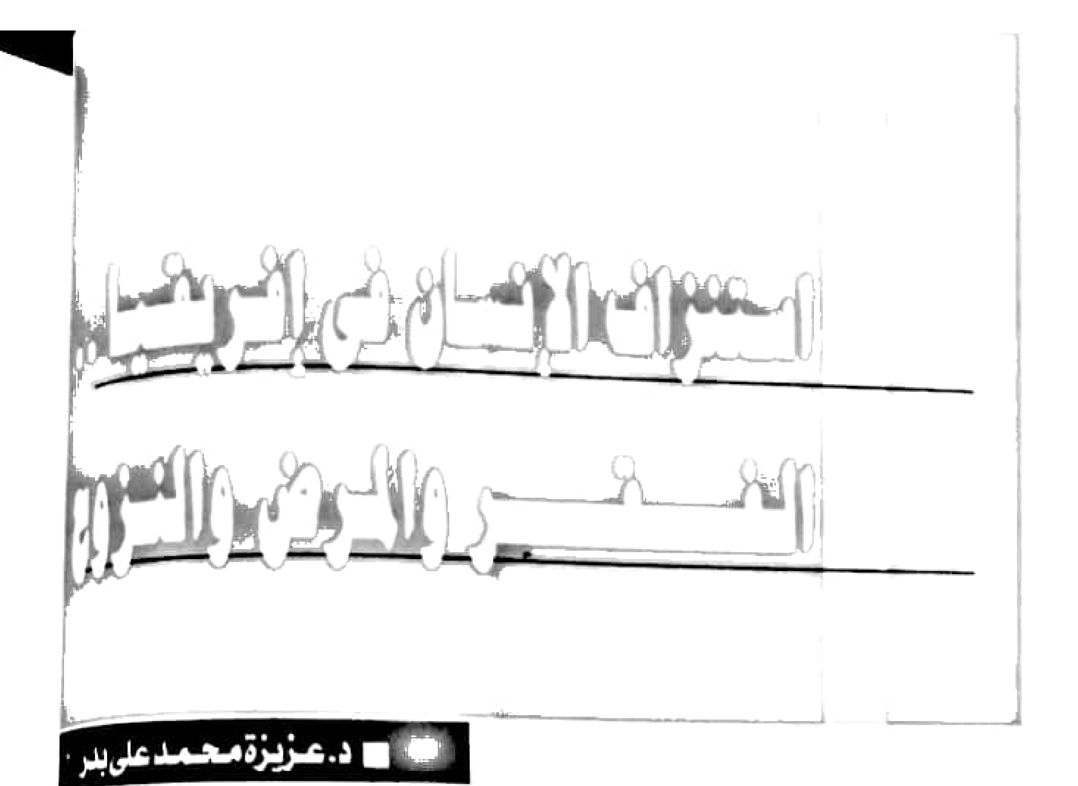
- عبد الحافظ الصاوى، الفساد يغتال أحلام شركات البترول بتشاد

http://www.islamonline.net/arabic/economics/issue/topic_09/2006/08/.01shtml

١٤- منظمة العفو الدولية، خط أنابيب تشاد - الكاميرون: تقرير جديد يتهم شركات النفط والحكومات بالتخلى سرا عن حقوق الإنسان

http://ara.amnesty.org/library/Index/ARAPOL300282005?open&of=ARA-TCD





د. عزيزة محمد علي بدر (*)

تشير الاتجاهات الخاصة بالتنمية في معظم الدول الإفريقية، خاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء، إلى أنها بعيدة عن تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية(١)، بالرغم من أن المتبقي لتحقيق هذه الأهداف التي اتفق عليها عام ٢٠٠٠ ليس أكثر من ثماني سنوات. وخلافا لأهداف عقود التنمية الأول والثاني والثالث للأمم المتحدة (ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن العشرين) التي ركزت في معظمها على النمو الاقتصادي، تضع أهداف التنمية للألفية رفاه الإنسان وتخفيض الفقر في محور أهداف التنمية العالمية، فغاية التنمية هي تحسين حياة الناس، من خلال توسيع آفاق خياراتهم وحريتهم وكرامتهم.

ويشتمل الفقر بمعناه الواسع وأبعاده المتعددة على قيود تفوق بكثير تلك القيود التي يفرضها الافتقار إلى الدخل، إذ يستتبعه أيضا الافتقار إلى القدرات الأساسية للعيش حياة كاملة وخلاقة. كما يكمن خلف ركود التنمية وتراجعها وانتشار الفقر المزمن والمتناهي، والضغوط السكانية والبطالة المتصاعدة وتدمير البيئة على نطاق واسع، تلك النزاعات المسلحة والطوارئ الإنسانية المعقدة التي تستهلك طاقات الشعوب جميعا بشكل أو بآخر، وهو ما ينتشر بالقارة الإفريقية التي لم تستطع تحقيق أهداف مبادرة المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد" NEPADحيث أعلن مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية السابعة والثلاثين - الذي عقد في لوساكا في يوليو ٢٠٠١ - مولد مبادرة إفريقيا الجديدة، والتي تم إعلان صيغتها النهائية في أول اجتماع للجنة تنفيذ المبادرة في أبوجا بنيجيريا في أكتوبر ٢٠٠١، حيث تغير اسمها إلى "نيباد" كما سبق. وتنطوي على رؤية جديدة بشأن مستقبل القارة الإفريقية في القرن الحادي والعشرين، وعلى خطة شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر وسد الفجوة بين إفريقيا والعالم المتقدم، في عالم يتميز بتسارع خطى العولمة، بما تفرضه من تحديات وضغوط كبيرة على جهود التنمية ومساراتها في القارة(٢).

وتعاني القارة الإفريقية من ضغوط وتحديات عديدة تعد بحق عقبات أمام مسيرة التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة، سواء كانت تنمية بشرية واجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، أو عمرانية، ريفية أو حضرية .. الخ. فإفريقيا هي الأفقر بين دول العالم، حسب أي معيار، وهي الأقل تنمية، وفق أي مقياس. إذ من بين ٥٠ دولة هي أقل الدول تنمية LDCs في العالم (بحجم سكاني ٧٥٠ مليون ساكن تقريبا) اعتبرتها الأمم المتحدة الأقل دخلا والأكثر فقرا، وتعاني قصورا شديدا في مساعدات التنمية ولديها خلل مزمن في النمو الاقتصادي، وضعف حاد في الهيكل الاقتصادي - كانت هناك ٣٥ دولة إفريقية، أي ٧٠٪ من دول تلك المجموعة وكلها في إفريقيا جنوبي الصحراء(٣).

ومن أهم التحديات والعقبات التي تواجه التنمية وتحدد ملامح أزمتها في إفريقيا مشكلتان عظيمتان تحتويان في أبعادهما معظم المشكلات الأخرى التي تعاني منها القارة، ألا وهما مشكلتا النزوح القسري وتردي الحالة الصحية في معظم دول القارة.

والعلاقة وطيدة بين تزايد أعداد اللاجئين والمشردين وتردي الحالة الصحية وتفاقم مشكلاتها، وتردي حالة التنمية في معظم الدول الإفريقية التي عانت من الحروب والصراعات والاضطرابات السياسية والكوارث البيئية، حيث يتم تدمير البنية الأساسية ويعم الفقر والخوف .. الخ، أو تلك التي استقبلت اللاجئين إليها هربا من القتل والترويع والاغتصاب والجوع، فتتأثر بيئيا وصحيا واجتماعيا واقتصاديا، وقد يتم تصدير الصراع إليها، فتتأثر أمنيا وسياسيا، كما حدث في سيراليون والكنغو الديمقراطية وغيرهما من الدول الإفريقية.

اللاجئون والمشردون في إفريقيا:

شهد عقد الستينيات انتقال مركز الثقل بالنسبة لمشكلات اللاجئين من أوروبا إلى إفريقيا التي شهدت حالات لجوء جماعي على نطاق واسع، شملت معظم أرجاء القارة، بسبب مشكلات الحدود بين الدول، مما أدى إلى إثارة التوتر والنزاع، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية للحركات الانفصالية والحروب و الصراعات الأهلية. وأدى وجود بعض الأنظمة العنصرية القائمة في بعض مناطق القارة الإفريقية إلى ظهور حركات التحرير الوطنية، التي لجأت إلى الدول الإفريقية المجاورة من أجل مواصلة النضال

(*) أستاذ الجغرافيا، ومدير مركز البحوث والدراسات السودانية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

للحصول على الاستقلال. ومع تزايد أعداد اللاجئين بدرجة كبيرة في مختلف أرجاء القارة، اجتمعت ٣٤ دولة من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة باللاجئين الأفارقة في ١٠ سبتمبر ١٩٦٩، التي تنظم جوانب محددة من مشكلات اللاجئين في إفريقيا، والتي اتسمت بالسخاء بوجه عام تجاه استضافة اللاجئين من دول الجوار الجغرافي. وقد استندت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكول المتابعة لها الصادر في ١٩٦٧ . غير أنها قد اتسعت بدرجة كبيرة لتشمل وقائع إفريقية بعينها، بما في ذلك تحرك أعداد ضخمة من الأشخاص في كل عملية لجوء، إذ وسعت نطاق تعريف اللاجئ وكيفية معاملة النازح، وتعتبر لذلك أكثر وضوحا في مجالات حاسمة(٤). إذ يتضمن تعريفها للفظ لاجئ من خلال أهم ما نصت عليه ما يلي :

- يعني مصطلح لاجئ كل شخص يشعر بالخوف من أن يضطهد بسبب العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو لعضويته في إحدى المجموعات الاجتماعية، أو له آراء سياسية، وأن يكون خارج دولته، وأن يكون غير قادر، أو بسبب هذا الخوف لا يرغب في أن يخضع لحماية هذه الدولة، أو الفرد الذي لا يحمل جنسية، ويكون خارج دولة إقامته السابقة بسبب مثل هذه الأحداث، أو يكون غير قادر أو يكون بسبب هذا الخوف غير راغب في العودة إليها.

- وينطبق مصطلح لاجئ على كل فرد يعاني من الهجوم الخارجي، أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو يتعرض لأحداث جسيمة، من شأنها أن تخل بالأمن العام في أي جزء من أجزاء دولة المنشأ أو دولة الجنسية، ويضطر إلى أن يترك مكان إقامته المعتادة، من أجل البحث عن ملاذ في مكان آخر غيره أو خارج دولة المنشأ أو دولة الجنسية.

لقد تصاعدت حدة مشكلة النزوح القسري بسبب الحروب والصراعات (اللاجئون السياسيون Political Refugees) والأشخاص النازحون داخليا (IDPs) بشكل غير مسبوق وبفوضوية شديدة، فباتت من أخطر و أعقد المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي عامة، والقارة الإفريقية بصفة خاصة، خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وقدر أن نصف الصراعات الكبرى في العالم إبان العقد الأخير من القرن الماضي كانت في إفريقيا، وذلك غير المناوشات الأقل حدة. فقد كان عدد اللاجئين في إفريقيا ٥٠٠٠ لاجئ عام ١٩٥١، وظل عدد اللاجئين الأفارقة في ارتفاع حتى فاق ٤ ملايين لاجئ عام ١٩٨٠، واقترب من ٦ ملايين سنة ١٩٩٠ ، وظل أكثر من ٥ ملايين لاجئ خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ . وفي عام ١٩٩٣، وصل عدد اللاجئين إلى ما يقرب من ٦،٥ مليون لاجئ. وبدأت إفريقيا تتصدر قائمة اللاجئين في العالم، متخطية قارة آسيا صاحبة المركز الأول خلال عقد الثمانينيات. وبلغ حجم اللاجئين في إفريقيا ذروته سنة ١٩٩٤- ١٩٩٥، إذ بلغ عددهم نحو ٦،٧٦ مليون لاجئ يمثلون نحو ٤٥٪من جملة اللاجئين في العالم بسبب الأزمة في البحيرات الإفريقية العظمى - والتي مازالت مستمرة - وفي غربي إفريقيا وغيرها، وإن كان العدد قد انخفض إلى ٣،٢٨ مليون لاجئ بنهاية سنة ١٩٩٨ ، أو ما يمثل نحو ٢٩٪ من جملة اللاجئين في العالم، إلا أنه قد ارتفع مرة أخرى إلى أكثر من٣،٥ مليون لاجئ، وفق الإحصاءات الصادرة عن مفوضية شئون اللاجئين عام ٢٠٠٠ ، وظلوا يمثلون نسبة كبيرة تقترب من ثلث حجم اللاجئين في العالم في السنوات التالية لعام ٢٠٠٠(٥).

وفق آخر تقرير لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR (أبريل ٢٠٠٧) الذي يتضمن أحدث بيانات اللاجئين Refugees وغيرهم ممن تعنى بهم المفوضية في نهاية ٢٠٠٥(٦) فمازالت إفريقيا في المركز الثاني بعد قارة آسيا، وتضم نحو ربع من تهتم بهم المفوضية.

وفي نهاية عام ٢٠٠٥، كانت آسيا الأكثر استضافة لمن تقدم المفوضية لهم المساعدة أو ٤٢٪ من جملتهم، تليها إفريقيا وتستضيف ٢٤٪، فأوروبا ١٨٪، ثم أمريكا اللاتينية والكاريبي ١٢٪، بينما انخفض نصيب أمريكا الشمالية إلى ٣٪.

كما كانت إفريقيا ثاني أكبر منشأ للاجئين بنسبة ٢٦٪ وبلغ عددهم ٥،٦ مليون (كان ٤،٣ مليون آخر عام ٢٠٠١). وكان عدد اللاجئين في إفريقيا، حسب الملاذ، ٢،٧٧مليون لاجئ.

كان السودان مصدرا ثانيا لأكبر تيارات النزوح القسري في العالم فكان منشأ لنحو ٦٩٤ ألف لاجئ، تلته بوروندي وفر منها نحو٤٣٩ ألف لاجئ، ثم الكنغو الديمقراطية منشأ لنحو ٤٣١ ألف لاجئ، فالصومال ٣٩٦ ألف لاجئ. معنى ذلك أن أربع دول من بين أكبر خمس دول من دول منشأ اللاجئين في العالم دول إفريقية.

من ناحية أخرى، كان عدد اللاجئين العائدين في إفريقيا ٢٨١،٤ ألف لاجئ عائد فقط، حيث عاد من الليبيريين ٧٣ ألف لاجئ، ثم إلى بوروندي عاد ٦٨ ألف لاجئ، وإلى أنجولا عاد ٥٤ ألف لاجئ.

وقد عملت مكاتب المفوضية في الدول المختلفة خلال عام ٢٠٠٥ على إعادة توطين نحو ٣٠ ألفا و٥٠٠ لاجئ. وقد سجل مكتب كينيا بإفريقيا أعلى عدد تمت مساعدته على الرحيل لإعادة التوطين في بلدان ثالثة غير بلدان المنشأ وبلدان اللجوء الأولى وكان ٦٨٠٠ لاجئ، تلتها تايلاند في آسيا، ثم غينيا بعدد ١٩٠٠ لاجئ، وغانا ١٨٠٠لاجئ، ومصر ١٣٠٠ لاجئ، وهي دول إفريقية، مما يدل على سيطرة فكرة النزوح خارج القارة كلها لدى الأفارقة. وكانت أهم الجنسيات التي تمت إعادة توطين لاجئيها بمساعدة المفوضية، الصومال بعدد ٥٩٠٠ لاجئ، ثم ليبيريا بعدد ٤٧٠٠ لاجئ، ثم السودان بعدد ٣٢٠٠ لاجئ، وهي دول إفريقية أيضا.

وبالرغم من تناقص تيارات اللجوء الجديدة من ٢٣٢ ألف لاجئ عام ٢٠٠٤، إلى ١٣٦ألفا عام ٢٠٠٥، فإن معظم تيارت النزوح القسري عبر الحدود كانت في إفريقيا جنوبي الصحراء، إذ استأثرت بنحو ٨٠٪ من جملة اللاجئين الجدد خلال عام ٢٠٠٥. وكانت أكبر دول الملاذ المستقبلة لتلك التيارات، خلال عام ٢٠٠٥، تشاد واستقبلت ٣٢ ألف لاجئ معظمهم من السودان، حيث أزمة دارفور، ثم بنين : ٢٣ ألفا معظمهم من توجو، وغانا : ١٤ ألفا وكلها دول إفريقية وفقيرة أيضا، ثم اليمن واستقبلت ١٣ألف لاجئ معظمهم من الصومال، بالإضافة إلى ٦ دول استقبلت كل منها أكثر من ألف لاجئ.

أما دول منشأ معظم هذه التدفقات الجديدة للاجئين خلال عام ٢٠٠٥، فكانت توجو وفر منها ٣٩ ألف لاجئ، تلتها السودان ونزح منها ٣٤ ألف لاجئ، فالكنغو الديمقراطية التي فر منها ١٦ألف لاجئ، ثم الصومال وهرب منها ١٤ألف لاجئ، ثم جمهورية إفريقيا الوسطى وفر منها١١ ألف لاجئ، وكلها دول إفريقية، جنوبي الصحراء، ومن أقل الدول تنمية وأكثرها صعوبة من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية، مما يعني استمرار حالة الاضطرابات وتدهور الأوضاع الأمنية بالقارة وحالة الطوارئ الإنسانية، وما يتبعها من أزمات إنسانية وتكلفة بشرية ومادية .

بيان	الترتيب بين الدول النامية (١)	احتمال عدم البقاء على قيد الحياة حتى سن ٤٠ عاما	معدل الأمية (٪) الفئة العمرية ١٥ فما أعلى	نسبة السكان الذين لايحصلون على مصادر مياه جيدة	السكان تحت خط الفقر دولار واحد/يوم (١٩٩٠-٢٠٠٤)	السكان تحت خط الفقر دولاران/يوم (١٩٩٠-٢٠٠٤)
مالى	١٠٢ (الأخير)	٢٧.٣٠٪	٨١٪	٥٠٪	٧٢.٣٠٪	٩٠.٦٠٪
بوركينا فاسو	١٠١	٢٨.٩٠٪	٧٨.٢٠٪	٣٩٪	٢٧.٢٠٪	٧١.٨٠٪
تشاد	١٠٠	٤٥.٢٠٪	٧٤.٣٠٪	٥٨٪	غ.م.	غ.م.
النيجر	٩٩	٤١.٤٠٪	٧١.٣٠٪	٥٤٪	٦٠.٦٠٪	٨٥.٨٠٪
اثيوبيا	٩٨	٣٩.٥٠٪	غير معروف	٧٨٪	٢٣٪	٧٧.٨٠٪
سوازيلاند	٩٧	٧٤.٣٠٪	٢٠.٤٠٪	٣٨٪	غ.م	غ.م.
غينيا	٩٦	٣٠٪	٧٠.٥٠٪	٥٠٪	غ.م	غ.م.
سيراليون	٩٥	٤٧٪	٦٤.٩٠٪	٤٣٪	غ.م	٧٤.٥٠٪
موزمبيق	٩٤	٥٠.٩٠٪	غ.م.	٥٧٪	٣٧.٨٠٪	٧٨.٤٠٪

١-وفق تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، البنك الدولى.

دول صراعات أو تتعافى من صراعات منتهية حديثا فى أفريقيا

بيان	عدم الاستقرار السياسى ٢٠٠٦(١) نقطة	عدم الاستقرار السياسى ٢٠٠٥(١) نقطة	تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة (مليون دولار) ٢٠٠٥
الكونغو الديمقراطية	١٨.٩	٢١.٩	١٣٤٤
كوت ديفوار	٦.٨٠٪	٢٠.٦	١٩٢
تشاد	٣٨.٥	١١.٢	٧٠٥
النيجر	٢١.٥	٣.٥	١٢
نيجيريا	٣٢.٤	٤	٣٤٠٣
أوغندا	٧.٦	٨.٨	غ م
إثيوبيا	٢.٤ (*)	١٣.٢	٢٠٥
السودان	غ.م	غ.م	٢٠٣٥
سيراليون	غ م	غ م	٢٧
ليبيريا	غ م	غ م	١٩٤

(1) African Economic Outlook2007 Afdb /OECD

(*) قبل التدخل فى الصومال ديسمبر ٢٠٠٦

ومما يدل على اشتداد الأزمة الإنسانية فى إفريقيا ارتفاع نسبة صغار السن بين اللاجئين فى إفريقيا جنوبى الصحراء إلى ٥٣٪ من جملتهم، ترتفع فى المخيمات إلى ٥٥٪. ومن المعروف أن نسبة الأطفال والإناث تبلغ نحو ٨٠٪ من جملة أى فوج للاجئين.

وقدرت المفوضية عدد اللاجئين فى مخيمات بنحو ٣.٦ مليون لاجىء يقيمون فى مخيمات أو مراكز إقامة خاصة بهم، يتركز فى إفريقيا جنوب الصحراء ٥١.٥٪ من جملتهم، معظمهم فى القرن الإفريقى وشرق إفريقيا والبحيرات العظمى.

وقد ترتفع أعداد اللاجئين فى المخيمات إلى ٨٠ ألفا و٦٠ ألفا و٥٠ ألفا، كما فى مخيمات اللاجئين الكبيرة فى كينيا والكونغو الديمقراطية وتنزانيا وغيرها، مع ما تتعرض له المخيمات من عسكرة وسيطرة المتمردين، وتعرض الإناث والأطفال لخطر العنف والاغتصاب. بالإضافة للنقص فى حاجات وخدمات أساسية كالغذاء والمياه والصرف الصحى ومصادر الطاقة والمأوى والأمن والتعليم، فيرتفع معدل الإصابة بنقص التغذية الحاد عن سكان المناطق الريفية المجاورة. كما قد تنتشر الأمراض الوبائية كالكوليرا وغيرها من الأمراض، خاصة الإسهال. وترتفع معدلات الإصابة بالإيدز (AIDS نقص المناعة المكتسبة) بين اللاجئين بشكل لافت. كما ترتفع معدلات وفيات الأطفال-الرضع ودون الخامسة - وتتدنى كل مؤشرات الصحة والبقاء والتعليم وحقوق الإنسان، فى مخيمات اللاجئين والنازحين ومناطق انتشارهم بصفة عامة.

النازحون داخليا: ويقدر عددهم فى العالم بين ٢٥ و٣٠ مليون

مشرد، يوجد نصفهم على الأقل فى إفريقيا، فى السودان نحو ٥,٥ مليون مشرد، وفى أوغندا مليونان، والكونغو الديمقرطية ١,٧ مليون، وهؤلاء حالهم أصعب من اللاجئين، لأنهم نظريا تحت حماية دولهم، كما أن فرض الحماية عليهم من منظمات الإغاثة أو الدول الكبرى والمنظمات الدولية تعتبره تلك الدول تدخلا فى الشأن الداخلى لها، لذا يعانى هؤلاء أيما معاناة. ومع تغيير المفوضية لنهجها فى الحماية، أخذت فى تقديم المساعدات لذلك القطاع من السكان المتأثرين بالصراعات. وفى آخر عام ٢٠٠٥، كانت تعنى بنحو ٦,٦ مليون نازح داخليا، نحو نصفهم فى إفريقيا، منهم ٨٤٢ ألفا فى السودان، و٤٠٠ألف فى الصومال، و٢٨٣ ألفا تقريبا فى ليبيريا، و١١١ ألفا فى بوروندى، و٦٠٠٠ فى توجو، و٣٨,١ ألف فى كوت ديفوار.

والظاهرة اللافتة فى الدول الإفريقية أن العديد من دول منشأ اللاجئين الكبرى هى دولة ملاذ للاجئين من دول مجاورة لها. ففى السودان نحو خمس من تعنى بهم المفوضية فى إفريقيا آخر عام ٢٠٠٥ (أكثر من مليون)، كما أنها منشأ لنحو ٦٩٤ ألف لاجئ يتوزعون بين دول كثيرة داخل القارة وخارجها، أهمها تشاد وأوغندا وإثيوبيا والكونغو الديمقرطية، وإفريقيا الوسطى وكينيا، ومصر وكندا والولايات المتحدة. ويوضح الجدول التالى أهم بلدان المنشأ والملاذ آخر عام ٢٠٠٥ .

وتستهلك إفريقيا نحو ٤٠٪ من إنفاق المفوضية على اللاجئين - يزيد على مليار دولار - ولا يكفى ذلك متطلبات الإغاثة، ويحدث نقص كبير فى الخبز والغذاء والخدمات التى تقدم للاجئين فى إفريقيا. كما قد يحجم المانحون عن الاستمرار فى تقديم المنح لاستمرار حالات اللاجئين لسنوات طويلة، كما هو الحال فى الصومال والكونغو الديمقراطية والسودان والصحراء الغربية وغيرها من الحالات المزمنة، وذلك ما عبر عنه برنامج الغذاء العالمى ومنظمات الإغاثة الأخرى، شركاء المفوضية مرارا.

تدهور الحالة الصحية للأفارقة :

تعانى القارة الإفريقية من جملة من المشكلات الصحية التى قد تصل بها إلى حد الأزمة الصحية، حيث تتفاعل مجموعة كبيرة من الضوابط أو العوامل، مشكلة بيئة المرض وخصائص أو ملامح الحالة الصحية فى القارة، منها الضوابط السلوكية فى المجتمعات والثقافات المختلفة فى السياق الاجتماعى - الاقتصادى لها، متفاعلة مع الظروف البيئية والضغوط الاقتصادية وسيادة الفقر والأمية وتدنى مستوى التعليم، حيث سيادة ظروف طبيعية ومناخية بصفة أخص تساعد على انتشار أمراض عديدة، سواء كان ذلك فى المناطق الجافة وشبه الجافة التى تمثل ثلثى مساحة القارة، مما يعنى ندرة المياه واضطرار السكان إلى الاعتماد على كميات مياه أقل من المقنن الصحى لها، وعادة ما تكون ملوثة، بالإضافة إلى سيادة أمراض سوء التغذية وغيرها، والتى يزيد منها ويوصلها إلى حد المجاعة نوبات الجفاف والقحط وأسراب الجراد التى تأكل الأخضر واليابس، وتدفع بالسكان إلى المجاعة والمرض والموت أو النزوح، أو كان ذلك فى المناطق المطيرة ذات الحرارة المرتفعة، حيث تنتشر طائفة أخرى من الأمراض المتوطنة، منها الملاريا وحمى النهر ودودة غينيا والحمى الصفراء وغيرها.

ويسهم نقص فرص الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية فى الحالة الصحية، وصعوبة الحصول على الخدمات الصحية بمستوياتها المختلفة، ومدى تلقى العلاج المناسب وإمكانات الحصول على الأدوية بأسعار مناسبة، والحصول على التحصينات والوقاية من الأمراض والكوارث والإقامة فى مسكن لائق، وغير ذلك الكثير كالضعف المؤسسى والفساد الإدارى، وعدم إيلاء البعد الاجتماعى العناية والتمويل الكافيين، والبنية الأساسية غير الكافية وغير المناسبة لحاجات السكان، مع سوء توزيعها جغرافيا، وتفشى الصراعات والحروب الأهلية والاضطرابات السياسية، وارتفاع أعداد الفارين كاللاجئين والنازحين .. إذ يسهم كل ذلك وغيره فى تردى الحالة الصحية لقطاع كبير من سكان القارة، خاصة فى إفريقيا جنوب الصحراء. وأتت كارثة الإيدز(٧٠٪ من جملة المصابين فى العالم) لتضيف عبئا جديدا لمشكلات الصحة فى القارة، بما له من تأثير كبير على الموارد البشرية والتنمية بها، ومقوضا لما تم إحرازه منها. والفقراء هم الأكثر تأثرا بذلك وهم أغلب سكان القارة.

ومن مؤشرات الأزمة(٧) أن أكثر من ٥٠ ٪ من سكان القارة تحت خط الفقر- هى الإقليم الوحيد الذى تزايد فيه حجم الفقراء، ونسبتهم من ٤٧,٤ ٪، أى ٢٤١ مليون نسمة عام ١٩٩٠، إلى ٤٩٪ أى ٣١٥ مليون نسمة يمثلون٢٧ ٪ من فقراء العالم مع مدخل الألفية الثالثة - ويتدنى نصيب قارة إفريقيا من جملة العاملين فى مجال الصحة فى العالم إلى ٤٪ فقط، بينما تتحمل ٢٥٪ من عبء المرض فى العالم، و١٣٪ من سكان العالم تقريبا. وتعانى ٣٦ دولة إفريقية - من ٥٣ دولة - نقصا حادا فى العاملين بالمجال الصحى من أطباء، وممرضين وقابلات. ويقدر العجز فى عدد العاملين بهذا المجال فى إفريقيا بنحو ٨١٧ ألفا و٩٩٢ عاملا بنسبة ١٣٩٪ من العدد الموجود وهو ٥٩٠ ألفا و١٩٨ عاملا عام ٢٠٠٦. وينخفض الإنفاق على الصحة إلى أدنى معدلاته فى العالم، كما تنعكس الظروف السابقة على ما يحصل عليه الأفارقة من سعرات حرارية - أى مؤشرات الجوع وملامح الفقر- وارتفاع معدلات الوفيات الخام والأطفال، وانخفاض العمر المتوقع من الميلاد وتناقصه، والتأثر بالكوارث الطبيعية والصراعات لأقصى درجة الخ. وكان الارتداد فى مؤشرات التنمية واضحا فى سيراليون وبوروندى وزامبيا والنيجر ومدغشقر وكينيا وغينيا بيساو والكونغو وإفريقيا الوسطى ورواندا وكوت ديفوار والكونغو الديمقراطية التى كانت الأكثر ارتدادا، والكاميرون وليسوتو وجزر القمر وزيمبابوى، وفى جيبوتى، والجزائر من البلدان الإفريقية العربية. كما يجوع ثلث السكان، أو ما يقرب من ١٨٤ مليون نسمة، ويمثل الجياع الذين لا يحصلون على تغذية كافية فى إفريقيا جنوب الصحراء ٢٢ ٪ من جملتهم فى العالم. وقد شهدت العديد من الدول ارتدادا أيضا، وكانت أشد الحالات وضوحا فى الكونغو الديمقراطية وبوروندى والصومال، حيث وصلت النسبة إلى أكثر من ٧٠ ٪ من السكان وكانت أفضل حالا، قبل عقد، ثم تنزانيا ورواندا وليبيريا وسيراليون ومدغشقر وبتسوانا والجابون وغيرها.

ويموت نحو سدس الأطفال فى إفريقيا قبل سن الخامسة، ويمثلون ٤٢٪ من وفيات الأطفال دون الخامسة فى العالم. ومن المتوقع أن تصل نسبتهم إلى ٥٧٪ عام ٢٠٠٥ وقد حدث ارتداد فى العديد من الدول، وما زال بينها وبين بلوغ الهدف الخاص بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥ بون شاسع. بينما أحرزت العديد من الدول تقدما وأصبحت ضمن البلدان ذات الأولوية المتقدمة أو ضمن المجموعة الأفضل حالا. وأقرب البلدان إلى تحقيق هذا الهدف فى إفريقيا بلدان الشمال الإفريقى (الرأس الأخضر) وجنوب إفريقيا، وأبعدها الصومال وسيراليون وأنجولا والنيجر، رغم التقدم المحرز بها.

كما تزايدت معدلات الوفيات الخام على مستوى القارة من ١٣,٩ فى الألف عام ١٩٩٥، إلى ١٥,٦ فى الألف عام ٢٠٠٢.

أهم دول منشأ وملاذ اللاجئين في إفريقيا آخر عام ٢٠٠٥

أهم دول منشأ اللاجئين آخر ٢٠٠٥ - العدد بالألف				أهم دول ملاذ اللاجئين آخر ٢٠٠٥ - العدد بالألف			
السودان	٦٩٤	أنجولا	٢١٥,٨	تنزانيا	٥٤٩	السودان	[illegible]
الصومال	٣٩٥,٦	إريتريا	١٤٤,١	تشاد	٢٧٥	إثيوبيا	[illegible]
بوروندي	٤٣٨,٧	رواندا	١٠٠	أوغندا	٢٥٧,٢	الجزائر	[illegible]
الكونغو الديمقراطية	٤٣٠	إثيوبيا	٦٦,٥	كينيا	٢٥١	مصر	[illegible]
ليبيريا	٢٣١,١	تشاد	٤٨,٤	الكونغو الديمقراطية	٢٠٤	غينيا	[illegible]
أنجولا	٢١٥,٨	إفريقيا الوسطى	٤٣	زامبيا	١٥٦	سيراليون	[illegible]

UNHCR. (2007).

وتمثل بعض الدول نماذج صارخة لارتفاع معدلات الوفيات، منها بتسوانا، حيث ارتفع معدل الوفيات من ١٢,٤ إلى ٢٢,٨ في الألف، وناميبيا من ١١,٩ إلى ٢٠,٥، وليسوتو من ١٢ إلى ٢٠ في الألف، وفي جنوب إفريقيا من ٩,٨ إلى ١٩,٦ في الألف، وكينيا من ١٠,٤ إلى ١٦,٤ في الألف، وجيبوتي من ١٥,٥ إلى ١٩,٦ في الألف، وفي زامبيا من ١٧,٤ إلى ٢٣,١ بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٢، ويرجع ذلك لتأثير الإيدز في العديد من الدول، خاصة في الجنوب الإفريقي، والجفاف والمجاعات والفيضانات العارمة والفقر والحروب والصراعات في دول عديدة أخرى، وترتفع هذه المعدلات بين اللاجئين عامة.

وقد انخفض متوسط العمر المتوقع من الميلاد في إفريقيا من ٥٣ سنة - المتوسط العالمي ٦٨ سنة - إلى ٥٠ سنة (بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٦). ففي إفريقيا جنوب الصحراء، انخفض متوسط العمر من ٥٠ سنة إلى ٤٦ سنة خلال السنوات المذكورة، بينما سجلت الدول الشمالية الخمس ارتفاعا في متوسط العمر المرتقب من ٦٥ إلى ٧٠ سنة.

أما العمر الصحي المتوقع من الميلاد، الذي يعكس سنوات العيش الموفورة الصحة، فهو متدن، حيث يبلغ ٣٩ سنة في إفريقيا جنوب الصحراء (يرتفع إلى ٦٦ سنة في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية ٥٣,٦ سنة، والمتوسط العالمي ٥٦ سنة). وقد تراجع من ٤٢ سنة إلى ٣٩ سنة خلال عقد التسعينيات، مما يعكس تأثير فيروس نقص المناعة/الإيدز. ولولا الإيدز وفيروسه، لكان العمر الصحي المتوقع عند الولادة في إفريقيا جنوب الصحراء قد ازداد ست سنوات على الأقل عام ٢٠٠٠. ولو تم القضاء على الملاريا والسل أيضا، لزاد تسع سنوات.

ومما يؤكد تأثير الإيدز على متوسط العمر، في حالة الإصابة به أو بدونه، نموذج بتسوانا التي ينخفض فيها متوسط العمر في حالة الإصابة به إلى ٣٩,٢ سنة، وبدونه لقدر لهذا المتوسط أن يرتفع إلى ٧٠,٥ سنة. ويتكرر ذلك في دول إفريقية عديدة، منها إثيوبيا، كينيا، نيجيريا، جنوب إفريقيا، سوازيلاند، وزيمبابوي، وزامبيا وغيرها. وفي هذه الدول، تتراوح سنوات العمر المفقودة بين ١٠,٩ و٣٢,١ سنة عام ٢٠٠٠، بينما من المتوقع أن يستمر استنزاف الموارد البشرية لترتفع سنوات العمر المفقودة بسبب الإيدز لتتراوح بين ١٨و٤٤,٢ سنة عام ٢٠١٠.

يقدم مؤشر وفيات الأطفال دون الخامسة صورة أكثر دقة عن الوضع الصحي لغالبية الأطفال في المجتمع. وإذا كان معدل وفيات الأطفال الرضع في العالم ٥٢ في الألف، فهو في الدول المتقدمة ٥ في الألف، بينما في إفريقيا ٩٦ في الألف، و١٠١ في الألف في إفريقيا جنوب الصحراء، و٣٥ في الألف بين دول إفريقيا الشمالية، مما يعني تدهور الحالة الصحية في عدد ليس بقليل من الدول الإفريقية. ويرتفع هذا المعدل في الكثير من الدول التي تتمايز جغرافيا، ويصل إلى أعلى مستوياته في كل من أنجولا والكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون، حيث الحروب الأهلية والصراعات. وفي مالي والنيجر(١٩١ في الألف) وملاوي، حيث الجفاف والمجاعات، وذلك عام ٢٠٠٥، في حين سجلت العديد من الدول تراجعا أو ركودا بالنسبة لهذا المؤشر.

وفي إفريقيا أيضا، ترتفع معدلات وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة إلى ٩٢٤ لكل ١٠٠ ألف مولود حي، وترتفع في إفريقيا جنوب الصحراء، إلى ٩٤٠، وترتفع في شرق وجنوب إفريقيا إلى نحو ١٠٠٠، بينما تنخفض في إفريقيا الشمالية إلى ٢٠٥ لكل ١٠٠ ألف مولود حي، وترتفع في رواندا إلى ٢٣٠٠ وإلى ٢١٠٠ في سيراليون و١٩٠٠ في بوروندي. كما تنخفض نسبة حالات الولادة بمساعدة المتخصصين المتدربين في إفريقيا جنوب الصحراء، إلى ٣٨٪، بينما النسبة العالمية ٦٠٪، وترتفع إلى٩٦٪ في الدول المتقدمة. وتتباين الدول الإفريقية فيما بينها، حتى إن هذه النسبة تنخفض إلى ٥٪ في غينيا الاستوائية، وترتفع إلى ٩٩٪ في موريشيوس و٩٤٪ في ليبيا ويظهر التباين الشديد في كل المؤشرات السابقة وغيرها بين شرائح المجتمع الواحد بين أفقر ٢٠٪ من السكان وأغنى ٢٠٪ منهم.

وترتفع نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن بالنسبة للسن والطول بين الأطفال الأقل من ٥ سنوات في العديد من الدول، فتصل إلى ٤٠٪ في النيجر، و٤٧٪ في إثيوبيا، و٤٥٪ في بوروندي، على سبيل المثال. وكذلك تنخفض معدلات التغطية التحصينية ضد الحصبة والدفتريا والتيتانوس والسعال الديكي في عدد كبير من الدول جنوبي الصحراء خاصة. كما ترتفع نسبة السكان ناقصي التغذية إلى جملة السكان في العديد من الدول، خاصة تلك التي تعاني من حروب وصراعات لفترات طويلة، تصل في ليبيريا إلى ٤٩٪ من جملة السكان. كما ترتفع نسبة الإصابة بأمراض عديدة، خاصة الطفيلية والمعدية وغيرها. وبالرغم من التحسن في الوصول إلى العديد من الخدمات كالرعاية الصحية، فلا تزال هناك نسبة غير قليلة لا تحصل على الخدمات الصحية. كما أن عدد السكان بالنسبة للأطباء يعد الأكبر بين أقاليم العالم. في زامبيا ٨ أطباء لكل ١٠٠ألف ساكن، بينما في ليبيا ١٢٩ طبيبا لكل ١٠٠ ألف ساكن عام ٢٠٠٤ على سبيل المثال. وكذلك بالنسبة للاسرة في المستشفيات، كما تتباين نسبة من لديهم فرص الحصول على الدواء بأسعار مناسبة، وتنخفض نسبة الحاصلين على مياه شرب

نقية وصرف صحي في معظم دول شرق ووسط وغرب القارة عن ٥٠٪، والانخفاض أكثر في المناطق الريفية والهوامش الحضرية وتجمعات اللاجئين بصفة خاصة. وتنتشر بالقارة أكبر أعداد المصابين بالإيدز من الأطفال والبالغين والحوامل وكذلك الأيتام، وبها أكبر نسبة من المصابين بالملاريا تفوق ٨٠٪ من المصابين بها في العالم، إذ تصل نسبة الإصابة إلى ٧٥ ألفا و٣٨٦ لكل ١٠٠ ألف شخص في غينيا على سبيل المثال. وترتفع بها أيضا نسبة المرضى بالسل الرئوي أو الدرن، حيث إن ٩٥ ٪ من المصابين به في الدول النامية وعلى رأسها إفريقيا. وتصل نسبة الإصابة به في سوازيلاند - على سبيل المثال - إلى ٦٢٧ لكل ١٠٠ ألف شخص لتلازمه مع الإيدز، وتنخفض هذه المعدلات إلى ٢ لكل ١٠٠ ألف شخص في السويد للمقارنة.

كما ينخفض نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة، حيث تكمن أهم مشكلات الصحة في إفريقيا - والدول النامية - عموما في الافتقار إلى موارد وأنظمة صحية أساسية ورعاية صحية أولية، والإنصاف فيما تقدمه الأنظمة، والفاعلية في كيفية تقديم الخدمات. فليست هناك دولة بين الدول مرتفعة الدخل من دول منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي تنفق أقل من ٥ ٪ من ناتجها المحلي الإجمالي الذي قد يفوق دخل بعضها دخل القارة الإفريقية كلها - على خدمات الصحة العامة. لكن نادرا ما تتجاوز البلدان النامية هذه النسبة. وفي إفريقيا، كان متوسط الإنفاق العام على الصحة ٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الخاص ٢,٨ ٪ منه، والإجمالي ٥,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي GDP، بينما نصيب الفرد ٣٥ دولارا، وقد يتعرض للتناقص بسبب سياسات التكيف الهيكلي واختلاف أسعار صرف العملات المحلية، وتزايد الفقر مع ارتفاع أسعار الأدوية ومستلزمات الرعاية الصحية المادية والبشرية. وتتفاوت النسب كثيرا بين شمال إفريقيا وجنوبها وبين الدول وبعضها. وينخفض الإنفاق العام عن ٢٪ في أكثر من ٢٠ دولة في إفريقيا. كما ينخفض نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة عن ٣٠ دولارا في أكثر من ٣٨ دولة بها. بينما تقدر منظمة الصحة العالمية أن ٣٥ إلى ٤٠ دولارا للفرد هو حد الكفاف الأدنى للخدمات الصحية الأساسية. ويستحيل أساسا في البلدان الفقيرة دفع الأسعار السائدة دوليا للأدوية المنقذة للحياة. كما أنه شبه مستحيل توقع إقدام الفقراء على ذلك، حيث إن نصيب الفئات الأقل فقرا من الإنفاق ضئيل جدا في العديد من الدول، في حين أن زيادة حصة الفقراء من الإنفاق على الصحة وتوفير الخدمات الصحية والمرافق المرتبطة بالصحة له أكبر الأثر على خفض وفيات الأطفال والعديد من المؤشرات الأخرى. ففي أنجولا، يعيش ٦٥ ٪ من السكان في المناطق الريفية، لكن ١٥ ٪ فقط من المهنيين الصحيين يعملون هناك، وهم قليلون في الأصل على سبيل المثال. وتعمل العديد من الحكومات في إفريقيا على تبني استراتيجيات لتحسين الحالة الصحية في إفريقيا، لكن عسر الحال والإنفاق المرتفع على التسليح والديون واستمرار التزايد السكاني وتزايد الفقر، وغير ذلك، عوامل تزيد الحالة الصحية تدهورا في العديد من الدول الإفريقية المتخلفة وراء ركب التنمية في العالم.

المصادر:

1- UNDP.(2006). Human Development Report.

٢- لمزيد من التفاصيل عن النيباد:

عراقي عبد العزيز الشربيني، (٢٠٠٢)، المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا(نيباد - NEPAD)، سلسلة دراسات مصرية - إفريقية، برنامج الدراسات المصرية - الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

3- Aziza Mohamed Ali Badr,(2003).The Least Developed Countries in Africa: Characters & Challenges, In African Association of Political Science (AAPS),14th Biennial congress on the Theme: New Visions for Development in Africa. Durban. South Africa, June 26-28, 2003.

٤- ارجع إلى

- مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

- عزيزة محمد علي بدر، (٢٠٠٢)، التكلفة والآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للصراعات والحروب في إفريقيا، ضمن التقرير الاستراتيجي لإفريقيا ٢٠٠١-٢٠٠٢، الإصدار الأول، مركز الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص ٢٠٧- ٢٣٣.

٥- (٢٠٠٣)، الأبعاد البيئية لمشكلة النزوح القسري والحروب في إفريقيا وانعكاساتها على التنمية، ندوة " قضايا التنمية والبيئة في إفريقيا" ١٨-١٩ نوفمبر ٢٠٠٠، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، ص ٥٦٩- ٦٥٨ .

- (١٩٩٩)، التكلفة والآثار الاقتصادية والاجتماعية للحروب والصراعات الأهلية وانعكاساتها على البيئة والتنمية في إفريقيا، دراسة ضمن أعمال مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، مايو ١٩٩٩، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص ٨٠٧- ٩٣٢ .

٦- مصدر الأرقام بـ .UNHCR, (2007)

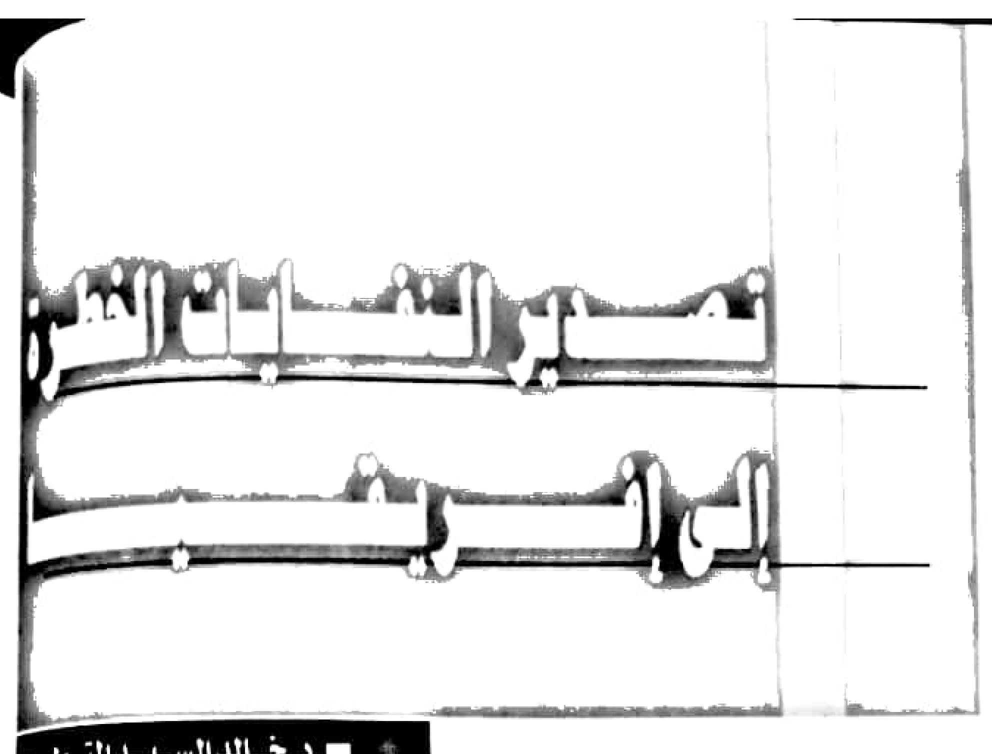
٧- مصدر الأرقام:

-WHO, (2007). The World Health Report.

- UNDP. (2006), Human Development Report.

- UNICEF, (2007), The State of World's Children.

- UNDP, (2003- 2004-2005-2006), Human Development Reports.



■ د. خالد السيد المتولى *

تتمتع كافة الدول بحق القيام بالأنشطة اللازمة لاستغلال مواردها الطبيعية طبقا لسياستها البيئية، ووفقا لالتزامها الدولى بحماية البيئة والحفاظ عليها، وبضمان ألا تتسبب تلك الأنشطة فى إحداث ضرر بالبيئة الخاصة بالدول الأخرى، أو ببيئة المناطق التى لا تخضع للاختصاص الوطنى، أو الإضرار بصحة وممتلكات رعايا الدول الأخرى(١) وتنقسم الأضرار التى تسببها الأنشطة، التى تقع خارج الولاية الإقليمية للدولة الفاعلة أو سيطرتها، إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى: تشتمل على الأضرار التى تعتبر طفيفة بوجه عام، وينتظر أن تتغاضى عنها الدول دون تعويض. الفئة الثانية: وتشتمل على الأضرار التى لا ينتظر التغاضى عنها ما لم توافق الدولة المتضررة، أو مقابل دفع تعويض. الفئة الثالثة: وتتألف من الأضرار المدمرة التى لا ينتظر، بوجه عام، التغاضى عنها على الإطلاق. وعادة، يكون من اليسير تحديد الأنشطة التى تؤدى إلى الفئة الثالثة من فئات الأضرار، لأن تلك الأنشطة تصنف عادة بأنها أفعال يحظرها القانون الدولى لعدة اعتبارات منها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أو حماية الصحة البشرية أو البيئة الإنسانية، كما تصنف بأنها أفعال غير مشروعة دوليا أو جرائم دولية، كالتلويث الجسيم للجو أو البحار، والاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة(٢).

دوافع تصدير النفايات الخطرة إلى إفريقيا :

كثيرا ما تتجاوز الدول الصناعية الاشتراطات الصحية والبيئية فى المنتجات التى يتم تصديرها إلى أسواق الدول الإفريقية، كالأدوية(٣) والمبيدات بكافة أنواعها، والنفايات والكيماويات السامة والخطرة.. ومنتجات كثيرة أخرى.

وتشير التقارير إلى أنه أصبح من المشاهد المألوفة فى البلدان النامية مشهد البراميل المعدنية الصدئة المليئة بمبيدات خطرة ومهجورة تتسرب منها بانتظام، وباتت هذه المخلفات الكيميائية الشر الذى يهدد عالم الزراعة بدلا من أن تحميها، ولم يعد خطر هذه المخلفات قاصرا على الزراعة وبيئتها وحدها، بل أصبح يتهدد صحة البشر، ومن ثم التنمية. وأكثر التقديرات محافظة تشير إلى أن هناك ما يزيد على ١٠٠ ألف طن مترى من المبيدات المهجورة فى الدول النامية، وما يقرب من ٢٠ الف طن منها فى إفريقيا وحدها.

وتعد طريقة الحرق فى درجات حرارة عالية فى الأفران المخصصة للمخلفات الخطرة الأسلوب الموصى به فى الوقت الحاضر للتخلص من المبيدات المهجورة. غير أن هذه المحارق الحديثة المتقدمة لا تتوافر فى الدول الإفريقية. ومن الضرورى تعبئة المبيدات من جديد، حيثما توجد فى الحقول، ونقلها برا إلى ميناء رئيسى ثم بحرا إلى بلد تتوافر فيه مرافق مخصصة للتخلص من النفايات الخطرة وتقدر منظمة الأغذية والزراعة تكاليف هذه العمليات بما يتراوح بين ٣٠٠٠ و٤٥٠٠ دولار للطن الواحد. وحرى بالذكر أنه نفذت فى أوغندا عملية للتخلص من المبيدات المهجورة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية فى إطار برنامج التعاون الفنى فى منظمة الأغذية والزراعة. كما نفذت عمليات مماثلة للتخلص من المبيدات، قامت بها منظمات أخرى، ولاسيما حكومة هولندا، والوكالة الألمانية للتعاون التقنى، وشركة "شل" والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى كل من النيجر، وزنجبار، وموزمبيق، ومدغشقر، وتنزانيا، وموريتانيا. وهناك حاجة عاجلة للاضطلاع بمثل هذه العمليات لإزالة المبيدات الخطرة فى جل البلدان الإفريقية. وتشير الإحصاءات إلى أن نحو ٣٠٪ من صادرات الولايات المتحدة من المبيدات كانت من الأنواع المحظور استخدامها فى الولايات المتحدة ذاتها، وترتب على استعمالها أضرار بيئية وصحية خطيرة فى دول عديدة، منها مصر فى سنوات ٧١، ٧٣، ١٩٧٤. وفى عام ١٩٧٥، صدرت شركة فيلسيكول الكيماوية، مبيدا مهيجا للأعصاب إلى ثلاثين دولة، وقد تم توجيه أكثر من نصف صادراتها من هذا المبيد إلى جمهورية مصر العربية، ونتج عن استخدامه فى مصر وفاة العديد من المزارعين المصريين، وإصابة أعداد أخرى بتشنجات خطيرة، وبالرغم من ذلك استمرت الشركة فى التصدير(٤).

ومما يدعو إلى الأسى أن الدول المتقدمة تصدر العديد من المواد والنفايات الخطرة والسامة إلى الدول الإفريقية وتحقق من وراء ذلك أرباحا طائلة، ثم تستخدمها هذه الدول فى إنتاجها فترفض الدول المتقدمة دخول المنتجات التى دخلت فيها هذه المواد إلى أسواقها، أى أن الدول الإفريقية تخسر عدة مرات، الأولى: عند استيراد مواد خطرة أنفقت عليها الملايين. الثانية: تتمثل فى الأضرار الصحية والبيئية المترتبة على استخدام تلك المواد بالنسبة

(*) استشارى التشريعات بالمركز الإقليمى لاتفاقية بازل، جامعة القاهرة.

للإنسان والحيوان والنبات. والثالثة: تتمثل فى الخسارة المترتبة على رفض الدول الصناعية دخول المنتجات الإفريقية إلى أسواقها. الرابعة والأخطر: تتمثل فى أن تلك المنتجات تعود ليتم استهلاكها - غالبا- بواسطة شعوب الدول الإفريقية المصدرة لها.

ولا شك أن أبرز الأنشطة التى يترتب عليها ضرر بيئى عابر للحدود، قيام الدول الصناعية بتصدير نفاياتها الخطرة إلى الدول الإفريقية، سواء لغرض التخلص النهائى منها أو لإعادة تدويرها، حيث ينشأ عن عدم التعامل مع تلك النفايات بطريقة سليمة بيئيا، سواء أثناء نقلها أو التخلص النهائى منها أو إعادة تدويرها، أضرار صحية وبيئية واقتصادية فادحة.

فقد كانت الدول الصناعية تتخلص من نفاياتها الخطرة بأساليب تقليدية منخفضة التكلفة وغير سليمة بيئيا، كالطمر والتخزين فى مستجمعات سطحية، والحرق فى الآبار العميقة. ولكن بعد فترة من الزمن، تبين أن الآلاف من تلك المواقع أصبحت خطرة، خاصة عندما تسربت منها أحماض التآكل والمواد العضوية والمعادن السامة التى تم طمرها، وهددت الصحة العامة ولوثت المياه الجوفية والتربة. حينئذ، اتخذ واضعو السياسة فى الدول الصناعية إجراءات علاجية لتلك المواقع. وفى عام ١٩٩٠، حددت وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة ٣٢ ألف موقع على أنها مواقع محتملة الخطورة، ويحتاج ١٢٠٠ موقع منها إلى اتخاذ إجراءات علاجية عاجلة بتكلفة مائة مليار دولار. وفى أوروبا، تم تحديد أربعة آلاف موقع ضار فى هولندا، و٣٢٠٠ موقع فى الدنمارك ونحو ٥٠ ألف موقع فى غربى ألمانيا. وتشير التقديرات إلى أنه يلزم نحو ٣٠ مليار دولار لمعالجة هذه المواقع فى غربى ألمانيا، وستة مليارات دولار لهولندا. ويوضح ذلك مدى ضخامة التكاليف التى سببها التخلص من النفايات الخطرة فى الدول الصناعية بأساليب غير سليمة بيئيا(٥).

ومن الغريب أن الدول الصناعية التى عجزت عن علاج مشكلة نفاياتها الخطرة، ولم تتحمل ميزانياتها الضخمة تكاليف التخلص النهائى منها بطريقة سليمة بيئيا، وتدافع دائما عن حقوق الإنسان فى البلدان النامية، قد تناست تماما حق الشعوب الإفريقية فى العيش فى بيئة سليمة وصحية وقامت بنقل صناعاتها الملوثة للبيئة إليها -وهو ما يعرف بظاهرة "هجرة الصناعات القذرة"(٦)- كما قامت باستخدام أراضيها -منذ السبعينيات من القرن الماضى- كمواقع للتخلص من نفاياتها المشعة والخطرة، باعتباره الوسيلة الأرخص حيث تتراوح تكلفة التخلص من الطن الواحد من النفايات الخطرة بطريقة سليمة بيئيا فى الدول المتقدمة ما بين ألفين وثلاثة آلاف دولار أمريكى، فى حين أن تكلفة دفنها فى أقاليم الدول الإفريقية لا تتعدى العشرة دولارات للطن الواحد، والفرق فى التكلفة تدفعه الدول الإفريقية من صحة شعوبها وسلامة بيئتها، وهو الأمر الذى يمثل ربحا حقيقيا لأعمال التصدير. وربما يكون الأمر كذلك بالنسبة لأعمال الاستيراد التى تتم أحيانا بموافقة الحكومات الإفريقية، خاصة التى تبحث عن موارد للحصول على العملة الصعبة من أجل تسديد ديونها الخارجية ومواجهة المشاكل الاقتصادية الطاحنة التى تواجهها، كالبطالة، ورفع الحد الأدنى اللازم للمعيشة.

فعلى سبيل المثال، نجحت إحدى الشركات الغربية "سيسكو" فى الحصول على موافقة مكتوبة مسبقة من حكومة دولة بنين على قيام الشركة بنقل خمسة ملايين طن سنويا من النفايات الخطرة إلى دولة بنين مقابل حصول الحكومة على دولارين ونصف دولار فقط للطن الواحد، فى حين تدفع الشركات الصناعية الأوروبية التى تتولد عن أنشطتها هذه النفايات ألف دولار لشركة "سيسكو" لقاء التخلص من الطن الواحد. كما تشير التقارير إلى أن حكومة جمهورية بنين قامت، خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨، باستيراد عدة أطنان من النفايات المشعة من الاتحاد السوفيتى لغرض التخلص النهائى منها. كما أجرت فى الوقت ذاته مفاوضات ثنائية مع الحكومة الفرنسية من أجل استيراد نفايات مشعة وخطرة فرنسية مقابل حصولها على ١,٦ مليون دولار ومساعدات اقتصادية لمدة ٣٠ سنة. كما وقعت عقدا مع شركة أنجلو- أمريكية "Sesco-Gibraltar"، تلتزم دولة بنين بمقتضاه بتخزين ٥٠ مليون طن من النفايات السامة لمدة عشرة سنوات.

وهناك دلائل على أن فرنسا قامت بالتخلص من نفاياتها الخطرة فى أقاليم الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية "الفرانكفونية". كما قامت هيئات تابعة للقوات المسلحة الأمريكية فى غضون عام ١٩٧٨ بتصدير نفايات خطرة تحت مسمى "سوائل منظفة" إلى دولة زيمبابوى. وفى عام ١٩٧٩، عرضت شركة أمريكية على حكومة سيراليون ٢٥ مليون دولار من أجل استخدام أراضيها كموقع للتخلص من النفايات. كما طلبت مؤسسة "ليناكو" الأمريكية إذنا من الحكومة الأمريكية بشحن ستة ملايين طن من النفايات الخطرة إلى "غينيا بيساو" بمعدل ١٥ ألف طن أسبوعيا، مقابل ٤٠ دولارا للطن الواحد. كما قامت إيطاليا بتصدير نفايات خطرة إلى نيجيريا، ولكن نجحت الحكومة النيجيرية فى إلزام إيطاليا بإعادة تلك النفايات مرة أخرى (٧).

كما ساهمت عوامل أخرى - بجانب العامل الاقتصادى- فى زيادة حالات التخلص من النفايات بطريقة غير مشروعة فى العديد من البلدان الإفريقية، ومن أبرز تلك العوامل الزيادة المستمرة فى معدلات التصنيع فى البلدان الصناعية، والتى تصاحبها زيادة مماثلة فى إنتاج النفايات الخطرة. فقد تضاعف الانتاج العالمى السنوى من النفايات بأكثر من مائة ضعف فى النصف الثانى من القرن الماضى (٨). ولما لهذه النفايات من آثار خطيرة وسامة على الأرض والهواء والماء وكل الكائنات الحية، إذا لم تعالج أو يتم التخلص منها وفقا لمتطلبات الأمان البيئى ولندرة المواقع الآمنة بيئيا لدفن تلك النفايات فى الدول الصناعية، تتجه الدول المولدة لتلك النفايات إلى تصديرها للخارج للتخلص النهائى منها، وعادة ما تتلقى الدول الإفريقية النصيب الأكبر منها.

كذلك، تواجه الدول الصناعية قيودا دولية فى مسألة التخلص من النفايات وذلك بعد فرض حظر دولى على التخلص من النفايات الخطرة والمشعة فى البيئة البحرية بموجب العديد من القرارات الدولية، والمعاهدات الدولية الشارعة، والتى من بينها: اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ بشأن أعالى البحار (المادتان ٢٥ و ٢٤)، واتفاقية لندن لعام ١٩٧٢ بشأن منع التلوث البحرى بإغراق النفايات والمواد الأخرى، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية الإقليمية.

وإضافة الى ماسبق، تعانى الدول الإفريقية إما من انعدام أو ضعف التشريعات البيئية. أما الدول التى لديها تشريعات أو لوائح بيئية، فلا تملك التمويل اللازم لتنفيذها على نحو ملائم، بل إن الهيئات التنفيذية فى العديد من الحالات تكون عرضة للفساد والإجبار، وتكون قلقة على وظائفها أكثر من قلقها على البيئة. كما أن العديد من أعضاء تلك الهيئات يفتقدون الوعى البيئى، والقليل منهم يستطيع قراءة الملصقات والتحذيرات المكتوبة على العبوات باللغات الأجنبية.

جهود حماية إفريقيا من النفايات الخطرة :

نظرا لأن استخدام أقاليم الدول الإفريقية، كمواقع للتخلص من النفايات الخطرة والمشعة الأجنبية، ينطوى على تهديد خطير لصحة الشعوب والبيئة الإفريقية، خاصة أن غالبية شعوب البلدان الإفريقية ينعدم لديها الوعى البيئى بطبيعة الأخطار التى تتعرض لها صحة الإنسان والبيئة كأثر لاستيراد النفايات السامة والخطرة للتخلص منها بطريقة غير سليمة بيئيا، ولا تملك البنية الأساسية التكنولوجية والقانونية للتحكم فى النتائج المترتبة على ذلك- فقد أصدرت المنظمات الدولية العديد من القرارات التى تحظر وتجرم بمقتضاها عمليات تصدير النفايات الخطرة للدول النامية لغرض التخلص النهائى منها(٩). كما تم - تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)-اعتماد اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ بشأن التحكم فى نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، كأول اتفاقية جماعية وعالمية فى هذا الشأن، والتى دخلت حيز التنفيذ فى مارس ١٩٩٢ وبلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٦٩ دولة (١٠).

وتفيد التقارير أن أكثر من مائة وعشرين دولة قامت باستخدام حقها السيادى فى إصدار تشريعات وطنية، تحظر بمقتضاها استيراد النفايات الخطرة لأى غرض -سواء أكان لغرض التخلص النهائى منها أم لغرض إعادة تدويرها- أو عبورها فى المناطق الخاضعة لولايتها القضائية. جدير بالذكر أن دولة ساحل العاج تعتبر من أولى الدول الإفريقية التى استخدمت حقها السيادى فى سن تشريعات وطنية تحظر بمقتضاها استيراد النفايات الخطرة والمشعة، حيث يحظر قانون ساحل العاج رقم ٨٨/٦٥١ الصادر فى ٧ يوليو ١٩٨٨ بشأن النفايات السامة والنووية، بموجب المادة الأولى منه، بيع أو شراء أو استيراد أو نقل أو تخزين النفايات السامة والنووية والمواد الضارة. ويعاقب كل من يخالف هذا الحظر بالسجن مدة لا تقل عن ١٥ سنة ولا تزيد على ٢٠ سنة، والغرامة التى لا تقل عن ١٠٠ مليون فرنك ولا تزيد على ٥٠٠ مليون فرنك (المادة الثانية) (١١). كما نصت المادة الرابعة (أ) من اتفاقية بازل على التزام الدول الصناعية -الدول الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، والدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى- بحظر تصدير النفايات الخطرة، سواء أكان لغرض التخلص النهائى منها أم لإعادة تدويرها إلى الدول النامية.

كما تم فى إطار المادة "١١" من اتفاقية بازل إبرام العديد من الاتفاقيات الإقليمية، التى تحظر تصدير النفايات المشعة والخطرة والنفايات الأخرى إلى إفريقيا، والتى من أهمها : اتفاقية لومى الرابعة بشأن التجارة والتنمية بين الاتحاد الاقتصادى الأوروبى ومجموعة الدول الإفريقية ودول منطقة الكاريبى والمحيط الهادى، والتى تم توقيعها فى مدينة لومى - توجو، بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٨٩، ودخلت حيز التنفيذ فى الأول من سبتمبر عام ١٩٩١.

ورغم أن اتفاقية لومى الرابعة لعام ١٩٨٩ معنية بصفة أساسية بمسألة التجارة والتنمية بين أطرافها، إلا أنها، بمقتضى أحكام المادة ٣٩ منها، تلتزم دول الاتحاد الأوروبى بحظر تصدير النفايات الخطرة والنفايات المشعة إلى الدول الأطراف النامية، ويقصد بها دول منطقة الكاريبى والمحيط الهادى والدول الإفريقية(ACP). كما تلتزم دول إفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى (ACP) بحظر استيراد النفايات إلى داخل أقاليمها من دول الجماعة الأوروبية ومن أى دولة أخرى. كما تلتزم الدول الأطراف فى الاتفاقية بسن أو إصدار التشريعات الوطنية واللوائح الإدارية اللازمة لتنفيذ التزاماتها فى هذا الشأن. وبالفعل، تم تعديل تشريعات تسع وسبعين دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية، لكى تتواءم مع أحكام

الاتفاقية الخاصة بحظر الاتجار غير المشروع فى النفايات الخطرة والمشعة.

وفى الإطار نفسه، تم إبرام اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا والتحكم فى نقلها عبر الحدود وإدارتها داخل إفريقيا، فى ٢٩ من يناير عام ١٩٩١، ودخلت حيز التنفيذ فى ٢٠ مارس عام ١٩٩٦. وتفرض اتفاقية باماكو لعام ١٩٩١ حظرا مطلقا على عمليات استيراد النفايات المشعة والخطرة إلى داخل القارة الإفريقية، ويعتبر هذا الاستيراد عملا غير قانونى وفعلا إجراميا. ولحماية البيئة البحرية، تجرم وتحظر اتفاقية باماكو عمليات إغراق النفايات المشعة والخطرة، سواء فى البحار أو المياه الداخلية.

كما تم اعتماد بروتوكول أزمير بشأن منع تلوث البحر المتوسط الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، فى مدينة أزمير، بتركيا، فى الأول من أكتوبر عام ١٩٩٦، والذى يستهدف بصفة رئيسية حظر عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود من البلدان الصناعية المتقدمة إلى البلدان النامية، لضمان عدم إخضاع مواطنى البلدان النامية إلى مخاطر وأضرار لا يسمح بأن تخضع لها مواطنى البلدان المتقدمة. وأقرت أحكام بروتوكول أزمير -شأنها فى ذلك شأن اتفاقيتى بازل وباماكو- بالحق السيادى للدول الأطراف فى حظر استيراد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى إلى داخل المناطق الخاضعة لولايتها القضائية، وحظرت على الدول الأطراف السماح بتصدير النفايات الخطرة إلى الدول التى استخدمت حقها السيادى فى حظر دخول النفايات الخطرة إلى المناطق الخاضعة لولايتها القضائية.

ورغم كل هذه الجهود والتشريعات الدولية والوطنية، إلا أن إفريقيا مستمرة فى تلقى النفايات بمختلف أشكالها حتى الآن. فعلى سبيل المثال، قامت فى أغسطس ٢٠٠٦ شركة هولندية بالتخلص من ٥٥٠ طنا من النفايات الخطرة فى ساحل العاج بتكلفة تقل عن ٢٠ ألف دولار، فى حين أن تكاليف التخلص منها فى محرقة روتردام ٦٠٠ ألف دولار، مما أدى إلى وفاة سبعة أشخاص وإصابة عدة آلاف بأعراض التسمم.

كما تقوم الشركات التابعة لبعض الدول الصناعية - لاسيما التى تطبق مبدأ المسئولية الممتدة للمنتج "Extended Product Responsibility (EPR)"- بتصدير نفاياتها الالكترونية والكهربائية بالمخالفة لكل القواعد القانونية الدولية والوطنية إلى جل الدول الإفريقية، ومنها جمهورية مصر العربية(١٢)، علما بأن النفايات الإلكترونية والكهربائية تصنف بأنها نفايات خطرة بموجب اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ واتفاقية باماكو لعام ١٩٩١. كما تصنف فى مصر باعتبارها نفايات خطرة بموجب قرار وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية رقم ١٦٥ لسنة ٢٠٠٢ (١٣).

ونخلص مما تقدم إلى أن تصدير النفايات الخطرة إلى الدول الإفريقية، أو إلى الدول التى حظرت استيراد تلك النفايات إلى أراضيها أو العبور عبرها، سواء أكان ذلك بموجب تشريعاتها الوطنية أم بمقتضى اتفاقيات دولية انضمت إليها، يعتبر اتجارا غير مشروع، وفعلا مجرما (١٤) يعرض مرتكبه للمسئولية الجنائية والمدنية. وعلى الرغم من تجريم وحظر عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ومنها الدول الإفريقية، إلا أنه مازال يتم استخدام أراضى القارة الإفريقية ومياهها كمواقع للتخلص من النفايات الخطرة بالمخالفة لقواعد القانون الدولى.

١ - اكدت هذا المعنى العديد من الوثائق الدولية، من اهمها حكم التحكيم الصادر فى قضية مسبك تريل، وحكم محكمة العدل الدولية فى قضية "قناة كورفو"، والمبدأ رقم (٢١) من إعلان استكهولم بشأن البيئة البشرية لعام ١٩٧٢. لمزيد من التفاصيل، راجع د. خالد السيد المتولى محمد ،نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها فى ضوء احكام القانون الدولى، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص١١٩ وما بعدها.

٢ - تواترت الممارسات الدولية على تجريم الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة. ويعتبر "اتجارا غير مشروع" -عملا بالمادة (١/٩) من اتفاقية بازل- أى انتقال عبر الحدود لنفايات خطرة أو غيرها من النفايات، دون توجيه إخطار لكل الدول المعنية، او دون موافقة الدول المعنية، او بموافقة من الدول المعنية يتم الحصول عليها عن طريق التزوير او التحريف او الغش، او لا يتطابق بطريقة مادية مع الوثائق، او ينجم عنه التخلص المتعمد من النفايات الخطرة أو غيرها من النفايات الأخرى، مما يتعارض مع هذه الاتفاقية ومع المبادئ العامة للقانون الدولى.

- ويعتبر استيراد النفايات الخطرة إلى داخل إفريقيا، لاى سبب، عملا غير مشروع وفعلا مجرما، بمقتضى المادة ١/٤ من اتفاقية باماكو لعام ١٩٩١. كما يعتبر كذلك قيام الأطراف النامية باستيراد النفايات الخطرة والنفايات المشعة، عملا غير مشروع وفعلا مجرما، عملا بالمادة ١/٤ من اتفاقية وايجانى لعام ١٩٩٥.

وكان القرار الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية، بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٨٨ برقم ١١٥٣ بشأن إلقاء النفايات النووية والصناعية فى إفريقيا، قد اعتبر أن دفن النفايات الصناعية والنووية فى إفريقيا يعتبر جريمة ضد إفريقيا والشعوب الإفريقية. انظر:

- Organization of African Unity: Council of Ministers Resolution on Dumping of Unclear and Industrial Waste in Africa, [May 23, 1988], I.L.M. Vol.XXVIII,No2., March 1989, p.567.

٣- نظرا للنقص العام فى هيئات الرعاية الصحية فى الدول النامية، ومنها بالطبع جل البلدان الإفريقية، نجد أن نحو ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من إجمالى إنتاج الأدوية فى الدول النامية، تقوم به شركات متعددة القوميات، وعادة ما تعطى تلك الشركات بيانات مشكوكا فيها عن خواص منتجاتها، دون أية معلومات عن الآثار الجانبية الصحيحة. انظر :

- Subramanya T.R.: 'Legal Control of Transboundary Movement of Hazardous Substances: North South Issues and a Model for Reform. 'The Indian Journal of International Law, Vol33., .1993, p46.

٤ - انظر : د. السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية .. دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، بدون ناشر، ١٩٩٤، ص٧٣ .

٥ - انظر : د. مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا .. التحديات والآمال، برنامج الامم المتحدة للبيئة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،١٩٩٢، ص١٢٨ .

٦ - د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادى، دور المنظمات الدولية فى حماية البيئة، سلسلة دراسات قانون البيئة (٢)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٣٨ .

٧ - لمزيد من التفاصيل عن وقائع قيام الدول المتقدمة بالتخلص من نفاياتها المشعة والخطرة فى أقاليم الدول الإفريقية، راجع د. خالد السيد المتولى، نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها فى ضوء أحكام القانون الدولى، مرجع سابق، ص١٦٤ . وراجع أيضا: مجدى نصيف، كارثة العصر.. الإنسان يدمر كوكبه، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص١٣٥ .

٨ - د. مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا .. التحديات والآمال، مركز دراسات الوحدة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيروت، لبنان، ١٩٩٢، ص١٣٧ .

٩ - راجع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتى من بينها: القرار ١٨٣/٢٤ لسنة ١٩٨٧، والقرار ٢١٢/٤٣ لسنة ١٩٨٨ بشأن مسئولية الدول عن حماية البيئة، ومنع الاتجار الدولى غير المشروع بالمنتجات والنفايات السمية والخطرة، وتقرير لجنة القانون الدولى، الوثيقة (A/45/778)، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٥، الفقرة ٣٥، ص٥١، وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٩٨٨/٧٠ ، وتقرير لجنة حقوق الإنسان، عن دورتها الستين، جنيف، ١٥ مارس - ٢٣ ابريل ٢٠٠٤، الوثيقة:(E/2004/23 - E/CN.4/2004/127) ص٦٨.

١٠ - تجدر الإشارة إلى أن الخبير المصرى الدكتور مصطفى كمال طلبة -بصفته المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة- تولى الإشراف على مجموعة عمل قامت بإعداد مسودة اتفاقية عالمية للتحكم فى نقل النفايات الخطرة عبر الحدود. وفى الاجتماع الخامس لمجموعة العمل الذى عقد فى مدينة بازل، بسويسرا فى الفترة من ١٣ - ١٧ مارس عام ١٩٨٩، تم اعتماد المسودة النهائية للاتفاقية التى عرفت باسم اتفاقية بازل.

١١ - د. خالد السيد المتولى محمد، مرجع سابق، ص٤١٨.

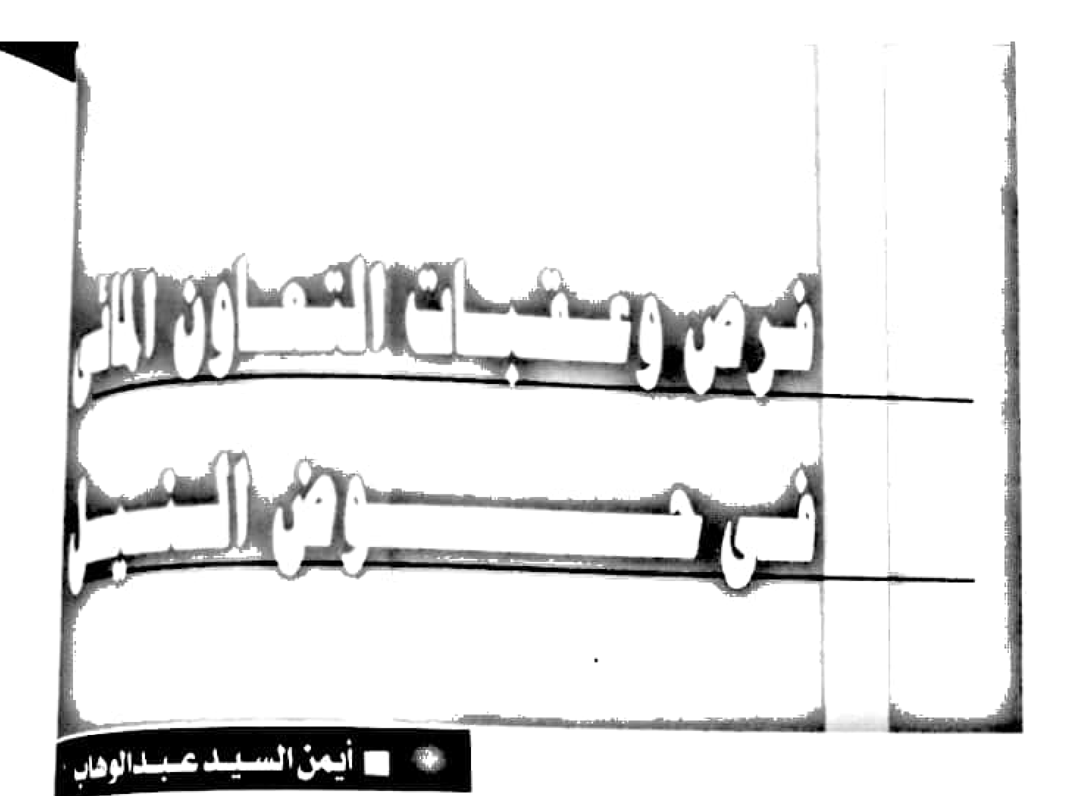
١٢ - لمزيد من التفاصيل عن حالات ووقائع قيام الدول الصناعية بتصدير نفاياتها الالكترونية إلى الدول الإفريقية، راجع:

- Jim Puckett and Others.: The Digital Dump, Exporting Re-use and Abuse to Africa, The Basel Action Network, media release version, 24 October, 2005.

١٣- الجريدة الرسمية، العدد ٢٣٣، الصادر بتاريخ ١٠ اكتوبر ٢٠٠٢ .

١٤ - راجع نص المادة (٣/٤) من اتفاقية بازل.





■ أيمن السيد عبد الوهاب

تبدو حالة النشاط الملحوظ فى هذه الآونة حول السياسات المائية، ومحاولة بلورة موقف تجاه قضايا المياه والتنمية فى منطقة حوض نهر النيل، محل تساؤل رئيسى حول إمكانية أن تشكل مسألة المياه مدخلا لتجاوز الخلافات الثنائية من جانب، وإطارا لتدعيم سبل التعاون الجماعى من جانب آخر، على الرغم من المفارقات التى تثيرها عملية المقارنة بين الإطار التعاونى الجماعى ونمط التفاعلات الثنائية بين بعض دول الحوض.

هذا التساؤل ربما لا يشكل طرحا جديدا أو محاولة للتوصل إلى نتيجة حاسمة، بقدر ما يسعى إلى رصد التفاعلات والمستجدات الجديدة الخاصة بالتعاون المائى بين دول حوض نهر النيل العشر، والوقوف على أبرز المستجدات التى تطرحها عملية التفاوض الدائرة بين دول الحوض فى إطار "مبادرة دول حوض النيل".

فجولات التفاوض التى شكل الجانب الفنى فيها الحيز الأكبر من المحادثات والنقاشات اكتسبت مساحات جديدة من الأفكار والمشروعات المستندة على تغليب الاعتبارات الاقتصادية والتنموية المحددة لقيمة قطرة المياه، ومن هذه الأفكار تحديد علاقة مياه النهر بالبعد التنموى فى دولة من دول الحوض، من خلال رفع مستوى التعاون الفنى المشترك وتنويع أطره لمواجهة قضية الندرة وسوء توزيع المياه من جانب، وزيادة كفاءة استخدامات الموارد المائية من جانب ثان، والحفاظ على نوعية المياه من التلوث من جانب ثالث، وتجنب عمليات تسييس ملف المياه -بقدر اكبر مما كان فى الماضى- من جانب رابع، بالإضافة للتعامل مع المؤسسات الدولية كطرف استشارى ودافع لرسم السياسات المائية المدعمة بالبرامج الفنية والاقتصادية.

فرضت هذه القضايا نفسها كأطر ومحددات لجولات التفاوض الدائرة، والتى شهدت الكثير من عمليات الجذب والشد للتوافق على رؤية مشتركة، يكون من شأنها أن تعظم أوجه الاستفادة والمصالح لكل دولة من دول الحوض، الأمر الذى فرض معه التعامل مع الكثير من الملفات التى لا ترتبط بملف المياه بشكل مباشر، وفى مقدمة هذه الملفات: عزل الخلافات السياسية حول العديد من القضايا الصراعية التى تشهدها منطقة القرن الإفريقى والبحيرات العظمى عن ملف المياه، والتأكيد المصرى على أهمية تجاوز تأثيرات الإدراك السلبى لغالبية دول الحوض لموضوع حصص المياه، إلى جانب طرح منهج توازن المصالح وعدم الإضرار بالغير كمنهج تفاوضى مصرى، والحفاظ على آلية التفاوض رغم تأثرها -إلى حدا ما- بتشابكات وتداخلات العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية، وكذلك الموروث التاريخى وما يحمله من حساسيات وتباينات فى الرؤى والسياسات والأهداف المتعلقة بملف التعاون المائى.

فمعادلة التكامل بين التنمية وتعزيز فرص الأمن والاستقرار وتزايد درجة الإلحاح فى ترابطهما كمحدد للوصول لاتفاقية نهائية تنظم التعاون المائى لدول الحوض، تظل أحد الدروس التى يجب تعلمها وتطبيقها هذه الأيام، لاسيما وأن خبرة دروس الماضى لم تكن كافية لتحقيق هدف التوصل لهذه الاتفاقية. فلا يزال الخلاف حول حصص المياه وتفسير مفهوم "الأمن المائى" معوقا أمام الوصول إلى القول الفصل فى تحقيق إنجاز حقيقى على مستوى التعاون الجماعى، والتوصل لأول مرة لاتفاقية مؤسسية وقانونية تنظم التعاون المائى لدول الحوض. وفى هذا السياق، سوف يركز التحليل التالى، على ثلاث نقاط رئيسية، أولاها ترتبط برصد التفاعلات والأنشطة التعاونية بين دول الحوض، سواء فى إطار مبادرة دول الحوض أو على المستوى الثنائى، باعتبارها مؤشرا لمساحة التقدم فى التعاون الجماعى. أما ثانية هذه النقاط، فتتعلق بدروس وواقع خبرة التعاون الإقليمى، وأخيرا محددات التفاعل الجماعى المستقبلى.

أولا- أطر وأشكال التعاون:

تميزت مبادرة دول الحوض عن غيرها من تجارب التعاون الإقليمى السابقة باستنادها إلى مجموعة من القواعد والأسس التى أفرزتها خبرة التعاون المشترك، نذكر منها:

- إعطاء الأولوية لقاعدة المصالح المتبادلة وتعزيز أطر بناء الثقة، ليس على المستوى الحكومى فقط، ولكن على المستوى الشعبى

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

- الاستناد إلى خطط واضحة لاستخدام وإدارة المياه، حتى يمكن تجنب النزاعات المتعاظمة.

- تجاوز مفهوم أحادية الوظيفة الفنية التى تسيطر على مفاهيم ورؤى دول الحوض العشر.

- الحرص -لاسيما من جانب مصر- على توفير فرص إيجاد نظام إقليمى للتنمية الشاملة أفقيا فى حوض نهر النيل.

هذه المقومات، يضاف إليها عدم قدرة معظم دول الحوض على تنفيذ خططها ومشروعاتها الهادفة للاستفادة من مياه النهر، ارتبطت بعوامل أخرى يأتى فى مقدمتها الصعوبات التمويلية، وعدم توافر الخبرات، فضلا عن غياب الاستقرار واشتعال العديد من الحروب والنزاعات. ومن ثم، كان التوصل إلى قناعة جماعية بأن عدم نجاح هذه الخطط والمشروعات لا يعنى أن هذه المشروعات أو الأفكار قد استبعدت أو أنها لم تعد صالحة، لكنه يعنى أن هناك حاجة لوجود مؤسسة إقليمية تستند للتوازن المصلحى، وحسن الجوار، وعدم التدخل كسبيل للتعاون والتنسيق، وهو ما يتجلى فى بعض أطر التعاون الجماعى التالية:

- وضع آلية مجتمعية وشعبية للتعريف بأهمية مبادرة "دول حوض نهر النيل"، وعقد اجتماعات وطنية بكل دولة من دول الحوض للتعريف بمدى تقدم المشروعات التى تطرحها المبادرة لصالح الشعوب وتبادل المعلومات بين البرلمانيين والإعلاميين، على أن تضم هذه اللجان ممثلين عن الصحافة والبرلمان والمرأة والهيئات غير الحكومية والأهلية والجمعيات الوطنية.

- مشروعات تدريب الكوادر الفنية وخبراء دول الحوض، تشمل عملية تقييم أداء المصادر المائية وإدارتها ودراساتها من خلال نماذج رياضية تأخذ فى الحسبان عدم الإضرار بأى من دول الحوض.

- البدء بمشروع الدراسات البينية ومقره العاصمة السودانية "الخرطوم" لبحث حماية نوعية المياه العابرة للحدود، والأنشطة التى تؤثر عليها بين دول الحوض العشر.

- وضع الدراسات والشروط المرجعية لمشروعى الربط الكهربى بين مصر والسودان وإثيوبيا وتنمية المصادر المائية، بالإضافة إلى مشروعات للإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتآكل جوانب نهر النيل وآليات نقل الطمى وحركة الرواسب ومشروعات الطرق وفواقد المياه. وقد خصص البنك الدولى ١٤٠ مليون دولار لدراسات الجدوى الخاصة بهذه المشروعات فى إطار مبادرة دول حوض النيل. كما تضم المشروعات المشتركة لدول حوض النيل الشرقى مشروعات لبناء القدرات وتبادل الخبرات والبحوث وتطوير الملاحة والتنبؤ والإنذار المبكر بالفيضان، مع استثمار الطاقة الكهرومائية وتوفير وتبادل مصادر الطاقة النظيفة.

أما على المستوى الثنائى، فيبدو التحرك المصرى متوافقا مع درجات الاستجابة من جانب دول الحوض للتعزيز من أطر التعاون المشترك. فقد اتفقت مصر مع حكومة الجنوب فى السودان على إعادة دراسة مشروع قناة جونجلى، مع وضع جدول زمنى للدراسات يمتد إلى عام. كما سعت مصر لنقل خبراتها المتعددة وإمكانياتها للعديد من دول الحوض، ولاسيما فيما يتعلق بحفر الآبار وتحمل تكاليفها. فقد اتفق مع الجانب السودانى على حفر ما بين ٣٠ و ٤٠ بئرا بمنطقة دارفور، كما حظيت كينيا بخمسين بئرا إضافية (وكانت مصر فى وقت سابق قد أتمت حفر ١٠٠ بئر)، كما تقوم إحدى الشركات المصرية بحفر ثلاثين بئرا فى تنزانيا ومثلها فى أوغندا. وبالإضافة إلى التعاون المصرى مع دول حوض النيل فى حفر الآبار وتأكيد منهاجية عدم الإضرار، والاستفادة من المصادر المائية المختلفة المتاحة لدول الحوض، حرصت مصر على أن يمتد هذا التعاون إلى أشكال أخرى فى مشروعات تحتاج إليها دول الحوض وتحددها، مثل التعاون مع أوغندا فى إزالة الحشائش من بحيرة فيكتوريا والمجرى الملاحى (بتكلفة ٢٠ مليون دولار)، والتعاون مع إثيوبيا فى بعض المشاريع، ومنها إنشاء مصنع لمواسير مياه الرى وبناء السدود، ومع رواندا وبوروندى فى مجال إدارة المياه، وأيضا التعاون مع الكونغو فى مجال استغلال الطاقة المائية فى توليد الكهرباء، وإنشاء مركز للبحوث المائية فى تنزانيا.

المجالات المتعددة للتعاون المصرى مع دول الحوض، تشير فى أحد أبعادها الرئيسية إلى منهجية مصرية تقوم على التعاون مع دول الحوض للحفاظ على موارد النهر وتنميتها، كما أنها تنطلق فى تعاونها لفتح مجالات جديدة للتعاون تستند إلى تقديم الخبرة المصرية وتعظيم إمكانيات التعاون، بما يتوافق مع رؤية هذه الدول لاحتياجاتها. ولذا، حرصت على إقامة مشروعات مشتركة تهدف إلى تحسين وزيادة الإنتاجية الزراعية وتطوير الملاحة النهرية.

ثانيا- خبرة التعاون الإقليمى :

فرضت محاولات تحقيق إطار جماعى حاكم للتعاون بين دول الحوض نفسها على ملف التعاون المائى منذ الستينيات. ورغم قدم هذه المحاولات وتعددها، إلا أنها ظلت حبيسة مستويين من القيود والصعوبات، أولهما: يرتبط بتباين رؤية دول الحوض لطبيعة التعاون وأولويات مجالاته، فضلا عن القيود الاقتصادية والفنية وغياب الاستقرار. أما ثانى هذه المستويات، فقد ارتبط بتفاعل البيئة السياسية لدول الحوض مع عمليات الاستقطاب الدولى التى شهدتها المنطقة، وانعكست بتأثيراتها السلبية على العديد من الملفات وأوجه التعاون المشتركة، وفى مقدمتها ملف المياه الذى اتسم بدرجة عالية من التسييس.

ولكن ظلت الحاجة للتعاون وتوافر الإرادة لدى العديد من دول الحوض، وفى مقدمتها مصر، بمثابة عوامل محفزة للمحافظة على الحد الأدنى من التعاون الفنى المشترك، ودافعا لتطوير هذا التعاون على المستويين الجماعى أو الثنائى، كلما تعززت فرص الاستقرار وتراجعت عمليات تسييس ملف المياه. وتتجلى هذه النتائج فى تطور أفكار ومشاريع التعاون الجماعى.

ارتبطت البداية بمشروع الدراسات الهيدرومترولوجية فى هضبة البحيرات العظمى عام ١٩٦١، حيث مثل هذا المشروع البداية الأولى لتجارب التعاون الجماعى المشترك. وقد تضمن المشروع تنفيذ عدد من المهام الرئيسية، من أهمها:

- إقامة محطات لجمع المعلومات.
- إنشاء سبع مناطق قياسية لتجمع المياه.
- التصوير الجوى والمسح الأرضى لشواطئ البحيرات.

كما تم الاتفاق على ضرورة إنشاء "لجنة حوض النيل" لوضع موازنة للمشروع، والإشراف على تنفيذه. ولكن اصطدم المشروع بعدم توافر الرغبة السياسية لدول الحوض، وبالتالى غياب القرار السياسى الداعم لفكرة التعاون الجماعى.

ومع بداية الثمانينيات، أخذ التحرك المصرى شكلا أكثر جدية نحو السعى لإقامة تعاون بين كافة دول حوض النيل، من خلال تجمع "الأندوجو" الذى هدف إلى إيجاد تجمع إقليمى يستند إلى

توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية كمدخل لتنمية إيرادات وتدفق النهر. وقد جاءت البداية بالتحديد فى عام ١٩٨٣ مع عقد المؤتمر الأول بالخرطوم بعضوية مصر والسودان وزائير (الكونغو الديمقراطية) وافريقيا الوسطى، وهى من غير دول الحوض. وأخذت الفكرة فى التطور والتوسع بانضمام تنزانيا كعضو كامل، وكل من رواندا وبوروندى وكينيا واثيوبيا كمراقبين. وقد تبلورت أهداف تجمع الأندوجو فى أعمال المؤتمر الخامس بالقاهرة والمنعقد فى عام ١٩٨٧ فى:

- دعم وتنويع العلاقات الثنائية بين دول التجمع فى المجالات السياسية والاقتصادية.

- دعم التكامل الاقتصادى بين الدول الاعضاء، والتنسيق فى المواقف السياسية تجاه القضايا المشتركة والعامة.

ورغم عدم وجود نص صريح بشأن التعاون المائى، إلا ان التجمع شكل محاولة مصرية لتطوير مداخل التعاون المائى الجماعى عبر التكامل الاقتصادى والتنسيق السياسى. ولكنه اصطدم بالعديد من العقبات، التى يمكن إجمالها فى التالى:

- عدم القدرة على توفير الدعم اللازم لتنسيق مشروعات التكامل الاقتصادى.

- رؤية عدد من دول الحوض (خاصة إثيوبيا والسودان) للتجمع على أنه محفل غير رسمى، وبالتالى ضرورة استبعاد القضايا السياسية وملف المياه من أجندة المناقشات.

- غموض الإطار القانونى المنظم للتجمع.

لذلك، يعد فشل تجمع "الأندوجو" تأكيدا على تغليب الاعتبارات السياسية على الضرورات التنموية الاقتصادية. ولكن لم يحل ذلك الفشل دون استمرار الحرص المصرى على العودة إلى نمط التفاعل والتعاون الفنى القائم على تبادل المعلومات والخبرات كما توضحه وثيقة "التكونيل" التى وقعت فى ديسمبر عام ١٩٩٢ بين ست دول هى: مصر والكونغو الديمقراطية والسودان وأوغندا وتنزانيا ورواندا، بينما ظلت باقى دول الحوض الأخرى كأعضاء مراقبين.

وقد تضمنت الوثيقة إنشاء مجلس وزارى يتكون من وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل، يجتمع سنويا لاعتماد الميزانية وخطة العمل. كما اعتمدت خطة عمل "التكونيل" ٢١ مشروعا بلغت تكلفتها ١٠٠ مليون دولار، ركزت معظمها على تطوير البنية الاقتصادية لدول الحوض وإدارة مواردها الاقتصادية بشكل أمثل. ولكن اقتصار المشروع على الجانب الفنى حال دون الوصول إلى إطار إقليمى وقانونى لنهر النيل، لتنتهى مرحلة أخرى من التعاون فى عام ١٩٩٨، ولتبدأ مرحلة جديدة من الجهود المصرية لتأسيس آلية جديدة للتعاون الجماعى، تأخذ فى الاعتبار دور المانحين الدوليين فى ترتيب وتنظيم مجالات ونتائج هذا التعاون المائى، سواء على مستوى حوض النيل بشكل عام، أو على مستوى الأحواض الفرعية بشكل خاص.

من هنا، أقرت "مبادرة دول حوض النيل" كنتاج لتلك المباحثات التى عقدت بسويسرا منذ عام ١٩٩٧ تحت رعاية عدد من المؤسسات الدولية المانحة، لتمثل بدورها مرحلة جديدة من مراحل التعاون الجماعى المشترك.

وقد عقدت تلك الاجتماعات بدعم ورعاية البنك الدولى وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، إلى جانب وكالة التنمية الكندية. وتقوم المبادرة على هيكل مؤسسى يتكون من مجلس وزراء الموارد المائية فى دول الحوض، بالإضافة إلى اللجنة الاستشارية الفنية والسكرتارية الدائمة التى اتخذت من مدينة "عنتيبى" الأوغندية مقرا لها، فضلا عن "قناة الحوار الدولى" الداعمة لدور ومساهمة المانحين الدوليين فى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من مشروعات. حيث تم رصد نحو ٤٠٠ مليون دولار لتمويل الدراسات الخاصة بمشروعات المبادرة، منها ١٤٠ مليون دولار لتمويل دراسات المشروعات المشتركة. وتقوم المبادرة على شقين، الأول وهو الشق الخاص بالرؤية المشتركة ويتضمن ٧ مشروعات، والثانى مشروع للتنسيق بين المشروعات السبعة. وتتكلف تلك المشروعات نحو ١٤٠ مليون دولار. وتسعى مبادرة دول حوض النيل إلى تحقيق الأهداف التالية:

* الوصول إلى تنمية مستدامة فى المجال السوسيو-اجتماعى من خلال الاستغلال المتساوى للإمكانيات المشتركة التى يوفرها حوض نهر النيل.

* تنمية المصادر المائية لنهر النيل بصورة مستدامة لضمان الامن والسلام لجميع شعوب دول حوض النيل.

* العمل على فاعلية نظم إدارة المياه بين دول حوض النيل والاستخدام الأمثل للموارد المائية.

* العمل على اليات التعاون المشترك بين دول ضفتى النهر.

* العمل على استئصال الفقر والتنمية الاقتصادية بين دول حوض النيل.

* التاكد من فاعلية نتائج برنامج التعاون بين الدول، وانتقالها من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ.

كذلك، تم الاتفاق على عدد من المبادئ العامة الحاكمة للعلاقات المائية بين دول الحوض، تتمثل أهمها فى أن المياه حق لكل دول حوض النيل، ولا يجوز إقامة أى مشروع يضر بمصالح الدول الأخرى، إلى جانب عدم اقتصار حق الاستفادة من أى مشروع على دولة واحدة فقط.

والحقيقة البارزة فى هذا الإطار هى أن المدخل المائى لم يعد هو الإطار والمحدد الرئيسى الحاكم لغالبية التفاعلات المصرية الجماعية تجاه دول الحوض. وقد تجلى ذلك بوضوح فى العديد من جولات المفاوضات. ورغم أنها لم تسفر حتى الآن عن التوصل إلى اتفاقية نهائية للتعاون، إلا أنها تشير إلى جملة من النتائج، يمكن رصد غالبيتها فى التالى:

- تأكيد أهمية مواصلة المفاوضات حول القضايا الخلافية، لاسيما تلك المتعلقة بتنظيم الاستخدامات المختلفة لمياه النهر، والتى حالت دون إيجاد تجمع اقتصادى مشابه لما تشهده التجمعات الإقليمية الفرعية الأخرى للأنهار فى إفريقيا، بالإضافة إلى عدم وجود أى تجمع أو إطار للتعاون المؤسسى الجماعى.

- تفهم الرؤى المصرية المتعلقة بحصتها وإزالة العديد من المعتقدات والمفاهيم الخاطئة حول السياسة المائية المصرية.

- طرح جملة من الأفكار الدافعة للشروع فى تنفيذ بعض المشروعات المائية، لتسير بشكل متواز مع عملية إعداد دراسات الجدوى كما تقررها "مبادرة دول حوض النيل". وفى هذا الإطار، طرح الوفد مصرى فكرة إنشاء صندوق تمويل للمشروعات، والمقرر إلحاقه بالبنك الإفريقى.

- التركيز على أهمية تبادل الخبرات والكوادر فيما بين دول الحوض، مع تأكيد الدور المصرى فى هذا الصدد من خلال تقديم

الخبرات الفنية اللازمة من تدريب وتأهيل الكوادر العاملة فى مجال الرى والموارد المائية لدول الحوض.

- تبنى مصر لخطاب يقوم على دعم النهج التعاونى الجماعى والدفع نحو إيجاد تنظيم قانونى ومؤسسى للمبادرة، وذلك من خلال تأكيد مجموعة من الثوابت، منها: إعادة النظر فى حصص مياه النيل شريطة ألا يؤثر ذلك على حصة مصر الحالية (٥٥,٥ مليار م٣) من ناحية، وعدم إنكار حق باقى دول حوض النيل فى مياه النهر من ناحية أخرى، بالإضافة إلى الاستناد إلى القواعد والأعراف الدولية فى تسوية الخلافات المتعلقة بإعادة توزيع حصص مياه نهر النيل بما يضمن العدالة فى التوزيع.

هذه النتائج التى أفرزتها جولات التفاوض، تعكس بدورها مجموعة من المعانى والدلائل الخاصة بطبيعة ومستقبل التعاون الاقليمى، لاسيما تلك المرتبطة بطبيعة التفاعلات الدولية والإقليمية، وما أفرزته من تغير لكثير من المعادلات القديمة التى حكمت موازين القوى والوزن النسبى لدول الحوض.

ثالثا- مقومات التفاعل المستقبلى :

هناك تغير فى طبيعة وموقع قضية المياه فى العلاقات البينية لدول الحوض، خاصة تجاه مصر، هذه النتيجة تعكسها بوضوح حدود التطور فى العلاقة بين دول الحوض، فلم تعد كما كانت فى الماضى، عندما كانت تثار مسألة المياه والخلاف على الحصص فى فترات التوتر من جانب السودان وإثيوبيا. فمسار التفاعلات الراهنة يشير إلى أن قضية المياه أصبحت تمثل أولوية تنموية لدى دول الحوض تطرح على مائدة التفاوض بشكل دائم، ولم يعد طرحها مرتهنا بتوتر فى العلاقات أو سبيلا للضغط على مصر، وإن كان ذلك لا ينفى استمرار تأثير العوامل السياسية، سواء الداخلية أو تلك المرتبطة بتطورات الأوضاع فى منطقة الحوض، وتدخل القوى الخارجية، التى تلقى بظلالها السلبية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن هذه الظلال، ما أشارت إليه بعض التقارير الدولية فى هذا التوقيت -حيث تدور المفاوضات بين دول الحوض- من كون جهود مصر فى تخزين مياه النيل فى بحيرة ناصر قد أدت إلى خسارة كبيرة فى المياه بسبب التبخر، وبالتالى من الضرورى أن يكون التخزين خارج الحدود المصرية، وأن مصر هى المستخدم والمستفيد الرئيسى لمياه النيل.

كما يمكن الإشارة إلى تطلعات ورؤى بعض دول الحوض للعب دور اكبر فى المحيط الاقليمى، خاصة مع تزايد الشعور بإمكانية الاعتماد على الخارج فى الحصول على الدعم السياسى والمالى لتنفيذ مشروعاتها التنموية بغض النظر عن الحقوق التاريخية والمكتسبة لبعض دول الحوض.

هذا التغير الذى تبرزه بعض ملامح الصورة الآن، وإن كان بشكل غير معلن أو رسمى، يبدو متغيرا خطيرا يجب أخذه فى الحسبان والتعامل معه من زاوية تشجيع حدود القدرة على ربط دول الحوض ومجتمعاتها بأنساق من المصالح كسبيل لتقليص قدرة القيادة السياسية ورغباتها فى هذه الدول فى انتهاج سياسات متعارضة مع تلك المصالح.

فى المقابل، يمكن النظر لهذه النتيجة كمستجدات ومحددات لتفاعل العلاقات فى منطقة الحوض، ولكنها فى الوقت نفسه لم تغير من الصيغة التعاقدية بين دول الحوض، لاسيما أن توزيع واستغلال مياه النهر يبدو فريدا، حيث إن البلدان الأكثر حاجة واستخداما للمياه تقل فيها الموارد الأخرى، وتقع أسفل النهر، بينما تتميز دول المنبع بخفة الكثافة السكانية وقلة المشروعات الاقتصادية، وتتوافر فيها مصادر أخرى للمياه. وبالتالى، يبقى الرهان على توافر الإرادة السياسية لدول الحوض جميعها واتخاذ القرار لحسم القضايا الخلافية المعلقة، والانتهاء من صياغة مشروع الإطار المؤسسى والقانونى لمياه النيل ووضعه فى صورته النهائية.

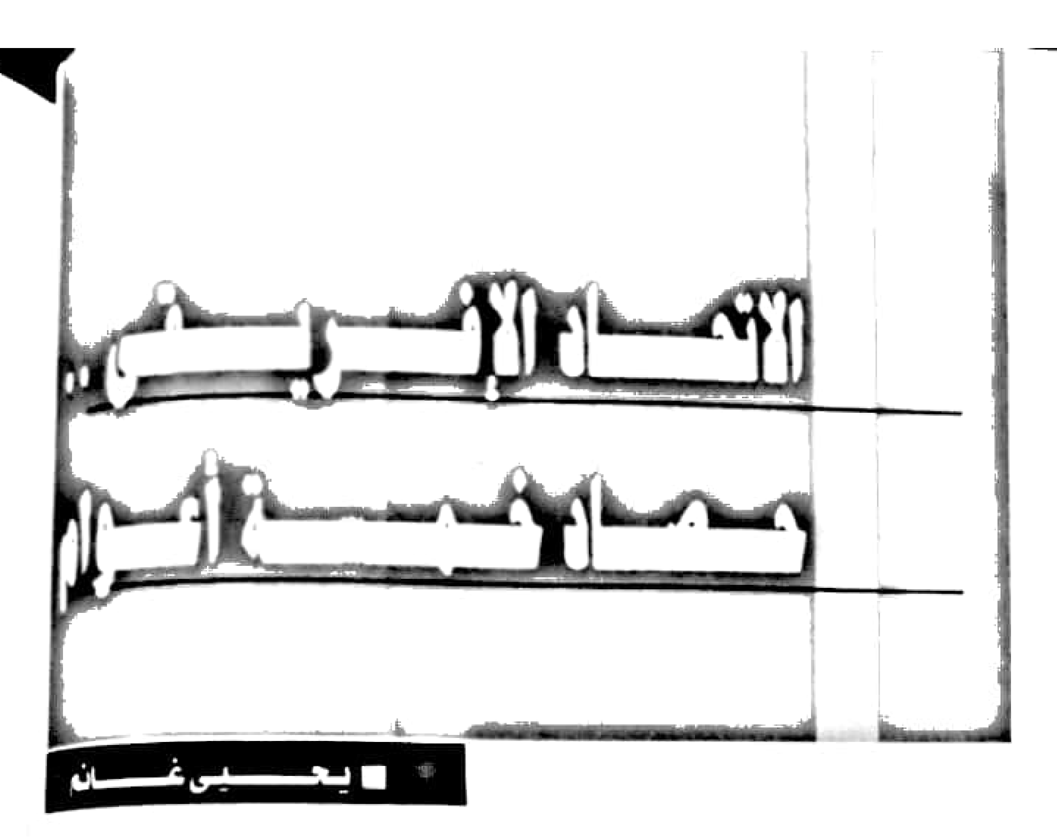
والحقيقة أن المؤشرات الحالية المرتبطة بأجواء المفاوضات تعزز من فرص هذا الرهان، استنادا إلى مقومين أساسيين، أولهما يتعلق بما تقدمه مبادرة دول الحوض من مقومات للتعاون وللمصالح المشتركة من خلال عدد من المشروعات التى تقدر تكلفتها بنحو ٢٠٠ مليار دولار، ويستغرق تنفيذها ما بين ٢٠ و٣٠ عاما. وتشتمل على إنشاء سدود وخطوط كهرباء وعدد من المشروعات المهمة، مثل تطوير الإدارة المبكرة للفيضانات والجفاف وأعمال الوقاية، مثل مشروعات مكافحة التصحر والجفاف والمساقط لتوليد الطاقة الكهربائية فى مواضع الخزانات المختلفة فى إثيوبيا، فضلا عن تعزيز التعاون بين المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى دول الحوض.

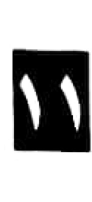
أما المقوم الثانى، فيرتبط بطبيعة الحوض، فإلى جانب كونها ساعدت فى ربط مجموعة من الدول معا، فإنها أيضا أوجدت تقسيما بين قطاعاته يضمن تعميق أطر التعاون بقدر أكبر من أطر الصراع والتنافس. فباستثناء مصر والسودان - بدرجة أقل - لا تعتمد أى دولة من الدول الأخرى على مياه النهر كأساس للحياة، وإن كانت ميزة توليد الكهرباء هى الشكل الأمثل لكثافة الأمطار التى تقل كلما اتجهنا شمالا. ويعنى ذلك أن خطة تقسيم العمل الجغرافى خير مترجم لهذا التقسيم، فالمطر والزراعة للمصب، والرعى والكهرباء للمنابع.

هذا التقسيم - رغم تباين التقديرات حوله والتى تصل إلى حد الخلاف، خاصة مع تنامى مطالب من نوعية نقل المياه من حوض إلى آخر أقل وفرة، كما هو الحال فى إثيوبيا، وفى المطالب المتزايدة بالانتقال إلى الزراعة المروية بدلا من الزراعة المطرية من قبل العديد من دول اعالى النهر - يقدم الإجابة على عدم نجاح دول الحوض فى إيجاد تجمع اقتصادى، مثل التجمعات الإقليمية الفرعية الأخرى للأنهار فى إفريقيا، بالإضافة إلى عدم وجود أى تجمع أو إطار للتعاون المؤسسى الجماعى حتى الآن.

فباستثناء المبادرة الأخيرة "مبادرة حوض النيل"، فقد ظلت كافة الأطر والتنظيمات والاتفاقيات التعاونية مدفوعة بتطورات لحظية أو بجهود فردية، خاصة من جانب مصر، بقدر أكبر من كونها وليدة توافر إرادة جماعية لإنشاء هيئة عامة أو سلطة عامة لتنظيم وتنمية مياه النيل، وهو ما يتجلى فى تطور مراحل التعاون الجماعى والثنائى بين دول حوض النيل. فنجد مثلا غياب أى اتفاق مائى جماعى بين دول الحوض باستثناء الاتفاق المصرى - السودانى عام ١٩٥٩.

وهكذا، يبدو أن اتساع آفاق التعاون بين دول حوض النيل على المستوى الجماعى كان نتيجة تنامى الشعور بأهمية الاستفادة الكاملة والجماعية من نهر النيل، وارتباط هذا الشعور بمتطلبات التنمية، وانعكاس ذلك فى أجندة الأولويات الوطنية والإقليمية لدول حوض نهر النيل، هذه النتيجة أو المحصلة تلقى بالكثير من المسئوليات الجماعية على أهمية استثمار الجهد التفاوضى، وما تحقق حتى الآن من نتائج فى تطوير آلية للتعاون الجماعى، وتضع كافة دول الحوض أمام محك كبير يتعلق بإمكانية الوصول إلى اتفاقية نهائية ومؤسسة إقليمية، تستند إلى التوازن المصلحى كسبيل للتعاون والتنسيق بين دول الحوض.





■ يحيى غانم

لا شك فى أن أحد أهم ما ميز الاتحاد الإفريقى، خلال أول خمس سنوات من عمره، هو تركيزه على تحقيق هدف استراتيجى، وذلك من خلال تحقيق أهداف دون الاستراتيجية.

فمثلما كان الهدف الاستراتيجى لمنظمة الوحدة الإفريقية هو إتمام تحرير القارة من الاستعمار، وهو الأمر الذى تحقق بسقوط النظام العنصرى السابق فى جنوب إفريقيا فى عام ١٩٩٤، فإن الهدف الاستراتيجى للاتحاد الإفريقى يتمثل فى تحقيق التكامل القارى، تمهيدا للوصول إلى الوحدة بحلول عام ٢٠٢٥.

وحيث إن الهدف الاستراتيجى الجديد يستلزم اليات مستحدثة تناسب طبيعة المرحلة والهدف ذاته، فقد بادر الاتحاد الإفريقى بإنشاء الأجهزة اللازمة للانطلاق على طريق تحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن بين تلك الأجهزة: المجلس الرئاسى (القمة) وهو أعلى جهاز فى الاتحاد، المفوضية (الرئيس + نائب الرئيس + ٨ مفوضين مساعدين كل فى مجاله)، لجنة الممثلين الدائمين، مجلس السلم والأمن، برلمان عموم إفريقيا، المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، لجنة الحكماء للمراجعة، محكمة العدل الإفريقية (تحت التأسيس والتصديق)، البنك المركزى الإفريقى، صندوق النقد الإفريقى (تحت التأسيس)، بنك الاستثمار الإفريقى (تحت التأسيس)، برنامج مبادرة استراتيجية للشراكة (النيباد) الذى يعد بمثابة الذراع الاقتصادية للاتحاد الإفريقى، والذى كانت مصر ضمن الدول الإفريقية الخمس الرئيسية التى أرست دعائمه، والذى تتولى مصر واحدا من أهم ملفاته، ألا وهو ملف فتح الأسواق الخارجية للمنتجات الزراعية الإفريقية.

وحيث إن وحدة القارة هى الهدف الاستراتيجى للاتحاد، فإنه كان لزاما وضع خطة عمل استراتيجية تتضمن الأهداف، وأساليب تنفيذها، والأدوات التى ستقوم على التنفيذ، وهو ما انعكس على الخطوط العامة، وما اندرج تحتها من تفاصيل، فى خطة رئيس مفوضية الاتحاد، ألفا عمر كونارى، التى تحمل اسم "من الرؤية إلى العمل" والتى أقرتها قمة أديس أبابا بإثيوبيا فى صيف عام ٢٠٠٤.

ولعله من المفيد التذكير بأهم ملامح هذه الخطة بالغة الأهمية، وذلك حتى نعرف أين تقف القارة الإفريقية من تحقيق أهداف هذه الخطة بعد ثلاثة أعوام من إقرارها.

فى المقدمة التمهيدية، نجد أنه تم تأكيد أن القارة تقف فى مفترق طرق تاريخى، خاصة تحديد عام ٢٠٠٧ موعدا أساسيا لتحقيق ما سمى بالتحرك العملى الاستراتيجى نحو تفعيل أجهزة الاتحاد، بالإضافة إلى تحديد عام ٢٠٢٥ موعدا للدخول فى مرحلة إفريقيا موحدة، متكاملة، يسودها العدل والسلام والاعتماد المتبادل. وفى هذا الإطار، حددت خطة العمل عددا من التحديات التى تواجه تكامل القارة، والتى جاء من بينها التالى:

- ضعف التكامل فى الموارد، وهو ما يتطلب تطوير بنية أساسية، مثل الطرق والسكك الحديدية ووسائل الاتصال، وتخفيف إجراءات الانتقال عبر القارة، بالإضافة إلى مضاعفة تبادل المعرفة من خلال التعاون بين الجامعات ومراكز البحث، والتى يؤدى غيابها ونقصها إلى صعوبة التواصل بين الشعوب، سواء على صعيد الأفكار أو التجارة.

- ضعف الإمكانات البشرية والمادية لمفوضية الاتحاد، والتى

(*) صحفى بالأهرام ومراسله السابق فى الجنوب الإفريقى.

تعد المحرك الرئيسي له في سبيل تحقيق التكامل القاري.

- تعدد التجمعات الاقتصادية تحت الإقليمية، والتي من بين سلبياتها - طبقا لما ورد في الخطة- صعوبة التوفيق بين أهداف هذه التجمعات، والأهداف القارية في كثير من الأحيان، وبالتالي صعوبة التخطيط طويل المدى على المستوى القاري، ناهيك عن التنافس الذي يضعف السعي من أجل أهداف مشتركة أعم.

- في الوقت ذاته، فإنه طبقا للخطة، فإن التنافس فيما بين التجمعات الاقتصادية تحت الإقليمية يؤدي -في كثير من الأحيان- إلى تناقضات تؤدي بدورها إلى ما يسمى بظاهرة "إجهاد المانحين الدوليين".

- أيضا، فإن الأجهزة الإدارية والفنية لهذه التجمعات تؤدي إلى مزيد من الأعباء المالية على الدول الأعضاء.

وبناء على هذه التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين الدول الإفريقية، اقترحت الخطة منهجا تدريجيا يمر بثلاثة آماد تبدأ بالمدى القصير، الذي امتد حتى العام الحالي ٢٠٠٧، واستهدف دعم المؤسسات التي تتجه بالاتحاد نحو التكامل، بما يعنيه ذلك من تقوية مفوضية الاتحاد، وبقية أجهزته، وذلك قبل أن يتحول العمل إلى المدى المتوسط، الذي يمتد من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٥، مستهدفا الدفع بالتعاون الإقليمي، وإزالة كافة عوائق التكامل، وذلك قبل أن ينتهي بالمدى البعيد في عام ٢٠٢٥، الذي يصل بالقارة إلى مرحلة الاندماج.

ولتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في التكامل والوحدة، فإن الخطة تضع عددا من الأهداف المرحلية، ومن بينها:

أولا- دمج برنامج النيباد (الذراع الاقتصادية للاتحاد) مع مفوضية الاتحاد تدريجيا. وبرنامج النيباد هذا، يوفر إطارا للتعاون، والتنسيق، والتنفيذ لمشروعات تنمية اجتماعية واقتصادية عبر القارة، بالإضافة لكونه محفلا للحوار في هذا الصدد بين دول القارة وشركائها الدوليين.

ثانيا- سرعة استكمال الـ ١٨ جهازا التي تكون الاتحاد، وتفعيلها.

وبعد استعراض العديد من البرامج المرتبة، حسب أولوياتها، للوصول بالتعاون والتكامل الإفريقي إلى مرحلة متقدمة تمهد لقيام ما يمكن أن يكون اتحادا كونفيدراليا، يختتم الاتحاد خطته الاستراتيجية، بتحديد مرحلتين يتم خلالهما التنفيذ، وهاتان المرحلتان هما:

المرحلة الأولى: سبتمبر ٢٠٠٤- مايو ٢٠٠٥، حيث من المفترض أنه تم إعطاء الأولوية للإصلاحات الخاصة بالمفوضية، والأجهزة المعنية، بتوفير الموارد البشرية والتكنولوجية الضرورية لها، باعتبار أن ذلك يعد متطلبا مسبقا لإنجاح الخطة.

المرحلة الثانية: يونيو ٢٠٠٥- مايو ٢٠٠٧، والتي تنتقل فيها المفوضية لتنفيذ بنود الخطة.

المرحلة الثالثة: الانطلاق نحو تحقيق التكامل بشكل أقرب إلى كيان كونفيدرالي، يضم كيانات سياسية مستقلة ذات سيادة.

ونأتي إلى تقويم الخطة، باعتبار أنها ترسم ملامح مستقبل كل من الاتحاد الإفريقي والقارة بأسرها، ذلك التقويم الذي نخرج منه بعدد من الملاحظات، ومن بينها:

١) إن خطة العمل الاستراتيجية تم إقرارها لتكون بمثابة جدول أعمال من ناحية، وجدولا زمنيا من ناحية أخرى للوصول بإفريقيا إلى مرحلة التكامل. أيضا، فإن الموضوعية تحتم الاعتراف بواقعية الخطة في معظم تفاصيلها وتقديرات تكلفتها.

٢) إنه بالرغم من الواقعية التي تحلى بها الاتحاد في تقدير تكلفة تحقيق الوحدة، كهدف استراتيجي، إلا أننا نعتقد بأن الواقعية قد جافته في إمكانية تدبير هذه التكلفة التي بدأت بتقدير بلغ ١,٧ مليار دولار كل ثلاث سنوات، وذلك قبل أن يتم تخفيضها إلى ٦٠٠ مليون، أي أن التكلفة المقدرة - حتى تتحقق الوحدة في عام ٢٠٢٥ - تتجاوز الـ ٢٠ مليار دولار، وإن كان من المؤكد أن التكلفة سترتفع إلى الضعف بالنظر إلى التقدير الأساسي قبل التخفيض.

فإذا ما علمنا حجم الجدل الذي يثور داخل كل قمة بشأن قضية زيادة ميزانية الاتحاد الإفريقي، التي تجاوزت بالكاد حاجز الـ ٥٠ مليون دولار، فسوف ندرك استحالة أن تقوم الدول الأعضاء بتدبير هذه التكلفة.

٣) وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يكون من المنطقي أن تكون مساهمة الشركاء الدوليين للاتحاد الإفريقي خيارا حتميا، سواء تمثل هؤلاء الشركاء في تجمعات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، أو منظمات مالية دولية مثل البنك الدولي. إلا أن التوجه إلى الجهات الدولية المانحة، ليس بالسهولة التي قد يتصورها البعض. فالتجارب الإفريقية، والتي من بينها قمم الدول الصناعية الثماني الكبرى المتعاقبة، والتي كان آخرها قمة ألمانيا، أكدت أنه لم يعد من السهل الحصول، حتى، على وعود بمثل هذه المبالغ الضخمة من الجهات الدولية المانحة. وإذا تم استخلاص الوعود، فإنه من الصعب الالتزام بها.

٤) إنه في ضوء الرفض المؤكد من جانب قمة الدول الصناعية الثماني لإحداث طفرة تضاعف من حجم المساعدات المقدمة لقارة إفريقيا، فإنه يجب على واضعي خطة العمل الاستراتيجية للاتحاد الإفريقي، إما أن يعيدوا النظر في آليات تمويل خطة عملهم الاستراتيجية، أو أن يعيدوا النظر في مراحل تنفيذها. وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن الشيء بالشيء يعرف. ومن هذا المنطلق، فإنه ولإدراك مدى صعوبة تمويل تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للاتحاد الإفريقي، فإنه يجب أن نذكر ببعض من البنود الرئيسية لخطة طرحها منذ عامين رئيس الوزراء البريطاني الراحل عن منصبه هذه الأيام توني بلير، والتي رفضتها الدول الصناعية الثماني الكبرى في قمة جلين إيجلز باسكتلندا التي عقدت في يونيو عام ٢٠٠٥ وذلك على سبيل المثال، حيث إن تلك الخطة عكست تفكيرا استراتيجيا غير مسبوق، ولا نعتقد أنه سيكون ملحوقا، خاصة في جانبها المتعلق بالمساعدات المالية للقارة.

فقد تمثلت أهم مكونات خطة بلير التى تضمنت ١٢ مقترحا، فى التالى:

أولا- مضاعفة حجم المساعدات لإفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ إلى ٥٠ مليار دولار سنويا.

ثانيا- رفع حجم المساعدات السنوية إلى ٧٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥ إذا ما ثبت أن تلك المساعدات لم تتسرب إلى حسابات القادة والمسئولين الأفارقة فى البنوك السويسرية.

ثالثا- الإنهاء الفورى من جانب الدول الغنية لدعمها الزراعى لحاصلاتها من القطن والسكر، تمهيدا لإنهاء كامل لجميع أنواع الدعم للمنتجات الزراعية للدول الغنية بحلول عام ٢٠١٠.

رابعا- خفض جميع التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الإفريقية بحلول عام ٢٠١٥، على أن يكون على الدول الإفريقية أن ترد على ذلك بنفس الإجراءات التحريرية تجاه الدول الغنية.

خامسا- التفعيل الفورى لخطة عمل إفريقيا التى وافقت عليها قمة الثمانى فى عام ٢٠٠٢، التى عقدت فى كاناسيس بكندا، والتى لم يتم تفعيلها بشكل جاد.

سادسا- وضع خطة عمل واضحة ومحددة لدعم برنامج النيباد.

نقول: إنه بناء على الرفض الغربى لتلك المبادرة غير المسبوقة، والتى نشك فى إمكان طرحها مرة أخرى فى المستقبل - رغم أن صاحبتها بريطانيا إحدى الدول الرئيسية فى تحالف الدول الصناعية الكبرى الثمانى- فإنه يمكن القول إن واضعى خطة العمل الاستراتيجى الإفريقية كانوا إما مفرطين فى التفاؤل، أو كانوا يسعون إلى إكساب الاتحاد الإفريقى صفة "محفل كلامى" فقط.

وبناء على ما تقدم، فإنه يكون من المطلوب من مفوضية الاتحاد، بالتعاون مع بقية أجهزته، وعلى رأسها المجلس الرئاسى مراجعة قضايا، والإجابة على تساؤلات مهمة، ومن بينها:

- ما تم إنجازه فى المرحلة الأولى قصيرة الأمد فى الخطة التى من المفترض أنها انتهت فى شهر مايو من عام ٢٠٠٧.

- مراجعة شاملة ليس لأهداف خطة العمل الاستراتيجى - حيث إنه لا خلاف على معظم هذه الأهداف- وإنما مراجعة مسألة تدبير تمويلها بشكل أكثر واقعية.

- مراجعة مدى واقعية الإطار الزمنى الموضوع لتحقيق الوحدة الإفريقية بحلول عام ٢٠٢٥. ولعلنا هنا نكون بحاجة للتوقف أمام حدث ذى دلالة لم يلتفت إليه الكثيرون فى قارة إفريقيا، وإن كان الحدث وقع فى أوروبا. ففى شهر يونيو عام ٢٠٠٥ ، رفض الشعبان الفرنسى والهولندى فى استفتاءين منفصلين الدستور الأوروبى الموحد، مما حدا ببريطانيا إلى تأجيل إجراء الاستفتاء نفسه إلى أجل غير مسمى. وبالرغم من أن المشهد الأوروبى المذكور يبدو وكأنه لا علاقة له بما يجرى فى قارة إفريقيا، إلا أن المتأمل فيه سيجد دلالة واضحة.

فهذا النموذج الأوروبى نضج زمنيا، وسياسيا، واقتصاديا، إلا أنه عندما جاء الأمر إلى خطوة التخلى عن جانب معتبر من سيادة الدولة، تراجعت بعض شعوب القارة الأوروبية -على الأقل بشكل مؤقت- عن خطوة لا غنى عنها لإتمام الوحدة.

والمقاربة بهذا الشكل موحية ويجب أن تكون ملهمة بدروسها للتجربة الإفريقية التى مازالت تتفاعل فى المختبر السياسى. فبالرغم من الامكانات الهائلة المتاحة لأوروبا من ناحية، وصدق العزم على الوحدة من ناحية أخرى، إلا أن إرادة اتخاذ القرار تراجعت إزاء خطوة مهمة على طريق التوحد. فما بالك بدول إفريقية تفتقر للإمكانات، بالإضافة لعدم تجانس أنظمتها السياسية من ناحية سيادة الديمقراطية بالدرجة نفسها فى دولها الـ ٥٣؟ فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم أن تحقيق النهضة التنموية التكاملية على المستوى القارى، تلك التى تتطلع لها إفريقيا، تعتمد بشكل كبير على إحداث طفرة فى مساعدات الدول الغربية الغنية، وفى مقدمتها دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وإذا ما وضع كل ذلك، بجانب حقيقة تقصير دول القارة فى إثبات الجدية فى تحقيق الحكم الرشيد على الأصعدة السياسية والاقتصادية، واحترام حقوق الانسان، وهو الشرط الذى وضعته مجموعة الدول الصناعية الثمانى لمضاعفة المساعدات لقارة إفريقيا، - فإننا يمكننا أن ندرك عظم التحديات التى تطرحها إفريقيا على نفسها.

- إلى متى سيظل برنامج النيباد -الذراع الاقتصادية للاتحاد الافريقى- والذى يعد هو الوسيط المفترض أنه المنوط به تحقيق النهضة التنموية التكاملية على المستوى القارى فى إفريقيا، تمهيدا للوحدة - نقول إلى متى سيظل هذا البرنامج حبيس أطر نظرية بعيدة عن أى تطبيقات على الأرض؟

- ما هى الأسباب، وما هى النتائج السلبية لاستمرار برنامج النيباد أسيرا لدائرة محدودة من السياسيين، والاقتصاديين، والدبلوماسيين، لم ينجحوا حتى الآن فى تقريب البرنامج وأهدافه إلى شعوب دول القارة، التى من المفترض - طبقا للمرجو من البرنامج - أن يكون طفرة فى مستقبل هذه الشعوب؟ أوليس تغييب الشعوب عن دورها فى إنفاذ البرنامج يعد بداية غير موفقة للنيباد؟ أولا يعنى تحضير الشعوب وإدماجها فى النيباد، أكثر من مجرد نشر وسائل الإعلام عن التفاصيل النظرية للبرنامج؟ إلا أن الإجابة على السؤال الأخير، ستكون عودا على بدء، حيث إن غياب المشاركة الشعبية فى برنامج النيباد يعود إلى أنه ببساطة يدور فى دائرة من النظريات على الأقل حتى الآن.

- ولعل ما سبق يفسر لنا كيف تحولت النيباد إلى قضية موسمية تصل إلى الذروة -من ناحية التعرض الإعلامى- فى الأسابيع القليلة التى تسبق قمة الدول الصناعية الثمانى التى تعقد كل عام فى الأسبوع الأول من شهر يونيو، وهو الشهر الذى يصادف انعقاد القمة الإفريقية!

ولعل ذلك يتناقض ظاهريا مع القول - وهو قول الحق - إن النيباد هو كيان اقامه الافارقة، لتحقيق مصالح الأفارقة، بأيد إفريقية!

- إن جوهر برنامج النيباد يقوم على كسب ثقة الغرب المانح فى صدق التوجه الإصلاحى للدول الافريقية، بما فى ذلك الالتزام بمعايير الحكم الرشيد سياسيا، واقتصاديا، واحترام حقوق الإنسان. ويقوم بمهمة التحقق من الالتزام بتلك المعايير لجنة تابعة للنيباد تحمل اسم لجنة "مراجعة النظراء". إلا أنه بات فى حكم المؤكد أن عمل هذه اللجنة لا يتم بالسرعة المطلوبة. بل إنه يمكن القول إن العمل يتم ببطء لا يتناسب مع الطموحات -النظرية حتى الآن- للنيباد. وحتى لا يكون الحديث فى المطلق، نقول إنه على سبيل المثال، فإن قيام آلية المراجعة بعرض تقاريرها الخاصة بالحكم الرشيد فى الدول الخاضعة طواعية لمراجعة اللجنة على قمم النيباد، تأجل فى العديد من المرات، وذلك بدون إبداء الأسباب.

- وبناء على الملحوظة السابقة، ألا يعد التأجيل -غير المعلن أسباب منطقية له- لتقديم تقارير لجنة المراجعة، واعتمادها من قمة النيباد، بمثابة إشارة قد تفسر من الدول المانحة الغربية فى قمة الدول الصناعية الثمانى بأنها عدم جدية من جانب الدول الإفريقية على طريق الإصلاح، وبالتالى حرمانها من مساعدات تتوق لها الأخيرة!

- وعطفا على ما سبق، أليس من الضرورى الالتزام الشديد بتقديم تقارير مراجعة لجنة النظراء فى مواعيد معلنة بشكل مسبق ومتزامنة مع قمم الدول الصناعية الثمانى الكبرى، وهى أهم شريك دولى لإفريقيا، وذلك لكسر هذا الصمت الذى يخيم على هذا العمل المهم لهذه اللجنة، والذى لا يدرى عنه سوى قليل من الدبلوماسيين والأكاديميين والاقتصاديين، وحتى لا تصاب الدول المانحة بالملل، وينتقل إليها إحساس غير حقيقى بعدم جدية الدول الإفريقية فى مجال الإصلاح؟

- منذ انطلاق برنامج النيباد، منذ ما يقرب من خمس سنوات، والحديث يدور حول أنه يركز على إقامة مشروعات البنية الأساسية عابرة القارة، والتى تحقق على المدى البعيد التكامل على صعيد إفريقيا بمناطقها الخمس الرئيسية. إلا أن علامة الاستفهام التى تتراءى أمام ناظر الخاصة، ناهيك عن العامة، هو أن أحدا لم ير حتى الآن طريقا شرعت النيباد فى طرح مشروع له، ولا حتى سدا! ولإزالة علامة التعجب تلك، نسوق الرد الدائم لسكرتارية النيباد التى تتخذ من مدينة ميد راند بجنوب إفريقيا مقرا لها، وهو الرد الذى يتمثل فى أن برنامج النيباد يعمل كجهاز واضع لمشاريع البنية الأساسية من ناحية، وجاذب للاستثمارات والتمويل من ناحية أخرى، وأن البرنامج لم ولن يكون منفذا لهذه المشروعات.

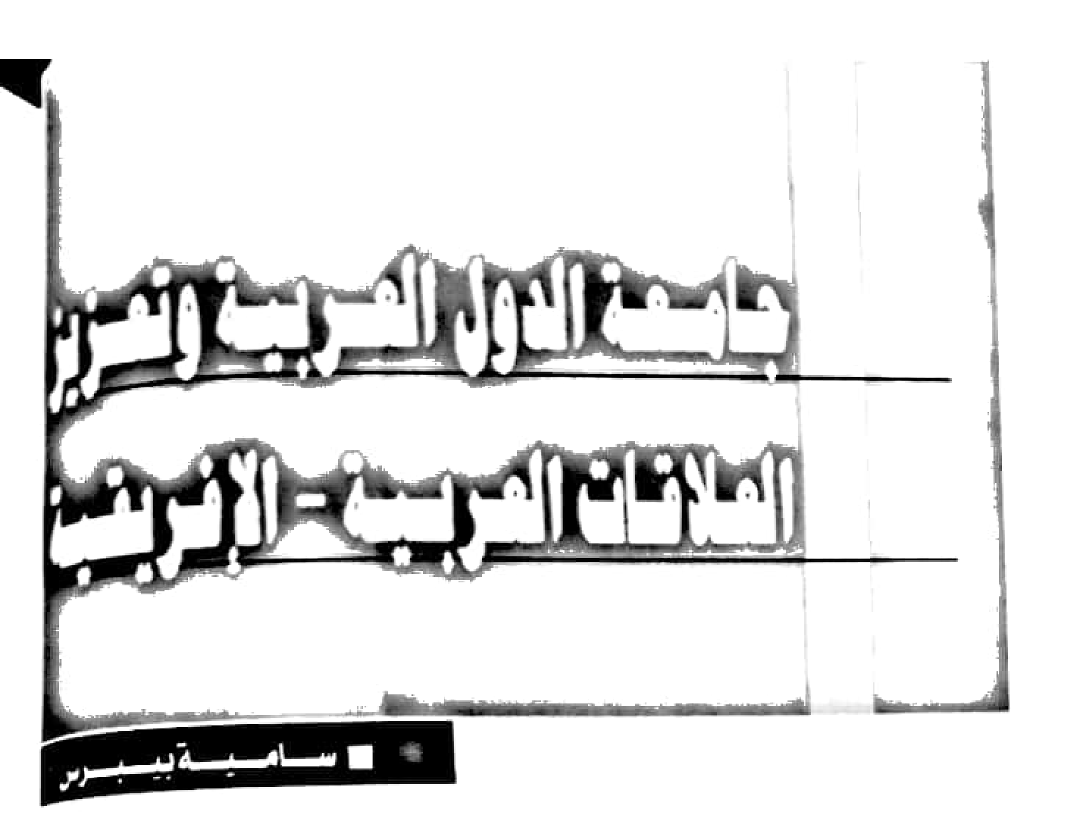
الإجابة مقنعة، إلا أنها تثير سؤالا آخر قلما تجد له ردا لدى سكرتارية النيباد، والسؤال المنطقى هو: إذا كان دور البرنامج هو تحديد مشروعات البنية الأساسية عابرة القارة، فما هى تلك المشروعات المحددة التى طرحها البرنامج حتى الآن ؟

وفى هذا المقام، فإن النيباد تقول إن مهمة تنفيذ مشروعات البنية الأساسية - التى لم تعلن عنها حتى الآن النيباد، وقد تكون موجودة بالفعل- تقع على عاتق التجمعات تحت الإقليمية مثل: السادك، والكوميسا. إلا أن هذه التجمعات تحت الإقليمية، من جانبها، تؤكد أنها ليست بشركات مقاولات! وهنا يتحول السؤال إلى: من هى الجهة المنوط بها التنفيذ؟

- إذا كان ذلك كذلك، فما هو موقع الاتحاد الإفريقى ومفوضيته على خريطة النيباد؟ ولن نطرح السؤال بشكل عكسى، كما هو مفترض، بمعنى أن الأصل فى الأشياء هو أين موقع النيباد على خريطة الاتحاد الإفريقى ومفوضيته؟

وفى هذا المقام، يجب أن أنوه لما يتردد من مخاوف الدول المانحة- فى حال إذا انتقلت سكرتارية النيباد من جنوب إفريقيا إلى مقر الاتحاد الإفريقى فى أديس أبابا- من أن يفقد برنامج النيباد استقلاليته النسبية التى تتيح لآلية المراجعة التابعة له القدرة على انتقاد الدول الإفريقية غير الملتزمة بمعايير الحكم الرشيد.

الشاهد أن كلا من علامات الاستفهام وعلامات التعجب التى طرحناها وغيرها، مما لم يتسع المقام لإيرادها، يجب على الاتحاد الإفريقى - ممثلا فى مؤسسة قمته، وفى مفوضيته، وجميع أجهزته - محاولة الإجابة عليها، إذا كانت هناك نية خالصة، وإرادة حقيقية، ورؤية واقعية للتوجه نحو مشروع تكاملى على مستوى القارة.





أولت جامعة الدول العربية مسألة تعزيز العلاقات العربية - الإفريقية اهتماما كبيرا، إذ احتلت هذه المسألة مكانة خاصة ضمن أولويات العمل العربي المشترك، وذلك نظرا للصلات والروابط التاريخية والجغرافية والثقافية القائمة بين الشعوب العربية والإفريقية، ولما تشكله إفريقيا من عمق استراتيجي مهم للأمن القومي العربي. وقد اتخذت العلاقات العربية - الإفريقية شكلها الحديث في عقد الخمسينيات، وتجسد ذلك في التنسيق والتضامن بين الجانبين العربي والإفريقي من أجل مقاومة الاستعمار والتخلص من الاحتلال والكفاح من أجل الحرية والاستقلال. كما تجسد أيضا في الدعم السياسي العربي لحركات الاستقلال في إفريقيا داخل أروقة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، ومن خلال المساندة المباشرة لحركات التحرير الإفريقية.

ومع قيام منظمة الوحدة الإفريقية في مايو ١٩٦٣ وانضمام الدول العربية الإفريقية إليها وتزايد عدد الدول الإفريقية المستقلة، دخلت العلاقات العربية - الإفريقية آفاقا جديدة من التعاون السياسي والدعم المشترك للقضايا والحقوق العربية والإفريقية. من ناحية أخرى، استمر التعاون الاقتصادي والفني في الاحتفاظ بطابع ثنائي محدود وفي إطار ضيق بين الدول العربية والإفريقية.

وقد شهدت فترة السبعينيات تطورا واضحا وملموسا فيما يتعلق بدعم وتعزيز العلاقات العربية - الإفريقية، إذ حقق التعاون العربي - الإفريقي خلال تلك الفترة نقلة نوعية كبرى، وذلك بقيام كافة الدول الإفريقية (باستثناء كل من مالاوي وليسوتو وسوازيلاند) بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، إثر حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣. ويمثل هذا الإجراء الإفريقي الجماعي أبرز مظاهر التضامن العربي - الإفريقي، إذ تمخض عن خلق اهتمام خاص لدى الجانب الإفريقي بالقضايا العربية، والذي تجسد بشكل واضح في تخصيص بند دائم لقضية فلسطين والشرق الأوسط على جدول أعمال اجتماعات المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية. وفي نوفمبر ١٩٧٣، وخلال انعقاد مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر، فوض المؤتمر الأمين العام لجامعة الدول العربية في الاتصال بنظيره في منظمة الوحدة الإفريقية لمناقشة موضوع التعاون العربي - الإفريقي، وتعزيز العلاقات العربية - الإفريقية.

وفي أوائل عام ١٩٧٤، أنشئت إدارة خاصة بالشئون الإفريقية والعلاقات العربية - الإفريقية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية. ومن ناحيته، اتخذ المجلس الوزاري الإفريقي قرارا في فبراير ١٩٧٤ بإنشاء إدارة تابعة للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، تختص بشئون التعاون العربي - الإفريقي. وقد تبلور التعاون العربي - الإفريقي في إطاره المؤسسي والمقنن، وذلك حينما التقت الإرادة العربية والإفريقية لتحقيق التطلعات والطموحات المشتركة بعقد المؤتمر الأول للقمة العربية - الإفريقية بالقاهرة في الفترة من ٧-٩ مارس عام ١٩٧٧، والذي صدرت عنه إعلانات وقرارات وبرامج عمل التعاون العربي - الإفريقي، والتي تضمنت أهداف ومبادئ التعاون ومجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما تضمنت أيضا آليات التعاون أو أجهزته المشتركة(١).

مبادئ التعاون العربي - الإفريقي ومجالاته:

تمثلت المبادئ التي أقرتها القمة العربية - الإفريقية الأولى، والتي يرتكز عليها التعاون بين الدول العربية والدول الإفريقية،

(*) دبلوماسي بجامعة الدول العربية.

فى احترام سيادة جميع الدول وسلامتها ووحدة أراضيها واستقلالها السياسى، والمساواة بين جميع الدول، والسيادة الدائمة للدول والشعوب على مواردها الطبيعية، ونبذ العدوان وعدم شرعية احتلال أو ضم أراضى الغير بالقوة، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، والحفاظ على المصالح المتبادلة على أساس المعاملة بالمثل والمساواة، وتسوية الخلافات وحل النزاعات بالطرق السلمية، والكفاح المشترك ضد السيطرة والعنصرية فى جميع صورها من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقد حددت قرارات القمة مجالات وميادين التعاون فى المجالات السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية، والمالية، والعلمية، والفنية(٢).

آليات التعاون العربى - الإفريقى :

حدد إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربى - الإفريقى الصادر عن مؤتمر القمة آليات التعاون فى أجهزته المشتركة وهى: مؤتمر القمة العربى- الإفريقى، وهو الجهاز الأعلى للتعاون الذى يرسم التوجهات العامة، والمجلس الوزارى العربى - الإفريقى، ويتكون من وزراء خارجية كل من الدول العربية والإفريقية، واللجنة الدائمة، التى تتكون من ٢٤ وزيرا، ١٢ منهم عن الجانب الإفريقى، و ١٢ عن الجانب العربى. وتعنى اللجنة الدائمة بتنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر القمة والمجلس الوزارى، والإشراف الشامل على التعاون فى المجالات المختلفة، ولجنة التنسيق، التى تتألف من رئيسى الجانبين العربى والإفريقى فى اللجنة الدائمة، والأمينين العامين لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ورؤساء ومقررى مجموعات العمل المختلفة، ومجموعات العمل واللجان المتخصصة، وأخيرا محكمة إفريقية - عربية خاصة أو لجنة للتوفيق والتحكيم(٣).

المؤسسات العربية العاملة فى مجال التعاون العربى - الإفريقى :

وبالإضافة إلى الأجهزة المشتركة للتعاون العربى - الإفريقى السابق الإشارة إليها، هناك مؤسسات عربية تم إنشاؤها بمقتضى قرارات صادرة عن مؤتمرات القمة العربية، وتعنى هذه المؤسسات بتعزيز العلاقات العربية - الإفريقية، ويمكن حصرها فى مؤسستين هما: المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا (باديا)، والصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الإفريقية. وبالنسبة للمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا، فقد تأسس فى الخرطوم بمقتضى قرار صادر عن مؤتمر القمة العربى السادس الذى عقد بالجزائر فى نوفمبر عام ١٩٧٣، بهدف دعم التعاون الاقتصادى والمالى والفنى بين الدول العربية والدول الإفريقية. وقد بدأ المصرف فى ممارسة نشاطه فى مارس عام ١٩٧٥، وباشر وظائفه الخاصة بالإسهام فى تمويل التنمية بالدول الإفريقية، وفى توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية فى إفريقيا، وفى مجالى دراسات الجدوى والدعم المؤسسى، بوصفه رمزا للتضامن العربى - الإفريقى فى صيغة عملية فعالة(٤).

وفيما يتعلق بالصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الإفريقية، فقد تم إنشاؤه بموجب قرار مؤتمر القمة العربى السابع فى الرباط عام ١٩٧٤ بهدف تقديم المعونة الفنية فى مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية للدول الإفريقية، وتنمية المهارات الفنية والإدارة وتقديم المنح التدريبية والدراسات المتخصصة، وتقديم الخدمات الاستشارية وتوفير الخبراء(٥).

برامج التعاون العربى - الإفريقى :

تمثلت برامج التعاون العربى - الإفريقى فى ثلاثة برامج أساسية، هى: تنظيم المعرض التجارى العربى - الإفريقى، وأسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة، وتأسيس المعهد الثقافى العربى - الإفريقى. ويعقد المعرض التجارى العربى - الإفريقى بشكل منتظم مرة كل عامين على أساس مبدأ التناوب مرة بدولة عربية، والأخرى بدولة إفريقية. وقد أقيم المعرض الأول بتونس العاصمة فى عام ١٩٩٣، والثانى فى جوهانسبرج بجمهورية جنوب إفريقيا فى عام ١٩٩٥، والثالث فى الشارقة بالإمارات العربية المتحدة فى عام ١٩٩٧، والرابع فى داكار بجمهورية السنغال فى عام ١٩٩٩، والخامس فى طرابلس بالجمهورية اللبنانية فى عام ٢٠٠١، والسادس بجمهورية تنزانيا فى عام ٢٠٠٣.

وبالنسبة لأسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة، فقد تم تنظيمه بهدف السماح للقطاع الخاص ومن ثم رجال الأعمال بالإسهام فى تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية - الإفريقية. وقد أقيم الأسبوع الأول فى القاهرة فى مارس ١٩٩٥ على هامش معرض القاهرة الدولى، بينما أقيم الأسبوع الثانى فى واجادوجو بجمهورية بوركينا فاسو فى نوفمبر ١٩٩٨ على هامش معرض واجادوجو الدولى للصناعات الحرفية.

ويعد المعهد الثقافى العربى - الإفريقى أبرز برامج التعاون العربى - الإفريقى، وقد تم توقيع اتفاقية إنشائه فى ١٨ يناير عام ١٩٨٦ بدمشق من قبل كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، والمدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو)، وفى إطار اجتماعات الدورة الثامنة للجنة الدائمة للتعاون العربى - الإفريقى. وقد اختار مجلس جامعة الدول العربية كلا من الأردن، والعراق، ولبنان، وليبيا، ومصر لتمثيل الجانب العربى فى المجلس التنفيذى للمعهد، بينما اختار الجانب الإفريقى كلا من: تونس، وتشاد، والسنغال، وكينيا، ومالاوى لتمثيله فى المجلس التنفيذى للمعهد. كما اتفق الجانبان على أن يكون مدير المعهد من الجانب العربى، ونائب مدير المعهد من الجانب الإفريقى، وأن تكون موازنة المعهد مناصفة بين الجانبين العربى والإفريقى، ومقر المعهد فى باماكو بجمهورية مالى، حيث تم توقيع اتفاقية المقر فى ١١ أبريل عام ٢٠٠٢، وقد استكمل المعهد خطوات إنشائه وبدأ فى مباشرة أنشطته.

وجدير بالذكر أنه إلى جانب برامج التعاون السالفة الذكر، فقد تم طرح مشروعى إنشاء مؤسسة عربية - إفريقية للتمويل والاستثمار، وإنشاء منطقة التجارة التفضيلية العربية - الإفريقية، إلا أن المشروعين قد تم تجميدهما ولم يدخل أى منهما حيز التنفيذ(٦).

رؤية تقييمية للإطار الجماعى للتعاون العربى - الإفريقى :

لا جدال فى أن التعاون العربى - الإفريقى قد حقق خلال مسيرته بعض الإنجازات فى العديد من المجالات. ففى المجال السياسى، قدم التعاون فضاء واسعا لتنسيق المواقف بين دول

المجموعتين العربية والإفريقية، وبصفة خاصة فى المنابر والمحافل الدولية. كما ساهم التعاون فى تكثيف الدعم العربى والإفريقى للقضايا السياسية لدى الجانبين، وبصفة خاصة قضية فلسطين، والصراع العربى - الإسرائيلى، وقضية التحرير فى الجنوب الإفريقى، ومواجهة التمييز العنصرى. كما ساهم التعاون أيضا فى دعم وتعزيز العلاقات الثنائية العربية - الإفريقية، بالإضافة إلى التوسع الملحوظ فى تبادل التمثيل الدبلوماسى بين الجانبين(٧).

وفى المجالين الاقتصادى والتجارى، ساهم التعاون فى دعم وتمويل مشروعات التنمية فى مختلف أنحاء القارة الإفريقية، وذلك من خلال ما قدمته مؤسسات التمويل العربية العاملة فى هذا المجال من قروض ميسرة ومعونات مالية وعون فنى ومنح دراسية وتدريبية. فقد بلغ إجمالى القروض التى قدمها المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا (باديا) - على سبيل المثال - للدول الإفريقية منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ٢٠٠٥، مبلغ ٢٧٩٠.٣٢٨ مليون دولار، خصص منه مبلغ ٢٧٠٦.١ مليون دولار لتمويل ٣٧٩ مشروعا إنمائيا خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٥. وقد حققت عمليات المصرف انتشارا واسعا فى الدول الإفريقية المستفيدة، شمل ٤٢ دولة إفريقية جنوب الصحراء، وعددا من المنظمات الإقليمية. كما تزايد اهتمام المصرف بتوفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية فى إفريقيا، سواء ما تعلق منها بدراسات الجدوى أو بإيفاد الخبراء أو بالبرامج التدريبية التى ينظمها المصرف للمواطنين الأفارقة(٨).

أيضا، استطاع الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الإفريقية - رغم إمكانياته المالية المحدودة - أن يقدم معونات فنية لأكثر من ٤٠ دولة إفريقية ما بين إرسال خبراء فى مختلف التخصصات إلى الدول الإفريقية، وتقديم منح دراسية ودورات تدريبية، والتى ساهمت بدورها فى تكوين الكوادر الفنية لدى العديد من الدول الإفريقية(٩).

وفى المجال الثقافى، بذلت العديد من الدول العربية جهودها من أجل تقديم البعثات والمنح الدراسية للعديد من دول القارة الإفريقية وإنشاء عدد من المدارس العربية، والمراكز الثقافية العربية بها. وقد قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) بدور حيوى فى هذا المجال من خلال الجهود التى بذلتها فى هذا الشأن، خصوصا ما يتعلق بنشر اللغة والثقافة العربيتين فى إفريقيا(١٠).

ولعل الأمانة تقتضى الإفصاح عن أن وثائق مؤتمر القاهرة ١٩٧٧ قد عكست مستوى من الطموح التعاونى بين الجانبين، يتقدم بمسافة بعيدة على الإمكانيات التى توفرها الحقائق السياسية والاقتصادية التى تتعرض بطبيعتها لتغيرات ناجمة عن تفاعلات محلية وإقليمية ودولية. ولقد أدت هذه التغيرات والتحولات فى مجملها، خصوصا خلال حقبة التسعينيات، إلى حدوث تراجع تدريجى فى أنشطة وعمل أجهزة التعاون، انتهى بها إلى ما يشبه الجمود التام. فقد كشفت التجربة فى الميدان السياسى عن أن حصيلة عمل المؤسسات المشتركة للتعاون لا ترضى الطموحات المشتركة للشعوب العربية والإفريقية(١١). كما أن تعثر عمل تلك المؤسسات، وبصفة خاصة اللجنة الدائمة - والتى تشكل محور التعاون - قد يعزى إلى مستجدات وظروف سياسية متغيرة، إقليمية ودولية، وكذلك إلى بعض الأمور التنظيمية، من بينها العدد الكبير لعضويتها من الجانبين العربى والإفريقى. وقد لوحظ وجود افتقار واضح لكيفية تنفيذ توصيات اللجنة الدائمة ووضعها موضع التطبيق العملى، وذلك إما لغياب الآلية الفاعلة، أو لضعف الإرادة السياسية(١٢).

كما لوحظ أيضا فى العديد من المناسبات والمحافل الدولية المهمة - نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، مؤتمر ديربان لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى وكراهية الأجانب فى الفترة من ٣١ أغسطس إلى ٧ سبتمبر ٢٠٠١، ومؤتمر منظمة التجارة العالمية الذى عقد فى الدوحة فى قطر فى الفترة من ٩ إلى ١٣ نوفمبر ٢٠٠١ - أن مستوى التنسيق العربى مع الجانب الإفريقى لم يكن من القوة بحيث يضمن قيام جبهة عربية - إفريقية تصمد أمام مناورات الأطراف غير الصديقة للدول العربية. كذلك لوحظ وجود بعض القصور فى اهتمام الجانب العربى بقضايا إفريقية مهمة مثل الحرب فى منطقة البحيرات العظمى، والحروب الأهلية فى سيراليون، وليبيريا، ومسألة قوات حفظ السلام فى إفريقيا، وغيرها من قضايا الأمن والاستقرار فى إفريقيا والتى تعالج فى محافل دولية (١٣).

وفى الميدان الاقتصادى، اقتصرت وثائق القمة العربية - الإفريقية على تحديد مجالات التعاون دون وضع منهج متكامل لاستراتيجية اقتصادية تحكم مسار تجربة التعاون وتحدد أهداف وأولويات الخطط والبرامج، الأمر الذى أدى الى اختزال التعاون الاقتصادى فى المجال المالى ، وبطبيعة الحال هو تعاون من طرف واحد، أى أن أحد الجانبين يعطى والجانب الآخر يتلقى. أضف الى ذلك أن أسلوب تقديم العون العربى قد برهن على حاجته الى إعادة نظر، بعد أن ثبت أنه رغم حجمه يفتقر الى الحضور على ساحة العمل الإنمائى الإفريقى، وذلك نظرا لأنه يقدم فى إطار تمويلات مشتركة تسهم فيها أطراف إقليمية ودولية أخرى بالقدر الأكبر، الأمر الذى جعل العون المالى العربى يذوب فى ظلال التمويلات الضخمة غير العربية. وقد أفضى ذلك فى - مجمله - الى تدنى مستويات التجارة البينية العربية - الإفريقية وانخفاض حجم الاستثمارات المتبادلة.

وبالنسبة للميدان الثقافى، نجد أنه لم يجد الاهتمام اللائق خلال الفترة السابقة، خاصة فى ظل غياب المؤسسات الثقافية المشتركة وعدم إبداء مؤسسات التعليم المختلفة لدى الجانبين الاهتمام الكافى بالثقافات العربية والإفريقية وإبداعاتها الحضارية ، مما خلق قصورا وتشويها لصورة الإنسان العربى والإفريقى لدى بعضهما بعضا (١٤).

جهود عربية - إفريقية مشتركة لتفعيل التعاون :

على الرغم من التعثر الذى اعترى مسيرة التعاون العربى - الإفريقى خلال حقبة التسعينيات، والذى أفضى الى شبه جمود تام فى عمل أجهزته وبرامجه، إلا أن التحولات، التى شهدها هيكل النظام الدولى بعد نهاية الحرب الباردة والتغيرات التى لحقت بأوضاع الطرفين العربى والإفريقى، قد دفعت فى اتجاه ضرورة مراجعة الأسس التقليدية التى تحكم العلاقات العربية - الإفريقية، والعمل على تخطى العقبات ومن ثم بذل الجهود بهدف

تنشيط مسيرة التعاون. وفى هذا الإطار، يمكن تسجيل العديد من الخطوات الايجابية فى هذا الاتجاه على النحو التالى :

أولا - انعقاد الدورة العادية (الثانية عشرة) للجنة الدائمة :

بعد انعقاد الدورة العادية (الثانية عشرة) للجنة الدائمة للتعاون العربى - الإفريقى فى الجزائر العاصمة فى ١٨ و ١٩ أبريل عام ٢٠٠١ خطوة مهمة نحو تنشيط مسيرة التعاون واجتياز مرحلة الجمود الذى ظلت تعانى منه طوال عقد التسعينيات. وقد عقدت هذه الدورة بمشاركة جميع ممثلى الجانب الإفريقى الأعضاء فى اللجنة (باستثناء كل من بوركينا فاسو وسيراليون) وبمشاركة جميع ممثلى الجانب العربى الأعضاء فى اللجنة (باستثناء كل من السعودية والكويت). وقد استعرضت اللجنة فى اجتماعاتها الأوضاع السائدة فى المنطقتين العربية والإفريقية، بما فى ذلك الأوضاع فى الشرق الأوسط والعراق، والأوضاع الأمنية المتدهورة فى العديد من بلدان القارة الإفريقية ، وعبرت عن أسفها لعدم انعقاد اجتماعات آليات التعاون وأجهزته المشتركة. وأصدرت اللجنة فى ختام أعمالها بيانا جددت فيه تمسكها بمبادئ وأهداف التعاون، وأكدت ضرورة إجراء تنسيق أكبر بين المنظمتين من أجل رفع مستوى الحوار وتنمية أهدافهما المشتركة فى المجالات المختلفة (١٦) .

من ناحية أخرى، واصلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مشاوراتها مع كل من مفوضية الاتحاد الإفريقى والجماهيرية الليبية وذلك من أجل التحضير لعقد الدورة (الثالثة عشرة) للجنة الدائمة التى قررت ليبيا استضافتها. وفى هذا الإطار، كانت القمة العربية التى عقدت فى الجزائر فى ٢٢ و ٢٣ مارس ٢٠٠٥ قد أصدرت قرارا فى هذا الشأن، رحبت فيه بإعلان ليبيا استضافة الدورة (الثالثة عشرة) للجنة الدائمة، وكلفت الأمين العام باجراء الاتصالات اللازمة لتحديد موعد وجدول أعمال هذه الدورة، بما فى ذلك دراسة قيام منتدى عربى - إفريقى لتشجيع الاستثمار بين الجانبين (١٧).

ثانيا - التحضير لعقد قمة عربية - إفريقية ثانية :

فى إطار الجهود العربية- الإفريقية المشتركة لإزالة المعوقات التى تعترض مسيرة التعاون، عقد بالقاهرة فى فبراير ٢٠٠٣ اجتماع مشترك على مستوى الخبراء لشحذ الأفكار. وقد طرحت خلال هذا الاجتماع العديد من الأفكار والتوصيات لتفعيل التعاون، من بينها إعادة النظر فى إعلان القاهرة الصادر عن القمة العربية - الإفريقية الأولى وأجهزته التشغيلية من خلال دراسة إمكانية عقد قمة عربية - إفريقية ثانية. وخلال الاجتماع التشاورى الذى عقد بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقى بمقر مفوضية الاتحاد فى أديس أبابا خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ مايو ٢٠٠٥، تم استعراض برامج التعاون، وتوافق الرأى على أهمية الإعداد الجيد لقمة عربية - إفريقية ثانية من خلال خطة عمل تضمن إزالة العراقيل التى تعترض مسيرة التعاون، على أن يتم تشكيل لجنة ثلاثية (الاتحاد الإفريقى، الجامعة العربية، حكومة السودان) لعقد ندوة تضم خبراء وحكوميين وأكاديميين تضع تصورا وبرامج عمل (١٩). وقد دعت القمة العربية - التى عقدت بالعاصمة السودانية الخرطوم فى ٢٨ و ٢٩ مارس عام ٢٠٠٦ بمقتضى قرارها الصادر فى هذا الشأن - الى تكثيف الجهود بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقى لعقد القمة العربية - الإفريقية الثانية فى أقرب وقت ممكن (٢٠).

ثالثا - إقامة شراكة بين الجانبين فى مجال مبادرة "النيباد" :

أكد الرئيس السنغالى عبد الله واد، خلال زيارته لمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية فى ٢١ مارس عام ٢٠٠٤ على أهمية اضطلاع العالم العربى بدور فاعل فى تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد". وأوضح فى هذا الشأن أن قادة إفريقيا يسعون الى تحقيق وإقامة شراكات بين النيباد ومختلف التجمعات الدولية والإقليمية للاستفادة من معوناتها واستثماراتها المالية لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة فى مختلف دول القارة الإفريقية (٢١). وقد أبدت جامعة الدول العربية اهتماما كبيرا بموضوع "النيباد"، وكلفت القمة العربية المنعقدة بالجزائر فى ٢٢ و ٢٣ مارس ٢٠٠٥ الأمانة العامة للجامعة بتكثيف اتصالاتها مع سكرتارية النيباد، لدعم سبل مشاركة الدول العربية فى تنفيذ برامج ومشروعات النيباد بما يضمن ترقية وتطوير مجالات التعاون والاستثمار فى مشروعات التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وبما يحقق ويدعم المصالح المشتركة على الجانبين العربى والإفريقى . وقد أكدت القمة أيضا أهمية دور كل من الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الإفريقية والمصرف العربى للتنمية الإقتصادية فى إفريقيا من خلال دعمهما لجهود التنمية فى الدول الإفريقية (٢٢).

رابعا - طرح خطة العمل الاستراتيجية للأخوة العربية - الإفريقية :

إذ أقرت القمة الإفريقية التى عقدت بمقر مفوضية الاتحاد الإفريقى فى أديس أبابا فى الفترة من ٣٠ يونيو إلى ٨ يوليو ٢٠٠٤ الخطة الاستراتيجية للاتحاد الإفريقى، والتى طرحت ضمن برامجها ما أطلق عليه "الإخاء العربى - الإفريقى" الذى يستهدف إبراز العلاقات المتميزة بين إفريقيا والعالم العربى، مع التركيز على حقيقة مهمة الا وهى أن أغلبية العرب فى العالم يعيشون فوق أرض إفريقيا، الأمر الذى يفترض وجود علاقات راسخة ومتجددة. وخلال الاجتماع التشاورى الثانى الذى عقد بالقاهرة بين الأمانة العامة للجامعة العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقى فى الفترة من ٤ إلى ٦ ديسمبر ٢٠٠٦، تم اقتراح إنشاء لجنة خبراء للانتهاء من تطوير هذه الرؤية وخطة العمل الاستراتيجية للأخوة العربية - الإفريقية (٢٣).

خامسا - تطوير المعهد الثقافى العربى - الإفريقى :

حيث إن المعهد الثقافى العربى - الإفريقى يعتبر الرائد فى مجال المؤسسات العربية - الإفريقية المشتركة، فقد أبدت كل من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقى الكثير من الاهتمام بتطويره ورفع مستوى أدائه . وعليه فقد تمت الموافقة على رفع الموازنة السنوية للمعهد التى يتحملها الجانبان العربى والإفريقى مناصفة الى مبلغ وقدره ثمانمائة ألف دولار فى العام. كما وافقت الأمانة العامة للجامعة على اقتراح مفوضية الاتحاد الإفريقى بضرورة

إعداد دراسة جدوى شاملة ومتكاملة لتحويله الى معهد استراتيجي إفريقي - عربي يعنى بالدراسات الاستراتيجية، إضافة الى اهتمامه بالأمور الثقافية. وفي هذا السياق، تمت مخاطبة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وصناديق التمويل والاستثمار العربية لحثها على المساهمة في دعم البرامج التدريبية للمعهد ودعم أنشطته العلمية والبحثية والتعاقدية (٢٤).

سادسا - تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الإفريقية :

في إطار المساعي العربية لتدعيم العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الدول الإفريقية، أصدرت القمة العربية - التي عقدت مؤخرا في الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٨ و ٢٩ مارس عام ٢٠٠٧ - قرارا في هذا الشأن، دعت فيه الدول الأعضاء الى النظر في رفع وتوسيع تمثيلها الدبلوماسي مع الدول الإفريقية، وتوثيق علاقات التنسيق بين دول المجموعتين في المحافل الإقليمية والدولية(٢٥). وفي هذا السياق، كان الأمين العام للجامعة العربية قد وقع بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠٤ مع وزير خارجية كينيا بمقر وزارة الخارجية الكينية بنيروبي اتفاقية البعثة الدبلوماسية لجامعة الدول العربية في كينيا. وتسهم هذه البعثة في تفعيل وتنشيط العمل العربي على الساحة الإفريقية. وتقوم الأمانة العامة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوقيع اتفاقية مماثلة مع جنوب إفريقيا.

من ناحية أخرى، تم بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٠٤ توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة للجامعة العربية وسكرتارية الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، وذلك في إطار تعزيز علاقات الجامعة مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية، ودعم أواصر التعاون بين الجانبين (٢٦).

سابعا - تقديم المعونات والمساعدات للدول الإفريقية التي واجهت كوارث طبيعية :

وفي ضوء مواجهة العديد من الدول الإفريقية في الفترة الأخيرة لبعض الكوارث الطبيعية، ناشدت القمة العربية، التي عقدت في الخرطوم بتاريخ ٢٨ و٢٩ مارس ٢٠٠٦، الدول الأعضاء، ومنظمات العمل العربي المشترك ذات الصلة تقديم المعونة الغذائية العاجلة لصالح سكان بعض المناطق التي تواجه كارثة الجفاف والتصحر في جمهورية النيجر، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية الصومال، وجمهورية كينيا، وجمهورية إثيوبيا(٢٧). وقد بادرت بالفعل العديد من البلدان العربية، مثل مصر وليبيا والسعودية والكويت، بتقديم المعونات والمساعدات للمناطق المضارة من الكوارث الطبيعية.

والواقع أن التعاون العربي - الإفريقي قد تجاوز المرحلة التي نشأ فيها، حيث استندت منظومة العلاقات العربية - الإفريقية خلال تلك المرحلة على المنافع والمصالح السياسية المتبادلة. ومن ثم، فإن الإطار الضيق الذي حكم طبيعة وأهداف العلاقات بين الجانبين أثناء فترة الحرب الباردة لم يعد ملائما. وعليه، فقد بات من الضروري عقد قمة عربية - إفريقية ثانية، يتم خلالها مراجعة أسس وأهداف وآليات التعاون للانتقال به الى مرحلة إقامة شراكة عربية - إفريقية قوامها مصالح استراتيجية مشتركة. ويمكن تحقيق هذه الشراكة عبر مناهج ومسارات متكاملة ثنائية، دون إقليمية، جماعية، مع التركيز في هذا الشأن علي أن العلاقات الثنائية بين البلدان العربية ونظيرتها الإفريقية ليست بديلا عن العلاقات الجماعية والإطار الجماعي للتعاون.

الهوامش :

١ - ورقة عمل حول العلاقات العربية - الإفريقية، ٤ يناير ١٩٩٩ ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

٢ - إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي - الإفريقي الأول، القاهرة ، ٧ - ٩ مارس ١٩٧٧ .

٣ - إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي - الإفريقي الصادر عن القمة العربية - الإفريقية الأولى .

٤ - تقرير عن نشاط وعمليات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (١٩٧٥ - يونيو ٢٠٠١).

٥ - وثيقة "أضواء على مسيرة التعاون العربي - الإفريقي"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

٦ - وثيقة "أضواء على مسيرة التعاون العربي - الإفريقي" ، مرجع سبق ذكره .

٧ - سامية بيبرس، نحو تنشيط التعاون العربي - الإفريقي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٥ ، يوليو ٢٠٠١

٨ - تقرير عن نشاط وعمليات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

٩ - مذكرة الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية للعرض على الدورة (الثانية عشرة) للجنة الدائمة، ابريل ٢٠٠١.

١٠ - سامية بيبرس ، مجلة السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره

١١ - ورقة عمل مقدمة من لجنة الخبراء العرب المكلفة باعداد إستراتيجية جديدة للتعاون العربي - الإفريقي ، القاهرة ، ١١ - ١٤ نوفمبر ٢٠٠١ ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

١٢ - التقرير المقدم من الأمين العام لجامعة الدول العربية الى القمة العربية فى الخرطوم، د ع (١٨)، الخرطوم، مارس ٢٠٠٦، بعنوان "جامعة الدول العربية : التحديات والإنجازات"

١٣ - ورقة عمل مقدمة من لجنة الخبراء العرب، مرجع سبق ذكره.

١٤ - التقرير المقدم من الأمين العام لجامعة الدول العربية الى القمة العربية فى الخرطوم، مرجع سبق ذكره.

١٥ - يمثل الجانب الإفريقي فى اللجنة الدائمة كل من : أنجولا - الكونغو الشعبية - غانا - غينيا - موريشيوس - موزمبيق - مصر - تونس - سيراليون - سوازيلاند - تنزانيا - بوركينا فاسو .

أما الجانب العربي فى اللجنة الدائمة، فيمثله كل من : الأردن - الإمارات العربية المتحدة - السعودية - سوريا - لبنان - العراق - فلسطين - الكويت - ليبيا - الجزائر - الصومال - موريتانيا .

١٦ - تقرير الدورة العادية الثانية عشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي - الإفريقي ، الجزائر ، ١٨ - ١٩ أبريل ٢٠٠١ .

١٧ - القرار رقم ٣٠٦ بشأن "التعاون العربي - الإفريقي" الصادر عن القمة العربية د. ع. (١٧) ، الجزائر ، ٢٢ و ٢٣ مارس ٢٠٠٥ .

١٨ - تقرير نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس ١٢١ و ١٢٢ ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٤ .

١٩ - تقرير نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس ١٢٣ و ١٢٤ ، القاهرة ، سبتمبر أيلول ٢٠٠٥ .

٢٠ - راجع الفقرة الثانية من القرار رقم (٣٤٧) بشأن التعاون العربي - الإفريقي الصادر عن القمة العربية د.ع. (١٨) ، الخرطوم ، جمهورية السودان، ٢٨ و ٢٩ مارس ٢٠٠٦

٢١ - تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية عن العمل العربي المشترك ، القمة العربية د. ع (١٧) ، الجزائر ، مارس ٢٠٠٥ .

٢٢ - راجع الفقرتين السادسة والسابعة من القرار رقم (٣٠٦) الصادر عن قمة الجزائر .

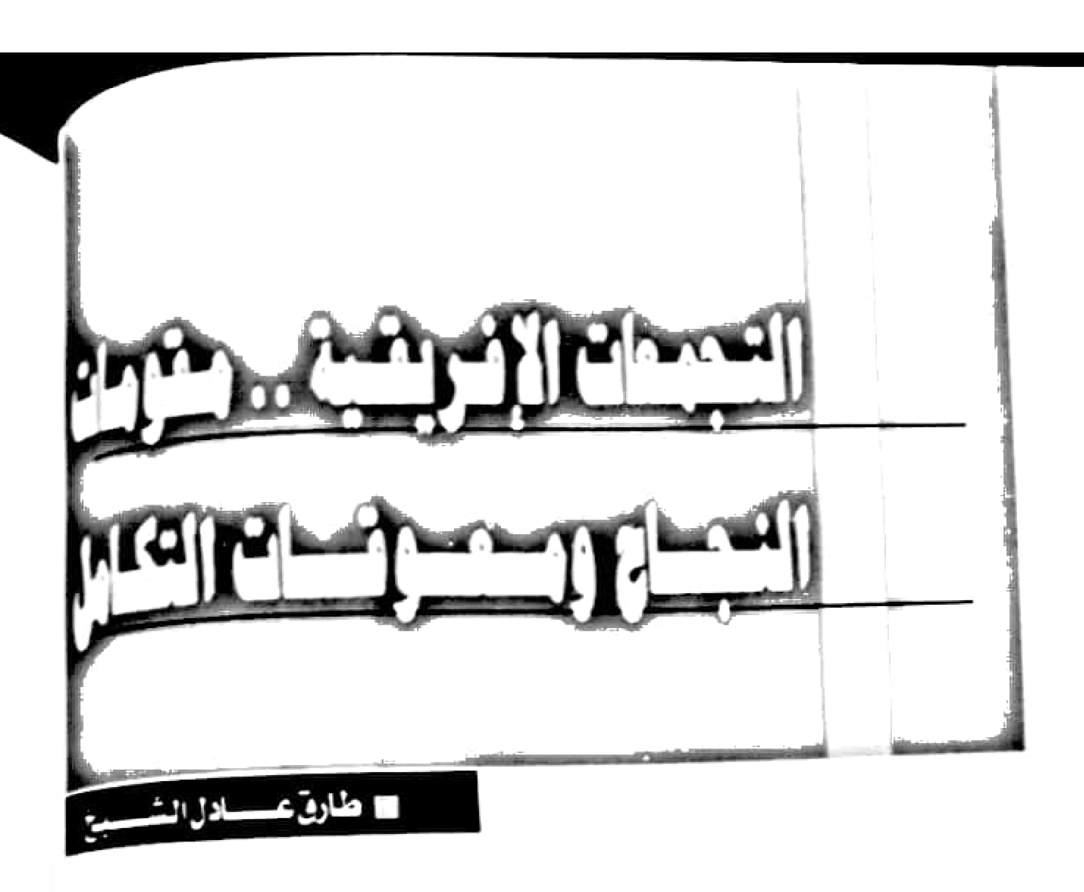
٢٣ - تقرير نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس ١٢١ و ١٢٢ ، مرجع سبق ذكره.

٢٤ - تقرير نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس ١٢٤ و ١٢٥ ، القاهرة، مارس ٢٠٠٦ .

٢٥ - راجع الفقرة الرابعة من القرار رقم ٣٨٦ الصادر عن القمة العربية د.ع.(١٩)، الرياض - المملكة العربية السعوية ، ٢٨ و ٢٩ مارس ٢٠٠٧ .

٢٦ - تقرير نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس ١٢١ و ١٢٢ ، مرجع سبق ذكره .

٢٧ - راجع الفقرة السادسة من القرار رقم (٣٤٧) الصادر عن القمة العربية د. ع. (١٨) ، الخرطوم ، جمهورية السودان، مرجع سبق ذكره.



التجمعات الإفريقية.. مقومات النجاح ومعوقات التكامل

■ طارق عادل الشيخ

اتسمت الغالبية العظمى من التجمعات الإقليمية والقارية فى القارة الإفريقية، منذ مرحلة الاستقلال فى ستينيات القرن الـ ٢٠ وحتى نهاية الحرب الباردة فى مطلع التسعينيات من القرن نفسه، بغلبة الطابع السياسى على أعمالها وأهدافها. وتمسك الدول الإفريقية بالسلطة والسيادة الوطنية الكاملة، ورفض القبول بالسلطة "فوق القومية". كما أثر الصراع بين الشرق والغرب وتبعية الكثير من الدول الإفريقية لأحد معسكرى الصراع، على إيجاد تناقضات أيديولوجية بين الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية.

وعقب انتهاء الحرب الباردة، بدأت إفريقيا فى التركيز على التنمية الاقتصادية، ومحاولة تجنب الآثار السلبية لتيار العولمة والاستفادة منها من خلال الاعتماد المتبادل.

وفى أثناء الدورة العادية السابعة والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، وفى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالعاصمة النيجيرية أبوجا ٣ - ٦ يونيو ١٩٩١، وقعت ٥٢ دولة إفريقية المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية التى دخلت حيز التنفيذ فى شهر مايو عام ١٩٩٤.

ثم قررت قمة الاتحاد الإفريقى -التى عقدت فى مدينة سرت الليبية فى يوليو ٢٠٠٥- تسريع العمل نحو تحقيق الجماعة الاقتصادية الإفريقية، وصولا إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة للقارة.

وقد عقد اجتماعان على مستوى الخبراء، أحدهما فى أكتوبر ٢٠٠٥ بمدينة أكرا عاصمة غانا، والآخر فى مدينة لوساكا بزامبيا فى شهر مارس ٢٠٠٦ لدراسة هذه المسألة.

وفى مارس ٢٠٠٦، عقد فى العاصمة البوركينية "واجادوجو" المؤتمر الوزارى الأول للوزراء الأفارقة المعنيين بالتكامل الإقليمى حول ترشيد التجمعات الإفريقية القائمة، حيث بحث المشاركون الإسراع بعملية دمج وترشيد التجمعات الإفريقية القائمة فى عدد أقل، حيث إن تعدد التجمعات الإفريقية يمثل تكرارا للأهداف، ويخلق تداخلا فى البرامج، مما يلقى أعباء على العمل الإفريقى المشترك، ويؤثر سلبا على مستقبل التكامل بين دول القارة.

واتفق المجتمعون فى واجادوجو على اعتماد تجمعات رئيسية هى:

- الكوميسا COMESA.
- السادك SADC.
- الإيكواس ECOWAS.
- السين صاد CEN SAD.
- الإيكاس ECCAS .
- الإيجاد IGAD.
- اتحاد المغرب العربى UMA.
- تجمع شرق إفريقيا EAC. وتحقيق التنسيق والتعاون بينها فى السياسات والبرامج، وخلق آليات لإدارة عملية التنسيق تلك بهدف تحقيق الاندماج، وفقا لمعاهدة أبوجا وإعلان سرت فى ٩ سبتمبر ١٩٩٩، وتحقيق توافق بين الإطار الزمنى الوارد فيهما، مع إعطاء دور رئيسى للاتحاد الإفريقى للإسراع بالتكامل والتنسيق بين التجمعات الإقليمية.

(*) صحفى بالأهرام.

* محفزات التكامل الإفريقي: توجد مجموعة من العوامل والاعتبارات المحفزة للدول الإفريقية كي تسعى بقوة نحو التكامل الاقتصادى والتنموى، ومن أبرز هذه العوامل:

١- التقارب الجغرافى: الغالبية العظمى -إن لم تكن كافة دول القارة- لا تفصل بينها حدود طبيعية، بل هى فى أغلبها الحدود الهندسية التى وضعها الاستعمار.

٢- تشابه النظم السياسية: فى المرحلة التالية على انتهاء الحرب الباردة، اكتسحت القارة الإفريقية موجة الديمقراطية وظهرت آليات تطبيق الديمقراطية -حتى وإن كانت تتسم بالصورية فى بعض المراحل- وسط تراجع يصل الى حد الاختفاء لنظم الحزب الواحد ونظم الحكم العسكرية.

٣- وجود رأى عام مشجع لعملية التكامل: حيث تتعطش الشعوب الإفريقية إلى أى خطوة تجمعها أو تقربها من بعضها بعضا.

٤- وجود تجانس ثقافى، خاصة بعد ظهور وشيوع ثقافة الفضائيات وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

٥- الاشتراك فى التطور التاريخى والاجتماعى: فقد عانت كافة الدول الإفريقية من الاستعمار ومن الصعوبات الاقتصادية فى الفترة التالية على الاستقلال، ومن تراكم الديون ومن سلبيات التبعية الاقتصادية لدول الاستعمار السابق. كما تشترك جميعها فى الاهتمام بتجنب الآثار السلبية للعولمة ومحاولة اظهار الاهتمام بحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية والمساءلة (المحاسبية).

٦- تشابه القدرات العسكرية والاقتصادية: تتسم الإمكانات العسكرية والاقتصادية للجانب الأعظم من دول القارة بالضعف الشديد باستثناء دول قليلة مثل مصر والجزائر فى الشمال، وكينيا شرقا، ونيجيريا غربا، وجنوب إفريقيا جنوبا.

كذلك، تشترك الدول الإفريقية فى التطور الذى شهدته فى النزاعات والحروب وطريقة إدارة الصراعات، حيث اتجهت معظم دول القارة إلى حل مشكلاتها عبر التفاوض والاستعانة بآليات حفظ السلم وتسوية المنازعات التابعة للاتحاد الإفريقى أو للتجمعات داخل القارة. ومن أبرز الأمثلة فى هذا الإطار، الاعتماد بشكل كبيرعلى قوات الاكوموج التابعة لتجمع إيكواس للسيطرة على النزاعات فى كل من سيراليون وليبيريا. بالإضافة الى تدخل القوات الإفريقية لحفظ السلام فى الصومال حاليا. كما تجدر الإشارة الى التعاون الفنى العسكرى واللوجيستى الذى وفرته الولايات المتحدة لعدد من الدول الإفريقية فى إطار ما يعرف بالحرب العالمية على الإرهاب، واشتراك الكثير من دول القارة معا فى التدريبات والترتيبات الإدارية واللوجيستية المرتبطة بهذا النشاط (خصوصا بعد عام ٢٠٠١). وقد أدت كل هذه التطورات الى إحداث قدر من التقارب والتنسيق العسكرى الحقيقى فى بعض مناطق القارة.

التحديات أمام جهود التكامل فى إفريقيا:

١- تحديات داخل التكتلات الاقتصادية القائمة :

يلعب الاستقرار السياسى دورا رئيسيا فى نجاح اقامة اى تكتل اقتصادى. ويتحقق الاقتصاد السياسى من خلال اعلاء سيادة القانون وتحقيق مبدأى الشفافية والمساءلة بالإضافة الى تداول السلطة بطرق ديمقراطية ووضع استراتيجيات لها صفة الاستمرار فى كافة القطاعات، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الادوات الاقتصادية لتحقيق اهداف السياسة الخارجية.

والحاصل حاليا أن غالبية الدول الإفريقية لا تزال تمر بمرحلة انتقالية من النظم العسكرية او نظام الحزب الواحد الى النظم التعددية المنتخبة ديمقراطيا.

وليس من المعتاد ان تفصل دول القارة بين العلاقات السياسية من جانب والعلاقات الاقتصادية من جانب اخر، وهو ما أبطأ وتيرة التعاون داخل بعض التجمعات. فعلى سبيل المثال، تعرضت مسيرة تجمع المغرب العربي للعراقيل نتيجة للتضارب القائم بين سياسات الدول الأعضاء، وكذلك التكامل المصرى - السودانى فى بعض الفترات.

وعلى صعيد السياسات، فإن دول القارة لا تضع استراتيجيات بعيدة المدى، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى البينى، حيث تتعطل العلاقات نتيجة لتغير الحكومات من وقت لآخر، وهو الأمر الذى استمر الى ان دخلت العديد من الدول الإفريقية -حديثا- فى دائرة الاستقرار السياسى.

كذلك، تجدر الإشارة إلى عدم التوافق بين سياسات الاقتصاد الكلى، وهو ما قد يكون له تأثيرات سلبية وأضرار تلحق بالأنشطة الاقتصادية فى الدول الأعضاء، نتيجة للتغييرات التى ربما تطرأ على إحدى دول المجموعة.

كذلك هناك حاجة الى التوفيق بين السياسات الاقتصادية، والمالية، والنقدية بصورة كاملة، بداية بضمان قابلية تحويل العملات فيما بين الدول الأعضاء، ثم يتبع ذلك توحيد أسعار الصرف، ثم الوصول إلى عملة موحدة فى نهاية المطاف. ولقد حققت العديد من العملات قدرا من القابلية للتحويل على المستوى الإقليمى، الأمر الذى يشجع عملية التجانس النقدى ويعزز التجارة البينية الإقليمية.

ومن المنظور الثقافى، تفتقد الكثير من الدول الإفريقية لما يعرف بثقافة التكامل الاقتصادى اللازمة لإنجاح جهود التكامل الاقتصادى فى القارة. فعلى سبيل المثال، مازالت الأسواق الإفريقية تفضل المنتج المستورد من خارج القارة، وتفضل الشركات الإفريقية التعامل مع شركات دول الاستعمار السابق على ان تتعامل مع نظيراتها الإفريقية.

٢- معوقات دمج التجمعات :

فى ظل غياب ثقافة التكامل الاقتصادى، تنظر حكومات الكثير من الدول الإفريقية بعين الشك لكل ما ينتقص من سيادتها الوطنية فى ظل مراحل التكامل الاقتصادى المختلفة، مما يعرقل عمليات الانتقال عبر المراحل المختلفة للتكامل الاقتصادى. وإن حدث ذلك الانتقال، فيكون صوريا وسرعان ما تكتنفه المشكلات.

لكن قبل هذا العامل الثقافى، هناك عوامل أخرى تعوق تحقيق التكامل والاندماج، من أهمها ما يلى:

أ- مشكلات النقل والمواصلات، حيث مازالت البنية الأساسية لقطاع النقل والمواصلات فى حاجة الى تطوير على مستوى القارة بأسرها.

فمن المعروف أن غالبية شبكات المواصلات والنقل كانت تتجه فى اتجاه واحد من قلب القارة الى موانئ الشحن الى خارجها نحو أوروبا والأمريكتين. وبالتالى نجد اليوم ان تجمع الساحل والصحراء -على سبيل المثال- يفتقد شبكات نقل ومواصلات تربط بين دوله. وكذلك تقف محدودية البنية الأساسية لقطاع النقل والمواصلات كعائق رئيسى امام التوسع فى التبادل التجارى بين اعضاء "تجمع كوميسا" على سبيل المثال، حيث ترتفع تكاليف النقل، مما يقلص من فرص نمو التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

ب- هناك تباين واضح بين دول التجمع الواحد او بين التجمعات المختلفة.

ومن أبرز الأمثلة على التفاوت فى الأوضاع الاقتصادية داخل التجمع الواحد جنوب إفريقيا، حيث يتخطى دخل الفرد من اجمالى الناتج المحلى ٤٥٠٠ دولار سنويا، فى حين أن ملاوى الفقيرة لا يتعدى دخل الفرد بها من اجمال الناتج المحلى ٢٠٠ دولار سنويا.

ومن شأن هذه الفجوة الاقتصادية الهائلة بين مختلف الدول الإفريقية أن تعطل مجرد إقامة حوار فيما بينها وفقا لبرنامج مشترك، مما يعنى اعاقة تكامل اقتصاداتها لتصبح اقتصادا واحدا.

فإنشاء السوق المشتركة -التى تستلزم التوفيق بين السياسات من أجل تحقيق الحركة الحرة لعناصر الإنتاج، من شأنه أن يعمل على تعزيز التنافس، ودعم التنمية الصناعية والإنتاجية. إلا أن البروتوكولات والمعاهدات السياسية لا تكفى لدعم عملية التكامل. ويكمن الحاجز الرئيسى أمام تحقيق هذه الغاية فى التباين الكبير الذى تشهده القارة فيما يتصل بمستويات التنمية الاقتصادية والصناعية.

فمراعاة مستوى التقدم الاقتصادى امر لازم للوصول بالتجمعات المختلفة الى نقاط الالتقاء بالمراحل الـ ٦ المختلفة التى حددتها المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

وهو امر مازال صعب التحقق "فعليا" فى ظل تباين مستويات التقدم الاقتصادى للتجمعات المختلفة.

جـ- لم تضع الجماعة الاقتصادية الإفريقية AEC إطارا او نظاما يعالج التزامات الدول الإفريقية الأعضاء فى تجمع اقتصادى إقليمى تجاه تجمع أخر منضمة إليه. ومثال ذلك حالة اوغندا او كينيا، فكل منهما عضو فى جماعة الكوميسا وفى الوقت نفسه هما عضوان مؤسسان فى تجمع شرق إفريقيا، وهو ما يخلق ازدواجية فى الخطوات اللازمة لتحقيق التكامل، ويعد من عوامل الضعف الرئيسية فى عمل التجمعات الاقتصادية الإفريقية.

وهناك ٨ من إجمالى ١٤ دولة عضوا بالسادك أعضاء ايضا بالكوميسا التى تضم كذلك ٤ دول من أعضاء مجموعة شرق إفريقيا باستثناء تنزانيا.

ويتعارض هذا التداخل فى العضوية مع قواعد منظمة التجارة العالمية، التى تنص على ان الدولة العضو بتجمع اقتصادى اقليمى ينبغى عليها ألا تنضم الى اكثر من اتحاد جمركى، وبالتالى بات على هذه الدول ذات العضوية المزدوجة ان تتخذ قرارا بشأن التجمع الذى ترغب فى الانتماء اليه، مع سعى كل من الكوميسا والسادك نحو انشاء اتحادات جمركية.

وهو ما يفسر تكرار حالات الانضمام ثم الخروج من تجمع الكوميسا على سبيل المثال.

الجماعة الاقتصادية الإفريقية (AEC)

جاء تأسيس الجماعة الاقتصادية الإفريقية بعد خطوات استغرقت سنوات طويلة، وتحديدا منذ المناقشات السابقة على تدشين منظمة الوحدة الإفريقية فى عام ١٩٦٣.

وكان الزعماء الأفارقة قد اتفقوا فى عام ١٩٦٣على أهمية قيام تكامل إفريقى على المستوى القارى، ولكنهم لم يتفقوا فى بادئ الأمر على شكل ذلك التنظيم القارى الكبير.

وقد برزت أربعة توجهات فى تلك الفترة، هى:

أ- اتجاه يتبنى قيام تنظيم إفريقى يصدر عنه ميثاق يرتبط بالمجموعات الإفريقية.

ب- اتجاه يتبنى إعلان مبادئ عامة تحظى بموافقة الجميع.

ج- اتجاه تبنته "مجموعة برازافيل" بقيادة نيجيريا وإثيوبيا ويهدف الى اقامة شكل من أشكال التعاون الاقتصادى مع تدعيم ذلك التعاون فى مراحل تالية، خاصة فى قطاعات محددة مثل تبادل الخبرات الفنية والنقل والمواصلات.

د- اتجاه تبناه رئيس غانا الأسبق كوامى نكروما، ويطالب بقيام وحدة فيدرالية إفريقية.

وانتهى الأمر فى عام ١٩٦٣ بإقامة منظمة الوحدة الإفريقية التى اتخذت شكلا وسطا بين دعاة الوحدة الكاملة السريعة والمتخوفين منها والرافضين لفكرة التخلى عن السيادة الوطنية لصالح الكيان القارى بعد قرون من التخلى عنها لصالح دول الاستعمار القديم.

وخلال السنوات التالية، ادرك القادة الأفارقة وجود عوامل مختلفة تعوق تنمية القارة الإفريقية وتعرض مستقبل شعوبها للخطر. كما ادركوا الحاجة الملحة الى تنمية موارد القارة وتوظيفها لتحقيق أهداف شعوبها.

ومن هذا المنطلق، قوى الاتجاه المؤيد لإقامة تكامل اقتصادى لتحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية مع عدم التخلى عن السيادة الوطنية لصالح كيان قارى.

وقد تكررت المطالبات بقيام التكامل الاقتصادى على المستوى القارى فى مؤتمرات قمة الجزائر ١٩٦٨واديس ابابا ١٩٧٠ و١٩٧٣.

وفى عام ١٩٧٦، صدر اعلان كينشاسا الداعى الى انشاء جماعة اقتصادية إفريقية وهو القرار الذى اعتمد فى مؤتمر ليبرفيل ١٩٧٧

وفى خطوات تالية، صدر اعلان منروفيا الذى دعا الى انشاء سوق إفريقية مشتركة تمهيدا لإنشاء جماعة اقتصادية إفريقية.

كما صدرت خطة عمل لاجوس ١٩٨٠ والبيان الختامى للمؤتمر، واللذان اكدا الالتزام بإقامة جماعة اقتصادية إفريقية بحلول عام ٢٠٠٠ لتعزيز التكامل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للقارة.

واثناء الدورة العادية السابعة والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، وفى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالعاصمة النيجيرية أبوجا ٣ - ٦ يونيو ١٩٩١، تم توقيع المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية والتى دخلت حيز التنفيذ فى شهر مايو عام ١٩٩٤.

الأهداف :

أ- النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبتكامل الاقتصادات الإفريقية لزيادة الاعتماد الاقتصادى على الذات وتعزيز تنمية داخلية مدعومة ذاتيا.

ب - انشاء اطار على المستوى القارى لتعبئة الموارد البشرية والمادية لإفريقيا بغية تحقيق تنمية معتمدة على الذات.

ج - تعزيز التعاون والتنمية فى جميع مجالات التنشاط البشرى لرفع مستوى معيشة شعوبها.

د- تنسيق ومواءمة السياسات بين التجمعات الاقتصادية القائمة والمقبلة بغية اقامة الجماعة تدريجيا.

وفى سبيل تحقيق تلك الأهداف العامة، فقد حددت المادة ٦ مراحل لإتمام العمل التكاملى الإفريقى من خلال فترة انتقالية لا تتجاوز (٣٤ عاما) كما يلى:

١- تعزيز الإطار المؤسسى للمجموعة الاقتصادية القائمة وتأسيس مجموعات اقتصادية جديدة وذلك فى مدة اقصاها (٥ سنوات) اعتبارا من تاريخ بدء العمل بهذه المعاهدة.

٢- على مستوى كل مجموعة اقتصادية اقليمية، يتم تثبيت الحواجز والرسوم الجمركية وكذلك الضرائب الداخلية، وإعداد دراسات تهدف الى تحديد جدول زمنى للقضاء تدريجيا على الحواجز التى تعوق التجارة الإقليمية داخل الجماعة.

٣- يتم على مستوى كل مجموعة اقتصادية اقليمية، وخلال فترة اقصاها (١٠سنوات)، انشاء منطقة تجارة حرة.

٤- يتم خلال (عامين) بحد اقصى تنسيق ومواءمة النظم التعريفية بين شتى المجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية انشاء اتحاد جمركي باعتماد تعريفة خارجية موحدة.

٥- اقامة سوق إفريقية مشتركة خلال فترة اقصاها (٤ سنوات).

٦- انجاز مشروع اقامة الجماعة فى فترة اقصاها (٥ سنوات) على الا يترتب على تنفيذ احكام الفقرة السابقة ان تتجاوز الفترة الانتقالية مدة اقصاها (٤٠ سنة) اعتبارا من تاريخ العمل بالمعاهدة.

وتحتفظ الجماعة الاقتصادية الإفريقية بعلاقات عمل مباشرة مع عدد من التجمعات الاقتصادية فى القارة وفق ما نصت عليه المادة ٨٨ من معاهدة ابوجا وهى: تجمع تنمية الجنوب الإفريقى (SADC)، اتحاد المغرب العربى (UMA)، السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS).

تجمع تنمية الجنوب الإفريقى (SADC)

The Southern African Development Community

يعد تجمع تنمية الجنوب الإفريقى من التجمعات الأساسية التى سيرتكز عليها قيام "الجماعة الاقتصادية الإفريقية".

الدول المؤسسة :

أنجولا، بتسوانا، ليسوتو، ملاوى، موزمبيق، سوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوى.

الدول المنضمة بعد التاسيس :

ناميبيا، جنوب إفريقيا، موريشيوس، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مدغشقر.

المقر: جابرونى، بتسوانا.

عدد السكان الكلى للتجمع: ٢٣٥ مليون نسمة، ٢٠٠٤.

الناتج المحلى الإجمالى: ٢٩٥ مليار دولار أمريكى، ٢٠٠٤.

متوسط دخل الفرد السنوى: ١٦٣١ دولارا أمريكيا، ٢٠٠٤.

- المنتجات الرئيسية: النحاس - الماس - البترول - اليورانيوم - الماشية ومنتجات اللحوم - البن - القمح - الذرة - المنجنيز - السكر - التبغ.
- الصادرات إلى العالم الخارجى: ٩٠ مليار دولار أمريكى، ٢٠٠٤.
- الواردات من العالم الخارجى: ٨٨,٥ مليار دولار أمريكى، ٢٠٠٤

النشأة :

بدأت منظمة الـ SADC فى البداية تحت اسم "مؤتمر تنسيق تطوير الجنوب الإفريقى" (SADCC)، والتى تم تأسيسها فى أبريل ١٩٨٠ من قبل الحكومات من البلدان الإفريقية الجنوبية التسعة: أنجولا - بتسوانا - ليسوتو - ملاوى - موزمبيق - سوازيلاند - تنزانيا - زامبيا - زيمبابوى.

وفى أغسطس ١٩٩٢، تم التحول من الـ SADCC إلى SADC عندما اجتمعت حكومات ورؤساء الدول الأعضاء فى وندهوك (ناميبيا) وتم توقيع ميثاق جماعة تنمية الجنوب الإفريقى SADCويبلغ عدد أعضائها ١٤ دولة الآن.

الأهداف :

أ- تخفيف حدة الفقر هو الهدف الأسمى للتجمع لتحرير شعوب المنطقة من اثاره.

ب- تحقيق التنمية والنمو الاقتصادى، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز وتحسين مستويات المعيشة لشعوب الجنوب الإفريقى.

جـ- تعزيز وسائل الحماية والأمن عن طريق التحالف العسكرى المشترك بين دول التجمع.

د- تحقيق التكامل بين الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية والمحلية.

هـ- تعزيز الاستفادة من الأيدى العاملة والانتفاع من موارد الإقليم.

و- تقليص اعتماد الدول الأعضاء بشكل خاص على دولة جنوب إفريقيا (حيث تم تأسيس التجمع قبل عملية التحول السياسى فى جنوب إفريقيا وإعلان إنهاء النظام العنصرى بها فى عام ١٩٩٤).

اتحــــاد المغـــــرب العــــــــربى (UMA)

تأسس تجمع "اتحاد المغرب العربى" بموجب معاهدة مراكش التى وقعت بمراكش بالمملكة المغربية فى ١٧فبراير ١٩٨٩.

وهو من التجمعات المرشحة للانضمام الى التجمعات الأساسية التى سيرتكز عليها قيام "الجماعة الاقتصادية الإفريقية".

اعضاء التجمع: المملكة المغربية، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إجمالى المساحة: ٥،٧٨٢،١٤٠ كيلو مترا مربعا.

إجمالى تعداد السكان: ٨٤،١٨٥،٠٧٣ نسمة (عام ٢٠٠٥).

الناتج المحلى الإجمالى: ٤٩١،٢٧٦ مليون دولار (عام ٢٠٠٥).

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى: ٥٨٣٦ دولارا (عام ٢٠٠٥).

الأهداف :

أ- تعزيز أواصر الأخوة التى تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

ب- نهج "سياسة مشتركة" فى مختلف الميادين.

جـ- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورءوس الأموال فيما بينها.

وتهدف "السياسة المشتركة" المشار إليها إلى تحقيق الأغراض التالية:

* فى الميدان الدولى: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسى وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

* فى ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

* فى الميدان الاقتصادى: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية فى هذا الصدد.

فى الميدان الثقافى: إقامة تعاون يرمى إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة فى البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

تجــــمع الســــاحل والصـــــحــــراء (CEN-SAD)

تأسس بموجب المعاهدة المنشئة لتجمع دول الساحل والصحراء، والتى وقعتها الدول الست المؤسسة للتجمع خلال اجتماع استضافته العاصمة الليبية طرابلس فى الفترة من ٤ -٦ فبراير ١٩٩٨، وقد انضمت باقى الدول الاعضاء فى وقت لاحق حتى وصلت حاليا إلى ٢٣ دولة هى:

* الدول المؤسسة: ليبيا، بوركينا فاسو، مالى، النيجر، تشاد، السودان.

* الدول التى انضمت بعد التأسيس: جمهورية إفريقيا الوسطى، اريتريا، جيبوتى، جامبيا، السنغال، بنين، كوت ديفوار، جمهورية مصر العربية، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، المملكة المغربية، نيجيريا، سيراليون، الصومال، توجو، تونس .. ويتوقع ان تنضم للتجمع كل من: غينيا، جزر القمر، ساوتومى وبرنسيب، الجابون.

ويقدر إجمالى مساحة الدول الاعضاء فى التجمع بـ ٥١٢ مليون كيلومتر مربع، وإجمالى عدد سكانه بـ ٤٠٠ مليون نسمة (٤٨٪ من إجمالى سكان القارة الإفريقية تقريبا).

وتشكل الزراعة المورد الاقتصادى الاساسى للدول الاعضاء (٧٥٪ من الناتج الاجمالى) ويعمل فى ذلك القطاع ٦٥٪ من اليد العاملة.

الأهداف :

نصت المادة الأولى من معاهدة تأسيس التجمع على ما يلى:

١- إقامة اتحاد اقتصادى شامل يستند على استراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموى متكامل مع مخططات التنمية على المستوى الوطنى للدول الأعضاء.

٢- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تسهيل تحرك الأشخاص ورءوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء، مع منح مواطنى الدول الأعضاء فى التجمع نفس الحقوق والامتيازات والواجبات المعترف بها لمواطنيها وفقا لدستور كل دولة.

٣- تنسيق النظم التعليمية فى مختلف مستويات التعليم والتنسيق فى المجالات الثقافية والعلمية والتكنولوجية والفنية.

وقد أضيفت بشكل ضمنى أهداف جديدة للتجمع اتسمت بالصبغة الأمنية، وذلك بمقتضى الميثاق الأمنى الذى تمت الموافقة على فى اجتماع بالعاصمة التشادية نجامينا ١٦ -١٧ سبتمبر ١٩٩٩. وشملت الأهداف الإضافية مايلى:

- التعاون فيما بين الدول الأعضاء من أجل حفظ السلم والأمن لكل منها.

- إنشاء مكتب دائم للتنسيق فى هذا الشأن.

- تطوير التعاون فى مجالات الأمن العام والتصدى لظواهر التهريب والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتهريب السلاح.

- تبادل المعلومات بصفة دورية فيما من شأنه تدعيم الاستقرار فى الدول الأعضاء.

السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)

تأسس رسميا بعد توقيع الاتفاقية المنشئة له فى نوفمبر ١٩٩٤ بالعاصمة الأوغندية كمبالا، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى شهر ديسمبر من العام نفسه.

*** تطور العضوية :**

وصل التجمع الى اقصى اتساع له بانضمام:

انجولا، تنزانيا، ناميبيا، موزمبيق، بوروندى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتى، اريتريا، اثيوبيا، كينيا، جزرالقمر، مدغشقر، موريشيوس، ملاوى، رواندا، السودان، سوازيلاند، ليسوتو، اوغندا، زامبيا، زيمبابوى، جمهورية مصر العربية، سيشل، ثم ليبيا.

وقد جمدت عضوية او انسحبت فى وقت لاحق كل من: انجولا وتنزانيا وليسوتو وموزمبيق وناميبيا.

وحاليا (٢٠٠٧)، يضم التجمع فى عضويته ١٩ دولة.

عدد السكان الكلى: ٤٠٦,١ مليون نسمة (٢٠٠٥).

إجمالى المساحة: ١٢,٨٧٣,٩٥٧ كيلومترا مربعا.

الناتج المحلى الإجمالى: ٥٩٩, ٧٣٥ مليون دولار (٢٠٠٥).

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى: ١٨١١ دولارا.

إجمالى الواردات السنوية لدول التجمع تقدر بـ ٣٢ مليار دولار.

وقد ارتفع حجم التجارة البينية لدول الكوميسا الى ٧,٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥ وهو ما يزيد بنسبة ٥٧٪ عن عام ٢٠٠٤.

وقد تم الإتفاق على اقامة منطقة تجارة حرة ضمت جانبا من دول التجمع (١١ دولة) هى: مصر، جيبوتى، كينيا، مدغشقر، ملاوى، موريشيوس، السودان، زامبيا، زيمبابوى، بوروندى، سيشل.

أهداف الكوميسا :

- تحقيق معدل نمو اقتصادى ثابت ومستمر للدول الأعضاء.

- تعزيز التنمية المشتركة فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى، وتبنى سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة.

- تنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا وتحقيق السلام والأمن والاستقرار للدول الأعضاء.

- إقامة اتحاد جمركى بين الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٠٤.

- الإسهام فى تحقيق اهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

- تحرير التجارة وزيادة التعاون الجمركي، ويتضمن ذلك تقديم نظام لشبكة جمارك موحدة مترابطة.

- إيجاد البيئة الملائمة والأطر التشريعية القانونية اللازمة لتشجيع نمو القطاع الخاص وإقامة بيئة استثمارية مأمونة.

وقد حقق التجمع عددا من الخطوات لتدعيم جهوده التكاملية، وكان من ابرزها:

- فى أكتوبر عام ٢٠٠٠ وفى قمة لوساكا، تم إنشاء منطقة تجارة حرة خاصة انضمت إليها بعض دول التجمع، حيث تم إلغاء الرسوم الجمركية للسلع المتداولة فيما بين هذه الدول.

- من المنتظر بحلول سبتمبر ٢٠٠٨ أن يدخل أيضا الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ متأخرا عن موعده الأصلى، الذى كان محددا له عام ٢٠٠٤ وذلك بسبب الخلافات بشأن التعريفات الجمركية، حيث اعترضت بعض الدول الأعضاء على خفض التعريفات الجمركية على الواردات. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الجمركي يمهد لإنشاء اتحاد مدفوعات ينتهى بإقامة وحدة نقدية وعملة موحدة (عام ٢٠٢٥) وصولا إلى الهدف المنشود وهو إقامة وحدة اقتصادية كاملة.

وقد نفذت الكوميسا نحو ٧٠٪ من البروتوكولات المتعلقة بإزالة القيود على التأشيرات بين اعضائها.

ومن أهم التحديات التى تواجه التجمع فى المرحلة المقبلة كيفية تأهيل البنية الأساسية لمتطلبات التجارة البينية والتكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء، حيث إن استكمال المشروعات المتعلقة بها سيسهم فى خفض تكلفة الاستثمار بين الدول الأعضاء.

وهناك أيضا تحديات تتعلق بنقص الطاقة والمياه ومعوقات التمويل الاستثمارى وندرة النقد الأجنبى، نظرا لتخلف القطاع المصرفى فى العديد من دول الكوميسا، مما قد يعرقل عمليات التصدير والاستيراد.

فضلا عما سبق، هناك التحديات السياسية التى تتعلق باستتباب الامن والسلام فى بعض دول الكوميسا، وفى مقدمتها ازمة دارفور شرق السودان، والتوتر الاريترى - الإثيوبى، ثم التدخل الإثيوبى فى الصومال فى ديسمبر ٢٠٠٦، وما قد يثيره ذلك من توتر مع دول اخرى ذات مصالح فى المنطقة مثل جيبوتى واريتريا.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)

تأسس رسميا فى مايو ١٩٧٥ بموجب معاهدة لاجوس، وتم توقيع البروتوكولات التى دشنت عمل التجمع فى نوفمبر ١٩٧٦ بمدينة لومى عاصمة توجو. وفى وقت لاحق، اعيدت صياغة المعاهدة الخاصة بالتجمع لتسريع التكامل الاقتصادى وزيادة مستوى التعاون السياسى بين الأعضاء.

الدول الأعضاء :

بنين، غينيا، النيجر، بوركينا فاسو، غينيا بيساو، نيجيريا، الرأس الأخضر، ليبيريا، السنغال، كوت ديفوار، مالى، سيراليون، جامبيا، توجو، غانا، موريتانيا .. وقد اعلنت موريتانيا انسحابها من التجمع.

الأهداف :

استهدف تجمع الايكواس زيادة الاستثمارات وفتح الأسواق بين الدول الأعضاء. وفى وقت لاحق، اتخذ التجمع خطوة أخرى نحو التعاون فيما بين أعضائه، حيث تم الاتفاق على حرية انتقال الأفراد بين الدول الأعضاء، وانتهاج سياسات تعزز سبل الدفاع المشترك، فتأسست قوة المراقبة الخاصة بالتجمع والمعروفة اختصارا بـ "الإكوموج" وقامت بتنفيذ عمليات ناجحة لحفظ السلام، كان من ابرزها ما قامت به فى كل من ليبيريا وسيراليون.

وتتسم الدول الأعضاء فى الايكواس بالتباين فيما بينها، سواء فيما يتعلق باتساع المساحة الجغرافية اوالتنوع فى الموارد الطبيعية والبشرية أو مستوى الاداء الاقتصادى، وهو ما كان له سلبياته، خاصة فيما يتعلق بالتدفق البشرى الهائل غير المنظم من الدول الفقيرة او من الدول التى تعانى من حالات عدم استقرار سياسى الى الدول الغنية الرئيسية فى التجمع، وفى مقدمتها غانا ونيجيريا.

- إجمالى المساحة: ٥,١١٢,٩٠٣ مليون كيلومترات مربعة.
- اجمالى تعداد السكان: ٢٥١,٦٤٦,٢٦٣ نسمة تقريبا (٢٠٠٤).
- الناتج المحلى الإجمالى: ٣٤٢,٥١٩ مليون دولار (٢٠٠٤).

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى: ١٣٦١ دولارا (٢٠٠٤).

وتجدر الإشارة الى أن بداية عام ٢٠٠٧ شهدت تحويل الأمانة التنفيذية للتجمع إلى مفوضية لها سلطات تفوق السلطات الوطنية وفى إطار عملية التحويل، أعيد تشكيل مؤسسات رئيسية مثل برلمان إيكواس ومحكمة العدل فى إيكواس لجعلها أكثر فعالية وتمكينها من لعب دورها الكامل فى عملية الاندماج والتنمية فى الإقليم.

تجمع شرق إفريقيا (EAC)

تأسس فى ٧ يوليو ٢٠٠٠، وبدأ الاتحاد فى ممارسة مهامه فعليا فى يناير ٢٠٠١.

الأعضاء :

يضم أعضاء مؤسسين هم: كينيا وتنزانيا وأوغندا .. وانضمت إليها رواندا وبوروندى ليصبح بذلك عدد الأعضاء ٥ دول.

الأهداف :

- تحسين وتعزيز التعاون على اساس العلاقات التاريخة والتفاهم المشترك بين الأعضاء.
- تاكيد ان اولويات التعاون ستكون فى قطاعات النقل والاتصالات والتجارة والصناعة والهجرة والأمن وتشجيع الاستثمارات فى المنطقة.
- اقامة سوق مشتركة وما يستتبعه ذلك من تيسير اجراءات السفر والتنسيق فى مجال التعريفات الجمركية.
- اتخاذ اجراءات قوية تجاه تحقيق التكامل، بما فى ذلك توفير عملات تتسم بحرية الصرف فى الدول الأعضاء ثم عملة موحدة لاحقا.

وقد أسس التجمع اتحادا جمركيا ومنطقة تجارة حرة بين كينيا وتنزانيا وأوغندا، وينتظر ان يتحول التجمع الى سوق موحدة بحلول ٢٠٠٩ وان يتبنى عملة موحدة فى العام نفسه.

- إجمالى المساحة: ١,٧٦٣,٧٧٧ مليون كيلومتر مربع.
- اجمالى تعداد السكان: ٩٧,٨٦٥,٤٢٨ نسمة تقريبا (٢٠٠٤).
- الناتج المحلى الإجمالى: ١٠٤,٢٣٩ مليون دولار (٢٠٠٤).
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى: ١٠٦٥ دولارا (٢٠٠٤).

الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS)

تأسست هذه الجماعة فى أكتوبر ١٩٨٣ وتضم فى عضويتها ١١ دولة من دول إقليم وسط إفريقيا هى: أنجولا، بوروندى، الكاميرون، جمهورية وسط إفريقيا، تشاد، الكونغو (برازافيل)، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الجابون، رواندا، ساوتومى وبرنسيب.

الأهداف :

يتمثل الهدف الأساسى للجماعة فى إنشاء اتحاد جمركى. وخلال السنوات الثمان الأولى من إنشائها، تبنت الإيكاس برنامجا لتحرير التجارة تم تطبيقه على مراحل، كانت أولى هذه المراحل هى التخفيض التدريجى لمعدلات التعريفة الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية على التجارة البينية.

وبوجه عام، تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا من أضعف المنظمات القائمة فى إفريقيا وأشدها تعرضا للصراعات، حيث عانت ثلاث دول من أعضاء الجماعة (الكونغو الديمقراطية، رواندا، بوروندى) من أشد موجات الحروب الأهلية ضراوة التى شهدتها القارة خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين. وعلى الرغم من حلول الاستقرار بدول المنطقة واتخاذ تدابير لإحلال السلم وتسوية المنازعات، إلا ان غالبية دول التجمع لم تتخلص بعد من آثار الصراعات البينية من جانب، والأهلية من جانب اخر، مما يجعل الطريق امام تحقيق اهداف التجمع طويلا الى حد ما.

- إجمالى المساحة: ٦,٦٦٧,٤٢١ مليون كيلومتر مربع.

- اجمالى تعداد السكان ١٢١,٢٤٥,٩٥٨ نسمة تقريبا (٢٠٠٤)
- الناتج المحلى الإجمالى ١٧٥,٩٢٨ مليون دولار (٢٠٠٤).
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ١٤٥١ دولارا (٢٠٠٤).

ومن الملاحظ ان الكاميرون تعد الدولة الأكثر تصنيعا، حيث تشكل الصناعة نحو ١٤٪ من الناتج القومى بها، فى حين تعتمد كل من الكونغو الديمقراطية والجابون على صادرات البترول، وإن كانت الدول الثلاث الأخرى أكثر دول الاتحاد ارتفاعا فى مستوى المعيشة.

وعلى الجانب الآخر، فإن كلا من تشاد وغينيا الاستوائية وإفريقيا الوسطى تعد دولا زراعية أساسا، ومن أكثر دول التجمع انخفاضا فى مستوى المعيشة. الا ان الاكتشافات البترولية فى الأعوام الأخيرة (خاصة فى تشاد وغينيا الاستوائية) تمثل عنصرا ايجابيا ينتظر ان يثرى اقتصادات بعض الدول المصنفة كدول فقيرة على المستويين الاقليمى والعالمى.

الهيئة عبر الحكومية للتنمية (إيجاد IGAD)

تعد الهيئة عبر الحكومية للتنمية (إيجاد) إحدى المنظمات الإقليمية الفرعية فى إفريقيا، والتى ترعى التعاون والتكامل الإقليمى فى منطقة شرق إفريقيا،وقد تأسست عام ١٩٩٦.

وقد حلت "إيجاد" محل الهيئة عبر الحكومية للتنمية ومواجهة الجفاف (IGADD)التى تم تأسيسها فى عام ١٩٨٦من جانب ست دول تعانى من الجفاف فى شرق إفريقيا، وهى جيبوتى وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا، ثم انضمت إليها إريتريا كعضو سابع بالمنظمة

الأهداف :

- الارتقاء باستراتيجيات التنمية وتحقيق التناغم التدريجى بين السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلى للدول الأعضاء.
- تنسيق السياسات فيما يتعلق بالتجارة والجمارك والنقل والاتصالات والزراعة والموارد الطبيعية وتشجيع حرية انتقال البضائع والخدمات والأفراد داخل التجمع.
- إيجاد بيئة ملائمة لتلقى الاستثمارات الخارجية وممارسة التجارة محليا وعبر الحدود
- تحقيق الأمن الغذائى الإقليمى وتشجيع وتعزيز جهود الأعضاء من أجل المكافحة الجماعية للجفاف وكافة الكوارث الطبيعية والإنسانية.
- تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة وتأسيس آليات لمنع وإدارة وتسوية المنازعات التى تتم بين الدول او النزاعات الأهلية.
- تشجيع وتحقيق أهداف تجمع "كوميسا".
- تشجيع وتيسير وتدعيم التعاون فى مجالات الأبحاث التنموية وتطبيقات العلم والتكنولوجيا.

العلاقة مع منتدى شركاء الإيجاد :

بدأت العلاقة بين منظمة الإيجاد وبعض الأطراف الدولية من الدول والمنظمات المانحة، باعتبارهم أصدقاء الإيجاد ثم لم تلبث العلاقات فيما بينهما أن تطورت لتأخذ طابع الشراكة فيما يعرف بشركاء الإيجاد IGAD Partners، ويضم منتدى شركاء الإيجاد الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وإيطاليا، وإنجلترا، وفرنسا، والنرويج، وايرلندا، واليابان، وهولندا، والسويد، والمفوضية الأوروبية، والأمم المتحدة، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، والمفوضية السامية لشئون اللاجئين، والبنك الدولى، فضلا عن بعض الأطراف المراقبة مثل اليونان، ومصر التى تشارك فى المنظمة الإيجاد بصفة مراقب منذ عام ٢٠٠٠

- إجمالى المساحة ٥,٢٣٣,٦٠٤ مليون كيلومتر مربع
- اجمالى تعداد السكان ١٨٧,٩٦٩,٧٧٥ نسمة تقريبا (٢٠٠٤)
- الناتج المحلى الإجمالى ٢٢٥,٠٤٩ مليون دولار (٢٠٠٤)
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ١١٩٧دولارا (٢٠٠٤)



عبده ضيوف

الأمين العام لمنظمة الفرانكوفونية :

"إذا لم تتحد الدول الإفريقية، فسيتم ابتلاعها بفعل تأثيرات العولمة"

حوار :
سوسن حسين

يعتبر رئيس السنغال السابق عبده ضيوف من رواد الديمقراطية في إفريقيا، حيث خرج من الحكم في عام ٢٠٠٠ عقب انتخابات ديمقراطية، فاز فيها منافسه، الذي صرح بأن ضيوف يستحق جائزة نوبل لمساهمته في الانتقال السلمي للسلطة.

ولد عبده ضيوف في ٧ سبتمبر ١٩٣٥، ودرس القانون في جامعة داكار، ثم جامعة السوربون في باريس، ثم عاد إلى بلاده في عام ١٩٥٩ ليبدأ حياة سياسية حافلة بالعطاء، حيث خدم في وزارات: الدفاع، والخارجية، والتخطيط، والصناعة، إلى أن اختاره الرئيس السنغالي ليوبولد سينجور - الأب الروحي للسنغال المستقل - كمدير لمكتبه في عام ١٩٦٢، حيث لم يكن عمره يتجاوز ٢٧ عاما.

منذ ذلك الحين، بدأت علاقة وطيدة بين ضيوف وسينجور، تنازل له الأخير خلالها عن منصب رئاسة الوزارة عام ١٩٧٠، ثم رئاسة الجمهورية عام ١٩٨١.

وبالإضافة إلى إسهامات ضيوف في تعزيز الديمقراطية في بلاده، حيث فتح الباب لتشكيل الأحزاب السياسية وللانتخابات النزيهة، فقد كان له اهتمام شخصي بتحسين الأحوال الصحية والمعيشية لشعبه. ويذكر له في هذا الصدد أنه تبنى شخصيا حملة التطعيم الإجباري للأطفال في بلاده، حيث ارتفعت نسبة الأطفال الحاصلين على التطعيم من أقل من ٢٠٪ عام ١٩٨٦ إلى ٧٥٪ عام ١٩٩٠. وبذلك، كانت السنغال أول دولة إفريقية تحقق هذا الهدف.

من ناحية أخرى، بدأت السنغال - بإشرافه - حملة ضد انتشار مرض الإيدز في عام ١٩٨٦، سابقة بذلك دولا إفريقية أخرى، مما أسهم في أن تكون معدلات الإصابة بالمرض في السنغال أقل نسبيا من الدول الإفريقية الأخرى.

أبدى الرئيس السابق ضيوف اهتماما خاصا بتنمية التعاون الإفريقي والوحدة الإفريقية، حيث تولى رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦. كما رأس اللجنة الدائمة لمواجهة الجفاف في بلاد الساحل الإفريقية. دخلت السنغال - تحت رئاسته - في وحدة كونفيدرالية مع الجارة جامبيا في عام ١٩٨٢، ولكن اندلاع حرب حدودية بين السنغال وموريتانيا عام ١٩٨٩ أدى إلى انفصال الدولتين.

تولى ضيوف رئاسة منظمة الفرانكوفونية عام ٢٠٠٣، ثم تم انتخابه لمدة رئاسية ثانية عام ٢٠٠٦.

لقد ربطتك بالرئيس سنجور علاقة وطيدة، فهل يمكن أن تحدثنا عن هذه الشخصية المرموقة والفريدة وأثرها على حياتك؟

● ما الذي يمكن أن أقوله عن الرئيس سنجور أكثر مما قلته في مناسبات سابقة؟ لقد كان أستاذي، كان بيجماليون الذي شكلني، كان بالنسبة لي نموذجا يحتذى، ومنه استلهمت أسلوبي كرجل يعمل في المجال العام. لقد ذكرت - في خطاب ألقيته بمناسبة عيد مولده التسعين عام ١٩٩٦ - ما يلي: "إذا كنت أدين بالكثير لليوبولد سيدار سنجور، فذلك لأنه علمني كل شيء". ولن أغير اليوم حرفا واحدا مما قلت. لقد خلفته كرئيس لجمهورية السنغال. وبصفتي الأمين العام للفرانكوفونية، فأنا أعتبر أنني أواصل معركته.

● "يجب تطبيق سياسات تشجع الإفريقيين على البقاء في بلادهم"

هل كان الطموح الشخصي وراء انخراطك في العمل السياسي والحكومي منذ شبابك؟

● لم يكن لي يوما طموح شخصي، كان شعاري دائما هو "الخدمة". وقد خدمت على الصعيد الوطني حتى اللحظة التي اتخذ فيها شعبي من خلال صناديق الاقتراع قرارا احترمته. بعد ذلك، طلب مني أن أخدم على الصعيد الدولي، على صعيد الفرانكوفونية، وقد وافقت على هذه المهمة بكل حماس وعزيمة. يبدو أن رؤساء الدول والحكومات يشعرون بالرضا عن خدماتي، بما أنهم طالبوني، أثناء قمة بوخارست الأخيرة، بأن استمر على رأس الفرانكوفونية لمدة ثانية، وهذا أمر يشرفني ويشعرني بالفخر.

اعتبر المراقبون أن السياسات التي اتبعتها أثناء رئاستك للسنغال هي امتداد وتعميق للسياسات التي بدأها الرئيس "ليوبولد سيدار سنجور"، خاصة في مجال اللامركزية، والديمقراطية، وتحرير الاقتصاد .. هل جاءت نتائج مجهوداتك على مستوى توقعاتك؟ وما هي العقبات الرئيسية التي صادفت تنفيذ هذه السياسات؟

● عند التصدي لرئاسة دولة نامية، فنادرا ما تأتي النتائج على مستوى ما نأمل. عندما تحكم دولة، فإنك تواجه بعقبات ضخمة داخليا وخارجيا. هناك قوى تدعو للجمود، هناك معارضات من كل نوع، وليست فقط على المستوى السياسي. هناك اتجاهات محافظة لا يستهان بها تمنعك أحيانا من المضي وفقا للإيقاع الذي حددته لنفسك. هناك أيضا أحداث دولية لا تستطيع أن تفعل شيئا تجاهها، ومنها - على سبيل المثال - انخفاض قيمة الفرنك عام ١٩٩٤، وارتفاع أسعار برميل النفط، والجفاف في منطقة الساحل الإفريقي. ورغم كل ذلك، فقد تمكنا من تقوية وطن ودولة يحسدنا عليها العالم أجمع، وتمكنا بصفة خاصة من بناء قوة دبلوماسية.

● "خدمت بلادي حتى اللحظة التي اتخذ فيها شعبي من خلال صناديق الاقتراع قرارا احترمته"

ما هي الأسباب الحقيقية لفشل تجربة الوحدة السنغالية - الجامبية؟ وما الذي كان يمكن أن يتحقق في حالة نجاحها؟

● الأسباب الحقيقية لفشل هذا الاتحاد هي الأسباب نفسها التي أدت إلى فشل الاتحاد مع "مالي" سابقا، وهي الأسباب نفسها التي تعوق اليوم مسيرة الاتحاد الإفريقي. إن الدول الإفريقية لم تفهم بعد أنها إذا وقفت بمفردها، فسيتم ابتلاعها بفعل تأثيرات العولمة، حتى الدول الأوروبية القوية رأت مستقبلها في الاندماج والوحدة.

لقد ناضلتم من أجل تحقيق درجة أكبر من الوحدة على مستوى إفريقيا، فهل أنتم راضون عن ثمار هذه الجهود؟

● مازال هناك الكثير لعمله، ولكن التحولات الملحوظة في المنظمات الإقليمية، مثل "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"، والنجاحات التي حققها الاتحاد الإفريقي تملؤني بالأمل.

ما رأيكم في التيار المعادي للإسلام الذي يجتاح الغرب؟

● الأصولية وتعصب الإسلاميين يسيئان كثيرا للإسلام. الإسلام الحقيقي هو تعبير عن الاعتدال والتوازن والحب، ولا مكان

فيه لاستخدام العنف. لابد أن ترتفع أصوات لتقوم بالتعريف بالإسلام بصورة أفضل. لابد أن يقوم كبار رجال الدين المسلمين الذين يؤمنون بهذه المفاهيم، والذين يمتلكون الحجج الدينية، بالتعبير عن أنفسهم أكثر وبطريقة مستمرة حتى لا يتركوا المجال لأولئك الذين يأخذوننا كرهائن.

لماذا صدمكم مشروع القانون الجديد حول الرقابة على الهجرة فى فرنسا؟ وما هو رأيكم فى السياسة الخارجية الفرنسية، خاصة فى إفريقيا؟

● إن مشكلة الهجرة يجب ألا ينظر إليها من زاوية قمعية أو أمنية فحسب. وإلا فلن تتم تسوية أى شىء. يجب النظر إلى المشاكل الأساسية التى تطرح. إفريقيا هى قارة يصل فيها الفقر إلى حد أنه يجب أن تكون جهود التنمية أكثر قوة مما هى عليه الآن.

• "إفريقيا اليوم بحاجة إلى التضامن والشراكة أكثر منها إلى المعونات"

يجب، بالإضافة إلى الإجراءات التى تحد من الهجرة، أن يتم أيضا تطبيق السياسات التى تشجع الإفريقيين على البقاء فى بلادهم، وأن تعطى الشباب الأمل عن طريق خلق نشاطات اقتصادية جديدة. إفريقيا اليوم بحاجة أكثر للتضامن والشراكة، منها إلى المعونة بمعناها الحرفى. بهذا المنطق، تتم إعادة بناء العلاقات مع الشركاء على المستويين الثنائى والدولى، ومنها فرنسا.

برأيكم سيادة الأمين العام، هل يوجد ما يبرر الموقف الأمريكى فى العراق؟ بصورة أعم، ما هو رأيكم فى السياسة الأمريكية منذ تولى إدارة بوش الحكم؟

● منذ بداية الأزمة، وقفت الفرانكوفونية إلى جانب الشرعية الدولية، كان يجب إيجاد حل داخل الأمم المتحدة. اليوم، ما أخشاه هو رد الفعل نتيجة الإحباطات التى نشأت، ليس فقط فى العراق، ولكن فى العالم العربى أجمع بعد كل هذه الفظائع التى عرفناها. لقد دخلنا فى دورة من الإرهاب من الصعب السيطرة عليها، ولكن جميع النيات الحسنة يجب أن تتضافر من أجل إيجاد حل.

السيد الرئيس، أنت معروف بجهودك ومساهماتك من أجل نشر السلام فى مناطق متفرقة من العالم، هل تعتقد أن منطقة الشرق الأوسط ستعرف يوما هذا السلام فى ضوء الأحداث المأساوية الأخيرة؟

● بالتأكيد، يجب أن يسهم الكل فى هذا الأمر، القوى الكبرى والدول المعنية بصفة عامة. أعتقد أن السلام ممكن إذا عرف الإنسان أن يحب الآخر، إذا لم يعتبر كل إنسان نفسه أنه مركز العالم، ولكن جزء من العالم، إذا تعامل كل شخص مع الآخرين ليس من منطلق الأنانية وإيثار النفس، ولكن إيثار الغير والكرم. أعتقد أن السلام ممكن، ولكن الناس هم كما هم! على كل حال، فيما يتعلق بى، فإنها مبادئى التى أطبقها فى حياتى اليومية.

أنت ترأس منظمة الفرانكوفونية الدولية منذ عام ٢٠٠٣، ما هى أبرز الأحداث خلال فترة رئاستكم الأولى؟

● المراقبون، خاصة أنتم أيها الصحفيون، هم من يجب أن يرد على هذا السؤال. دون التظاهر بالتواضع، أقول إن المنظمة قد أصبحت اليوم لاعبا لا يمكن تجاهله فى حل أزمات فى عالم الفرانكوفونية. أحكامنا يحسب لها حساب، وصوتنا مسموع، وهذا تقدم ملحوظ.

هل تعتقد أن منظمة دولية ذات اتجاه ثقافى ولغوى - مثل الفرانكوفونية - يمكن أن يكون لها دور حاسم لتلعبه فى إطار العولمة؟

● بالتأكيد! وهنا يكمن جديدنا. نحن لدينا حججنا فى هذا الصدد. فنحن نقف ضد سيطرة لغة واحدة أو ثقافة واحدة. إن معركة الفرانكوفونية ليست من أجل الدفاع عن اللغة الفرنسية بشكل خاص، ولا أى لغة أخرى غيرها. إن معركتنا هى معركة من أجل التنوع اللغوى والثقافى. نعتقد أن العالم لا يمكن إلا أن تثريه هذه الاختلافات.

قضايا السياسة الدولية

- الشرق الأوسط
- العراق .. مرحلة خلط الأوراق
- تركيا فى المحيط الإقليمى
- أوروبا
- الطاقة
- فى الشأن السودانى
- تحت الضوء

الشــرق الأوســـط

الأزمة الفلسطينية الداخلية .. إلى أين؟

■ محمد جمعة *

دخلت الأزمة الفلسطينية - الفلسطينية منعطفا خطيرا بعد قيام حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالسيطرة على قطاع غزة عسكريا، وهو ما دفع الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى إقالة حكومة رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، وإعلان تشكيل حكومة طوارئ.

وبعد أقل من مائة يوم على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وقبل أن تنتهي حوارات القاهرة التي جرت في يونيو ٢٠٠٧، وبدلا من أن تشرع الحكومة في تطبيق الخطة الأمنية التي اقرها مجلس الوزراء، بـ "مباركة" من رئيس السلطة محمود عباس - انزلق الوضع في قطاع غزة، وبسرعة فائقة، إلى مربع الاقتتال، على نحو غير مسبوق.

وقد شهد قطاع غزة مواجهات دموية غير مسبوقة كعمليات التصفية الجسدية، التي جرت على مرأى ومسمع من الجميع. فضلا عن اشتباكات الثاني عشر والثالث عشر من يونيو ٢٠٠٧، بالصورة التي حدثت بها، سواء لجهة أماكن الاقتتال وجبهات التطاحن (الجبهة الغربية من عزة حيث مقار المخابرات العامة، ومجمع الرئاسة، والمقر الرئيسي لجهاز الأمن الوقائي) أو لجهة حجم القوات المشاركة، لاسيما من قبل حركة حماس، أو لجهة عدد الضحايا - حيث سقط خلال الساعات الأربع والعشرين الأولى أكثر من ٢٨ قتيلا و١٤٠جريحا، أو حتى لجهة الإصرار الواضح على النيل من الطرف الآخر، إذ لم تستثن مطاردات السلاح المتبادلة بين الطرفين المستشفيات وحتى أسرة المرضى.

معركة الحسم الدموي :

كل هذه المعطيات ترجح احتمال دخول الصراع بين قطبي المعادلة الفلسطينية مرحلة الحسم الدموي، وانتقاله من حيز "الحرب الأهلية المحدودة" إلى ملامسة وضعية "الحرب الأهلية الشاملة"، بكل ما يعنيه ذلك من تداعيات كارثية على الساحة الفلسطينية، بل وعلى القضية ذاتها.

الروايات التي قدمت بشأن عودة الاقتتال والاشتباكات من جديد متضاربة، ولا توجد جهات قانونية محايدة ذات سلطة، في إمكانها تقديم الرواية الصحيحة، أو ردع ومحاسبة المرتكبين لها، وإن كانت إرهاصات تلك الاشتباكات تعود إلى الحادي عشر من مايو ٢٠٠٧.

ولأهمية الوقوف عند اغتيال "بهاء أبو جراد" أحد قيادات حركة فتح، على أيدي مسلحين، أشارت "فتح" إلى أنهم من كتائب القسام، ونفت "حماس" تلك التهمة جملة وتفصيلا. إلا أن التفسير المتكامل لما حدث من جديد في غزة وثيق الصلة باتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة على أساسه، وبما حدث منذ ذلك الوقت وحتى اندلاع الاقتتال من جديد.

فاتفاق مكة، ونتيجة لغياب الضمانات الكافية، والآليات المفصلة، كان أشبه بصلح عشائري قام على تقارب وتعايش بين برنامجين مختلفين. كذلك حكومة الوحدة الوطنية التي قامت بموجبه، لم تقم على قواعد متينة وواضحة للشراكة السياسية، ناهيك عن التفهم الايديولوجي، ومن ثم لم تكن حدود التفاهم التي سهلت نشوءها كافية للاطمئنان إلى مستقبلها، أو إشاعة أجواء من الثقة في ديمومتها.

حيث توافق قطبا الساحة الفلسطينية على تكوين هذه

(*) باحث متخصص في الشأن الفلسطيني .

الحكومة قبل الاستقرار على أرضيتها وفلسفتها، وآية ذلك: الاتفاق على استمرار عمل لجنة أسس الشراكة وتفعيل منظمة التحرير ونحن - والحال كذلك - بصدد تسلسل معكوس يجافي منطق الأشياء، إذ الأصل أن تكون الحكومة بعض تجليات الالتقاء على أسس الشراكة. ولعل الأفضل في هذه الحالة أن تكون نتاجا لإعادة تفعيل منظمة التحرير بعد اندماج كل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي في صلبها. على أن المنطق يقول أيضا إن الحكومة العتيدة لا يمكن لها أن تنشأ أو تقلع بدون حد أدنى من أرضية مشتركة بين مكوناتها الحزبية، ويبدو أن المتحاورين أدركوا هذه الحقيقة بمثل ما أدركوا صعوبة اجتراحها، ولهذا نجدهم وقد لاذوا مجددا بالصيغ التعميمية، والمفاهيم الالتفافية حمالة الأوجه كما في وثيقة الوفاق الوطني.

بكلمات أخرى، فإن عوامل الخلاف والانقسام والتوتر والاقتتال بين الفلسطينيين ظلت قائمة وقابلة للاشتعال، لأن اتفاق مكة لم يشكل منذ البداية اتفاقا يقدم برنامجا منسجما قادرا على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

إخفاقات داخلية :

داخليا، وبقدر ما أبدى طرفا المعادلة الفلسطينية من سخونة في معالجة الخلاف الداخلي، بقدر ما أبديا برودة في علاقة الشراكة السياسية. فلا يكاد يرى - على سبيل المثال - لقاء تفاعلي بين قادة الطرفين، أو تعاون في تنفيذ أو القيام بنشاطات الحكومة، التي لم يتورع أحد عن انتقادها وكأنها لا تخص أحدا.

ومن ثم، ظل ملف الشراكة يراوح مكانه، واستمرت حالة الاستقطاب الداخلي بين شريكي حكومة الوحدة. وفي هذا السياق، رفضت "فتح" إخلاء مواقعها القديمة، حيث أمسك المحافظون المسئولون عن تطبيق السياسة الداخلية في المحافظات الفلسطينية، والمعينون من قبل الرئيس "أبو مازن" بمقاليد الأمور، بل أن صلاحياتهم توسعت مدنيا وأمنيا.

كذلك، ظل ملف اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية بطيئا متثاقلا، بل وطرحت بشأنه العديد من الأسئلة، من ضمنها: هل تبدو قيادة "فتح" قادرة أو راغبة بالمضي قدما في هذا الاستحقاق حتى نهايته، وقد خسرت موقعها المهيمن في إدارة السلطة، مما يعني أنها ربما تفرط في قيادتها للمنظمة، وتتخلى بذلك عن دورها القيادي في الساحة الفلسطينية؟ وهل ثمة إرادة سياسية عربية ودولية لتفعيل هذه المنظمة، بعد أن تآكلت، وبعد أن غابت (أو بالأصح غيبت) لصالح الكيان المتمثل بالسلطة الوطنية في الضفة والقطاع؟

معضلة الشراكة الأمنية :

على صعيد الشراكة الأمنية، رفض الطرف الأساسي في الشراكة السياسية، المتمثل في حركة فتح، مد تلك الشراكة لتشمل موضوع الأمن. ففي السابق، كان الدفع بأن وزير الداخلية هو من حركة حماس، ولكن الأمر نفسه استمر مع وزير داخلية متفق عليه "هاني القواسمي". وهكذا برز السؤال البديهي: كيف يمكن لوزير داخلية أن يمارس عمله إذا لم يكن هو صاحب القرار في الأجهزة الأمنية التابعة له؟ وهل يمكن لوزير داخلية أن يمارس عمله إذا كان الضابط الذي تحت إمرته يملك صلاحيات أقوى من صلاحيات الوزير؟

وبسبب هذه الأسئلة البديهية، بقيت خطة وزير الداخلية لحفظ الأمن، والتي وافق عليها الجميع في مجلس الوزراء، حبرا على ورق. وبسبب هذه الأسئلة البديهية، استقال وزير الداخلية من منصبه بعدما تبين له استحالة الاتفاق فيما بين "فتح" و"حماس" حول المرجعيات السياسية للأجهزة الأمنية.

وكان الخلاف قد تفجر بين قطبي الساحة الفلسطينية في الأول من مايو ٢٠٠٧ عندما شرعت الحكومة في تنفيذ الخطة الأمنية المتفق عليها.

فحركة حماس أرادت أن تشارك الشرطة والقوة التنفيذية في تنفيذ تلك الخطة، وطالبت في هذا السياق بإقالة مدير الشرطة ومدير الأمن الداخلي، مع إعطاء صلاحيات واسعة لوزير الداخلية. كما رفضت إشراك أفراد من الأمن الوطني أو المخابرات، واشترطت لكي تنفذ مطلب حل القوة التنفيذية وضمها للأجهزة الأمنية، حل جهاز الامن الوقائي.

أما حركة فتح، فقد أرادت مشاركة كافة الأجهزة الأمنية واستبعاد القوة التنفيذية وحلها، وأكدت ضرورة قيام وزير الداخلية بتحمل المسئوليات المنوطة به دون التدخل بصلاحيات الرئيس "أبو مازن" والأجهزة الأمنية (المرتبطة بالرئاسة).

وكان منطقيا، والحال كهذه، أن يصبح الوضع أقرب ما يكون لحكومتين في حكومة واحدة، كل حكومة لها أنصارها والأجهزة الأمنية التي تأتمر بأمرها، وهذا بحد ذاته يقضي على أية إمكانية لنجاح أية خطة أمنية. إذ إن الشرط الرئيسي لتحقيق الأمن أن تكون هناك سلطة واحدة، وسلاح شرعي واحد، وقرار واحد. أما تعددية السلطات والاستراتيجيات ومصادر القرار، فهي الجذر الرئيسي لحالة الفوضى والفلتان الأمني.

وإزاء حالة الفشل تلك، تبادل طرفا المعادلة الفلسطينية الاتهامات، وألقى كل منهما بمسئولية ما حدث ويحدث على الآخر. فمن جهتها، حملت "حماس" الرئاسة وحركة "فتح" المسئولية، مؤكدة أنهما أقدمتا على عدد من الممارسات تصطدم وروح ومنطق اتفاق مكة، وتتناقض كذلك مع الشراكة التي نشأت بموجبه، ومن هذه الممارسات.

١- قرار "أبو مازن" بتعيين "محمد دحلان" كمستشار أمني، الأمر الذي اعتبرته حماس بمثابة تهميش لوزير الداخلية في حكومة الوحدة.

٢- استمرار كلمة مدير الأمن الداخلي "رشيد أبو شباك" هي النافذة لدى قيادات الأجهزة الأمنية، قبالة أي تعليمات لوزير الداخلية.

٣- قيام "أبو مازن" بإعادة صياغة مجلس الأمن القومي بشكل أدى إلى تحجيم صلاحيات وزير الداخلية، حيث تم تمثيل مديري المخابرات، والأمن الوقائي على درجة واحدة مع وزير

الداخلية، بل وجرى تأكيد تمثيل العقيد محمد دحلان كسكرتير لذلك المجلس.

٤- استمرار حرص الرئاسة في التعاطي بإيجابية مع الخطط الأمنية التي وضعها الجنرال الأمريكي "كيث دايتون"، حيث التدريبات منفصلة وشاذة عن سياسات الحكومة وبرنامجها، ودون علم وزير الداخلية، في الوقت الذي لم تخف فيه واشنطن نيتها تزويده بعشرات الملايين من الدولارات على حساب الأجهزة الأخرى، ناهيك عن موافقة إسرائيل على تسهيل وصول الأسلحة له عبر المعابر التي تسيطر عليها.

كل هذه الممارسات اعتبرتها "حماس" مؤشرات وإرهاصات فتحاوية على نيات إحكام السيطرة، والتخلص من شرعية حماس تدريجيا.

أما حركة فتح، فقد اعتبرت - على لسان "عزام الأحمد" عضو لجنتها المركزية - استقالة "هاني القواسمي" تمثيلية حمساوية، على أمل منح الوزير مزيدا من الصلاحيات على حساب قادة الأجهزة الأمنية بينما اتهمت الرئاسة الفلسطينية "تيارا" داخل حماس بالسعي للانقلاب على الشرعية.

وبين هذا وذاك، اعترفت مصادر فلسطينية مطلعة بأن العوائق بالدرجة الأولى أمريكية المنشأ. إذ إن بقاء الوضع الأمني على حاله، وبقاء أشخاص محددين في رئاسة الأجهزة الأمنية، هو شرط أمريكي لوصول المساعدات الأمنية، والمساعدات المالية. فهذا الشخص هنا يضمن وصول المساعدات الأمنية، وذاك الشخص هناك يضمن وصول المساعدات المالية. ويتم في سياق التصور الأمريكي تدريب قوات فلسطينية أمنية جديدة، ويتم إلحاقها بمؤسسة الرئاسة، وتجرى عمليات التدريب في بعض الدول العربية، وحتى روسيا، وتعود كلها لتعمل تحت إمرة طرف دون آخر، ويتم تضخيم هذه القوة دون أن يظهر أن لها دورا في حفظ الأمن، لا بل إن وصول ٥٠٠ رجل أمن من مصر إلى غزة، بعد أن قضوا فترة تدريب كافية، كان عاملا من عوامل انفجار الوضع الأمني، رغم تأكيد أن موعد الوصول كان محددا من قبل، ورغم الدور الايجابي الكبير الذي تلعبه البعثة الأمنية المصرية في السعي لتهدئة الوضع.

إزاء ذلك، بات واضحا أن الشراكة السياسية لا تقبل منطق "الإقطاعات" التي يتم احتكارها لهذا الفريق أو ذاك، وأنه من دون مد الشراكة السياسية لتشمل الأمن، فلن يكون بالإمكان تطبيق اتفاق مكة، وأن استمرار الحزبية في بناء الأجهزة الأمنية، وتداخل وتضارب صلاحيتها، والمزاوجة بين المسئوليات السياسية والأمنية لقادة الأجهزة الأمنية وكوادرها، واستمرار تعددها وزيادة عددها - كل ذلك إنما يعبر عن غياب الفلسفة الواضحة لدور ووظيفة المؤسسة الأمنية.

والنتيجة النهائية لكل هذه المعطيات هي أن تقع الساحة الفلسطينية - حتى في ظل حكومة الوحدة - أسيرة نظام الرأسين، ورهينة الانقسام والاستقطاب بين "فتح" و"حماس"، لأن حالة "التوحد" لم تنبع من إرادة وقناعة ذاتية كاملة، وتمت صياغتها على إيقاع "الفتنة"، مما يعني - في التحليل الأخير - أن حكومة الوحدة لدى قطبي الساحة الفلسطينية لم تكن أكثر من مجرد هدنة مؤقتة، أو وقت مستقطع، أرادته "فتح" لتقوية شعبيتها وتعزيز سيطرتها، وسحب الصلاحيات من حماس، ناهيك عن التقاط الأنفاس، وإعادة ترتيب الأوضاع المنفلتة داخلها. وأرادته "حماس" لتكريس دورها القيادي في الساحة الفلسطينية، والالتفاف على محاولات تعويض هذا الدور من أي طرف داخلي أو خارجي، ووقف عزلتها الدولية، وتعزيز شرعيتها الانتخابية كقوة سياسية، ناهيك عن محاولة إشراك حركة فتح في ورطتها.

تحديات خارجية :

مثلما لم يحدث أي تقدم في ملف الجندي الإسرائيلي الأسير "جلعاد شليط"، لم تغادر كذلك حكومة الوحدة مربع الحصار باستثناء لقاءات مع بعض وزرائها من غير وزراء حماس.

فحكومة الوحدة، ورغم المرونة التي أبدتها حماس للوصول إليها، إلا أنها لم تكن صيغة كافية لكسر الحصار السياسي والاقتصادي في ظل التعنت الامريكي والتلكؤ الأوروبي، والضعف العربي. صحيح أن ثمة اختراقات في جدار الحصار، ولكنها بقيت تتعامل بانتقائية مع أعضاء الحكومة، بما أبقى وزراء حماس في عزلتهم وحصارهم.

وهذه الصيغة، رغم اشكالياتها، مررتها حركة حماس على أمل تحسن الأوضاع، وخلق تمييع تدريجي للحصار. بيد أن عدم بقاء الجبهة الفلسطينية متماسكة في مواجهة الحصار وجه ضربة قاسمة لمراهنات حماس على عامل الوقت.

أمريكيا :

أعلنت الإدارة الأمريكية، ومن ورائها إسرائيل، رفضها لاتفاق مكة، بل وربما أغرت المرونة التي تقدمت بها "حماس" الأصوات المتشددة داخل الإدارة الأمريكية بالقول إن الضغط يولد المزيد من التنازلات السياسية وليس العكس.

وفي هذا الإطار، أصرت الولايات المتحدة على مطالبها المتمثلة في ضرورة الاعتراف بشروط الرباعية الدولية من أجل فك الحصار، والمتمثلة في "نبذ العنف" والاعتراف بإسرائيل، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة معها.

ولم تغير واشنطن موقفها تجاه حماس، فمارست سياسة انتقائية لفك "التحالف" بين "فتح" و"حماس"، ولهذا لجأت إلى لعبة "المعانقة" مع الرئاسة الفلسطينية وفتح، و"المقاطعة" ضد "حماس"، كي تزيد "الشرخ" وتؤلب حماس على فتح، والعكس صحيح.

وأثبتت الضغوط الأمريكية نجاعتها في قبول الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالخطة الامنية الأمريكية "اختبارات التنفيذ"، التي اقترحها الجنرال "كيث دايتون" في مايو ٢٠٠٧، مع "جره" إلى مفاوضات عقيمة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت.

كذلك، حرصت الإدارة الأمريكية على الانتقال بالوضع الفلسطيني من أزمة إلى أخرى، على أن تستغل المرحلة لتقوية

الرئاسة والأجهزة الأمنية التى تسيطر عليها حركة فتح. وفى الوقت نفسه، ترد كل التسهيلات والمساعدات الحقيقية من جانب الرئاسة التى عززتها بعد اتفاق مكة*وزارات مهمة (سيادية). وبالتوازى مع كل ذلك، حرصت واشنطن أيضا على أن تجرى من لآخر "صيانة" مستمرة لعملية المفاوضات، لكيلا يدفع الشعب الفلسطينى كله نحو المواجهة، وربما هذا هو المنطق الذى بموجبه حرصت كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية على عقد اجتماعات دورية بين "أبو مازن" وأولمرت بعد اتفاق مكة. إذ بنظر واشنطن، لم تكن مقاطعة الرئاسة الفلسطينية بعد اتفاق مكة سوى "الوصفة الأسهل" لإضعافها، وللدفع بحركة فتح إلى أحضان حكومة الوحدة سياسيا.

أوروبيا :

حاولت الأطراف الأوروبية أن تتميز عن الموقف الأمريكى - الإسرائيلى برؤية التقدم الذى أحرز فى مكة، إذ اعتبر الاتحاد الأوربى حكومة الوحدة خطوة إلى الأمام، واقترابا مهما من شروط الرباعية الدولية، ومن ثم راهن الأوروبيون على تطوير وتوضيح مواقف الحكومة فى الممارسة العملية، كى يتمكنوا من تطوير موقفهم، والتأثير فى المواقف الأخرى، ولهذا نصح الأوروبيون بوقف إطلاق الصواريخ وتبادل الأسرى، وإعطاء فرصة للمفاوضات، واقترحوا أيضا العمل بالتدريج لرفع الحصار. بيد أنهم عادوا وتلكئوا تماهيا مع الضغوط الأمريكية التى نجحت - فيما يبدو - فى منع تحول التراخى الأوروبى فى التعامل مع "حماس" إلى انفتاح كامل.

عربيا :

أما على صعيد الأنظمة العربية، فلم تستخدم الدول العربية المعنية كل وزنها السياسى والاقتصادى فى الضغط من أجل رفع الحصار. وربما يعود ذلك بشكل أساسى، إضافة للضغوط الامريكية، إلى ما تبديه بعض الأطراف العربية من مخاوف إزاء سيطرة حماس على مقاليد السلطة، من حيث امتداداتها الداخلية، وضررها على تحالفاتها الغربية. فحماس وبرنامجها - بنظر بعض الأطراف العربية - لا تزال طرفا سياسيا لا يتسق و"المعطيات الموضوعية" فى المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقات الموقعة، ومنها الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى، واتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وكذلك اتفاقات وادى عربة بين الأردن وإسرائيل. ومن ثم، تتعاطى تلك الأطراف العربية مع حماس بحذر شديد، ويترجم ذلك فى رغبة عربية دفينة فى عدم احتضان حكومة الوحدة، مما يؤكد - فى التحليل الأخير - أن اتفاق مكة لم يكن أكثر من "صياغة عربية مظهرية" وليست جدية لمعالجة الأزمة الفلسطينية الداخلية.

والمحصلة النهائية لكل تلك المعطيات والمفارقات أن طرفى العلاقة فى حكومة الوحدة لم يتبق فى جعبتهما أية أوراق. فاستمرار الحصار، ونقص الأموال، يكشفان عن تردى الأمن، ويوجدان مناخ توتر أمنى قابلا للانفجار، والفوضى الأمنية تختبر الشراكة التى تزداد صعوبة فى ظل استمرار الحصار، وهذا يرضى المتعصبين على جانبى المعادلة السياسية الداخلية، ليتأكد من جديد عدم إمكانية إيجاد حل أو مخرج فلسطينى فى المدى المنظور، لا سيما وأن هذا الوضع المأزوم أصبح مرتبطا بالوضع الشامل فى المنطقة العربية، وأصبح مرتبطا بحالة التجميد القسرية التى تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على أوضاع المنطقة كلها من لبنان إلى سوريا إلى العراق إلى إيران.

وعند إيجاد وإلى أن تتمكن هى من إيجاد مخرج لمأزقها الكبير، ذلك المخرج، تبدأ مشكلات المنطقة كلها بالتوجه نحو الحل.

بمعنى آخر، فإن واشنطن تجمد كل الحلول بانتظار حصيلة معركتها فى العراق، إذ تبدو واشنطن حتى الآن مهزومة فى العراق، وهى لا تسلم بهذه الهزيمة، وتبذل جهودا غير عادية لكى تحولها إلى نوع من النصر، وبعدها تأمل فى أن تفرض حلولها فى جميع الساحات.

وفى قلب هذه الصورة الفريدة من نوعها فى السياسة العالمية، ليس بوسع الفلسطينيين سوى البحث بكل السبل عن الآليات الكفيلة بتحسين أوضاعهم الداخلية، وفى مقدمة ذلك الكف عن الاقتتال الأهلى، ريثما يتم التوصل إلى حل جذرى للأزمة الراهنة.

إسرائيل .. واستغلال الانقسام الفلسطينى

■ د. عماد جاد *

مع انتصاف شهر يونيو ٢٠٠٧، شهدت إسرائيل أحداثا متسارعة على المستويين المحلى والإقليمى. فعلى الصعيد المحلى، فاز شيمون بيريز برئاسة الدولة بالتزكية بعد انسحاب المرشحين أمامه من أجل منحه هذا المنصب، كما فاز إيهود باراك برئاسة حزب العمل بعد أن تفوق فى الجولة الأولى على الزعيم السابق للحزب عمير بيريتس، وأيضا عامى أيالون، وحسم جولة الإعادة فى مواجهة الأخير، ليفوز، أو - بالأحرى - ليعود مجددا إلى رئاسة حزب العمل.

وبعد الانتخابات، تولى باراك وزارة الدفاع بدلا من بيريتس. وعلى الصعيد الإقليمى، جاء الحدث الأبرز لإسرائيل ممثلا فى اجتياح العناصر المسلحة لحركة حماس - كتائب القسام والقوة التنفيذية- لمؤسسات السلطة الوطنية ومقار الأجهزة الأمنية، والسيطرة على القطاع تماما، والقضاء على تواجد حركة فتح فى القطاع. وقد مثلت هذه التطورات المتسارعة ما يمكن اعتباره أدوات لتجاوز أزمة النخبة الإسرائيلية التى كشف عنها تقرير لجنة "فينوجراد" حول أداء القيادتين السياسية والعسكرية فى الحرب مع مقاتلى حزب الله فى شهرى يوليو وأغسطس ٢٠٠٦.

وفى الوقت نفسه، بدا واضحا أن التطورات التى جرت فى قطاع غزة، وما أعقبها من قرارات رئاسية فلسطينية بإقالة حكومة الوحدة الوطنية، وفرض حالة الطوارئ، ثم تشكيل حكومة طوارئ بقيادة سلام فياض، توفر فرصة نموذجية لإسرائيل يمكن استثمارها فى تحقيق أهداف عديدة تمثل مخرجا من الأزمة السياسية التى تعانى منها القيادة الإسرائيلية من ناحية، وفرصة سانحة لوضع أسس تسوية سياسية كانت مرفوضة فلسطينيا من ناحية أخرى.

تقرير لجنة " فينوجراد" ومازق القيادة الإسرائيلية :

قدم القاضى المتقاعد "إلياهو فينوجراد" تقريره الاولى عن الحرب التى شنتها إسرائيل على لبنان خلال شهرى يوليو وأغسطس ٢٠٠٦. وقد حمل التقرير الحكومة الإسرائيلية مسئولية الفشل فى هذه الحرب، وأكثر التقرير من استخدام تعبير "الفشل" فى وصف أداء الثلاثى الرئيسى، ممثلا فى رئيس الوزراء إيهود أولمرت، ووزير الدفاع عمير بيريتس، ورئيس الاركان المستقيل دان حالوتس. ويمكن اعتبار "الفشل" هو عنوان التقرير وخلاصته، فالقيادة فشلت، والجيش فشل، والنتيجة هى فشل إسرائيل فى تحقيق أهدافها من وراء الحرب. وبالتالى، سيكون مصطلح "الفشل" هو المصطلح الذى سيعرف به تقرير لجنة "فينوجراد" عن الحرب الإسرائيلية على لبنان.

ومن المهم هنا التوقف أمام تحليل الاتهامات التى وجهها التقرير إلى ثلاثى المسئولية، اولمرت -بيريتس- حالوتس، وما هو متوقع من تداعيات على الساحة الإسرائيلية فى الفترة القادمة، وما يمكن أن يترتب على ذلك من سياسات إسرائيلية.

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

أشار التقرير بوضوح إلى أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت يتحمل المسئولية الرئيسية فيما أسفرت عنه الحرب من فشل للقوات الإسرائيلية فى تحقيق النتائج المحددة للحرب. وجاء فى التقرير "أن القرارات التى تم اتخاذها فى بداية الحرب وطريقة اتخاذ القرارات اشتملت على إخفاقات خطيرة جدا، وتقع غالبية المسئولية على رئيس الحكومة ووزير الدفاع وعلى رئيس هيئة الأركان السابق، وكان لثلاثتهم دور شخصى وحاسم فى هذه القرارات وطرق اتخاذها". وأضاف التقرير "أن القرار بالرد العسكرى الفورى والعنيف لم يستند إلى خطة مفصلة".

واتجه التقرير بعد ذلك إلى تحديد مسئولية الأشخاص الثلاثة الرئيسيين عن "الفشل". فبالنسبة لرئيس الوزراء أولمرت، أكد التقرير أنه يتحمل المسئولية الكاملة والعليا والشاملة عن قرارات الحكومة وعمليات الجيش، وتنبع مسئوليته من منصبه وأدائه، فهو الذى بادر واتخذ القرارات، وبلور موقفه دون تفكير عميق وبدون فحص البدائل وبدون أن يطلب بدائل، ولم يقم بإجراء مشاورات منتظمة مع آخرين، بالرغم من قلة خبرته فى هذه الأمور. وأكد التقرير أن رئيس الحكومة هو المسئول الأول عن عدم وضع أهداف محددة للحرب بشكل واضح، ولم يدرس العلاقة بين الأهداف والعمليات التى اتخذت من أجل تحقيقها.

أما بالنسبة لوزير الدفاع عمير بيريتس، فقد أكد التقرير عدم خبرته، كما أنه لم يقم بدراسة خطط الجيش ولم يطلب عرض بدائل. وخلص التقرير بالنسبة لبريتس إلى القول إنه فشل فى أداء مهام منصبه. وأكد التقرير أن بيريتس لم تكن لديه خبرة فى القضايا السياسية والعسكرية، كما لم يكن على دراية جيدة بأسس استخدام القوة العسكرية كأداة لتحقيق أهداف. وبالرغم من ذلك، فقد اتخذ قراراته دون التشاور مع العناصر من ذوى الخبرة.

أما رئيس الأركان دان حالوتس، الذى استبق الأحداث بتقديم استقالته، فقد وصفه التقرير بأنه شخص متهور، وأنه رغم عدم دراية رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالشئون العسكرية، فإنه لم يطلعهما على تعقيدات ساحة القتال، ولم يعرض حالوتس أمام القيادة السياسية أية بدائل أخرى.

ورغم ذلك، لم يشتمل تقرير اللجنة على دعوة أولمرت وبيريتس إلى الاستقالة، كما لم ينص صراحة على عدم أهلية كل منهما للمنصب، الأمر الذى كان يمكن أن يدفع بهما إلى تقديم الاستقالة والخروج من المنصب، وهو ما فهمه أولمرت جيدا، لذا بادر بعد تقديم التقرير إلى القول إنه لن يستقيل، وإنه سوف يعمل على تطبيق توصيات اللجنة.

ومع صدور التقرير، تحرك الرأى العام الإسرائيلى، وسيُر مظاهرات تطالب أولمرت بالاستقالة، واستدعت الذاكرة ما جرى عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث جرى فى نوفمبر تشكيل لجنة تحقيق برئاسة القاضى اجرانات، أصدرت تقريرها فى أبريل ١٩٧٤، الذى حمل المسئولية للقيادات العسكرية، وعلى أرسها ديفيد اليعازر رئيس الأركان، وقائد المنطقة الجنوبية الجنرال شموئيل جونين. وعلى الرغم من أن تقرير لجنة اجرانات لم يحمل رئيسة الوزراء جولدا مائير، ووزير الدفاع موشيه دايان أى قدر من المسئولية عما سماه "التقصير" فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلا أن جولدا مائير لم تحتمل رؤية المظاهرت تطالبها بالاستقالة أكثر من عشرة أيام فقط، حيث بادرت بتقديم استقالتها، وخلفها فى المنصب إسحاق رابين. ومع صدور تقرير لجنة "فينوجراد" الذى حمل رئيس الوزراء ووزير الدفاع، إضافة إلى رئيس الأركان، المسئولية عن "الفشل" فى تحقيق أهداف الحرب، طرحت تساؤلات حول تداعيات التقرير على مستقبل القيادة السياسية الإسرائيلية، وعلى الائتلاف الحكومى القائم، ومدى إمكانية أن تشهد إسرائيل انتخابات تشريعية مبكرة، وأثر كل ما يجرى على عملية التسوية السياسية، لا سيما على المسار الفلسطينى.

يلاحظ أن التقرير، وإن أدان القيادة الإسرائيلية واتهمها بالفشل، فإنه تحاشى مطالبتها بالاستقالة، وفضل أن يحيل هذه المسألة إلى الرأى العام الإسرائيلى الذى بيده أن يحدد مستقبل هذه القيادة. وهنا، تحركت أطراف عديدة التقت مصالحها فى رحيل رئيس الوزراء -رئيس حزب كاديما- ووزير الدفاع -رئيس حزب العمل- ولكن حساباتها تباينت ما بين خلافة الشخص المطلوب رحيله، إلى خلافة الحكومة، إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة جريا على ما تظهره استطلاعات الرأى العام الإسرائيلى من تصاعد منحنى التأييد لليمين الإسرائيلى بقيادة الليكود، الذى يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق نيتانياهو.

فمن ناحية أولى، تحركت دوائر داخل حزب كاديما وضغطت من أجل تنحية رئيس الوزراء لتمرير الأزمة، وإنقاذ الحزب من تراجع الأسهم وربما التحلل. وقد تولت وزيرة الخارجية تسيبى ليفنى قيادة هذا التيار، ولم تخف تطلعها إلى خلافته فى المنصب، وهو ما دفع أولمرت إلى العمل على الاستمرار فى منصبه. وفى حال اتخاذ قرار الاستقالة، فلن تكون ليفنى الخليفة، بل شخص آخر، مستندا إلى ما ورد فى تقرير "فينوجراد" من توصية بضرورة أن تتحلى القيادات السياسية والعسكرية بالخبرات اللازمة، وهو ما نفاه أولمرت عن ليفنى.

ومن ناحية ثانية، تحركت قطاعات فى حزب العمل من أجل ترتيب أوراق الحزب فى انتخابات الرئاسة التى كان محددا لها أن تجرى فى الثامن والعشرين من مايو ٢٠٠٧، والتى لم يكن لعمير بيريتس فيها أى فرصة، حيث كان السباق محصورا بين إيهود باراك ودانى أيالون. وكان واضحا أن حزب العمل - سواء تحت قيادة باراك أو أيالون - يفضل استمرار الحكومة الائتلافية الحالية خشية فقدان ما يحظى به الحزب من مقاعد فى الكنيست الحالى (١٩ مقعدا لحساب أحزاب اليمين). فى الوقت نفسه، فإن رئيس الحزب الجديد سوف يعمل على تحسين فرص الحزب عبر إعادة قاعدته الانتخابية إليه من جديد.

ومن ناحية ثالثة، سعى اليمين الإسرائيلى، وتحديدا تكتل الليكود، إلى خوض انتخابات برلمانية مبكرة تحسن حصة الحزب من مقاعد الكنيست حتى يتجاوز تراجعه الحالى -١٢

مقعدا، الأدنى منذ تشكيل الحزب عام ١٩٧٤- وهو ما تؤكده استطلاعات الرأى العام الإسرائيلي، والتي تعطى الليكود المرتبة الأولى في حال إجراء انتخابات مبكرة.

وبمرور الوقت، نجح رئيس الوزراء أولمرت في امتصاص غضب الشارع، وعمل على تدعيم موقف حكومته عبر تأكيد ضرورة تطبيق كافة توصيات لجنة "فينوجراد"، وهنا تطلع إلى فوز باراك برئاسة حزب العمل حتى يقلده منصب وزير الدفاع، فيبدأ في تطبيق الشق العسكري من التوصيات. فباراك يأتي من خلفية عسكرية، ووصل إلى مرتبة رئيس الأركان، وسبق له رئاسة حزب العمل، وهو صاحب قرار الانسحاب من الجنوب اللبناني، وخاض مفاوضات كامب ديفيد الثانية في يوليو من عام ٢٠٠٠.

وقد أسفرت انتخابات رئاسة حزب العمل عن خروج رئيس الحزب عمير بيريتس من الجولة الأولى، وجرت الإعادة بين باراك وأيالون، وتمكن باراك من الفوز برئاسة الحزب، وأصدر أولمرت قراره بتولى باراك منصب وزير الدفاع. وترافق مع ذلك نجاح شيمون بيريز - مرشح كاديما والقادم من حزب العمل - بمنصب رئيس الدولة، ومن ثم حدث التغيير في القيادة السياسية الإسرائيلية، التي يبدو أن بينها قدرا كبيرا من التوافق على الأسس العامة للعمل على الصعيدين الداخلي والإقليمي.

أحداث غزة "طوق نجاة لحكومة أولمرت":

في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الإسرائيلية تعيد ترتيب الموقف على الصعيدين الداخلي والإقليمي، وقعت الاشتباكات بين مسلحي حركتي فتح وحماس، وهي الاشتباكات التي تطورت إلى اجتياح مسلحي حماس -كتائب القسام والقوة التنفيذية- لمقار الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ومؤسسات السلطة الوطنية، بما في ذلك مقر الرئيس محمود عباس. وأدت التجاوزات التي ارتكبها مسلحو حماس ضد مؤسسات السلطة وأفراد الأجهزة الأمنية إلى ما يشبه "فك ارتباط بين الضفة الغربية وقطاع غزة". فقد سيطرت حركة حماس على قطاع غزة تماما، وخرج أنصار فتح من القطاع صوب الضفة الغربية، وقامت عناصر من فتح بالاعتداء على مؤسسات وعناصر تابعة لحماس في الضفة الغربية. وعندما أصدر الرئيس محمود عباس مرسوما رئاسيا بإقالة حكومة إسماعيل هنية، رفض الأخير المرسوم، وأكد الاستمرار في مهام منصبه في قطاع غزة، ورفض أيضا مرسوم تطبيق حالة الطوارئ. كما رفضت حركة حماس مرسوم الرئيس محمود عباس بتشكيل حكومة طوارئ فلسطينية برئاسة سلام فياض.

وقد أسفرت هذه التطورات عن تكريس حالة من الانفصال بين قطاع غزة تحت سيطرة حماس وتديره حكومة هنية المقالة بمرسوم رئاسي، وبين الضفة الغربية التي تسيطر عليها مؤسسات السلطة الوطنية التي تديرها حركة فتح، وذلك في مشهد واضح من عجز جامعة الدول العربية عن لعب أي دور، إضافة إلى انسحاب الوفد الأمني المصري من القطاع، وإعادة البعثة الدبلوماسية المصرية أيضا.

كما كشفت التطورات في الأيام التالية عن تبلور توجه واضح من مصر والسعودية والأردن، مساند للسلطة الوطنية بقيادة محمود عباس، والتعاطي معها باعتبارها السلطة الشرعية، والتعامل مع حكومة الطوارئ التي شكلها سلام فياض باعتبارها الحكومة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، انهالت البيانات الدولية التي تؤكد دعمها لسلطة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وحكومة سلام فياض. وخرجت تصريحات أمريكية وأوروبية تؤكد توجهها نحو رفع الحصار المفروض على السلطة الوطنية منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة في مارس ٢٠٠٦.

وقد جاءت هذه التطورات لتقدم خدمة كبيرة للحكومة الإسرائيلية التي كانت قد بدأت تسترد تماسكها. فقد أدت التطورات الجديدة إلى حشر حركة حماس في قطاع غزة، وباتت الحركة معرضة للحصار الإسرائيلي من الشمال والشرق، مع سيطرة إسرائيلية على حدود غزة البحرية على المتوسط في الغرب، وتبقى لها الحدود الجنوبية مع مصر عبر معبر رفح بكل ما يحيط بإدارة المعبر من ترتيبات مع المراقبين الأوروبيين مباشرة، ومع مراقبة إسرائيلية غير مباشرة. في الوقت نفسه، فإن القطاع -٣٦٠كم مربعا- فقير في كافة الموارد، ويقطنه نحو مليون ونصف المليون نسمة، ويعد الأعلى من حيث الكثافة السكانية في العالم. كما أن القطاع يعتمد على إسرائيل في الحصول على الاحتياجات الحيوية من ماء وكهرباء ووقود، وأيضا في حاجة لاستخدام الأراضي الإسرائيلية للاتصال بالضفة الغربية ولحركة الصادرات -المحدودة- والواردات الضخمة.

وبهذا المعنى، فإن ما حدث في غزة، والتوافق العربي والدولي على شرعية سلطة "أبو مازن"، قدم فرصة نموذجية للحكومة الإسرائيلية لتكريس الانفصال بين قطاع غزة والضفة الغربية، والعمل على جعل القطاع يبدو في صورة "كيان أصولي" منبوذ من قطاعات فلسطينية عديدة -مشاهد الخروج السكاني من القطاع صوب الضفة الغربية- مع إجراءات إسرائيلية مشجعة لهذا الخروج، وتسهيل وصول الراغبين في مغادرة القطاع إلى الضفة الغربية، في مشاهد تذكر بعمليات التبادل السكاني التي تحدث بين الدول أو الكيانات المتصارعة التي يتخذ الصراع فيها مشاهد النزوح الجماعي أو مؤشرات "تطهير عرقي". كل ذلك بهدف تحديد ملامح الكيان القائم في قطاع غزة تحت حكم حماس، باعتبارها كيانا أصوليا، ولذلك كثر استخدام مصطلح "حماستان" من قبل وسائل الإعلام الإسرائيلية في إشارة إلى قطاع غزة، بكل ما يعني ذلك من مدلولات فلسطينية وعربية ودولية.

وهنا، بادرت الحكومة الإسرائيلية، على لسان رئيس الوزراء أولمرت، بدراسة الاعتراف بحكومة سلام فياض والتعامل معها، والبدء في تحويل الأموال المستحقة للسلطة والمجمدة بقرار

إسرائيلي - نحو ٥٣٠ مليون دولار- كما أعلن أولمرت من واشنطن عن استعداده للقاء "أبو مازن" واستئناف الاتصالات والمفاوضات.

وفي ضوء وجود الثلاثي: شيمون بيريز على رأس الدولة - رغم أن منصبه شرفي - وإيهود باراك في منصب وزير الدفاع، مع رئيس الوزراء أولمرت، الذي يسعى إلى دعم مواقعه عبر إطالة أمد الحكومة وتحقيق إنجاز يحسن من فرص حزبي "كاديما والعمل" في مواجهة زحف اليمين بقيادة الليكود - يتوقع أن يتم استثمار الفرصة السانحة في قطاع غزة. فسوف تطبق القيادة الإسرائيلية توصيات لجنة "فينوجراد" العسكرية من خلال وزير الدفاع باراك، الذي سيتجه إلى إحكام الحصار على قطاع غزة دون اقتحامه أو المبادرة بعمل عسكري ضد عناصر حماس، إلا كنوع من الرد على قصف صاروخي متوقع من عناصر الحركة في محاولة لكسر الحصار أو التهديد بتفجير الموقف. ويتوقع أيضا أن تبادر الحكومة الإسرائيلية بوضع خطة للتعامل مع التطورات الأخيرة في القطاع، تستند إلى تعزيز موقف الرئيس محمود عباس في الضفة الغربية، والبدء في تحويل الأموال مع انفتاح دولي على السلطة الوطنية في الضفة الغربية، يتزامن مع حصار على القطاع، فيتكرس الانفصال الواقعي بين الضفة والقطاع، ويمكن أن يتحول إلى انفصال كامل في ظل التباعد الجغرافي. ويتوقع أن تنطوي خطة الحكومة الإسرائيلية على ما يؤدي إلى إطالة أمد الحصار على القطاع، حتى تتهاوى حركة حماس أو يتجه القطاع إلى ما يشبه الكارثة الإنسانية كمقدمة لإعلان فشل نموذج "حماس"، وكرسالة لأطراف أخرى في المنطقة، ومن ثم يحدث التوافق بين الإقليمي - الدولي حول هذه الرؤية.

ويمكن أيضا أن تنطوي خطة الحكومة الإسرائيلية على توجه محسوب لاستغلال الظروف القائمة بالدفع في اتجاه استئناف المفاوضات مع السلطة الوطنية، ممثلة في رئاستها ودائرة المفاوضات في منظمة التحرير، للتوصل إلى تسوية سياسية قريبة من تلك التي رفضها الرئيس الراحل ياسر عرفات في كامب ديفيد الثانية في يوليو من عام ٢٠٠٠، أي الانسحاب من معظم الضفة الغربية -ما عدا الكتل الاستيطانية الرئيسية الثلاث- وحل وسط لقضية القدس أقرب إلى صيغة كامب ديفيد الثانية، وتسوية لملف اللاجئين أقرب للرؤية الإسرائيلية، أي تقديم التعويض على مبدأ العودة، وتحقيق العودة لمن يريد في أراضي الدولة الفلسطينية الوليدة في الضفة الغربية. ويمكن أن تلعب أطراف إقليمية عديدة - ومن بينها أطراف عربية - دورا رئيسيا في الدفع باتجاه هذا السيناريو لاعتبارات عديدة تجمع ما بين الذاتي (الأمن القومي) والإقليمي (مواجهة المحور السوري- الإيراني) والدولي (التوافق مع الإدارة الأمريكية). والمؤكد أن وجود باراك على رأس حزب العمل -الشريك الرئيسي في الحكومة- ووجود شيمون بيريز على رأس الدولة يمثل عاملا دافعا باتجاه استغلال الظروف القائمة حاليا، والأجواء الإقليمية والدولية لإحكام الحصار على "دويلة حماس"، وإبرام تسوية سياسية مع السلطة الوطنية دون وجود حماس. وسوف يتوقف تحقق هذا التصور ووتيرة تحققه على سلوكيات حركة حماس تجاه أهل القطاع وتجاه الضفة الغربية، والمحيط الإقليمي من ناحية والتطورات التي سوف تشهدها المنطقة أيضا، ارتباطا بالملفين السوري والإيراني من ناحية أخرى. وفي جميع الأحوال، لن يفوت بيريز وباراك فرصة سانحة لخنق حركة حماس بتوافق إقليمي، وتمرير تسوية تدور في حدود السقف الذي سبق أن عرضه باراك على عرفات في كامب ديفيد الثانية في يوليو من عام ٢٠٠٠، وكان الأخير حاسما في رفضه.

تقرير "فينوجراد" وتقييم أداء القيادة الإسرائيلية

■ لواء د. زكريا حسين *

يجمع المحللون على أن تقرير القاضى "فينوجراد" عن الأداء الإسرائيلى فى حرب لبنان ٢٠٠٦ ستكون له أبعاد سياسية وعسكرية بعيدة المدى. وسنركز فى هذا العرض على الأبعاد العسكرية والأمنية التى تعرض لها التقرير، وبصفة خاصة فيما يتعلق بقرار اللجوء إلى الحرب،وإدارة العمليات العسكرية.

فقد أشار التقرير إلى أن القرار الاستراتيجى الإسرائيلى، سواء ببدء العمليات العسكرية أو ادارتها ضد لبنان بصفة عامة و"حزب الله" بصفة خاصة، تأثر بعدة قضايا رئيسية، لعل اولاها ذلك النجاح الذى فرضته العمليات الفدائية، سواء للمقاومة الفلسطينية أو اللبنانية وانعكاساتها السلبية على استراتيجية الردع الإسرائيلية. فقد تمت العملية الأولى فى ٢٥ يونيو ٢٠٠٦ ونجحت مجموعة من ثلاث فصائل مقاومة فلسطينية فى مهاجمة موقع عسكرى حصين عبر نفق تحت الأرض بطول ٤٠٠ متر، استمر اعداده وتجهيزه فترة ثلاثة أشهر كاملة، مما أسفر عن مقتل اثنين من الجنود وجرح سبعة وأسر جندى تم سحبه عبر النفق.

وبعد سبعة عشر يوما وفى ١٢ يوليو ٢٠٠٦، تمت عملية "حزب الله"، التى اخترقت فيها مجموعة فدائية الخط الأخضر وهاجمت موقعا عسكريا وأسرت جنديين وقتلت ثلاثة واصابت واحدا وعشرين آخرين. وقد انعكس ذلك على القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية بشكل سلبى مما جعلها تتخذ قرارا استراتيجيا متعجلا ببدء مواجهة عسكرية واسعة ضد لبنان وحزب الله، دون إعطاء فرصة كافية للتخطيط والاعادة والتنسيق والتدريب بين القوات المنفذة لهذه المواجهة. لقد حدد رئيس الوزراء ووزير دفاعه الأهداف دون تقدير لحجم القوة العسكرية اللازمة لتحقيقها، مما انعكس على التخطيط والإدارة الاستراتيجية للصراع.

ولقد التقى ما تسرب من تقرير "القاضى فينوجراد" مع ما نقلته الصحافة الإسرائيلية من أنه فى مجلس الوزراء المصغر الذى اتخذ قرار المواجهة العسكرية ضد لبنان، كان "شمعون بيريز" الوزير الوحيد الذى اعترض عليه، وكان سؤاله لرئيس الأركان "دان حالوتس" عن الخطوات التالية فقال "إنه يفهم الخطوتين الأولى والثانية، ولكنه لا يفهم الثالثة والرابعة!!" وجاء رد حالوتس معبرا فقال "إن الخطوة الثالثة مرتبطة بالخطوة الثانية وإن الرابعة مرتبطة بالثالثة .. وكلها مرتبطة بما يحدث على أرض الواقع". كما التقى تقرير "القاضى فينوجراد" مع ما قالته الكاتبة كارولين جليك، فى مقالها فى جريدة "الجيروزاليم بوست" والذى أكدت فيه "أن حكومة إيهود أولمرت قد فشلت على جميع المستويات فى إدارة الحرب، ويجب على الشعب الإسرائيلى الخروج إلى الشوارع ومطالبة نوابه بطرد رئيس الوزراء ووزير دفاعه ووزير خارجيته وزملائهم من الحكومة!!".

كما استطردت تقول "لقد كانت كل أشكال مواجهة الحكومة للحرب نموذجا للفشل، فقد اخفقت -على سبيل المثال- فى انجاز اجراءات جادة لتخفيف المعاناة بعد أن تجاهلت لمدة خمسة أسابيع الكارثة الانسانية بشمال إسرائيل الذى يوجد به أكثر من مليون إسرائيلى تحت الهجوم الصاروخى، ولم تطور الحكومة أية خطة متكاملة لتنظيم مجهودات تخفيف المعاناة الخاصة بالمواطنين .. إنها حكومة فاشلة مخجلة، ليس فقط لانها ألحقت بإسرائيل أسوأ هزيمة فى تاريخها، ولكن لأن كل يوم يمضى تجلس فيه هذه الحكومة على كراسى السلطة يفاقم من الخسائر التى سببتها ويزيد من المخاطر التى تتعرض لها إسرائيل".

كما أكد تقرير "القاضى فينوجراد" ما كتبه "يونيل ماركومى" المحلل العسكرى الإسرائيلى عن فشل إسرائيل فى حربها ضد لبنان فقال "ما الذى دفع الجيش ورئيس اركانه إلى اقناع الحكومة المبتدئة نسبيا بالشروع فى حرب شاملة خلال ساعات من اختطاف جنديين من جنودنا ؟"

فالجيش الذى لا يقهر خرج مهزوما رغم أنه يمتلك أكبر ترسانة قتالية متطورة ، اخفق أمام جنود "حزب الله" حتى صار

(*) المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا، مستشار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

المنشود منها وقف القتال.. الجيش الذى استخدم قواته العسكرية الجوية والبحرية والبرية اخفق فى الافراج عن الجنديين الإسرائيليين الأسيرين من حزب الله وهو الهدف المعلن للحرب!!".

أصيب الرأى العام الإسرائيلى بصدمة من نجاح العمليتين الفدائيتين مما انعكس على القرار الاستراتيجي السياسى والعسكرى. فقد أدى ضغط الرأى العام الإسرائيلى - طبقا لشهادة أولمرت - إلى التسرع فى رد الفعل وبدء العمليات العسكرية بعد يومين فقط على الجبهة اللبنانية لسرعة امتصاص موجة الغضب فى الشارع الإسرائيلى، من خلال عملية عسكرية لم يتح لها الوقت الكافى للتخطيط والادارة الاستراتيجية الناجحة، خاصة لاشتمالها على مرحلتين لم يتم التنسيق بينهما.

كما كانت الثقة المفرطة بالنفس أو ما يطلق عليه "غرور القوة" فى مواجهة ضعف القوة المسلحة اللبنانية أو الاستهانة بقدرات وإمكانيات "حزب الله" ومدى قدرته على الصمود فى مواجهة الآلة العسكرية الكاسحة الإسرائيلية، إحدى القضايا المهمة التى انعكست على القرار الاستراتيجى الإسرائيلى.

فقد ركز تقرير القاضى "فينوجراد" -طبقا لما تسرب منه- على العديد من أوجه القصور فى التخطيط والاعداد والتنسيق الاستراتيجى العسكرى للعمليات الإسرائيلية. لعل من أهمها: عدم وضوح الأهداف المخططة بين القيام بعملية تأديبية واسعة ورادعة للدولة اللبنانية وتدمير القوة الصاروخية والقتالية "لحزب الله" بالقدر الذى يحقق فرض نزع سلاحه وإبعاده وراء نهر الليطانى لتأمين الشمال الإسرائيلى.

لقد كان من أبرز الأخطاء عدم التركيز على الهدف المعلن للعملية الإسرائيلية، وهو "الافراج غير المشروط عن الأسرى الإسرائيليين، ودفع "حزب الله" بعيدا عن منطقة الحدود إلى جنوب نهر الليطانى مع تسليم سلاحه للجيش اللبنانى، وفرض سيطرة الدولة اللبنانية على الجنوب بقواتها المسلحة، وإقامة منطقة أمن عازلة فى الجنوب تتواجد فيها قوة دولية لفرض الأمن والسيطرة على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية".

فلم يتم توفير الحشد اللازم من القوات البرية والجوية والبحرية والصاروخية فى عملية واحدة يتم تنظيم إعلان التعبئة اللازمة لها، واعطاء الفرصة الكافية لأجهزة التخطيط لاعداد التخطيط الاستراتيجى اللازم لتحقيق الهدف منها، وتنظيم التعاون والتنسيق بين أفرع القوات المسلحة وتحديد مهام واضحة لها والتدريب المركز عليها.

وقد كان واضحا أن الحملة الصاروخية ركزت على تدمير اجزاء رئيسية وأحياء كاملة من دولة لبنان بدلا من التركيز على تدمير القوة الرئيسية والصاروخية "لحزب الله". ولذلك، فقد امتدت العمليات لمدة ٣٣ يوما، دون أن تحقق الحملة الجوية الأهداف المخططة لها، رغم تصور القيادة السياسية والعسكرية أن الحملة الجوية ستحقق اهدافها خلال فترة لن تزيد من أسبوع إلى عشرة أيام.

هذا، وقد انعكس غياب المعلومات وعدم دقتها عن قوة وحجم وتمركز قوات "حزب الله" وأماكن تجمع صواريخه وأسلوب قتاله وإعداده وتجهيزه لمسرح العمليات، على الاداء العملياتى للقوة البرية. وقد اتسمت الحملة البرية بالتردد فى استدعاء الحجم والقوة المناسبين من جنود الاحتياط لإحراز التفوق المناسب الذى يضمن نجاح العمليات، ثم التردد فى صياغة المهمة الموكلة إليها بين تنفيذ عملية شاملة تكتسح الجنوب اللبنانى وتطرد قوات "حزب الله" وراء نهر الليطانى، وبين القيام بعمليات محدودة. بالتالى، ولم تتم بلورة عمل عسكرى متكامل لتحقيق اهداف عسكرية محددة. وانقسم الاداء العسكرى ما بين عمليات تأديبية وعمليات ردع استراتيجى وبين مواجهة برية لقوة مدربة تدريبا راقيا على إدارة حرب عصابات.

وقد أعلن النائب "يوقال ستابيتس" لصحيفة معاريف الإسرائيلية "أن الدولة العبرية وجيشها فقدا فى حرب الثلاثة والثلاثين يوما ضد لبنان القوة الرادعة إلى الأبد، الأمر الذى يجعل فصائل المقاومة بمختلف أشكالها قد تلحق الهزيمة بهذا الجيش".

وهناك عدة سيناريوهات مطروحة على رئيس الوزراء أولمرت ليغطى على فشل حكومته فى إدارة حرب لبنان، أول هذه السيناريوهات السير قدما على طريق توجيه ضربة عسكرية قاضية للقدرة النووية الإيرانية، باعتبار ذلك مطلبا تسعى الولايات المتحدة لتنفيذه، ويدخل فى إطار خياراتها التى تفرض ايقاف تخصيب اليورانيوم الإيرانى. وقد جاءت زيارة "ديك تشينى" نائب الرئيس الأمريكى للمنطقة فى مايو ٢٠٠٧ - والتى بدأها بزيارة حاملة الطائرات الأمريكية "يو إس جون سى ستينس" والموجودة على مسافة ٢٤٠كم من إيران، ثم أعقبها بلقاءات مع الدول الفاعلة فى المنطقة - لحشد الدعم والتعاون لتوجية ضربة عسكرية لإيران قد تشترك فيها إسرائيل، وفى مجال زيادة الضغط العسكرى على إيران وزيادة فعالية القدرة على الردع الاستراتيجى الأمريكى - فقد تسرب أن هناك ١٥٠٠ هدف عسكرى واقتصادى وسياسى واستراتيجى فى إيران معدة للتدمير، وتم حشد وتدريب القوة العسكرية اللازمة لتدميرها، وتنتظر فقط اشارة البدء من الرئيس الامريكى ومباركة القيادات العربية لها.

ثانيها: تفعيل ما يتردد فى أروقة الدولة العبرية عن استعداد حكومة أولمرت للقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق فى قطاع غزة وذلك بهدف التصدى لتنامى قوة المقاومة الفلسطينية ومنعها من تعاظم قوة حماس بالقدر الذي يمنعها من أن تشكل تهديدا استراتيجيا للجنوب الإسرائيلى بالقدر الذى شكله حزب الله اللبنانى فى الشمال.

وقد يتضمن هذا السيناريو سعى أولمرت إلى سرعة الانتهاء من بناء الجدار العازل الإسرائيلى، وزيادة الكثافة السكانية للتجمعات الاستيطانية فى الضفة الغربية. من ناحية أخرى، فمن المتوقع أن يتم تصعيد سياسة الاغتيالات وتصفية القيادات الفلسطينية، خاصة "حماس والجهاد"، مع التوسع فى التصدى الأمنى بالقوة المسلحة لتدمير كافة التجهيزات الهندسية، وتدمير كامل لجميع الأسلحة الصاروخية والبنية العسكرية لحركتى "حماس والجهاد" لإفقادهما القدرة على تهديد الجنوب الإسرائيلى. اضافة إلى السيطرة الفاعلة على محور "فلادلفيا" الحدودى جنوب قطاع غزة، مع توسيع المناطق العازلة حوله والمتاخمة للمستوطنات لتأمينها من قصف صواريخ القسام الفلسطينية المعادية.

قضية عزمى بشارة .. الأمن الإسرائيلى وملف الأقلية العربية

■ أكـــــــــــرم ألـفـى *

سلط الإعلام العربى الأضواء بكثافة على قضية اتهام عزمى بشارة، زعيم حزب "التجمع الوطنى الديمقراطى العربى" فى إسرائيل، بتقديم معلومات "حربية" لـ "حزب الله" اللبنانى خلال العدوان الإسرائيلى فى يوليو ٢٠٠٦، وبالانخراط فى مخالفات جنائية خطيرة، وما أعقبها من خروج بشارة من إسرائيل، وتقديمه استقالته من عضوية الكنيست فى السفارة الإسرائيلية بالقاهرة فى ٢٢ أبريل ٢٠٠٧.

وسط هذا الزخم الإعلامى، كان التركيز الرئيسى منصبا على شخصية عزمى بشارة، كمثقف وسياسى من الأقلية العربية فى إسرائيل وتعرضه للمضايقات والمناقشة فى صواب قراره بالاستقالة والبقاء خارج الدولة العبرية، وعلى الطبيعة العنصرية للدولة الصهيونية. ولكن هذه القضية "الجنائية" فى بعدها القانونى حملت صورة سياسية مهمة لتحولات الدولة العبرية وعلاقتها بالأقلية العربية وديناميكيات التحولات الداخلية فى الأخيرة.

إسرائيليا، مثلت قضية بشارة أحد تعبيرات مرحلة "المواجهة" مع النخبة الرافضة للهوية اليهودية للدولة فى ظل لحظة تاريخية تتجه فيها المؤسسة الصهيونية إلى صياغة دستور لأول مرة، ورسم الحدود النهائية للدولة، مما يستوجب إخراج كافة عوامل "الرفض" و"التحدى" لهوية الدولة مكتملة الأركان، التى تبحث عنها النخبة الإسرائيلية الجديدة.

كما عكست القضية أيضا تزايد دور وثقل جهاز الأمن العام الإسرائيلى "الشاباك" فى التعاطى مع ملف الأقلية العربية، وهو الدور الذى تفاعل مع انتقال الملف من مسرح الجدل السياسى إلى مسرح الفعل الأمنى منذ انتفاضة أكتوبر ٢٠٠٠ فى المدن العربية. بينما أبرزت القضية اكتساب اليمين المتشدد الإسرائيلى مساحة أوسع داخل المؤسسات الحاكمة والرأى العام على مستوى الموقف من الأقلية العربية، بعد أن سحب البساط منه فى القضايا المصيرية عقب تطبيق خطة فك الارتباط فى ٢٠٠٥، والتوافق على خطة "التجميع" فى ٢٠٠٦.

بينما على صعيد الأقلية العربية، تعد قضية عزمى بشارة لحظة مفاضلة بين تيارين سياسيين داخل الوسط العربى، بين "التمرد" على المؤسسة السياسية الإسرائيلية، والبحث عن موطئ قدم داخلها لخدمة الجمهور العربى الذى يعانى من التهميش.

إسرائيل .. الهاجس الأمنى والديموجرافى :

وجهت الشرطة الإسرائيلية فى بداية شهر مايو ٢٠٠٧ اتهامات إلى عزمى بشارة حملت شقين، أحدهما "سياسى - أمنى"، هو الاتصال بـ "حزب الله" وإيصال معلومات له خلال العدوان على لبنان فى صيف ٢٠٠٦، خاصة بتأثير الهجمات على الداخل وسبل التسبب بأضرار. والشق الثانى "سياسى - جنائى"، هو غسل أموال عبر تلقى آلاف الدولارات من "حزب الله" ومن دول أجنبية وتجاوز قوانين تمويل "الإرهاب" و"الأحزاب". ووفقا لهذه التهم، فإن بشارة يواجه فعليا عقوبة السجن المؤبد بتهمة "الخيانة"، وربما الإعدام فى حال إدانته.

هذه الاتهامات ليست الأولى الموجهة ضد بشارة، بل هى الثالثة خلال سبع سنوات فقط، ولكنها "جنائيا" هى الأخطر على

(*) باحث متخصص فى الشأن الإسرائيلى

الإطلاق. حيث لا يواريها شهرة في تاريخ الدولة العبرية سوى محاكمة مدبر المحرقة النازية أدولف ايخمان في عام١٩٦٢.

ويسبق أن وجهت السلطات الأمنية الإسرائيلية العديد من الاتهامات إلى عزمي بشارة، بالإضافة إلى المضايقات السياسية منذ ٢٠٠٠ لعل أشهرها الاتهامات التي وجهت إليه في نهاية ٢٠٠١ بتنظيم وفد غير قانوني لزيارة سوريا وتأييد المقاومة المسلحة ضد الدولة الإسرائيلية، وهي الاتهامات التي قادت إلى رفع الحصانة عنه، ثم محاولة منعه وحزبه "التجمع الوطني الديمقراطي" من خوض انتخابات ٢٠٠٣ البرلمانية، ثم تجدد المحاولة نفسها قبيل انتخابات ٢٠٠٦ وهو ما مثل تعبيرا لموقف أجمله رئيس "الشاباك" السابق، يعقوب بيري، بدعوته إلى وضع حد لظاهرة عزمي بشارة التي تدخل كل بيت فلسطيني بالداخل.

وتجيء هذه الاتهامات في إطار توجيه السلطات الإسرائيلية الاتهامات لنخبة الأقلية العربية السياسية بشكل روتيني خلال السنوات الأخيرة، فليس بشارة هو المستهدف الوحيد. فهناك - على سبيل المثال - اعتقال زعيم الحركة الإسلامية رائد صلاح في ٢٠٠٦ واتهامه بالاتصالات بجهات أجنبية (إيران).

هذا التوجه الأمني ارتفعت وتيرته عقب ما سمي بـ "انتفاضة أكتوبر ٢٠٠٠" التي قام بها شباب الأقلية العربية في إسرائيل، تزامنا مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وهي المظاهرات التي أسفرت عن مقتل ١٣ من الأقلية العربية برصاص الشرطة الإسرائيلية، وما أعقبه من نقاش سياسي - أمني داخل النخبة اليهودية حول مستقبل العلاقة مع الأقلية العربية، وخطورة وجودها بالنسبة للدولة الصهيونية على الصعيد الأمني.

وعلى الرغم من أن تقرير لجنة "أور" الإسرائيلية ألقى باللائمة على قيادات المؤسسة السياسية والأمنية في عدم تعاطيها مع مشكلات الأقلية العربية، إلا أن التقرير نفسه أشار بأصابع الاتهام إلى بشارة ورائد صلاح وعبد المالك دهامشة بتحريض الشباب على التظاهر والعنف ضد الدولة.

هكذا، تحول ملف الأقلية العربية بشكل شبه كامل إلى جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك"، وأصبح مطلوبا من هذا الجهاز الأمني أن يلعب دور صمام "الأمن" للدولة اليهودية من تهديدات الأقلية.

وقد أعاد تحول ملف الأقلية العربية إلى ملف أمني الأجواء -بشكل ما- إلى حقبة الحكم العسكري (١٩٤٨-١٩٦٦). حيث إن العقلية الأمنية تتجه دائما إلى مواجهة عنيفة لـ "الأخطار المتوقعة" للحيلولة دون تحولها إلى "تهديد واقعي". على عكس العقلية السياسية التي يفترض أن تبحث عن حلول سياسية واجتماعية للأزمات لمنع صيرورتها إلى تهديد للاستقرار، وبالتالي إلى خطر أمني.

من هذه المقدمات، يمكن فهم تحول رئيس "الشاباك"، يوفال ديسكين، إلى الشخص المحوري في رسم السياسات الإسرائيلة تجاه الأقلية العربية، ووضع تصريحاته لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، والتي سربتها الصحف العبرية في مارس ٢٠٠٧، في سياقها السياسي.

فقد أكد ديسكين أن تطرف "مواطني إسرائيل العرب" يشكل خطرا استراتيجيا على وجود الدولة. وشدد رئيس "الشاباك" على أن "الشاباك" يعتزم إفشال العناصر التي تهدف إلى المس بجوهر دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، وذلك في سياق تعليقه على مشروعات لنخبة الأقلية العربية بشأن دستور ديمقراطي للدولة العربية يقر مبدأ المواطنة للجميع.

ثم تعليق "الشاباك" على هذه التصريحات بتأكيد أنه "بحكم مسئوليته مطالب بإحباط نشاطات تآمرية من قبل عناصر معينة بالمس بطبيعة دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، حتى لو كان نشاطهم يتم بوسائل تتيحها الديمقراطية، بحكم مبدأ (الديمقراطية الدفاعية)".

فديسكين هنا يعبر عن وجهة نظر المؤسسة الأمنية والمسئولة عن التعامل مع وضعية الأقلية العربية. وتنطلق رؤية هذا المسئول الأمني من مخاوف بشأن خروج الأقلية إلى ساحة "التمرد" السياسي، عبر طرح رؤى سياسية تتعارض مع "صمام أمن" الدولة -من وجهة نظره- وهو هويتها اليهودية.

إن "الشاباك" يستكمل دوره في مواجهة الأقلية العربية، حيث دفع بقانون منع لم شمل العائلات الفلسطينية في ٢٠٠٣، وتعديل قانون الجنسية (الذي جاء بناء على تقرير اعده مجلس الأمن القومي والشاباك)، وإنشاء لجنة وزارية "أمنية" في فترة رئيس الوزراء السابق أرييل شارون للشئون العربية، وامتداد يد "الشاباك" إلى صميم الجهاز التعليمي العربي، وتصميم السياسات تجاه السكان البدو في النقب. هكذا، فإن "الديمقراطية الدفاعية" في إسرائيل لا تجد لها أداة في التعامل مع الأقلية العربية سوى "عصا الأمن" بدلا من الحلول السياسية.

إن هذه "الكثافة" الأمنية في ملف الأقلية العربية في إسرائيل ترجع إلى عدة أسباب، أهمها ما يعتري المؤسسة السياسية العبرية من ضعف في طرح حلول لقضية "اندماج" السكان العرب، والذي ظهر جليا في انتفاضة أكتوبر ٢٠٠٠، وأكده تقرير لجنة "أور" التي تشكلت عقب الأحداث.

فقد كشف التقرير عن فشل النخبة السياسية الذريع في التعاطي مع الأقلية العربية، واتجاه "الجيل الثالث" المولود في ظل "الدولة" إلى أن يصبح أكثر "راديكالية" من "الجيل الثاني"، كما كشف عن فشل سياسات توفير أموال أكثر للوسط العربي، وضخ استثمارات في البنية التحتية في المناطق العربية في "أسرلة" الأقلية العربية، بل على النقيض قادت إلى ارتفاع سقف الطموحات لدى الجيل الجديد ودفعته نحو "الرادكلة".

بالتوازي مع هذا السياق الأمني، جاء استهداف النخبة العربية في ظل انتعاش النقاش السياسي حول هوية الدولة الإسرائيلية، هذا الجدل الذي أثير بقوة عقب طرح خطة "فك

الارتباط والانسحاب من قطاع غزة، حيث دخلت النخبة الصهيونية فى مرحلة بدء ترسيم الحدود النهائية للدولة الإسرائيلية لأول مرة فى تاريخها. ودشن هذه المرحلة إعلان إيهود أولمرت قبيل انتخابات الكنيست ٢٠٠٦ عن خطة "التجميع" وعزمه ترسيم الحدود، والتى استحوذت على شبه إجماع بين الجمهور اليهودى.

ودخول الدولة الصهيونية هذه المرحلة الجديد من تاريخها -ولو على صعيد الخطاب السياسى- فتح الباب أمام الجدل بشأن صياغة دستور للدولة، وبالتالى نقاش هويتها. وهو النقاش الذى أظهرت فيه النخبة العبرية (سواء من اليمين أو اليسار) اتفاقا عاما على ضرورة الحفاظ على الهوية اليهودية للدولة. ولم يخرج عن هذا الإجماع سوى النخبة السياسية العربية، وفى مقدمتها عزمى بشارة وحزب "التجمع الوطنى الديمقراطى"، والذى نجح بشكل لافت فى إعادة الأضواء لأطروحات رفض تعريف إسرائيل كدولة يهودية بين الأقلية العربية.

هكذا، وجدت النخبة الإسرائيلية نفسها أمام نحو ١.٣ مليون نسمة يمثلون ١٩٪ من السكان (باستثناء سكان القدس الشرقية)، يمكن أن يتحولوا إلى "كعب أخيل" ضد الحفاظ على الهوية اليهودية، بفعل تدخل النخبة العربية المعارضة، فتبنت النخبة العبرية خيار الصدام مع نظيرتها العربية.

وجاءت افتتاحية صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية فى ١١ ديسمبر ٢٠٠٦، معبرة عن هذه الرؤية، مؤكدة أن مطلب المساواة من قبل الأقلية العربية لا يشرعن مطلب تغيير الطابع اليهودى لإسرائيل، مشددة على استمرار التهديدات لـ "الشعب اليهودى" فى وجوده، ومتهمة النخبة العربية التى تدعو إلى دولة لكل مواطنيها بأنها تقود إلى إضعاف مكانة العرب فى إسرائيل، عبر إفشال احتمالات انضمام الأحزاب العربية إلى الائتلافات الحاكمة وزيادة الموارد التى يتم ضخها فى الوسط العربى، مشددة على أن الجمهور العربى أكثر اعتدالا من ممثليه السياسيين.

من ناحية أخرى، فإن الهجوم على عزمى بشارة والسياسيين العرب من قبل النخبة اليهودية يعود بشكل أساسى إلى استنتاج "هآرتس" الأخير الخاص باعتدال الأقلية العربية مقابل تشدد قياداتها. هذه القناعة تنعكس فى خطاب يرى أن استئصال هذه المجموعة "المشاكسة" سيحل قضية التعايش مع العرب. وعزز هذا الخطاب بعض استطلاعات الرأى، مثل استطلاع مركز الديمقراطية الإسرائيلى عام ٢٠٠٦، الذى أظهر أن ٧٥٪ من العرب يقبلون بالهوية اليهودية فى دستور يوفر ضمانات لحقوق الأقليات.

هذه الرؤية تقترب كثيرا من رؤية المؤسسة الأمنية، وبالتالى تؤسس لقبول النخبة اليهودية معالجة "الشاباك" لملف الأقلية العربية، مما سيعزز دوره فى رسم خطوط السياسة العربية خلال الفترة المقبلة، وبالتالى تزايد وتيرة تحويل ملفات القيادات العربية إلى المحاكم.

وفى ذلك السياق، يصبح، ليس من قبيل التعنت، تأكيد أن طرح قضية "التهديد الديموجرافى" فى إسرائيل يقوم على الرؤية الأمنية التى تركز على "المخاطر" -كما سبق أن أشرنا- و"الفزاعة" التى تصنع "توافقا" داخل الدولة العبرية معروفا وهو "الخطر الديموجرافى".

فقد عززت المؤسسات الأمنية خطاب "التهديد الديموجرافى" خلال السنوات الأخيرة، وهو الطريق الذى سارت عليه قوى اليمين الإسرائيلى إلى نهايته، حيث استغلت القيادات اليمينية، وفى مقدمتهم أفيجدور ليبرمان، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" اليمينى المتطرف الذى نجح فى الوصول بحزبه إلى المركز الرابع داخل الكنيست، والانضمام إلى الائتلاف الحاكم تحت لافتة مواجهة "التهديد العربى الديموجرافى"، وإعادة طرح خطة "الترانسفير" للعرب وضم المثلث العربى ووادى عارة إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية.

وليس مجال هذا المقال تحليل فرضية "الخطر الديموجرافى"، ولكن يمكننا أن نشير فقط إلى أن هذا الخطاب ليس جديدا على الساحة الإسرائيلية، فعادة ما يبرز مع تبنى سياسات ضد الأقلية العربية. وللأسف، فإن قسما كبيرا من النخبة العربية تتبناه -على جهل أو بفعل الحماس- دون فحص علمى دقيق.

فقد خرجت دراسات "الخطر الديموجرافى" إلى السطح عبر مؤسسات أمنية إسرائيلية فى السبعينيات، وأشهرها تقرير "كوينيج" فى ١٩٧٦. وتبرز الدراسات الديموجرافية المستقلة أن هذه القضية وهمية من أساسها.

فعلى سبيل المثال، أشارت دراسة لمجموعة الأبحاث الديموجرافية الأمريكية - الإسرائيلية فى عام ٢٠٠٦ إلى الحديث عن إمكانية ارتفاع عدد السكان العرب عن اليهود خلال ٥٠ عاما، تقوم على افتراضات خاطئة، حيث إن كافة المؤشرات تدلل على ارتفاع نسبة المواليد فى الوسط اليهودى مقابل تراجعها فى الوسط العربى، بل إن نسبة المواليد بين المسيحيين العرب والدروز أقل فعليا من المواليد فى الوسط اليهودى، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة هجرة الأقلية العربية إلى الخارج خلال السنوات الأخيرة.

وتشير أغلب الدراسات الديموجرافية إلى أن العرب لن يشكلوا فى عام ٢٠٢٥ أكثر من ٢٥٪ من سكان إسرائيل، وهو رقم لا يمثل بأى حال من الأحوال تهديدا استراتيجيا على الدولة العبرية.

فى المقابل، أعطى التلويح بـ "الخطر الديموجرافى" قوة لخطاب "الترانسفير" اليمينى، وقبوله بين شريحة أكبر من اليهود والنخبة السياسية. وهى الفرصة التى تلقفها اليمين المتشدد الجريح، بفعل "خطة فك الارتباط"، ليعيد نفسه إلى ساحة الصراع السياسى بعد فقدانه تاج "أرض إسرائيل الكاملة" إلى الأبد. وتعبيرا عن قوة هذا الخطاب الذى يحمله اليمين، أظهرت استطلاعات الرأى الإسرائيلية أن ٥٥٪ من

الجمهور اليهودى يريدون ترحيل كل العرب إلى خارج إسرائيل، ويرونهم خطرا على أمن الدولة العبرية.

من هنا، أصبحت قضية الأقلية العربية مجال صراع سياسى يسير نحو التشدد داخل المؤسسة السياسية الإسرائيلية بفعل ضغوط اليمين واليمين المتطرف، بالتوازى مع الرؤية الأمنية التى تسيطر على المؤسسة الحاكمة من خلال "الشاباك". وفى هذا السياق، لا يصبح مستغربا فهم قضية عزمى بشارة.

فرز جديد داخل الوسط العربى :

بالنسبة للأقلية العربية فى إسرائيل، فإن قضية عزمى بشارة تعد نقطة فرز جديدة داخلها بين مختلف التيارات السياسية، بل قد نتجاوز القول إلى أنها تمثل بداية مرحلة جديدة لم تتضح معالمها بعد.

فبشارة يمثل أحد قادة الأقلية العربية الذين خرجوا من رحم "بداية الاندماج" داخل الدولة العبرية، وشكل حزبا سياسيا وخاض انتخابات الكنيست، وانخرط فى تفاعلات البرلمان الإسرائيلى، ولكنه يلعب دورا قياديا لجيل شاب هو "الجيل الثالث" للأقلية العربية داخل الدولة العبرية، الذى يتحدث العبرية بطلاقة ويفكر أحيانا بالعبرية. وفى المقابل، ينتمى بشكل أكثر وضوحا للفلسطينيين فى الضفة وغزة، ويميل لمد جسور مع الجوار العربى.

وتمثل قضية بشارة لهذا الجيل "حالة" صراع مع نخبة الجيل الثانى التى تميل للتعامل بشكل أكثر براجماتية مع مؤسسات الدولة الإسرائيلية. فبشارة يعبر بطرح "دولة لكل المواطنين" عن مزج بين الرؤية السياسية للحل النهائى ونقطة جذب للجيل الجديد التواق إلى مواجهة، ولكن من الداخل.

ومثل كافة لحظات الأزمة، تظهر الصورة فى توهجها متراصة ومتماسكة. ولكن بعد مرور "العاصفة"، تفرز تباينات، وهو ما سينعكس بالضرورة على توجهات العلاقة بين الأقلية العربية والدولة العبرية. وربما تكون الانتخابات الإسرائيلية (سواء جاءت فى موعدها فى ٢٠١١ او مبكرة خلال أشهر) هى النقطة المناسبة لظهور هذه التباينات وتبلورها.

وستظهر هذه التباينات سريعا، عقب إقرار الكنيست قانون منع الأحزاب، التى لا تعترف بهوية الدولة اليهودية، من خوض انتخابات الكنيست المقبلة، وبالتالى أصبح من المرجح محاولة منع عدة أحزاب عربية من دخول السباق النيابى، الذى تعتبره تلك الأحزاب الفرصة الوحيدة للتواصل مع المواطن العربى، وتوفير الخدمات له عبر الوجود داخل المؤسسة التشريعية.

إن هذه الوضعية تطرح سيناريوهين، الأول: ميل الأحزاب العربية، ومنها التجمع الوطنى الديمقراطى، لتبنى خطاب أكثر "اعتدالا" فى مواجهة المؤسسة الصهيونية فى ظل غياب بشارة، والذى يرى البعض أن وجوده كان يحول دون ذلك بسبب "قوميته" وبالتالى الحفاظ على قواعده وفقا لقاعدة "المصلحة الانتخابية". الثانى: الميل إلى التشدد، وبالتالى البعد العربى عن الخريطة السياسية الإسرائيلية وخوض اختبار صعب للحفاظ على شعبية هذه الأحزاب فى ظل ابتعادها عن الخدمات وعن ناخبيها.

الأزمة اللبنانية .. توافق مرحلى أم فراغ دستورى؟

■ إبراهيم غالى *

بعد حالة الفوضى الدستورية والسياسية السائدة فى لبنان منذ نوفمبر ٢٠٠٦، دخل لبنان مؤخرا - وبشكل مفاجىء - فى حالة من الفوضى الأمنية، وكأن لبنان قد كتب عليه ألا يخرج من أزماته أو - فى أحسن الأحوال - أن يصل فرقاؤه، بمساعدة القوى الإقليمية والدولية، إلى توافق مرحلى وليس إلى حلول جذرية لكافة الإشكاليات الأمنية والسياسية.

والمؤشرات على هذا الوضع كثيرة، لعل أولها أن الموالاة (قوى ١٤ آذار) والمعارضة (قوى ٨ آذار، والتيار الوطنى الحر) لا يزال كل على موقفه تجاه الآخر فيما يتعلق بحالة الفوضى الدستورية. فلكل طرف تفسيره للصلاحيات ولدستورية القرارات من عدمه، ولشرعية وقانونية ما يقوم به كل فريق من تصرفات.

وثانى هذه المؤشرات أن لبنان يعيش الآن حالة فريدة فى تاريخه، عنوانها بسط سيادة الدولة. لكن هذه الحالة خليط بين التفريط فى جزء لا يستهان به من هذه السيادة فى قضية معينة، مثل إنشاء المحكمة الدولية فى جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريرى، والتشبث بها حتى النخاع فى قضايا أخرى، مثل اللجوء إلى الحل العسكرى لتصفية ظاهرة مثل حركة "فتح الإسلام"، والعمل على تطبيق إجراءات لنزع السلاح الفلسطينى داخل وخارج المخيمات.

أما ثالث المؤشرات التى تؤكد أن لا حلا جذريا لخلافات فرقاء لبنان، فهو أيضا بعد يتعلق بالسيادة بالمعنى السياسى. فكل فريق له رؤيته فى تحديد موقع لبنان الإقليمى، وكل منهما يتهم الآخر بالتبعية للخارج، وكأن اللبنانيين يتبارون فى تحديد نسبة تبعيتهم لهذا الخارج. تقول الموالاة إن النظامين السورى والإيرانى يقومان بتسليح المعارضة وتمويلها - تحديدا حزب الله - وإنهما يحركان المعارضة وفق أجندتهما الخاصة. أما المعارضة، فترد التهمة بنسب تبعية الموالاة إلى الوصاية الغربية عموما، وأمريكا وفرنسا خصوصا، وأن هذه الوصاية لا تترك للحكومة هامشا من حرية التحرك واتخاذ القرار.

وليس آخر المؤشرات أن لبنان بوجه عام يشهد أزمات لا تنتهى، بعضها بدايته معروفة وأسبابها مباشرة، مثل أزمة الحكم والحكومة، وأزمات أخرى بداياتها معروفة وأسبابها غامضة، مثل أزمة مخيم نهر البارد وانتشار فكر القاعدة. وتتعدد التفسيرات والاقتراحات داخليا وخارجيا لكيفية معالجة هذه الأزمات التى تتشابك بين بعضها بعضا، ويستغلها كل فريق لبنانى لخدمة رؤاه الخاصة فى سائر القضايا.

ما سبق فقط هو المؤشرات الآنية لما يدور حاليا فى لبنان. أما الذى يدعو إلى القول إن لبنان - وإن تجاوز أزمته الراهنة فإنه لن يتمكن من حل كافة خلافاته الداخلية - فهى الاختلالات القائمة فى بنيته السياسية والاجتماعية على السواء، والتى رافقت لبنان منذ وضع دستوره عام ١٩٢٦ أو بعد استقلاله عام ١٩٤٣ وإصدار الميثاق الوطنى اللبنانى الذى اعترف بالطائفية أسلوبا للحكم وإدارة الدولة، ولازمته أيضا بعد اتفاق الطائف فى عام ١٩٨٩، الذى أنهى الحرب الأهلية. إلا أنه لم يتجاوز

(*) باحث بمركز ابحاث ودراسات الشرق الاوسط ، وكالة أنباء الشرق الاوسط .

وتعديلاته الدستورية العيب الهيكلي في الميثاق الوطني، رغم أنه قد نص على إلغاء الطائفية السياسية تدريجيا دون تحديد جدول زمني لذلك.

إن تحولات ما بعد الطائف هي - بإيجاز - ما يشي بعدم حل إشكاليات لبنان الكبرى. فبدلا من إلغاء الطائفية، أصبحت شخصيات بعينها من الطوائف المختلفة هي مصدر الطائفية والتشنج المذهبي، واستمر الزعماء التقليديون ممن أداروا الحرب الأهلية في مواقعهم القيادية، ولم ينتج لبنان قيادات سياسية أو حزبية وطنية جديدة. لقد خلق هؤلاء كياناتهم الخاصة، وأصبحت كل طائفة وكأنها مجتمع مغلق بعينه، وضاقت آفاق العيش المشترك واقعيا.

علاوة على ذلك، فقد حدثت تحولات بنيوية في نسيج الطوائف الأكبر عددا. فالحريرية "السنية" الجديدة، بزعامة سعد الحريري، قد انتقلت تماما لمسار لم يعرفه السنة من قبل، وأصبح الميل العام غربيا أكثر منه عربيا، وبات الالتزام بالقرارات الدولية مطلب كتلة المستقبل الأول بجوار الاستئثار بالسلطة وقيام رأسمالية جديدة في لبنان. هذا التحول قد أحدث شرخا كبيرا لعموم الطائفة السنية، أدى - بجانب عوامل أخرى - إلى أن بدأ فريق من هذه الطائفة يميل لأفكار "قاعدية" غريبة تماما عن المجتمع اللبناني التعددي.

أما الطائفة الشيعية، فقد انتقلت في السنوات الأخيرة إلى لعب دور سياسي كبير يوازن حجمها العددي وتعدد المراكز التي يتولاها هؤلاء في قلب الدولة وإدارتها، وأيضا بما يناسب حجم مقاومة حزب الله لإسرائيل وتحريره للجنوب اللبناني. وقد بات هذا الدور مطلوبا في مرحلة تحولات ما بعد اغتيال الرئيس الحريري، ثم أصبح حتميا بعد التداعيات الداخلية والإقليمية والدولية للقرار ١٧٠١ الذي أنهى الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان.

وبخصوص المسيحيين، وتحديدا الطائفة المارونية، لا يخفى أن هذه الطائفة تعاني منذ نهاية الحرب الأهلية من شقين: الأول: التراجع النسبي في التأثير سياسيا على مجريات الأمور. والثاني: تعدد الزعامات داخل الطائفة، وهو أيضا ما لا يجعل تمثيلها بارزا على سطح الحياة السياسية.

تجتمع كافة هذه الإشكاليات لتتحكم في مصير لبنان الآن ومستقبلا. وإذا ما أضيف لهذه الجدلية الداخلية العوامل الخارجية، فإننا نجد أن تاريخ لبنان، قبل استقلاله وبعده، هو تاريخ التوازنات الإقليمية والدولية المعقدة والمتداخلة في لبنان. فالتغيرات السياسية الداخلية غالبا - إن لم يكن دائما - كانت ولا تزال انعكاسا للتغيرات في المحيط الإقليمي والدولي. وهو الأمر الذي يجعل أزمة لبنان الحالية أيضا رهنا بدور الأطراف الخارجية وبطبيعة ما بينها من صراعات أو توازنات، وربما مقايضات.

إن سرد هذه الإشكاليات ضروري لفهم أزمات لبنان الحالية، سواء ما تعلق بالبعد الداخلي، أو الإقليمي والدولي، إذ لا يمكن بدونها التعرف على طبيعة تحركات قوى الداخل المتنافرة، وقوى الخارج المتصارعة على أرض لبنان.

وهنا، تتداخل كافة العوامل في تفسير نشوء ظاهرة "إرهابية" مثل فتح الإسلام على سبيل المثال. هذه الظاهرة لا يمكن التوقف عندها دون الأخذ في الاعتبار التحولات الحادثة داخل الطائفة السنية، وتنامي القوة السياسية للشيعة، ودون الأخذ في الاعتبار وجود القوات الدولية في جنوب لبنان، وما يدور في ربوع الشرق الأوسط، من فوضى العراق، إلى التنازع العربي - الإيراني الجديد، إلى طبيعة السياسة الأمريكية في المنطقة، والتي وفق حركتها يتحرك فكر القاعدة، إن لم يكن تنظيمها كذلك.

وبالمثل، لا يمكن تفهم أسباب تجاوز أمريكا وفرنسا وبريطانيا الطرف اللبناني في إقرار إنشاء المحكمة الدولية وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، دون الأخذ في الاعتبار أن ذلك يعزز طرفا داخليا هو الأكثرية على حساب طرف آخر. ولا يمكن كذلك فصل هذا التطور عن محاولة الولايات المتحدة الضغط على النظام السوري من كل اتجاه ليغير سياساته وتحالفاته في المنطقة، تمهيدا لفك التحالف بين سوريا وحزب الله وإيران، ووقف الدعم السوري لبعض الفصائل الفلسطينية، إضافة إلى الدور السوري في العراق. لا ينفصل ذلك بالطبع عن أمرين، أولهما: المسعى الإسرائيلي الجديد لإحياء التفاوض مع السوريين، وثانيا: الضغط الأمريكي المتصل لمنع إيران من تطوير برنامجها النووي ودفعها إلى لعب دور إيجابي بالعراق.

أي منطق للسيادة؟

وبالعودة إلى مسار الخلاف السياسي الحالي بين فرقاء لبنان، والذي اتخذ خطا تصاعديا لم يتم التراجع عنه منذ انتهاء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان في صيف العام الماضي ٢٠٠٦، فإنه يعود إلى التمديد للرئيس الحالي إميل لحود في عام ٢٠٠٤، ثم كان اغتيال الرئيس الحريري الشرارة التي أشعلت سائر الخلافات وصعوبة التوافق بين فرقاء لبنان حول عدد من القضايا، أبرزها: الموقف من هذا التمديد الرئاسي الذي تم بضغط سوري، والموقف من تشكيل لجنة التحقيق الدولية ثم إنشاء محكمة دولية، والموقف من نزع سلاح الميليشيات - كما نص القرار ١٥٥٩ الذي صدر قبل يوم واحد من التمديد للرئيس لحود - والموقف من سوريا بعد انسحابها القسري من لبنان بعد أقل من شهرين من اغتيال الحريري (١٤ فبراير ٢٠٠٥).

وبعد انتهاء الحرب الإسرائيلية (١٢ أغسطس ٢٠٠٦)، انضمت حزمة جديدة للخلافات بين قوى ١٤ آذار (الموالاة أو الأكثرية)، وقوى ٨ آذار (المعارضة)، وشملت هذه الحزمة إقرار المحكمة الدولية وفق ما تراه الأكثرية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وفق ما تراه المعارضة. وقد أخذت الأزمة السياسية بين الفريقين تتفاقم سريعا دون أن تجد حلا، وسط خلاف حول دستورية الحكومة وشرعية قراراتها.

كـانت أغلب المبـادرات المطروحـة للحل، من الداخل أو الخارج، تقوم على مقايضة عنوانها الأساسي: المحكمة مقابل الحكومـة. ولم تفـرز أي من هذه المبـادرات إطارا للحل يمنع الأكثرية من الاستئثار بالسلطة، أو يمنع المعارضة من تعطيل تشكيل المحكمة الدولية، وبدت هناك استحالة في التوافق داخليا على كافة المشكلات القائمة منذ دخول المعارضة اعتصاما مفتوحا منذ الأول من ديسمبر ٢٠٠٦ وحتى اليوم بعد أن سحبت وزراءها (الشيعة) في ١٣ نوفمبر من العام نفسه.

على أن القرار الدولي رقم ١٧٥٧- الذي أصدره مجلس الأمن يوم ٣٠ مايو الماضي تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والخاص بتشكيل محكمة دولية خاصة بلبنان في جريمة اغتيال الحريري - قد أدى "إجباريا" إلى طي واحدة من المشكلات القائمة بين الأكثرية والمعارضة، وهو إما أن يكون بابا للحل "المؤقت" أو مدخلا إضافيا لتفاقم الصراع السياسي، خاصة أن اقتراب موعد الاستحقاق الرئاسي الجديد قد اقترب، وبات هو وتشكيل حكومة الوحدة الأزمة الأكبر الآن.

ومما ساعد على سرعة استصدار هذا القرار، دون انتظار توافق اللبنانيين، أولا: تعطل المؤسسات الدستورية وآليات العمل الطبيعي لنقل المحكمة إلى الواقع، خاصة أن مجلس النواب لا يجتمع منذ منتصف نوفمبر ٢٠٠٦، إضافة إلى الخلاف بين رئيس الجمهورية والحكومة برئاسة فؤاد السنيورة. وثانيا: بروز مواجهات داخلية بين الجيش وحركة فتح الإسلام في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى فوضى أمنية بعد انتشار ظاهرة التفجيرات ووقوع اضطرابات في بعض المخيمات الفلسطينية الأخرى مثل عين الحلوة وغيرها. وثالثا: إن هذه المحكمة تعد بمثابة ممر إجباري لأمريكا للضغط على سوريا في سائر الملفات وليس في الملف اللبناني وحده.

وطبيعي أن يثار موضوع السيادة بين قرار اتخذه مجلس الأمن بإقرار المحكمة وفق ما تم، وقرار الحكومة اللبنانية باستخدام الحسم العسكري بديلا أحاديا للقضاء على فتح الإسلام. ذلك أن كلا القرارين - من وجهة نظر الأكثرية - يدخلان في إطار بسط الدولة لنفوذها وسيادتها. الأول تحقيقا للعدالة، والثاني عدم جواز ترك مجموعة "إرهابية" تهدد الأمن وتقتل أفرادا من الجيش اللبناني. بينما ترى المعارضة أن القرار الأول كان لابد أن يتم في إطار تفاهم داخلي، لأن الجميع قد اتفق في جولات الحوار الوطني سابقا على مبدأ تشكيل المحكمة وبقيت خطوات التنفيذ. وفي أمر فتح الإسلام، رأت المعارضة أن لا دخول للجيش في مواجهة قد لا تكون محسومة عسكريا، بل يمكن أن تثير الفلسطينيين في مخيمات أخرى، سيما وأن الجميع ضد ظاهرة كفتح الإسلام أو ما يناظرها.

بين رؤية الفريقين، وما اتخذه الحكومة من قرارات، يمكن ملاحظة أن لدى فريق الأكثرية منطقين متضادين للسيادة اللبنانية، وأن الطرف الآخر يعاني غياب الرؤية الواضحة لتحقيق هذه السيادة. بيد أنه إذا كان قرار مهاجمة فتح الإسلا[م] واقتحام مخيم نهر البارد لاستئصال هذه الظاهرة الإرهابية بـ[ـدا] كما لو كان خيارا حتميا، حفاظا على سلطة الدولة وهيبة الجيش اللبناني (وهو جيش استطاع أن يثبت حتى الآن حياديته الشديدة في الصراع الداخلي)، فإن المساعدات العسكرية الأمريكية التي تدفقت فجأة على لبنان، بعد أن وجهت ضد[ه] ولصالح إسرائيل في الحرب الأخيرة، تثير التساؤل عن دور أمريكا في اتخاذ الحكومة لهذا القرار، كما أنها أثارت حفيظة المعارضة، وفتحت بابا آخرا للتساؤل حول أداء الجيش ووسائل تسليحه.

أما القرار ١٧٥٧، فهو قفزة غير عادية فوق السيادة اللبنانية. صحيح أن هناك حالة شلل في عمل المؤسسات الدستورية اللبنانية. إلا أن القرار الذي جاء بناء على طلب الحكومة اللبنانية، وعبر تعبير غالبية النواب (من الأكثرية) عن دعمهم له، قد تجاوز قانونيا صلاحيات مجلس النواب وصلاحيات رئيس الجمهورية، كما أنه جاء مخالفا للقرار الدولي رقم ١٦٦٤ (٢٩ مارس ٢٠٠٦) وللمادة ١٩ من بنود نظام تشكيل المحكمة، والذي أرسلته الحكومة اللبنانية إلى مجلس الأمن في ديسمبر ٢٠٠٦، وكلاهما يتضمن أن يتم تشكيل المحكمة وفقا للإجراءات التي يحددها الدستور اللبناني. كما أن القرار بحد ذاته - على خلاف الحالات المماثلة مثل محاكم سيراليون وكمبوديا ويوجوسلافيا - يعد سابقة دولية لم تحدث من قبل، سواء في تكوين المحكمة أو في صلاحياتها.

ولأن القرار قد جاء وفق الفصل السابع، فإنه قد أصبح ملزما لكافة الدول، ومنها لبنان، أيا كان شكل حكومتها. ويتيح الفصل السابع، وعلى عكس الفصل السادس، للأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم بتوقيع اتفاقية مع الدولة المضيفة للمحكمة دون الرجوع لرأي الدولة اللبنانية. بل إن تشكيل القضاة تجاوز القضاء اللبناني، حيث هناك قاض لبناني واحد من بين ثلاثة في دائرة المحاكمة، وقاضيان من خمسة قضاة في دائرة الاستئناف، وهو ما يجعل المحكمة واقعيا محكمة "دولية" فقط لا محكمة دولية خاصة بلبنان. وقد استبعد هذا القرار أيضا الحكم بموجب قانون العقوبات اللبناني، وكذلك الأمر فيما يتعلق بصلاحية إصدار العفو.

إن قرار تشكيل هذه المحكمة بالتالي أصبح ملزما لكل دول العالم، وهو سيف مسلط على سوريا، أولا لأنه بموجب الفصل السابع يتوجب على كافة الدول التعاون. وعلى سبيل المثال، فإذا رفع رئيس المحكمة تقريرا بعدم التعاون من دولة معينة، فيجوز لمجلس الأمن أن يكتفي بأخذ العلم، أو أن يدين، أو أن يتخذ تدابير وفق ما هو منصوص عليه في المادتين ٤١ و٤٢ من الفصل السابع، وهذا بحد ذاته ما يجعل لبنان أيضا -وليس سوريا فقط- مكشوفا أمام كل أنواع التدخلات فيما بعد.

بين الفراغ الأمني والفراغ الدستوري :

وبالرغم من أن أمر المحكمة قد أصبح نافذا بعد أن جاوز

منطق السيادة ومفهومها، إلا أن المحكمة، التى لن تنجز قبل عام على الأقل وسينجز عملها النهائى خلال سنوات، ربما تفتح المجال أمام سجال داخلى حول تعيين القضاة اللبنانيين وتحديد مكان انعقادها وتمويل لبنان فيها، والذى يبلغ ٤٩٪، لابد أن تكون من الموازنة العامة للدولة، وهو ما يتطلب قرارا من مجلس النواب. كما أن السجال قد ينشأ إذا أصبحت المعارضة الحالية أكثرية فيما بعد، أو إذا تغير نمط التحالف القائم الآن، حيث يحق لمجلس النواب أن يتدخل بطلب لمجلس الأمن لتعديل بعض الإجراءات والبنود، وهو ما يفتح سجالا جديدا حول موضوع قديم.

وفى كل الأحوال، فإن قرار إنشاء المحكمة قد وضع القوى السياسية - موالاة ومعارضة - أمام خيارين: إما قبول الواقع الجديد وأخذه مدخلا لفتح الطرق السياسية المقفلة وإعادة التواصل بين الجانبين بحثا عن الحلول والمخارج للملفات الخلافية، أو التعامل مع هذا التطور بوصفه شحنة تصعيد للأزمة وتعقيداتها.

وقد بدأت تحدث حلحلة ملحوظة تجاه حل الأزمة السياسية. إذ فى اليوم التالى لصدور القرار ١٧٥٧، بادرت الأكثرية بطرح ما سمته مبادرة تغيير الزمن. كما بدت الأطراف الفاعلة أكثر ميلا لإيجاد مخرج للأزمة السياسية فى لبنان، خاصة السعودية وفرنسا، اللتين بادرتا إلى إقناع الأكثرية والمعارضة بالتحاور أو التشاور على قاعدة تشكيل حكومة وحدة وطنية أولا، ثم بحث الاستحقاق الرئاسى لاحقا، حتى لا يقع البلد فى فراغ دستورى، فى حال لم يتم التوافق على رئيس جديد للجمهورية قبل انتهاء ولاية لحود الثانية فى ٢٥ نوفمبر المقبل، والذى يجب أن يسميه مجلس النواب قبل هذا التاريخ.

لكن مبادرة الأكثرية لم تقل ذلك صراحة، أى لم تضع أولوية تشكيل حكومة وحدة على أولوية الاستحقاق الرئاسى. وثمة خلافات ربما ستطفو على السطح قريبا داخل قوى ١٤ آذار، فى حال إصرار سمير جعجع على "أن المحكمة أصبحت وراءنا، وأن الاستحقاق الرئاسى أمامنا". ويدرك جعجع أن توسيع الحكومة الحالية ربما يكون على حساب وزراء من حزبه لصالح خصمه ومنافسه على الرئاسة من فريق ٨ آذار، العماد ميشيل عون، الذى لم يدخل تياره حكومة السنيورة منذ تشكيلها أواخر عام ٢٠٠٥، والذى يحظى بأغلبية الدعم المسيحى، وهو الأمر الذى يثير حفيظة جعجع وربما يقوده - إذا لم يتم التوصل لصفقة مرضية - إلى أن يثير خلافا داخل تيار الأكثرية.

وترى المعارضة أن تيار الأكثرية، وبعد إقرار المحكمة الدولية، سوف يقود المعركة السياسية الجديدة باستحقاق رئاسة ٢٠٠٧، وأن مبادرة تيار المستقبل ترسم سلفا البرنامج السياسى لأى بحث فى عمل مشترك بينها وبين المعارضة على إدارة انتخابات الرئاسة، عبر تركيزها على التزام القرارات الدولية والبنود السبعة (تحديدا تخلى حزب الله عن سلاحه) وخطط مؤتمر باريس.

ويجوز القول إنه ليس للمعارضة خيار بديل - إذا لم يتم التوافق حول الحكومة وبرنامجها والرئيس الجديد - إلا أن تفوز هى بالاستحقاق الرئاسى، لأن الأكثرية قد كسبت خطوة بإقرار المحكمة، وهى تملك النفوذ فى مجلس الوزراء، وفى مجلس النواب. وإذا أخذت كذلك منصب الرئيس، فهى تكون قد تمكنت من الهيمنة المطلقة على كافة المؤسسات الدستورية حتى الانتخابات النيابية المقبلة بعد عامين.

ولهذا، أعلن حزب الله موقفه بأنه لن يبادر إلى موقف أو خطوة قبل إعلان فريق ١٤ آذار موافقته العلنية والرسمية على توسيع الحكومة أو تغييرها، وحفظ موقع الشراكة الكاملة للمعارضة على قاعدة البيان الوزارى الحالى الذى نالت على أساسه حكومة السنيورة الثقة فى البرلمان. وتجدر الإشارة إلى أن هذا البيان كان قد صيغ بعد أن دخل حزب الله وحركة أمل فى تحالف "رباعى" مع تيار المستقبل ومع تيار وليد جنبلاط فى انتخابات ٢٠٠٥، وهو ما جعل البيان يأخذ بعين الاعتبار مطالب حزب الله، وأبرزها ما يتعلق بالمقاومة والاحتفاظ بسلاحه، حتى حل كافة الإشكاليات العلقة مع الجانب الإسرائيلى.

الخلاف حول الاستحقاق الرئاسى لن يكون يسيرا إذن. وفى حالة عدم الاتفاق على حكومة وحدة وطنية وإقرار برنامج متفق عليه لعملها والتوافق على تشكيلتها، فإن ذلك يضع البلد أمام فراغ دستورى خطير، ويجعل من التلويح المبطن من كل من الفريقين بخيار الحكومتين والرئيسين أمرا مطروحا وواردا. وفى حالة إضافة الفراغ الأمنى المتنامى إلى هذه الزاوية، يصبح لبنان بالفعل على شفير الهاوية، خصوصا بعد حصول ستة تفجيرات فى بيروت ومحيطها منذ أحداث نهر البارد فى منتصف شهر مايو ٢٠٠٧، أودى آخرها بحياة النائب وليد عيدو من تيار المستقبل.

إن احتمال حدوث فراغ دستورى وأمنى بعد إقرار المحكمة هو ما يجعل الأطراف الخارجية تتحرك بفاعلية على صعيد الملف اللبنانى. السعودية ومصر تريان أن فرقاء لبنان يجب عليهم التوافق واختيار رئيس متفق عليه دون ضغوط خارجية، وسياسة كل منهما تسير فى هذا الاتجاه. وفرنسا "ساركوزى" تخلصت من أعباء شخصية وسياسية "شيراكية" فيما يتعلق بالملف اللبنانى، وهى تحاول استعادة دورها فى لبنان، وتعمل الخارجية الفرنسية على عودة الحوار والعلاقات الدبلوماسية مع سوريا. واضح أن تحركات السعودية وفرنسا - وإيران كذلك- تقوم على قاعدة تشكيل حكومة وحدة يتفق عليها، سعيا إلى اختيار رئيس جديد يتفق عليه. وتدخل فرنسا هذه المرة بكل ثقلها، حيث دعت الموالاة والمعارضة وشخصيات مستقلة إلى حوار مفتوح فى باريس لبحث كيفية الخروج من الأزمة السياسية.

ولا شك فى أن الفراغ الدستورى يجبر الولايات المتحدة وفرنسا على تجنب بديل الحكومتين والرئيسين، بسبب وجود قوات اليونيفيل فى الجنوب أولا، وبسبب أن المحكمة قد أقرت

ثانيا، وخوفا من تمدد نفوذ التيارات السلفية المتطرفة في لبنان ثالثا.

ووفقا لهذه المعطيات، فإن الاحتمالات أو السيناريوهات التي قد تشهدها الفترة المقبلة تتراوح بين بديلين هما:

أولا- التوافق المرحلي :

ويمكن أن يتم ذلك عبر واحد من الإجراءات التالية :

١- يمكن التوصل -وفق مبادرة سابقة للرئيس السنيورة- لاتفاق حول توسيع الحكومة الحالية، على قاعدة التمثيل النيابي الحالية، أي ١٧ مقعدا وزاريا للأكثرية و١٣ مقعدا للمعارضة، مع الأخذ في الاعتبار الاتفاق المسبق على برنامج الحكومة السياسي، وذلك انطلاقا من أن شأن المحكمة الدولية بات وراء الخلاف السياسي الداخلي، وأضحى في عهدة الأمم المتحدة، الأمر الذي يتيح الالتفات إلى مناقشة سائر الملفات الشائكة الأخرى المعلقة بين طرفي النزاع، وصولا إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

٢- الاستجابة لطلب المعارضة بإعطائها الثلث الضامن، أي يكون التشكيل الوزاري على قاعدة ١٩+١١، وبحيث يتم أيضا التوافق على البرنامج الجديد ورئيس الجمهورية.

بيد أن هذين الخيارين يحتمان التوصل إلى صفقة كبرى وإقناع بعض المعارضين من مسيحيي قوى ١٤ آذار بالتخلي عن مقاعد وزارية والتخلي بالمثل عن حلم رئاسة الجمهورية. وهذا الأمر يحتاج إلى بيان وزاري جديد يلبي مطالب الأكثرية المتناقضة مع مطالب المعارضة في الوقت نفسه. ولعل أبرزها ما يرتبط بسلاح حزب الله ونسبة تمثيل التيار الوطني الحر، علاوة على قضايا أخرى إشكالية، مثل أحداث مخيم نهر البارد، والفوضى الأمنية التي بدأت تجتاح العديد من المناطق في لبنان.

وفي كل الأحوال، فإن مقايضة من هذا النوع لن تتم غالبا دون توافق الأطراف الخارجية جميعا حولها، ولإقناع كل طرف بتقديم بعض التنازلات أمام الطرف الآخر. وهنا، سيكون ذلك بمثابة حل مؤقت حتى اجتياز مرحلة الفراغ الدستوري، علما بأنه في هذه الحالة ربما يكون رئيس الجمهورية شخصا حياديا ومن خارج قوى الأكثرية والمعارضة.

ثانيا- الفراغ الدستوري :

ويمكن أن يحدث هذا الفراغ عبر واحد من الإجراءات التالية:

١- أن يقدم الرئيس السنيورة استقالته، وهو لا يمانع في استقالة حكومته إذا تم الاتفاق على برنامج سياسي مكتوب للحكومة الانتقالية في الأشهر القليلة الفاصلة عن انتخابات رئاسة الجمهورية، على أن يتناول تحديدا التزام النقاط السبع والقرار ١٧٠١ وخطط مؤتمر باريس. وهذا الخيار سيكون استباقيا من جانب قوى الأكثرية، لأن خيار الحكومة الانتقالية التي لابد أن يعقد المجلس لتشكيلها، يفوت الفرصة على رئيس الجمهورية إميل لحود في أن يقدم على تأليف حكومة ثانية، أو أن يحل مجلس النواب. كما أن هذا الخيار يعطي غطاء سياسيا للحكومة الانتقالية التي سيكون عليها أيضا تحقيق اتفاق على تمرير الاستحقاق الرئاسي وتمنع الفراغ الدستوري.

لكن هذا الخيار سيثير تشنج المعارضة، لأن البرنامج السياسي للحكومة الانتقالية لابد أن يناقش في مجلس النواب، كما أن الوقت قد يكون غير ملائم لسرعة قدوم الاستحقاق الرئاسي، وهو ما يعقد الأمور بأكثر مما يحلها.

٢- الفشل في الاتفاق على توسيع الحكومة الحالية، أو تشكيل حكومة تحظى فيها المعارضة بالثلث الضامن، قد يعني تعنت فريق الأكثرية. وفي ضوء إصرار المعارضة على موقفها، وفشل المبادرات الخارجية، فإن رئيس الجمهورية لحود من الوارد أن يقدم قبل منتصف أغسطس ٢٠٠٧ على تأليف حكومة ثانية، انطلاقا من موقفه بأنه لا يسلم السلطة إلى حكومة يراها غير شرعية وغير ميثاقية، هي حكومة الرئيس السنيورة. وهو أمر يشير إلى حجم المأزق الذي ينتظر البلاد في ظل إصرار رئيس الجمهورية على الاجتهاد في ممارسة صلاحياته الدستورية من جهة، وعلى فرض توازن قوى جديد في البلاد من جهة أخرى، لا يقتصر على رفض قوى ١٤ آذار له، بل على اقترانه بتأييد فرقاء المعارضة له.

وفي هذه الحالة، سوف ترد قوى الأكثرية بائتلاف أغلبيتها البرلمانية في المجلس النيابي، لتجتمع - ولو خارج المجلس - لتقرر بأغلبية ثلثي الحضور من النواب تنصيب رئيس جديد للجمهورية، وذلك بما يخالف ما درج عليه التقليد اللبناني لدى تنفيذ المادة ٤٩، التي تقرر طريقة انتخاب الرئيس. فرغم أنها لم تشترط نصا حضور ثلثي النواب لانتخاب الرئيس، إلا أن كافة الممارسات السابقة لدى اختيار الرئيس كانت تتم بناء على حضور ثلثي عدد النواب. كما أن غالبية الزعامات - وعلى رأسهم سيد بكركي، البطريرك الماروني مار بطرس صفير - ترى ضرورة اشتراط حضور ثلثي عدد النواب لاختيار الرئيس. ويؤكد فقهاء القانون الدستوري في لبنان أن روح المادة وميثاق العيش المشترك يقتضي ذلك حتى يتم اختيار الرئيس من كافة الطوائف.

ولابد أن يوافق ثلثا الحضور (من جملة ثلثي أعضاء المجلس) على الرئيس الجديد في الاقتراع الأول، فإن لم يكن، فنسبة ٥٠٪+١ (من جملة حضور ثلثي أعضاء المجلس أيضا) في الاقتراع الثاني.

والإشكالية هنا أن اكتمال نصاب ثلثي حضور أعضاء المجلس لن يتم، وفق الدعوة التي وجهها بري لانعقاد المجلس في ٢٥ سبتمبر المقبل، إلا إذا حضر نواب المعارضة. ودون ذلك، لا تعقد الجلسة من وجهة نظر بري. وهذا يعني ضمنيا أنه إذا لم

يتم التوافق مبكرا حول رئيس الجمهورية، فإنه لن يتم اختيار رئيس جديد وفى حالة كهذه، يقع البلد أيضا فى فراغ دستورى.

إذن، يبقى هناك احتمال كبير لأن يعود لبنان إلى ما شهده فى خريف ١٩٨٨، حينما رفض أعضاء المجلس النيابى انتخاب سليمان فرنجية خلفا للرئيس أمين الجميل، فسارع الجميل بتعيين قائد الجيش وقتذاك العماد ميشال عون رئيسا للوزراء، رغم أن هذا المنصب مخصص للسنة، ورغم وجود حكومة سليم الحص فى مركز رئاسة الوزراء الانتقالية بعد اغتيال رشيد كرامى رئيس الوزراء السابق، فاستنكر الحص هذا التصرف واعتبره غير قانونى، وأصبح فى لبنان حكومتان تدعى كل منهما الشرعية.

بالرغم من ذلك، وفى ظل حكومتين، قبل فرقاء لبنان التعاون فيما بينهم. ومن المظاهر المثيرة للدهشة، فى هذا السياق، أن القوى اللبنانية المتحاربة كانت توقف القتال فى نهاية كل شهر، ويلتقى الموظفون على خطوط تماس الحرب الأهلية لتبادل المعلومات الرسمية والمصادقات على المعاملات الضرورية وتلقى الرواتب. وفى ظل الالتزام الذى تبديه الأكثرية والمعارضة تجاه الاحتفاظ بسلمية الصراع بينهما، لا يوجد ما يضمن عدم تكرار هذا المشهد.

العراق .. تحولات سياسية وتوازنات هشة

■ صـــلاح النصـــراوى *

إذا كان مصير العملية السياسية المتعثرة بالعراق لا يحظى باهتمام إعلامى كبير، مقارنة بالتركيز على أحداث العنف الطائفى والجدل حول الانسحاب الأمريكى من العراق، فإن هناك الكثير مما يجرى على صعيد التفاعلات السياسية التى قد يؤدى رصدها إلى استشراف مآلات الوضع السياسى فى العراق خلال المرحلة المقبلة.

إعادة بناء الخريطة السياسية :

ثمة حركة دائبة فى الخريطة السياسية العراقية، التى لا تزال تتشكل منذ سقوط نظام صدام حسين بالحرب التى شنتها الولايات المتحدة الامريكية فى ربيع عام ٢٠٠٣، والتى أدت، ليس فقط إلى تفكيك الدولة العراقية وهياكلها، بل، وأيضا، إلى تفكيك المجتمع العراقى الفسيفسائى ذاته الى مكوناته الاولية، الدينية والمذهبية والعرقية، والتى سرعان ما تفسخت بدورها الى هوياتها الفرعية السابقة لنشوء الدولة الوطنية كالقبلية والجهوية.

فالصورة النمطية التى استمرت منذ ذلك الوقت هى أن الصراع الحالى الدائر حول السلطة والثروة يدور بين شيعة، وسنة، وعرب، واكراد، ومسلمين، ومنتمين الى ديانات عديدة اخرى، فى الوقت الذى تم فيه تجاهل الخريطة السياسية المعقدة التى تنضوى فى الاطار الاوسع للتشكيلة الاجتماعية العراقية او تتقاطع معها. بمعنى اخر، فان الاهتمام ظل منصبا على الانقسام الرأسى داخل المجتمع العراقى، بينما توارى الاهتمام بالانقسام الافقى، وهو ما لا يمكن ان يستكمل المشهد العراقى الحالى بدون تسليط الضوء عليه وفهمه.

منذ وقوع الغزو الأمريكى للعراق، فإن ستة تنظيمات كانت معارضة إبان النظام العراقى السابق أشركتها الادارة الامريكية فى عملية إعادة بناء عراق ما بعد صدام حسين. فعلى الصعيد الكردى، تصدى الحزبان الرئيسيان - وهما الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى - للتمثيل الكردى، بينما برز المجلس الاعلى للثورة الاسلامية فى العراق كأبرز ممثل للشيعة، فى الوقت الذى سعت فيه ثلاثة تنظيمات هامشية - وهى حركة الوفاق الوطنى، والمؤتمر الوطنى، والحركة الملكية الدستورية - إلى أن تطرح نفسها باعتبارها تنظيمات فوق طائفية او قومية. وعلى الرغم من محاولة الادارة الامريكية استقطاب بعض رموز الليبرالية واليسار والتيارات القومية العربية فى مشروع التغيير الذى رعته، الا انها حطت من قيمة هذه الاتجاهات السياسية ومكانتها الاجتماعية والسياسية فى عملية التغيير من تركيزها على الاتجاهات الطائفية والمذهبية، وهى غلطة كلفتها ثمنا باهظا فيما بعد، حين انتهى مشروع التغيير الى مجرد مشروع للمحاصصة الطائفية والعصبوية، وليس مشروعا لاحلال دولة حديثة، برلمانية، ديمقراطية، تعددية، لكل مواطنيها، بدلا من نظام صدام الشمولى.

(*) كاتب عراقى.

ولم تلبث بعض الاحزاب والقوى المعارضة الاخرى أن انخرطت فى العملية السياسية التى أطلقتها ادارة الاحتلال، كحزب الدعوة الاسلامي، والحزب الشيوعي العراقي، رغم معارضتها المبكرة للحرب ومشروع التغيير الذى رعته الادارة الامريكية. إلا أن قرار المشاركة كان تعبيرا عن البراجماتية السياسية والخشية من ان تؤدى المقاطعة الى تهميش ادوارها فى الحياة السياسية المستقبلية. كما انضم الى هذه الجوقة لاحقا "تجمع الديمقراطيين العراقيين" الذى شكله بعض العراقيين برئاسة عدنان الباجحي، كنواة لتجميع القوى الليبرالية المترفعة عن الاستقطابات الطائفية. وكنتيجة لذلك، فقد هيمنت هذه القوى مجتمعة على مجلس الحكم والمجلس الوزارى اللذين شكلتهما ادارة الاحتلال باصرار من تلك القوى تمهيدا لتشديد قبضتها المبكرة على السلطة، قاطعة الطريق على عملية انتقالية منظمة، يتم خلالها الوصول الى وفاق وطنى مع كافة القوى السياسية والاجتماعية الاخرى، ويجرى خلالها الاعداد لانتخابات تمثيلية واسعة، وفق دستور توافقى.

فى المقابل، فقد ظهرت على المشهد السياسى العراقى، خلال فترة مبكرة من الاحتلال، قوى سياسية اخرى خارج الاطار التحالفى الذى اقامته قوى المعارضة السابقة التى وفدت من الخارج.

ولكن فى غياب المشروع الوطنى، وفى ظل نظام المحاصصة الطائفية والقومية الذى بدأ يترسخ ويفرض نفسه على المجتمع، فقد كان محتما ان تتخذ القوى البازغة الجديدة منحى مماثلا، خاصة فى الجزء العربى، إما نتيجة الرغبة فى المنافسة ضمن التيار الطائفى الذى اصبح سائدا، أو نتيجة لحالة الاستقطاب الحاد والتخندق التى آلت إليها الأمور خلال هذه الفترة. على الجانب الشيعى، ظهر التيار الصدرى كانعكاس طبيعى للخلافات التى يعيشها المكون الشيعى، على مستوى المرجعيات الدينية ومدارسها المتنوعة والولاءات التى تعبر عنها، أو على أسس مناطقية، أو قبائلية، أو اجتماعية، أو بسبب خلافات تاريخية. ولم يقتصر الامر على ذلك، بل ظهرت تيارات اخرى - ربما أقل فاعلية - ولكنها عكست دائرة التنوع فى المحيط الشيعى الذى لم يستطع المجلس الاعلى أو حزب الدعوة الاستئثار به، رغم ميزة هيمنتهما المبكرة على مقاليد السلطة والتمثيل التى تمتعت بها.

على الجانب السنى، كان واضحا منذ البداية أن الصدمة التى اصابت هذا المكون الاجتماعى بسبب شعوره بالخسارة، نتيجة فقدانه الدفة التى كان يدير بها الحكم، منذ انشاء الدولة العراقية عام ١٩٢١، قد ادت الى رفض شامل للنظام الجديد الذى بدأ يتشكل، واختيار بديل مقاومته بكل الوسائل المتاحة، وعلى رأسها العمل المسلح. فعدا الحزب الاسلامى، وهو الجناح العراقى من التنظيم الدولى للإخوان المسلمين، وبعض الشخصيات السياسية التى انضمت للعملية السياسية، فان الغالبية العظمى من السنة العرب اختارت العمل على اسقاط المشروع، لا الانضمام اليه او دعمه. واذ ظلت بقايا حزب البعث، بسبب طغيان نفوذهم القديم فى الوسط السنى، فى طليعة الاطراف السنية التى لجأت الى العمل المسلح، فإن حركات وجماعات ذات اتجاهات اسلامية مختلفة سرعان ما أخذت موقعها فى التصدى لقيادة السنة العرب ومشروعهم السياسى، مزاحمة البعثيين على قيادة وتمثيل السنة العرب.

وتحت ضغوط الواقع الجديد وجهود الدفع بالعملية السياسية وتنامى الاستقطابات الطائفية، فان تقسيما للعمل بدأ يظهر بين الجماعات السنية، حيث ظل البعض يعمل على الجانب العسكرى فى مقاومة الوضع الجديد، بينما برزت جماعات سنية سياسية تعمل سلميا على الدفاع عن المصالح السنية وتتبنى اهدافها وتسعى للحصول على المكاسب السياسية والاقتصادية، كل بطريقته واجتهاده. فقد ظهرت هيئة علماء المسلمين، على الجانب المتشدد، بينما تشكلت هيئات وجماعات اخرى اقل تشددا، أو أكثر اعتدالا، لكنها سعت لطرح الاجندة السنية والدفاع عنها، سواء من خلال عملية كتابة الدستور الدائم، أو انتخابات المجلس النيابى فى ديسمبر عام ٢٠٠٥. ولعل من أبرز هذه الجماعات "المؤتمر العام لأهل العراق"، "والجبهة العراقية للحوار الوطنى" التى شكلت مع الحزب الاسلامى واخرين "جبهة التوافق العراقية"، والتى خاضت الانتخابات كممثلين للسنة العرب، اضافة الى جماعات وشخصيات اخرى.

لقد أفرزت تلك المرحلة قوى وتحالفات سياسية عكست حقائق عديدة على الارض، ابرزها انزواء فكرة الدولة وما يرتبط بها من افكار المواطنة والهوية الوطنية والمشاركة والشرعية والعقلانية والبناء، وحلت محلها الهويات الصغرى وكل ما يرتبط بها من مصالح مذهبية وعرقية ومفاهيم الغلبة والمحاصصة والتهميش والتغييب المجتمعى والتطرف ونزعات التدمير. ومع تنامى الصراع من اجل السلطة والثروة، والذى حفزه قرار سلطة الاحتلال باجراء الانتخابات التشريعية وتسليم السلطة للعراقيين، استجابة لالحاح الطرفين الشيعى والكردى، فقد ترسخت الطائفية السياسية فى المجتمع العراقى، بكل ما يصاحبها من راديكالية وانحطاط فى الفكر السياسى والثقافة المجتمعية. واذا ما امكن اختزال وصف الواقع السياسى العراقى عشية الانتخابات، فانه لم يكن الا واقعا شديد السيولة ومنفلتا وماضيا نحو المزيد من التفكك والتفسخ، على الرغم من عملية الاصطفاف الطائفى- السياسى السريعة التى حصلت، وايضا، بسببها.

وكما كان متوقعا، فقد احتشدت القوى الشيعية الرئيسية فى تحالف واحد، هو الائتلاف العراقى الموحد، الذى حشد بدوره المكون الشيعى وراءه بهدف تحقيق الاغلبية البرلمانية التى ستتيح له السيطرة على رئاسة الحكومة واغلبية مقاعد الحكومة. والاهم من ذلك كله، تركيز السلطة والثروة بيد الشيعة، باعتبارهم الاغلبية السكانية فى العراق، كقاعدة لبناء العراق الجديد كما تراه هذه القوى. تشكل الائتلاف من قوى المعارضة الشيعية

القديمة وابرزها: المجلس الاعلى للثورة الاسلامية وحزب الدعوة، اضافة الى القوى الصاعدة وهي التيار الصدري وحزب الفضيلة، ومجموعات اصغر، اضافة الى شخصيات مستقلة. ما وحد هذه القوى هو المصلحة المذهبية بهدف تحقيق الاغلبية الشيعية البرلمانية ومن ثم الحكومية، والتي بلورها موقف اية الله على السيستاني واصراره على عقد الانتخابات، وفقا لقاعدة صوت واحد لشخص واحد، التي اراد ترسيخها كقاعدة للحكم في العراق المستقبلي.

على الصعيد الكردي، استمر التحالف الكردستاني بين الحزبين الكبيرين واحزاب اقل اهمية، حيث تبنى التحالف اجندة كردية واضحة قائمة على ترسيخ مبدا الفيدرالية وتقاسم الثروة واعادة رسم خريطة المنطقة الكردية، من خلال ضم كركوك ومناطق اخرى، يرى الاكراد انها انتزعت خلال العهود السابقة من مناطقهم. ورغم بقاء الحزبين على مسافة من بعضهما من قضايا كثيرة اخرى واستمرار خلافاتهما بشان توزيع السلطة بينهما في مناطق نفوذهما، الا ان الحرص والاصرار على انجاز الاجندة القومية بقي عامل التوحيد بينهما في هذه الفترة الحرجة التي وفرت فرصة مثالية لانجاز الاهداف الكردية من خلال تراكم الانجازات التي حققوها خلال هذه الفترة، والتي راوا ضرورة تصديقها دستوريا. وإذا كان ضروريا للاكراد التحالف مع الائتلاف الشيعي في هذه المرحلة لمواجهة الاعتراضات على الاجندة الكردية، خاصة من قبل السنة العرب، فانه لم يتجاوز باى شكل من الاشكال حدود ذلك، خاصة محاولة تشكيل نواة لتحالف وطني ديمقراطي اوسع بين القوى السياسية، خارج اطار القسمة والمحاصصة الطائفية والعرقية الضيقة.

لاعبون جدد وصراعات قديمة:

على الجانب العربي السني، تبلور موقف براجماتي تم بموجبه توزيع الأدوار بين الاطراف السنية المختلفة، بين قوى شاركت في الانتخابات، وقوى اخرى فضلت البقاء بعيدا عنها، وقوى ثالثة ظلت مصرة على استمرار المقاومة المسلحة. لكنها لم تمنع السنة من المشاركة الفعالة في العملية الانتخابية، بهدف واضح هو تثبيت حق ودور ومصالح واهداف المكون السني العربي. بغض النظر عن نتائج الانتخابات او العملية السياسية ذاتها فقد تشكلت جبهة التوافق العراقية من القوى السنية التي اعلنت استعدادها للعمل السياسي، وحصلت على النسبة الكبيرة من المقاعد المخصصة للمحافظات السنية واستطاعت أن تكون اللسان المعبر عن مصالح السنة داخل البرلمان والحكومة، مستمدة شرعيتها من صناديق الاقتراع التي جاءت بها. غير أن استمرار المقاومة المسلحة الشرسة اثبت أن المشاركة الانتخابية، وما صحبها من إقبال واسع النطاق في المناطق السنية، لم يكن لتشكل تفويضا مطلقا لجبهة التوافق للعمل باسم السنة، بقدر ما كان تكتيكا ومناورة جماعية، لاستشراف فرص افضل من خلال التركيز على العمل المسلح لإفشال العملية السياسية بصيغتها المطروحة ربما خلق مثل هذا الموقف المركب [illegible] سيكولوجيا مريحا لعموم السنة [illegible] بانهم [illegible] [illegible] [illegible] السياسية للجماعة السنية [illegible] وبالتالي لم يختلف الا عن خريطة سياسية [illegible] والاريحية في وقت [illegible] الجماعات الشيعية [illegible] بتوافق [illegible]

على الجانب الاخر، اعززت الحاجة للمشاركة في العملية السياسية، من قبل القوى الرافضة للطائفية السياسية، شكل القائمة العراقية التي رأسها رئيس الوزراء السابق اياد علاوي ذو التوجه العلماني. تكونت هذه القائمة من حركة الوفاق الوطني التي يرأسها علاوي ذاته، ومن تجمع الديمقراطيين المستقلين الذي كان يرأسه عدنان الباجه جي، والحزب الشيوعي العراقي، ومن قوى وشخصيات ذات توجهات ليبرالية او علمانية ووطنية عامة. كان هدف القائمة هو بلورة تيار خارج اطار الطائفي والاستقطابات الحادة التي شكلتها القوى الاخرى، وطرح نفسه كتيار وطني وسطي معتدل بديل يستقطب القوى الرافضة للطائفية في الوسط والجنوب العربي.

غير ان عوامل عديدة عملت سريعا على اضعاف قدرة هذه القائمة على لملمة هذا التيار وتاسيس قاعدته السياسية، ابرزها نخبوية الشخصيات والقوى المنضوية في القائمة والخليط السياسي غير المتجانس التي تشكلت منه، وفشلها في اختبارات سابقة عندما كانت في الحكومة، وافتقادها للقاعدة الشعبية، بل وبصولية وانتهازية العديد منها، وتقديمها خطابا ملتبسا، خاصة بشان قضايا شائكة وحساسة، مثل علاقة الدين بالدولة والمحاصصة الطائفية. اضافة الى ذلك، فقد ظل موقف القائمة من قضية اجتثاث البعث والتعامل مع بقايا النظام السابق واجهزته، مثل الجيش واجهزة المخابرات والامن، مصدر قلق في الوسط الشيعي عززته شخصية علاوي، البعثي السابق الذي تمحورت القائمة حوله، حيث اثيرت المخاوف من صداقة جديدة، في الوقت الذي ظل فيه السنة العرب متشككين في ماضيه كحليف قوي للامريكيين وهو ما انعكس بالتالي سلبا على اداء القائمة الانتخابي.

ولم يقتصر الفرز السياسي على هذه الجماعات فقط فقد ادت العملية الانتخابية الى خروج جماعتين من الجماعات الست التي شاركت منذ البداية في مشروع إسقاط نظام صدام حسين، وهما المؤتمر الوطني العراقي، برئاسة احمد الجلبي، والحركة الملكية الدستورية بزعامة الشريف علي، وكذلك خروج بعض الشخصيات والقوى التي التحقت بالركب فيما بعد، مثل غازي الياور، الذي اصبح اول رئيس جمهورية مؤقت، والحزب الوطني الديمقراطي الذى مثله نصير الجادرجي في تشكيلة مجلس الحكم. لقد اظهر خروج الجلبي الشيعي، الذى فشل في الحصول على الاصوات اللازمة لدخوله البرلمان، علامة شديدة الدلالة على حجم التاييد الشعبي الذى يتمتع به، على الرغم من انه كان الصوت الاكثر دويا وصخبا والآلة الدافعة لسنوات طويلة في المشروع الامريكي في العراق. كما اظهر خروج

الياور، الذي ينتمي لواحدة من كبرى القبائل السنية في العراق، دليلا على الاتجاهات الحقيقية في الوسط السني والرافضة لأي رموز ارتبطت بمشروع التغيير.

تصدعات سياسية وتوازنات هشة :

لم تستطع النتائج التي حققتها جميع الاطراف ولا التناقضات الرئيسية بينها أن تخفي التناقضات الثانوية داخل كل مجموعة مذهبية او قومية، كما أن وصول العملية السياسية الى طريق مسدود، واستمرار التدهور الامني، دفعا بهذه التناقضات الى الواجهة، مما ادى - خلال فترة وجيزة- الى تفكك التحالفات والائتلافات والتفاهمات التي تشكلت خلال العملية الانتخابية او دفعها نحو التفكك. ولم يكن انهيار هذه التحالفات سوى دليل على هشاشة التنظيمات السياسية التي افرزتها الحاجة الآنية وافتقادها الشرعية السياسة والشعبية في اوساط المكونات الطائفية، أولا، وداخل التيار الوطني العام، أو الاغلبية العراقية الصامتة، ثانيا، والتي انصاعت تحت ظروف شديدة القسوة والارتباك للشعارات الطائفية بغية حماية ذاتها من التهديدات والمخاوف والهواجس التي شعرت بأنها تواجه مستقبلها ومصيرها.

فعلى الجانب الشيعي، ظهرت تصدعات في الائتلاف العراقي الموحد، حيث برزت الخلافات بين التيار الصدري وجيش المهدي اولا، ثم مع حزب الفضيلة ثانيا، وهما أكبر جماعتين داخل الائتلاف بعد المجلس الاعلى للثورة الاسلامية، فكان أن انسحب التيار الصدري من الحكومة، وانسحب حزب الفضيلة من الائتلاف ذاته، كما خرجت اصوات اخرى معارضة داخل البرلمان او في الشارع السياسي الشيعي. ولم يقتصر الامر على ذلك بل تورطت الاطراف الشيعية في قتال داخلي، سواء عن طريق ميليشياتها او من خلال الصراع بين هذه الميليشيات والقوات الحكومية، خاصة في البصرة والعمارة والناصرية والنجف والعديد من المدن الجنوبية. لقد كانت السمة الابرز لهذا القتال- كما اتضح في البصرة بين حزب الفضيلة والجماعات الشيعية الاخرى - هي الصراع على النفوذ السياسي في الشارع الشيعي والرغبة في التحكم، والسيطرة على اجهزة الدولة وعلى موارد البترول الغنية في المناطق الشيعية.

ولم يقتصر الامر على ذلك، بل امتدت الصراعات الى داخل هذه الجماعات، مثلما حصل مع التيار الصدري وجيش المهدي الذي اظهرت الاشهر التي تلت العملية الانتخابية انه مثخن بالصراعات، ومفتقد لقيادات حقيقية وبرنامج سياسي واضح، ومخترق من اطراف داخلية وخارجية عديدة وكان واضحا أن عقد حزب الدعوة اول مؤتمر عام له، منذ تأسيسه، كان محاولة لتفادي اية تصدعات يمكن ان تحدث داخله، واستثمار قوة الدفع التي اتاحها مركزه من خلال قيادته للحكومة في توسيع قاعدته الشعبية بين الاوساط الشيعية. واذا ما اخذنا بعين الاعتبار وجود فصائل اخرى متنازعة لحزب الدعوة، فان الواضح ان انتخاب رئيس الوزراء نوري المالكي، كأمين عام للحزب على حساب ابراهيم الجعفري، منظر الحزب وربان تنظيمه لسنوات طويلة، قد فتح شرخا جديدا داخل الحزب، ستتضح معالمه في وقت لاحق. لقد كان نجاح المالكي في السيطرة على قيادة الحزب دليلا على نجاح السلطة والمال، اكثر من نجاح الكفاءة والقيادة، وهي مؤشرات على الوجهة الضيقة التي سيمضي فيها الحزب، سواء على المستوى التنظيمي الداخلي، أو على المستوى الشيعي ككل.

وفي هذا الإطار، يأتي ايضا انعقاد مؤتمر المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، الذي قرر فيه تغيير اسمه الى المجلس الاسلامي الأعلى في العراق فقط، في اشارة واضحة الى تقديم صورة اكثر اعتدالا وابعد من تلك التي ربطت بينه وبين إيران، من ناحية، وبين مفاهيم الثورة الاسلامية التي شكلت عقيدة ومبادئ عمل المجلس منذ تأسيسه عام ١٩٨٢، من ناحية أخرى. من غير المعروف الآن ما اذا كان المجلس قد قطع شوطا آخر أم لا في وضع برنامج سياسي جديد ملائم للوضع الراهن وتحديات المرحلة، خاصة موقفه التقليدي المؤيد لمبدأ ولاية الفقيه، اي هيمنة رجال الدين على كافة الامور ومنها السياسية. لقد اعتبر المجلس دائما مجرد واجهة لعائلة الحكيم وللشخصيات الدينية التي التفت حولهم، وستبقى قدرته الحقيقية مرتبطة بمدى امكانيته في التعبير عن تيارات وطنية اعرض في المجتمع الشيعي والداعمة بقوة لوحدة العراق وكيانه التاريخي، ومدى نجاحه في البقاء في قيادة الائتلاف، وفي نجاحه في تطوير برنامج سياسي معتدل وهياكل سياسية تعمل وفق الآليات الديمقراطية المنسجمة مع باقي الآليات المتبعة في البرلمان وفي مجمل العملية السياسية.

أما بالنسبة للسنة العرب، فقد تميزوا هم أيضا بنسبة حراك سياسي عالية، رغم أن الكتلة السنية ظلت بأطيافها شديدة التعقيد والارتباك في مسعاها لإفشال المشروع المضاد، سواء كان ذلك من خلال العمل المسلح أو العمل السياسي بمختلف أشكاله فلم تنقض الانتخابات ويتم تشكيل الحكومة الجديدة، حتى ظهرت الخلافات بين المجموعات السنية بشكل واضح، عكست درجة عالية من التنوع إزاء الطريقة المثلى لتحقيق الاهداف السنية، لكنها عكست بشكل أكثر وضوحا عدم وجود برنامج واجندة محددة يمكن ان تجتمع حولها كل الاطراف السنية. لقد ظهر جليا ان هناك تباينات سياسية وقبلية وفئوية بين السنة، ليس فقط بشأن الطريقة المثلى التي يمكن ان يتم بها الحصول على المكاسب وتحقيق المصالح السنية، بل حول المشروع الوطني لاعادة بناء الدولة العراقية المحطمة.

فمن جهة، ظلت جماعات المقاومة - خاصة البعثية - رافضة تماما الدخول في اي صيغة من صيغ المساومات السياسية، او ما سمي بمحاولات الوفاق والمصالحة الوطنية، واصرت على انسحاب القوات الاجنبية ورفض النتائج التي تحققت منذ سقوط نظام صدام حسين، ووقف العملية السياسية والعودة الى المربع رقم واحد وشاركت الفصائل الاسلامية هذا التوجه مع

ذهاب بعضها الى برنامج اكثر تطرفا كاعلانها دولة العراق الاسلامية كبديل للوضع القائم. على الطرف الآخر، ظلت جبهة التوافق السنية ملتزمة بالعملية السياسية مع العمل على تحسين شروط الاندماج السنى، والمشاركة فى السلطة والثروة، خاصة ما يتعلق باعادة كتابة الدستور وتعديل القوانين الخاصة بتوزيع الموارد النفطية والفيدرالية، واعادة النظر فى حل الجيش السابق وقانون اجتثاث البعث.

ولم يكن هذا التباين الواسع داخل الصف السنى ليستمر دون انعكاسات جذرية تبلورت فى خلافات وانقسامات وتشظ، انتجت فى النهاية خريطة سياسية مختلفة عما كانت عليه منذ اربع سنوات. فلم يعد البعث حزبا واحدا، بل انقسم الى جناحين رئيسيين، أحدهما ظل يقوده عزت ابراهيم نائب صدام السابق، والاخر مدعوم من سوريا، ويقوده محمد يونس الاحمد، فى الوقت الذى تبعثرت فيه قيادات وكتل رافضة للطرفين. كما ظهرت تحالفات جديدة داخل الجماعات الاسلامية المسلحة على خلفية اختلافات وتناقضات أساسية، خاصة ما يتعلق بالموقف من الشيعة، حيث ظلت المجموعات المدعومة من القاعدة وما يسمى بدولة العراق الاسلامية على مواقفها المتشددة، خاصة باستهداف الشيعة فى عملياتها الارهابية، بينما نأت باقى التنظيمات بنفسها عن المواقف المتشددة ضد الشيعة، والتزمت بخط المقاومة ضد الوجود الاجنبى والمشروع السياسى المتمخض عنه.

ولعل أبرز سمات الخلافات السنية -السنية هى الصراع الضارى الذى نشب فى منطقة الانبار، حيث أسست الجماعات القبلية المتنفذة ما سمى بـ"مجلس صحوة عشائر الانبار" الذى اخذ على عاتقه قتال التنظيمات المتشددة - خاصة القاعدة - وطردها من مناطق نفوذها، مما وجه ضربة قاسية لتلك التنظيمات وخلق اجواء مواتية لدور سلمى اكثر ايجابية من قبل سكان هذه المحافظة السنية الكبيرة فى العملية السياسية. وجاءت الاتصالات التى قام بها ممثلو عشائر الأنبار مع التيار الصدرى لتشير إلى امكانية عمل مشترك أو تفاهم بين جماعتين سنية وشيعية، ربما يمكن البناء عليهما مستقبلا كنواة لتحالفات اوسع.

وحتى هيئة علماء المسلمين، برئاسة حارث الضارى، والتى طرحت نفسها لفترة طويلة كممثلة لقطاع سنى واسع، فقد تعرضت لتحد كبير حين قررت جماعات من العلماء السنة تشكيل هيئة جديدة للعلماء، اتخذت مواقف اكثر اعتدالا من تلك التى اتخذتها هيئة الضارى. وكانت الخلافات التى ظهرت علنا بين هيئة الضارى وباقى الجماعات السنية السياسية، كالحزب الإسلامى العراقى وأطراف اخرى فى جبهة التوافق، قد اضعفت من موقف الهيئة التى بدت مفتقرة لرؤية واضحة تجاه التحديات التى يواجهها المكون السنى، عدا توجهها العام بالمطالبة بخروج الاحتلال. ولعل كل هذه الأمور هى التى حدت مؤخرا بالهيئة ورئيسها الى اتخاذ مواقف بدت وكأنها تنأى بها عما كان يحيط بها من اتهامات بأنها تؤيد تنظيم القاعدة والجماعات الارهابية الاخرى.

وبالمجمل، فقد ظلت الخريطة السياسية السنية فى العراق - خلال هذه الفترة - على حالها من التشتت والارتباك، حيث اخفقت الجماعات السنية فى صياغة مشروع موحد واقعى يخرجها من اطار الموقف الرافض للعملية السياسية كلها دون تقديم بدائل موضوعية. ولعل من بين الاسباب التى تعرقل ذلك استمرار مراهنة الجماعات السنية على احتمال فشل المشروع السياسى الحالى، والانسحاب الامريكى من العراق، والذى ستوفر لهم الفرصة، إما فى العودة الى حكم العراق او - على الاقل - تحقيق مكاسب اكبر. الملاحظة الأبرز فى عمل الجماعات السنية هى تقوقعها أيضا داخل شرنقة مذهبية وعجزها عن الوصول والتواصل مع اطراف وقوى سياسية واجتماعية، خاصة داخل المكون الشيعى من خلال برنامج وطنى مشترك خارج الاطر الطائفية.

وبالرغم من ان التحالف الكردستانى يبدو اكثر التحالفات تماسكا فى المشهد العراقى المفكك، الا ان ذلك لا يعنى أبدا أن الجبهة الكردية موحدة تماما، وانها غير معرضة لعمليات فرز سياسى فى المستقبل. فعلى الرغم من وحدة الموقف الكردى تجاه القضايا المطلبية للاكراد والسعى الى تعظيم المكتسبات الكردية عراقيا، وعلى الرغم من انتخاب رئيس للاقليم وبرلمان وحكومة موحدة له، فإن الواقع الكردستانى لا يزال منقسما سياسيا وجغرافيا و - الى حد معين - إداريا بين الحزبين الرئيسيين اللذين يتشاركان حكم الاقليم بطريقة اقرب لهيمنة الاحزاب والقيادات الشمولية منها للطريقة الديمقراطية التعددية. لقد ظهرت خلال الفترة الاخيرة بوادر انقسام واضح داخل قيادة الاتحاد الوطنى الكردستانى، عززها المرض المفاجئ لزعيمه جلال طالبانى واحتمال غيابه. فقد عادل حصول طالبانى على المنصب الرمزى، كرئيس الجمهورية، حصول منافسه مسعود برزانى على رئاسة منصب رئيس الاقليم، وهو منصب فعلى، والذى تمكن من خلاله من تعزيز موقعه ونفوذ حزبه الديمقراطى الكردستانى وسط الاكراد على حساب حزب طالبانى. وترجع بعض اسباب الخلافات داخل قيادة الاتحاد الى ضعف المكاسب التى حصل عليها حزبهم، نتيجة ما يراه البعض من قسمة ضيزى ادت الى تركز السلطة والثروة بيد حزب برزانى واحتمالات توسع ذلك مستقبلا، خاصة اذا ما غاب طالبانى عن الساحة.

إن قدرة الاكراد على البقاء موحدين تبقى مرهونة بمدى إمكانية كسر الثنائية الحزبية التى تحكمت بهم سنين طويلة، والانتقال الى نظام تعددى ديمقراطى حقيقى من ناحية، ومن ناحية أخرى، بلورة مواقف واقعية من المعضلات والتحديات الداخلية والاقليمية والدولية التى تواجههم. كما أن المكاسب التى حققها الاكراد على المستوى العراقى، وعلى رأسها الفيدرالية، تبقى مرهونة هى الاخرى بمدى قدرتهم على الدفع بتأسيس نظام ديمقراطى تعددى داخل العراق، مما يتطلب ادارة تحالفات جديدة مع قوى ناهضة تعزز من فرصة بناء دولة

حديثة، تحقق الموازنة بين تلبية الحقوق الكردية ومصالح الجماعات الوطنية الاخرى، والمتطلبات الاقليمية والدولية.

من المؤكد أن الخريطة السياسية العراقية، سواء على المستوى العام، او داخل الجماعات والمكونات الوطنية، ستمضى الى المزيد من التفكك والتحلل والتشرذم، حتى مع استمرار حالة التخندق الطائفى والقومي، وايضا بسببه. واذا كان ذلك أمرا مفهوما بسبب الصراع الدائر حول طبيعة الدولة التى يراد اعادة بنائها وتقاسم السلطة والثروة فيها، فان الامر ينطوى ايضا على توازنات القوى التى احدثتها عملية التغيير فى مجتمع اصبح فيه العنف وعناصر القوة هى الاكثر تحكما فى مجرى الحراك السياسى والاجتماعى من الآليات السلمية المعتادة. وسيبقى هذا المأزق الذى يتحكم بكافة الجماعات والاتجاهات هو سيد الموقف، ما لم تنته دورة العنف الدموية، وتجتث قواها المحركة وتسقط رهاناتها الخطيرة فى الحرب الاهلية والتقسيم، ومالم يتح لقوى حقيقية مغيبة ان تلعب دورها الطبيعى فى اعادة الحياة للمجتمع العراقى المتنوع، ولكن ايضا الموحد.

جدل العلاقة بين القاعدة والتنظيمات المسلحة فى العراق

■ محمد أبو رمان *

شهد مطلع عام ٢٠٠٧ تطورات وتحولات بنيوية فى مسار الفصائل السنية المقاومة فى العراق، مما أدى إلى تشكيل مشهد جديد كليا، يختلف فى كثير من ملامحه وتفاصيله عن المرحلة السابقة. ولعل أبرز ملامح هذا المشهد هى ظاهرة الانشقاقات والتحالفات والاصطفافات الواضحة التى طغت على خريطة المقاومة العراقية(١)، من خلال تكوين تجمعات وتكتلات رئيسية.

ترافق ذلك مع الكشف عن تفاصيل مرتبطة بصراعات فكرية وسياسية، بين بعض تنظيمات المقاومة العراقية وتنظيم "القاعدة"، وصلت فى بعض الأحيان إلى صدامات مسلحة سقط فيها قتلى، وأدت إلى حروب إعلامية شرسة، شارك فيها أنصار الأطراف الرئيسية من خلال البيانات والسجالات على شبكة الانترنت، التى أصبحت مصدرا ثريا للمعلومات والأفكار، بل ودراسة "مجتمع أنصار التيارات الجهادية".

فى هذا السياق، فإن ثمة تساؤلات عديدة تطرح فى إطار قراءة وتحليل حالة المقاومة العراقية اليوم، وتداخلها مع حال تنظيم "القاعدة"، فضلا عن السيناريوهات المتوقعة لتحولات هذه الحال. لعل من أهمها: ما هى حقيقة التغيرات الرئيسية التى أدت إلى حال التشظى والانشقاقات التى طغت على الساحة العراقية، وما استتبعها من إعادة نسج شبكة التحالفات والصراعات بين مختلف الأطراف، إلى الحد الذى خرجت فيه هذه الحال إلى العلن؟ ما هى الخريطة الحالية لفصائل المقاومة العراقية فكريا وسياسيا وعسكريا؟ وأخيرا ما هى الاحتمالات والسيناريوهات المتوقعة فى المراحل القادمة فى ضوء المؤشرات الحالية؟

المقاومة العراقية .. الأبعاد والملامح :

ليس من السهولة بمكان بناء قراءة تاريخية متفق عليها لمراحل تطور المقاومة العراقية، نظرا لعدم وجود مصادر معلومات تحظى بالموضوعية المنهجية، خاصة حول الفترات الأولى لها، فأغلب المعلومات حول المقاومة مصدرها إما الطرف الأمريكي والعراقى الرسمى، وقد ثبت أنها تتسم بدرجة عالية من الخلط والمبالغة والدعاية الإعلامية ومحاولة الإنكار، وإما من المنابر والروايات الإعلامية المرتبطة أساسا بالفصائل المسلحة نفسها، وهى أيضا مهما تكن قريبة من الواقع، فإنها منهجيا تبقى موضع شك، وإن كانت على الأقل بمثابة خيوط يمكن التوسل بها فى البحث العلمى فى مجالات متعددة، كالتعرف على خطاب هذه الجماعات ومواقفها من خلال تحليل نصوصها وبياناتها ووثائقها الصادرة، والتعرف من خلال هذه الوثائق على الهوية الفكرية والسياسية للفصائل، وقد يساعد ذلك على معرفة الخلفية الاجتماعية والثقافية التى شكلت هذه الجماعات.

وهنالك معطيات واقعية تشكل أرضية صلبة يمكن الانطلاق منها فى تحديد الملامح الرئيسية لهوية المقاومة وأبعادها وتطورها واتجاهاتها المختلفة، ولعل الفترة الأخيرة التى شهدت جدالات سياسية وفكرية علنية توفر مصدرا وافرا للقراءة والتحليل المعرفى.

تنطلق فصائل المقاومة السنية المسلحة من المجتمع العربى السنى العراقى، الذى شكل حاضنة اجتماعية لها بعد الاحتلال، لأسباب عديدة لا يمكن سلخها عن الشعور الدينى- القومى لدى

(*) كاتب وباحث اردنى متخصص فى شئون الحركات الإسلامية .

أبناء هذه الفصائل في موقفها من الاحتلال الأمريكي، وعززت من ذلك الشعور أسباب موضوعية رئيسية، في مقدمتها الهاجس العام لدى المجتمع السني بأن مخرجات الاحتلال ستؤدي إلى قلب المعادلة التاريخية في العراق وخسارة السنة للسلطة السياسية، التي حافظوا عليها خلال القرون السابقة. كما حفز هذا الهاجس على ظهور خطاب أمريكي تأسس على مقولات مدرسة الاستشراق الجديد التي تدفع باتجاه اعتبار الشيعة العرب، العراقيين، حلفاء جددا للولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ التي رأت هذه المدرسة انها نتاج التحالف الأمريكي مع السلفية السعودية الوهابية(٢). وقد أكد هذا الشعور السني السلبي تلك القسوة التي تعامل بها معهم الاحتلال من حل الجيش العراقي، وإلغاء مؤسسات الدولة، مما جعل ملايين السنة بلا عمل ولا مورد رزق، مصحوبا ذلك بحالة من الخوف والقلق من الراهن والقادم، وتوقع الأسوأ إذا ما مضت الأمور وفقا للعملية السياسية في ظل الاحتلال(٣).

أمام هذا الواقع الجديد كليا، انقسم المجتمع السني إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية، الأول بقيادة الحزب الإسلامي، وهو امتداد لجماعة الإخوان المسلمين، ورأى ضرورة المشاركة في العملية السياسية لخلق حالة من التوازن، حتى لا يغيب العرب السنة عن قسمة الفرص والموارد السياسية والاقتصادية في المجال السياسي الجديد. وبالفعل، شارك الحزب الإسلامي في مجلس الحكم الانتقالي، من خلال محسن عبد الحميد، ومن ثم في حكومة المالكي بمشاركة طارق الهاشمي، وقد اتفقت هيئة الوقف السني (بقيادة عدنان الدليمي) مع الحزب الإسلامي في هذه الرؤية. أما الاتجاه الثاني، فتبنى موقف المقاومة السياسية السلمية ورفض العملية السياسية الجارية، مع الاعتراف بحق المقاومة المسلحة، وكانت هيئة العلماء المسلمين النموذج الأبرز على هذا الاتجاه. أما الاتجاه الثالث والأخير، فتمثل باعتماد منهج المقاومة المسلحة، مع رفض الولوج إلى العملية السياسية، وقد عبرت عن هذا الاتجاه في البداية تنظيمات متعددة كانت غير معروفة، لا من خلال هويتها السياسية ولا قياداتها ورموزها، باستثناء تنظيم الزرقاوي (الذي أصبح لاحقا قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين).

شهدت الفترة الأولى من تاريخ المقاومة العراقية حالة شديدة من الغموض أدت إلى درجة كبيرة من الخلط والادعاء والضبابية. فالخطاب الرئيسي الصادر عن الاحتلال والحكومة العراقية كان يصر على جعل المقاومة إما صداميين وبعثيين، وإما مقاتلين اجانب(٤)، وغيب تماما البعد الإسلامي - القومي. في المقابل، ظهرت العديد من البيانات والوثائق التي تتحدث عن هوية المقاومة، لكن كان من الصعوبة بمكان التوثق من صحتها أو ارتباطها بالفعل مع فصائل على أرض الواقع، لا فقاعات إعلامية.

لكن ما يبدو انه محل اتفاق حاليا أن المقاومة العراقية، في أغلبها، ولدت ونمت بصورة عفوية وتطورت، مع مرور الوقت، من مجموعات محلية في كل منطقة، تجمعت وتكتلت مع مجموعات أخرى، فتحولت لاحقا إلى تنظيمات كبيرة، لها حضورها في مناطق متعددة، وتمثل مجاميع لها عناوين ومواقف واضحة. فلم تكن المقاومة وليدة تفكير استراتيجي لدى نظام الحكم العراقي السابق(٥)، كما ذهبت في البداية روايات عديدة، ولم تكن كذلك بتخطيط معد بعناية وبرؤية بعيدة المدى من قبل تنظيم القاعدة، كما ذهبت روايات أخرى. ربما تمثلت الحالة المختلفة في نشوء المقاومة ممثلة في تنظيم الزرقاوي، الذي كان يتكون في البداية من عدد من المتطوعين العرب ومناصريهم من العراقيين، وقد ساعد الشعور العام للمجتمع السني بالخطر والقلق القاعدة على الصعود والانتشار واكتساب أنصار وأعضاء من الحاضنة السنية نفسها.

وقد ظهرت في الشهور الأولى من الاحتلال عشرات الأسماء للتنظيمات العراقية، لكن أغلبها سرعان ما كان يختفي، وهذا لا يعني عدم وجودها بالضرورة، لكن ربما يعني أنها انضمت إلى مجموعات أخرى أو غيرت أسماءها.

خريطة التنظيمات المسلحة :

مع مرور الوقت، بدأت تظهر وتتجذر فصائل رئيسية في المقاومة، إلى أن ثبتت على أسماء معروفة، تقوم بعمليات ولها مواقع على شبكة الانترنت، ومجلات، وتسجيلات مصورة، ونشاط إعلامي وسياسي واضح. ويمكن الحديث هنا عن التنظيمات العراقية المسلحة التي استمرت حتى شهور قليلة، قبل موجة التحولات والتحالفات الجديدة:

١- دولة العراق الإسلامية: تعود جذور هذا التنظيم إلى الجماعة التي اسسها أبو مصعب الزرقاوي الأردني، وقد تكونت في البداية من مئات المتطوعين العرب، الذين استطاع الزرقاوي تجنيدهم وتوظيفهم في جماعته، التي تأسست ونشطت منذ الأيام الأولى للاحتلال، وكانت بلا عنوان أو اسم معتمد، إلى أن التحق به شخص اسمه عمر يوسف (أبو أنس الشامي) من الأردن(٦)، وأصبح مسئولا عن الهيئة الشرعية في التنظيم، واقترح عليه تسميتها بجماعة التوحيد والجهاد، للتأكيد على انتمائها للتيار السلفي الجهادي.

نشطت جماعة الزرقاوي في العديد من المناطق السنية، وبالتحديد في مدينة الفلوجة، حيث شاركت في معركتين كبيرتين مع قوات الاحتلال على المدينة، وشكلت الجماعة محضنا رئيسيا للعرب القادمين عبر الحدود للمشاركة في قتال الجيش الأمريكي، إذ صار العراق مركزا جديدا ورث الجهاد الأفغاني.

كان تنظيم الزرقاوي من أوائل الفصائل المسلحة التي كان لها حضور على شبكة الانترنت، من خلال أشرطة تظهر قطع رءوس الرهائن، مما أثار جدلا واسعا في الساحة الإسلامية عامة، ويعتبر التنظيم مسئولا عن العديد من العمليات، وأهمها تفجير السفارة الأردنية في بغداد (١٩ أغسطس ٢٠٠٣)، واتهم التنظيم بانه المسئول عن تفجير مسجد في النجف قضى على أثره محمد باقر الحكيم (الأمين العام للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق).

وفي أكتوبر من عام ٢٠٠٤، أعلن الزرقاوي انضمامه إلى تنظيم القاعدة، وتبادل الرسائل مع زعيم التنظيم أسامة بن لادن، كما غير الزرقاوي اسم تنظيمه إلى "قاعدة الجهاد في بلاد

الرافدين"، مما منحه "مشروعية" عالمية لدى أنصار وأتباع التيار السلفى الجهادى فى مختلف أنحاء العالم.

لم تقتصر عمليات القاعدة على العراق، فقد كان طموح الزرقاوى الانتشار إلى الخارج، ليصبح مركزا إقليميا. فتحول العراق من مستورد للمتطوعين العرب إلى مصدر للمقاتلين الذين يعبرون الحدود ويقومون بتأسيس خلايا فى العديد من الدول ويقومون بعمليات لحساب القاعدة. وكانت أبرز تلك العمليات إطلاق صواريخ من العقبة على مدينة إيلات، أخطأت أهدافها (١٩ أغسطس ٢٠٠٥) وتفجيرات فنادق عمان (٩ نوفمبر ٢٠٠٥) التى أدت إلى مقتل أكثر من ستين مدنيا وعدد كبير من الجرحى.

وتؤكد الروايات والتقارير السياسية والأمنية المختلفة أن القاعدة بدأت منذ منتصف عام ٢٠٠٥ تأخذ صبغة عراقية، وتتفوق فيها بصورة كبيرة العناصر المحلية على العناصر الوافدة، وقد نتج عن ذلك إعادة تشكيل صيغة التنظيم من خلال التوحد مع عدد من المجموعات والجماعات التى تلتقى معه فى الأيديولوجيا والأهداف والمنطلقات من خلال ما سمى بـ "مجلس شورى المجاهدين" الذى تأسس فى يناير ٢٠٠٦، وضم سبعة تنظيمات مسلحة هى: القاعدة، جيش الطائفة المنصورة، سرايا الجهاد الإسلامى، كتائب الأهوال، سرايا أنصار التوحيد، سرايا الغرباء، والتحق بالمجلس لاحقا جيش أهل السنة والجماعة(٧).

اختلفت التحليلات والتقييمات حول الأسباب التى أدت إلى تشكيل مجلس شورى المجاهدين وتعيين شخص عراقى فى رئاسته (عبدالله رشيد البغدادى)، بين من يرى أن التنظيم الجديد مجرد واجهة للقاعدة، ومن يرى أن تفجيرات عمان وأزمة العلاقة بين الزرقاوى والمجتمع السنى التى بدأت بالبروز منذ ذلك الوقت قد دفعت التيار السلفى الجهادى إلى محاولة خلق إطار جديد يعطى التنظيم مشروعية من خلال "عرقنته".

فى شهر يونيو ٢٠٠٦، قتل الزرقاوى فى غارة أمريكية، وعين أبو حمزة المهاجر خليفة له، بمباركة أسامة بن لادن، ثم أسس حلف سمى بـ "حلف المطيبين" فى أكتوبر ٢٠٠٦، يضم مجلس شورى المجاهدين وعددا من زعماء عشائر السنة فى العراق. وأخيرا، تم الإعلان عن تأسيس ما سمى بـ "دولة العراق الإسلامية" (فى أكتوبر ٢٠٠٦) التى تم اختيار (أبو عمر البغدادى) أميرا لها، والإعلان عن تعيين عدد من الوزراء والمسئولين فيها. وحاول التنظيم الجديد أن يتخذ صورة الدولة، من خلال تعيين مناطق نفوذه وسلطته، وبناء هيكلية سياسية وقانونية له تتكون من العديد من الهيئات والأقسام، واعتمد عدة مواقع إعلامية لبث بيانات ومواقفه باسم وزارة الإعلام- دولة العراق الإسلامية. ومن هذه المواقع الرسمية موقع الفجر، الذى أصبح يبث البيانات والتصريحات والخطابات المرتبطة بالدولة المفترضة، وهنالك مواقع مؤيدة وثانوية كموقع الإخلاص الالكترونى، وتصدر مجلة دورية بعنوان (سير أعلام الشهداء) تتحدث باسم التنظيم.

اللافت فى هيكلية "دولة العراق الإسلامية" أن زعيم القاعدة فى العراق (أبو حمزة المهاجر) أصبح أحد وزراء الدولة (وزير الحربية) وليس المسئول الأول فيها، وقد يرى البعض أن هذا يخرج عما قام به الزرقاوى فى الفترة الأخيرة من حياته من نقل القيادة إلى العراقيين، على غرار ما حدث فى مجلس شورى المجاهدين، إذ أصبح الزرقاوى عضوا للمجلس وليس رئيسا له. لكن ذلك، أيضا، لا ينفى أن ما قام به الزرقاوى كان نتيجة للازمة التى بدت بين تنظيم القاعدة والمجتمع السنى. ويمكن الاستدلال من الصيغة الجديدة (دولة العراق الإسلامية) على صفقة ما بين الجيل العراقى الجديد المؤيد للقاعدة والقاعدة المركزية (فى باكستان وأفغانستان) بإبقاء دور رئيسى للتنظيم العالمى (أبو حمزة المهاجر) مع منح التنظيم صبغة عراقية محلية (وإن كان يحمل أيديولوجيا القاعدة العالمية)(٨).

تزعم دولة العراق الإسلامية أنها تسيطر على جزء كبير من بغداد: الأنبار، ديالى، كركوك، نينوى، صلاح الدين، وأجزاء من محافظة بابل وواسط، بينما يرى مراقبون أنها تتمركز فى محافظات الأنبار وصلاح الدين والموصل، ولها وجود أقل فى ديالى وداخل بغداد(٩).

٢- جيش أنصار السنة: جماعة سلفية تشكلت فى سبتمبر ٢٠٠٣، وتضم بين صفوفها أعضاء سابقين من جماعة أنصار الإسلام الكردية(١٠)، ومقاتلين عراقيين وعربا، وهى جماعة قريبة من خط القاعدة السياسى والفكرى والعسكرى، وتعد حليفا رئيسيا له، وتنشط فى الشمال العراقى وبالتحديد فى مناطق كردستان، والمسئول الرئيسى فيها اسمه "أبو عبدالله الحسن بن محمود"، وتصدر الجماعة بيانات شهرية باسم (حصاد المجاهدين)، ومجلة بعنوان (الأنصار)(١١).

٣- الجيش الإسلامى: يعد من أبرز المنظمات المسلحة السنية، ويتكون من مجموعة ألوية، ويذكر أنه قد انفصل عنه سابقا كل من جيش المجاهدين والراشدين. ويشير العديد من المراقبين إلى أن الجيش هو خليط من عناصر سابقة فى الجيش العراقى والحركة السلفية المحلية. لديه موقع على الانترنت أغلق قبل شهور، ويصدر مجلة الفرسان، ويتبنى العديد من العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال والشرطة والجيش العراقيين. ويرى مراقبون أنه ينتشر فى مناطق حول بغداد وفى بغداد، وبالتحديد جنوب بغداد وفى مناطق الضلوعية(١٢).

٤- كتائب ثورة العشرين: صدر بيانها الأول فى ١٠ يوليو ٢٠٠٣، وهى مقربة من هيئة العلماء المسلمين، وتضم خليطا من العراقيين، وإن كانت تغلب عليها السمة الإسلامية - الوطنية. وتعد أقرب الحركات المسلحة إلى تيار داخل الإخوان كان يرفض اندماج الحزب الإسلامى فى العملية السياسية الجارية، وقد انقسمت مؤخرا إلى فصيلين، احتفظ الأول باسم الكتائب، بينما اتخذ الثانى اسم حماس - العراق. لديها وجود كبير فى بغداد والموصل ومحافظة صلاح الدين وكركوك، وكان لها وجود كبير فى الانبار والمنطقة الغربية ذهب إلى حركة حماس - العراق التى خرجت من رحمها(١٣).

٥- الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية "جامع": وقد أعلنت عن نفسها فى مايو ٢٠٠٤، وقريبة من الخط الفكرى والسياسى لهيئة العلماء المسلمين كذلك، ومن كتائب ثورة العشرين، وتتركز فى مناطق ديالى ونينوى(١٤).

٦- جيش الراشدين: قريب من خط كتائب ثورة العشرين، وبياناته توقع باسم (أبو الوليد)، كان له موقع على الانترنت لكنه أغلق، ينتشر في كل من بغداد والأنبار وديالى(١٥).

٧- جيش المجاهدين: قريب من الجيش الإسلامي، أعلن أول مرة عنه في فبراير ٢٠٠٥، وقد عين الدكتور إبراهيم الشمري ناطقا باسمه مع الجيش الإسلامي، كما انضم مؤخرا إلى جبهة الإصلاح والجهاد مع الجيش الإسلامي(١٦).

٨- عصائب العراق الجهادية: يعتقد أنها أقرب إلى خط القاعدة الديني والفكري، وقد أصدرت نعيا للزرقاوي في نشرتها "نهج الصادقين"، ولديها لجنة إعلامية وشرعية، وتتمركز بصورة خاصة في المناطق الغربية(١٧).

٩- جيش محمد: جماعة مكونة من أعضاء سابقين في حزب البعث والجيش العراقي وضباط الاستخبارات العسكرية والحرس الخاص السابق للرئيس العراقي وأبناء العشائر، لكن عملياتها اختفت في الآونة الأخيرة. ويعتقد كثير من المراقبين والمحللين أنها تفككت وانضم عناصرها إلى تنظيمات أخرى، وقد نشطت في السنوات الأولى في مناطق الأنبار(١٨).

صراعات وتحالفات جديدة :

على الرغم من الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين الفصائل المسلحة، إلا أنها حافظت خلال المراحل الأولى من الاحتلال وحتى وقت قريب على السرية وعدم الكشف عن الأزمات الداخلية وتجنب إثارتها إعلاميا. ولعل الملامح الأولى للأزمة تبدت في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ بين العديد من العشائر السنية وتنظيم القاعدة، مما أدى فيما بعد إلى تشكيل مجلس شورى المجاهدين، كخطوة كان الهدف منها - على ما يبدو- التخفيف من الاحتقان والتقليل من الاحتكاك بين الزرقاوي والعشائر السنية، ذلك الاحتكاك الذي سربت تقارير إعلامية وأمنية عن أنه تحول في العديد من الأوقات إلى صراع مسلح بين الطرفين. وقد شكلت، في المقابل، بعض العشائر السنية المعارضة لنفوذ تنظيم القاعدة مجلسا أطلق عليه "مجلس صحوة الأنبار" الذي يعاني بدوره من أزمات ومشكلات داخلية، وتثار علامات استفهام حول علاقته بالحزب الإسلامي من جهة، وبالاحتلال الأمريكي من جهة أخرى(١٩).

بيد أن الخلافات تفجرت علنا وأخذت صيغة حادة وإعلامية مع مطلع عام ٢٠٠٧، وقد بدأت بالحرب الإعلامية والبيانات المتبادلة بين كل من دولة العراق الإسلامية والجيش الإسلامي، تلك السجالات التي كشفت بوضوح عن معارك مسلحة وصراعات شديدة بين "دولة العراق الإسلامية" وتنظيمات أخرى في الساحة، كانت قد جرت سابقا ولم يعلن عنها في حينه.

بدأ التراشق الإعلامي بخطاب لأبي عمر البغدادي، أمير دولة العراق الإسلامية، بعنوان "قل إني على بينة من ربي". ذلك الخطاب الذي تحدث فيه عن تنظيمه وإنجازه على أرض الواقع، مطالبا الفصائل المسلحة بمبايعة الدولة الجديدة، وقد قابله رد شديد من الجيش الإسلامي كشف فيه عن أن هناك خلافات كبيرة بين الطرفين على المستوى الفكري والسياسي والعسكري، مشيرا إلى أن الجيش كان يصمت عن أعمال القاعدة المرفوضة حرصا على وحدة الصف، لكن القاعدة تمادت، وقد قتل أفرادها قرابة ثلاثين عضوا من الجيش الإسلامي. وكشف البيان عن أن اشتباكات تدور بين كتائب ثورة العشرين وعناصر دولة العراق الإسلامية، واتهم البيان القاعدة بقتل أحد قادة كتائب ثورة العشرين حارث الضاري، ابن شقيق الشيخ حارث الضاري مؤسس هيئة العلماء المسلمين في العراق. وطالب بيان الجيش الإسلامي أسامة بن لادن، زعيم شبكة القاعدة، بالتدخل لحل النزاع بين الطرفين(٢٠).

وقد جاء الرد على رسالة الجيش الإسلامي من شخص اسمه "عطية الله"، أحد قادة القاعدة المركزية، في باكستان، ويوصف بأنه من أشد المتابعين للوضع في العراق. رد عطية الله كان منحازا بالكلية لدولة العراق ورافضا لدعاوى الجيش الإسلامي، ومتهما إياه بأنه يتلقى الأموال من السعودية، وأنه يعمل ضد دولة العراق الإسلامية(٢١).

إلا أن البغدادي أصدر خطابا آخر وصف بأنه تصالحي مع الفصائل المسلحة الأخرى، بعنوان "حصاد السنين بدولة الموحدين"، وأكد فيه رفض استباحة الدماء مهما بدت الاختلافات الفكرية بينهم(٢٢). وقد عاد المهاجر إلى تدشين خطاب آخر أكد فيه موقفه الحازم ضد الحزب الإسلامي وتكفير قياداته، لكنه في المقابل أعلن أنه لا يستحل دماءهم ولا قتالهم.

في خضم الصراع الإعلامي، تم الإعلان رسميا عن انقسام كتائب ثورة العشرين إلى فصيلين عسكريين، الأول هو الفتح والثاني هو الجهاد، إلا أن الأمر تطور إلى الإعلان عن حركة حماس - العراق، كأول حركة مسلحة تبدي توجها نحو بناء مؤسسات سياسية وإعلامية علنية موازية لنشاطها العسكري. وقد ربط البعض الاسم والملامح الرئيسية للحركة الجديدة باستلهام نموذج حركة حماس في فلسطين، وبوجود نزعة إخوانية واضحة في إعلان التأسيس عن الفصيل الجديد، بينما عاد الفصيل الآخر (الفتح) إلى اسمه الأصلي (كتائب ثورة العشرين)، ثم أعلن لاحقا انضمام حركة المقاومة الإسلامية (جامع) إلى حركة حماس(٢٣).

على الجهة المقابلة، أعلن في بداية مايو ٢٠٠٧ عن تأسيس "جبهة الجهاد والإصلاح" التي تضم كلا من الجيش الإسلامي وجيش المجاهدين والهيئة الشرعية من جيش أنصار السنة، ثم أعلن جيش الفاتحين الانضمام إلى هذه الجبهة في أواخر مايو ٢٠٠٧. من جهتها، رفضت أنصار السنة حدوث انشقاق لديها، وأكدت أن من خرج وانضم إلى جبهة الجهاد والإصلاح هما شخصان كانا في ديوان الشرع، وأنهما خرجا لاختلافات فكرية وفقهية مع الجماعة(٢٤).

ويبدو جليا أن مشهد الصراعات وإعادة تشكيل التحالفات والاستقطابات قد تمخض عن أربعة تكتلات رئيسية في المقاومة العراقية(٢٥):

الاتجاه الأول: يطلق عليه مصطلح "السلفية الجهادية"، ويمثل امتدادا للقاعدة وتماهيا معها، ويضم بدرجة رئيسية دولة العراق الإسلامية، وتقترب منها جماعة أنصار السنة.

الاتجاه الثاني: ويطلق عليه السلفية الوطنية، وتعبر عنه

بدرجة رئيسية جبهة الجهاد والإصلاح. ويرى عدد من المراقبين وأنصار القاعدة أن هذا الاتجاه قريب من الخط السلفي السعودي، وأنه يلقى الدعم المعنوي والمادي منه.

الاتجاه الثالث: ويطلق عليه الاتجاه الإخواني، وتعبر عنه بدرجة رئيسية حركة حماس - العراق، ومعها حركة جامع، وتضم الإخوان الذين رفضوا الاندماج في العملية السياسية مع الحزب الإسلامي، في حين يرى البعض أن هنالك علاقة وتوزيع أدوار بين هذا الاتجاه والحزب الإسلامي المشارك في العملية السياسية إلى جانب دائرة الوقف السني.

الاتجاه الرابع: يطلق عليه الاتجاه الإسلامي الوطني، وهو قريب من الاتجاه الثالث، لكنه يكاد يكون امتدادا للخط السياسي لهيئة العلماء المسلمين، ويضم هذا الاتجاه بصورة رئيسية كتائب ثورة العشرين وجيش الراشدين.

دلالات سياسية وأمنية :

لعل السؤال الرئيسي الذي يفرض نفسه في سياق حالة الصراع وإعادة تشكيل الاصطفافات في الشهور الأخيرة في العراق هو: ما هي الأسباب التي أدت إلى هذه التطورات؟ وما هي دلالاتها السياسية والاستراتيجية؟ وإلى أي السيناريوهات تدفع بفصائل المقاومة المسلحة؟

ثمة متغيران رئيسيان قد يفسران التحولات والتطورات الجديدة، ربما يتكاملان أو يتقاطعان. المتغير الأول هو صعود الديمقراطيين في السياسة الأمريكية، وبدء الحديث الجدي في أروقة الكونجرس عن ضرورة الانسحاب من العراق، والبدء بالتحضير لمرحلة "ما بعد الاحتلال" محليا وإقليميا وعالميا. أما المتغير الثاني، فيعود إلى الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين الفصائل المسلحة ذاتها.

سابقا، وعلى الرغم من الانتقادات الشديدة للقاعدة من قبل جهات إعلامية وسياسية متعددة، فقد بقيت فصائل المقاومة ملتزمة بالصمت، أو انتقادها فقط في مجالس خاصة، خارج السياق الإعلامي، حرصا على ما كانت تعتبره هذه الفصائل "وحدة الصف" وتركيز الجهد في مواجهة الاحتلال الأمريكي. إلا أن مؤشرات الفشل العسكري الأمريكي، وبروز أصوات واضحة داخل الكونجرس والطبقة السياسية في واشنطن تدعو إلى الانسحاب، مع شعور متزايد لدى فصائل المقاومة بقرب هذا الانسحاب - أدى كل ذلك إلى جعل الهدف الأول، أي "هزيمة الاحتلال"، يتراجع نسبيا أمام التفكير في "مرحلة ما بعد الانسحاب"، وملء الفراغ، وأدى، أيضا، إلى مخاوف من قبل مختلف الفصائل من أن يحصد الآخرون عوائد النصر والدور السياسي في المرحلة القادمة.

في هذا السياق، دخلت متغيرات وسيطة على العلاقة بين فصائل المقاومة، لعبت دورا ملحوظا في تأجيج صراعاتها وخلافاتها. المتغير الأول هو تأسيس "دولة العراق الإسلامية" التي حاولت بسط نفوذها وسيطرتها وبرنامجها السياسي على الفصائل الأخرى، بل وطالبت العديد من السكان وأبناء الفصائل بمبايعة أميرها (أبو عمر البغدادي). ووفقا لأدبيات القاعدة، فإن الدولة المفترضة تمتد إلى مختلف المدن السنية باستثناء بغداد، بمعنى محاولة فرض نفسها على المقاومة السنية. ولعل المتتبع لرسائل أمير الدولة وأبي حمزة المهاجر (وزير الحرب) والردود المختلفة عليهما، يلحظ أن هذا كان سببا رئيسيا من أسباب الصراع والخلاف بين القاعدة والفصائل الأخرى، بالتحديد كل من الجيش الإسلامي وكتائب ثورة العشرين، وأدى أيضا إلى بروز تكتلات مناهضة للقاعدة تضع حدا لمحاولاتها السيطرة، كما حدث من خلال تأسيس جبهة الجهاد والإصلاح(٢٦).

المتغير الوسيط الثاني المفترض هو دخول العامل الإقليمي على معادلة العلاقة بين الفصائل. فعندما شعرت الدول العربية، بخاصة ما يسمى معسكر "الاعتدال العربي"، باحتمالات الانسحاب الأمريكي، بدأت تفكر بصورة جدية في سؤال: من سيملأ الفراغ الحاصل؟ في ضوء هاجسين رئيسيين، الأول ما تعتبره هذه الدول خطر النفوذ الإيراني، وجزء منه توظيف الورقة الشيعية في المنطقة لحساب المصالح الإيرانية. وقد تحدثت بعض الأصوات صراحة عن وجود نيات للدول العربية للعب دور مباشر في العراق، بالتحديد داخل المجتمع السني، لمواجهة النفوذ الإيراني. أما الهاجس الثاني، فقد فرضته قوة القاعدة الصاعدة في غرب العراق، التي تشكل لبعض الدولة العربية، خاصة الأردن والسعودية، مصدر تهديد رئيسيا ومباشرا لأمنها واستقرارها السياسي، مما جعل هذه الدول تدرس بجدية البدائل المتاحة أمامها في مرحلة "ما بعد الانسحاب" والعلاقة مع المجتمع السني(٢٧).

التطور في الموقف الإقليمي العربي توازى أيضا مع تحول جذري في السياسة الخارجية الأمريكية، يقوم على إعادة تعريف مصادر التهديد في المنطقة، وفي العراق تحديدا، من خلال جعل الأولوية للتهديد الإيراني مقابل تراجع القاعدة كمصدر تهديد، خلافا للقناعات الاستراتيجية التي طغت على تفكير البيت الأبيض ومصادر صنع القرار الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١(٢٨).

فإذا كان لنا أن نعرف دور العامل الخارجي - في إعادة ترتيب أوراق المجتمع السني، وبالتحديد العلاقة فيما بين الفصائل المسلحة- فقد نتجرأ ونتحدث عن "انقلاب" كبير، يتمثل أولا في التفكير بتوظيف فصائل المقاومة العراقية، والاعتراف بها بدلا من مواجهتها عسكريا أو انكارها، وثانيا في التساؤل عن مدى القدرة الحقيقية للعامل الخارجي للدخول إلى المعادلة الداخلية للفصائل المسلحة. فلا يوجد هنالك جواب حاسم على هذا السؤال بقدر ما نجد أنفسنا أمام تحليلات وفرضيات وتسريبات ومعلومات قد لا تكون دقيقة أو صحيحة. لكن هنالك مؤشرات يمكن الاعتماد عليها للاقتراب من الإجابة أكثر. أول هذه المؤشرات يتمثل في ازدياد الدور الإعلامي للفصائل المسلحة، واللقاءات عبر الفضائيات في دول عربية، مما يعني أننا أمام أسماء معروفة لدى الأجهزة الأمنية للعديد من الدول العربية، يمكن الحديث والتفاوض معها. وهنالك معلومات تؤكد وجود قدر من اللقاءات مع بعض هذه الفصائل، إما مباشرة أو عبر وسطاء سياسيين عراقيين في عواصم عربية. ومن المؤشرات كذلك إعلان بعض الفصائل الاستعداد لمفاوضات

سرية أو علنية مع الأمريكيين، بشروط، تمهيدا للانسحاب الأمريكي، كما حصل مع الجيش الإسلامي (جبهة الجهاد والإصلاح فيما بعد)(٢٩). في حين أعلنت حركة حماس - العراق عن نيتها تشكيل مجالس سياسية وإعلامية معلنة، بموازاة العمل العسكري، وهي المجالس التي ستدخل بالضرورة في مفاوضات حول "مرحلة ما بعد الانسحاب" أو على الأقل رسم ملامح المرحلة السياسية القادمة(٣٠).

التنظيم الذي لن يدخل في هذه "اللعبة السياسية" هو دولة العراق الإسلامية، نظرا لخلفيتها السياسية والأيديولوجية ولموقفها السياسي الحاد من الدول العربية والولايات المتحدة على السواء. لذلك، تقوم قراءة المصادر السياسية والإعلامية المقربة من القاعدة على أنها ستكون الخاسر الأكبر في ترتيبات المرحلة القادمة، وأن النصر العسكري، الذي تعتقد دولة العراق الإسلامية أنها كانت العامل الرئيسي فيه، سيسرقه منها غيرها من القوى والفصائل المسلحة. ويمكن الاستدلال على هذه القراءة من خلال مجموعة كبيرة من أدبيات ونصوص ووثائق القاعدة، في مقدمتها خطابات البغدادي الذي قدم لأحد خطاباته الأخيرة "قل إني على بينة من ربي" ببطلان أي حوار أو تفاوض بين أي فصيل والقوات الأمريكية، وتحدى قدرة أي فصيل على تثبيت وقف لإطلاق النار ليوم واحد وفي منطقة واحدة من المناطق التي ينشط فيها تنظيمه. وذكّر البغدادي بدور تنظيمه (القاعدة سابقا) في البدء بـ "الجهاد" وبناء النصر العسكري. كما أشار البغدادي إلى مؤامرة كبرى تجري على دولة العراق الإسلامية، أبطالها فصائل مسلحة بالتعاون مع بعض الدول العربية، تنفيذا لتوصيات مؤسسة راند الأمريكية بإحلال بديل وطني - إسلامي "معتدل" في المناطق السنية في المرحلة القادمة لمنع القاعدة من السيطرة، وربط ذلك بتجفيف منابع الدعم المالي القادم من الخارج، وبتشديد القبضة على الحدود الجغرافية لمنع تسرب المقاتلين العرب.

ويتقاطع مع متغير الاستعداد للمرحلة القادمة متغير آخر، هو الخلافات الأيديولوجية والسياسية بين الفصائل المسلحة، تلك الخلافات التي كانت الفصائل تتجاوزها في المرحلة السابقة لتحقيق هدف واحد يجمعها هو مواجهة الاحتلال. لكن الآن ومع مؤشرات التراجع الأمريكي، بدأت هذه الخلافات تطفو على السطح. ويبدو الخلاف الأيديولوجي واضحا بين دولة العراق الإسلامية والفصائل الأخرى، ويتأسس ذلك على معيارين رئيسيين، الأول: البعد القومي - الوطني، والثاني: الفكر الديني - السياسي. ففي البعد الأول، دولة العراق الإسلامية (وتقترب منها جماعة جيش انصار السنة) تتبنى خطابا أمميا، وهي معنية بهزيمة الاحتلال الأمريكي واستنزافه أكثر من التوافق على طبيعة النظام السياسي الجديد، ولها ارتباطها بالقاعدة المركزية، لذلك ترى أن أي مفاوضات أو حوارات داخلية ستؤدي إلى خسارتها النفوذ الكبير الذي تحظى به، فهي تسعى إلى الاستئثار بالمناطق السنية والهيمنة على الفصائل الأخرى، لأن أي ترتيبات سياسية لمرحلة ما بعد الاحتلال تستدعي خسارتها الحليف الاستراتيجي لها، أي حالة "الفوضى" السياسية والأمنية. وقد أوضح ذلك البغدادي، عندما اعتبر الفصائل الجهادية الأخرى عصاة، لأنها "لم تبايع دولة العراق الإسلامية". أما المعيار الثاني، فهو الأيديولوجيا الدينية-السياسية، فدولة العراق الإسلامية تتبنى خطابا دينيا وسياسيا متشددا مقارنة بالفصائل الأخرى. وقد كشف البغدادي في خطابه "قل إني على بينة من ربي" عن ملامح هذا الخطاب بإلزام النساء بالحجاب بل وتغطية الوجه (وهي مسألة خلافية) واعتبار (الستلايت) مصدرا للفاحشة، ورفض الديمقراطية والعلمانية، ونعت الدول العربية المختلفة بالكفر، والتأكيد على عقيدة الولاء والبراء، واعتبر أن أهل الكتاب والصابئة وغيرهم أهل حرب لا ذمة، لأنهم "نقضوا ما عاهدوا عليه من وجوه كثيرة ... فعليهم أن يحدثوا عهدا جديدا مع دولة الإسلام وفق الشروط العمرية التي نقضوها...".

وإذا كان الخلاف الأيديولوجي بين الاتجاه الأول "السلفية الجهادية" والاتجاهات الأخرى واضحا، فما الذي يمنع تلك الفصائل من التوحد إلى الآن أو تشكيل تحالف موحد؟ الجواب يرتبط بوجود بعض الخلافات الأيديولوجية والسياسية. فأيديولوجيا، تقترب "جبهة الجهاد والإصلاح" من الخط السلفي، بينما تقترب كل من حماس - العراق وكتائب ثورة العشرين من الخط الإخواني أو الإسلامي العام.

ومن محددات الاختلاف الأيديولوجية الموقف من الشيعة، إذ يبدو موقف جبهة الجهاد والإصلاح أكثر تشددا. ويشير أحد المقربين من كتائب ثورة العشرين إلى أن جبهة الجهاد والإصلاح تساوي بين الخطر الإيراني والأمريكي، بل ربما تعطي الأولوية للخطر الإيراني، وهي الملاحظة التي يؤكدها خطاب أمير الجيش الإسلامي بعنوان "حول المشروع الإيراني الصفوي" بقوله: "... العراق يتعرض لاحتلال مزدوج صفوي - صليبي، ولا شك في أن المشروع الإيراني الصفوي هو الأشد والأبشع ...". في حين ترى كتائب العشرين وحماس - العراق أن الأولوية والخطورة الأكبر تتمثل بالاحتلال الأمريكي، وإن كانت لا تخفي صراعها مع المشروع الإيراني(٣١).

ومن محددات الاختلاف الأيديولوجي والسياسي بين جبهة الجهاد والإصلاح من جهة، وحماس والكتائب من جهة أخرى، أن جبهة الجهاد والإصلاح تسعى إلى إخراج الاحتلال أولا وإقامة الشريعة الإسلامية ثانيا، بينما تذهب حماس - العراق وكتائب ثورة العشرين إلى إخراج الاحتلال، ومن ثم توافق الشعب على تحديد النظام السياسي بطريقة ديمقراطية(٣٢).

أما الخلاف بين حماس - العراق وكتائب ثورة العشرين، فيبدو على المرجعية السياسية، فحماس أقرب إلى الحزب الإسلامي أو على علاقة معه ومع جماعة الإخوان، بالتحديد التيار الذي يؤمن بأهمية العمل العسكري، بينما تقترب كتائب ثورة العشرين وجيش الراشدين من الخط السياسي لهيئة العلماء المسلمين(٣٣).

لذلك، تبدو الخلافات الأشد بين دولة العراق الإسلامية وجيش انصار السنة وبين الفصائل الأخرى التي يمكن القول إن الفجوة بين مواقفها الأيديولوجية والسياسية أصغر بكثير.

سيناريوهات مستقبلية :

تقوم أية محاولة لبناء سيناريوهات العلاقة القادمة بين الفصائل المسلحة أو دورها السياسي المستقبلي بمتغيرات أخرى مرتبطة بالمشهد العراقي العام، مما يجعلنا أمام احتمالات مفتوحة وسيناريوهات رئيسية وفرعية. لكن في ضوء المحددات الحالية، يمكن القول إن العلاقة تتجه بين الفصائل السنية المسلحة إلى إحدى القراءات التالية، على الأقل في المدى القريب.

١- الحوار والتفاهم: وتقوم هذه القراءة على قدرة الفصائل على تجاوز الخلافات في حين ظل الاحتلال لسنوات قادمة، وبقي الصراع السني - الشيعي قائما، إذ سيبقى هذا الوضع محفزا أساسيا للاجتماع، مهما حدثت احتكاكات وصراعات داخلية. ويشير أنصار هذا الاتجاه إلى عقد لقاءات بين قيادات دولة العراق والفصائل الأخرى على أثر الصراعات المختلفة، نجم عنها خطاب تصالحي من البغدادي وخطابات هادئة من كتائب ثورة العشرين(٣٤).

٢- الصراع المسلح: وتقوم هذه القراءة على انسحاب أمريكي أو على تقسيم العراق بين السنة والشيعة والأكراد، وتطور الخلافات والنزاعات بين الفصائل المسلحة للسيطرة على المناطق السنية. وتستحضر هذه القراءة الحالة "الأفغانية"، أي الصراع بين "المجاهدين الأفغان" بعد خروج الجيش السوفيتي، وسقوط الحكومة الموالية له.

٣- هيمنة بعض الفصائل: تقوم هذه القراءة على قدرة فصيل أو تحالف معين على حسم المعركة العسكرية والسياسية خلال فترة قصيرة، والسيطرة على مناطق النفوذ السني، مما يرتبط بموازين القوى العسكرية من ناحية، ودور العامل الإقليمي من ناحية أخرى في دعم أطراف على حساب أطراف أخرى. ويرتبط بهذه القراءة احتمال نجاح العملية السياسية في إدماج فصائل مسلحة على أسس أفضل من الشراكة السياسية، وتحسين شروط المشاركة السياسية السنية، مما يعني انكشاف الحاضنة السنية عن الفصائل الرافضة، وتراجع نفوذها العسكري والسياسي.

الهوامش :

١- وضعت عبارة مقاومة بين قوسين لتاكيد قضية قيمية بأنه ليست كل العمليات المسلحة تعتبر مقاومة، خاصة أن هناك عمليات أودت بحياة مدنيين وأبرياء. أما تخصيص المقال عن الفصائل السنية، فلأن حالة المقاومة العسكرية أكثر وضوحا لدى السنة من ناحية، ولأن طبيعة المقاومة السنية وشروطها الموضوعية تختلف عن التجارب العسكرية ضد الاحتلال لدى الفصائل الشيعية في العراق من ناحية أخرى.

٢- انظر: جوان كول، الشيعة العراقيون .. تاريخ حلفاء أمريكا، مجلة المستقبل العربي، ع ٢٩٨، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ص (٩٤-١١٠).

٣- انظر على سبيل المثال: التقرير الذي أعده الخبير الأمريكي انتوني كورديسمان بعنوان "لا حل عسكريا يلوح بالأفق" على موقع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية www.csis.org، انظر: James Philips, Saddam Captured: Now follow the money, www.heritage.org , وكذلك: Joseph Biden, Getting it right in Iraq, www.csis.org .

٤- قارن ذلك بفريد زكريا، المهمة الأولى حلوا المشكلة السنية، مجلة نيوزويك (النسخة العربية، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٤).

٥- أكد هذه القضية القائد السابق للحرس الجمهوري العراقي، سيف الراوي، في لقاء خاص على قناة الجزيرة في شهر أبريل ٢٠٠٧.

٦- أبو أنس الشامي هو عمر يوسف، أردني من أصول فلسطينية، درس الشريعة الإسلامية وعاد بعد احتلال الكويت إلى الأردن، ونشط في الدعوة السلفية، وكان أحد الدعاة المحسوبين على الخط السلفي الإصلاحي، إلى أن التحق بالزرقاوي في العراق، وأصبح مسئول الهيئة الشرعية، وقتل لاحقا بغارة أمريكية، وأصدرت القاعدة حوله شريطا ممغنطا، موجود على المواقع المرتبطة بها.

٧- انظر: الجماعات المسلحة في العراق، ملف خاص على: www.arabic.cnn.com/iraq.groups

٨- انظر: محمد أبو رمان، من القاعدة إلى "القواعد" .. العوائد والضرائب، صحيفة الغد الأردنية اليومية، ٢٨ مايو ٢٠٠٧.

٩- انظر: مروان شحادة، القاعدة من الثورة إلى الدولة، www.alasr.ws

١٠- انظر الحوار الذي أجراه محمد تالمات مع الملا كريكار (زعيم تنظيم أنصار الإسلام الكردي) في أوسلو، القدس العربي، ٢١ يوليو ٢٠٠٥.

١١- انظر: تقرير مجموعة الأزمات الدولية، "بكلماتهم أنفسهم .. قراءة التمرد العراقي"

١٢- انظر: المرجع السابق، ولقاء خاص مع مقرب من المقاومة العراقية.

١٣- انظر: المرجع السابق، ولقاء خاص مع مقرب من المقاومة، وانظر كذلك: www.arabic.cnn.com/iraq.groups

١٤- انظر: تقرير مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق.

١٥- المرجع السابق، ولقاء خاص مع مقرب من المقاومة العراقية.

١٦- انظر www.arabic.cnn.com/iraq.groups

١٧- المرجع نفسه.

١٨- انظر: تقرير الأزمات الدولية، مرجع سابق.

١٩- لقاء مع أحد المقربين من المقاومة العراقية.

٢٠- انظر: رد الجيش الإسلامى فى العراق على خطابات الأخ أبى عمر البغدادى، وكالة أخبار سنة العراق على شبكة الانترنت.

٢١- نشر رد عطية الله من خلال شبكة الأخبار العالمية القريبة من القاعدة www.w-n-n.com، وقارن ذلك بـ: القاعدة تتهم الجيش الإسلامى بالارتباط ماليا بالسعودية، القدس العربى، ١٢ أبريل ٢٠٠٧.

٢٢- انظر خطابه "حصاد السنين بدولة الموحدين"، على موقع شبكة الإخلاص، وقارن ذلك بـ: أكرم حجازى، هل يطفىء خطاب البغدادى نار الفتنة؟، على مدونة الكاتب الخاصة على شبكة الانترنت. وقارن ذلك أيضا ببيان كتائب ثورة العشرين بخصوص ما جاء فى خطاب أمير دولة العراق الإسلامية الأخير، ١٨ أبريل ٢٠٠٧.

٢٣- انظر: محمد أبو رمان، حماس – العراق .. ملامح صراع إخوانى سلفى (٢٥ أبريل) وكذلك: محمد أبو رمان، هيئة العلماء المسلمين وحماس – العراق (٢٧ أبريل)، على موقع صحيفة الغد: www.alghad.jo، قارن ذلك بـ: البيان التأسيسى لحركة حماس – العراق بعنوان "إنا فتحنا لك فتحا مبينا" ومقابلة الناطق الرسمى باسم حماس مع فضائية الجزيرة أحمد سعيد الحامد.

٢٤- انظر: ياسر الزعاترة، جبهة الجهاد والإصلاح فى العراق،www.islamtoday.net ، وكذلك: قارن ذلك برسالة من قيادة جماعة أنصار السنة إلى جبهة الجهاد والإصلاح، التى نشرها مركز الفجر الإعلامى.

٢٥- يؤكد هذا التصنيف عدد من المقربين والمطلعين على شئون المقاومة العراقية، وقد التقيت بعدد منهم، لكنهم لا يفضلون ذكر أسمائهم، بينما يذهب أنصار القاعدة إلى أن الصراع هو بين الاتجاه السلفى الجهادى وما يسمونه الاتجاه السلفى السرورى (نسبة إلى محمد بن سرور زين العابدين وهو اسم مستعار لسورى معارض عاش فى السعودية فترة طويلة لكنه خرج منها وأصدر مجلة جديدة اسمها "مجلة السنة"، وصار فيما بعد أحد رواد اتجاه سلفى جديد يميل إلى المعارضة السياسية المدنية السلمية) وهو الاتجاه الذى يرى أنصار القاعدة أنه مدعوم من قيادات فكرية فى السعودية، ممثلا بجبهة الجهاد والإصلاح. أما الاتجاه الثالث فهو الاتجاه الإخوانى ممثلا بالكتائب وحماس – العراق، انظر: أكرم حجازى، مواجهة حاسمة بين السلفية الجهادية والإخوان المسلمين، على موقع المدونة الخاصة بالكاتب، وقارن ذلك بـ: أسامة البغدادى، حرب القاعدة على الإخوان.. العراق أنموذجا www.sunairaq.net

٢٦- انظر خطاب المهاجر حول الموقف من الحزب الإسلامى وتساؤله عن سبب رفض الفصائل الأخرى مبايعة الدولة الإسلامية تحت راية الإسلام، وقارن ذلك بـ: ملامح الإمارة الإسلامية تظهر فى ديالى ومخاوف حقيقية من "قندهار جديدة"، صحيفة المستقبل اللبنانية، ٣٠ أبريل ٢٠٠٧.

٢٧- وهو ما صرح به نواف العبيد، المستشار والباحث السعودى، فى مقال له نشر فى صحيفة واشنطن بوست، انظر: http://www.middle-east-online.com/iraq/? id=43339 .

٢٨- انظر:
Seymour Hersh, A Strategic Shift, the New Yorker, 25-2-72, www.newyorker.com

٢٩- أعلن المتحدث باسم الجيش الإسلامى إبراهيم الشمرى أن الجيش مستعد للتفاوض علنا أو سرا مع الأمريكيين بشرطين، الأول: الاعتراف الأمريكى بالمقاومة العراقية، والثانى: جدولة الانسحاب من العراق:
ttp://www.aljazeeratalk.net/forum/showthread.php?t=28909

٣٠- قارن ذلك بـ: جبهة "الجهاد والإصلاح" بديلا لمشروع "القاعدة" فى العراق، الحياة، ٤ مايو ٢٠٠٧.

٣١- لقاء مع أحد القيادات فى هيئة العلماء المسلمين.

٣٢- انظر: الميثاق التأسيسى لكتائب ثورة العشرين إذ عرفها بأنها: " حركة جهادية وطنية تسعى إلى تحرير أرض العراق من الاحتلال العسكرى والسياسى الأجنبى، ليتمكن أبناء العراق من حكم أنفسهم بأنفسهم www.arabic.cnn.com/iraq.groups، وقارن ذلك بـ: ضياء السامرائى، حماس – العراق تعلن عن الخطوط العريضة لبرنامجها السياسى، القدس العربى، ٢٣ أبريل ٢٠٠٧.

٣٣- انظر: محمد أبو رمان، هيئة العلماء المسلمين وحماس – العراق، صحيفة الغد الأردنية، ٢٧ أبريل ٢٠٠٧.

٣٤- قارن ذلك ببيان كتائب ثورة العشرين بخصوص ما جاء فى خطاب أمير دولة العراق الإسلامية الأخير (المقصود حصاد السنين بدولة الموحدين).

أمريكا والبحث عن استراتيجية فى العراق

■ عاصم عبد الخالق *

منذ أن أطاح الرئيس الأمريكى جورج بوش بوزير دفاعه العنيد دونالد رامسفيلد، بعد الهزيمة فى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس فى نوفمبر ٢٠٠٦، لم يتوقف الحديث الرسمى فى واشنطن عن سياسة جديدة للتعامل مع الأزمة العراقية. وقدم بوش قراره بزيادة القوات الأمريكية فى العراق وتغيير القيادات الميدانية فى نهاية يناير ٢٠٠٧، باعتباره تجسيدا لاستراتيجيته الجديدة. وتموج الساحة السياسية الأمريكية حاليا بطوفان من الأفكار، ولا نقول الاستراتيجيات، حول مرحلة ما بعد زيادة القوات، والخطوة المتوقعة بعد تقرير الجنرال ديفيد باتريوس، قائد القوات الأمريكية فى العراق، والذى سيقدمه إلى بوش فى سبتمبر ٢٠٠٧، ويتضمن تقييم نتائج عمل القوات الأمريكية منذ زيادة عددها.

والحقيقة أنه لا يمكن لأى باحث أو محلل سياسى موضوعى أن يسلم بأن ما تعلنه أحيانا وتسربه أحيانا أخرى إدارة بوش يرقى إلى مستوى استراتيجية حقيقية متكاملة للتعامل مع الأزمة العراقية، بما فى ذلك قرار زيادة القوات الذى يصر بوش على أنه جزء من استراتيجية جديدة يتبعها، دون أن يقول ما هى باقى ملامح وخطوط تلك الاستراتيجية، وما هو هدفها النهائى، وكيف ومتى سيصل إليه. بمعنى آخر، فإن ما تعلنه واشنطن حتى الآن مجرد أفكار لا تتصدى للكثير من العناصر الأساسية للمشكلة العراقية، ولا تضع فى اعتبارها الحلول المقترحة للتعامل مع تلك العناصر، ولا المدى الزمنى المطلوب أو المتوقع لإنجازها. كما تغفل فى أحيان كثيرة الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية التى يمكن أن تسهم فى تغيير الأوضاع سلبا أو إيجابا. وبالتالى، فما تقدمه إدارة بوش ليس أكثر من "مسكنات" مؤقتة لمرض عضال، وليس علاجا حاسما نهائيا له.

وقد وصف التقرير المجمع -الذى أصدره فى يناير ٢٠٠٧، ١٦ جهاز مخابرات أمريكيا حول تقييم الأوضاع- العراق بأنه "دولة فاشلة تواجه مشاكل وتحديات الإرهاب والجريمة والحرب الأهلية".

ولكى تحرز الولايات المتحدة أى إنجاز حقيقى، فلابد لها من مواجهة تلك المشاكل مواجهة جذرية. بمعنى آخر، إن أى استراتيجية أمريكية -حتى ولو لم يتم تتويجها بالنصر فى النهاية- لابد لها أن تتعامل مع تلك المشاكل بشكل أو بآخر. وثمة ملاحظة مهمة ينبغى رصدها هنا، وهى أن العنصر الزمنى يبدو غائبا تماما عن تفكير السياسيين الأمريكيين، فهم يتحدثون بالرفض أو القبول عن جدول زمنى للانسحاب من العراق، دون أن يتحدثوا فى المقابل عن جدول زمنى آخر مطلوب لحل المشكلات العراقية، وفقا لخطوات مدروسة. ووصف العراق بأنه دولة فاشلة هو اعتراف واضح بأن الحل يحتاج إلى سنوات، لأن إعادة بناء دولة مهمة شاقة وممتدة، وتحتاج إلى بيئة آمنة مستقرة داخليا واستثمارات وتعاون أمنى وسياسى مع دول أخرى، وهى ظروف لا تتوافر حاليا.

(*) مراسل جريدة الأهرام بواشنطن.

التصورات الأمريكية المطروحة أيضا، وتلك نقطة ضعف أساسية فيها، تتحدث عن حل ودمج الميليشيات دون أن تضع تصورا لذلك، أو توفر ضمانا لحماية السكان المدنيين الذين تتكفل تلك الميليشيات -في معظم الأحيان- بتوفير الحماية لهم بسبب عجز القوات الحكومية. ولا تجيب الحكومة الأمريكية على سؤال بديهي يطرحه العراقيون وهو: لماذا تسمح بتشكيل قوات خاصة للأكراد -هي البشمركة- وتريد أن تمنع هذا الحق عن الشيعة ولهم أيضا قواتهم، سواء فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، أو جيش المهدي بزعامة مقتدى الصدر؟ بالإضافة إلى التشكيلات المسلحة التابعة للسنة، ومقاتلي القاعدة.

ولا تكمن مشكلة الانقسام الطائفي في وجود تلك الجماعات المسلحة والتناحر بينها فقط، وإنما في توجهاتها السياسية المتنافرة أيضا، مما يضعف فرص التوصل إلى تسوية بينها. وعلى سبيل المثال، يتزعم التيار الصدري الدعوة إلى الجهاد ضد المحتل الأمريكي، ويطالب بحكومة شيعية قوية ومهيمنة على العراق. أما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، فهو يفضل عدم مركزية السلطة ويميل إلى تشكيل إقليم شيعي قوي من ٩ محافظات في الجنوب على غرار الإقليم الكردي في الشمال، ولديه ميول غير خافية لصالح منح الشيعة والأكراد حق تقرير شئونهم في شكل حكم ذاتي داخل نظام فيدرالي، وهو ما يرفضه السنة بقوة. كما أن الدستور الذي ضغطت الولايات المتحدة لإقراره -في استفتاء شعبي عام ٢٠٠٥- يرسخ بدوره الانقسام الطائفي ويجعل من الصعب -إن لم يكن من المستحيل- خلق أجواء مواتية للتقارب السياسي على ضوء المظالم التي يشعر بها السنة بسبب حرمانهم من السلطة والثروة.

وإذا كان تقرير المخابرات المشار إليه قد تحدث عن الإرهاب والجريمة والحرب الأهلية، فهناك عشرات المشاكل المترتبة على تلك الكوارث والمسببة لها، وكلها لا تقول الإدارة الأمريكية ما ستفعله لمواجهتها، خاصة قضايا بحجم اللاجئين والنازحين الذين تجاوز عددهم أربعة ملايين، وحقوق الأقليات وتوزيع العائدات النفطية، واجتثاث البعث، وتوزيع السلطة بين الحكومة المركزية والأقاليم. هناك أيضا البعد الإقليمي، والمقصود به ليس فقط التدخل القائم أو المحتمل من جانب جيران العراق في شئونه، ولكن أيضا امتداد الحرب الأهلية العراقية إلى الدول المجاورة، وتسلل إرهابيين إليها، وهو ما قد يدفعها في النهاية للتدخل المباشر في العراق أو إشعال حرب بالوكالة بين الدول المجاورة، ساحته هي الأراضي العراقية.

بدائل استراتيجية :

بسبب هذا القصور البالغ الذي يشوب الرؤية الأمريكية في إدارة الأزمة الحالية، وعجزها عن طرح استراتيجية شاملة تراعي جملة العناصر والقضايا والمشاكل التي تمت الإشارة إليها، فقد تصدى العديد من الباحثين والمحللين الأمريكيين في مراكز الأبحاث الكبرى لهذه المهمة بهدف إيجاد مخرج لبلدهم في الأساس، وليس للرئيس بوش الذي سيكون قد رحل على الأغلب قبل تنفيذ استراتيجية حقيقية مدروسة لإغلاق الملف العراقي. ومن بين عشرات الدراسات الجادة التي أخذت على عاتقها هذا العبء الكبير، اخترنا واحدة لتقديم عرض موجز لها، وهي من إصدارات معهد بروكنجز الشهير للأبحاث السياسية في واشنطن.

والدراسة تقدم رؤية متكاملة تفتقر إليها بالفعل إدارة بوش. وأهمية تلك الدارسة أنها لا تطرح تصورا واحدا لمواجهة الأزمة العراقية، ولا تقدم استراتيجية محددة للخروج من المأزق الراهن زاعمة أنها الأفضل، ولكنها تطرح أربع استراتيجيات محتملة، أو أربعة بدائل يمكن للإدارة الأمريكية، المقبلة بالطبع، أن تختار واحدا منها وفقا لتطورات الأوضاع العراقية والأمريكية والدولية والإقليمية. وهذا أهم ما يميز تلك الدراسة عن غيرها من الدراسات الأخرى التي اكتفى معدوها بتقديم اجتهاداتهم في صورة حل مقترح دون الوضع في الاعتبار إمكانية حدوث متغيرات تبدد الافتراضات التي قامت عليها نتائجهم كلها.

والدراسة التي نشير إليها من إعداد الباحثين: كارلوس باسكال، نائب رئيس معهد بروكنجز ومدير برنامج الدراسات السياسة الخارجية، وهو مستشار سابق في وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، ومتخصص في التسويات السياسية في مرحلة ما بعد الحروب والنزاعات الداخلية.

والباحث الآخر هو كينيث بولاك، مدير الأبحاث في مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط، وهو احد مراكز بروكنجز، وعمل سابقا كمحلل في المخابرات المركزية الأمريكية، وهو خبير في شئون الشرق الأوسط، وعمل بمجلس الأمن القومي في إدارتي بيل كلينتون وجورج بوش الابن، كما يعمل حاليا أستاذا للتحليل العسكري والأمني في جامعة جورج تاون بواشنطن.

ويمثل عنوان الدراسة صفعة قاسية لسياسة بوش، حيث جاء على النحو التالي: "فرص متداعية للاستقرار .. البدائل الأقل سوءا في دولة فاشلة تمزقها الحرب الأهلية".

ليس العنوان وحده هو ما يمكن أن يغضب إدارة بوش، فقد جاءت مقدمة الدراسة أشد قسوة بما أطلقته من أحكام قاطعة، حيث تقول بالنص "إن المؤشرات توضح أن مصير الحملة الأمنية التي تقوم بها القوات الأمريكية في العراق هو الفشل، وأن وقف الحرب لم يعد بمقدور تلك القوات، وان زيادة أعداد الجنود الأمريكيين لم ولن تؤدي إلى إعادة الاستقرار. وأخيرا، إنهار - أي الولايات المتحدة - تخسر الحرب. إن لم تكن قد خسرتها بالفعل منذ وقت طويل".

تحدد الدراسة أربعة بدائل واضحة ومركزة لن يكون أمام صانع القرار الأمريكي، أيا كان اسمه أو حزبه، سوى الأخذ بواحد منها على ضوء مجريات الأحداث على الأرض، والظروف المحلية في كل من الولايات المتحدة والعراق على السواء. وهذه

البدائل هى: التركيز على إحراز نصر عسكرى حاسم ونهائى، الاكتفاء بتحقيق حد أدنى من الاستقرار الأمنى الداخلى فى العراق، الانسحاب العسكرى، الاحتواء (بمفهوم مختلف). ولا ينسى معدا الدراسة التنبيه إلى انه يجب الاعتراف أمريكيا بأن البدائل التى كانت متاحة منذ عام لم تعد واقعية الآن، بل إن نتائج تطبيق ما وصفه بوش باستراتيجيته الجديدة -التى طبقها اعتبارا من يناير ٢٠٠٧- يمكن أن تكون فى الحقيقة قد قلصت من البدائل التى كانت متاحة أمام الولايات المتحدة أكثر من ذى قبل.

ونعرض فيما يلى أهم ملامح كل بديل من تلك البدائل الاستراتيجية وهى -كما سنرى- يكتنفها الكثير من الصعوبات بل ربما تبدو مستحيلة فى الكثير من جوانبها، الأمر الذى يزيد من عمق المأزق الأمريكى.

١- تحقيق النصر :

النصر فى العراق -كما حدده بوش بنفسه فى يناير ٢٠٠٧- هو الوصول إلى هدف "إقامة عراق ديمقراطى يدعم حكم القانون ويحترم حقوق شعبه ويوفر له الأمن ويكون شريكا فى الحرب على الإرهاب". ولتحقيق تلك المطالب كلها، لابد من توافر أشياء يبدو بعضها مستحيلا فى ظل الظروف الحالية، وتشمل هذه المتطلبات:

- قوة عسكرية دولية: للوصول بعدد الجنود إلى ما بين ٢٥٠ و٤٥٠ ألف جندى، وهو الحجم الذى يراه الخبراء العسكريون لازما لفرض الأمن، وهذا الرقم هو ضعف العدد الحالى من القوات الأمريكية والتى لا يمكن زيادتها.

- اتفاقا سياسيا محليا: يشمل عائدات وإنتاج البترول، والفيدرالية، وحقوق الأقليات، والميليشيات، والعفو عن المسلحين، وكلها تحديات هائلة.

- حكم القانون: ويتطلب هذا تفعيل سلطة المحاكم والأجهزة القانونية المختلفة، وهو أمر يحتاج إلى وقت طويل والقضاء على الميليشيات التى تفرض قانونها بنفسها.

- الدعم الاقتصادى: لتوفير الأموال اللازمة لإيجاد الاف الوظائف الجديدة وبالتالى استعادة الثقة فى الدولة. غير أن توفير هذه الأموال من الخزانة الأمريكية يبدو غير ممكن فى ظل رفض دافعى الضرائب تحمل المزيد. كما أن توفير مساعدات اكبر من الدول الغربية مشكوك فيه.

- حشد الدعم الدولى طويل المدى: من خلال الأمم المتحدة والدول الإقليمية ولمدة تتراوح ما بين ٨ و١٠ سنوات، لأن الولايات المتحدة، سواء اعترفت بذلك ام لا، لن يمكنها تحمل كل العبء بمفردها لمدة طويلة. إلا أن الكثيرين يتشككون فى جدوى أى دور أو جهد يبذلونه لحل المشكلة العراقية.

وبالتالى، يتضح أن تحقيق النصر -بالمفهوم الذى حدده بوش أو بأى مفهوم منطقى مقبول- هو أمر صعب إن لم يكن مستحيلا فى ضوء الأوضاع الحالية، وعلى ضوء استعراض وتحليل العناصر اللازمة لتحقيق هذا النصر.

٢- الاستقرار :

إذا لم يكن هناك من سبيل لتحقيق النصر، فلا أقل من الاكتفاء بضمان حد أدنى من الاستقرار الداخلى فى العراق. غير أن هذا الهدف أيضا -وعلى الرغم من تواضعه- يبدو عسيرا ومستعصيا على القوات الأمريكية الغارقة فى المستنقع العراقى. وكما أن للنصر شروطه ومتطلباته، فإن تحقيق الاستقرار له كذلك ثمنه الذى ينبغى تسديده مقدما، وهو فى كل الأحوال ثمن باهظ يبدأ بإعادة توزيع الثروة والسلطة وتنشيط الوضع الاقتصادى، وصولا إلى اتفاقيات سياسية مؤقتة لتجنب اتساع وتيرة القتال بين الفصائل المحلية. والهدف الفورى الذى يجب البدء به سيكون بطبيعة الحال وقف هذا القتال وتدمير تنظيم القاعدة أو -على الأقل- شل فاعليته، وهو ما يكفل بدء جهد لعقد هدنة بين الأطراف المتحاربة لمدة خمسة أعوام على الأقل لإعطاء فسحة من الوقت والأفق السياسى لبحث ترتيبات دستورية دائمة فيما بعد.

وعلى ذلك، سيكون كل شىء مرهونا بإمكانية التوصل إلى اتفاق سياسى بين الطوائف العراقية المتناحرة يحظى بتأييد دولى. ونظريا، يمكن القول إن خطة بوش تتجه إلى تحقيق هذا الهدف وهو اقل من الانتصار العسكرى الذى يمكن أن يدعيه. إلا أن نقطة الضعف الأساسية التى تنسف كل الجهود الأمريكى هى عدم قدرة إدارة بوش على ترجمة النجاحات العسكرية المؤقتة، وربما المحدودة، فى صورة اتفاقيات سياسية تضمن الاستقرار الداخلى. كما لا تبدو الخطة الأمريكية واضحة فيما يتعلق بوسائل وآليات الحفاظ على الاستقرار بعد رحيل القوات الأمريكية أو إمكانية مد الاستقرار إلى سائر مناطق العراق، وليس مثلث الوسط فقط الذى تتركز فيه عمليات الخطة الأمنية حاليا.

وفضلا عن ذلك، فان الولايات المتحدة تجد نفسها تدور فى دائرة مفرغة عند محاولة الوفاء بشروط تحقيق هذا الاستقرار الصعب، ذلك أن هذا الهدف يحتاج -كما اشرنا- إلى تنشيط الوضع الاقتصادى وإعادة بناء البنية التحتية، وهذا يتطلب ضخ ملايين الدولارات من المجتمع الدولى. غير أن تردى الوضع الأمنى يجعل العالم يحجم عن تقديم أى مشاركة حقيقية، وهو ما يعنى عدم تحقيق أى دفعة اقتصادية وبالتالى عدم تحقيق الاستقرار، أى أن واشنطن تحتاج إلى دعم مادى خارجى لوقف العنف. غير أن هذا العنف لكى يتوقف، لابد من مساعدات خارجية للقضاء على احد روافده وهو البطالة، وهكذا ستستمر الدائرة الخبيثة.

عقبة أخرى لا تقل صعوبة تعترض سبيل رحلة الاستقرار المتعثرة، وهى ضرورة التوصل إلى اتفاق سياسى، وهذا الاتفاق يجب أن يشمل العناصر التالية:

مؤشرات الوضع فى العراق خلال الفترة (مارس - مايو ٢٠٠٧) *

المؤشر	مارس ٢٠٠٧	أبريل ٢٠٠٧	مايو ٢٠٠٧
- عدد القوات الأمريكية التى تم نشرها فى بغداد	٦ آلاف	٩,٥٠٠	١٣,٢٠٠
- عدد العمليات الأمنية المشتركة التى تمت بالتعاون بين القوات العراقية والأمريكية فى بغداد	٢٤	٣١	-
- عدد العائلات التى عادت إلى بغداد كنتيجة لعملية فرض القانون	٢٤	٣١	-
- عدد قتلى الجنود الأمريكيين منذ مارس ٢٠٠٣	٣,٢٤٣	٣,٣٤٢	٣,٢٢٨
- عدد الجرحى من الجنود الأمريكيين منذ مارس ٢٠٠٣	٢٤,٣١٤	٢٤,٩١٢	٢٥,٥٤٩
- عدد قتلى الجنود البريطانيين منذ مارس ٢٠٠٣	١٣٤	١٤٦	١٤٩
- عدد قتلى الجنود من قوات التحالف الأخرى	١٢٤	١٢٥	١٢٨
- عدد القتلى من أفراد الجيش والشرطة العراقيين منذ يونيو ٢٠٠٣	٦,٣٧٩	٦,٥٤٧	-
- عدد الهجمات التى نفذت	١,٣٠١	١:٣٥٨	١,٤٠١
- عدد القتلى نتيجة هذه الهجمات	١١,٤٣٨	١٢,٢٢١	١٢,٧١٠
- عدد الجرحى نتيجة هذه الهجمات	٢٣,٦١٢	٢٥,٣٦٤	٢٦,١٥٠
- عدد القتلى المدنيين من غير العراقيين منذ مارس ٢٠٠٣	٤٧٠	٤٧٣	٤٧٧
- عدد المعتقلين العراقيين فى السجون	١٧ ألفا	١٨ ألفا	١٩,٥٠٠
- عدد القتلى من الصحفيين منذ مارس ٢٠٠٣	٩٥	٩٨	١٠٦
- عدد المختطفين من الجنسيات الأجنبية منذ مارس ٢٠٠٣	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٧
- عدد الهجمات على حقول النفط وأنابيب نقل النفط	٣٩٩	٤٠٢	٤٢١
- عدد المروحيات الأمريكية التى تم اسقاطها	٦٠	٦١	٦٢
- عدد النازحين منذ أبريل ٢٠٠٣ **	٧٥٠ ألفا	٧٦٥ ألفا	٧٦٥ ألفا
- عدد اللاجئين وطالبى اللجوء	٨٨٩ ألفا	١,٨٠٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠

المصدر :

* تم جمع هذه المؤشرات من تقرير مؤشر الوضع فى العراق الذى تصدره مؤسسة بروكنجز الأمريكية للأبحاث بصورة دورية كل شهر، ويمكن الرجوع للنص الأصلى للمؤشر على الرابط التالى :

http://www.brookings.edu/fp/saban/iraq/index.htm

** عدد النازحين تم احصاؤه حتى شهر فبراير ٢٠٠٧.

إعداد: محمد عبدالرحمن الجوهرى

- تسويات حقيقية للخلافات: بحيث يتم التوصل إلى صيغة مقبولة وعادلة لاقتسام عائدات البترول، وتحقيق التوازن في توزيع مسئوليات وسلطات الحكومة الفيدرالية والأقاليم، وضمان حقوق الأقليات، والعفو عن المقاتلين، ودمج الميليشيات في أجهزة الدولة أي الشرطة والجيش وإعادة هيكلة قوات الأمن.

- مواجهة الإرهاب: يعني هذا التزاما مسبقا من كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية بهذا المبدأ.

- تجميد العملية السياسية: أي وقف الانتخابات ما بين ٣ و٥ سنوات إلى أن تتوقف أعمال القتال، والتوصل إلى حل مقبول لأزمة اجتثاث البعث.

- الأمن والوظائف: لابد من حشد جهد دولي منظم لدعم الوضع الأمني بما يسمح بدوران عجلة الاقتصاد.

- مشاركة إقليمية: وهذا يعني تعاون سوريا وإيران على نحو خاص، وبالتالي لا بد من الحوار معهما، مع الاستعانة بالدول المجاورة الأخرى -خاصة السعودية وتركيا- للضغط على الميليشيات.

هل يبدو كل ذلك ممكنا؟ بعض جوانبه على الأقل مازالت أقرب إلى الأحلام الجميلة الصعبة، وهو ما ينسف من الأساس إمكانيات نجاح البديل الثاني الأكثر تواضعا، وهو الاكتفاء بالاستقرار، ومن ثم يدعونا لمناقشة البديل الثالث.

٣- الانسحاب :

تفترض مسألة الانسحاب أنه لم يعد هناك لدى الإدارة الأمريكية حل آخر للتعامل مع الأزمة العراقية، وأنها فشلت في تحقيق النصر وأخفقت في إعادة الاستقرار، ولم يعد أمامها إلا الهرب تفاديا لمزيد من النزيف البشري الذي تتعرض له. والحقيقة أنه لا يوجد في ظل المعطيات الحالية فرصة كبيرة أمام الإدارة الحالية للمناورة، وانه إن لم يكن بمقدورها إعلان الانسحاب رسميا، حتى لا يكون ذلك بمثابة اعتراف بالهزيمة، فعلى اقل تقدير سيتم هذا بصورة أو بأخرى من خلال إعادة نشر القوات وتمركزها في المناطق النائية بعيدا عن التجمعات السكانية. وسيفيد هذا من ناحيتين، الأولى: تقليل الخسائر البشرية الجسيمة في صفوفها، الأخرى: تخفيف الضغوط على الحزب الجمهوري قبيل انتخابات الرئاسة الأمريكية العام المقبل. ولا يهم الآن السيناريو الذي ستلجأ إليه الولايات المتحدة لتبرير انسحابها أو إعادة نشر قواتها، والتي بدأت تمهد له من الآن عبر التسريبات الصحفية المتعمدة. والأغلب أنها ستعلن أن المهمة اكتملت إلى حد كبير، وان الحملة الأمنية المسماة فرض القانون قد نجحت، وأن هناك تقدما تحقق على الأرض، بحيث أصبحت الظروف تسمح للقوات العراقية بتحمل مزيد من الأعباء الأمنية.

غير أن هذا البديل، الذي يعني -بصورة مجملة- تقليص القوات الأمريكية من حيث العدد وانحسار المدى الجغرافي لانتشارها، هو بديل محفوف بالمخاطر، لان قدرة الحكومة العراقية على الصمود بدون مساندة أمريكية حقيقية مشكوك فيها كثيرا. كما أن تماسك قوات الأمن العراقية هو الآخر غير مضمون، خاصة انه ليس سرا أن تلك القوات مخترقة تماما من الميليشيات، ولن يكون انفراط عقدها مفاجأة كبيرة، وهذا يعني حربا اهلية شاملة ومدمرة قد تمتد نيرانها إلى دول الجوار، بل قد تستدعي وتستفز الجيران للتدخل المباشر، إما لنصرة طرف أو لقمع طرف، كما هو الحال مع تركيا التي لن تتحمل إعلان الأكراد استقلال إقليمهم في الشمال.

٤- الاحتواء :

إذا تعذر الانتصار وفشل البديل الأقل طموحا، وهو تحقيق حد أدنى من الاستقرار، فلن تجد الولايات المتحدة أمامها سوى سياسة الاحتواء. والاحتواء هذه المرة يختلف عن تلك السياسة التي اشتهرت بهذا الاسم خلال حكم صدام، عندما كان المطلوب هو احتواء العراق واحتواء إيران معها فيما عرف بالاحتواء المزدوج. الآن، سيكون الهدف هو احتواء امتداد نيران الحرب الأهلية العراقية إلى جيرانه، ومنع هؤلاء الجيران في المقابل من التدخل في شئونه. والهدف الأساسي الذي ستسعى إليه واشنطن في هذه الحالة هو حصار الحرب الأهلية المشتعلة في العراق داخل حدوده ومنع امتدادها إلى المنطقة، لان لها مصالح استراتيجية لا تتوقف عند حدود العراق فقط. وثمة اتفاق واسع بين المتخصصين في الشأن العراقي على أن سياسة الاحتواء تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي التي تضمن تطبيقها بحد معقول من النجاح. وهذه العناصر بصورة موجزة هي:

- دبلوماسية إقليمية: سيتعين على الولايات المتحدة إطلاق مبادرة إقليمية تستهدف أساسا تقليص المخاوف من وجود نيات لها للبقاء العسكري طويل الأمد في العراق، وهو احتمال يؤرق سوريا وإيران تحديدا، ولعله الدافع الأساسي بالنسبة لهما للتعاون معها، إذ إن أي ترتيبات تؤدي في النهاية إلى رحيل القوات الأمريكية ستكون في صالحهما. كما تستهدف المبادرة كذلك مواجهة مشكلة اللاجئين العراقيين، وإذا لم يكن من المتوقع النجاح في إعادتهم إلى بلادهم، فليس اقل من ترتيب ظروف معيشة اقل قسوة لهم وتوفير المساعدات الإنسانية. الهدف الثالث من تلك المبادرة سيكون منع الأكراد من إعلان استقلالهم في شمال العراق، تفاديا لتدخل إيراني - تركي يوسع نطاق الحرب. أما الهدف الأخير، فسيكون ضمان وجود آلية دولية أو ملتقى يمكن من خلاله التصدي لأي جهة تحاول زعزعة استقرار العراق. وقد يشجع بعض التقدم الذي يمكن إحرازه في هذا السياق الحكومة الأمريكية على طلب وجود عسكري دولي في العراق لمنع الامتداد الإقليمي للحرب. وهو - أي الاستعانة بالقوات الدولية - هدف أمريكي ثابت كما أوضحنا، أيا كانت الاستراتيجية التي ستعتمدها لإدارة الأزمة العراقية في المستقبل المتوسط والبعيد.

- ملاذات آمنة ومناطق عازلة: هذا هو العنصر الثاني في

استراتيجية الاحتواء، والمقصود به هو الاستخدام الأمثل للقوات الأمريكية التى ستبقى فى العراق بعد الانسحاب من المدن الكبرى وفقا لاستراتيجية الاحتواء. وستنتشر تلك القوات المتبقية بصورة أساسية على الحدود، وستساعد على إقامة مناطق آمنة لتجميع اللاجئين والنازحين وبالتالى منع عبورهم الحدود، وتقليل فرص تهريب وعبور أسلحة ومقاتلين من الدول المجاورة. وهنا، ستجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة مرة أخرى على التحرك بقوة من اجل إقناع دول العالم بإرسال قوات إلى العراق، لان قواتها وحدها لن تستطيع تأمين الحدود العراقية المترامية.

- تجنب التقسيم: وهذا احد أهم عناصر الاحتواء. والموقف المعلن للحكومة الأمريكية حتى الآن هو الحفاظ على وحدة العراق، ربما ليس من اجل الوحدة نفسها، ولكن خوفا من تداعيات انفصال الأكراد، وأخطرها تدخل تركيا وإيران. غير أن هناك اصواتا تتعالى بين الحين والآخر فى واشنطن، تدعو إلى تجنب التقسيم مؤقتا فقط إلى أن تكون الأطراف العراقية مستعدة لها، وان يتم ذلك من خلال اتفاق سياسى بين الأطراف. وعندئذ، سيتم تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم: شيعية وسنية وكردية، مع مساعدة وتشجيع العراقيين على الانتقال إلى مناطق تجمع طوائفهم إذا رغبوا فى ذلك.

الخلاصة :

تبدو هناك عوامل مشتركة كثيرة -كما اتضح من العرض السابق- تتكرر فى أكثر من بديل، وهى بالطبع تمثل أرضية أساسية للبناء عليها فيما بعد. من ذلك وقف القتال بين الطوائف العراقية، وتقليل أو القضاء على المقاومة ضد القوات الأمريكية، والتوصل إلى تسوية سياسية، وكلها أمور تتطلب أولا حل المسببات التى أوجدتها وهذا ما يزيد من تعقيد الموقف.

بيد أن السياسة الأمريكية تجاه العراق تفتقد للواقعية، وتهيمن عليها منذ اتخاذ قرار الغزو الأيدلوجية والخداع. ولم تطرح بالتالى اى استراتيجية للعمل، ولم تقدم تصورات سياسية واضحة لإقامة حكم فعال ورشيد فى العراق.

وإلى ان تجرى الانتخابات الرئاسية الأمريكية، علينا ان نتوقع المزيد من الإجراءات والقرارات والادعاءات من جاب إدارة بوش، التى تستهدف تحسين موقف الحزب الجمهورى اكثر من تقديم حلول حقيقية للمشاكل العراقية.

الأزمات التى تحرق العراق وتعانى منها فى الوقت نفسه الولايات المتحدة هى -فى الأصل- من صنعها نتيجة لسوء إدارتها للحرب من البداية، وعليها الاعتراف بذلك وهى تركة ثقيلة سيتركها بوش لمن يأتى بعده.

ولا يعنى تحميل واشنطن المسئولية الاكبر من الكارثة التى انتهى إليها الغزو، إعفاء القادة العراقيين من المسئولية، فهم أيضا يتحملون جانبا كبيرا من مسئولية انهار الدم التى تجرى على أرضهم. وهذا يؤكد افتقاد العراق إلى قيادة سياسية رشيدة يلتف حولها الشعب، وتنتشله من المستنقع الحالى.

ومع استمرار العنف، تتضاءل فرص التسوية السياسية ويتكون المزيد من الأحقاد والضغائن بين الفرقاء المتحاربين، وتصبح البدائل اقل أمام الإدارة الأمريكية المقبلة.

حتى لو ادعت واشنطن بأن قواتها حققت نصرا كبيرا فى معركتها الحالية، فهذه القوات لن تعيد الاستقرار إلى العراق، ولن تصلح ما افسدته الإدارة الأمريكية هناك طيلة السنوات الأربع الماضية، وأخيرا لن تعيد ثقة العراقيين فى تلك الإدارة.

كركوك .. مدينة على حافة الانفجار

■ خليل العناني *

تعيش مدينة "كركوك" العراقية فوق صفيح ساخن، وذلك بسبب صراع الإرادات حول تحديد هوية المدينة، وما إذا كانت ستظل مدينة "كوزمبيلاتينية" تضم خليطا من العرب والأكراد والتركمان والآشوريين، أم تتحول كى تصبح مدينة كردية على نحو ما يسعى الأكراد لتحقيقه بشتى الوسائل السياسية والقانونية.

الوضع القانونى لكركوك :

يشير الدستور العراقى الحالى، الذى تم إقراره فى أكتوبر ٢٠٠٥، إلى ضرورة تطبيع الأوضاع فى كركوك بنهاية ديسمبر من عام ٢٠٠٧، حيث نصت المادة (١٤٠) من الدستور على تطبيع الأوضاع وإجراء إحصاء سكانى واستفتاء فى كركوك وأراض أخرى متنازع عليها، لتحديد ما يريده سكانها، وذلك قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

وتعد المادة (١٤٠) نسخة معدلة من المادة (٥٨) التى وردت فى قانون إدارة الدولة الانتقالى الذى اقر فى مارس ٢٠٠٤، والتى اصر الأكراد على عدم التنازل عنها باعتبارها خطوة اساسية على طريق ضمان كردية مدينة كركوك، وما يمكن أن يؤدى إليه ذلك من إلحاق المدينة بإقليم كردستان.

وتثير كلتا المادتين جدلا كبيرا من حيث كيفية تطبيع الوضع الديموجرافى والسياسى فى كركوك، فقد نصت المادة (٥٨) على ما يلى(١):

* عودة السكان المبعدين مع إعادة الممتلكات المفقودة أو التعويض عنها.

* الأفراد الذين تم توطينهم فى هذه المناطق من قبل النظام السابق "يمكن إعادة توطينهم، او يمكن أن يتلقوا تعويضات من الدولة، او يمكن ان يتم تخصيص اراض جديدة لهم من قبل الدولة فى مناطق سكناهم فى المحافظات التى قدموا منها، أو قد يتم دفع تعويضات لهم لتغطية نفقات انتقالهم إلى تلك المناطق.

* إيجاد فرص عمل لمساعدة الذين عانوا من التمييز فى الحصول على وظائف.

* إلغاء قانون "التصحيح الوطنى" الذى تم استخدامه فى كركوك لإجبار الأكراد على الإعلان عن أنفسهم بأنهم عرب إذا أرادوا شراء عقار أو تلقى خدمة أو حقهم فى الحصول على عمل فى دوائر الخدمة المدنية أو العمل فى قطاع الطاقة.

* طلب توجيهات مجلس الرئاسة حول كيفية إلغاء عبث النظام السابق فى الحدود الإدارية.

* تأجيل البت فى قرار دائم حول "المناطق المتنازع عليها" حتى التصديق على الدستور الدائم.

فى حين لا تقدم المادة (١٤٠) من الدستور العراقى أية تفاصيل حول كيفية تطبيع الأوضاع فى كركوك باستثناء الإشارة إلى ميعاد الاستفتاء على هذا التطبيع، الذى حددته فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. فعلى سبيل المثال، لا تشير هذه المادة إلى أية تفاصيل حول الاستفتاء أو من هم المواطنون الواجب عليهم الاستفتاء. وقد أثار هذا الصمت مخاوف الكثيرين من أن يكون هذا الاستفتاء مقدمة لـ "تكريد" المدينة وإلحاقها بإقليم كردستان.

(*) مساعد مدير تحرير مجلة السياسة الدولية .

الأبعاد السياسية لمسألة كركوك :

لا يخف على أحد مدى التشابك والتعقيد الذي يحيط بمسألة كركوك، وذلك عطفا على عدم وجود اتفاق بين مختلف الطوائف العراقية على التوصل إلى حل يرضى جميع الأطراف وتختلف مواقف أطراف المشكلة على النحو التالي:

١- موقف الأكراد :

ساهم سقوط النظام العراقي السابق بزعامة صدام حسين، وإعادة ترتيب الخريطة السياسية في العراق، إلى رفع أسهم الأكراد في المعادلة السياسية الجديدة. وقد بدا واضحا إصرار الأكراد على إعادة كركوك إلى إقليم كردستان، باعتبارها جزءا من السيادة الكردية. ولم يترك الزعماء الأكراد مناسبة واحدة إلا ويؤكدون فيها "كردية" مدينة كركوك. ووصل الأمر إلى حد التهديد بالانسحاب من العملية السياسية برمتها، ما لم يستجب لمطالبهم بتطبيع الأوضاع في كركوك حسبما نصت عليه المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة الانتقالي. فعلى سبيل المثال، أشار برهم صالح، نائب رئيس الوزراء العراقي - وهو كردي - إلى أن "على الجميع أن يعلم أن تنفيذ قرارات المادة ١٤٠ ورفع الظلم التاريخي الحاصل على كركوك والمناطق الاخرى، هو الشرط الاساسي لمشاركتنا كتحالف كردستاني (٥٣ نائبا) بالعملية السياسية وتشكيل الحكومة"(٢). في حين حذر رئيس وزراء إقليم كردستان "نيجرفان بارزاني" من مغبة عدم الإسراع في إعادة تطبيع الأوضاع في كركوك، حسبما جاء في الدستور العراقي(٣).

فمن وجهة نظر الاكراد، تعتبر كركوك جزءا مما يطلقون عليه تسمية كردستان، التي حاول غزاة المنطقة عبر التاريخ تدمير إماراتها المتعددة واحدة تلو الأخرى، حيث كانت كركوك عاصمة لإمارة شهرزور الكردية في القرن التاسع عشر. وقد قامت الأحزاب السياسية الكردية بإعادة آلاف الأكراد إلى هذه المدينة النفطية المتوترة وإلى القرى المحيطة بها، وتقوم هذه الأحزاب بتقديم أموال، ومواد إنشائية وحتى رسوم تخطيطية، ويمارسون هذا العمل خارج إطار الدستور العراقي الذي تم التصديق عليه مؤخرا. ويثير هذا العمل عنفا بين الحين والآخر بين المستوطنين الاكراد والعرب الذي هم أقلية هنا، طبقا للمسئولين العسكريين الأمريكيين والقادة السياسيين العراقيين.

٢- موقف التركمان :

يشكل التركمان عنصرا مهما في كركوك ويعارضون مسألة تطبيع الأوضاع في كركوك، لان ذلك من شأنه أن يؤدي إلى "تكريد" المدينة ووضعها تحت سيطرة إقليم كردستان. وينظر التركمان لكركوك باعتبارها جزءا من تاريخهم يصعب التنازل عنه. حيث يشيرون إلى أن أجدادهم قدموا إلى العراق أثناء خلافة الأمويين والعباسيين لحاجة الفتوحات الاسلامية لمقاتليهم الأشداء. ومنذ ذلك الوقت، وعلى وجه الخصوص اثناء حكم السلاجقة، بدأ الاستيطان التركماني لمدينة كركوك. دخل السلاجقة العراق سنة ١٠٥٥ عندما قدم قائدهم طغرل بك على رأس جيش مكون من قبائل الاوغوز التركية وحكموا العراق لفترة ٦٣ سنة. ويعتبر المؤرخ العراقي عبدالرزاق الحسني تركمان العراق جزءا من جيش السلطان العثماني مراد الرابع الذي احتل العراق بعد طرد الصفويين منها عام ١٦٣٨، حيث أبقى على بعض من جنوده بالعراق لحماية الطرق بين الولايات العثمانية.

ويرفض التركمان إجراء أي استفتاء على مصير كركوك، بل ويتهمون الاكراد بالعمل على إعادة تكريد المدينة من خلال استقدام أكراد من خارجها. وفي هذا الصدد، يشير سعد الدين أركيج، عضو البرلمان العراقي ورئيس الجبهة التركمانية، إلى أن الإحصاء الرسمي للمرحلين الاكراد من كركوك يبلغ ٢٥٠ ألف كردي، إلا أن قادة الاحزاب الكردية أسكنوا ٦٥٠ ألف شخص في كركوك منذ سقوط نظام صدام حسين(٤).

٣- موقف العرب :

حسبما يشير تقرير مجموعة الأزمات الدولية، فقد كانت هناك عشيرتان رئيسيتان في منطقة كركوك، عشيرة التكريتي وعشيرة العبيد، حيث قدمت عشيرة التكريتي إلى منطقة كركوك من سوريا في القرن السادس عشر مع السلطان العثماني مراد الرابع الذي كافأهم على ولائهم للعثمانيين بإعطائهم أراضي وقرى في الجنوب الغربي لمدينة كركوك، بالاضافة إلى مدينة تكريت. من العشائر العربية الأخرى، التي استوطنت كركوك اثناء العهد الملكي في العراق، عشائر العبيد و الجبور، حيث قدمت عشائر العبيد إلى كركوك من منطقة الموصل، بعد خلافات مع عشائر اخرى في الموصل واستقرت في منطقة الحويجة عام ١٩٣٥ اثناء حكومة ياسين الهاشمي.

ولسنوات طويلة، كانت كركوك بمثابة البوتقة التي انصهرت فيها مختلف القوميات، لكن الامر اصبح شائكا بعد الاطاحة بحكومة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، حيث تسعى القوميات المختلفة في كركوك لإثبات حقوقها التاريخية. يحاول الاكراد من جهتهم الحاق كركوك بكيان إقليم كردستان في شمال العراق، بينما يحاول التركمان والعرب إبقاء كركوك ضمن الحكومة المركزية في بغداد. هذه الخلافات تم التعبير عنها بالعنف المسلح في بعض الأحيان، والخلاف السياسي في أحيان أخرى. ويطالب العرب بضرورة وجود إشراف دولي على عملية الاستفتاء على مصير كركوك، حتى لا يتم التلاعب في الإحصاءات الديموجرافية للمدينة.

الأبعاد الإقليمية للقضية :

لا تتوقف وعورة مسألة كركوك عند مسألة إعادة تطبيع الأوضاع الديموجرافية والسياسية، وإنما تحظى المسألة بتعقيدات إقليمية قد تسهم في تفجير الأوضاع إذا ما تمت عملية التطبيع. وهنا، يمكن الإشارة إلى مواقف بعض الأطراف الإقليمية.

١- تركيا :

تمثل عملية إعادة تطبيع الأوضاع في كركوك بالنسبة لتركيا خطا احمر. التي ترى في ذلك محاولة قد تمهد لإحكام سيطرة الاكراد على المدينة، واحتمالات إلحاقها بإقليم كردستان

مستقبلا. وفى هذا الصدد، يصبح من المفيد الإشارة سريعا لأهم المحددات التى تحكم الموقف التركى من كركوك:

- هناك روابط تاريخية بين تركمان العراق وتركيا، والتى تعود لقرون طويلة خلت، وهى روابط ترى تركيا أهمية الحفاظ عليها، وعدم المساس بالوضع الديموجرافى للتركمان لمصلحة الأكراد.

- من الناحية الاستراتيجية، تمثل كركوك أهمية كبيرة لتركيا، وذلك نظرا لكونها تحوى نسبة كبيرة من النفط العراقى تقدر بنحو ٤٠ بالمائة من إجمالى احتياطيات النفط العراقية التى تقدر بنحو ١١٢ مليار برميل. كما أن ما يقرب من ٥٠٪ من النفط العراقى يصدر عن طريقها. ثانيا: إنها تمثل فناء استراتيجيا لتركيا يمكنها من خلاله ملاحقة عناصر الحزب العمالى الكردستانى ومهاجمتهم.

- من شأن سيطرة الأكراد على كركوك وإلحاقها بإقليم كردستان أن يزيدا من قوتهم السياسية والاقتصادية، مما يعنى احتمالات مطالبتهم بالانفصال عن العراق وتشكيل دولة كردية مستقبلا، وهو ما قد يزيد من قوة حزب العمال الكردستانى فى علاقته بتركيا.

لذلك، لم يكن غريبا أن تتخذ تركيا موقفا متشددا من عملية إعادة تطبيع الأوضاع فى كركوك. وقد أكد رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان أن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدى إذا سيطر الأكراد العراقيون على مدينة كركوك الغنية بالنفط، دون أن يوضح ما قد تقوم به أنقرة للحيلولة دون وقوع مثل هذا السيناريو.

ويخشى أردوغان من أن يكون الأكراد يريدون إقامة دولة مستقلة فى شمال العراق تضم كركوك، وهو ما قد يثير مساعى انفصالية لدى الأكراد الذين يقيمون فى جنوب شرق تركيا. فى حين تتهم أنقرة الأكراد بتعمد زيادة عددهم فى كركوك على حساب العرب والتركمان لضمان دمج المدينة بإقليم كردستان العراق فى أى استفتاء يقع فى المستقبل. وتستطيع تركيا إلحاق أذى كبير بالمصالح الكردية فى كركوك إذا اختارت أن تلعب بورقة التركمان وإثارة العنف.

٢- سوريا :

على الرغم من عدم وجود موقف سورى واضح من مسألة إعادة تطبيع الأوضاع فى كركوك، إلا أن من شأن سعى الأكراد للسيطرة على المدينة أن يدفع سوريا إلى التدخل بشكل أو بآخر. ولا يتعلق الأمر بوضع الأكراد السوريين واحتمالات الاستقواء بأكراد العراق، خصوصا إذا ما نجح هؤلاء فى الانفصال عن العراق فحسب، وإنما أيضا بالوضع الاستراتيجى المعقد الذى قد تخلفه سيطرة الأكراد على كركوك.

لذا، لم يكن غريبا أن يحذر الرئيس العراقى جلال طالبانى سوريا وإيران من التدخل فى الشأن العراقى، مهددا كلتيهما بأن العراق يمكن أن يثير العديد من المتاعب لدول الجوار، ما لم تكف هاتان الدولتان عن إثارة الأوضاع هناك. ويزيد من خطورة الأمر حال الانسجام التركى - السورى الذى قد يتحول إلى تحالف استراتيجى لمواجهة أية مخاطر كردية بالاحتفاظ بكركوك والانفصال بها عن العراق.

٣- إيران :

غنى عن الذكر طبيعة التدخل الإيرانى فى العراق، والذى وصل إلى مستويات غير مسبوقة. بيد أن ما يخص الموقف الإيرانى من مسألة كركوك يبقى واضحا، حيث تخشى إيران من أن تؤدى السيطرة الكردية على كركوك إلى تشجيعهم على الانفصال وإعلان دولتهم المستقلة. ومن المعروف أن هناك جالية كردية فى شمال إيران تقدر بنحو ٦ ملايين نسمة على الأقل.

وعلى الرغم من العلاقات الوثيقة بين أكراد العراق وإيران، والتى زادت بشكل واضح إبان الحرب الإيرانية - العراقية وبعدها، إلا أنه منذ سقوط نظام صدام حسين، شاب هذه العلاقات قدر من التوتر وعدم الثقة بسبب الإصرار الكردى على الاحتفاظ بمدينة كركوك، فى مؤشر على نيات الانفصال والاستقلال عن العراق، وهو ما قد يشجع أكراد إيران على المطالبة بالانضمام لإخوانهم فى العراق. ويزيد من وطأة الأمر توتر العلاقة بين أكراد إيران وغيرهم من الإيرانيين.

وتتفق إيران مع كل من تركيا وسوريا على ملف الأكراد، حيث ترفض جميعها أى حديث عن انفصال كردى عن العراق. وقد نظرت جميعها بعين الشك إلى قيام حركة كردية فوق قومية تتجاوز الحدود القومية، والتى يمكن لنجاحها فى أحد البلدان أن يلهم الأكراد فى الدول الأخرى. وكان أكثر الأمور إنذارا بالخطر إقامة كيان مستقل للأكراد فى عام ١٩٩١ فى شمال العراق، والذى سمح للأكراد بالتمتع باستقلال فعلى. والإطاحة بنظام صدام حسين الذى أعطى الأكراد سلطة لا سابق لها، سواء فى المنطقة أو فى العاصمة الوطنية.

عقبات تطبيع الأوضاع فى كركوك :

تثير مسألة تطبيع الأوضاع فى كركوك، على غرار ما تنص عليه المادة (١٤٠) من الدستور العراقى، العديد من المشاكل، ذلك أنه سيتم قسرا ودون مراعاة لرغبات بقية الأطراف المنخرطة فى القضية كالعرب والتركمان والآشوريين. ولعل أهم مصادر القلق فى عملية التطبيع ما يلى:

أولا: إن المدينة على صغرها تموج بتشكيلة طائفية ثرية، ويميزها عن باقى مناطق العراق تقارب النسب العددية فيما بين طوائفها الرئيسية الثلاث (العرب، الأكراد، التركمان) بالإضافة إلى وجود مهم - وإن يكن أقل نسبيا من ناحية العدد - للمسيحيين من كلدان وآشوريين وأرمن. وكل طائفة تحاول إثبات أقدميتها تاريخيا، وبالتالى أحقيتها فى المدينة أو صدارتها لها ديموجرافيا وثقافيا.

ثانيا: إن كركوك غنية بالنفط، فالعيون عليها من كل جهة، فالمركز سيتمسك بها داخل العراق وخارج كردستان ذات الحكم الذاتى، والأكراد يحتاجون إليها لاستكمال مقومات الدولة من خلال ثروتها النفطية، والتركمان سيرفضون خضوعهم لحكم الأكراد، وتركيا لن تقبل ضم كركوك لكردستان، لأن ذلك

سيسهل لهم قيام الدولة، وسيضر بمصالح التركمان الذين تربطهم وشائج عرقية وثقافية وتاريخية بتركيا (فيما يشبه - مع بعض الفارق- أتراك قبرص)، كما أن تركيا قد تلوح بورقة (الموصل) وتحيى من جديد ملف المطالبة باستردادها، ولو كورقة ضغط.

ثالثا: إن كركوك بالذات تعرضت لعمليات متعمدة لتغيير طبيعتها الديموجرافية، من تهجير لأكراد وتوطين عرب وتركمان في بعض مناطقهم، ثم العكس بطرد العرب والتركمان وجلب أعداد هائلة من الأكراد، بدعوى إعادة الوضع إلى ما كان عليه، وهو ما سمى بمحاولات (تكريد) كركوك.

رابعا: تثير الطريقة التى يعالج بها الأكراد مسألة تطبيع الأوضاع فى كركوك مخاوف الكثيرين من سعى الأكراد للاحتفاظ بها كمدينة كردية، واحتمالات التمييز بين سكانها العرب والتركمان. كما أن عدم وضوح بنود المادة (٥٨)، فيما يخص آليات الإحصاء السكاني والتهجير وحق العودة، يشكل عقبة رئيسية فى سبيل التوصل لحل مرض لجميع الأطراف.

آفاق الحل :

قد يرى البعض صعوبة التوصل إلى حل لقضية كركوك، بيد أن ثمة اقتراحات عملية أشارت إليها مجموعة الأزمات الدولية (التى تتخذ من بروكسل مقرا لها)، وتتلخص فيما يلى(٥):

- إعلان كركوك مدينة ذات طبيعة خاصة، تتمتع بوضع فيدرالى من خلال وضع مسودة ميثاق لمنح المحافظة وضع منطقة فيدرالية، وذلك من خلال سلطات مجلس النواب العراقى الذى لديه الحق بموجب المادة ١١٨ من الدستور، والتى تنص على أنه "يتعين على مجلس النواب أن يسن قانونا، خلال فترة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ أول دورة برلمانية، يبين الإجراءات الخاصة بتنفيذ إنشاء مناطق بأغلبية بسيطة من الأعضاء الحاضرين". ويمكن للميثاق أن يكون بديلا عن الاستفتاء المذكور فى المادة ١٤٠.

- إلغاء مسألة الاستفتاء على مصير كركوك، والمزمع تنفيذه أواخر العام الجارى ٢٠٠٧، وذلك إلى حين تسوية الأوضاع بالطريقة التى تتفق عليها الأطراف المختلفة. وقد ورد هذا الاقتراح فى تقرير بيكر - هاميلتون الذى وضع أواخر عام ٢٠٠٦.

- أن يقوم مجلس الأمن بتعيين مبعوث خاص لكركوك، يساعد، بدعم من المجتمع الدولى، على إقامة منطقة كركوك الفيدرالية ويحل الوضع القانونى للمناطق الأخرى المتنازع عليها. الجوانب الرئيسية لمهمة المبعوث قد تكون تسهيل مناقشة نماذج الوضع القانونى المؤقت لكركوك، والمساعدة على إنشاء ترتيبات لتقاسم السلطة تمثل فيها جميع طوائف كركوك بشكل منصف، وإقامة آلية توزع فيها المناصب الرفيعة فى حكومة كركوك الإقليمية.

- خلال مراجعة الدستور العراقى، يتعين على المشرعين استبدال المادة (١٤٠) بمادة جديدة بحيث يحتفظ بمبدأ تصحيح المظالم السابقة (المادة ٥٨ من قانون الإدارة الانتقالية) والاعتراف بالوضع القانونى المنفصل لكركوك كمنطقة فيدرالية على أساس مؤقت.

- يجب مواصلة العمل لتصحيح المظالم السابقة خلال الفترة المؤقتة، مع تدبر إعادة الناس الذين رحلوا بالقوة على يد النظام السابق، وتقديم تسهيلات وتعويضات للأشخاص الذين جلبهم النظام السابق، والذين يوافقون على المغادرة طوعا، وحل الخلافات المتعلقة بالممتلكات من خلال الآلية المقامة لهذا الغرض.

بيد أن الموافقة على هذه المقترحات، ومن ثم تحويلها إلى سياسات تمنع تفجير الوضع فى مدينة كركوك، تظل رهنا بإرادة الأطراف المشتركة فى الأزمة، خصوصا الطرف الكردى الذى يصر على الاحتفاظ بالمدينة ويرفض التفريط فى كرديتها، وهو ما يبدد أى أمل فى إمكانية التوصل إلى صيغة وفاقية تقى العراقيين مخاطر الانفجار "المؤجل" فى المدينة.

الهوامش :

(١) للمزيد من المعلومات حول قضية كركوك، يرجى مراجعة التقرير الصادر عن "مجموعة الأزمات الدولية"، ICG بعنوان "العراق والأكراد .. بوادر معركة تختمر حول كركوك"، التقرير رقم ٥٦، يوليو ٢٠٠٦ على الرابط:

http://www.crisisgroup.org/home/getfile.cfm?id=2470&tid=4267&type=pdf&l=6

(٢) جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٣٦١، ١١ أبريل ٢٠٠٧.

(٣) جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٣٤٢، ٢٣ مارس ٢٠٠٧.

(٤) جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠١٣٠، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٦.

(٥) "العراق والأكراد .. بوادر معركة تختمر حول كركوك"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سبق ذكره.

تركيا والبحث عن "علمانية" متزنة

■ د. معتز بالله عبد الفتاح *

تقف تركيا عند مفترق طرق، حيث تشهد واحدة من أهم نقاط التحول التى يمكن أن تعرفها دولة معاصرة. ذلك أن الأسئلة المطروحة عليها ليست محصورة فيمن يتولى منصب الرئاسة، ولكن أيضا كيف يتم اختياره، وما هى طبيعة التكليفات (أو الحقوق الحمراء) التى ينبغى أن يلتزم بها.

إن عملية اختيار الرئيس الحادى عشر للبلاد ليست مسألة اختيار شخص ليقود المسيرة، ولكنها نقطة زمنية مهمة يتجلى فيها الصراع بين عوالم الأشخاص والمؤسسات والأفكار، والمنتج النهائى لهذا الصراع سيحدد صيغة العلمانية التركية القادمة.

ولتبسيط الصراع السياسى هناك، يمكن التركيز على شخص، ومؤسسة، وفكرة. أما الشخص، فهو رجب طيب أردوغان والذى أصبح، كما يقول العديد من المحللين السياسيين الأتراك، أهم شخصية سياسية تركية بعد كمال أتاتورك نفسه. وأما المؤسسة، فهى مؤسسة الرئاسة بما تحمله من قيمة كبرى فى تغيير بوصلة الدولة التركية. وأما الفكرة، فهى العلمانية التى استقرت كمادة فى الدساتير التركية المتعاقبة. لكنها تأخذ صيغا ثلاثا وفقا لتفاعلات الأشخاص والمؤسسات على نحو ما سيرد ذكره.

ولنبدأ بالشخص، فهو رئيس الوزراء الحالى، الذى نجح ورفاقه فى أن يتوغلوا برفق فى مؤسسات الدولة التركية بحنكة تحسب لهم كجزء من استراتيجية ثنائية الأبعاد تجمع بين تجنب الصدام وتراكم المكسب البطىء، فى واحد من تجليات حرب المواقع التى نصح بها الفيلسوف الماركسى الإيطالى جرامشى اليساريين فى أوروبا، كى يتوغلوا برفق وروية فى مؤسسات الدولة والمجتمع، دون أن يصطدموا أو أن يعلنوا عن حربهم ضد الرأسمالية -التى هم فى الأصل الد أعدائها- وكأنهم يتكيفون معها كى يتمكنوا من القضاء عليها. وهكذا أردوغان ورفاقه، فقد تجنبوا كافة المواقف الصدامية التى يمكن أن تعطى للقوى العلمانية الفرصة للنيل منهم والقضاء عليهم، كما فعلوا مع السابقين عليهم. وهذه حكمة "القيصر" أردوغان، الذى يحرك فريقه السياسى دون أن يكون بالضرورة فى الواجهة. فقد كان الرجل قادرا على التوغل دون أن يسقط فى الشرك أو أن يضبط متلبسا بـ "إسلاميته". فرغم أنه كان من أشد المعارضين للعلمانية صراحة قبل عام ٢٠٠٠، وكان جزءا من برنامجه الانتخابى رفع القيود عن الحجاب، لكنه لم يدخل فى صدام حقيقى من أجل تحقيق هذا الهدف، بل قال صراحة: "لقد تغيرت". ومع أن الرئيس الحالى، نجدت سيزار، ضرب الرقم القياسى فى الفيتو ضد مشروعات القوانين، فإن أردوغان رفض الاقتراحات بالتصعيد ضد الرئيس بالذهاب إلى

(*) مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الاستفتاء مثلا. بل إن خروج المظاهرات ضد ترشيحه رئيسا للجمهورية لم يقابل منه إلا بالتخلي طواعية عن حلمه القديم بأن يجلس على مقعد أتاتورك، وفضل أن تنتصر الفكرة على أن ينتصر الفرد. وقد رشح نائبه عبد الله جول للمنصب الرفيع.

وقد تبنى الرجل بحنكة أيضا استراتيجية المكسب البطيء بأن أغرق الإدارات الحكومية بآلاف الموالين لحزبه، واستغل النزعة العالمية نحو رفع شعارات حقوق الإنسان، بما فيها حرية الاعتقاد والتدين، فضلا عن سعي تركيا نحو الانضمام إلى أوروبا الموحدة منذ أكثر من أربعين عاما في دعم حقوق المواطنين المتدينين في تركيا. بل إنه اتخذ من إعلانه الالتزام الصارم بمعايير كوبنهاجن أساسا لتقليص دور المؤسسات غير المنتخبة ديمقراطيا، مثل المؤسسة العسكرية، في تعطيل قرارات المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا. وتجنب حزب العدالة وصف نفسه بأنه حزب "إسلامي"، وإنما هو حزب "محافظ" يدافع عن التقاليد الثقافية للمواطن التركي الذي انتخبه في إطار النظام العلماني. ومن هنا، جعل أردوغان هدفه المعلن إقامة "علمانية حقيقية تضمن الحريات الدينية والشخصية" باعتبارها جزءا من سعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي. ولا شك في أن أردوغان سياسي غير مرغوب فيه من العلمانيين الكماليين الذين لا يريدون سماع مثل هذه الأفكار، لأنها لا تجعل منه امتدادا للخطر الأصولي يسهل استهدافه.

مؤسسات متشابكة:

بنية نظام الحكم في تركيا تجعلنا أمام خمس مؤسسات كبرى: الرئاسة، البرلمان، الحكومة، الجيش، المحكمة العليا. يحكم علاقة هذه المؤسسات بعضها ببعض الدساتير التي أقرت منذ دستور ١٩٢٨، وبإجماع البرلمان تعديل بعض مواده، وعلى رأسها إلغاء عبارة "الإسلام دين الدولة" وتعديل نص القسم الذي يؤديه رئيس الجمهورية والنواب بحذف لفظ الجلالة "الله" من القسم واستبداله بكلمة "بشرفي" (المادة ٣٨). وهو العام نفسه الذي تم فيه تغيير الحروف والأرقام إلى اللاتينية. وفي عام ١٩٣٧، أقر البرلمان التركي إضافة وصف "علمانية" للدستور. واستمرت الدساتير التركية اللاحقة (١٩٦١ و١٩٨٢) تؤكد الصفة نفسها في المادة الثانية. وقد جعلت من الجيش في المادة "٣٥" حاميا لهذه القيم. وقد حل البرلمان، بمباركة من رئيس الجمهورية والمحكمة العليا، ثلاث مرات في أعوام ١٩٦٠، و١٩٧١، و١٩٨٠ تحت شعار حماية العلمانية.

وقد كان العلمانيون التركيون في حالة قبول نسبي بفكرة أن يسيطر حزب العدالة والتنمية على اثنتين من المؤسسات الخمس (البرلمان والحكومة)، لكن إعلان الحزب عن اتجاهه لترشيح أحد قياداته رئيسا للجمهورية أشعرهم بالخطر على التقاليد العلمانية. وهم في هذا محقون، فعكس ما يشاع عن أن منصب رئيس الدولة في تركيا منصب شرفي، لكنه، رمزيا، الموقع الذي احتله مصطفى كمال أبو الأتراك. كما أنه، فعليا، المنصب الذي يملك الفيتو على قرارات البرلمان بحيث تحتاج إلى أغلبية الثلثين لإعادة تمريرها، ويلعب دورا محوريا في تعيين قضاة المحكمة الدستورية (وهي معقل مهم من معاقل الكماليين)، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة (اليد الباطشة للكماليين)، وهو الذي يصدق على تعيين السفراء، وهو الذي يعين مجلس التعليم الأعلى ورؤساء الجامعات، وهؤلاء كانوا تاريخيا تلاميذ مخلصين للتقاليد الكمالية، والمحافظين على واحدة من أهم مؤسسات التنشئة العلمانية في المجتمع.

البحث عن علمانية جديدة:

إن العلمانية التركية مستمرة لا محالة، لكنها سترتدي ثوبا جديدا إذا وصل عبد الله جول إلى منصب رئيس الجمهورية. فهي مستمرة بحكم أن العلمانية منصوص عليها في الدستور في واحدة من مواد ثلاث يطلق عليها اسم مواد "فوق دستورية"، أي لا يمكن تعديلها دستوريا. لكنها سترتدي ثوبا جديدا لتتحول من علمانية "ضد الدين" بصيغتها السوفيتية والتركية الكمالية، التي ترى أن الدين في ذاته خطر وأن التدين مؤشر تخلف. وهي الصيغة التي سادت طوال حكم أتاتورك، والتي بلغ فيها الخوف من الدين والتدين درجة إلغاء كل المدارس الدينية (الإسلامية والمسيحية). وبعدما كان عدد الطلاب في المدارس الدينية الإسلامية عام ١٩٢٣ أكثر من ألفي طالب، أصبح عددهم في مطلع الثلاثينيات صفرا. وعلى هذا، فلم تكن العلمانية الأتاتوركية تفصل الدين عن السياسة، بل كانت تجعل الدين والسياسة مجالين تسيطر عليهما الدولة في واحدة من كلاسيكيات النظم التسلطية. بيد أن العلمانية التركية شهدت نمطا آخر بعد وفاة أتاتورك في عام ١٩٣٨، حيث جاء بعد أتاتورك قيادات أضعف وأقل شعبية، حيث إنهم لم يلعبوا الدور الذي لعبه أتاتورك في طرد الإنجليز ووضع لبنات الدولة الوطنية التركية. وهكذا، بدأت تركيا تقترب تدريجيا في ظل حكم عصمت اينونو من نمط أقرب إلى "علمانية بعيدة عن الدين"، وهي صيغة علمانية تخشى من أن الدين لا يمكن أن يظل بعيدا عن المجال العام إلا بدرجة عالية جدا من القمع الذي لم يكن ليساير تطورات العصر، لا سيما رغبة تركيا في أن تعطي لنفسها واجهة ديمقراطية أمام الغرب. وهذه الواجهة اضطرتها لتنازلات عديدة، من ضمنها إقرار مبدأ التعددية الحزبية وإجراء انتخابات شبه ديمقراطية في عام ١٩٤٦.

وهكذا بدأ اينونو يرفع شعارات أكثر تصالحا مع الدين من قبيل رفع لافتات انتخابية تظهر امرأة حاسرة الرأس على النمط الغربي وأخرى محجبة. إلا أنه لم يكن مستعدا ليقدم أكثر من ذلك كثيرا، لأن علمانية المجال العام كانت خطا أحمر تراضى عليه الجميع منذ أن قال به مؤسس الدولة. فالدولة والفضاء العام المجتمعي (أي الأماكن غير المخصصة للعبادة) لا بد أن تكون محايدة دينيا، فلا تعكس ديانة دون أخرى. وعليه، فلا ينبغي أن يضطر المواطن التركي إلى أن يرى صليبا مثلا في أحد الميادين العامة أو في إحدى مؤسسات الدولة، لكن من المنطقي أن يحتفظ به في بيته، لكن خارج بيته فهو فرد في

مجتمع، ومواطن فى دولة لا ينبغى أن تكون ساحة للصراعات الدينية الضيقة. وهو نفس منطق جان جاك روسو، عندما اخترع فكرة الدين المدنى (Civic Religion) الذى هو فى حقيقة الأمر ليس دينيا على الإطلاق، وإنما هو حد أدنى من قواسم مشتركة يحترمها الجميع دون أن تنسب هذه القواسم لدين دون آخر، وبالتالى لا يضطر المواطن لأن يقسم قسما لا يتفق مع عقيدته. ولأن الأمر بالنسبة للتراث الإسلامى شديد الالتباس، فقد تجاهل السياسيون الأتراك محاولة البحث عن أساس إسلامى لتوجهاتهم الأيديولوجية. ومع تراجع قبضة الدولة على مؤسسات المجتمع، فقد انقسم قادة الرأى العام التركى إلى أكثر من فئة فيما يشبه حربا ثقافية أهلية فيما بينهم. فهناك من يعود إلى تاريخ المسلمين الأوائل فى بعض ممارساتهم التى لا تتفق مع احترام "مدنية" المجال العام بحكم أن غير المسلم كان عليه أن يرتدى ملابس تميزه، وأن عليه أن يوسع للمسلمين فى الطرقات وألا يرفعوا أصوات كنائسهم بما يؤذى المسلمين، كما جاء فى العهدة العمرية الشهيرة، وعليه، فالعلمانية كانت الحل من وجهة نظر هؤلاء. بيد أن فريقا آخر قدم قراءة تؤكد أن القراءة المستنيرة للإسلام تؤكد احترام مدنية المجال العام واحترام حق كل ذى ديانة فى أن يدير شئونه الشخصية على النحو الذى يتفق مع عقيدته، مثل قواعد وطقوس الزواج والطلاق والميراث، وأصبح هؤلاء الإسلاميون يؤكدون أن الإسلام لا يتناقض مع السقف العلمانى الذى تضعه الدولة وأكدته الدساتير. ومن هنا، سمح لحزب السلامة الوطنى بقيادة نجم الدين أربكان بأن يدخل انتخابات عام ١٩٧٣، بل إن بولنت أجاويد وسليمان ديميريل كانا مضطرين لأن يتحالفا مع أربكان، حتى يتمكن أى منهما من تشكيل الحكومة. وفى إعلان ضمنى لقبول وجود مساحة ما للتوجه الإسلامى، تحالف أجاويد الأكثر علمانية -- وبالتأكيد ليس الأقل انتهازية من التحالف -- مع أربكان، وهو نفس ما كرره ديميريل فى عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٧. وبالتأكيد، ما كان لأربكان وأمثاله أن يتواجدوا أصلا على الساحة السياسية التركية، لو لم يتغير الفهم الكمالى لحق الإسلاميين فى الوجود. وهكذا، حدث التحول من علمانية ضد الدين تماما لعلمانية أقل عداء للدين، لكنها أكثر تخوفا من رافعى الشعارات الدينية. فحتى لو قبلت الرئاسة والجيش ارتفاع مظاهر التدين فى المجتمع، فإنهما مستعدان دائما لأن يتدخلا بانقلابات عسكرية من أجل حماية العلمانية مثلما حدث فى انقلابات ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠.

ولكن وصول جول إلى الرئاسة، فى الانتخابات المباشرة المزمع إجراؤها فى صيف ٢٠٠٧، سيفتح المجال لتعديلات كثيرة يمكن أن تنقل تركيا إلى نمط ثالث من العلمانية، وهو نمط العلمانية الليبرالية التى تؤكد "حرية الدين".

وهى النموذج الليبرالى الأصيل، كما هو فى الصيغة الأمريكية، حيث تحترم الدولة المجالين الخاص والعام تماما بضابطين اثنين، هما ألا تشرع الدولة باسم دين أو مذهب على حساب غيرهما، ولا تسمح الدولة بأن يكره المجال العام شخصا على الشعور بالحرج من التعبير عن رموزه الدينية أو تبنى دين دون آخر. وعليه، فإن أردوغان ورفاقه عليهم أن يبددوا المخاوف من خطر أن تزعم أى طائفة أو فئة حقا لها فى أن تشرع لكل المجتمع باسم الدين فى حدود تفسيرها الضيق لبعض نصوصه، غير عابئة بحقوق الأفراد من الديانات الأخرى أو من داخل الدين نفسه فى أن يكون لهم مجالهم الخاص ومجالهم العام المدنى الذى يتحركون فيه. وهنا، يكون الدين قد تحول إلى أداة قمع لا تحكم فقط المجالين الخاص والعام، ولكن السياسة والحكم والتشريع أيضا. ومن هنا، تأتى أهمية الليبرالية، سواء فى وجود العلمانية أو فى وجود القراءة المستنيرة للدين، حيث إنها تضع قيودا على الاستبداد باسم الدين والاتجار به، كما ترفض أن يكون البديل عن الاستبداد باسم الدين، استبدادا بغيره. وهنا، يحاول حزب العدالة والتنمية أن يثبت أنهم ليبراليون متصالحون مع الدين، يحترمونه ويضعونه فى مكانه اللائق به، سواء على المستوى الفردى أو كإطار عام لحياة الناس فى مجتمعهم، دون أن يسمح للسلطة بالتعسف فى استخدامه أو أن يقضى على حقوق الأفراد وحرياتهم التى نص عليها الدستور التركى. فالدولة الليبرالية تتدخل بالتشريع لحماية حقوق الأفراد، ولا ترى أن عليها مسئولية إجبار أحد على التخلى عن رموزه ومعتقداته، ولكنها تهدف إلى التعايش بين الجميع.

مستقبل العلمانية التركية :

إن هذا التحول فى العلمانية التركية يبدو تصحيحا للعلمنة المفتلعة التى جاء بها أتاتورك، حيث إنها لم تكن نتيجة عصر تنوير يشبه النمط الأوروبى. وهكذا، تتفاعل حنكة الشخص مع البنية المؤسسية فى إعادة انتاج الفكرة العلمانية التركية. لكن تهديد الجيش الضمنى بأنه "مدافع شرس عن العلمانية" وأنه "سيتدخل فى حالة الضرورة" لا يزيد الأمور إلا تعقيدا. فهو قد يحافظ على العلمانية غير الليبرالية ولكن بثمن باهظ للغاية، هو تدمير الديمقراطية التركية والابتعاد أكثر عن هدف الانضمام للاتحاد الأوروبى، بل وخسارة السمعة العالمية التى حققتها تركيا كدولة مدنية حديثة. كما أن المحكمة العليا تجد نفسها مدفوعة بالحكم فى القضية بلا جريمة أو جناة حقيقيين. فأردوغان ورجاله لم يخرجوا عن أى قاعدة دستورية مستقرة، بل إنهم قد كسبوا فى السنوات الأربع الأخيرة دعما داخليا وخارجيا يجعلهم فى موقف الاختيار الأمثل لأغلبية الأتراك والكثير من حلفاء تركيا فى الخارج، لا سيما مع التشرذم الشديد الذى تشهده الأحزاب العلمانية الأخرى.

إن تركيا بصدد أوجاع ما قبل ميلاد جديد لتركيبة جديدة بفعل صراع الأفكار والمصالح على نحو ما أوضحه الفليسوف الألمانى هيجل (ق ١٩) بشأن صراع الفكرة والفكرة المضادة، وصولا إلى تركيبة فكرية جديدة تعبر عن وصول البشرية نحو أوضاع أفضل. وهكذا، فإن هذا الديالكتيك (أو الصراع الجدلى الذى قال به هيجل) يمكن أن يعتمل فى الدولة التركية بما ينتج لنا نمطا ثالثا بديلا عن التطرف العلمانى أو التطرف اللاهوتى،

وعلى أمل ألا يتوقف هذا الصراع الجدلي مثلما هو الأمر الآن في إيران، حيث انتقلت من العلمانية المتطرفة في ظل الشاه إلى ولاية الفقيه الخمينية المناقضة، ثم ثبتت عند نقطة ما قبل تطوير نظام ثالث أقل تطرفا في أي من الاتجاهين. ولكن لدى المراقب من الشواهد ما يؤكد أن الأمر يبدو مختلفا في تركيا. فكما انتقلت تركيا من دولة الخلافة، التي مرضت وأمرضت من كانوا في معيتها، إلى النقيض العلماني الكمالي الذي يتوجس من الدين ومن التدين، فإنها الآن تمر بأوجاع التحول نحو علمانية من نوع مختلف أقرب إلى العلمانية الليبرالية المتصالحة مع الدين، المستوعبة له. وهو وهي كلها تطورات جدلية ما كانت لتحدث إلا في مجتمعات ديناميكية حية لا تقف عند نقطة الثبات، مدعية فضيلة الاستقرار.

تركيا والعالم العربى .. علاقات محسوبة

■ د. محـــمـــد نورالدين *

كان من السهل، حتى عام ١٩٩٠ ، رسم ملامح وإطار وحدود الدور التركى، ليس فى الشرق الأوسط فحسب، بل فى كل المحيط الإقليمى والدولى لتركيا. فقد كانت تركيا جزءا عضويا من المنظومة الغربية - الأطلسية فى مواجهة المنظومة الشيوعية، وهذا الخيار هو الذى حدد لها تحالفاتها وعداواتها وصراعاتها وحروبها، ليس فقط تجاه الجار أو الجيران العرب، بل تجاه كل محيطها الإقليمى والدولى.

حتى خلال الحرب الباردة، لم يكن لتركيا سياسة خاصة تجاه العرب. قد يكون ذلك صحيحا تجاه كتلة اسلامية أوسع، كون تركيا عضوا فى منظمة المؤتمر الإسلامى. آما حيال العرب، فقد كانت هناك سياسات مع دول وليس مع كتلة. فى الأساس، لم يكن العرب أنفسهم جسما أو صوتا واحدا، ولم تكن لهم، رغم رابطة الجامعة العربية، سياسة واحدة مشتركة، لا تجاه تركيا ولا إيران ولا أي طرف إقليمى آخر. وفى كل الأحوال، كانت النظرة التركية تحكمها العضوية فى المعسكر الأطلسى، وكذلك طبيعة الطبقة الحاكمة فى انقرة والتى كان يتحكم فى ذهنيتها من تعقيدات التاريخ مع العرب وضد الإسلام ما يكفى لكيلا تستقيم اى علاقة، باستثناء بعض الهوامش البسيطة.

وقد ترتب على انتهاء الحرب الباردة معطيات وتوازنات جديدة ووجدت تركيا نفسها أمام مجموعة من التحديات والتهديدات التى تلامس هواجس تاريخية وجغرافية تتقاطع أو تفترق مع سياسات غربية أساسية تجاه تركيا ومحيطها الإقليمى.

بعد عام ١٩٩٠، لم يعد الشرق الأوسط - كما العالم العربى - بالنسبة لتركيا، كما كان خلال الحرب الباردة، طرفا بمعنى "الاخر". بينما تركيا هى الطرف المقابل. ولم تعد سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط واحدة: استجلاب واشنطن للإسلام عدوا بديلا للشيوعية، واطلاق شعارات حقوق الأقليات الدينية والقومية التى انفجرت فى البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط، ونقل التحديات إلى البيئة الداخلية والإقليمية لتركيا.

ولا يمكن فهم العناصر المحددة للسياسة الخارجية التركية فى الشرق الأوسط وتجاه العالم العربى من دون تقديم العامل الأمنى المتصل بوحدة الأراضى التركية على العوامل الأخرى، وعلى أهمية هذه العوامل.

وتتجسد هذه الأولوية فى طبيعة العلاقة التركية مع دول المنطقة. فحزب العمال الكردستانى الذى كان ينشط ضد الدولة التركية ويسعى لاستقلال جنوب شرق تركيا، مهددا وحدة الأراضى التركية، كان فى اساس التحالف التركى مع إسرائيل، ولا سيما مع توقيع اتفاق التعاون والتدريب العسكرى بين تل أبيب وأنقرة فى ٢٣ فبراير ١٩٩٦. وهذه القضية كانت فى أساس الخلاف التركى مع سوريا ووصول العلاقات بينهما إلى حافة الحرب فى نهاية صيف ١٩٩٨. وحين طويت مشكلة حزب العمال الكردستانى مع اتفاقية "أضنة" فى ٢٠ أكتوبر من العام نفسه، كانت العلاقات التركية - السورية تبدأ مسيرة انفتاح غير مسبوقة، توجت فى مشاركة الرئيس التركى احمد نجدت سيزر الذى كان قد انتخب للتو فى جنازة الرئيس الراحل حافظ

(*) باحث متخصص فى الشأن التركى، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية فى بيروت.

الأسد في يونيو من عام ٢٠٠٠.

والمشكلة الكردية في شمال العراق كانت في اساس التعاون بين نظام صدام حسين وتركيا التي كانت قواتها تصول وتجول بحرية في العمق الكردي، مشكلة راعيا وناظما لخلافات البرزاني مع طالباني، وممسكة بالوضع الأمني والسياسي أيضا هناك على امتداد التسعينيات.

خلال التسعينيات، يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط لم تخرج كثيرا عن سقوف سياسات الغرب والولايات المتحدة خصوصا، لكنها كانت تشهد بداية اهتزاز جدي في النظرة المشتركة بين انقرة وحلفائها الغربيين الى بعض الأمور، ولاسيما بالنسبة للوضع في شمال العراق ونشاطات حزب العمال الكردستاني والعلاقة مع سوريا، ولا سيما بعد اغتيال رئيس الحكومة اللبناني الأسبق رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥.

متغيرات استراتيجية :

ثلاثة أحداث مهمة شهدها العالم كانت ذات تأثير بالغ على الشرق الأوسط والعالم العربي والاستراتيجية التركية تحديدا فيه، وهي:

١١ سبتمبر ٢٠٠١، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، ووصول العدالة والتنمية الى السلطة في خريف ٢٠٠٢.

نبدأ من النقطة الأخيرة التي كانت في غاية الأهمية بالنسبة لسياسة تركيا تجاه العالم العربي تحديدا ومن بعده العالم الإسلامي. فمع وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في خريف ٢٠٠٢، كان المشهد التركي يتغير داخليا وخارجيا. حزب ينفرد بالسلطة، حكومة وبرلمانا، للمرة الأولى منذ بداية التسعينيات. والأهم ان سلطة حزب العدالة والتنمية لم تكن مجرد تغيير في الجهة الحاكمة. فقد حمل حزب العدالة والتنمية مشروعا أتاح لتركيا خلال اربع سنوات ان تكون طرفا موضع احترام وتقدير. وإذا كان العنوان الأوروبي وبدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي هما الإنجاز الأبرز داخليا وخارجيا. فإن سياسة تعدد البعد التي انتهجها الحزب في السياسة الخارجية كان لها مفاعيل مثيرة على علاقة تركيا مع العالمين العربي والإسلامي. فبموجب هذه السياسة، نجحت تركيا في اقامة أوسع شبكة علاقات انفتاحية مع كل الدول العربية والإسلامية من دون استثناء: مع سوريا وإيران، ومع السعودية ودول الخليج.

وللمرة الأولى، يوظف العامل الديني، وإن ضمن سقوف محددة، في السياسة الخارجية التركية، وهو ما اتاح علاقات اوثق مع بعض الدول الإسلامية ومع حركة حماس في فلسطين. لكن في الوقت نفسه، كانت تركيا تحافظ على علاقاتها مع اسرائيل. وبموجب سياسة تعدد البعد هذه، انتقلت تركيا من موقع المتفرج الى موقع المبادر في أكثر من قضية، مثل فكرة دول الجوار الجغرافي للعراق، والتوسط في الأزمة اللبنانية، والمشاركة في قوات اليونيفيل، كما في التقريب بين حماس وفتح. سياسة التوازن هذه وضعت تركيا في موقع مؤات لمبادرات وطرح افكار وتقريب وجهات النظر بين متخاصمين.

وفي حوار أجريناه سابقا معه، حدد الدكتور احمد داود أوغلو، مهندس السياسة الخارجية التركية الجديدة وكبير مستشاري رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان، ملامح السياسة التركية الجديدة بانها تقوم على "تصفير" المشكلات مع الدول المحيطة بتركيا، وإنزال درجة الخلاف الى الصفر إن أمكن، وبأن تخرج تركيا من كونها بلدا طرفا، أي جزءا من استقطابات ومحاور، الى ان تكون بلدا مركزا، اى على مسافة واحدة من كل الأطراف وتحولها الى نقطة جذب لا تنفير. ويركز داود اوغلو، وهنا الاهمية، على العمق الجغرافي والتاريخي لتركيا. والمقصود هنا - تحديدا - العلاقات مع العالم العربي وإيران. يقول داود اوغلو: إن الفرد التركي في غازي عينتاب، مثلا، يجد نفسه اقرب الى الفرد السوري في حلب منه الى مواطنه التركي في اسطنبول مثلا. وقس على ذلك الكثير من الأمثلة.

هذا المنطق الجديد في السياسة التركية تجاه العالم العربي كان في خلفية الكثير من المواقف والسياسات الإيجابية التركية في السنوات الأخيرة. وهو يتشابه - هنا الى حد كبير - مع المنطلقات الدينية للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه العرب والقضية الفلسطينية بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران عام ١٩٧٩. اى أنه كان بالإمكان إحداث تحول استراتيجي يصل الى حد الانقلاب في التوازنات الإقليمية والدولية فيما لو كان العرب أيضا سائرين في اتجاه التكامل مع محيطهم الإسلامي بعد تغيرات السياسة الخارجية في ايران وتركيا. لكن للأسف، لم يكن العرب مع انفسهم ومع مصالحهم الوجودية، واختاروا الإذعان، فرادى وجماعات، للقوى الخارجية، بل حتى الاستقالة من دورهم القومي والتاريخي في مواجهة المشروع الاستيطاني الصهيوني والقوى الغربية التي تدعمه، ولم يستفيدوا من المتغيرات المحيطة بهم، سواء في ايران او تركيا.

وضعت أحداث ١١ سبتمبر تركيا من جديد أمام تحدى سياسات جورج بوش، ونقله المعركة الى داخل العالم الإسلامي بذريعة مكافحة الإرهاب، ولم تنج تركيا من تأثيرات هذه السياسة عبر التفجيرات التي طالتها في خريف ٢٠٠٤. غير ان مشروع الشرق الأوسط الجديد، بعناوين الديمقراطية وحقوق الإنسان، كان يلحظ النموذج التركي في الديمقراطية في بلد مسلم. لذا، كان الاحتضان الأمريكي والغربي لحزب العدالة والتنمية باعتباره مثالا تطبيقيا لما تقول أمريكا عن الإسلام السياسي في لحظة تبرير غزو العراق، والتهويل على الأنظمة العربية بتغييرها إن لم تنسجم بشكل كامل مع المشروع الامريكي في العراق والشرق الأوسط (منعا للالتباس في معنى هذا الكلام عن الاحتضان الأمريكي لحزب العدالة والتنمية فهو لا يأتي بمعنى ولاء مقابل لحزب العدالة والتنمية تجاه واشنطن، بل إن مواقف الطرفين تتباين في عدد كبير جدا من القضايا

الحساسة لتركيا كما سنرى بعد قليل)

غير أنه من سوء حظ تركيا أن يتزامن وصول العدالة والتنمية الى السلطة مع الاحتلال الأمريكي للعراق الذى أصاب - مقتلا وتغييرا - كل الاستراتيجية التركية فى العراق.

وقد بذلت تركيا جهدا كبيرا لمنع نشوب الحرب وبالتالى لمنع تغيير الستاتيكو القائم، الذى كان ينسجم مع المصالح التركية. وفى هذا الإطار، كان رفض البرلمان التركى فى الأول من مارس ٢٠٠٣ لمذكرة الحكومة الموافقة على فتح الاراضى التركية للعساكر الأمريكيين. لكن الرهان التركى على عدم امكانية نشوب حرب من دون تركيا سقط وسقطت معه أو - على الاقل - اصيبت برضوض شديدة العلاقات الاستراتيجية بين انقرة وواشنطن، وبالتحديد بين المؤسسة العسكرية التركية والبنتاجون. وضربت الاستراتيجية التركية فى العراق من بيت أبيها.

ومع الاحتلال الأمريكى للعراق، كانت ترتسم المتغيرات التالية:

* انتقال العراق من الصيغة الوحدوية الى الصيغة الفيدرالية.

* ظهور كيان كردى بكل ما تعنيه الكلمة.

* تمركز مسلحى حزب العمال الكردستانى فى شمال العراق.

* تسجيل الأكراد نقاط تقدم مهمة فى مسألة كركوك.

* ارتفاع منسوب التضامن والأخوة بين أكراد العراق وأكراد تركيا.

خرجت تركيا من التأثير فى المعادلة العراقية من الداخل، إذ افتقدت أوراق التأثير المباشر. كما افتقدت القدرة على القيام بتحريك عساكرها عبر الحدود فى ظل الفيتو الأمريكى على ذلك.

هذه النتائج السلبية للغزو الأمريكى للعراق على المصالح التركية كانت فى المقابل عاملا لمزيد من التقارب التركى مع العالم العربى. فالقناعة السائدة فى العالم العربى أن وحدة العراق فى خطر، وأن تقسيم العراق يشكل خطرا على الأمن القومى العربى. هنا، يتلاقى المزاج العربى مع الموقف التركى الرسمى والشعبى حول أهمية بقاء العراق موحدا ومعارضة كل اشكال التقسيم. من هنا، كانت الفكرة التركية حول مؤتمر لدول الجوار العراقى لتشكيل حالة ضاغطة تحول دون استفراد بعض العراقيين والأمريكيين بتقرير مستقبل العراق، خصوصا فى ظل الرغبة الجامحة لأكراد العراق للاستقلال وبدعم اسرائيلى مطلق.

غير ان الخطوة التركية لم تجد الكثير من الفعالية العربية بسبب وهن الأنظمة العربية. البلد العربى الوحيد الذى كان يدرك خطورة تقسيم العراق هو سوريا التى يوجد فيها نحو مليون ونصف مليون كردى. من هنا، التقاء انقرة العملى مع دمشق فى هذا الموضوع هو الذى يفسر عدم تردى العلاقات التركية - السورية، رغم الضغوط الأمريكية والعربية الهائلة بعد اغتيال الحريرى لوقف التحسن المطرد فيها.

ويمكن القول إن الهم الأساسى لتركيا فى الشرق الأوسط هو هم أمنى متصل بالأخطار التى تهدد وحدة الأراضى التركية. وفى ضوئه، تتحدد التحالفات والخصومات.

كما أن وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة منح العلاقات التركية مع جوارها الإسلامى والعربى زخما غير مسبوق، مستمدا من عمقها التاريخى والجغرافى.

ولم يكن التحسن فى العلاقات العربية - التركية على حساب العلاقات التركية - الإسرائيلية، وإن شهدت هذه الأخيرة توترات متفرقة.

وقد كان احتلال العراق مؤذيا جدا للسياسة التركية وثوابتها فى العراق، ولا سيما فيما خص المسألة الكردية.

إن التهديد الذى تمثله البيئة العراقية على تركيا كان دافعا لتعزيز التنسيق والتشاور، بل التعاون كذلك بين تركيا وسوريا تحديدا.

كذلك فإن البعد الدينى فى أيديولوجية حزب العدالة والتنمية لعب دورا فى رسم بعض السياسات التركية فى العالم الإسلامى.

من ذلك تعزيز العلاقات الاستثمارية بين تركيا ورأس المال الخليجى ولا سيما السعودى والإماراتى. وقد استثمرت الدول الخليجية مليارات الدولارات فى مشاريع فى اسطنبول وتركيا بتشجيع وتسهيل من حكومة حزب العدالة والتنمية والبلديات التابعة له.

وفى إطار هذا البعد الدينى، كانت أيضا مشاركة انقرة فى اجتماع اسلام اباد السباعى فى فبراير ٢٠٠٧ الذى كان له طابع مذهبى.

محددات السياسة الخارجية التركية :

مع ذلك، لا يمكن للسياسات الخارجية التركية إلا أن تأخذ فى الاعتبار العوامل التالية:

* ليس هناك من اجماع داخلى على السياسات الخارجية لسلطة حزب العدالة والتنمية، سواء فى الشرق الأوسط والعالم الإسلامى او تجاه العالم العربى أو تجاه الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية. وقد برز تأثير العامل الداخلى جليا فى التطورات التى شهدتها تركيا - ولا تزال - على صعيد الصراع بين القوى الداخلية، ولا سيما بين المتشددين من

العلمانيين والعسكر من جهة، وحزب العدالة والتنمية من جهة أخرى.

وقد رأينا نموذجا تطبيقيا لتأثير السياسة الداخلية على التوجهات الخارجية، حين قام العسكر في ٢٧ أبريل ٢٠٠٧ بمنع انتخاب عبدالله جول رئيسا للجمهورية، وإدخال البلاد في صراع داخلي عنيف. وقد انعكس ذلك على المشاركة التركية في مؤتمر شرم الشيخ في مطلع مايو ٢٠٠٧. وبعدما كانت تركيا هي المرشحة لاستضافة المؤتمر، إذا بها لا تستطيع حتى المشاركة في شرم الشيخ.

هذا المثال التطبيقي يثير علامات استفهام حول مستقبل التحسن المرتبط بالبعد الديني في العلاقات التركية - العربية، في حال لم يعد حزب العدالة والتنمية في السلطة. إن خروج حزب العدالة والتنمية من السلطة يشكل، من هذه الزاوية، ضربة للعلاقات العربية - التركية. لكن فيما يتعلق بالأبعاد الأمنية والسياسية من هذه العلاقة، لا يعتقد أنها ستتأثر، لأنها ايضا سابقة على وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة. والمقصود هنا تحديدا العلاقة بين انقرة ودمشق.

إن الخيار الاستراتيجي لأنقرة هو الاتحاد الأوروبي وهي في مفاوضات عضوية معه. وبالتالي، فإن اي تحسن في العلاقات التركية - العربية ليس بديلا عن الخيار الأوروبي، بل هو عامل مكمل ومقو لخيار انقرة الأوروبي.

إن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي وهي مرتبطة بالسقوف التي يحددها الحلف.

كما أن لتركيا علاقات حيوية مع اسرائيل تتصل بحاجة اسرائيل للوبي اليهودي في الولايات المتحدة في مواجهة اللوبيات الأرمنية واليونانية، كما بحاجة تركيا لتكنولوجيا متطورة.

إن الدور التركي، تبعا لسياسة تعدد البعد، يمتلك القدرة على التواصل مع كل الأطراف في الشرق الأوسط، وتركيا الدولة الوحيدة التي لها علاقات جيدة مع الجميع دون استثناء، وهو ما يعطيها ميزة مهمة. لكن الضوابط الداخلية والخارجية التي اشرنا اليها تحول دون توغل تركي في ان يكون دورها مفتوحا في القضايا الشرق أوسطية، أو جزءا من محاور عربية أو غير عربية.

الرؤيـــة العربية لتركيا الجديــدة

■ د. ابراهيم البيومى غانم *

أخذت صورة تركيا تتحسن فى الإدراك العربى خلال السنوات القليلة الماضية، خاصة منذ فوز حزب العدالة والتنمية ذى الخلفيات الإسلامية فى الانتخابات البرلمانية، التى جرت فى نوفمبر ٢٠٠٢ ، بأغلبية المقاعد ووصوله بالتالى إلى السلطة، وشروعه فى إجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الداخلى والخارجى.

أما قبل ذلك، فقد ظلت صورة تركيا فى الوعى العربى العام تتسم بقدر كبير من السلبية لدى النخبة العربية الفكرية والسياسية، وبقدر أكبر من الغموض والسطحية لدى الجمهور الشعبى الواسع. وذلك على الرغم من مرور ما يقرب من تسعين عاما على المشهد الأخير فى العلاقات العربية - التركية/العثمانية، والذى تزاحمت فيه التفاعلات السلبية من كلا الطرفين أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، إلى أن أعلنت الجمهورية وألغيت الخلافة سنة ١٩٢٤. وكان من أهم تلك التفاعلات السلبية: الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين، والتى اعتبرها الأتراك غدرا لا يمحى وخيانة لا تغتفر. وفى المقابل، كانت حملات التتريك والبطش التى قام بها جمال باشا فى بلاد الشام، والعداء الشديد الذى أظهره كمال أتاتورك للعرب منذ وصوله للسلطة وقيامه - فيما بعد - بسلخ لواء الإسكندرون من سوريا وضمه إلى تركيا عشية وفاته سنة ١٩٣٨.

العرب وتركيا.. "انسلاخ" متبادل :

منذ تلك الحقبة التى ترجع إلى سنوات الحرب العالمية الأولى - بوجه خاص- سادت نظرية "الانسلاخ المتبادل" بين العرب والأتراك، وأسهمت هذه النظرية بالنصيب الأكبر فى ترسيخ الرؤى الذهنية السلبية المتبادلة بينهما، كما تحكمت أيضا فى العلاقات السياسية العربية - التركية. وتقوم هذه النظرية على فكرة بالغة الخطورة، ذهب فيها القوميون والعلمانيون الأتراك إلى تحميل مسئولية تخلف تركيا للعرب والثقافة العربية -الإسلامية، بينما ذهب فيها القوميون والعلمانيون العرب إلى تحميل تركيا نفسها مسئولية تخلف العرب وبعدهم عن ركب التقدم الحديث. وتطبيقا لهذه النظرية، اعتقد القوميون الأتراك أن التخلص من تأثير الثقافة العربية أمر لا بد منه فى سبيل تشكيل ثقافة تركية مستقلة وعصرية. وكذلك رأى القوميون العرب أن التخلص من تأثير الحاجز التركى الذى حجبهم عن الغرب وحضارته الحديثة زمنا طويلا أمر ضرورى لتقدم العرب ورجوعهم إلى ساحة السياسة الدولية.

وعلى مدى عقود القرن العشرين وحتى سنوات قليلة مضت من بداية القرن الحالى، تغذت نظرية "الانسلاخ المتبادل" بين العرب والأتراك بكثير من الوقائع والمواقف السياسية التى تراكمت فى مسار توسيع الهوة بينهما. وأدت علمانية النخبة الحاكمة فى تركيا ورغبتها العارمة فى قطع روابط المجتمع التركى بجذوره الإسلامية- العربية وبجغرافيته السياسية الشرقية إلى اختيارات سياسية مستفزة للمشاعر العربية، وبخاصة فى فترة صعود المد القومى العربى خلال الأربعينيات والخمسينيات حتى منتصف الستينيات من القرن الماضى، حتى إن كلمة "العرب" لم ترد مرة واحدة فى البيانات الوزارية التركية من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٤٦.

وكان من أبرز تلك السياسات التركية التى كرست الشعور السلبى لدى العرب تجاه تركيا: إحلال الحروف اللاتينية محل الحروف العربية، وإلغاء تعليم اللغة العربية، ومنع الأذان باللغة العربية، وضم لواء الإسكندرون السورى، والاعتراف بالدولة العبرية سنة ١٩٤٨ مباشرة عقب إعلان قيامها. ثم التحول فى عضوية حلف الناتو وحلف بغداد لخدمة أهداف السياسة الأمريكية فى المنطقة، ووجهها الآخر هو الإضرار بالمصالح العربية فى الوقت عينه. وبعد فترة قصيرة من الهدوء خلال النصف الثانى من الستينيات وعقد السبعينيات، عادت السياسة التركية لتزيد من تراكماتها السلبية تجاه العالم العربى من خلال مشروعات المياه التى قررت تنفيذها فى منابع دجلة والفرات بأراضيها، وهى مشروعات من شأنها أن تلحق الضرر بكل من سوريا والعراق، إضافة إلى الاجتياحات المتكررة لشمال العراق لمطاردة حزب العمال الكردستانى، والمشاركة فى الحلف الدولى ضد العراق فى حرب الخليج الثانية فى مطلع التسعينيات. وبلغت السياسة التركية ذروة انفصالها عن القضايا العربية بدخولها فى تحالف أمنى/عسكرى مع إسرائيل، وتوقيع ٢٣ اتفاقية اقتصادية وعسكرية بهذا الشأن فى ١٩٩٦، والقيام بمناورات عسكرية

(*) استاذ العلوم السياسية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مشتركة بينهما، وتدهور العلاقات السورية - التركية إلى حد الوصول إلى حافة اندلاع الحرب بينهما سنة ١٩٩٨.

ومثلما أدار الأتراك ظهرهم للعرب، فقد فعل العرب الشيء نفسه تجاههم خلال تلك الحقبة الممتدة من بدايات القرن الماضي إلى نهايته، ولكن دون أن تكون لديهم القدرة على اتخاذ مواقف أو سياسات معادية للمصالح التركية كما كان الحال بالنسبة للسياسة التركية. وكانت المفارقة الكبرى هي أن النخب، التي جمعتها -نظريا على الأقل- التوجهات الأيديولوجية القومية والعلمانية على الجانبين، هي نفسها التي مارست سياسة التجاهل إلى حد العداء والانسلاخ المتبادل وتنكر كل طرف للآخر. وبتدقيق النظر في مجمل سياسات الانسلاخ المتبادل تلك، نجد أنها قد مورست بشكل مكثف خلال حقبة الحرب الباردة، وسيادة حالة الاستقطاب الدولي بين الشرق بزعامة الاتحاد السوفيتي، والغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وبينما ارتبطت تركيا بالكتلة الغربية وأحلافها، ارتبطت سوريا والعراق ومصر في الخمسينيات والستينيات بالكتلة الشرقية، ومن ثم لم يكن لأي من الأطراف العربية المركزية، أو الطرف التركي ذاته، حرية اتخاذ القرار في رسم توجهاته الخارجية بعيدا عن تأثيرات حالة الاستقطاب التي لم تنته إلا بانتهاء الحرب الباردة، وسقوط الكتلة السوفيتية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

وبالرغم من صعوبة الحديث عن وجود رؤية عربية جماعية أو موحدة وواضحة تجاه تركيا، إلا أن الملامح العامة للسياسة العربية تجاه تركيا، خلال الحقبة معظم عقود القرن المنصرم، يمكن استقراؤها من واقع العلاقات الثنائية التركية - السورية، والتركية - العراقية، والتركية - المصرية، والتركية - السعودية. وأول هذه الملامح هو "عدم الاكتراث" إلى قرب نهاية التسعينيات، فلا اتفاقيات ذات أهمية وقعت بين تركيا والدول العربية في المجال الاقتصادي، أو الثقافي، أو العلمي، ناهيك عن الغياب التام للتعاون العسكري. وظلت الزيارات الرسمية من العواصم العربية إلى أنقرة وبالعكس نادرة. ولم تخرج الأوساط الأكاديمية والإعلامية العربية هي الأخرى عن سياسة عدم الاكتراث بتركيا، فالأطروحات العلمية المتعلقة بتركيا، الحديثة في الجامعات العربية لم تتجاوز أصابع اليد الواحدة خلال أكثر من ستة عقود. وظلت وسائل الإعلام العربية - إلى ما قبل سنوات قليلة - لا تأتي على ذكر تركيا إلا في مناسبات الكوارث الكبرى، مثل زلزال ١٩٩٩، أو نشوء مشكلات مع الجيران العرب متعلقة بالمياه أو الأكراد أو التعاون العسكري والاستخباراتي مع إسرائيل. أما الجمهور العربي الواسع، فلا تكاد ترتسم ملامح "تركيا" لديه إلا باستحضارها كمقصد للسياحة، أو لتجارة الملابس الجاهزة وبعض الأدوات المنزلية، دون وجد حد أدنى من المعرفة بتاريخها وأصول علاقاتها بالعالم العربي، ثقافيا ودينيا وسياسيا وحضاريا. وأسهمت الفنون والروايات الأدبية في تكريس صورة سلبية في وعي الأجيال العربية الجديدة عن التركي الظالم حامل الكرباج، وعبر عن ذلك خالد محمد خالد قبل نصف قرن -أحد أبرز المثقفين العرب المسلمين- عندما استنبط وجود تطابق شبه كامل في المعنى بين مصطلحي Tyrant أي "الطاغية"، و"طوران" مسقط رأس الأتراك من ناحيتي الإبستمولوجيا وعلم دلالات الألفاظ.

مرحلة التحول :

حدث التحول الأساسي في الرؤية الرسمية والشعبية العربية -بشكل إيجابي- تجاه تركيا قرب نهاية القرن، وتضافرت عدة عوامل لتهيئة المناخ لهذا التحول، ليس فقط في الرؤية العربية، وإنما في الرؤية التركية نحو العرب أيضا. وفيما عدا العامل الدولي المتمثل في انتهاء حالة الاستقطاب بسقوط الاتحاد السوفيتي، ودخول منطقة الشرق الأوسط مع بداية الانفراد الأمريكي في مرحلة جديدة وبدء ما سمي بعملية السلام بين العرب وإسرائيل - فيما عدا ذلك - ورغم أهميته - جاءت معظم التحولات من الجانب التركي أكثر مما جاءت من الجانب العربي لتسهم في تغيير الرؤية العربية نحو تركيا. ومن ذلك ما حدث على صعيد السياسة الداخلية التركية منذ منتصف التسعينيات بوصول حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة في حكومة ائتلافية مع حزب الوطن الأم بزعامة تانسو تشيللر، ومحاولة زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان - أثناء رئاسته للحكومة - تطوير علاقات تركيا بالعالمين العربي والإسلامي. ولكن الرد العربي جاء مخيبا لآماله، خاصة بعد فشل زيارته لكل من مصر وليبيا، قبل أن يتدخل الجيش ويجبره على تقديم استقالته.

وفي نوفمبر ٢٠٠٢، حملت الانتخابات العامة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان إلى السلطة منفردا بتشكيل الحكومة، وهنا حدثت نقطة التحول الأساسية. إذ بوصول العدالة والتنمية إلى السلطة، أحيلت إلى التقاعد الطبقة السياسية التركية القديمة ذات التوجهات العلمانية المتطرفة في عدائها للعرب، وصعدت طبقة سياسية تمثل جيلا جديدا من الشباب الذين يمتلكون رؤية متطورة للمتغيرات الدولية، ويدركون أهمية الروابط التاريخية والثقافية والحضارية والمصلحية التي تربط تركيا بعمقها العربي - الإسلامي، ويؤمنون كذلك بقدراتها على القيام بدور فاعل ليس على مسرح السياسة الإقليمية في منطقة أوراسيا فقط، وإنما على مسرح السياسة العالمية أيضا. وشرعت حكومة العدالة والتنمية بتصفية تركة العلاقات المتوترة مع دول الجوار. وفي مقدمتها سوريا والعراق.

جاءت مؤشرات أخرى من أوساط الاقتصاد التركي توحي بنشوء أشكال جديدة للعلاقات بين العرب والأتراك. فقد غزت المنتجات الاستهلاكية المناسبة سعرا وذات الجودة العالية المصنوعة في تركيا الأسواق العربية، وأسهم ذلك أيضا في تغيير صورة "التركي القبيح" من أذهان الجماهير العربية. وبدأت وسائل الإعلام العربية -خلافا للإهمال الذي درجت عليه في السابق- تهتم بوقائع الإصلاحات السياسية المتخذة في أنقرة، وبالنهضة الاقتصادية في استنبول، وبسعي حكومة العدالة والتنمية الحثيث لحصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوروبي. وبعد أن كانت اللغة العربية وآدابها شبه غائبة عن المؤسسات التعليمية، أضحى هناك ما يقرب من ست جامعات حكومية تتضمن أقساما خاصة بتعليم اللغة العربية وآدابها.

هجوم دبلوماسي تركي :

في مطلع عام ٢٠٠٣، فاجأت تركيا العالم العربي بموقفين غير متوقعين، أولهما: عندما أعلن عبد الله جول -وكان لا يزال رئيسا للحكومة قبل أن يصبح وزيرا للخارجية ويحل محله أردوغان في رئاسة الحكومة- أثناء زيارته للقاهرة، وهو اقتراح تركيا بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية بصفة عضو مراقب، وجاء الرد العربي على الطلب التركي فاترا، وكشف عن ضبابية الرؤية العربية تجاه تركيا كدولة إقليمية مركزية من جهة،

وعدم إدراك صناع القرار العرب للتحولات العميقة فى السياسة التركية داخليا وإقليميا من جهة أخرى، لدرجة أن بعض الدبلوماسيين العراقيين وصف الاقتراح بأنه سخيف، وهاجم تركيا متهما إياها بانتهاك سيادة العراق بحجة تعقب حزب العمال الكردستانى.

أما الموقف الثانى، فقد عرفت به الجماهير العربية فى مارس ٢٠٠٣، عندما فوجئت بالموقف التركى الذى رفض بطريقة ديمقراطية - عبر برلمان منتخب- السماح لأمريكا باستخدام الأراضى التركية فى العدوان على العراق، فى الوقت الذى شاركت فيه حكومات دول عربية كثيرة فى هذا العدوان دون أن تستشير شعوبها.

وإذا أضفنا إلى ما سبق الاحتجاجات التركية المتكررة على سياسة إسرائيل الاستيطانية وإفراطها فى استخدام القوة ضد الفلسطينيين، ووصف ما تقوم به بأنه إرهاب دولة -دون أن يقابل العرب هذا الانفتاح التركى تجاه قضاياهم بتحركات إيجابية فى اتجاه إعادة هيكلة رؤيتهم وعلاقاتهم بتركيا- فإن النتيجة هى أن تلك المواقف تكشف عن أن الرؤية العربية نحو دول الجوار، بما فيها تركيا، تحدد ملامحها وترسم معالمها موازين القوى الدولية، أكثر مما تحددها الاعتبارات والمصالح القومية للعرب.

تحولات الرؤية العربية تجاه تركيا:

فى ضوء تلك التحولات لم يعد بإمكان العرب الاستمرار فى اعتماد سياسة "عدم الاكتراث" أو غض البصر عما يحدث فى تركيا، خاصة بعد أن بات واضحا أن الرسالة الأساسية التى ترسلها تركيا إلى الجماهير العربية - قبل نخبتها السياسية والثقافية - هى أن القوى السياسية ذات الخلفيات الإسلامية، ممثلة فى حزب العدالة والتنمية، تقوم بإجراء عمليات ناجحة "من الداخل" فى الإصلاح السياسى وتطبيق قواعد الديمقراطية فى نظام دولة علمانية بحكم الدستور والقانون، وأن هذه القوى تناضل من أجل تكريس المزيد من بناء دولة القانون والحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، فى الوقت الذى تحرز فيه تقدما اقتصاديا ملموسا أدى إلى مضاعفة الناتج القومى الإجمالى، ومضاعفة متوسط دخل الفرد فى أقل من خمس سنوات، وتخفيض دراماتيكى فى نسبة تضخم العملة التركية من أكثر من ٧٠٪ عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٧٪ فقط عام ٢٠٠٥. وثمة تغيرات كثيرة حدثت على المستويين الداخلى والخارجى فى السياسة التركية خلال سنوات حكم العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢ حتى الآن، وقد أدت تلك التغيرات فى مجملها إلى ظهور ما درجنا على تسميته بـ "تركيا الجديدة"، وهى تختلف فى ملامحها وتوجهاتها عن تركيا القديمة ذات الإرث المثقل بأعباء الماضى وأخطائه.

صحيح أن العرب لم يطوروا حتى الآن رؤية متكاملة وواضحة تجاه "تركيا الجديدة"، ولكن الصحيح أيضا هو أن ثمة دلائل كثيرة تشير إلى أنه لم يعد من الممكن غض الطرف عن "النموذج التركى" فى الإصلاح السياسى والديمقراطى، وفى التوفيق بين الإسلام والديمقراطية بشكل خاص، حتى وإن تباينت الرؤى، واختلفت المواقف من هذا النموذج فى أوساط النخب السياسية والثقافية العربية.

دعاة الإصلاح وكثيرون من المثقفين والأكاديميين العرب - بمن فيهم بعض القريبين من الأنظمة الحاكمة التى تتلكأ فى عملية الإصلاح السياسى ولا تتحمس للتحول الديمقراطى- أخذوا ينظرون بعين الإعجاب منذ بضع سنوات إلى النموذج التركى الجديد على أنه مثال يمكن أن تحتذى به دول المنطقة كلها. ومن هنا، بدأ الخطاب السياسى العربى يؤكد عمق الروابط بين تركيا والعرب، ويعيد التذكير ببعض الحقائق الجيوسياسية التى جرى تجاهلها لعقود عدة، ومنها أن تركيا جارة مهمة للأمة العربية وأنها تعايشت مع شعوب المنطقة مدة أربعمائة سنة، ولم يحدث أن نشبت حروب بين العرب والأتراك فى أى وقت من الأوقات. ومن بعض الأمثلة من الرؤى الجديدة التى يطرحها بعض دعاة الإصلاح العرب من المثقفين والأكاديميين والسياسيين:

● يتعجب فهمى هويدى -مثلا- من أن مختلف الأطراف الدولية تدرك أهمية تركيا وتحاول استثمار وضعها الاستراتيجى لصالحها، باستثناء العرب الذين يفترض أنهم الأقرب لتركيا من كل أولئك، سواء أكانوا "أوروبيين أم أمريكيين أم إسرائيليين". ويؤكد فى السياق ذاته أن "حاجة العرب إلى تركيا أكبر من حاجة تركيا إلى العرب".

● يرى محمد محمود ربيع، أستاذ العلوم السياسية بجامعة أسيوط، "أن العلاقات العربية - التركية يمكن أن تشهد طفرة تطور إيجابية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان ذى التوجهات الإسلامية، لكن هذا يتطلب أن يبادر العرب إلى اتخاذ خطوات تعزز توجهات حكومة أردوغان فى الانفتاح على العالمين العربى والإسلامى وتقليص العلاقات مع "إسرائيل"، بما يدفع المؤسسة العسكرية التركية من منظور المصالح الإستراتيجية إلى مساندة توجهات التقارب مع العرب".

● عبد المنعم سعيد، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أشاد بما أطلق عليه "الزحف التركى" وأرجع نجاحه إلى أنه لا ينطلق من شعار "الإسلام هو الحل، على عكس الحال لدى حركة الإخوان المسلمين المصرية"، ويؤكد أن الإسلام التركى أوجد "صيغة خلاقة" يأمل فى أن يهتدى بها "الإخوان المسلمون" وغيرهم من دعاة الحركة الإسلامية فى العالم العربى.

● محمد كمال، عضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى مصر، أبدى إعجابه فى أكثر من مناسبة (الأهرام ١٤ أبريل ٢٠٠٧) بالتجربة التركية فى التحول الديمقراطى، وأشار بصفة خاصة إلى كفاءة التيار الإسلامى التركى وخطابه السياسى المتطور، إذا قارناه بالخطاب السياسى للتيار الإسلامى فى مصر.

● فى أكثر من صحيفة عربية تصدر فى مشرق العالم العربى وفى مغربه، نلاحظ الاهتمام المتزايد -منذ بضع سنوات- بالحديث عن النموذج التركى، وكيف أن "التجربة الديمقراطية لتركيا تشكل مثلا يمكن لكافة الدول العربية التى تنشد التوجه الديمقراطى أن تحتذى به". وذهبت إحدى الصحف الخليجية إلى حد القول إن "تركيا بدأت تحتل مركزا قياديا فى العالم العربى، الأمر الذى يخدم مصالح المسلمين والعالم الغربى على حد سواء".

● فى فبراير ٢٠٠٧، نظم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، بالتعاون مع "منتدى أبنت" التركى، ندوة بالغة الأهمية حول التجربتين المصرية والتركية فى الحداثة والممارسة الديمقراطية والموقف من القيم والمبادئ الإسلامية كما

خصصت قناة الجزيرة أسبوعا لإطلاع المشاهد العربى على جوانب مختلفة من النموذج التركى فى السياسة والاقتصاد والفن والأدب، وهى المرة الأولى من نوعها على هذا المستوى الإعلامى تحدث فى الفضائيات العربية.

تركيا النموذج:

لعل السؤال الذى لم يتم بحثه بعمق حتى الآن هو: هل تركيا مؤهلة فعلا كى تصبح نموذجا تحتذيه البلدان العربية فى عملية الإصلاح والتحول الديمقراطى؟ بعض الحركات والأحزاب الإسلامية تعتقد فى صلاحية النموذج التركى - ولو مبدئيا - للتطبيق فى البلدان العربية، بالنظر إلى النجاحات التى أحرزها حزب العدالة والتنمية فى مدة زمنية محدودة نسبيا، مقارنة بالأنظمة العربية التى أدمنت الفشل على مدى عقود طويلة.

فحركة "الإخوان المسلمين" المصرية، خاصة جيل الوسط فى صفوفها، وحزب الوسط تحت التأسيس، وأحزاب أخرى فى بلدان عربية، منها "حزب العدالة والتنمية" فى المغرب، جميعها يتابع كيفية نجاح أردوغان فى تحقيق الربط بين إيمانه كمسلم وممارسته السياسية كديمقراطى محافظ وكيفية صموده فى وجه قيادة أركان الجيش التى تعتبر كل بيان يتسم بطابع دينى خطرا على الصفة العلمانية للجمهورية، ويبحثون فى كيفية نجاحه فى إكساب الاقتصاد التركى قوة دفع نحو مزيد من الاستقرار ورفع القدرة التنافسية له فى الأسواق العالمية، رغم التركة المثقلة بالديون الخارجية، وانهيار قيمة الليرة التركية وتدنى مستويات الدخل، وانتشار الفساد فى الإدارة الحكومية فى ظل الحكومات السابقة.

ولكن هناك وجهة نظر أخرى تقول إن تركيا ليست مؤهلة لأن تكون نموذجا يتبناه العالم العربى بصور كاملة، نظرا لأن رواسب التاريخ تحول دون ذلك، ونظرا لتباين أوضاع النظم السياسية العربية واختلاف درجة تطورها من بلد إلى آخر.

وفى نظرنا أن هناك قوة دفع نحو مزيد من الإصلاحات الديمقراطية وتوسيع نطاق الحريات العامة فى تركيا قد بدأت، ويصعب جدا فى ظل الظروف الداخلية والدولية أن تتوقف، ناهيك عن أن تنتكس إلى الخلف. قد تشهد بعض المصاعب، ولكنها أضحت تمتلك القدرة على تجاوزها وإيجاد حلول لها، دون اللجوء إلى انتهاك أصول الممارسة الديمقراطية. ومعنى هذا أن النموذج التركى فى الإصلاح والتحول الديمقراطى آخذ فى التجذر وكسب مزيد من القدرة على التوسع داخليا، بمزيد من الاستقرار والقبول الاجتماعى، وخارجيا بتأثير قوة المثل فى المنطقة العربية التى تشهد ظروفا لا تختلف كثيرا عن ظروف ومشكلات المجتمع التركى.

معنى ذلك أيضا أن النموذج التركى فى التحول الديمقراطى بات يمثل تحديا محرجا لكثير من الأنظمة العربية التى تعلن أنها تسير على درب الإصلاح والتحول فى هذا الاتجاه. ولن تكون المقارنة بين تركيا والبلدان العربية فى هذا الشأن إلا لصالح تركيا. فالدستور التركى -مثلا- يحدد مدة ولاية الرئيس بسبع سنوات فقط غير قابلة للتجديد، بالرغم من صلاحياته المحدودة، مقارنة برئيس وزرائه. وهو ما نجد عكسه تماما فى أغلب الدساتير العربية، حيث سلطات الرئيس الدستورية هى فى العادة غير محدودة، ومدة ولايته مدى الحياة وغير محدودة أيضا. فى تركيا، يتعين على الرئيس المنتخب أن يكون مستقلا غير حزبى، وقبل توليه منصب الرئاسة عليه أن يتخلى عن عضويته فى أى حزب سياسى، إن كان منتميا إلى حزب. وفى أغلب البلدان العربية، لا يزال العكس هو القاعدة المعمول بها، إذ يجمع الرئيس بين منصب رئيس الحزب الحاكم ورئاسة الجمهورية. هناك فى تركيا جرت تعديلات دستورية فى ضوء مبادئ الوثيقة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأصبح المواطن التركى يتنفس بحرية فى بلاده، ويشعر بالأمان والاطمئنان على نفسه وحريته وحرمة مسكنه، وبإمكانه أن يشارك مع آخرين فى تأسيس حزب سياسى أو جمعية أهلية دون الحاجة إلى إذن مسبق من أية سلطة كانت، فقط يقوم بإخطار الجهة المختصة بتأسيس الحزب أو الجمعية. وفى البلدان العربية، نجد العكس فى كثير من الحالات.

فى تركيا مجتمع مدنى قوى وفعال، ومتنوع للغاية، ومستقل إلى درجة كبيرة عن الحكومة، وفى غنى عن المساعدات الأجنبية. هناك أكثر من ١١٠ آلاف وقفية متنوعة تقدم خدمات صحية وتعليمية واجتماعية وبيئية ورياضية وتكنولوجية، وهناك ١٦٦ ألف جمعية أهلية، وأكثر من خمسين حزبا سياسيا، وعشرات الروابط المهنية والنقابية، والاتحادات الطلابية المنتخبة انتخابا حرا. وعندنا فى المقابل فى البلدان العربية مجتمع مدنى هزيل، تسيطر عليه البيروقراطية الحكومية من جهة، ويهدده التمويل الأجنبى من جهة أخرى. الأوقاف تحت سيطرة البيروقراطيات الحكومية، والجمعيات الأهلية لا تتنفس إلا بأمر السلطة، والأحزاب السياسية عبارة عن أسماء بلا مسميات، والنقابات متجمدة، والاتحادات الطلابية صورية ومطعون فى انتخاباتها.

يمتلك الجانب التركى رؤية واضحة المعالم نحو العالم العربى وقضاياه الكبرى، ويعرف الساسة الأتراك ماذا يريدون من المنطقة، ونمط الدور الذى يرغبون فى ممارسته، إلى جانب معرفتهم بمصالحهم الاستراتيجية فيها. وتعبر كتابات أحمد داود أوغلو - كبير مستشارى رئيس الوزراء التركى- عن هذه الرؤية أفضل تعبير، بينما تغيب مثل هذه الرؤية لدى الجانب العربى.

نعود فنؤكد أهمية ما يجرى فى تركيا، باعتباره نموذجا ناجحا فى التحول الديمقراطى والإصلاح السياسى. وهناك بالفعل ما دأبنا على وصفه بـ "تركيا الجديدة" غير التى عهدناها خلال العقود الطويلة الماضية. إن أحد أهم العوامل الفاعلة فى بناء صورة تركيا الجديدة هو صعود دور القوى الإسلامية الحزبية وغير الحزبية. وتكشف خبرة السنوات القليلة الماضية عن أنه كلما كان توجه السلطة فى تركيا ديمقراطيا ومتصالحا مع الهوية الإسلامية للشعب التركى، كان أقرب إلى التفاهم مع العالم العربى. وكلما كان هذا التوجه كماليا، كان أقرب للتفاهم مع الولايات المتحدة وإسرائيل على حساب المصالح العربية. وعلى العرب اليوم أن يقرأوا ما يجرى فى تركيا بدقة وبعمق. فثمة دروس كثيرة يمكن الاستفادة منها فى سعيهم على الطريق الطويل من أجل الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى.

العامل الكردى فى السياسة التركية

■ د. مصطفى اللباد *

ظل العامل الكردى لسنوات طويلة ملحقا بملفات أخرى فى الحسابات السياسية التركية مثل الانضمام للاتحاد الأوروبى، الذى يشترط تحسينا فى المعاملة مع الأكراد. وبعد نجاح تركيا فى القبض على زعيم حزب العمال الكردستانى عبد الله أوجلان، والقضاء - إلى حد كبير - على خطر الحركة الكردية المسلحة فى جنوب شرق تركيا، فقد صار العامل الكردى ظاهرة مناطقية فى جنوب شرقى تركيا. ومع تبدل المشهد فى الشمال لمصلحة الأكراد، بعد احتلال العراق، فقد أخذ القلق التركى من طفور الطموحات القومية الكردية يتصاعد. وعاد العامل الكردى إلى واجهة الأحداث قبل أسابيع قليلة بعد المناوشات الكلامية بين القادة الأكراد والأتراك بخصوص الوضع فى شمال العراق.

ثم جاءت الحشود العسكرية التركية الحالية على الحدود الشمالية للعراق، وتلويح المؤسسة العسكرية التركية بتجاوز الحدود لاعتقال كوادر حزب العمال الكردستانى الذى يتحصن فى الحدود الجبلية الوعرة الواقعة بين البلدين، لتجعل المشهد قابلا للانفجار فى أى لحظة. والحال أن طفور الطموحات القومية لأكراد العراق جعل الحسابات السياسية التركية محكومة بما يجرى فى شمال العراق، وبما يعيد العامل الكردى إلى صدارة المخاطر التى تهدد تركيا فى العقد الحالى.

نشأة المسألة الكردية:

تعود أصول المسألة الكردية إلى عام ١٥١٤، عندما انتصر السلطان العثمانى سليم الأول على الشاه إسماعيل الصفوى حاكم إيران فى موقعة سهل تشالديران، فاحتلت الجيوش العثمانية على أثرها مدائن الأناضول وماردين وأورفه وغالبية أجزاء الأناضول، التى كانت جزءا من إيران حتى وقتها. وعلى أثر هذه الموقعة العسكرية قبل خمسمائة عام، فقد الأكراد وحدتهم الجغرافية وصاروا مشتتين بين إيران والسلطنة العثمانية. وبعد استقلال العراق وسوريا فى بدايات القرن العشرين، شهدت كردستان تقسيمها التاريخى الثانى، إذ أصبح الأكراد موزعين على تركيا (وريثة السلطنة العثمانية) وإيران والعراق وسوريا. ولكن المساحة الجغرافية الأكبر من "كردستان التاريخية" والشطر الأعظم من الأكراد ظل يعيش فى جنوب شرقى تركيا التى يطلق الأكراد عليها "كردستان الشمالية". وعندما انهارت السلطنة العثمانية فى بداية العشرينيات من القرن الماضى، فقد ظهرت القضية الكردية إلى الوجود من جديد. وكانت معاهدة سيفر الموقعة فى عام ١٩٢٠ بين السلطنة - إبان انهيارها - والدول الأوروبية الكبرى، قد ضمنت للأقليات العرقية والدينية حقوقا اقتربت من صيغة الحكم الذاتى فى الأناضول، ولكن الأكراد فقدوا حقوقهم المنصوص عليها فى تلك الاتفاقية بمقتضى اتفاقية لاحقة هى "اتفاقية لوزان" التى نجح الغازى مصطفى كمال فى إبرامها مع الدول الأوروبية نفسها فى عام ١٩٢٣، بعد تخليصه الأراضى التركية من الوجود العسكرى الأوروبى.

تكررت انتفاضات الأكراد فى العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن. وجاء إعلان الجمهورية التركية العلمانية ليدشن قطيعة نهائية مع التراث العثمانى، حيث نصب مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية الجيش وصيا على النظام السياسى التركى، وحاميا للعلمانية، فأضحى الجيش -بموجب هذا التنصيب وتلك المكانة- ضابط إيقاع السياسة، ومحتكر تفسير وقيادة الأحلام القومية التركية، وتولى سحق أى خطر على تلك القومية. وهنا، تبرز "المسألة الكردية"، حيث تفتق ذهن القادة الأتراك فى مطلع الأربعينيات عن فكرة تفريغ الأناضول من ساكنيه الأكراد، وتهجيرهم إلى مدن الغرب التركى المتقدمة اقتصاديا مقارنة بشرق تركيا، بهدف إمداد الصناعة التركية الناشئة فى الغرب بعمالة رخيصة. فأصبحت المدن التركية الكبرى - وبخاصة استنبول - تضم من الأكراد شريحة كبيرة من السكان يشكلون نحو ثلث سكانها. وساعد ذلك على ظهور "البروليتاريا الكردية" فى المدن التركية الكبرى، ثم كونت لاحقا كوادر حزب العمال الكردستانى، الذى قاد حربا ضارية مع الدولة التركية استمرت عشرات السنين، وأودت بحياة عشرات الآلوف من البشر على

(*) خبير فى الشئون الإيرانية والتركية.

الجانبين. وترتب على سياسة الدولة التركية فى تركيز الاستثمارات بمدن الغرب الصناعى، مثل استنبول وبورصة وأزمير، عجز بالقدرنفسه في الجزء الشرقى والجنوبى لتركيا، الأمر الذى قسم الجمهورية التركية من حيث مستوى التطور الاقتصادى إلى قسمين متضادين: قسم غربى متطور نسبيا تتشابك فيه أنماط انتاج عائدة لمراحل تاريخية مختلفة، وتهيمن عليه طبقة التجار ذات المصالح المتشابكة مع المؤسسة العسكرية، وقسم شرقى متخلف نسبيا تسود فيه الأنماط الإقطاعية، وتتحكم بمقدراته طبقة الأغوات الكردية المحافظة. فشكلت هذه العوامل مجتمعة الأساس الموضوعى لظهور حزب العمال الكردستانى فى مناطق الجنوب الشرقى لتركيا.

ولأن سوريا كانت - ولا تزال- تشكو من سياسة مائية تركية تمنع عنها مياه الفرات وتحول سدودها إلى خرائب، فقد فتحت أبوابها لحزب العمال الكردستانى كورقة ضغط ضد تركيا وعامل توازن مع قضية المياه بين دمشق وأنقرة. وبعد الضغوط على دمشق ومغادرة عبدالله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستانى، الأراضى السورية، ومن ثم اختطافه بعد طول تردد على عواصم العالم، نجحت تركيا عام ١٩٩٩ فى القبض عليه، الأمر الذى دفع مقاتلى الحزب إلى الهروب من جنوب شرقى تركيا إلى المنطقة الجبلية الوعرة الواقعة على الحدود بين العراق وتركيا. وبالرغم من هذا النجاح الأمنى، فلم تستطع أنقرة التغلب على العوامل الديموجرافية، حيث يشكل الاكراد غالبية السكان فى شمال العراق، وبالتالى يظل التهديد الكردى لوحدة الأراضى التركية قائما، بمعنى ترك تداعياته على مناطق الاكراد داخل الحدود التركية. من هنا، يمكن تفسير أهمية أكراد العراق فى حسابات السياسة التركية، من ناحية تأثيرهم المؤكد على الوضع فى جنوب شرق تركيا. إذ كلما تزداد طموحات أكراد العراق، تزداد معها عوامل القلق التركى على وحدة الأراضى التركية. بمعنى آخر، يمثل أكراد العراق مؤشرا يمكن الاعتماد عليه لقياس نشاط أو هدوء الوزن الإقليمى لتركيا فى الشرق الأوسط، والتى يزداد حضورها بانكماش الطموحات القومية الكردية والعكس بالعكس.

معضلة كركوك :

كان العراق حتى عام ١٩٢١ جزءا من السلطنة العثمانية، إذ كانت الولايات الثلاث - الموصل وبغداد والبصرة والتى شكلت العراق لاحقا- من الولايات العثمانية، وإن كانت السيادة العسكرية والسياسية للسلطنة قد امتدت لتشمل الولايات الثلاث. إلا أن التداخل العرقى فى شمال العراق، وبالتحديد فى ولاية الموصل وعاصمتها كركوك، كان أكثر وضوحا مقارنة بولايتى البصرة وبغداد. وتجسد مدينة كركوك معانى تاريخية واقتصادية وسياسية واستراتيجية خاصة، حيث يتنازع تاريخيا على هوية هذه المدينة العريقة، التى يرجع تاريخها إلى نحو ثلاثة آلاف عام، كل من العرب والاكراد والآشوريين والتركمان المدعومين من تركيا. وبخلاف الموزاييك العرقى الذى يميز كركوك (تعنى بالتركية المكان الجدير بالمشاهدة)، تكتسب المدينة أهميتها الإقليمية من نحو عشرة مليارات برميل نفط خام كاحتياطيات مؤكدة فى أراضيها. وهنا، تجدر الإشارة إلى انه بعد اكتشاف النفط فى ولاية الموصل وعاصمتها كركوك على نطاق واسع فى بداية القرن العشرين، تشكل تحالف دولى بين الشركات Consortium لاستغلال نفط الموصل وبغداد، فتم بمقتضى هذا الاتفاق توزيع أنصبة الشركة المالكة لهذا النفط.

ثم اشترت شركة النفط البريطانية - الفارسية فى عام ١٩١٤ نصيب السلطنة العثمانية فى الشركة القابضة، وبعدها اشترت الحكومة البريطانية، بناء على نصيحة وزير البحرية البريطانى وقتذاك ونستون تشرشل، أغلبية الحصص فى شركة النفط البريطانية - الفارسية، وأصبحت بالتالى هى المالك الرئيسى لنفط الموصل، الذى تقع فيه كركوك. وعقب الحرب العالمية الأولى، تغير شكل السيطرة على نفط الموصل بسبب تغير موازين القوى نتيجة للحرب. ففى أكتوبر ١٩١٨، وافقت السلطنة العثمانية بموجب "اتفاقية مودروس" على وقف إطلاق النار مع قوات الحلفاء. وبمقتضى تلك الاتفاقية، فقد وقعت الموصل تحت السيطرة العسكرية البريطانية، بعد أن وقعت البصرة وبغداد عسكريا فى يد بريطانيا أيضا قبل ذلك بعام. ولكن تركيا لم تتخل عن الموصل، حتى بعد زوال السلطنة العثمانية، إذ إن مؤسس الدولة التركية مصطفى كمال أتاتورك طالب بعد ذلك باسترجاع الموصل، وذهب إلى تشكيل ميليشيات كمالية لمحاربة الانجليز فى الموصل وإعادتها إلى تركيا.

وبعد قيام الجمهورية التركية ١٩٢٣، لم تتخل تركيا عما تسميه "حقوقها التاريخية" هناك. وفى المؤتمر المذكور، حاولت الجمهورية التركية حشد كل الذرائع القانونية والتاريخية أمام بريطانيا، ولكن الأخيرة نجحت فى استصدار قرار من المؤتمر يقضى بتخويل عصبة الأمم، التى لم تكن تركيا عضوا فيها، بالبت فى مصير الموصل. وقررت عصبة الأمم فى عام ١٩٢٥ أن تئول تبعية الموصل للمملكة العراقية. وفى العام الذى تلاه، تنازلت تركيا رسميا عن الموصل واعترفت بخط الحدود الذى عينته عصبة الأمم، مقابل حصولها على نسبة عشرة بالمائة من عائدات نفط الموصل ولمدة خمس وعشرين سنة، عدلت لاحقا إلى سعر مقطوع ولمرة واحدة. ولم يطل انتظار بريطانيا طويلا، حيث تم استخراج النفط من كركوك فى عام ١٩٢٧ وفى عام ١٩٣٤، تم انشاء خط أنابيب لنقل النفط من كركوك إلى حيفا الواقعة تحت الانتداب البريطانى (تجرى التحضيرات الآن لإعادته إلى التشغيل لينقل النفط إلى إسرائيل). ولم تنس الجمهورية التركية، بالرغم من مرور السنين، "مسألة الموصل" حتى إنها أعلنت الاستعداد العسكرى فى عام ١٩٥٩، حين وقعت هجمات على التركمان فى كركوك، ولم تهدأ إلا بتدخل الجيش العراقى لفض الاشتباكات.

أكراد العراق فى السياسة التركية :

شهدت الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) تقلبات عسكرية كبيرة. ففى الربع الأول منها، حقق العراق اندفاعات كبيرة داخل الأراضى الإيرانية. ولكن ابتداء من عام ١٩٨٢، كان الوضع العسكرى قد تغير لمصلحة إيران، بسبب انكماش القوات العراقية إلى داخل حدودها وبدء إيران فى تحويل دفة الحرب إلى هجوم باتجاه الأراضى العراقية. ولأن موقف أكراد العراق كان مؤيدا للجانب الإيرانى إلى درجة قيام الأكراد بشن عمليات عسكرية على القوات العراقية فى مناطق الأكراد شمال العراق، فقد اتجهت بغداد إلى إبرام اتفاقات أمنية وعسكرية مع تركيا لكبح الطموحات القومية لأكراد العراق. ومنذ عام ١٩٨٢، ظهر الاتفاق التركى - العراقى إلى الوجود، وكانت أهم بنود الاتفاق كالتالى:

١- يسمح لجيشى البلدين بعبور الحدود لمطاردة المعارضة.

٢- تبادل المعلومات الأمنية بين الطرفين.

٣- يتحمل العراق تمويل الاتفاق والتحضيرات اللوجيستية

اللازمة لتنفيذه.

٤- تسليم المقبوض عليهم من الطرفين.

كان واضحا أن تركيا هى الطرف المؤهل للقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضى العراقية، لأن العراق كان فى حرب ضارية على جبهته الشرقية، ولا يمكنه موضوعيا نقل قواته إلى الجبهة الشمالية على الحدود مع تركيا. وبمقتضى الاتفاق، أمكن لتركيا ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستانى داخل العراق بشكل منتظم، حتى إن تركيا تدخلت ٣٠ مرة خلال الفترة الواقعة من ١٩٨٣ إلى ٢٠٠٣ فى شمال العراق. وفى نهاية عام ١٩٨٢، وقع العراق المتراجع عسكريا امام إيران اتفاقية بخصوص تصدير النفط إلى تركيا لضمان تنفيذ الاتفاق الأمنى، وبما يدعم المصالح الاقتصادية التركية بنفط رخيص. وكان خط الأنابيب الذى ينقل مليون برميل يوميا من نفط كركوك إلى دورتيول فى تركيا بالقرب من الإسكندرونة، محورها الرئيسى. وبعد احتلال إيران لمنطقة الفاو ١٩٨٦ خلال الحرب، اتفقت الدوائر العسكرية فى كل من واشنطن وأنقرة على السماح لتركيا بغزو شمال العراق واحتلال كركوك والموصل، فى حال شكلت إيران تهديدا لهاتين المدينتين وثرواتهما النفطية. واستمرت تركيا فى الاستفادة من الاتفاق الأمنى المذكور مع بغداد حتى بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية. وبعد احتلال العراق للكويت، تغير وضع أكراد العراق جذريا، إذ إن حرب تحرير الكويت لم تطرد القوات العراقية من الكويت فقط، بل أقامت "منطقة أمنة" للأكراد فى شمال العراق عام ١٩٩١. وقتذاك، حرصت واشنطن على طمأنة تركيا بأن جعلت مدينة كركوك خارج "المنطقة الآمنة"، ولم تعترض على استمرار تركيا فى عبور الحدود العراقية لتعقب مقاتلى حزب العمال الكردستانى.

وقبل احتلال العراق، كانت سياسة تركيا تجاه الأكراد فى العراق تتلخص فى خطوط حمراء لا تسمح أنقرة بتجاوزها، ورتبتها فى أولوياتها الاستراتيجية كالتالى، أولا: منع قيام دولة كردية على أى جزء من الأراضى التى يعتبرها الأكراد "كردستان التاريخية"، تلك التى تشمل شمال العراق وغرب إيران وجنوب شرقى تركيا. وفى المرتبة الأدنى - أى ثانيا - الحيلولة دون انشاء فيدرالية فى العراق على أساس عرقى، مثل فيدرالية فى العراق بين العرب والأكراد، وإن أمكن أيضا منع الأكراد من دخول كركوك. وبالتوازى، عملت أنقره على ترقية التركمان سياسيا وتنظيميا ليشاركوا فى حكم العراق، وحاولت الضغط باتجاه تعديل نصوص الدستور العراقى ليتضمن أن القوميات المشكلة للشعب العراقى هم العرب والأكراد والتركمان، وليس العرب والأكراد فقط، كما هو الحال عليه الآن. وللتركمان، البالغ عددهم نصف مليون - حسب تقديرات العراقيين - وثلاثة ملايين ونصف مليون - حسب التقديرات الرسمية التركية - علم يشبه العلم التركى بنجمته وهلاله ولكن على أرضية زرقاء وليست حمراء مثل العلم التركى. كما ربطت أنقرة علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس الموضوع الكردى. فالدول التى ابدت قدرا - ولو محدودا - من التعاطف مع الأكراد يتم إفهامها بوضوح أن مصالحها فى تركيا تتعرض للضرر وبشتى الوسائل. من هنا، يمكن تصور أن العامل الكردى كان حاضرا بقوة فى الحسابات الاستراتيجية لأنقرة قبل الحرب على العراق، نظرا لمرتبته المتقدمة فى الأولويات الاستراتيجية التركية، خاصة أن السياسة التركية تجاه الأكراد تجد إجماعا وطنيا من العسكر ورجال الاقتصاد، والاحزاب العلمانية، إضافة إلى رموز الإسلام السياسى التركى مثل نجم الدين أربكان سابقا، ورجب طيب أردوغان وعبدالله جول حاليا.

الطموحات الكردية والمخاوف التركية:

تغير الوضع بعد احتلال العراق جذريا فى غير صالح تركيا للأسباب التالية: ١- أصبحت واشنطن تدير العراق وليس حكومة صدام، وهى المسيطرة على ثروات العراق النفطية، وليست بحاجة إلى تركيا عسكريا، مثلما كان الحال إبان حرب الخليج الثانية.

٢- تتحالف واشنطن مع الاكراد فى شمال العراق، وهذا التحالف اقوى بكثير من تحالف واشنطن مع الفصائل الشيعية التى تمثل الحكومة المركزية فى بغداد. وهكذا، ربح الأكراد غطاء دوليا يصعب مهمة تركيا التى أصبحت تتشارك مع الأكراد فى الغطاء الدولى نفسه.

٣- تشكل منطقة الحكم الذاتى الكردى فى شمال العراق عازلا أمام تمدد الأتراك فى العراق وبالتالى تحافظ واشنطن على توازنات الوضع الحالى: هدوء فى الشمال، مقاومة سنية فى الوسط، وتمدد النفوذ الإيرانى فى الجنوب، ومحاولة السيطرة على الوضع فى إطار الرقعة الميدانية وباللاعبين المذكورين.

٤- فقدت تركيا دور "الوكيل" للولايات المتحدة الأمريكية فى العراق، بسبب وجود القوات الأمريكية فى العراق، وفقدت بالتالى "المبادأة الإقليمية".

ويكفى للتدليل على خسائر تركيا الاستراتيجية المقارنة بين وضعية مدينة كركوك قبل الاحتلال وبعده، فقد ظلت كركوك خارج منطقة "الحكم الذاتى الكردى" المقامة منذ عام ١٩٩١، والآن كركوك تحت سيطرة عسكرية كردية كاملة وبمحافظ كردى، فى شكل لا يخفى من أشكال "السيادة". ويلاحظ فى هذا الإطار أنه خلال فترة الحرب على العراق، طالب مسعود برزانى، زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى، فى مسودته لإعداد "دستور عراق ما بعد الحرب" بإقامة فيدرالية عربية -كردية فى العراق، على أن تكون كركوك عاصمة للجزء الكردى من الدولة. وبعد احتلال العراق، نجح الأكراد فى تثبيت المادة ١٤٠ فى الدستور العراقى، ومفادها أن مصير مدينة كركوك سيتحدد وفقا لاستفتاء عام بين سكان المدينة. وفى حين يطالب أكراد العراق باستفتاء عاجل حول مصير المدينة، يعارض العرب والتركمان ذلك بسبب التغييرات الديموجرافية التى طالت المدينة لمصلحة الأكراد. وقد قام الأكراد بتهجير عائلات عربية من المدينة واستجلاب أكراد من مناطق كردية أخرى إلى كركوك. فضلا عن السيطرة على ملفات السجل المدنى الخاصة بكركوك إبان توغل قوات الاحتلال فى الشمال. وتكمن مشكلة الحسابات السياسية التركية فى حقيقة مفادها أن ضم كركوك إلى منطقة الحكم الذاتى الكردى سيشكل أساسا ماديا للدولة الكردية المفترضة فى المستقبل. وهكذا، تم تثبيت منطقة الحكم الذاتى الكردية عسكريا وقانونيا، فى ظل تحالف أكراد العراق مع واشنطن، وتقدير واقعى للمكاسب والخسائر بعد احتلال العراق، ومضمونها أن الاكراد هم الرابح الأول من احتلال العراق، وإن غاب مشروع "الفيدرالية القومية" فى العراق بين العرب والاكراد، كما كان مسعود برزانى يطالب قبل الحرب، فإن مشروع "فيدرالية الأقاليم" بين الشمال والوسط والجنوب جار على قدم وساق. ولأن أكراد شمال العراق فى حالة نادرة من الانسجام الوطنى الآن قبل الدخول فى استحقاقات

عصيرية قادمة، فإن المأزق التركي يزداد حيال أكراد العراق.

التدخل العسكرى التركى وتداعياته :

لا تستطيع المؤسسة العسكرية التركية احتمال سيطرة الأكراد على كركوك ونفطها، كما أن واشنطن ترفض حتى الآن إعطاء الدور الأخضر لعبور الحدود العراقية بسبب تحالفها مع الأكراد. ويعود الموقف الأمريكي إلى حقيقة مفادها أن واشنطن المأزومة، بفعل المقاومة السنية في الوسط، والعرقلة الإيرانية في الجنوب وعبر الحكومة العراقية، لا يمكنها التخلي عن الهدوء في الشمال، وإلا أصبحت هزيمتها في العراق ناجزة. وعلى الناحية المقابلة، فإن تركيا هي حليف تاريخي لواشنطن وعضو في حلف الناتو، ولا يمكن لواشنطن المغامرة أيضا بتحالفها مع تركيا. بمعنى آخر، لا تستطيع واشنطن أن تنحاز لأى من الطرفين بوضوح، ولذلك يحاول كل من الأتراك وأكراد العراق فرض أمر واقع جديد على واشنطن، ولكن في إطار التحالف معها. الأكراد يتقدمون بخطوات واسعة نحو تحقيق أمانيهم القومية، وتركيا تحشد قواتها على الحدود مع العراق، بشكل يفوق كثيرا الحشود الخاصة بمطاردة فلول حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ويصل إلى مستوى التحضير لغزو بري واسع.

ولكن احتمال التدخل العسكرى في شمال العراق يستدعى نتائج وتداعيات متباينة، من بينها:

تداعيات داخلية :

أ- من المتوقع - في حالة التدخل العسكرى - أن ينجح حزب الحركة القومية بزعامة دولت باهشلي في تخطى حاجز الـ ١٠٪ اللازمة للتمثيل بالبرلمان التركى، وبالتالى تغيير المشهد السياسى التركى الذى يشهد استقطابا ثنائيا بين العلمانيين والاسلاميين، أو بين حزب الشعب الجمهورى بزعامة دينيز بايكال، وحزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان. ساعتها، سيتمكن حزب الحركة القومية من سحب شرائح انتخابية تقليدية كانت ستصوت لمصلحة حزب العدالة والتنمية، ويمكن تصور أن هذه النتيجة ستكون مواتية للمؤسسة العسكرية التركية.

ب- عودة المؤسسة العسكرية التركية للعب دور في السياسة التركية أكبر مما تلعبه الآن.

جـ- زيادة الضغوط الأوروبية على تركيا، وتراجع احتمالات انضمامها للاتحاد الأوروبى، وبالتالى تغيير الأولويات الاستراتيجية التركية لمصلحة دور معترف به في الشرق الأوسط يبدأ عسكريا من العراق.

وهى كلها نتائج تصب في صالح المؤسسة العسكرية التركية، التى يمكنها ترتيب "إجماع وطنى" عليها وقلب صورة المشهد السياسى التركى الحالى.

تداعيات إقليمية :

أ- اعادة توزيع الأوراق في العراق، إذ ستصبح تركيا -في حالة القيام بالغزو- اللاعب الأساسى في شمال العراق إلى جوار إيران، التى تسيطر عبر وسائل متعددة على جنوب العراق.

ب- بدء ظهور دور إقليمى تركى في المنطقة، يبدأ من العراق ولا يتوقف بالضرورة عنده، وبالتبعية تغيير التوازنات الحالية في الشرق الأوسط.

تداعيات دولية :

أ- دخول تركيا إلى شمال العراق مربوط بضوء أخضر أمريكى، والأخير كان مستعصيا منذ احتلال العراق ٢٠٠٣، والسماح به الآن يعنى أن واشنطن تخطط لانقلاب كبير في استراتيجيتها بالعراق والمنطقة.

ب- عودة تركيا للعب دور الوكيل في العراق والمنطقة، مما يعد مؤشرا على قرب انسحاب امريكى من العراق.

ج- زيادة الضغط على إيران وترجيح سيناريوهات التصعيد معها.

الخلاصة :

تعكس الأزمة العسكرية الحالية على الحدود العراقية - التركية إشكالية متعددة المستويات. ففى المستوى الأول، تتفاعل الطموحات الكردية المتعاظمة مع ما تستتبعه -بالضرورة التاريخية والموضوعية- من مخاوف تركية متزايدة. أما المستوى الأعمق للبناء الصراعى التركى - الكردى، فيتجسد في اختلال الموازين الإقليمية في جوار العراق بعد احتلاله، على العكس مما جرت عليه التوازنات والتحالفات الإقليمية خلال العقدين السابقين للاحتلال. ورغم أن التطورات بعد الاحتلال قد حققت مكاسب إقليمية إيرانية في العراق ومكاسب كردية في شمال العراق، إلا أن هذه المكاسب لم تستقر بعد، بحيث يعترف بها دوليا عبر دمجها في منظومة إقليمية جديدة للمنطقة. ولأن العراق وجواره في لحظة فاصلة بين مرحلتين، فإن الأطراف المحلية والإقليمية المختلفة تحاول فرض واقع على الأرض يمكن أن يستمر بعد خروج قوات الاحتلال الأمريكى. وبسبب الترابط الموضوعى بين التشابكات الإقليمية والمصالح الدولية التى تعترف بالمنظومات الإقليمية وتكسبها المشروعية الإجرائية والعملية، فلا يمكن تصور استقرار التطورات الحالية في العراق أو الانقلاب عليها دون الضوء الأخضر الأمريكى. وواشنطن التى تواجه الطموحات الإقليمية الإيرانية وتضعها في مرتبة التحدى الأكبر أمامها في الشرق الأوسط، لا يمكنها خسارة حليفها التركى، خصوصا في حالة تفضيل واشنطن للحسم العسكرى ضد إيران. وعندها، ستتغير التوازنات في المنطقة بعمق، كما سيفقد أكراد العراق الغطاء الأمريكى لمصلحة دور تركى لا يمكن الاستغناء عنه. أما إذا اتجهت واشنطن إلى التفاهم الإقليمى مع إيران، وهو احتمال لا يمكن استبعاده نهائيا، فستكون تركيا الخاسر الأول من هذا التفاهم، ويمكن لواشنطن تعويض أنقرة بهامش حركة و"تنازلات" في شمال العراق. بمعنى آخر، يمكن للأكراد استثمار التغير في الموازين لتحقيق مكاسب على الأرض في العراق في ظل غياب رؤية أمريكية شاملة لخريطة التوازنات في الشرق الأوسط، ولكن هذه المكاسب لا تعدو أن تكون مكاسب مرحلية ووقتية الطابع. ومرد ذلك أن المفاضلة بين التحالفين الأمريكى - الكردى في العراق، أو الأمريكى - التركى في المنطقة، هى محسومة لصالح تركيا التى تؤهلها قدراتها العسكرية والاقتصادية، وثقلها الديموجرافى ونموذج نظامها السياسى، لتصبح الشريك الأكثر منفعة لواشنطن في المنطقة. كركوك وما يدور حولها من صراع هى صفارة الانطلاق للحظة إقليمية جديدة تنسخ ما قبلها من توازنات وتثبت متغيرات إقليمية جديدة، تنتظر القوات التركية المرابطة على الحدود مع العراق الانتهاء من حسابات السياسة في أنقرة. ولكن لحظة الانطلاق إلى شمال العراق ستمثل لحظة انطلاق أخرى للمنطقة من توازن إقليمى إلى آخر.

ساركوزى وسياسة فرنسا الخارجية

■ خــالدسـعــدزغلول *

دخلت فرنسا عهدا جديدا، بعد أن حسم الفرنسيون السباق إلى قصر الإليزيه، واختاروا -دون مفاجآت- أقوى رجل فى البلاد، مرشح اليمين نيكولا ساركوزى (٥٢ سنة) رئيسا سادسا للجمهورية الخامسة، وخليفة لآخر رجالات الديجولية المحترمين جاك شيراك. ينتمى ساركوزى إلى جيل جديد يتولى السلطة فى بلد فقد الثقة فى نخبته على غرار معظم الدول الأوروبية تقريبا .. رئيس من مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية، وصل إلى الحكم بعد انتخابات شهدت نسبة مشاركة قياسية بلغت نحو ٨٥٪. حصل ساركوزى على نسبة ٥٣٪ من اجمالى أصوات الناخبين، مقابل ٤٧٪ لمنافسته الاشتراكية سيجولين روايال، مما منحه تفويضا لإحداث تغييرات وإصلاحات مهمة على جميع الصعد والميادين.

يدعو ساركوزى - المعجب بنمط المجتمع الأمريكى - الى ابتكار نموذج فرنسى جديد يقوم على قيم العمل وإعادة إحياء الجمهورية. كذلك، يدعو إلى "ثورة اقتصادية" مع تخفيض كبير للضرائب، واعدا بخفض معدل البطالة الى ٥٪ خلال خمس سنوات، مع تأهيل العمال الذين أهملهم اليمين لفترة طويلة. وقد اعتبر نتيجة فوزه دليلا كافيا على رغبة الفرنسيين فى القطيعة مع الماضى. وتفيد المؤشرات بأن فرنسا ستكون أطلسية على المستويين العسكرى والسياسى، بينما ستحافظ على مكانتها الاوروبية على المستوى الاقتصادى فقط، الأمر الذى يؤكد أن دورها القيادى للبيت الاوروبى سيبدأ على عكس رغبة ساركوزى بالتراجع، سيما وانه المرشح لتولى منصب تونى بلير فى أوروبا، ليكون رجل الولايات المتحدة فى القارة العجوز. وقد كان الرئيس شيراك يعتبر أوروبا ثقلا موازيا للولايات المتحدة، وعانى كثيرا من كون أوروبا تبدو عملاقا اقتصاديا، ولكنها على ارض الواقع قزم سياسى. فركز عمله على فكرة الارتقاء بالاتحاد الى مستوى القطب العالمى ليشغل الفراغ الهائل الذى تركه السوفيت. كان شيراك يفكر ويعمل فى الاستراتيجيات التى تجعل العالم متعدد الأقطاب، بينما نجد خليفته -الذى يؤكد أولوية أوروبا فى سياسة فرنسا- يرغب فى جعل أوروبا شريكة اقتصادية وسياسية واستراتيجية لأمريكا لا منافسة لها.

وقد تعهد بالالتزام بالعلاقات مع أوروبا بعد فوزه، معتبرا أن فرنسا بانتخابه قد عادت إلى البيت الأوروبى. وقال ساركوزى -فى أول خطاب رسمى للأمة- "أريد أن أوجه دعوة لشركائنا الأوروبيين الذين يرتبط مصيرنا بهم ارتباطا عميقا، أقول لهم فيها إننى كنت أوروبيا طوال حياتى .. الليلة عادت فرنسا إلى أوروبا". وسخر أولى ساعات حكمه لزيارة ألمانيا ولقاء المستشارة ماركيل رئيسة الاتحاد الأوروبى، فى رسالة قوية -تجاوزت اللفتات الودية- ليؤكد لها ضرورة العمل المشترك لتصحيح ما فات من أخطاء الإدارة السابقة، التى

(*) باحث فى العلاقات الدولية.

انتهجت استراتيجيات ضعيفة أسفرت عن رفض الشعب للدستور الأوروبى فى زلزال سياسى كبير، مما عرقل مسيرة أوروبا وأضاع ٥٠ عاما من الجهود الفرنسية فى هذا الصدد. اقترح ساركوزى وضع آلية عمل فرنسية - ألمانية سريعة للخروج بأوروبا من أزماتها الدستورية والمؤسساتية، ولاسيما أن فرنسا سترأس الاتحاد فى يناير ٢٠٠٨. ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز العلاقات الفرنسية - الألمانية تمثل أولوية فى توجه الرئيس الجديد. وقد توافر الانسجام بين قطبى الاتحاد الأوروبى بسرعة على جميع الصعد، فاتفقت باريس وبرلين على مواقف موحدة تجاه تركيا وإيران، وصياغة جديدة للعلاقة مع واشنطن، وعلى موقف واحد من فلسفة العمل الاجتماعى ودور الدولة فى المجتمع، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن مرحلة انبعاث الأوروبى قد بدأت بالفعل. كما أعلن ساركوزى أنه لن يلجأ إلى إجراء أى استفتاء جديد على الدستور الأوروبى، معتبرا أن الشعب الفرنسى قد قال كلمته عندما رفضه، لكنه يقترح مجلسا أوروبيا مصغرا لبحث حلول خروج أوروبا من أزماتها المؤسساتية والدستورية. وسيقف ضد ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبى، حتى لا تصبح أوروبا -على حد قوله- عند حدود إيران والعراق، وسيسعى لإعادة تقييم اليورو، الذى يعتبره سببا رئيسيا فى إفقار الفرنسيين.

نهاية الديجولية :

أما على الصعيد الفرنسى، فنلاحظ أن الرئيس الجديد يقتبس الكثير من فكر مارجريت تاتشر فى سياسة الإصلاح والتحديث لمرور فرنسا بالتجربة نفسها التى مرت بها بريطانيا فى السبعينيات (بطء النمو وارتفاع نسبة العجز والبطالة). كما أنه معجب بأسلوب تونى بلير فى إدارة البلاد، والذى رفع به المستوى المعيشى للشعب والنمو الاقتصادى لبريطانيا. وينتظر الشعب الفرنسى من الرئيس الجديد أن يعيد لفرنسا عافيتها الاقتصادية، أيا كانت الطريقة التى سيتفاعل عبرها الاقتصاد مع الشعب والمجتمع. ولهذا، فمن المرجح أيضا أن يشهد عصر ساركوزى نهاية للديجولية. فلا يمكن النظر إلى ساركوزى على أنه شخصية سياسية تتماهى بشكل تام مع أى تيار من التيارات التاريخية المعروفة لليمين الفرنسى. فهو ليس ديجوليا (حتى وإن كان رئيسا للحزب الديجولى الذى ألفه شيراك)، لأن الرجل قد انفصل عن مبادئ الديجولية بمجرد أن دخل فى علاقة شراكة سياسية مع الأمريكيين والبريطانيين تجاوزت أطر العلاقة التاريخية للتحالف الاستراتيجى بين الدول الثلاث. كما أن القضايا التى يهتم بها ساركوزى لم تكن هى أبدا تلك القضايا الديجولية العظيمة التى تتعلق بمصير فرنسا وقدرها فى هذا العالم، ومنها -على سبيل المثال- العبقرية الفرنسية المفترضة، وحاجة فرنسا إلى السيادة والاستقلال، والتخلص من أى نفوذ أو تأثير أجنبى وخصوصا الأمريكى. يعتبر ساركوزى شبيها بالرئيس الأمريكى الراحل جون كيندى فى الحياة والتفكير، أكثر من أى زعيم فرنسى على مر الزمن، ويقتبس الكثير من النموذج الأمريكى، مثل إنشاء مجلس للأمن القومى فى قصر الاليزيه مرتبط مباشرة بمكتبه -على الطريقة الأمريكية- وبإشراف وزارتى الخارجية والدفاع. وقد عين جان دافيد ليفيت -وهو رجل الصلح مع الأمريكيين، وسفير فرنسا فى واشنطن الذى يعود إليه الفضل فى امتصاص غضب الإدارة الأمريكية وتغير مسار الرئيس شيراك تجاه واشنطن فى الأعوام الأخيرة -مستشارا للمجلس (منصب كوندوليزا رايس السابق). وسيكمل هذا المجلس الحلقة المفقودة بين أجهزة الاستخبارات والعمل الدبلوماسى ليكون بمثابة هيئة لتحليل وبلورة الأفكار فى مجال الأمن والدفاع فى الفترات العادية، كما فى الأزمات، عبر كوكبة من رجالات الدبلوماسية والعسكرية الكبار. وأعلن ساركوزى أن فرنسا ستكون صديقة للولايات المتحدة التى توترت العلاقات معها بسبب غزو العراق عام ٢٠٠٣، مؤكدا أن الولايات المتحدة يمكنها الاعتماد على صداقة فرنسا. وقد أشار ساركوزى إلى الاختلاف مع الولايات المتحدة حول قضية الاحتباس الحرارى فى قمة الثمانى فى منتجع هايليجندام "سد القديسين" بألمانيا خلال الفترة (٦-٨ يونيو ٢٠٠٧)، حيث قال: "أريد أن أقول لهم (الأمريكيين) كذلك إن الصداقة هى قبول الصديق لحق صديقه فى التصرف بشكل مختلف، وإن من واجب الأمم العظيمة -مثل الولايات المتحدة- ألا تعرقل مكافحة الاحتباس الحرارى بل وأن تتولى قيادة هذا الكفاح، لأن ما هو عرضة للخطر هنا هو مستقبل البشرية جميعا".

لكننا لا نتوقع أن يقوم ساركوزى فورا بتفكيك السياسة الخارجية لشيراك، فهناك مؤشرات تدل على حرصه على الاستمرارية فيما يتعلق بالكثير من المسائل، مثل غزو العراق، وحتمية إنشاء دولة فلسطين ذات سيادة، وضرورة بناء أوروبا سياسيا ودفاعيا. وقد تبنى سياسة توفيقية تجاه روسيا والصين خلال قمة الثمانى مؤخرا فيما يتعلق بخطر نشر شبكة الدفاع الصاروخية الأمريكية فى أوروبا (مؤشر الحرب ضد إيران). وتحرص فرنسا على احترام تاريخ علاقاتها الدولية ومصالحها المشتركة مع العالمين العربى والاسلامى، حيث ظلت باريس تتبنى خطا واحدا منذ فترة حكم شارل ديجول تجاه ملفات حيوية، مثل قضايا لشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا وغيرها. فلفرنسا مرتكزات أساسية لا تتغير بتغير المعسكرات السياسية، احترمها مختلف الرؤساء، من بينهم الاشتراكى فرانسوا ميتران الذى كان صديقا مقربا لإسرائيل، لكنه حافظ على الخطوط الديجولية ولم يتجاوزها تجاه العالم العربى، حتى إن الرئيس الاشتراكى لم يغير بندا واحدا فى توجهات السياسة العربية لفرنسا، بل على العكس اتخذ مواقف تاريخية محمودة له، منها توفير الحماية لخروج الرئيس الفلسطينى الراحل ياسر عرفات وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢، وإنقاذه من الاغتيال الذى نصبه له شارون عبر دهاليز السفارة الفرنسية، ومطالبته إسرائيل -عبر خطاب شهير له فى الكنيست- بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى وإقامة دولة فلسطينية، وكان أول من اعتبر الزعيم ياسر عرفات رئيسا لدولة فى البروتوكول الفرنسى، وكان من أشد قادة أوروبا والعالم تمسكا بعدالة وشرعية قضيته. وقد سار ميتران الاشتراكى أيضا على نهج السياسة العربية لفرنسا التى أرسى مبادئها الزعيم شارل ورفض تقديم الاعتذار للشعب الاسرائيلى عن تورط حكومة فرنسا فى مذابح اليهود بتعاونها مع النازية، مثلما رفضه



أسلافه من الرؤساء، بينما قدم لهم جاك شيراك هذا الاعتذار بسخاء. ورفض توجيه الاعتذار للشعب الجزائري على الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في حقه خلال ١٣٢ سنة من الاحتلال.

بيد أنه من المتوقع، مع حفاظ الرئيس الجديد بشكل عام على سياسة فرنسا الخارجية، حدوث تغيير نسبي في المواقف من بعض القضايا الخارجية، بحكم أن ساركوزي يمثل جيلا جديدا لديه عزيمة على تحقيق الذات وإثبات الوجود بابتكار نمط مختلف للحكم. وبما أنه صديق إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية الحميم، فهو سيحافظ على هيكل المبادئ الفرنسية، ولكنه لن يعارض الحليفة الكبرى (الولايات الامريكية) في مجلس الأمن في القضايا الكبرى كما فعل شيراك. فبالرغم من استنكار ساركوزي إقدام الإدارة الأمريكية على التلويح باستخدام القوة وشن حرب ضد طهران، بسبب طموحاتها الشرعية في امتلاك قدرات نووية تعيد للمنطقة التوازن الاستراتيجي أمام إسرائيل، فإنه لن يذهب بمعارضته مذهب شيراك في مجلس الأمن بالتلويح بالفيتو، بل سيكتفي بنصيحة الصديق لعرض وجهة نظره المخالفة. وإذا ما تم طرح قرار لحرب للتصويت في الأمم المتحدة لكسبه الشرعة الدولية، فانه سوف يمتنع عن التصويت حتى يسجل موقف احتجاج فرنسا فقط. وهذا يعني تمرير القرار وبالتالي تقنين الحرب.

مواجهات ساركوزي القادمة:

كان أكثر ما صدم دول شمال إفريقيا في مشروع ساركوزي، تلك المواقف القاطعة التي اقتبس قسما مهما منها من برنامج اليمين المتشدد، ممثلا في "الجبهة الوطنية"، بزعامة جان ماري لوبن، خاصة في مجال مكافحة الهجرة وتقليص منح التأشيرات للراغبين من الدول الافريقية والمغرب العربي، حيث أعلن في قمة الثماني تضامنه مع الشعوب الإفريقية وحرصه على التنمية في القارة السمراء، ولكن يسجل دعم فرنسا مشروطا بالحد من الهجرة الإفريقية اليها. وهناك بالتحديد خشية على مصير مليونين و٢٦٥ ألف أجنبي يقيمون حاليا في فرنسا، أغلبهم بدون أوراق رسمية، ويشكل العرب أكثر من ٦٥٪ منهم.

كما أن أكثر ما شحذ الاحتقان الجزائري ضد الرئيس الفرنسي الجديد، أنه نكأ جراح التاريخ، وعبر في الوقت نفسه عن انحياز واضح لإسرائيل. فقد أثارت تصريحاته عن الفترة الاستعمارية (وهي الفترة الحساسة وسر توتر العلاقات الثنائية حتى اليوم) ردود فعل عنيفة في الجزائر، اشتركت فيها الحكومة والمجتمع الأهلي والنخب على السواء.

فما إن عبر ساركوزي عن نيته رد الاعتبار للمتعاونين الجزائريين مع سلطات الاحتلال اثناء حرب التحرير والمعروفين بالحركيين "الخونة"، حتى ثارت عاصفة من الاشمئزاز والإدانة في الجزائر، كان المبادر باطلاقها رئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم. ويعني هذا أن مشروع "معاهدة الصداقة"، التي تأجل توقيعها على زمان الرئيس جاك شيراك، والرامية لطي صفحة الحقبة الاستعمارية، سيبقى في ادراج الحكومتين لفترة طويلة أخرى، مادام المناخ المناسب لتوقيعها بات أبعد منالا، بينما تحتاج فرنسا إلى التعاون الاقتصادي والسياسي مع الجزائر الغنية بالثروات البترولية والمعدنية والغازية، وكذلك لكسب ثقة ملايين الجزائريين المقيمين في فرنسا.

في المقابل، اثار ساركوزي قلقا في ليبيا بسبب تصريحات بعد فوزه، حيث أعاد في خطابه للأمة الموقف المتشدد الذي أعلن -خلال الحملة- عن مشكلة الممرضات البلغاريات المسجونات في ليبيا منذ فبراير ١٩٩٩ في قضية حقن دماء ملوثة لأطفال ليبيين وعرب. وقد حكم بالإعدام على الممرضات الخمس وطبيب فلسطيني في مايو ٢٠٠٤ بتهمة نقل فيروس الإيدز الى ٤٢٨ طفلا ليبيا في مستشفى بنغازي، توفي ٥٦ منهم، وتم تثبيت الحكم في ديسمبر ٢٠٠٦. وهنا وقع في خطأ كبير، لكون القضية من اختصاص القضاء الوطني لدولة كاملة السيادة وتتمتع بالاستقلال، مما أوقع نفسه وبلاده في قضية ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين، بالإضافة إلى التشكيك في نزاهة القضاء الليبي والتدخل في شئون البلاد الداخلية. وقد أرسل وزير خارجيته برنارد كوشنير إلى طرابلس للنظر في هذه القضية، محاولا إثناء القيادة السياسية عن إعدام المتهمات خلال شهر يونيو الماضي، مما دفع البعض في الجماهيرية لشن هجوم عنيف ضده، معتبرين دماء أطفال ليبيا ليست سلعة انتخابية وان عليه ألا يحشر أنفه في قضايا البلاد. وبالتالي، لا يستبعد أن تشكل تلك المحاكمة الشرارة الأولى لأزمات ساركوزي مع القيادة الليبية في انتظار صدمات أكبر على الصعيد الافريقي، حيث يلعب قائد الثورة الليبية دورا محوريا يناقض طموحات ساركوزي في القارة السمراء.

من ناحية أخرى، فليبيا سوق مهمة بالنسبة لفرنسا، ولا سيما أن طرابلس هي أول من يعقد مفاوضات لشراء طائرات رافال الحربية في صفقة تجلب على فرنسا مليارات الدولارات. وقد تهدد تدخلات ساركوزي مصالح فرنسا الاقتصادية في ليبيا.

وفي هذا الصدد، شهدت الساحة الباريسية تحركات سياسية ليبية مكثفة خلال شهر مايو الماضي لتدارك تصعيد الأزمة وتصحيح أخطاء ساركوزي، حيث حضر إلى باريس أقوى رجلين في القيادة الليبية: موسى كوسا، رئيس المخابرات الليبية، وأحمد قذاف الدم، المسئول السياسي عن الدول الأوروبية، لمقابلة مستشاري الرئيس المنتخب لشرح الخطوط الحمراء، التي يجب على فرنسا عدم تجاوزها في ليبيا. وقد أثمر اللقاء عن اتصال هاتفي قام به الرئيس الفرنسي بالزعيم الليبي معمر القذافي، أعرب خلاله عن رغبة فرنسا في تعزيز التعاون المثمر في كافة المجالات بين البلدين، وتناول القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأكد ساركوزي للزعيم الليبي حرص بلاده على تفعيل وتعزيز التعاون، خاصة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والطاقة بما يحقق المصلحة المشتركة بين فرنسا وليبيا، مشيرا إلى "حرص فرنسا على التعاون مع ليبيا باعتبارها "بوابة إفريقيا الشمالية". ونقل عن ساركوزي قوله للقذافي إن "تفعيل الحوار الأوروبي والإفريقي من شأنه أن يدعم التعاون بين القارتين بما يحقق مصالح شعوبهما". ومن الواضح أن الرئيس الفرنسي اراد التخفيف من اثر تصريحاته حول قضية

المرضات لخشية فقدان ليبيا التى تحتاج إليها فرنسا، ليس بسبب وفرة البترول فحسب، بل أيضا لكون باريس فى حاجة إلى جهود طرابلس فى فض النزاعات الإفريقية.

ويرفض ساركوزى طموحات إيران النووية، مؤكدا أن برنامجها النووى موجه لتدمير إسرائيل، وهو بذلك ينتهج سياسة الكيل بمكيالين، فلم ينتقد ترسانة إسرائيل العسكرية، رغم كشف أولمرت عنها، وهو بذلك يخسر، ليس فقط مصداقية فرنسا فى المنطقة والثقة التى زرعها أسلافه الرؤساء لدى الشعوب العربية والإسلامية، بل يفقد أيضا سوقا اقتصادية مهمة. وبالنظر إلى أهمية النفط الإيرانى، فى الوقت الذى يوشك فيه المخزون الاستراتيجى الفرنسى للطاقة على النفاد، فمن المستبعد أن يخسر ساركوزى إيران كلية. كما أن باريس تحتاج إلى طهران لادماجها فى اللعبة السياسية فى الشرق الأوسط وذلك للسيطرة على حلفائها فى لبنان وفلسطين والعراق لإعادة الاستقرار والأمن إلى المنطقة.

أما تركيا، فيرفض رئيس فرنسا الجديد رفضا قاطعا مبدأ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبى، لكونها -حسب مفهومه- تقع فى آسيا الصغرى، وهو بذلك يتراجع عن وعد الرئيس جاك شيراك لتركيا -قيادة وشعبا- بأن فرنسا سوف تسهم فى تسهيل دخول أنقرة الى المفاوضات الأوروبية، التى ستنتهى بعد ١٠ سنوات، قد تتغير فيها جذريا المعايير والمعطيات.

ويبدى ساركوزى اهتماما بتعزيز الشراكة الأوروبية - المتوسطية، حيث يطرح مشروعه الطموح لانشاء اتحاد متوسطى، تتعاون فيه الدول فى مجموعات صغيرة، لا سيما فى مجال الطاقة والبيئة والهجرة ومكافحة الإرهاب. وتتمثل الفكرة فى إنشاء تضامن ملموس ليكون إطارا يمكن ان يحتضن الطموحات التركية، وبديلا مناسبا لطموحات تركيا الأوروبية، ومما يجد صدى مباشرا عند حكومات اليمين الأوروبية، ولن تجد فيه تركيا بطبيعة الحال تعويضا مناسبا لأحلامها فى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى. فهى بالفعل دولة متوسطية تتفاعل مع محيطها منذ الأزل. من ناحية أخرى، فإن الإدارة الأمريكية مع دخول تركيا للاتحاد الأوروبى، حيث ترى واشنطن أن أنقرة حائط منيع ضد سوريا والعراق وإيران، خصوصا بعد تحالفها العسكرى مع إسرائيل.

إسرائيل وسياسة فرنسا العربية :

أكد رئيس الوزراء الإسرائيلى ايهود أولمرت -فى بيان صادر عن مكتبه- أن العلاقات بين إسرائيل وفرنسا ستزداد قوة تحت رئاسة نيكولا ساركوزى. وأضاف أولمرت "لدى قناعة بأن التعاون بيننا سيكون مثمرا، وأننا سنتمكن معا من دفع النشاط الدبلوماسى والسلام فى منطقتنا". كما أعلن نيتانياهو، الذى يتمتع بصداقة شخصية مع ساركوزى، أن فرنسا سوف تستعيد بزعامته توازنها فى الشرق الأوسط بعد أن أخل به الرئيس شيراك. يذكر أن العلاقات بين إسرائيل وفرنسا تتسم بالتوتر فى الغالب، حيث يعتبر الزعماء الإسرائيليون سياسة باريس فى الشرق الأوسط منحازة لصالح الفلسطينيين، منذ تولى ديجول السلطة وحتى رحيل جاك شيراك.

ويأتى الترحيب الإسرائيلى بساركوزى فى ضوء المواقف التى سبق لساركوزى إعلانها بشأن تدعيم سياسات فرنسا مع إسرائيل وأمريكا، وإعلانه -بافتخار- صداقته لإسرائيل ومتانة صداقته بقادة إسرائيل واللوبى اليهودية فى فرنسا والولايات المتحدة. وفى هذا الإطار، فقد استمع إلى نصيحة المجلس التمثيلى للمنظمات اليهودية الفرنسية باستبدال الوزير الاشتراكى، هوبير فدرين، الذى اختاره للخارجية بالدكتور برنار كوشنير لمعاداة الاول إسرائيل، وبسبب قربه الشديد من ياسر عرفات وجاك شيراك، وهو ما يثير الدهشة، ليس لكونه استبدل وزيرا كفئا بآخر اقل كفاءة فى اللحظات الاخيرة فحسب، ولكن لشدة حرصه على مشاعر يهود فرنسا، وهى سابقة فى تاريخ الجمهورية. وقد بعث ساركوزى عقب انتخابه مباشرة بالعديد من الرسائل إلى الرؤساء والزعماء العرب، تشير إلى محافظة فرنسا على علاقاتها مع العالم العربى. لكن بقيت الهواجس تتوقع انقلابا جوهريا فى العلاقة مع فرنسا لصالح تل أبيب وواشنطن.

وقد التقى أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى، بالرئيس الفرنسى، فى زيارة تعد الأولى من نوعها لزعيم عربى منذ وصوله للإليزيه، وشهد اللقاء توقيع أكبر عقد فى تاريخ شركة "إيرباص" تمد بمقتضاه الشركة الفرنسية المصنعة لطائرات الركاب شركة الخطوط الجوية القطرية بـ ٨٠ طائرة من طراز "إيه ٣٥٠"، بقيمة إجمالية تقدر بنحو ١٦ مليار دولار. وقد وصفت الأوساط الفرنسية الاتفاق بأنه "غير مسبوق" على الصعيد التجارى.كما وقعت قطر عقداً مع المجموعة الفرنسية - الأوروبية للصناعات الجوية والدفاعية "أى إيه دى إس" لتزويدها بنظام رادار متطور ضمن منظومة "درع الوطن الأمنى" بقيمة مليار و٣٢٢ مليون دولار، مما أسعد الرئيس الفرنسى الذى بات يدرك أن مصلحة فرنسا العليا مع العرب. واعتبر العديد من المراقبين الفرنسيين زيارة أمير قطر لباريس أنها بعثرت كثيرا من الأوراق، خاصة بعد التخوفات التى أثيرت إبان الحملة الانتخابية الرئاسية من تغيير محتمل لسياسة فرنسا إزاء القضايا الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالعالمين العربى والإسلامى، ولا سيما انها بداية لسلسلة من الصفقات العربية الضخمة.

ولا نفرط فى التشاؤم فى هذا الإطار، فهناك عدة مؤشرات تقودنا إلى عدم التوقع بحدوث انقلاب شامل فى توجهات السياسة الفرنسية تجاه العالم العربى. فرغم إعلانه صداقته مع إسرائيل، لكنه يطالبها بضرورة إقامة دولة للفلسطينيين ذات سيادة تتعايش مع إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل والولايات المتحدة تعانيان من أزمات داخلية قد تؤدى إلى تغيير فى سياساتهما. كما أنه من المتوقع أن يلجأ براون، خليفة بلير، إلى تعديل سياسات بريطانيا الخارجية. وهذا يعنى أن الدول الثلاث التى يراهن عليها (أمريكا، بريطانيا، إسرائيل) تمر بمراحل تغيير انتقالية. ولذلك، فالأرجح أن يمارس ساركوزى نوعا من التحفظ فى إحداث انقلابات فى توجهات سياسة فرنسا الخارجية. وسيكون من الخطأ السياسى تغيير دفة التوجهات الخارجية الفرنسية فى وقت قد تأتى فيه التحولات السياسية الدولية باتجاهات تقود إلى تعديل المواقف الراهنة والانفتاح على الجانب العربى.

حقبة بلير.. رؤية مغايرة للعلاقات الدولية

■ يسرا الشرقاوى*

فى مقال كتبه تونى بلير ونشرته مجلة إيكونوميست(١) المرموقة، اعترف رئيس وزراء بريطانيا -الذى سيحمل لقب السابق بصدور هذا العدد من "السياسة الدولية" - بأنه ما كان يتصور أن ينفق القسم الأكبر من سنواته العشر فى الحكم، مستغرقا فى ملف السياسة الخارجية البريطانية. من جانبهم، أكد أغلب البريطانيين - وفقا لكثير من الدراسات واستطلاعات الرأى - أنهم لن يتذكروا لبلير - صاحب مشروع العمال الجديد ومهندس اتفاقية سلام أيرلندا الشمالية - سوى العراق.

اعتراف بلير وتقييم الرأى العام البريطانى لإرثه السياسى يؤكد ما هو واضح بالفعل، وهو أن الشق الخارجى فى أجندة بلير السياسية ليس بالضرورة أهم من نظيره الداخلى، ولكنه الأكثر تأثيرا على المستويين الخارجى والداخلى البريطانيين. مقاربة السياسة الخارجية البريطانية طوال سنوات بلير العشر تبدو فكرة جذابة بقدر ما هى شديدة الصعوبة. وتكمن الصعوبة أولا فى طول الفترة الزمنية: عشر سنوات منذ عام ١٩٩٧ وحتى تنحيه رسميا فى ٢٧ يونيو ٢٠٠٧. ثانيا: الطبيعة الحساسة لهذه الفترة. فقد زخرت سنوات بلير العشر بالأحداث التى غيرت اتجاه السياسة الدولية بشكل قاطع، ولعل اعتداءات ١١ سبتمبر وتداعياتها المثال الأبرز.

ثالثا: يجد الباحث نفسه بين خيارين: إما العرض السريع للملفات التى فتحها بلير وتناولها، مثال: العراق، التغيرات المناخية، جهود التنمية فى إفريقيا، والإرهاب، أو تناول المفاهيم والقضايا التى ادخلها بلير لأول مرة إلى معجم السياسة الخارجية البريطانية أو أعاد صياغتها. وكانت هذه الملفات بمثابة تطبيق لها، مثال: مفهوم التدخل العسكرى لأغراض إنسانية، البعد الأخلاقى للسياسة الخارجية البريطانية، عسكرة السياسة الخارجية، الأحادية مقابل التعددية، توازن التحالفات بين الولايات المتحدة وأوروبا.

يتميز الأسلوب الثانى بأنه الأشمل، فهو يطرح المفاهيم الرئيسية التى سيطرت على خطاب السياسة الخارجية لدى بلير، وفى الوقت نفسه يتيح فرصة لتصفح غالبية الملفات السابق الإشارة إليها. ورغم أهمية الملفات وتوقع استمرار فتحها إلى ما بعد عهد بلير، إلا أنها المفاهيم التى سوف يكون لها تأثير قوى فى توجيه السياسة الخارجية البريطانية بل والعديد من جوانب العلاقات الدولية لسنوات وسنوات. على سبيل المثال، فإن المنطق الذى ساقه بلير لتبرير عملية كوسوفو عام ١٩٩٩ كان وراء استصدار شبه اعتراف دولى بإمكانية تجاهل المبدأ المقدس الخاص بـ "سيادة الدولة"، واستخدام أحد أطراف المجتمع الدولى القوة العسكرية ضدها لأغراض إنسانية. وإن كان نموذج العراق قد زاد من صعوبة إعادة توظيف هذا المفهوم، فإنه لن يلغيه وكان المفاهيم إذن ستكون ركيزة هذا التقرير عن سياسة بريطانيا الخارجية خلال سنوات بلير.

أولا- مبدأ "المجتمع الدولى" التدخل لأغراض إنسانية/ البعد الأخلاقى:

فى عهد ما بعد ١١ سبتمبر، عرفت السياسة الدولية ما اصطلح على تسميته مبدأ بوش The Bush Doctrine(٢). وبدرجة أقل من الاهتمام والشهرة، ظهر أيضا ما اصطلح على تسميته بـ

Blair's International Community" Doctrine

(٣) والذى سبق الأول بنحو خمس سنوات. وفى ذلك رد على أول الاتهامات الموجهة إلى سياسة بلير الخارجية: أنها ببساطة سياسة أمريكا الخارجية، ولكن بلكنة إنجليزية، وكشف عن أحد أهم المفاهيم التى سيطرت على سياسة بلير الخارجية منذ أولى سنوات عهده وحتى آخر أيامه فى عشرة داوننج ستريت.

مبدأ "المجتمع الدولى"، أطلقه بلير على مرحلتين، الأولى كانت

(*) صحفية بالقسم الخارجى بجريدة الأهرام.

فى أبريل عام ١٩٩٩، حيث روج -فى سياق ما عرف بخطاب شيكاجو- لعملية توجيه قوات حلف "الناتو" ضربة جوية إلى صربيا، بدون الحصول على تفويض من الأمم المتحدة. منطق بلير فى ذلك الوقت تلخص فى أن بعض سلوكيات الأنظمة الحاكمة وسياسات الدول لا يمكن استمرار التعامل معها بمثابة شأن داخلى يتعلق بسيادة الدولة، لتداخل العلاقات الدولية فى عهد العولمة Interdependence. وبناء عليه، يمكن لدولة ما التدخل عسكريا ضد دولة أخرى تخضع لحكم نظام قمعى لوقف انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان، وذلك تحت ظروف محددة، وفى استثناء للحظر المفروض من قبل القانون الدولى بتجنب "اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة أراضى أى دولة أو استقلالها السياسى".

بمبدأ "المجتمع الدولى" لا يلغى بلير دور الأمم المتحدة ولكنه، كما يشرح بول رينولدز(٤)، يقف فى منتصف الطريق بين الحرية المطلقة التى ترغب إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش أن تتمتع بها الدول -أو بالأحرى الولايات المتحدة- فى تحركاتها، والالتزام الدقيق بقواعد القانون الدولى وبنود ميثاق الأمم المتحدة فيما يخص علاقات الدول بعضها ببعض. فمبدأ "المجتمع الدولى" لا يعلى دور الدولة على دور الأمم المتحدة والقانون الدولى، ولكنه يسمح للدول المنفردة بالتحرك فى حالة عجز الأمم المتحدة عن اتخاذ قرار للتعامل مع انتهاك ما للقوانين والأعراف الدولية، فيما عرف بعد مرحلة كوسوفو بالتدخل العسكرى لأهدف إنسانية

Humanitarian Intervention.

ومرجع ذلك إيمان بلير الراسخ بأن غالبية سياسات الدول لا تتوقف آثارها عند حدودها الجغرافية، بل قد تطول غيرها. كما أن قرار التحرك المنفرد من قبل الدولة، ليس مطلقا، ولكنه ممكن فى ظل ظروف محدودة ومحددة. ومهد هذا المنطق لشن الناتو ضرباته لصربيا بدون الحصول على تفويض من مجلس الأمن عام ١٩٩٩. وقد اكتسبت هذه الخطوة بحصولها على مباركة المجتمع الدولى، شيئا من الشرعية وشجعت بلير على خوض معركة شبيهة عام ٢٠٠٠ فى سيراليون.

مما سبق، يتضح صدق التحليل الذى قدمه مايكل اليوت فى مجلة "التايم"(٥) حول سياسة بلير الخارجية، والذى جادل فيه بأن فلسفة بلير حول مسألتى التدخل باستخدام القوة فى شئون الدول الأخرى، واضطلاع بعض الدول بالوقوف لانتهاكات الأنظمة الموصومة بالديكتاتورية - يرجع ذلك لبداياته فى الحكم ويسبق ١١ سبتمبر وتحالف بوش- بلير بعدة سنوات. المرحلة الثانية من تطور هذه الفلسفة جاءت عقب اعتداءات سبتمبر على نيويورك وواشنطن، حيث عكس عدد من خطبه وتصريحاته تطورا فى مبدأ "المجتمع الدولى".

ولعل الكلمة التى ألقاها بلير يوم ٥ مارس ٢٠٠٤، تلخص مدى هذا التطور فى ضوء تغييرات ما بعد ١١ سبتمبر. ففى هذه الكلمة، وصل بلير إلى حد الإفصاح الواضح عن رغبته فى تغيير الصياغة التقليدية للعلاقات الدولية القائمة على معاهدة "ويستفاليا" (١٦٤٨)، والمتعلقة بحماية سيادة الدولة ووحدة أراضيها من الاعتداء، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية(٦). بل أكد ضرورة إعادة صياغة حقوق الدولة، بحيث لا يقتصر رد الفعل على انتهاكات نظام ما على تقاليد الدبلوماسية أو العقوبات ذات المراحل المتعددة فى أقصى تقدير. بعبارة أخرى، فإن بلير أشار إلى خطرى الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، بوصفهما مبررا لإعادة صياغة القانون الدولى والسماح للدولة بالتحرك والتدخل، فى حالة عدم تحرك الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المعنية لأى سبب من الأسباب.

تطور مبدأ "المجتمع الدولى" بهذا الشكل ونجاح مرات تطبيقه، مهدا إلى إدخال ملف العراق على أجندة بلير الخارجية. ولكن قبل الانتقال إلى العراق وربطها بمبدأ "المجتمع الدولى" ونماذجه التطبيقية الأولى فى كل من كوسوفو وسيراليون، يجب التطرق أولا إلى ثانى أهم المفاهيم لدى بلير وهى المتعلقة بالبعد الأخلاقى للسياسة الخارجية البريطانية. مرة أخرى، يتضح صدق تحليل مايكل اليوت حول ارتكاز السياسة الخارجية البريطانية خلال السنوات العشر الماضية على ثوابت بلير ومبادئه التى جاء بها إلى ١٠ داوننج ستريت. ففى أكتوبر ١٩٩٩، تعهد روبين كوك، أحد أوائل وزراء خارجية بلير، بإقرار ما وصفه بالبعد الأخلاقى لسياسة بريطانيا الخارجية.

إدخال بلير هذا البعد لم يكن عن طريق إعادة تشكيل لغة ومضمون وأهداف سياسته الخارجية فقط، بل جاء من خلال إعادة هيكلة وزارة الخارجية نفسها. فمن المعروف أن عهد بلير بدأ بتخلى وزارة الخارجية البريطانية عما اتصفت به سابقا كمركز للنخبة وخريجى الكليات شديدة الخصوصية وانغلاقها على طبقة معينة دون غيرها. بلير، أيضا، أدار ملف الخارجية بالأسلوب "الرئاسى" وركز فى يديه صلاحيات وزير الخارجية، بما شكل مصدرا دائما لشكوى فريق الوزارة البريطانى حتى عقب آخر تعديلات بلير الوزارية، وتولى مارجريت بيكيت الخارجية خلفا لجاك سترو عقب انتخابات ٢٠٠٥ المحلية.

يبدو هذا التركيز فى السلطات منطقيا عقب نزع بلير الخط الفاصل بين سياستى بريطانيا الداخلية والخارجية بحديثه عن البعد الأخلاقى للسياسة الخارجية البريطانية وارتباطها الوثيق بمسألة "المجتمع الدولى" وامتداد تأثير سياسة دولة ما إلى خارجها. وكما سبق أن أشرنا، فإن ظهور هذا البعد الأخلاقى فى سياسة بلير الخارجية سبق صعود إدارة بوش اليمينية إلى الحكم، وسيطرة حديث "المحافظين الجدد" على سياسة الخارجية الأمريكية.

مهد تزاوج منطقى التدخل العسكرى والمسئولية الأخلاقية - فى حالتى كوسوفو وسيراليون- الطريق لتبنى بلير ملف العراق والترويج لشن ضربة عسكرية ضده. ويبدو أن بلير -ورغم ما يشاع عن كونه المروج لملف "أمريكا" حول ضربة العراق- كان يتحرك فى الأساس بدافع إيمانه بخطورة النظام العراقى وضرورة تغييره لصالح الشعب العراقى والمجتمع الدولى ككل. بعبارة أخرى، كان ينظر إلى العراق بوصفه كوسوفو أو سيراليون أخرى، مفترضا أن تنتهى النهاية نفسها بنصر عسكرى وسياسى سريع وخسائر محدودة ومباركة دولية متأخرة ولكن أكيدة.

ففى خطاب شيكاجو - قبل عامين من هجمات سبتمبر ونحو

أربعة أعوام من حرب العراق- صنف بلير الرئيس العراقي السابق صدام حسين على قدم المساواة مع سلوبودان ميلوسوفيتش. ويعد انتقال بلير من منطق أسلحة الدمار الشامل العراقية، كمبرر لشن الحرب، إلى مسألة نشر الديمقراطية، بعد تأكد عدم صدق الأولى، انعكاسا لإيمانه بضرورة ضرب العراق وإزاحة نظام صدام لأسباب أمنية وسياسية بقدر ما يعكس تغيير التكتيك للترويج لمشروع سياسي وتأكيد شرعيته.

ومن المفيد أن نتوقف هنا عند ما ذكره أحد رجال المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، تشارلز كروثومر، عن انتماء بلير الفكري إلى إحدى فرق مدرسة المحافظين الجدد والتي سماها بـ "Democratic Globalists" والتي تضم الساعين إلى سياسة خارجية توسعية وراءها برنامج لنشر الديمقراطية لا حدود له. وقد أوضح كروثومر اختلاف فكرها مع الفكر الذي يتبناه فريقه "Democratic Realists" والذين يؤمنون بنشر الديمقراطية في دول وأنظمة معينة دون غيرها، بشكل تغييرها وإصلاحها تحقيقا لصالح استراتيجية للولايات المتحدة أو أي جهة أخرى تتحمل على عاتقها مسئولية نشر الديمقراطية.

يبرهن ذلك على أن التوافق القائم بين السياستين مصدره تصادف توافق أفكار الجانبين. فمن المعروف مثلا أن الرئيس الأمريكي عرض على بلير التراجع عن فكرة دعمه عسكريا في العراق، حفاظا على أسهمه السياسية داخليا مع تزايد موجة الانتقادات والمعارضة داخل حكومته وحزب العمال في الأيام السابقة للحرب. ولكن بلير كان هو من تمسك بخوض الحرب جنبا إلى جنب مع أمريكا إيمانا بتحقيقه مبادئه بشأن "المجتمع الدولي".

تثير هذه التحليلات نقطة ضعف مهمة. فرغم أن بلير من البداية أكد أن اللجوء إلى التحرك المنفرد يجب أن يتم في أضيق الحدود، ولإصلاح انتهاكات سافرة يتخطى تأثيرها حدود الدولة، لكنه شكل ما يشبه "الالتزام غير المحدود"(٧) بتعقب الأنظمة القمعية ونشر الديمقراطية، وهو ما يبدو شكلا من أشكال المبالغة لا يمكن تحقيقه، أو من الأساس لم يقصد تحقيقه. وإلا، فلماذا لم يتدخل بلير عسكريا ضد العديد من الأنظمة التي تنتمي لنفس شاكلة العراق؟

ثانيا- العسكرة / التعددية مقابل الأحادية/ توازن التحالفات:

تأكيد بلير أحقية الدول في التدخل عسكريا بحق أنظمة معينة، يؤكد البعد العسكري للسياسة الخارجية البريطانية. وهو بعد لا تخطئه عين، أخذا في الاعتبار الحروب الأربع التي دخلتها بريطانيا خلال عهده -كوسوفو، سيراليون، أفغانستان، العراق- ومواصلة بلير إرسال فرق بلاده العسكرية إلى العديد من النقاط الساخنة في العالم، مثل حديثه عن إرسال قوات بريطانية إلى دارفور. وقد أكد بلير أن احتفاظ بريطانيا بنفوذ مؤثر على الساحة الدولية مرهون بتطوير قدراتها العسكرية واستعدادها الدائم لنشر قواتها وإرسال جنودها إلى بؤر الصراع الدولية.

ورغم تأكيد بلير أهمية هذا الشق العسكري، إلا أنه رهنه بدوافع أخلاقية وإدراك واضح بأن القوة العسكرية وحدها لن تحقق نجاحات سياسية حقيقية، كما هو الحال فيما يخص الحرب على الإرهاب. ففي مقال كتبه بلير بعنوان "صراع من أجل القيم الدولية" مطلع العام الجاري (٢٠٠٧)(٨)، يقدم تشريحا دقيقا لطبيعة الصراع القائم مع ظاهرة الإرهاب والتطرف الإسلامي، وعاكسا إدراكا بأن هذا الصراع لن يحسم بالوسائل العسكرية فقط.

في هذا المقال، يعيد بلير عرض نظريته حول التداخل والتأثير المتبادل في تشكيل العلاقات والأزمات الدولية، مشيرا إلى إدراكه بأن الأزمات التي يعيشها المسلمون في مناطق فلسطين وكشمير وغيرهما لها عظيم التأثير في تكريس مشاعر الغضب بينهم وبالتالي نظرتهم إلى الغرب كعدو. وإن كان بلير قد خالف هذا الإدراك، عندما طالب الجالية المسلمة البريطانية بعدم التذرع بالسياسة الخارجية البريطانية كسبب لحالة الغضب التي يعيشها أفراد الجالية، ويحولها بعضهم إلى أعمال عنف. كما خالفها في معرض تأكيده أن أعمال العنف في العراق هي مسئولية التنظيمات المتطرفة هناك دون الغرب، نازعا المسئولية تماما عن قرار الغرب خوض الحرب. وقد يكون ذلك مرجعه دفاعه الشخصي عن السياسة الخارجية البريطانية، والنفي عنها شبهة إثارة العداوات والضغائن ضد الكيان البريطاني.

في هذا المقال، قدم بلير شرحا لطبيعة التطرف الإسلامي، ليس كمجرد حركة عسكرية ولكن كحركة أيديولوجية تسعى للسيادة والانتشار على حساب غيرها، وتستخدم الاعتداءات والتفجيرات كمجرد أداة لتحقيق هذا الانتشار وهزيمة غيرها من الأفكار والقيم التي تراها مناوئة. يخلص بلير إلى أن الصراع الدائر حاليا مع التطرف الإسلامي لا يمكن حسمه على غرار الصراع العسكري بين الدول على مناطق النفوذ والموارد الاقتصادية، ولكن يجب خوض حرب في "العقول والقلوب" من أجل إعلاء قيم الديمقراطية والحرية التي يؤكد بلير طبيعتها الكونية وعدم ارتباطها بالغرب دون الشرق أو المسيحية دون الإسلام. بهذه الرؤية والتشريح الدقيق، يبدو بلير ملما بطبيعة الصراع الدائر وسبل حسمه والانتصار فيه لصالح المبادئ الكونية، وإن كان لم ينجح بالفعل في تطبيق رؤيته.

هناك تناقض بين الحديث عن قدرة الدول على التدخل العسكري منفردة والمنطق القائل إن العالم يمر بصراع حول القيم يستوجب تعاونا دوليا من أجل حسمه. فهل بلير ملتزم بنزعته الدولية التعددية كعمالي بريطاني أم أنه انتهج سياسة أكثر أحادية لمعالجة أزمات أغلبها متداخل؟ إن قراءة السياسة الخارجية البريطانية في عهد بلير تكشف عن أن بلير لم يلغ دور المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، بشكل نهائي فيما يخص التدخل العسكري. فهو -وفقا لبول رينولدز- يتعامل مع المؤسسات الدولية كأولى الجهات المنوط بها التعامل مع الأزمات المختلفة، ويجب اللجوء إليها واستنفاد كافة السبل الدبلوماسية والعقابية قبل لجوء الدول منفردة للتحرك. إن التحرك المنفرد من وجهة نظر بلير، حل لعجز المؤسسات الدولية عن التعامل بشكل كفء مع الأزمات، إما نتيجة لاعتبارات سياسية لبعض أعضائها، أو لأمور تتعلق بعملية اتخاذ القرار داخلها.

لقد شارك بلير فى إطلاق أكثر من مبادرة عبر المنظمات الدولية المعنية، مثل تبنيه لبروتوكول كيوتو وسعيه من خلال الأمم المتحدة إلى الترويج لقضية التغيرات المناخية. ففيما يخص هذه القضية تحديدا، قادت بريطانيا -بلير الجهود الدولية لزيادة التوعية بهذا الشأن، وتحقيق إجماع سياسى دولى بضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لمحاربة هذه الظاهرة. لقد كان تركيز بلير على قضية المناخ أحد أسباب إدراجها على أجندات مختلف التجمعات الكبرى خلال السنوات الأخيرة، ومنها قمة دول الثمانى الكبرى الأخيرة فى ألمانيا. كما لعب بلير دور الوسيط لإيجاد تسوية لخلافات الصين والهند من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر حول أيهما يلوث أكثر، ومحاولة إقناع الجانبين بدعم "كيوتو" بانضمامهما إليها.

المؤسسات الدولية والسياسات تعددية الأطراف كانت الإطار الذى اختاره بلير لدفع سياساته بخصوص محاربة الفقر وإرساء الديمقراطية فى إفريقيا، مركز النفوذ الاستعمارى القديم لبريطانيا وإحدى أبرز القارات على أجندة الاهتمامات البريطانية حاليا. وقد تباينت طبيعة العلاقات البريطانية مع دول القارة بين التحالف الوثيق مع سيراليون، التى ساهمت بريطانيا فى تحقيق استقرارها وإنقاذ نظامها السياسى، إلى المواجهة السياسية مع نظام روبرت موجابى فى زيمبابوى. من ناحية أخرى، أسفرت جهود رئيس وزراء بريطانيا السابق عن تخلى نظام معمر القذافى عن برنامجه النووى، مقابل صفقة صلح مع الغرب ورفع العقوبات عنه.

كان بلير أحد رعاة المبادرة التى انطلقت عام ٢٠٠٥ وتعهدت من خلالها دول العالم الأول بزيادة دعمها للدول النامية، وأغلبها فى إفريقيا، إلى ٥٠ مليار دولار، وبشطب ديون ١٨ من أفقر دول العالم، أغلبها من إفريقيا أيضا. أضف إلى ذلك إطلاق بلير اللجنة البريطانية المحلية الخاصة بشئون إفريقيا عام ٢٠٠٤، ودعمه المباشر من قبل لمبادرة نيباد (الشراكة من أجل التنمية الإفريقية) ودعواته المتكررة إلى زيادة التمثيل الإفريقى فى المنظمات الدولية، وفى مقدمتها الأمم المتحدة.

التعددية إذن ليست الخيار الغائب عن أجندة رئيس وزراء بريطانيا السابق، ولكن توازن التحالفات التى أبرمتها حكومته مسألة أخرى تستحق التوقف، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع أمريكا. وفقا لتقرير أصدرته "تشاتوم هاوس" فى ديسمبر ٢٠٠٦، فإن أكثر أخطاء بلير فداحة على صعيد السياسة الخارجية يتعلق بفشله فى التأثير على سياسة أمريكا الخارجية، مقابل ما قدمه من تضحيات سياسية وعسكرية خلال مرحلة العراق وما قبلها. ولكن هل كان هدف بلير من سياساته، التى أعقبت ١١ سبتمبر وحديثه عن الوقوف "جنبا إلى جنب" مع واشنطن وخوضه حروب أفغانستان والعراق، هو مجرد التأثير على السياسات؟ إن أغلب هذه السياسات -وفقا لتحليل مايكل اليوت السابق الإشارة إليه- كانت نابعة من ثوابت بلير الخاصة والتى اتفقت مع سياسات الإدارة الأمريكية.

ولكن مسألة التأثير على سياسات أمريكا ولعب دور "الجسر"(٩) بين واشنطن والاتحاد الأوروبى كانت بالفعل من أهداف بلير، رغم أنه لم ينجح فى ذلك فى جميع الحالات. فإعلان إدارة بوش عن دعمها "خريطة الطريق" لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط، والقبول بإقامة دولة فلسطينية جنبا إلى جنب مع إسرائيل، عادة ما يتم إرجاع الفضل فيه إلى بلير. لكن سجل بلير مع أوروبا جاء معقدا، خاصة فيما يتصل بحرب العراق وانشقاق أوروبا إلى جانب قديم وآخر جديد، ورفض بريطانيا مجددا الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة (اليورو). من جانب آخر، فشل بلير فى إقناع إدارة بوش بالانضمام إلى كيوتو أو استصدار قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار خلال حرب أغسطس ٢٠٠٦ فى جنوب لبنان بين إسرائيل وحزب الله. وقد طالب بلير فى آخر ما كتبه قبل رحيله بتحقيق علاقة ناجحة بين أوروبا وأمريكا، مؤكدا فى مقال "إيكونوميست" أن تحقيق هذا التحالف والتوازن ليس مهما لبريطانيا فقط، ولكن لأوروبا وأمريكا أيضا.

الهوامش :

١- مقال بعنوان "ما تعلمته"، تم نشره فى عدد إيكونوميست الصادر بتاريخ ٢- ٨ يونيو ٢٠٠٧

٢- مبدأ بوش يطلق فى الأساس على عدد من الخطب والسياسات، كشف عنها الرئيس الأمريكى خلال مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر وأهمها تقرير الأمن القومى الأمريكى لعام ٢٠٠٢، وخطاب بوش أمام National Endowment of Democracy عام ٢٠٠٤ وأهم أركان مبدأ بوش: الضربات الوقائية، الأحادية، اضطلاع أمريكا بنشر الديمقراطية، وربط هذه المهمة بالأمن القومى الأمريكى ومحاربة الإرهاب

٣- رينولدز، بول، مبدأ بلير للمجتمع الدولى، ٦مارس ٢٠٠٤، موقع بى بى سى الإنجليزى

٤- راجع المقال السابق الإشارة إليه

٥- اليوت، مايكل، لماذا سنفتقد هذا الرجل؟، مجلة التايم، ١٤ مايو ٢٠٠٧

٦- راجع المقال السابق الإشارة إليه

٧- راجع تقرير تشاتوم هاوس

٨- بلير، تونى، صراع من أجل القيم الدولية، Foreign Affairs، يناير- فبراير ٢٠٠٧

٩- كارمر، ستيفين، بلير وبريطانيا بعد العراق، Foreign Affairs، يوليو- أغسطس ٢٠٠٣

الغاز الطبيعى .. بؤرة منذرة بصراع عالمى

د. حسين عبدالله *

يتميز الغاز الطبيعى بسرعة الاشتعال والنظافة، وضآلة ما يسهم به فى تلويث البيئة، ولذلك يعتبر وقودا مثاليا من الناحية البيئية وبخاصة فى الاستعمالات المنزلية. فما يطلقه الغاز الطبيعى من الكربون، عند اشتعال ما يعادل منه طن بترول، لا يتجاوز ٠,٦٣ طن كربون.

أما طن البترول، فيطلق ٠,٨٢ طن كربون، بينما يطلق ما يعادل من الفحم طن بترول نحو ١,٠٥ طن كربون. ويتفوق الغاز الطبيعى أيضا من حيث الكفاءة على كل من الفحم والزيت فى استعمالات مثل توليد الكهرباء، اذ يستعمل كوقود فى الدورة المركبة Combined Cycle التى يمكن باستخدامها رفع كفاءة التوليد بما يزيد على ثلث الكفاءة العادية لتوليد الكهرباء. ولذلك، يتوقع ان يلقى الغاز الطبيعى دفعة قوية نتيجة للاتجاه المتزايد نحو استهلاك الكهرباء. كذلك، تعتمد بعض صناعات البلاستيك والالياف الصناعية ومنتجات بتروكيماوية أخرى على غاز الميثين، وهو أحد مكونات الغاز الطبيعى، كمادة خام Feedstock. ولذلك، يتوقع ان توفر صناعة البتروكيماويات سوقا متنامية الاهمية للغاز الطبيعى. وفى السنوات الاخيرة، امكن استخدام الغاز الطبيعى كوقود للسيارات، اذ تضافرت الجهود فى صناعتى الغاز والسيارات لتوسيع نطاق استعماله فى قطاع النقل، سواء فى النقل العام، أو فى نقل البضائع لمسافات قصيرة، وبذلك يمكن ان يسهم استهلاك الغاز فى تحسين الظروف البيئية نتيجة لانخفاض ما ينبعث منه من غازات الاحتباس الحرارى

Green House Gases (GHG)

ولذلك، يحظى الغاز بمرتبة متقدمة بين بدائل الطاقة فى ظل الالتزامات التى فرضها بروتوكول كيوتو المعتمد عام ١٩٩٧ على الدول الصناعية لخفض مبتعثاتها الكربونية الملوثة للبيئة. وقد بدأ منذ فترة طويلة احلال الغاز محل النفط والفحم، خاصة بعد ان كان يعامل معاملة المنتج الثانوية، ويتم التصرف فيه بأسعار فى غاية التدنى، وهى الأسعار التى ما زالت تلازمه حتى الآن. ومن ذلك ان سعر الغاز المستورد فى أوروبا عام ٢٠٠٥ لم يتجاوز ٣٦ دولارا لما يعادل حراريا برميلا من النفط، بينما بلغ سعر النفط الخام فى أوروبا ٥٠ دولارا، يضاف اليها نفقات التكرير الذى لا يحتاج إليه الغاز، فضلا عن سهولة تداوله كما ذكرنا.

ومن هنا، يمكن فهم التسامح الذى بدأ الغرب يبديه بالنسبة لتشجيع الدول النامية على اقتناء مفاعلات الطاقة النووية بما تحمله من مخاطر، لكى يخف استهلاك تلك الدول المتزايد من المصادر الأقل تلوثا، وأهمها الغاز ويظل الغرب متمتعا بنصيب الأسد فى استهلاكه كما سنوضح بعد قليل. هذا، ومن ناحية أخرى، فان اكثر من ٧٠٪ من نفقات الطاقة النووية سوف تتجه لتغذية الاقتصاد الغربى الذى يسيطر على تقنياتها، وعلى تخصيب الوقود النووى الذى يصر الغرب على حرمان الدول

(*) خبير اقتصادات البترول والطاقة، وكيل اول وزارة البترول المصرية وممثلها فى المكتب التنفيذى لمنظمة اوابك (١٩٧٤-١٩٩٢)، واستاذ اقتصادات البترول بجامعة الكويت (١٩٦٩-١٩٧٤).

ابه من افتتانه، حتى تظل تلك الدول خاضعة لمشيئته، يمنح ويمنع كما يشاء.

نمو استهلاك الغاز وتجارته الدولية :

وللدلالة على شدة الاقبال على الغاز خلال السنوات الأخيرة، والتى اقترنت بالتزامات بروتوكول كيوتو لحماية البيئة، فقد قفز الاستهلاك العالمى من الغاز الطبيعى خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٩ بمعدل نمو ٣,٥٪ سنويا فى المتوسط، من نحو ٧٢٠ مليار متر مكعب bcm (أو ما يعادل ٦٤٧ مليون طن بترول معادل Toe) الى نحو ٢٣٣٠ bcm (أو ما يعادل ٢٠٩٧ مليون Toe). أما خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٥، وهى الفترة التى اقترنت بالتزامات كيوتو، فقد ارتفع معدل نمو الاستهلاك العالمى من الغاز بحيث بلغ نحو ٤,٦٪ سنويا فى المتوسط ليرتفع الاستهلاك الى نحو ٢٧٥٠ Bcm (وهو ما يعادل ٢٤٧٥ Toe)، أخذا فى الاعتبار ان الحجم المطلق يزداد كما طبق معدل النمو على كميات أكبر، كما هو الحال خلال السنوات الأخيرة.

وقد ترتب على تلك القفزة فى استهلاك الغاز الطبيعى ارتفاع نصيبه من الاستهلاك العالمى للطاقة خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠٥ من نحو ١٥,٧٪ الى نحو ٢٣,٥٪. أما بالنسبة للمستقبل المنظور، فيتوقع ان ينمو الاستهلاك العالمى من الغاز بمعدلات تتجاوز معدل النمو فى استهلاك مصادر الطاقة الأخرى، وإن كانت الدراسات المتاحة تختلف من حيث مدى تفاؤلها حول معدلات النمو. فالوكالة الدولية للطاقة IEA تتوقع ان ينمو الطلب العالمى على الغاز الطبيعى خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٣٠ بمعدل ٢٪ سنويا فى المتوسط، بينما يشتد تفاؤل هيئة معلومات الطاقة الأمريكية EIA، فتتوقع ان يبلغ هذا المعدل ٢,٤٪ سنويا فى المتوسط. وبذلك، يرتفع الاستهلاك العالمى من الغاز من نحو ٢٧٥٠ مليار متر مكعب Bcm فى الوقت الحاضر الى نحو ٤٦٦٣ Bcm وفقا لتقديرات IEA، والى نحو ٥١٥٦ Bcm وفقا لتقديرات EIA بحلول عام ٢٠٣٠.

وبذلك، يتوقع ان يرتفع نصيب الغاز الطبيعى من الاستهلاك العالمى من الطاقة من نحو ٢٣,٦٪ فى الوقت الحاضر الى نحو ٢٦,٣٪ بحلول ٢٠٣٠، أى بزيادة نحو ٣ نقاط مئوية. كما يرتفع نصيب الفحم بنقاط مماثلة، مقابل انخفاض أنصبة البترول والطاقة النووية كما يتبين من الجدول رقم (١) وفقا لتقديرات EIA والتى يمكن ان تؤخذ كمؤشر عام فى ضوء ما سبق توضيحه حول اختلاف التقديرات باختلاف الجهة القائمة بالتقدير.

وقد ساند الارتفاع الكبير فى انتاج واستهلاك الغاز الطبيعى نمو احتياطياته المؤكدة بمعدلات مرتفعة، اذ قفزت خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٥ من نحو ٣٨ تريليون متر مكعب Tcm الى نحو ١٨٠ Tcm بمعدل نمو ٤,٥٪ سنويا فى المتوسط على امتداد ٣٥ عاما. واذ يحتوى طن البترول حراريا على ما يحتويه نحو ١١١١ مترا مكعبا من الغاز الطبيعى، كما يحتوى برميل البترول على ما يحتويه نحو ١٥٢ مترا مكعبا من الغاز، فان احتياطيات الغاز فى نهاية عام ٢٠٠٥ صارت تعادل حراريا نحو ١١٨٤ مليار برميل او ١٦٢ مليار طن من البترول، وهو ما يعادل احتياطيات البترول التى بلغت فى نهاية عام ٢٠٠٥ نحو ١٢٠٠ مليار برميل او ١٦٤ مليار طن.

كذلك، اقترن بهذا النمو السريع فى احتياطيات الغاز واستهلاكه دفعة قوية فى تجارته الدولية، خاصة تجارة الغاز المسال بعد ان نجح التقدم التقنى عبر العقدين الماضيين فى خفض تكلفة اقامة وتشغيل مصانع الاسالة وناقلات الغاز المسال. بذلك، ارتفع حجم التجارة الدولية فى الغاز الطبيعى بنوعيه (انابيب ومسال) خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٥ من نحو ١٠٦ مليارات متر مكعب bcm الى نحو ٧٢٢ bcm (منها ١٨٩ bcm غازا مسالا والباقى بالانابيب)، بمعدل نمو ٥,٥٪ سنويا فى المتوسط. كما ارتفع نصيب تلك التجارة من الاستهلاك العالمى للغاز خلال الفترة المذكورة من نحو ٩,٤٪ الى نحو ٢٠٪، وذلك رغم التزايد السريع الذى شهده ذلك الاستهلاك خلال تلك الفترة، كما أوضحنا.

وفى عام ٢٠٠٥، بلغت جملة الواردات العالمية من الغاز الطبيعى نحو ٧٢٢ مليار متر مكعب Bcm انفردت منها الولايات المتحدة بنحو ١٢٢ Bcm او ما يعادل ١٧٪ منها. وباضافة تسع دول من كبار مستوردى الغاز، يرتفع النصيب المجمع للدول العشر الى ثلاثة أرباع التجارة العالمية فى الغاز. وهذه الدول التسع هى المانيا، واليابان، وايطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وبلجيكا، والمملكة المتحدة.

أما الصادرات العالمية للغاز خلال العام المذكور، فقد تركز نحو ٨٠٪ منها فى عشر دول أيضا، هى روسيا بنسبة ٢١٪، وكندا ١٥٪، والنرويج ١١٪، والجزائر ٩٪، وهولندا ٧٪، وإندونيسيا ٥٪، وماليزيا ٤٪، وقطر ٤٪، كما ساهمت استراليا وتوباجو وترينيداد بنحو ٢٪ لكل منهما.

وفى داخل تجارة الغاز عموما، نمت التجارة العالمية فى الغاز المسال LNG، وهى ذات دلالة خاصة لدول الخليج العربى المصدرة للغاز، وأهمها قطر وايران اللتان تحتضنان مناصفة نحو ٣٠٪ من الاحتياطيات العالمية للغاز. ذلك لأن منطقة الخليج لا تجاورها أسواق رئيسية للغاز، بحيث يمكن تزويدها به عن طريق الأنابيب، وهى الأقل تكلفة من اسالته ونقله بحرا بناقلات متخصصة. وكان من أهم أسباب نمو التجارة فى الغاز المسال ازدياد الاقبال على الغاز عموما للأسباب السابق شرحها، مقترنا بما طرأ من تحسينات تقنية بحيث صار نقله اقتصاديا عبر مسافات اطول، وبصفة خاصة الى منطقة آسيا باسيفيك التى تعتبر السوق الطبيعية لصادرات الخليج العربى. وقد حققت التجارة العالمية فى الغاز المسال معدلا للنمو بلغ ٨٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٥ ليرتفع حجمها الى نحو ١٨٩ bcm فى العام الأخير، ويرتفع نصيبها من التجارة العالمية فى الغاز الطبيعى بنوعيه (انابيب ومسال) من نحو ٥٪ فى منتصف السبعينيات الى نحو ٢٦٪ عام ٢٠٠٥.

وقد توزعت أهم واردات الغاز المسال فى عام ٢٠٠٥ بين منطقتين، اسيا باسيفيك ويبلغ نصيبها نحو ٦٢٪ (موزعة بنسبة

جدول رقم (١)

(الوحدة = كوادرليون وحدة حرارية بريطانية BTU، والكوادرليون = واحد على يمينه ١٥ صفرا)

الوقود	٢٠٠٣	٪	٢٠١٥	٪	٢٠٣٠	٪
البترول	١٦٢.١	٣٨.٥	١٩٩.١	٣٥.٣	٢٣٩.١	٣٣.١
الغاز الطبيعى	٩٩.١	٢٣.٦	١٣٩.٨	٢٤.٨	١٨٩.٩	٢٦.٣
الفحم	١٠٠.٤	٢٣.٩	١٤٤.٤	٢٥.٦	١٩٥.٥	٢٧.١
الطاقة النووية	٢٦.٥	٦.٣	٣١	٥.٥	٣٤.٧	٤.٩
كهرومائية ومتجددة	٣٢.٧	٧.٨	٤٩.١	٨.٧	٦٢.٤	٨.٦
الجملة	٤٢٠.٧	١٠٠	٥٦٣.٤	١٠٠	٧٢١.٦	١٠٠

المصدر: حسبت من بيانات :

- EIA, International Energy Outlook, 2006.

جدول رقم (٢)

توزيع الاستهلاك العالمى من الغاز خلال عام ٢٠٠٥ (الوحدة = مليار متر مكعب Bcm)

اجمالى العالم	الولايات المتحدة		أوروبا		باقى OECD		الدول النامية		الولايات المتحدة	
	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪
٢٧٥٠	٦٣٤	٢٣.١	٥٢٦	١٩.١	٣٧٠	١٣.٥	٦٢٤	٢٢.٧	٥٩٦	٢١.٧
العالم بدون السوفيت	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٢١٥٤	–	٢٩.٤	–	٢٤.٤	–	١٧.٢	–	٢٩	–	–

المصدر: حسبت من بيانات :

- BP, Statistical Review of World Energy, June 2006.

٤٠٪ لليابان، و١٧٪ لكوريا الجنوبية، و٥٪ لتايوان)، ثم أوروبا الغربية، ويبلغ نصيبها نحو ٢٥٪ (موزعة بنحو ١٢٪ إسبانيا، و٧٪ فرنسا، و٣٪ تركيا). وفى جانب صادرات الغاز الطبيعى المسال، تسهم بنحو ٨٠٪ منها ٧ دول هى إندونيسيا ١٧٪، وماليزيا ١٥٪، والجزائر ١٤٪، وقطر ١٤٪، واستراليا ٨٪، وتوباجو وترينيداد ٧٪، ونيجيريا ٦٪.

وقد تم تكوين منتدى للدول المصدرة للغاز

Gas Exporting Countries Forum

اثناء اجتماع عقد فى طهران خلال مايو ٢٠٠١، وشارك فيه ممثلون لروسيا، وايران، ونيجيريا، والجزائر، وإندونيسيا، وماليزيا، والنرويج، وتركمانستان، وقطر، وعمان. كما تم الاتفاق على عقد اجتماع سنوى للمنتدى على مستوى الوزراء وآخر نصف سنوى على مستوى الخبراء. ويكتسب المنتدى أهميته من حيث امتلاك اعضائه لنحو ثلاثة أرباع الاحتياطيات العالمية للغاز، كما يعتبر خطوة على الطريق نحو تنسيق سياسات انتاج وتصدير الغاز على نحو ما تقوم به أوبك بالنسبة للزيت، وان كان المنتدى لم يشرع بعد فى اقامة بنائه. ولعل مما يساند فكرة اقامة منظمة للتنسيق بين سياسات الدول المصدرة للغاز ان أهم تلك الدول تقوم أيضا بتصدير كميات مهمة من البترول، مما يلزم التنسيق بين القطاعين تجنبا للآثار السلبية لسياسات الدول الغربية التى تستهدف زيادة اعتمادها على الغاز المستورد كوسيلة للضغط نزوليا على أسعار البترول. ومن ناحية أخرى، فان أسواق الغاز أخذت تتحول فى جانب متزايد منها الى أسواق فورية، حيث يتذبذب السعر بين يوم وآخر كما هو الحال بالنسبة للبترول، خاصة بعد دخول الغاز بورصة السلع الأمريكية Nymex. ومن هنا، سوف يلزم لمواجهة تذبذب كميات وأسعار الغاز فى الأسواق العالمية تنسيق سياسات الانتاج والتصدير على نحو ما تقوم به أوبك. وكان المانع من هذا التحول فى الماضى خضوع تجارة الغاز لعقود طويلة الأجل تربط بين المستورد والمصدر لفترات تتجاوز عشرين عاما، حيث كانت الكميات والأسعار تتمتع بقدر كبير من الاستقرار فى ظل تلك

المفقود، ومن ثم لم يكن الأمر يحتاج لوضع سياسات متغيرة للحفاظ على مصالح الدول المصدرة للغاز.

كذلك، قامت الدول المستهلكة للغاز بانشاء مركز دولي لتبادل المعلومات التقنية في مجال الغاز الطبيعي. ويقع المركز - بجناحيه الاوروبي والامريكي- في كوبنهاجن وواشنطن، ويشارك في تمويله والاستفادة من خدماته ١١ دولة، منها ٨ دول اعضاء بالاتحاد الاوروبي، ثم الولايات المتحدة واليابان. ويستهدف المركز توفير احتياجات الدول الاعضاء من المعلومات المتعلقة بتقنيات الغاز وذلك عن طريق اعداد سلسلة من الدراسات الاساسية ووضعها على شبكة من الحاسبات الآلية التي تنتشر اطرافها في تلك الدول. ويتركز اهتمام المركز في المقام الاول على المعلومات الخاصة بالغاز الطبيعي المسال، ولكن يستبعد تحول المركز الى منظمة لمستهلكي الغاز، اذ يتم تنسيق مواقف الدول الغربية المستوردة للغاز في اطار وكالة الطاقة الدولية IEA التي تتولى هذا التنسيق في اطار جماعي متكامل على مستوى الدول الصناعية الغربية لجميع مصادر الطاقة، دون حاجة لاقامة كيان مؤسسي لكل مصدر.

الغاز كبؤرة منذرة بصراع حول الطاقة والبيئة :

لا يمكن عزل الغاز الطبيعي عن قضايا الصراع السياسي الذي بدأت بوادره في الظهور على الساحة العالمية في الآونة الأخيرة، أولا، حول قرب نضوب النفط الذي يمثل نحو ٤٠٪ من الاستهلاك العالمي من الطاقة، وثانيا، حول حماية البيئة ومخاطر التغير المناخي (ينظر في ذلك دراستنا المفصلة التي نشرت في سلسلة كراسات استراتيجية بالأهرام خلال يونيو ٢٠٠٧ بعنوان (نفط الخليج .. الفرص والتحديات ومخاطر النضوب الطبيعي).

فبالنسبة للقضية الأولى، صارت الطاقة ومخاطر نضوبها تحتل قمة أعمال المؤتمرات الدولية بصورة متزايدة في القلق، بدءا من قمة الأرض الأولى Agenda 21 التي عقدت في البرازيل عام ١٩٩٢، ودعت الى الاقتصاد في استخدام موارد الطاقة الناضبة ورفع كفاءتها حفاظا عليها وحماية للبيئة، مرورا بالقمة الثانية التي عقدت في جوهانسبرج عام ٢٠٠٢ وتضمنت العديد من التوصيات في مجال الطاقة، بما في ذلك ضرورة توفيرها للمحرومين من استخدام الكهرباء، ويزيد عددهم على مليارين من البشر. وأخيرا، تحتل الطاقة قمة أعمال لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تتبنى قضيتي الطاقة والبيئة معا، باعتبارهما الركنين الأساسيين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كذلك، تحتل الطاقة وتأمين تدفقها مقدمة الشواغل السياسية لقادة الدول الغنية، وهو ما دعا قمة الثماني الكبار G8 لإعلان خطة عمل لتحقيق هذا الهدف Global Energy Security اثناء اجتماعها في بيترسبورج يوليو ٢٠٠٦، كما دعت لتوفير اكبر قدر من الشفافية حول الطاقة عموما، وبخاصة الاحتياطيات المؤكدة للنفط والغاز، والتي أوصت قمة الثماني بوضع معايير عالمية لتقديرها Global standards.

أما قضية التغير المناخي، فلا يتسع المجال لشرحها، ولكن ما يعنينا منها هنا الخلاف الدائر بين القمتين الغربيتين: الولايات المتحدة واوروبا حول الالتزام بتنفيذ بروتوكول كيوتو الذي اقره العالم عام ١٩٩٧، وصار نافذا في مستهل عام ٢٠٠٥ باكتمال التصديقات الرسمية المطلوبة لنفاذه، رغم إعلان حكومة بوش أن الولايات المتحدة لن تصدق عليه، وانها اختارت اسلوبا طوعيا لتحجيم مبتعثاتها الكربونية. ويأتي موقف الولايات المتحدة المعارض للاتجاه العالمي بالنسبة لحماية البيئة على خلفية انها أكثر الدول تلويثا، وانها المسئولة وحدها عن ربع الملوثات البيئية في العالم.

ولعل أحدث مظاهر هذا الخلاف ما تسرب حول النزاع المتوقع بشأن قضية تغير المناخ في قمة الثماني G8 التي عقدت خلال ٦-٨ يونيو ٢٠٠٧ في المانيا. فالمانيا التي ترأس القمة ترغب -بتأييد أوروبي- في أن توافق جميع دول القمة على جداول زمنية ونسب مستهدفة لخفض معدلات غازات الاحتباس الحراري بشكل كبير، بينما يلقى هذا الموقف معارضة قوية من جانب الولايات المتحدة التي فشل رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في إقناعها بتغيير موقفها.

واذ يتوقع ان يرتفع الطلب العالمي على الطاقة باكثر من ٥٠٪ خلال ربع القرن المقبل، مع تركز الجانب الاكبر من الزيادة في مصادر الوقود الحفري (النفط والغاز والفحم)، فان مشكلة المبتعثات الملوثة يمكن ان تزداد حدة. ويأتي الغاز الطبيعي في بؤرة الصراع الذي سيدور في هذا المجال، اذ يعتبر أفضل البدائل بيئيا على نحو ما شرحنا.

وفي ضوء ما تقدم، يتوقع ان يحتد التنافس بين الدول، من التزم منها بكيوتو ومن لم يلتزم به، وذلك لتأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي باعتباره الوقود الأنظف بيئيا. وبداية، فان مجموعة الاقتصادات المتحولة، والتي كانت تمثل الاتحاد السوفيتي سابقا، يمكن ان تبقى الى حد ما بمعزل عن ذلك الصراع بحكم ما تتمتع به من احتياطيات وفيرة للغاز، تكفي احتياجاتها وتوفر جانبا مهما للتصدير عبر المستقبل المنظور.

وفي داخل المجموعة الصناعية الغربية، تنفرد الولايات المتحدة بنحو ٢٩٪ وهو ما يعادل مجموع ما تستهلكه الدول النامية من الغاز الطبيعي. وبانضمام أوروبا الى الولايات المتحدة، يصبح نصيب القوتين الغربيتين المختلفتين حول تنفيذ كيوتو نحو ٥٥٪ من الاستهلاك العالمي خارج الاتحاد السوفيتي سابقا. ومن هنا، ينبغي ان تتنبه الدول النامية، والتي تضم أهم الدول المصدرة للغاز، الى الفخاخ التي تنصبها الدول الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، لترويج الوهم الشائع عن وجود كميات وفيرة من البترول والغاز، وان ارتفاع السعر سوف ينتهي بكساد أسواقها، بينما الواقع ان هذين المصدرين، واللذين يمثلان ثلثي الاستهلاك العالمي للطاقة، يعتبران ثروة طبيعية ثمينة في طريقها الى النضوب، ولن يتجددا مهما طال الزمن. ولذلك، أجازت المادة ٢٠ من اتفاقيات "جات" فرض قيود على تصدير الموارد الطبيعية الناضبة، ومنها البترول والغاز، استثناء من الأحكام العامة، وذلك حفاظا عليها، وترشيدا لاستخدامها.

محددات صناعة الغاز فى دول مجلس التعاون الخليجى

■ د. محمد سعد ابو عامود *

شهدت السنوات الأخيرة تطورات مهمة فى السوق العالمية للطاقة، لعل أبرز مظاهرها زيادة الطلب العالمى على النفط والغاز الطبيعى. فلقد أدى ازدياد الطلب على النفط إلى دفع الدول المنتجة إلى بلوغ الذروة فى الإنتاج، الأمر الذى أدى إلى ازدياد انبعاث الغازات السامة، مما دفع بالدول المستهلكة - خاصة الغربية - إلى الميل نحو استهلاك الغاز الطبيعى، نظرا لانخفاض سعره مقارنة بالنفط. ولأنه وقود صديق للبيئة، فهو يحترق احتراقا كاملا ولا يتسبب فى إطلاق غازات سامة، وهو ما أدى إلى ازدياد الطلب العالمى على الغاز. وقد تواكب ذلك مع حدوث تطور تكنولوجى واضح فى مجال تسييل الغاز ونقله، وهو الأمر الذى ساعد على زيادة القدرة على الاستغلال الاقتصادى للغاز الطبيعى.

والواقع أنه نظرا للأهمية الاستراتيجية للطاقة فى سياق التفاعلات السياسية والاقتصادية الكونية فى العالم المعاصر، فإنه لا يمكن تحليل تطور صناعة استراتيجية كصناعة الغاز الطبيعى فى أى منطقة من مناطق العالم، دون التعرف على المحددات السياسية والاقتصادية والتقنية المؤثرة على هذه الصناعة. وتزداد أهمية هذه المحددات بالنسبة لمنطقة ذات ثقل كبير فى مجال إنتاج الطاقة كمنطقة الخليج العربية، ومن ثم سنعرض أولا لأهم هذه المحددات، ثم نستعرض التطور المعاصر لهذه الصناعة فى دول مجلس التعاون، مشيرين فى النهاية إلى النتائج المترتبة على هذا التطور، وسيناريوهات المستقبل.

الوضع العالمى الراهن للطاقة :

يواجه العالم تحديات عديدة فى مجال الطاقة، وتتمثل أبرز هذه التحديات فى الازدياد المستمر فى الطلب العالمى على الطاقة، سواء داخل الدول المستهلكة التقليدية للطاقة أو نتيجة دخول لاعبين جدد إلى السوق العالمية للطاقة، بحكم نموها وانطلاقها الاقتصادى غير المسبوق، كما هو الحال فى كل من الصين والهند. وقد أدى إلى زيادة حدة هذه التحديات، التأكد من أن النفط والغاز سيظلان لفترة طويلة قادمة هما مصدر الطاقة الأساسى، وذلك بالرغم من التطور العلمى والتكنولوجى فى مجال إنتاج مصادر الطاقة البديلة.

وفى هذا الإطار، يشير سبنسر أبراهام، الخبير بوكالة الطاقة الأمريكية، إلى أن مواجهة هذه التحديات تتطلب جهودا كونية مستدامة ومحددة على مدى العقود القادمة، وأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن توازن بين زيادة إنتاج الطاقة والاستخدام الكفء والنظيف للطاقة من خلال تطوير الشراكة الدولية فى هذا المجال، وتوسيع وتنويع مصادر توريد الطاقة، والترويج للأسواق التنافسية والسياسات العامة الملائمة فى هذا الشأن، وكذلك الاهتمام بالتكنولوجيات الجديدة الواعدة بتغيير أساليب إنتاج واستهلاك الطاقة. وفى هذا الإطار، تشير الإستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة إلى ما يلى:

(*) استاذ العلوم السياسية، جامعة حلوان

١- تحقيق التوازن بين تزايد الإنتاج وتجديد التركيز على الاستخدام الكفء والنظيف لاستخدام الطاقة.

٢- توسيع نطاق التفاهم الدولي بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للطاقة.

٣- توسيع وتنويع مصادر توريد الطاقة.

٤- تشجيع القرارات المتعلقة بالطاقة المستندة إلى الأسواق التنافسية والسياسات العامة الساعية إلى تحقيق العوائد المناسبة.

ويوضح آلان لارسون، مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق للشئون الاقتصادية، الموقف الأمريكي في هذا الصدد تجاه دول الخليج العربية بقوله: إن تنويع مصادر الطاقة على المستوى الكوني يجب ألا يفسر على أنه ابتعاد عن المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية، أو كبديل عنها، لأن هذه الدول سوف يستمر دورها الحاسم في السوق العالمية للطاقة، ومن ثم فالولايات المتحدة الأمريكية تشجع هذه الدول على زيارة الاستثمارات الأجنبية في مجال إنتاج الطاقة، وزيادة قدرتها على توفير الإمدادات اللازمة للسوق العالمية في هذا المجال.

ويضيف الان لارسون أن دول الخليج العربية يمكنها الحصول على منافع أعظم من خلال فتح اقتصاداتها بشكل أكبر للاستثمارات الخاصة في مجال صناعة الطاقة، الأمر الذي سيترتب عليه زيادة قدرتها على إنتاج النفط والغاز، وزيادة قدرة الإمدادات النفطية على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي على النفط والغاز، موضحا أن الاستثمار في الغاز الطبيعي هو أحد القطاعات الأولى التي بدأت فيها هذه العملية في دول الخليج العربية، سواء لأجل الاستخدام الداخلي أو الإقليمي أو التصدير للخارج، نتيجة لازدياد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في صورته السائلة، بوصفه وقودا صديقا للبيئة، وهو الأمر الذي يجعل منه أحد المكونات الأساسية لتجارة الطاقة بالنسبة للعديد من الأسواق المهمة.

وتذكر ايمي جافي Amy Jaffe الباحثة بمعهد جيمس بيكر للسياسات العامة بالولايات المتحدة الأمريكية، أن الزيادة الحادة في استخدام الطاقة في العالم النامي، خاصة في الدول الآسيوية، والذي ارتبط بزيادة الطلب الأمريكي على النفط والغاز، يمكن أن تؤدي إلى توتر الطاقة الكونية وتهدد الأوضاع البينية في العالم. كما أن التركيز الاستراتيجي والدبلوماسي والتجاري على الدول الآسيوية يقود إلى تقوية الروابط السياسية والاقتصادية بين الدول الآسيوية والدول الكبرى المنتجة للطاقة في الشرق الأوسط، الأمر الذي يخلق تحديات جديدة أمام الولايات المتحدة الأمريكية. ولعلاج هذه التحديات، فإن على الولايات المتحدة أن تدعم التعاون مع شركائها لتنمية مصادر أخرى للطاقة، والتوصل لتكنولوجيات كافية للطاقة وبدائل سائلة أقل تلوثا وتكلفة، وذلك لتقليل التوترات الدولية وللترويج للأمن الأمريكي للطاقة. وتضيف أن تحرير وفتح أبواب الاستثمار في مصادر الطاقة سوف يؤديان إلى تطورها، وأن قطاع الغاز الطبيعي هو قطاع واعد في هذا المجال.

ويقدم جوزيف ستانيسلو Joseph A. Stanislaw، رئيس جمعية كامبردج لبحوث الطاقة، تحليلا مهما لمجالات التنافس والتعاون في مجال الطاقة ومدى تأثيرها على تغيير نظام الطاقة الكوني. وفي هذا الإطار، يذكر أن الولايات المتحدة تخطط لتصبح أكثر اعتمادا على المصادر الخارجية للنفط والغاز الطبيعي، لمقابلة الطلب الداخلي المتنامي، وأن أكثر الواردات المتزايدة تأتي من دول أوبيك. ففي عام ٢٠٠٢، استوردت الولايات المتحدة ٥٣٪ من نفطها و١٦ ٪ من غازها الطبيعي. وفي عام ٢٠٢٥، سوف تستورد ٧٠ ٪ من احتياجاتها النفطية و٢٣٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي. ووفقا لتقارير وكالة الطاقة الأمريكية، فإن احتياجات الولايات المتحدة من النفط قد تزايدت بنسبة ٦٠٪ ومن الغاز الطبيعي بنسبة ٧٥٪ خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، وإن أكثر الواردات المخطط لنموها خلال الفترة القادمة ستكون من الغاز الطبيعي.

والجدير بالذكر أن مخزون الغاز الطبيعي قد تزايد ليصل إلى ٦٠٦٧ تريليون قدم مكعبة، ويتركز ٧٥٪ من احتياطي الغاز في الشرق الأوسط ودول الاتحاد السوفيتي السابق، وتمتلك كل من روسيا وإيران وقطر نحو ٥٨٪ من الاحتياطي العالمي، وأن احتياطيات الغاز الطبيعي بالنسبة للإنتاج تقدر بمائة عام في الشرق الأوسط مقابل ٦١ عاما في المتوسط العام. ومن المتوقع زيادة الاحتياطيات نتيجة لتقدم تكنولوجيا الاكتشافات، وتحسن الظروف الاقتصادية، وأن نصف الاكتشافات المتوقعة سوف تكون في الشرق الأوسط ودول وسط آسيا وروسيا وشمال إفريقيا. وبالرغم من توقع ازدياد الإنتاج الأمريكي من الغاز الطبيعي، إلا أن الطلب الداخلي الأمريكي سوف ينمو بمعدل أكبر من معدل إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة. وقد استهلكت الولايات المتحدة ٢٢,٨ تريليون قدم مكعبة من الغاز عام ٢٠٠٢، ستصل عام ٢٠٢٥ - في أقل تقدير - إلى ٣١,٢ تريليون قدم مكعبة. كما أن صادرات كندا من الغاز الطبيعي للولايات المتحدة سوف تنخفض بدءا من عام ٢٠١٠، ومن ثم ستزداد أهمية واردات الغاز الطبيعي للولايات المتحدة من مصادر الإنتاج الأخرى. ويرصد جوزيف ستانيسلو في دراسته النمو في استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، حيث زاد في هذا المجال خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢ بمعدل سنوي يصل إلى ٥٪ سنويا. وقد يستمر في الازدياد خلال السنوات التالية، وهو ما يعني استمرار الزيادة على الغاز الطبيعي الآن وفي المستقبل.

ويشير تقرير الطاقة الدولية لعام ٢٠٠٧

(International Energy Outlook 2007) إلى أن استهلاك الغاز الطبيعي في ازدياد مستمر على مستوى العالم، فقد بلغ عام ٢٠٠٤، ١٠٠ تريليون قدم مكعبة، وسوف يصل عام ٢٠٣٠ إلى ١٦٣ تريليون قدم مكعبة، وسيظل الغاز الطبيعي

مصدر الطاقة الأساسية فى توليد الكهرباء والقطاعات الصناعية، حيث يتركز استخدام الغاز الطبيعى فى العمليات الصناعية، والذى بلغ ٤٠٪ من نسبة الغاز المستخدم عام ٢٠٠٤ ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٤٣٪ عام ٢٠٣٠. ومع توقع استمرار ارتفاع أسعار النفط، فإن الغاز الطبيعى سوف يحل محل مصادر الطاقة السائلة الأخرى فى القطاع الصناعى، ومن ثم فالمتوقع أن يزداد الاستخدام الصناعى بمعدل ٢٪ سنويا خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٣٠، مقارنة بزيادة فى استخدام الوقود السائل فى الصناعة بصفة عامة بنسبة ١٪ خلال الفترة نفسها.

من ناحية أخرى، فإن للغاز الطبيعى جاذبية خاصة فى مجال الطاقة، ويرجع ذلك إلى كفاءته النسبية مقارنة بالمصادر الأخرى، كما أنه من مصادر الطاقة النظيفة مقارنة بالفحم والبترول، ومن ثم فإن الحكومات التى ستنفذ خططا وطنية أو إقليمية للحد من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون سوف تشجع استخدام الغاز الطبيعى ليحل محل الفحم والوقود السائل.

ويشير التقرير إلى أن مخزون الغاز الطبيعى المؤكد فى يناير ٢٠٠٧ وصل إلى ٦,١٨٣ تريليون قدم مكعبة بزيادة تصل إلى تريليون قدم مكعبة عن يناير ٢٠٠٦، وبنسبة ١٪ عن الكمية المقدرة فى عام ٢٠٠٦، وهذا المخزون موزع على النحو التالى:

الشرق الأوسط ٢,٥٦٦ تريليون قدم مكعبة، أوراسيا ٢,٠١٧ تريليون قدم مكعبة، إفريقيا ٤٨٤ تريليون قدم مكعبة، آسيا ٤١٩، أمريكا الشمالية ٢٧٧، أمريكا الوسطى والجنوبية ٢٤١، أوروبا ١٧٩ تريليون قدم مكعبة.

ويوضح التقرير أن إنتاج الغاز الطبيعى يزداد بمعدل سنوى فى العالم يصل إلى ٢,٦٪، ومن ثم فسوف يزداد من ٥٩ تريليون قدم مكعبة عام ٢٠٠٤ إلى ١١٩ تريليون قدم مكعبة عام ٢٠٣٠، وأن ٤٠٪ من هذه الزيادة سوف تأتى من روسيا والشرق الأوسط. ويوضح التقرير أن روسيا تعتمد فى تصدير الغاز الطبيعى على خطوط الأنابيب، فى حين أن معظم غاز الشرق الأوسط لايزال يعتمد على الناقلات. وقد وضعت قطر عددا من المشروعات قيد الإنشاء بهدف التصدير إلى أمريكا الشمالية وأوروبا، ومع ذلك فقد أعلنت قطر، فى ديسمبر ٢٠٠٦، أن واحدا من المشروعات التى كان مستهدفا أصلا بيعها لمشترين من الأطلنطى قد بيع لمشترين آسيويين فى الباسيفيك.

ويضيف التقرير أن النمو فى الواردات الأمريكية من الغاز الطبيعى المسال من المتوقع أن يستمر خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٣٠.

وتشير دراسة لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) - صادرة فى مارس ٢٠٠٧ - إلى أن أسواق الطاقة قد وجهت اهتماما متزايدا للغاز الطبيعى للعديد من الأسباب، منها شهرته كوقود نظيف، ومخزونه الوفير، ولكونه مصدرا أساسيا مغذيا لصناعة البتروكيماويات، كما أنه يستخدم فى توليد الطاقة الكهربائية وفى محطات تحليه المياه، هذا بالإضافة إلى العديد من الاستخدامات المنزلية وكوقود للسيارات، إلا أن هذه الاستخدامات الأخيرة لا تزال محدودة. وتوضح الدراسة أن التطورات التكنولوجية قد خفضت من تكلفة مد خطوط أنابيب نقل الغاز عبر الحدود والبحار، ومن تكلفة بناء ناقلات الغاز السائل، فالناقلات الجديدة العملاقة قادرة على حمل ما يزيد على ٢٠٠ الف طن بتكلفة أقل بنسبة ٢٠٪ وبمواصفات أمان أكثر تقدما، مقارنة بالنماذج القديمة من هذه الناقلات. من ناحية أخرى، فإن الدول المستهلكة للغاز الطبيعى تقوم من جانبها ببناء التسهيلات اللازمة لاستقبال الغاز، وهو ما يزيد من الفرص أمام الغاز الطبيعى المسال والدول المنتجة، بما فيها الدول العربية.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن الغاز الطبيعى المسال، مثله مثل الغاز الذى ينقل عن طريق الأنابيب، يحتاج إلى أسعار ثابتة، ويتكلف بناء وحدة تسييل الغاز نحو مليار دولار، ويتكلف بناء ثلاث سفن خاصة لنقل الغاز ٥٠٠ مليون دولار، ويحتاج منفذ التسليم، سواء فى نقطة الاستخدام أو الضخ فى شبكة الغاز، إلى ٣٠٠ مليون دولار. وينافس الغاز الطبيعى المسال الغاز الذى ينقل عن طريق الأنابيب عندما تتجاوز مسافة الشحن ألفى كيلو متر، ويستغرق مد خطوط الأنابيب أعواما وأحيانا تمر فى أراضى دول تحصل على حصة من الغاز كرسم مرور، كما أن الأنابيب يصعب مدها فى مياه المحيطات العميقة.

وتركز العديد من الدراسات على الصراع الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وروسيا والصين حول الطاقة فى المناطق ذات الاحتياطيات الكبيرة من النفط والغاز. فعلى سبيل المثال، فقد اتجهت السياسة الأمريكية منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضى إلى محاولة إقصاء روسيا من مسار أنابيب النفط والغاز المتجهة غربا إلى أوروبا، انطلاقا من بحر قزوين، وذلك بهدف ألا يتدفق نفط وغاز آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر الأراضى الروسية، بما يؤدى إلى عدم إعطاء موسكو أى درجة من درجات السيطرة على إمدادات الطاقة، الأمر الذى جعل روسيا أكثر وعيا للدور الجيوبوليتيكى الذى يمكن للطاقة أن تلعبه، ومن ثم تبنت روسيا والصين استراتيجية تهدف إلى تحجيم الدور الأمريكى فى منطقة آسيا الوسطى من خلال منظمة شنغهاى للتعاون الإقليمى، التى تضم روسيا والصين وأوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وطاجيكستان. كما توصلت إلى صيغة توافقية مع إيران حول نفط وغاز بحر قزوين، ودعمت شركة غاز بروم الروسية وصولا إلى توقيع اتفاقية الغاز الطبيعى بين روسيا وكازاخستان وتركمنستان فى مايو ٢٠٠٧، والتى سيتم بمقتضاها تصدير إنتاج كازاخستان وتركمنستان من خلال شبكة الأنابيب الروسية بعد تطويرها وإنشاء خط جديد لنقل الغاز على بحر قزوين. ولهذه الاتفاقية آثار استراتيجية مهمة، حيث إنها تشير إلى إحكام روسيا سيطرتها على غاز بحر قزوين واستعادة ثقلها بآسيا الوسطى، وإخفاق أوروبا فى الانفلات من قبضتها الممسكة بإمدادات الغاز التى لا تأتيها إلا عبر المنافذ الروسية، وتعنى وضع حد

المحاولات الأمريكية لتهميش الدور الروسى فى هذه المنطقة. كما أن هذه الاتفاقية قد وضعت سقفا للطموحات الأمريكية والأوروبية فى مجال تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الشرق الأوسط، خاصة المنطقة العربية فى هذا المجال، ومن ثم فقد زادت هذه الاتفاقية من الأهمية النسبية للنفط والغاز الطبيعى العربيين بالنسبة لأكبر مستهلكى الطاقة فى العالم، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى، خاصة بالنسبة للغاز الطبيعى، حيث تتضاءل الاحتياطيات الأمريكية والأوروبية وتنمو احتياجاتها بشكل مستمر.

الغاز فى دول الخليج العربية :

زاد اهتمام دول الخليج العربية بالغاز الطبيعى بدرجة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، وأبرز جوانب هذا الاهتمام بدت واضحة فى ثلاث دول بحكم امتلاكها لاحتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعى ولتمتعها بمزايا نسبية وتنافسية فى إنتاجه، ومن ثم سوف نركز على رصد أهم التطورات فى كل من، قطر، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

١- قطر :

تعد قطر الدولة الثالثة فى العالم من حيث احتياطى الغاز الطبيعى بعد روسيا وإيران، ويوجد فى قطر الحقل الأكبر فى العالم من حيث المخزون، وهو حقل الشمال الذى يقدر احتياطى الغاز المتركز فيه بما يزيد على ٩٠٠ تريليون قدم مترية مكعبة، ومن ثم فإن الاستغلال الصناعى والتجارى للغاز الطبيعى هو المحور الأساسى للسياسة القطرية منذ عقد الثمانينيات، حيث بدأت فى وضع وتطبيق استراتيجية متكاملة لتطوير صناعة الغاز الطبيعى القطرى، وذلك بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية، فتم إنشاء شركة الغاز المسال القطرية (قطر للغاز) عام ١٩٨٤. ويملك الجانب القطرى ٦٥٪، فى حين تتوزع النسبة الباقية على الشركات العالمية الآتية: توتال ١٠٪، إكسون موبيل ١٠٪، ميتسو ٧,٥٪، ماروبنى ٧,٥٪، وهدف الشركة هو تسويق واستغلال الغاز الطبيعى المسال فى حقل الشمال.

وفى عام ١٩٩٣، تشكلت شركة رأس لافان للغاز الطبيعى المسال، لتسويق واستغلال الغاز الطبيعى فى حقل رأس لافان، ويملك الجانب القطرى ٦٣٪ من الشركة، واكسون موبيل ٢٥٪، والنسبة الباقية ١٢٪ للشركة الكورية للغاز واثنين من الشركاء اليابانيين. وقد بدأت هاتان الشركتان فى شحن الغاز الطبيعى المسال، إلى أسواق شرق آسيا عام ١٩٩٩، وصارت اليابان وكوريا الجنوبية من أكبر المستوردين للغاز القطرى المسال وهذا ما يفسر وجود هؤلاء الشركاء فى الشركتين كشركاء تجاريين استراتيجيين. ولقد سمحت التغيرات الجذرية فى أسواق الغاز الطبيعى المسال بتوسع هائل لهاتين الشركتين.

وتقوم الاستراتيجية القطرية على أساس تحقيق التأمين طويل الأمد لاحتياجات الأسواق الخارجية من الغاز الطبيعى، وأن تصبح قطر المنتج الأول للغاز الطبيعى المسال فى العالم بحلول ٢٠١٠، ومن ثم فقد ركزت الحكومة القطرية جهودها لاستغلال مخزونها الهائل من الغاز لأقصى حد ممكن، وتنويع أسواق تصديرها للغاز الطبيعى المسال، بحيث تكون موردا أساسيا فى كل مناطق الطلب على الغاز الطبيعى المسال.

وتخطط شركة قطر للغاز لزيادة إنتاجها من ١٠ ملايين طن سنويا إلى ٤١ مليون طن سنويا بحلول عام ٢٠١٤، وتصل تكلفة خطوط التوسع إلى ٢٠ مليار دولار سنويا.

وتشمل مشروعات التوسع خطين كبيرين من الإنتاج، تم تخصيص مبيعاتهما لبريطانيا، وتصل تكلفتهما إلى ١١ مليار دولار وهذان الخطان هما:

حقل غاز قطر - ٢ وقد خصص ليكون موردا متجددا باستمرار للغاز المسال.

حقل غاز قطر - ٣ وهو خط للغاز الطبيعى المسال للتصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق بتوسعات شركة رأس لافان، فقد تم إنجاز مشروع "رأس جاز - ٢"، والذى يشتمل على مصنعين لإنتاج الغاز الطبيعى المسال وتصل قدرتهما إلى ١٦ مليون قدم مكعبة مترية سنويا.

هذا بالإضافة إلى مشروع دولفين الذى يربط قطر بالإمارات بخط أنابيب للغاز الطبيعى، وتبيع قطر ٢٢٢ مليون قدم سنويا من غاز حقل الشمال لأبوظبى، وسوف يزداد وينمو هذا الخط بعد انضمام سلطنة عمان.

مشروع آخر يتغذى على تطوير التدفق العلوى لحقل الشمال، وهو مشروع منتجات الغاز المسالة فى رأس لافان، ويتم بالتعاون مع شركة شل، والإنتاج المخطط يقدر بـ ١٤٠ ألف برميل من منتجات الغاز المسالة يوميا، وأساسا النافتا والبارفين الطبيعى وزيوت التزييت، وتصل استثمارات هذا المشروع إلى خمسة مليارات من الدولارات ليكون أكبر مشروع فى العالم فى هذا المجال.

المشروع الثانى لإنتاج مواد سائلة من الغاز ينتج ٢٤ ألف برميل يوميا من الوقود و٩ آلاف برميل من النافتا وألف برميل من غاز البترول السائل، باستثمارات تصل إلى ٨٠٠ مليون دولار.

وتعمل كل من شركة قطر للغاز وشركة رأس جاز فى مشروع مشترك لإنتاج الهليوم، ومن المتوقع إنتاج ٢٢٠ مليون متر مكعب من الهليوم المسال، تمثل ما يزيد على ١٠٪ من السوق العالمية للهليوم.

والجدير بالذكر أن قيمة صادرات الغاز الطبيعى القطرى المسال قد بلغت عام ٢٠٠٦ ثمانية مليارات دولار. والمواد البتروكيماوية ١,٢ مليار دولار. وقد ذكر وزير الطاقة والصناعة القطرى أن صادرات قطر من الغاز المسال والجاف ستصل عام

٢٠١٠ إلى خمسة ملايين برميل نفط مكافئ، وأن صادرات الغاز المسال سوف تصل حينها إلى مليون طن سنويا.

وذكر وزير الطاقة القطرى أن تصدير الغاز القطرى إلى دولة الإمارات العربية سوف يبدأ خلال عام ٢٠٠٧، وأن قطر تنفذ خططا صناعية لإنتاج ٧٧ مليون طن سنويا من الغاز المسال بداية العقد القادم، ستسوقها فى آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وقال إن قطر تنفق ١٥ مليار دولار لإضافة ٧٠ ناقلة جديدة إلى أسطولها من الناقلات لتصدير مزيد من الغاز بتكلفة تتراوح بين ٢٠٠ و٢٢٠ مليون دولار للناقلة الواحدة، وذلك من خلال عقود ضخمة مع أحواض كوريا الجنوبية. ومن المقرر أن تشغل قطر بحلول عام ٢٠١٠ تسعين ناقلة، بما فيها الناقلات العاملة حاليا، من ميناء رأس لافان لتصدير الغاز المسال.

وحول الصناعات البتروكيماوية التى تعتمد على الغاز الطبيعى، ذكر الوزير القطرى أن بلاده سوف تشهد توسعات كبرى لإنتاج اليوريا والأمونيا والبولى إيثيلين بنوعيه، إلى جانب مواد بتروكيماوية أخرى، بتكلفة تزيد على ٢٠ مليار دولار لإنتاج ٢٨ مليون طن سنويا من هذه المواد مع حلول عام ٢٠١٢.

٢- المملكة العربية السعودية :

تخطط المملكة العربية السعودية لاستكشاف احتياطياتها الكبيرة من الغاز من خلال مد شبكة ضخمة من أنابيب الغاز لمواجهة احتياجاتها الاستهلاكية المتزايدة من الغاز، وبناء مجموعة من المشروعات المتكاملة التى تقوم على الغاز ومحطات توليد الكهرباء ومجمعات البتروكيماويات التى تستخدم الغاز المعاد تخزينه. وتصل الاستثمارات الموزعة بالنسبة لمبادرة الغاز السعودية التى أعلنت عام ٢٠٠٥ إلى ما يزيد على ٢٥ مليار دولار، وتفتح هذه المبادرة الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مجال صناعة النفط والغاز لأول مرة منذ تأميم هذا القطاع فى السبعينيات. وتقدر الاحتياطيات السعودية المؤكدة من الغاز حتى نهاية ٢٠٠٦ بـ ٢٣٥ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعى، وتحتل الموقع الرابع بعد روسيا وإيران وقطر من حيث المخزون من الغاز الطبيعى على مستوى العالم، وأكثر من ٦٠٪ من الاحتياطيات السعودية من الغاز المصاحب، ويتركز بصفة رئيسية فى حقل جهاور Ghawar السطحى، وحقول ذولوف Zulf وسافانيا Safanima، ويحتوى حقل جهاور على ثلث المخزون المؤكد من الغاز الطبيعى السعودى. ومن المهم أن نشير إلى أن هذه الاحتياطيات السعودية المؤكدة لا تمثل سوى ١٥٪ فقط من إجمالى الاحتياطيات السعودية وفقا لتقدير شركة أرامكو.

وفيما يتعلق بالغاز المصاحب، فإنه يتركز فى (مازاليج، المنجوره، شادان، نيبان والوار) وهى موزعة على مخزن الجوف العميق، والذى يقع تحت حقل نفط جهاور. كما يتوزع الغاز الطبيعى فى عدة مناطق بالمملكة فى الشمال الغربى فى ميدين، وفى صحراء الربع الخالى جنوب غرب الصحراء. ويعتقد أن الربع الخالى وحده يحتوى على احتياطيات من الغاز الطبيعى تقدر بما يزيد على ٣٠٠ تريليون قدم مكعبة، كما اكتشفت حقل فاذران - ٢٣ للغاز الطبيعى بالقرب من الظهران.

ويوجد حقل آخر واسع للغاز هو حقل الدور الساحلى بالقرب من حقل بترول الخافسبحى فى المنطقة السعودية - الكويتية، وتطوير هذا الحقل محل نقاش، نظرا لأن إيران تطالب بجزء منه، ويرجع ذلك إلى عدم ترسيم الحدود البحرية بين الكويت وإيران. وقد توصلت الكويت والسعودية إلى تقاسم عائدات هذا الحقل، إلا أن إيران تعارض قيام السعودية والكويت بتطوير هذا الحقل لحسابهما.

ويعد مشروع "Core Venture-1" فى جنوب جهاور المشروع الغازى المتكامل الأكبر فى العالم، حيث يشتمل على الاستكشاف، وخطوط الأنابيب، وحقلين لغاز الوقود، ومجمعين للبتروكيماويات، ووحدتين لتحلية المياه بتكلفة تصل إلى ١٥ مليون دولار.

أما مشروع "Core Venture-2" فإنه يتضمن الاكتشاف فى البحر الأحمر، وتطوير حقول باركان وميدين على ساحل البحر الأحمر، شمال غرب السعودية، بالإضافة إلى بناء مجمع للبتروكيماويات ومحطة لتوليد الكهرباء وأخرى لتحلية المياه باستثمارات إجمالية تصل إلى ٤ مليارات دولار.

ويأتى مشروع "Core Venture-3" الذى يشمل الاكتشاف بالقرب من شعيبة Shaybah فى الربع الخالى، وتطوير حقل غاز كيدان ومد خطوط انابيب من شيبة إلى حردة Haradh وحواية Hawiyah ومعالجة مجمع الغاز الطبيعى شرق الرياض، وبناء مجمع البتروكيماويات فى الجبيل بإجمالى تكلفة لهذه المشاريع تصل إلى ٤ مليارات دولار.

٣- دولة الإمارات العربية المتحدة :

تحتل أبوظبى المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث احتياطى الغاز الطبيعى، ويقدر احتياطى أبوظبى بنحو ٢٠٠ تريليون قدم مكعبة من الغاز. وقد برزت أبوظبى كأول مصدر للغاز الطبيعى المسال حيث بدأت بتصديره إلى اليابان عام ١٩٧٧.

وفيما يتعلق بمشروعات الغاز الطبيعى فى دولة الإمارات، يمكن أن نشير إلى ما يلى:

١- فى أبوظبى، يوجد مشروعان كبيران تحت الإنشاء بتكلفة تصل إلى مليارى دولار.

* الأول مشروع ساحلى لتطوير الغاز ويسمى "ogd 3" وتم تصميمه بشكل رئيسى لإنتاج أكبر كمية من الغاز الطبيعى المسال لتكثيفها وإعادة حقن الغاز فى حقول النفط. كما يشتمل المشروع على إقامة حقل للغاز لإنتاج وقود يصل إلى ١١ ألف طن يوميا من الغاز المسال، و٣٤٠٠ طن يوميا من الإيثان، و١٢٥ ألف برميل يوميا من المكثفات.

• والثانى حقل اساب ٢ "asab 2" ويشتمل على وحدتين لإنتاج الغاز المعالج ووحدتين جديدتين للغاز الطبيعى المسال بطاقة إنتاجية تصل إلى ٧٥٠ مليون قدم مكعبة يوميا، تشمل ٤٥٠ طن يوميا من الغاز المسال، و ١٧٠٠ طن من الإيثان.

٢- الشارقة منتجة للغاز الطبيعى ويخصص للاستهلاك الداخلى، ولديها ٥٪ من احتياطى دولة الإمارات. وقدر احتياطى الشارقة بعشرة مليارات قدم مكعبة مترية وتنتج ٨٠٠ مليون قدم مكعبة يوميا. وأهم حقول الغاز الساحلية حقل مبارك الذى ينتج ٣٠ الف برميل من المكثفات يوميا. أما الحقول الأرضية، فهى ساجا أ "saja a"، وموف "move" وخليفة.

٣- تحاول رأس الخيمة علاج تراجع إنتاجها من الغاز والنفط، وتقوم بالترويج للأنشطة الاستكشافية فى أراضيها، حيث يعتقد بوجود احتياطيات من الغاز غير المكتشفة. وقد منحت إحدى الشركات العالمية ترخيصا بتطوير حقل بايه البحرى baih. كما أنشأت شركة رأس الخيمة للنفط والغاز التى منحت - على سبيل الحصر- الحق فى إنتاج الهيدروكربونات بالإمارة.

مشروع دولفين :

يعد هذا المشروع من أكبر مشاريع الطاقة فى الشرق الأوسط، ويقوم على توقعات بازدياد الحاجة إلى الغاز فى المنطقة. ورسالة المشروع هى الإنتاج والمعالجة والإمداد بكميات وفيرة من الغاز من حقول الغاز الساحلية بقطر إلى الإمارات، وهو مشروع مشترك بين الإمارات وقطر وسلطنة عمان وشركة توتال أوكسيدينتال، وسيترتب على هذا المشروع إيجاد الشبكة الكبرى للربط الداخلى فى المنطقة، والتى تمتد فوائدها إلى دول أخرى. وهذا المشروع العابر للحدود هو المشروع الإقليمى الأول فى المنطقة، وسوف يكون له تأثير عميق على تنمية وتطوير الصناعات المختلفة بالمنطقة، وقد أسست شركة دولفين للاستثمار وتملك أبوظبى ٥١٪، وتوتال ٢٤,٥٪ وأوكسيد نتال التى حلت محل أنرون ٢٤,٥٪.

ويتضمن برنامج دولفين عمليات للتدفق من أعلى ومن أسفل، وقد فوضت شركة دولفين لبناء خط ٤٨ بوصة بمسافة أربعة آلاف كيلو، بالإضافة إلى خط أنابيب بين قطر والإمارات ينقل مليارى قدم مكعبة من الغاز يوميا، وتسمح القدرة التصميمية لخط الأنابيب بزيادتها إلى ٣,٢ مليار قدم مكعبة يوميا. كما يشتمل على خط لنقل الغاز بين الصين والفجيرة.

آفاق مستقبل صناعة الغاز الطبيعى فى دول الخليج العربية :

من خلال العرض المتقدم، يمكن القول إن معدل استهلاك الغاز الطبيعى على المستوى العالمى سوف يستمر فى النمو بمعدل ٢٪ سنويا، أى إلى ما يقرب من الضعف خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٣٠. ويتوقع الخبراء أن ينمو استهلاك الغاز الطبيعى بمعدل يصل إلى ٤٪ فى الدول النامية، و١٠٪ فى منطقة الخليج. والجدير بالذكر أن الغاز الطبيعى يمثل ٧٩٪ من إجمالى استهلاك قطر من الطاقة، فى حين يمثل النفط ٢١٪. وتحرص دول الخليج العربية - خاصة قطر والسعودية - على لعب دور مهم فى السوق العالمية للغاز الطبيعى، يؤكد هذا حجم الاستثمارات الضخم الموجة إلى هذا القطاع، الأمر الذى يؤكد رغبة هذه الدول فى توسيع نطاق صادراتها من الغاز الطبيعى، ويساعدها على ذلك التكلفة الرخيصة للإنتاج والموقع الجغرافى الاستراتيجى للمنطقة. ويتوقع أن تزداد مساهمة دول الخليج فى تجارة الغاز المسال لتصل إلى ٤٠,١٪. وتتمتع الدول العربية الخليجية بميزة نسبية مهمة فى هذا المجال، تتمثل فى امتلاكها احتياطيات ضخمة وليس لديها احتياجات استهلاكية كبيرة. وتعد قطر من أكثر دول الخليج العربية استفادة من هذه الميزة، الأمر الذى جعلها تخطط لزيادة صادراتها من الغاز المسال إلى ٧٧ مليون طن فى عام ٢٠١٢ لتصبح أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعى المسال فى العالم.

من ناحية أخرى، من الملاحظ ازدياد دور استثمارات القطاع الخاص فى صناعة الغاز الطبيعى المسال فى الخليج، كما أن المشاريع الجديدة لتسييل الغاز الطبيعى تتجه نحو التكامل العمودى، بحيث إن شركات توزيع الغاز فى بلد مستورد للغاز الطبيعى المسال تقوم بالاستثمار فى منشآت التسييل، ومنتجو الغاز يقومون بالاستثمار فى مرافئ الاستلام وإعادة تبخير الغاز، وفى عمليات التكرير ومعالجة الغاز. كما أن لأنظمة نقل الغاز المسال مزايا عديدة، كونها لا تتطلب المرور من خلال دول ثالثة، وبذلك تتجنب الكثير من المخاطر السياسية، ومفاوضات حقوق المرور، ورسوم الترانزيت، وغيرها من العقبات التى تواجه نقل الغاز عبر خطوط الأنابيب.

والجدير بالذكر أن التطور التكنولوجى فى مجال بناء ناقلات الغاز المسال قد أدى إلى تجنب تبخر الغاز، الأمر الذى يمهد الطريق للبيع الفورى للغاز الطبيعى المسال.

ومن ثم نستطيع القول إن هناك مجموعة من العوامل الموضوعية التى تؤكد استمرار زيادة الطلب العالمى على الغاز الطبيعى بصفة عامة، والغاز المسال على وجه الخصوص، وهو ما يؤدى إلى زيادة إنتاجه لمواجهة هذا الطلب المتزايد. وأبرز هذه العوامل ما يلى:

١- الانخفاض الواضح فى تكلفة إنتاج الغاز المسال.

٢- التطور التكنولوجى الكبير فى أنظمة تسييل ونقل وإعادة تبخر الغاز المسال.

٣- ازدياد الطلب على الغاز لتوليد الكهرباء، خاصة فى آسيا وأوروبا.

٤- توافر فائض الغاز المسال يدفع إلى بيعه فى السوق الفورية.

٥- النمو الاقتصادى القوى، خاصة فى الهند والصين

٦- انخفاض احتياطيات الغاز فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، الأمر الذى أدى إلى دخولهما إلى سوق الغاز المسال.

ويترتب على ذلك اتساع نطاق وحجم الغاز الطبيعى المسال، وارتفاع حجم تجارة نقل الغاز المسال فى البواخر ليجارى الزيادة فى الإنتاج والطلب. ويبلغ عدد الناقلات حاليا فى أسطول نقل الغاز المسال ١٦٠ ناقلة، فى حين يوجد أكثر من ٩٠ ناقلة قيد الإنشاء. وكما سبق أن ذكرنا، فإن قطر تخطط لتوفير أسطول لنقل الغاز يبلغ عدده ٩٠ ناقلة كبيرة بطاقة تزيد على ٢٠٠ ألف قدم مكعبة بحلول عام ٢٠١٢. وتوجد العديد من مشاريع خطوط أنابيب للتصدير من دول الخليج العربية، خاصة إلى الأسواق الآسيوية، ومنها خط أنابيب الخليج جنوب آسيا من قطر إلى باكستان، كما توجد دراسات لإنشاء خط لنقل الغاز من قطر إلى البحرين.

المراجع :

1- Economic Perspectives, An electronic journal of the U.S.A Department of state, May 2004.

تضمن هذا العدد مجموعة من الدراسات حول التحديات التى تواجه أمن الطاقة.

2- Ayse Hazir, Energy Opportunities in Qatar, London, Global Business Reports, 2004.

3- Gilles valentine, An Island of Oil and Gas Stability, London Global Business Reports. 2004.

٤- بالنسبة للمعلومات الخاصة بالمملكة العربية السعودية بالغاز الطبيعى، انظر الوصلة الإلكترونية التالية:

www.eia.dDe.gov/emeu/cabs/saudi.html

٥- منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، الغاز الطبيعى.. الآفاق والتحديات، مارس ٢٠٠٧.

6- Energy Information Administration, Office of oil And Gas, Natural Gas Year in Review 2006, March, 2007.

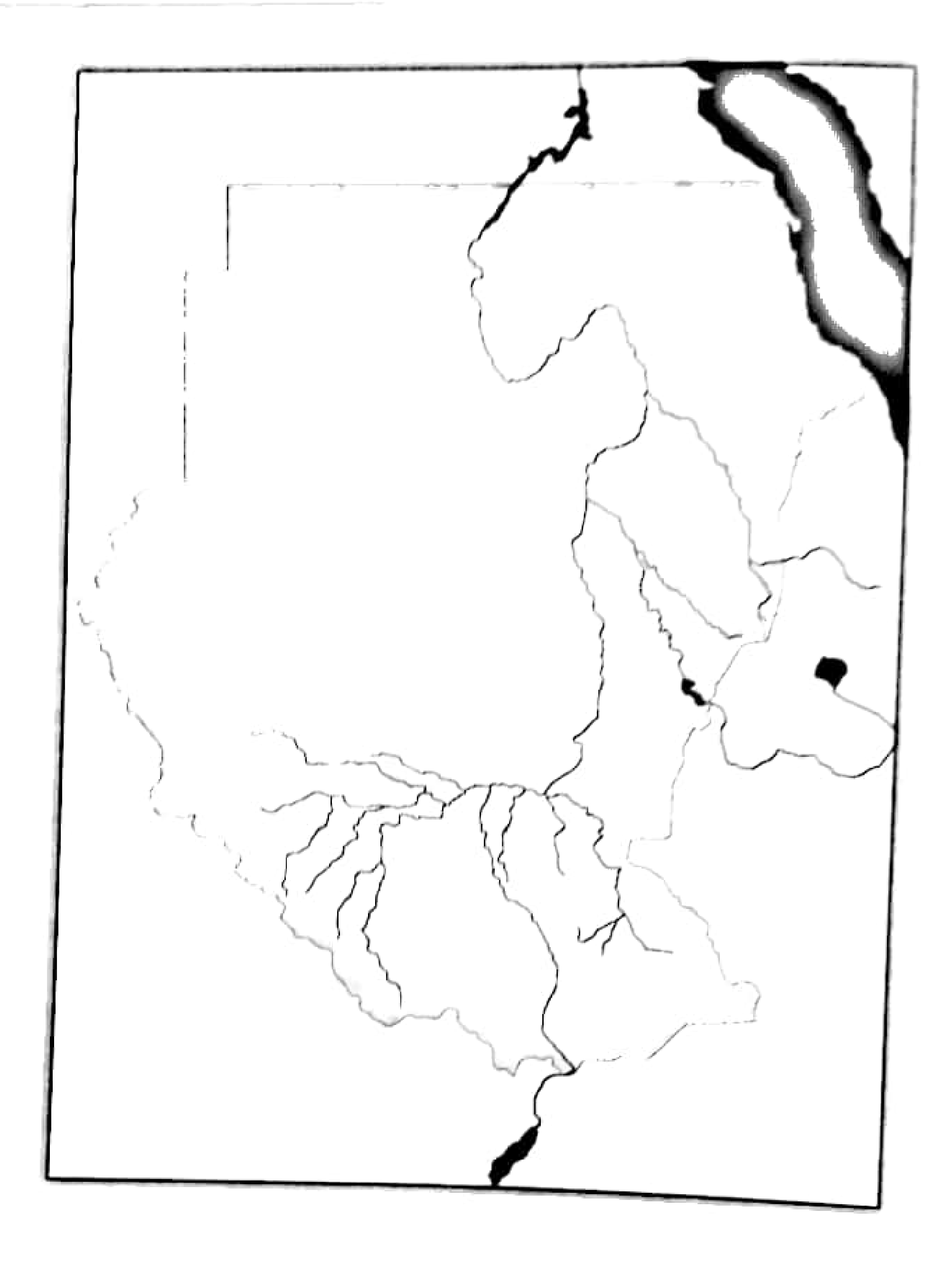
7- Energy Information Administration, International Energy Outlook 2007, Chapter 4 Natural Gas , pp. 39-48.

٨- محمد عبد المجيد، روسيا ووسط آسيا.. بالطاقة تتغير الجيوبوليتيكا، الشرق الأوسط، ٣ مارس ٢٠٠٧.

٩- نمو صادرات الغاز الخليجى، جريدة الخليج الإماراتية، ملحق الخليج الاقتصادى، ١٥ فبراير ٢٠٠٧.

١٠- حديث وزير النفط القطرى الحياة، لندن، ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦.

في الشأن السوداني



١ العلاقات المصرية - السودانية .. نحو شراكة استراتيجية

٢ النخبة السودانية والعلاقات السودانية - المصرية

إشراف : هاني رسلان

العلاقات المصرية - السودانية .. نحو شراكة استراتيجية

■ هانـئ رســــــلان *

منذ توقيع اتفاق ماشاكوس الإطارى فى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، بدأ السودان مرحلة جديدة فى تاريخه، تشهد عملية واسعة لإعادة صياغة هياكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جديد، عبر مجموعة من الاتفاقيات التى تم توقيع بعضها بالفعل، مثل اتفاق سلام جنوب السودان (نيفاشا) الذى وقع فى كينيا فى ٩ يناير ٢٠٠٥، واتفاق أبوجا للسلام فى دارفور الذى وقع فى ٥ مايو ٢٠٠٦، واتفاق أسمرا بخصوص مشكلة شرق السودان الذى وقع فى أكتوبر ٢٠٠٦.

ويمكن القول - بإيجاز - إن اتفاق سلام الجنوب قد أدى إلى نشأة إقليمين فى السودان، أحدهما الإقليم الجنوبى (١٠ ولايات) الذى عهد به - طبقا للاتفاق - إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان التى تديره عبر حكومة إقليمية، بصلاحيات مطلقة، سياسية واقتصادية وأمنية، وبنظام اقتصادى وقانونى مختلف عن ذلك القائم فى الشمال. الإقليم الثانى هو الإقليم الشمالى الذى تديره الحكومة القومية فى الخرطوم بشكل مباشر دون وجود حكومة إقليمية لإدارة الولايات الشمالية (١٦ ولاية) كتلك الموجودة فى الإقليم الجنوبى. وفى الوقت نفسه، يشارك أبناء الإقليم الجنوبى بنسبة الثلث فى الحكومة القومية وفى الأجهزة التشريعية والتنفيذية والأمنية على المستوى القومى مع حصولهم على حق تقرير المصير فى عام ٢٠١١، للاختيار بين الاستمرار فى النظام الذى اقرته اتفاقات نيفاشا، أو الانفصال عبر إنشاء دولة جديدة فى الجنوب.

وقبل أن تنتهى مفاوضات الجنوب - وبتأثير منها - كانت أزمة دارفور قد بدأت فى الظهور والتشكل. ومع مضى الوقت، بدأ مفاوضو الحركات المسلحة فى دارفور فى المطالبة بنفس الحقوق والصلاحيات التى حصل عليها الجنوبيون (ماعدا المطلب الخاص بحق تقرير المصير)، الأمر الذى كان يعنى بشكل واضح أن الإقليم الشمالى سوف تتم تجزئته من الداخل إلى ثلاثة كيانات أو أربعة، أحدها فى غرب السودان (دارفور)، والثانى فى شرق السودان، والثالث فى الوسط، والرابع ربما فى الشمال (الجزء المتاخم للحدود المصرية).

وعلى ذلك، يبدو واضحا أن السودان يمر بمرحلة مخاض صعبة قد تنتهى به إلى الانزلاق الى حالة من الفوضى أو التفكك. إذ إنه رغم توقيع كل الاتفاقيات التى اشرنا اليها، الا ان الاستقرار مازال مطلبا بعيد المنال. والسيناريو الاخر الاكثر تفاؤلا يقول إن السودان إن لم يتفكك فإنه فى - أحسن الأحوال - قد يظل محتفظا بحدوده السياسية الحالية، إلا أنه سيكون مكونا من عدة كيانات فى الداخل تسود بينها علاقات صراعية (أو تنافسية فى أفضل الاحوال)، الأمر الذى يجعل الحفاظ على الاستقرار مهمة صعبة وعسيرة، ومن ثم يضعف كيان الدولة ويصبح غير قادر على قيادة عملية تنموية واسعة تساعد على إدارة التعددية الهائلة فى السودان على أساس من حقوق

(*) خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

المواطنة، وتلبية الحد الأدنى من الخدمات وربط أجزاء الوطن الواحد وتعزيز التكامل الوطني بديلا عن الانتماءات الأولية الإثنية أو الجهوية.

والشاهد أن البيئة الداخلية في السودان وطبيعة التفاعلات السياسية فيه قد أدتا إلى تهيئة المسرح للتدخل الخارجي الحالي، وخلقتا المناخ الذي يسمح للآخرين باستدعاء الذرائع. وساعد على ذلك أيضا تبني معظم القوى السياسية لأجندات ضيقة تدور حول الصراع على السلطة والمكايدات السياسية، ولا تعطي المصالح الوطنية العليا ما تستحقه من أولوية، وإنما تسعى وراء أهداف محدودة قصيرة الأجل لا تستصحب معها الابعاد الاستراتيجية المتعلقة بالحفاظ على وحدة السودان وتماسكه كوطن لجميع أبنائه على قدم المساواة، وبما يجعله قادرا على تحقيق نهضة تنموية تعتمد على موارد السودان الهائلة، وصولا إلى بناء هوية سودانية مشتركة بعيدا عن الاستقطابات الدولية والسياسات المفروضة من الخارج.

أولا- السودان والأمن القومي المصري :

يظهر ارتباط الامن القومي بما يحدث من تطورات في السودان بشكل واضح، ويتجلى بأشكال عديدة. ولعل الذاكرة المصرية لا تنسى عملية نقل الكلية الحربية المصرية، والمتبقى من طائرات سلاح الجو الى منطقة وادى سيدنا بالخرطوم عقب هزيمة ١٩٦٧، لكى تكون بعيدة عن متناول قوات العدو. إلا أن الامر لا يقتصر على هذا البعد المباشر، بل يمتد الى ما هو اعمق من ذلك، خاصة فى هذه المرحلة التى يمر فيها السودان بظروف صعبة ودقيقة. فاستقرار السودان والحفاظ عليه موحدا يمثل اهمية كبيرة لأمن مصر القومي، فسيناريوهات التفكك أو الانزلاق الى حالة الفوضى تحمل فى طياتها مخاطرعديدة. ويمكن ان نشير الى اهم العناصر على النحو التالي:

١- إن عدم الاستقرار يعنى بقاء وتزايد احتمالات تهريب الاسلحة عبر الحدود مع السودان لاستخدامها فى عمليات عنف فى الداخل المصرى، وقد سبق حدوث ذلك إبان توتر العلاقات بين البلدين فى المرحلة الأولى من عهد نظام الانقاذ. وهناك بعض العمليات المحدودة التى أعلن عنها قبل فترة.

٢- سوف تتزايد ايضا عمليات الهجرة أو النزوح الجماعى المشروعة أو غير المشروعة، الامر الذى سوف يخلق ضغوطا اجتماعية واقتصادية اضافية، مصر فى غنى عنها، وليست مستعدة لتحمل تبعاتها فى الوقت الحالي، إذ إن معظم النازحين السودانيين لايمتلكون اى قدر من التعليم أو المهارات الفنية، وليس لديهم ما يقومون باستثماره، ومن ثم فانهم يتسربون الى اسواق العمالة الطفيلية، ويمثلون عبئا على كل مرافق الدولة والاقتصاد فى ظل حالة البطالة فى مصر. وفيما يتعلق بالتوترات الاجتماعية، نشير الى حادثة المهندسين وما نتج عنها من حرج واساءة لصورة مصر، رغم كل الجهود الايجابية التى بذلت.

٣- إن تفكك السودان أو عدم استقراره سوف يؤدى إلى الإخلال بالتوزان الاستراتيجي فى الاقليم، سواء فى القرن الإفريقى أو البحر الاحمر، الامر الذى سوف يؤثر سلبا على امن مصر ودورها ومكانتها لصالح دول اخرى متحالفة بالفعل مع دول وقوى اخرى من خارج المنطقة.

٤- إن هذا سوف يؤثر ايضا على موضوع المياه الذى يحتل أولوية متقدمة فى التفكير الاستراتيجي المصرى فى المرحلة المقبلة. فمسألة البحث عن موارد جديدة من المياه تكاد تعتمد بشكل رئيسى على مبادرة حوض النيل المشتركة. وظهور دويلة جديدة فى جنوب السودان أو استمرار عدم الاستقرار سوف يؤدى الى خلق الكثير من التعقيدات فى هذا المجال، كما سوف يفسح المجال لخلق ادوات جديدة للضغط على مصر، عبر ازدياد وتوغل النفوذ الامريكي والاسرائيلى فى الجنوب وفى انحاء اخرى من السودان.

٥- وقد بدا يظهر تهديد آخر من نوع جديد على الأمن القومي المصرى، كأحد تداعيات الازمة السودانية، وهو ظهور ما يسمى بحركة "كوش" التى تنادى بتحرير أراضى النوبة من الاحتلال فى مصر والسودان وإعادة إحياء دولة النوبة القديمة. وهذه الحركة وإن اقتصر نشاطها حتى الآن على الدعاية عبر الشبكة الإلكترونية (الإنترنت)، ولم تستطع القيام بأى عمليات فعلية بعد، فإن معظم النار من مستصغر الشرر، ويجب ان نقرأ هذه التحركات التى ترعاها دول معينة، مع ما يتم الترويج له من حديث عن النوبة باعتبارهم اقلية مضطهدة، ومحاولة ربطهم بقضايا اقباط المهجر.

٦- إن كل ما سبق سوف يؤدى الى عزل مصر وحصارها من ناحية الجنوب، وازدياد امكانية فرض ضغوط قوية عليها من الخارج تتعلق بمقدرتها على توفير الامن لمواطنيها وتلبية احتياجاتهم الضرورية، كما يغلق أمامها أى إمكانية لإعادة صياغة دورها الاقليمى ورؤيتها للمستقبل بالتحول نحو حوض النيل كخيار مستقبلى بديل، يوفر لها فرصا حقيقية للنهوض والنمو.

ثانيا- السياسة المصرية تجاه السودان :

ومن هنا، تظهر أهمية وجود سياسة مصرية قوية ومبادرة تجاه السودان فى المرحلة الحالية، للمساعدة على الحفاظ على وحدة السودان. ومن البديهى أن الغياب عن عملية إعادة الهيكلة وإعادة الصياغة سوف تنتج عنه انعكاسات سلبية جدا على المصالح المصرية فى المستقبل. إذ إن القوى التى تقوم بتوجيه العمليات السياسية الرئيسية الآن فى السودان، وتقوم من خلال ذلك بتوجية عملية اعادة صياغة هياكل السلطة والثروة فيه، هى التى سوف تهيمن فى المستقبل وسوف يكون لها تأثير واضح على التوجهات السياسية والثقافية للسودان وعلاقاته وتفاعلاته فى الإقليم، والتى سوف تتجه الى إفريقيا - وليس الى مصر أو العالم العربى- بحسبان السودان احد مكونات القرن الإفريقى الكبير، طبقا للاستراتيجية الامريكية فى هذا المجال.

وفى هذا الاطار، يمكن القول إن الاهتمام المصرى بالسودان قائم وموجود، ويمكن ملاحظتة فى العديد من التحركات هنا أو هناك، ولكنه غير كاف بالدرجة التى تتناسب مع ثقل مصر وضخامة مصالحها من ناحية، والظروف والمشكلات التى يواجهها السودان من ناحية أخرى. وبناء على ذلك، فإن

السياسة المصرية بوضعها الحالى تصلح لمعالجة أو التعامل مع أوضاع مستقرة، وليس مثل هذه التفاعلات الهائلة التى تهدف إلى الفك والتركيب، حيث تظهر الحاجة الملحة إلى رؤية جديدة متكاملة تنظر إلى ما يجرى، وتعيد تعريف المصالح المصرية فى السودان وتسعى إلى تحقيقها بالوسائل والسياسات المطلوبة.

وغنى عن القول إن حجم الفرص والمخاطر فيما يتعلق بملف السودان يحتاج الى إحداث التفاتة كاملة فى التوجه الاقليمى لمصر، وذلك كأولوية استراتيجية حاسمة، على أن يعمل هذا التوجه الجديد من خلال أداتين اساسيتين هما:

- الشراكة الاستراتيجية بين مصر والسودان.

- محاولة الوجود بقوة على مسرح الفاعلات السياسية الداخلية من خلال المساعدة على بناء وفاق وطنى داخلى فى السودان.

ثالثا- توجه إقليمى جديد نحو السودان وحوض النيل :

لاشك فى أن مصر تستمد الكثير من قدرتها على التاثير والحركة فى المحافل الدولية من دورها الإقليمى فى المنطقة العربية أو ما يعرف بإقليم الشرق الأوسط، إذ إن هذا يفتح لها مساحات أوسع للحركة كما يمنح سياستها الخارجية قدرا أكبر من الحركة والفاعلية، ويعطى لها الثقل اللازم لحماية المصالح المصرية السياسة والاقتصادية، ويدعم مقولاتها المعلنة بأنها دولة إقليمية كبرى ولها دورها الذى لايمكن الاستغناء عنه فى حفظ الاستقرار والتوازن فى المنطقة.

لقد اهتمت مصر طوال الأعوام الخمسين الماضية بالصراع العربى - الإسرائيلى، وركزت انظارها على الشمال الشرقى ومنطقة الخليج، فى الوقت الذى فتر فيه الاهتمام الى حد كبير بالسودان، ماعدا بعض الفترات فى عهد الرئيس السادات إبان مرحلة التكامل، والتى لم تترك أثرا يذكر مع أول تغير فى العلاقات السياسية بين البلدين. وكان الانطباع الدائم أن السودان سيظل قائما هناك. وفى ظل عدم وجود متغيرات أو تهديدات رئيسية، لم يكن هناك ما يبعث على اتباع أى تغيرات جذرية فى السياسة أو التوجهات المصرية. إلا أن الأوضاع تتغير الآن بوتائر متسارعة. فخلال الفترة حتى عام ٢٠١١، سيكون هناك سودان مختلف عن ذلك الذى عرفناه حتى الآن.

وفى الوقت نفسة، فإنه لا يخفى أن الدور الإقليمى لمصر قد تعرض لبعض السلبيات، وبدأت مساحات الحركة فى التقلص امامه، نتيجة العديد من التطورات فى العقدين الأخيرين. فمن الواضح ان الصراع العربى - الاسرائيلى سوف يتم حله خلال السنوات القليلة القادمة طبقا للاجندة الأمريكية - الاسرائيلية أو قريبا منها. وهناك على الناحية الأخرى وجود امريكى مباشر فى العراق الذى تم تخريبه وتفتيته بسبب الغزو الامريكى، الامر الذى ترتب عليه انهيار المعادلة الاستراتيجية التى حكمت منطقة الخليج العربى لعدة عقود، حيث تتمدد القوة الإيرانية الآن بلا رادع اقليمى، وتتدخل فى الصراع العربى - الاسرائيلى وفى لبنان، لحساب ملفها النووى ومخططها للتحول الى قوة اقليمية مهيمنة فى منطقة الخليج. بالاضافة الى ذلك، يجب ان نلاحظ ان هناك طفرة نفطية ثانية فى منطقة الخليج العربى نتيجة الارتفاعات الهائلة فى اسعار النفط، مما سوف ينعكس سلبا على دور مصر واهميتها ووزنها النسبى فى المنطقة.

هذه كلها تغيرات ترتبط أساسا بالنظام العالمى الأحادى الجديد، وسياسات الولايات المتحدة وأخطائها تجاه المنطقة. إلا أن ما يهمنا فى هذا السياق هو ان الدور المصرى يتعرض للحصار والانحسار بالتدريج. ومن ثم فإن مصر، إذا اجبرت على الانكماش والتراجع الى داخل حدودها، فإنها سوف تغص بمشاكلها الداخلية وتختنق بها، الأمر الذى يفرض على مصر أن تحدث نوعا من الالتفات فى سياستها الإقليمية نحوالسودان ودول حوض النيل، بحيث يصبح هذا التوجه هو مجال اهتمامها وتفاعلاتها ذات الأولوية الرئيسية، وهو الانتماء الطبيعى والتقليدى لمصر. على أن يكون هذا التوجه فى اطار البعد الإفريقى لمصر، وليس فى اطار الحديث عن دعم امتها العربية، رغم أنه لا يوجد تعارض فى تعدد مستويات الهوية المصرية بأبعادها المختلفة. وتجب الإشارة الى ان هذا لايعنى عدم الاهتمام بالقضية الفلسطينية أو منطقة الخليج وباقى الاهتمامات التقليدية الاخرى لمصر.

وأهمية هذا التوجه - لو تم اعتماده - تتمثل فى انه سوف يؤدى الى تحويل الكثير من المشاكل والسلبيات التى نعانى منها الى مزايا نسبية هائلة، تعمل لصالح مصر دون تكلفة أو أعباء إضافية. فالزيادة السكانية سوف تكون ميزة ازاء الندرة النسبية للسكان فى حوض النيل، وكذلك القدر المتوافر من التعليم والمهارات الفنية والقدرات الصناعية والتواصل مع التكنولوجيا.. الخ، والتى نشكو من تدهورها فى مصر، سوف تتحول الى مزايا نسبية إذا ركزنا تعاملاتنا مع حوض النيل (بينما يحدث العكس اذا توجهنا الى منطقة الخليج على سبيل المثال). فضلا عن ان الكثافة الحضارية وتماسك الهوية والثقافة الوطنية المصرية ورسوخ تقاليد الدولة فيها، كل ذلك سوف يعطى الدور المصرى ايضا الكثير من القوة والزخم.

ويمكن القول، إجمالا إن هذا التوجه من الممكن ان يمثل الفرصة الاقتصادية البديلة لمصر، حيث ان التوجه جنوبا سوف يوفر فرصا طبيعية هائلة لاستغلال التكامل فى الموارد. فالسودان لديه أراض ومياه ومعادن وثروات هائلة، وقلة فى عدد السكان، فى الوقت الذى يعانى فيه من اضطرابات سياسية وجهوية وإثنية واسعة النطاق جعلت كل القوى السياسية فيه فى حالة من الضعف، وبعض هذه القوى يوجه نداءات متكررة لمصر بالوجود وتقديم الدعم، كان من بينهم الصادق المهدى زعيم حزب الأمة.

وقد يرى البعض أن مثل هذه السياسة تحتاج إلى حشد إمكانيات وتخصيص موارد واسعة سياسية واقتصادية وإعلامية وثقافية. إلا أن القول بمحدودية الموارد لا يمكن القبول به فى هذا الإطار، إذ إن مصر لها دور تاريخى مازال حاضرا فى السودان ككل، ولها أرضية واسعة للحركة. وهناك نداءات متكررة لمصر بالتدخل من جانب أطراف سودانية عديدة، خاصة

الوسط والشمال النيلي، أي أن الدور لا يعتمد على الإمكانيات المادية وحدها. كما أنه يمكن الاستعانة بشكل واسع النطاق بمنظمات المجتمع المدني والجهود الشعبية والقطاع الخاص، وكذلك الحزب الوطني الذي يمكن أن يلعب دورا مهما في هذا الصدد، عبر تكثيف التواصل مع كل القوى السودانية، وتبادل الزيارات، وتنظيم اللقاءات مع القيادات الحزبية السودانية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد أوجه قصور السياسة المصرية الحالية تجاه السودان أنها سياسة أمنية بالأساس، تقوم بصياغتها وتنفيذها الأجهزة الأمنية، التي تعمل بلا شك لتحقيق الأهداف الوطنية. إلا أن الأوضاع في السودان تحتاج إلى استراتيجية أشمل تنطلق من رؤية سياسية شاملة، بحيث تحشد لها الموارد من كل الاتجاهات. ولذا، فإن هذا الوضع يحتاج إلى إنشاء هيئة خاصة بشئون العلاقات المصرية - السودانية، تتبع رئاسة الجمهورية مباشرة، ويقف على رأسها شخصية متخصصة ومتفرغة وذات ثقل، تتولى بلورة الخطط والسياسات والتنسيق بين الأجهزة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتكون لها صلاحية خاصة تنبع من تبعيتها لرئاسة الجمهورية، ويكون دور الأجهزة الأمنية هو أحد الروافد الأساسية في عمل هذه الهيئة، وليس الموجه أو الصانع الرئيسي لها.

رابعا- مطلب الشراكة الاستراتيجية :

يمكن أن ينطلق هذا التوجه نحو السودان وحوض النيل من خلال دعم مصر لوفاق داخلي سوداني، واعتبار الشراكة الاستراتيجية مع السودان هدفا استراتيجيا، على النحو التالي:

أ- بناء وفاق داخلي في السودان :

تحتفظ مصر في الوقت الحالي بخطوط اتصال مفتوحة وعلاقات جيدة مع الحكومة السودانية وكذلك معظم القوى السياسية السودانية في الشمال والجنوب، وهي تسعى الآن الى فتح قنوات اتصال نشيطة مع الفصائل المسلحة في دارفور. الأمر الذي أصبح يمثل مصدرا للقوة النسبية وأحد مؤهلات نجاح أي تدخل لإنهاء الصراعات القائمة وبناء وفاق داخلي. كما أنه من المعروف ان مصر هي الطرف الوحيد الذي ليس له مطامع أو مطالب خاصة من هذا الطرف أو ذاك، لأن مصلحتها الأساسية هي الحفاظ على تماسك واستقرار السودان، وذلك بخلاف الأطراف الإقليمية الأخرى التي لعبت أدوارا متباينة في الأزمة السودانية، بدءا بالولايات المتحدة وبريطانيا، وانتهاء بدول الايجاد وليبيا وتشاد واريتريا.

إلا أن ما يجب أن يحظى بالاهتمام في حالة تحرك مصر في هذا الاتجاه - كما أرهصت بذلك بعض التحركات المصرية الأخيرة - هو خلفية هذا التحرك والمدى والأثر الذي يرمي إليه، والذي يجب أن يهدف لتهدئة الأوضاع ومساندة الوحدة من ناحية، ومن الناحية الأخرى أن يكون هناك دور وتواجد لمصر لا يمكن تجاوزه أوتخطيه من قبل أي طرف خارجي.

إن ما سبق لا يعني ان تقدم مصر مساعدات قد تعجز عنها أوضاعها في الوقت الحالي، إلا أنها تستطيع أن تقدم الكثير من مواردها البشرية وخبراتها وثقلها الدبلوماسي. فمصر يمكنها أن تلعب أدوارا عدة في دارفور وفي الجنوب والشرق من خلال إرسال عمليات إغاثة واسعة وتوفير قوافل طبية، وكذلك بعثات تعليمية، وجهد إعلامي وثقافي وتنويري، وكل ذلك يتطلب تمويلا، إلا أن المكون البشري فيه هو الأكثر تكلفة وهو متوافر لمصر، وتستطيع ان تشرك فيه الجهد الأهلي من خلال المنظمات والنقابات ورجال الأعمال. وسوف يلقى ذلك استجابة هائلة طبقا للشواهد القائمة بالفعل، فضلا عن إمكانية اجتذاب دعم واسع من العالم العربي لهذه العملية من خلال الثقل الذي تتمتع به القيادة المصرية في هذا المجال. والأهم من كل ذلك أن تنطلق الرؤية المصرية من استراتيجية متعددة المستويات داخل السودان وعلى المستويين الإقليمي والدولي، وهو الأمر الحاصل الآن بالفعل، ولكن في إطار محاولات التهدئة ولملمة الأوضاع، الأمر الذي ثبت عدم جدواه بعد أن أصبح التدخل الأمريكي - البريطاني يطرق الأبواب في دارفور، ومن ثم فلا بد من المبادرة بكل قوة وتركيز على الداخل الآن لنزع فتيل الانفجار للحفاظ على كيان الدولة السودانية، قبل أن تصيبه تشققات وصدوع، سيصبح من الصعب علاجها. فالسودان اصبح قريبا من التحول الى وضع مشابه للحالة العراقية، ان لم يتم تدارك الأوضاع.

ب- الشراكة الاستراتيجية :

قد يكون من الأفضل استخدام هذا المصطلح كبديل عن مصطلح التكامل المصري - السوداني الذي يحمل ظلالا سلبية لدى بعض السودانيين، باعتباره عملية كان المقصود منها دعم نظام الرئيس الأسبق نميري، ولم يترك التكامل السابق أثرا يذكر، وليس هناك ما يدعو الى التمسك به لإعادة إنتاج الفشل. كما أن المصطلح نفسه يقصر عن التعبير عن متطلبات المرحلة الحالية. أما مصطلح الشراكة الاستراتيجية، فإنه يعني الندية في التعامل بين الشركاء، والتوازن في الحصول على المنافع، وهو يخاطب بعض الهواجس السودانية التقليدية التي تشكو من التعالي المصري، أو تخشى ان يكون التعاون بين البلدين لمصلحة مصر على حساب السودان.

ويجب أن تنهض الشراكة الاستراتيجية على أساس اقتصادي وظيفي يسعى لإحداث تبادل اقتصادي وتجاري واسع النطاق يشمل كل مراحل العملية الانتاجية والتنموية، ويسير - وفي إطار تواصل مجتمعي - على المستويات الثقافية والإعلامية والاجتماعية، بحيث تعود حركة التواصل بين البلدين في الاتجاهين بما يخدم مصالحهما معا. على أن يكون عماد هذه الحركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وحركة الأفراد ورءوس الأموال. وهدفها في المستقبل أن يكون هناك تكامل اقتصادي حقيقي يعبر عن نفسه في عملة موحدة، وجواز سفر موحد، مع بقاء النظم السياسية في البلدين مستقلة تبعا لخصوصياتها السياسية والثقافية، لاسيما وأن الأساس القانوني لهذه الشراكة قائم بالفعل من خلال اتفاقيات الحريات الأربع، وكذلك من خلال عضوية مصر في الكوميسا.

النخبة السودانية والعلاقات السودانية - المصرية

■ الوليد سيد محمد على *

اختلفت النخب السياسية السودانية من حيث نشأتها وواقعها الاجتماعى والاقتصادى، فهنالك نخب اتسمت بأنها غير متماسكة، حيث تكونت من عدة نخب ترابطت حلقاتها،وإن اختلفت قبائلها وبطونها، مثل (النخبة الوطنية الأولى عقب الاستقلال ١٩٥٦، والنخبة المايوية ١٩٦٩ - ١٩٨٥).

واتسمت تلك النخب بالبساطة فى النشأة، ولم تكن تنتمى من حيث أصولها الاجتماعية للأسر الكبيرة فى السودان، إلا أنها تميزت بالتعليم. وقد كان لافتا أنها ضمت حشدا من الخبراء والمتخصصين، وهنالك النخبة الحزبية التقليدية (الأمة والاتحاد الديمقراطى) التى تميزت بالنشأة الارستقراطية وارتباطها بالأسر الطائفية (المهدى والميرغنى). وتشكلت النخبة الإسلامية من خليط من المتصوفة والإسلاميين وطبقة المثقفين. وفى الوقت نفسه، يمكننا ان نلاحظ أن النخب الجنوبية تأثرت بالغرب بشكل عام. ورغم اختلاطها بالنخب الأخرى، إلا أنها حافظت على تقاليدها وعاداتها، وارتبطت بالثقافة الغربية من جهة والإفريقية من جهة أخرى.

من ناحية أخرى، فإن المؤسسة العسكرية فى السودان -كما فى الدول النامية بشكل عام- تلعب دورا مهما، حيث تعتبر جزءا من الحركة الشعبية، تتفاعل معها عندما تتوافر لها الظروف الموضوعية لمناصرة الجماهير. ويظهر دور النخبة العسكرية واضحا فى أن النخبة السياسية تضطر للارتباط بها فى سعيها للوصول للسلطة. وقد استطاعت تنظيمات عسكرية عديدة الوصول للسلطة عبر انقلابات عسكرية، مثل النخبة المايوية ١٩٦٩ - ١٩٨٥، والنخبة الاسلامية ١٩٨٩، وتحالفت فى مراحل مختلفة مع هذا التيار او ذاك من النخب السياسية.

كما تأثرت النخبة السودانية بظروف نشأتها إبان الحقبة الاستعمارية. وظهر ذلك فى مسيرة الحركة الوطنية للنخبة السودانية من خلال مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨، ونشأة الأحزاب السياسية السودانية. وقد أثرت تلك الفترة فى بروز النخبة السودانية كنخبة ذات مستويين، الأول: النخبة الشمالية، الثانى: النخبة الجنوبية، وذلك بسبب سياسة المناطق المقفولة التى انتهجتها بريطانيا فى جنوب السودان، وتسببت تلك الازدواجية فى النخبة السودانية فى بروز عدم الثقة والشك بين النخبتين، الامر الذى أدى - من بين عوامل اخرى- الى بروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسى فى البلاد.

كما ساهم الاستعمار فى حالة الاستقطاب والتشاحن بين القبائل عبر استمالة واستيعاب زعماء القبائل والعشائر. ووضعت بريطانيا قانون الإدارة الأهلية للسيطرة على الريف، الأمر الذى ساهم فى تعميق القبلية والجهوية لدى النخب السياسية.

ومن أهم مميزات النخبة السياسية السودانية :

- الغطاء الايديولوجى للرؤية السياسية، ويتمثل ذلك فى معسكر اليمين الإسلامى من جهة ومعسكر اليسار الشيوعى من جهة أخرى.

(*) باحث سودانى .

الارتباط بالقبلية والجهوية والطائفية (القوى التقليدية: الأمة والاتحادى) والنخب الجنوبية، والنخب ذات القاعدة العملية.

الارتباط بالمؤسسة العسكرية (الحكومات العسكرية).

الأثر المصرى على النخبة السودانية :

عند بدايات تكوين النخبة السودانية فى منتصف الحقبة الاستعمارية، وجدت هذه النخبة نفسها أمام قضية جوهرية ومهمة تاريخية وحيدة تتعلق بمسألة التحرر الوطنى. وقد انقسمت النخبة ازاء ذلك إلى من ينادى بالاستقلال التام فى مواجهة من يقف فى صف الاتحاد مع مصر، وقد حمل كل تيار فى طياته أبعادا أيديولوجية ومعانى نفسية. فالاستقلال كان يعنى -فيما يعنى- بداية معالم دولة حديثة على غرار النموذج الأوروبى، ممثلة فى ثقافة المستعمر الإنجليزى بكل أبعادها. أما الاتحاد، فكان يستصحب معه آمالا تاريخية لأمة تمتد من الخليج إلى المحيط، كانت قد أفاقت حديثا من سباتها على أنغام الناصرية.

ومن الناحية التاريخية، كانت هناك شبكة من العلاقات بين النخبة السودانية ومصر، قد سبقت ظهور تلك القضية المتعلقة بالانقسام بين من يدعون للاستقلال ومن يتمسكون بالوحدة.

إن معظم الأحزاب السياسية التى قادت العمل السياسى بالسودان ذات جذور مصرية. فقد لعبت مصر دورا بارزا فى تأسيس الحزب الاتحادى الديمقراطى ١٩٥٢، خاصة اللواء محمد نجيب. فالحزب جاء تكوينه نتيجة تصاعد الصراع ضد الاستعمار البريطانى والحاجة لتوحيد الصف الوطنى. كما أن الحركة الإسلامية فى السودان ولدت من رحم تنظيم الإخوان المسلمين فى مصر، فقد بدأت إرهاصاتها فى ١٩٤٩ فى الوسط الطلابى بجامعة الخرطوم، وسميت فى ذلك الوقت بحركة التحرير الإسلامى. كما تسربت الأفكار الشيوعية إلى السودان منذ عام ١٩٢٤ من خلال العديد من الروافد، أبرزها حزب الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)، وهو أول حزب شيوعى مصرى تأسس فى عام ١٩١٩.

وقد كانت النخبة السودانية الشمالية مدركة لأهمية العلاقة الوثيقة مع مصر، وتجلى ذلك الرأى بوضوح فى مناقشات مؤتمر الخريجين، حيث أشارت النقاط فى مذكرة المؤتمر -التى رفعتها النخبة الشمالية لحكومة الاستعمار فى عام ١٩٤٢- إلى الحق الطبيعى للسودانيين فى إبرام اتفاق خاص بين البلدين، الأمر الذى أدى لشعور النخبة الجنوبية بالاقصاء، وزاد من إحباطهم وعدم ثقتهم فى النخبة الشمالية وفى مصر أيضا. ويمكن القول إن النخبة الجنوبية أصبحت لفترات طويلة مجرد مشارك غائب فى العلاقات السودانية - المصرية لاعتبارات السياسة والجغرافيا الإقليمية. وقد اعتبرت تلك النخبة أن شعار وحدة وادى النيل لم يكن يعنى -فى معظم الحالات- الا وحدة الشمال مع مصر، على الرغم من أن مصر لم تفقد اتصالها بجنوب السودان بسبب مصالحها فى منابع النيل. غير ان النخبة الجنوبية ظلت تنظر لمصر من خلال البعد العربى والإسلامى.

وقد سعت مصر الثورة لتعميق الصلة بينها وبين أقطاب الحكم والسياسة فى السودان، ففتحت آفاق التعاون الاقتصادى والتعليمى والعسكرى، وبالتالى فقد حمل الضباط القادمون من الجيش المصرى أفكار الثورة المصرية وفلسفتها واتجاهاتها وفكرها التحررى. وامتدادا لذلك التأثير، تكونت التنظيمات السياسية داخل الجيش، فظهر تنظيم الضباط الأحرار الذى قاد النخبة المايوية التى حكمت السودان فى الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٥.

وقد كان لمصر أثر فكرى وثقافى فى أثناء فترة الحكم المصرى المباشر الذى أحدث نمطا جديدا للحياة، لم يكن السودانيون على عهد به. وهناك تيار ثقافى نبع من مدارسها وممن تعلموا فيها من السودانيين، وقد ساهم المؤثر الثقافى المصرى فى الشخصية السودانية بصفة عامة وفى النخبة السياسية بصفة خاصة.

وبينما أدى هذا التأثير المصرى إلى علاقة راسخة مع مصر لدى بعض النخب، فهناك نخب أخرى لا ترى العلاقة من المنظور نفسه، مثل حزب الأمة والنخبة الجنوبية، فالأول يحمل إرث الفترة التركية بالسودان وصراعاتها مع الثورة المهدية، والنخبة الجنوبية ترى أن الاهتمام المصرى بها أقل مما يجب أن يكون.

غنى عن البيان أن العلاقات السودانية - المصرية قد مرت بأطوار عديدة منذ استقلال السودان وحتى الآن، بين التحسن والتعاون تارة، والتدهور إلى حد الخصومة تارات أخرى، رغم أن هذه العلاقات فى أفضل مراحلها لم تصل إلى المستوى الذى يلامس حقيقة الوشائج والمصالح المشتركة بين البلدين وأمنهما المتبادل، وظل هناك نوع مما اصطلح على تسميته بالحساسية من النخب السودانية تجاه مصر يتخلل تلك العلاقات. ومرد تلك الحساسية هو مدركات النخبة التى تعود بالأساس إلى مواريث تاريخية وعوامل سيكولوجية سودانية، كما ترجع للطبيعة التعددية للمجتمع السودانى.

وعلى ذلك، لابد من طرح الحساسيات التاريخية جانبا، والتى تعود لقضايا تاريخية مثل الحكم التركى، واتفاقيات مياه النيل، وقضية الاستقلال، وأن تتبنى النخب السودانية رؤية جديدة للتعاون وتعزيز العلاقات.

كما تنظر النخبة السودانية فى رؤيتها للعلاقة مع مصر على انها لا تتسم بالندية بقدر ما هى علاقة مع الشقيق الأكبر. فمصر أقوى عسكريا وأكثر تقدما وتنمية، وأكثر ثقلا من ناحية

المكانة والتأثير. ولذلك كثيرا ما تثار المشكلات حول علاقات التعاون بين البلدين، وتصبح قضية الندية فى العلاقة هى القضية التى يمكن أن تؤطر العلاقة المشتركة، وهذه القضية تحتاج لنظرة موروثة من الجانبين (النخب المصرية والسودانية) فتجاوز حدود الندية ينشىء الحساسيات وانعدامها أو ضعف الإحساس بها، الامر الذى يجعل العلاقة تأخذ شكل منحى توازن القوى لا منحى توازن المصالح.

من ناحية أخرى، تؤثر مؤسسات النخبة واختلافات النظام السياسى بالسودان على العلاقة مع مصر. فمنذ مولد الدولة السودانية، نجد أن هنالك اختلافا فى أنظمة الحكم بين البلدين، وهذا الأمر نبعت منه أيضا بعض الحساسيات. فمثلا، على أثر سقوط الديمقراطية عام ١٩٥٨، قام فى السودان نظام حكم عسكرى وعلى الرغم من توحد القوى السياسية السودانية فى جبهة واحدة معارضة لذلك النظام، فقد قام جمال عبدالناصر بأول زيارة له للسودان فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٠، وولدت الزيارة حساسية لدى القوى السودانية تجاه مصر، مفادها أن مصر، لا تدعم إلا الأنظمة الشمولية العسكرية، وكذلك علاقة مصربنظام الرئيس جعفر نميرى الذى جاء عبر انقلاب عسكرى فى مايو ١٩٦٩.

كما يمكن ملاحظة أن هناك أثرا مهما ترتب على توالى اختلاف أنظمة الحكم فى السودان وتعاقب النخب. فبدلا من البناء على العلاقات المصرية - السودانية القائمة، نجد أن بعض الأنظمة السياسية السودانية قامت باعادة تلك العلاقة إلى مربعها الأول، الأمر الذى يحول دون بناء تراكمى مؤسسى للعلاقة مع مصر (فمثلا بعدما كان هناك تكامل بين مصر والسودان فى عهد الرئيس نميرى، تم الغاؤه فى مرحلة الديمقراطية الثالثة وتوقيع ميثاق الإخاء).

من ناحية أخرى، تتأثر العلاقات بين البلدين بالعلاقات الشخصية بين النخبتين السودانية والمصرية. فكلما توطدت وتعززت تلك العلاقات، انعكس ذلك على العلاقة. وتلعب الصراحة والشفافية ومناقشة القضايا المسكوت عنها دورا مهما فى بناء العلاقات الشخصية، وتمثل العلاقات الشخصية قوة دافعة الآن لتلك العلاقة.

كما أن هناك إجماعا بين جميع النخب السودانية على أهمية العلاقة مع مصر، ويظهر ذلك فى أدبيات الأحزاب السياسية، وفى تشاور النخب وفى حركة النخبة تجاه مصر.

وبالتالى يمكن البناء على هذين العاملين لاقامة علاقة راسخة على أسس ومبادىء التعاون، مع الأخذ فى الاعتبار المشكلات التقليدية للعلاقة وتسويتها والمتمثلة فى قضية المياه والمطالبة بمراجعة اتفاقيات مياه النيل، ومشكلات الحدود (حلايب).

خاتمة :

يمكن أن تلعب العلاقات السودانية - المصرية دورا بارزا فى المساعدة على حل الازمة السودانية عن طريق مد الجسور الدائمة والمستقرة بين مصر ومختلف القوى السياسية السودانية. فيجب أن تبنى مصر علاقات مع الحركات المسلحة فى دارفور، وأن تلعب دور الوساطة بين الاطراف عبر المسار السياسى القائم على التفاوض، وأن تعزز علاقاتها مع النخب الجنوبية.

كما يجب إعادة صياغة العلاقات الثقافية بين الجانبين، والاهتمام بجوهر التبادل الثقافى ، مما يؤدى إلى تلاقى الأفكار، وتعميق الفهم المشترك على المستويين الشعبى والرسمى.

إن التحرك المصرى على المستويين الإقليمى والدولى لصالح السودان يستوجب -أولا- تماسك النخبة السودانية وتوحيد رؤيتها للخروج من أزمات السودان، وتجنب التدخلات الخارجية.

إن ما تفرضه الأحوال الإقليمية والدولية من متغيرات وتحديات يحتم على النخب توظيف الطاقات لبلورة جديدة لفكرة وحدة وادى النيل عبر المؤسسات والمبادرات الفكرية المختلفة.

فالنخبة السودانية تتعدد خطاباتها تجاه مصر. فهناك الخطاب النخبوى الاستقلالى الذى ظهر عقب مذكرة الخريجين ١٩٤٢، وكذلك الخطاب النخبوى الوحدوى أو الاتحادى. وهناك أيضا الخطاب النخبوى العقائدى الإسلامى واليسارى، والخطاب النخبوى العربى، وكذلك خطاب النخب الرسمية. فتعدد منابر الخطابات لدى النخبة السودانية تجاه مصر يجعل أفق العلاقة أضيق مما هو عليه فى واقع الحال. وبالتالى، فمن الأجدر أن تستند العلاقة على حقائق الجغرافيا والتاريخ وحركة المجتمع والثقافة لتصبح أشمل من الخطاب النخبوى وتتجه نحو تأكيد تحقيق طموحات الشعبين.

إن النخب السودانية، باعتبارها المسئولة عن نظرة الشعب لذاته وللآخرين وتجسيد القيم التى تعكس وعيه، لابد لها أن تأخذ العلاقة مع مصر بخصوصية الثقافة والجوار والأمن والبعد الاجتماعى والاقتصادى، لينعكس ذلك كله على البعد السياسى، والنظر للمستقبل، دون المرور بمرارات الماضى.

المراجع :

١- د. بركات موسى الحواتى، قراءة جديدة فى العلاقات السودانية - المصرية، (القاهرة، مطبعة مدبولى، ١٩٩٧)

٢- د. إجلال رأفت، عن العلاقات المصرية - السودانية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠

٣- د. إبراهيم أحمد نصر الدين، العلاقات المصرية - السودانية .. الميراث التاريخى .. مدركات وسلوك، فى د. مصطفى علوى (محرر)، المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية

٤- د. عبد العزيز سليمان نوار، إشكالية الادراك المصرى للسودان، فى أسامة الغزالى حرب (محرر)، العلاقات المصرية - السودانية بين الماضى والحاضر والمستقبل، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٠)

٥- بونا ملوال، جنوب السودان فى سياق العلاقات المصرية - السودانية، فى أسامة الغزالى حرب (محرر)

٦- د. عبد الملك عودة، مستقبل العلاقات المصرية - السودانية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٠١، يوليو ١٩٩٠

٧- الوليد سيد محمد على، الثقافة السياسية السودانية وأثرها على السياسة الخارجية (الخرطوم، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، ٢٠٠٥).

٨- د. بركات موسى الحواتى، رؤية النخب فى السودان ومصر فى ظل الأوضاع والتحديات الراهنة، القاهرة ٢٩-٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ .

تحت الضوء

الذكرى الأربعون لـ ٥ يونيو ١٩٦٧

قراءة في مفاهيم النصر والهزيمة

■ د. عبد العليم محمد *

لا شك في أن مرور أربعين عاما على عدوان ٥ يونيو عام ١٩٦٧، والذى أسفر عن هزيمة قاسية لمصر وسوريا والأردن، ومعها العالم العربى، يعتبر مناسبة مهمة لقراءة نتائج هذه الهزيمة، التى اصطلح على تسميتها فى الأدبيات السياسية العربية بـ "النكسة"، واستخلاص العبر والدروس منها. والأهم من ذلك أن تتم ترجمة هذه الدروس فى الواقع العربى، عامة، إلى سياسات وخطط عمل، لتحقيق الأهداف العربية الكبرى، التى تتمثل فى السلام القائم على العدل وقرارات الشرعية الدولية، وتأكيد الحق الفلسطينى فى الدولة المستقلة فى الضفة الغربية وغزة بعاصمتها القدس الشرقية، وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار ١٩٤ .

وينبغى لمثل هذه القراءة أن تسترشد بمبادىء معينة تضمن لها قدرا من الموضوعية وقدرا أكبر من العقلانية. وفى مقدمة هذه المبادىء:

- أن تتجرد هذه القراءة من الروح الحزبية والأيديولوجية الضيقة، التى تستهدف تصفية الحسابات. إن مع أشخاص وقيادات أو مع تيار سياسى بذاته. ذلك أن الهزيمة لم تلم بتيار سياسى واحد، بل بكافة الفاعلين والتيارات السياسية. إنها هزيمة لحقت بالأمة، حتى ولو كان على راس قيادتها تيار واحد انفرد بالقرارات الكبرى. ذلك أن مثل هذه الروح تعجز عن الإحاطة بالصورة العامة فى كليتها. وغالبا ما تركز على أجزاء منها.

- أن تتحلى هذه القراءة بروح التطلع إلى المستقبل، ذلك أن البحث فى التاريخ لا يستهدف معرفة علمية بالماضى فحسب، بل بالمستقبل، أيضا. فنحن ندرس الماضى لكى نتجنب أخطاءه فى المستقبل، ونعرف لماذا هزمنا، لكيلا نهزم مرة ثانية، وحتى نأخذ بالأسباب التى تقودنا إلى استخلاص حقوقنا وتحول دون تكرار الهزيمة على النحو الذى وقعت به.

- إن الهزيمة قد خلقت فى الواقع العربى استجابة نوعية - ربما ليست بمستوى وعمق الهزيمة، ولكنها على الأقل قد حالت دون تحقيق شروطها السياسية، ومعاكسة للاتجاه الذى كان يفترض - أو هكذا تصورت إسرائيل - أن تنخرط فيه نتائج الهزيمة. فمصر لم تستسلم، ولم تمض على العدوان ونهايته

(*) مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

بضعة أيام حتى كانت معركة "رأس العش" وشرعت فى إعادة بناء قواتها المسلحة، وتشكيل قيادة جديدة لها، وقادت حرب الاستنزاف التى استمرت زهاء عامين، ثم أعدت وخططت لحرب أكتوبر فى عام ١٩٧٣. كما شهدت الحقبة التى أعقبت العدوان أطول فترة فى تاريخ العمل العربى المشترك، والدعم المادى والمعنوى لدول المواجهة آنذاك، ودخل البترول ضمن أدوات ووسائل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣.

- إن المقارنات التى عقدها بعض المحللين العرب بين هزيمة العرب فى عدوان ٥ يونيو عام ١٩٦٧، سواء منها تلك التى استهدفت حمل العرب على الاقتداء بتلك الدول، التى قبلت هزيمتها وعايشتها وانطلقت من ذلك صوب المستقبل واعترفت بهزيمتها وتجاوزتها بالنهوض العلمى والاقتصادى والتكنولوجى، أو تلك المقارنات التى استهدفت التقليل من نتائج الهزيمة وحملت دعوة للعرب على الاقتداء بدول واجهت هزائم منكرة، ولكنها تجاهلتها ولم تشغل فى وعيها وضميرها ما شغلته هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ فى وعى ووجدان العرب - إن غالبية هذه المقارنات تتضمن قدرا من المبالغة وتتجاهل بعض الحقائق والخصوصيات، ذلك أن الفئة الأولى من هذه المقارنات تشير إلى كل من اليابان وألمانيا، باعتبارهما نموذجين للدول التى هزمت واعترفت بهزيمتها وتعايشت معها، ثم نهضت وتقدمت. هذه المقارنة تنطوى على اتهام خطير للعرب وتضعهم على قدم المساواة مع النازية والفاشية والعسكرية اليابانية التوسعية، كما لو كان العرب بادئين بالعدوان أو يريدون الهيمنة على إسرائيل، أو أن لديهم جموحا عسكريا وحربيا بسبب نزعتهم القتالية الجينية، وهذه مبالغات تجافى الواقع والوقائع.

أما الفئة الثانية من المقارنات، تلك التى تحض العرب على التقليل من نتائج الهزيمة فى وعيهم وضميرهم وثقافتهم أسوة بدول أخرى عانت مرارة الهزيمة، فهى أيضا تتجاهل خصوصية هزيمة ١٩٦٧، واستمرار بعض نتائجها تدب فى الكيان العربى حتى الآن، أى استمرار احتلال الجولان السورية، واستمرار احتلال الضفة الغربية، وتدهور أحوال الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال وفى المنافى، بل واستمرار العدوان والتفوق العسكرى الإسرائيلى، وامتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، وهو أمر يجعل من الصعب وضع كافة الهزائم على قدم المساواة.

فى الذكرى الأربعين لعدوان ٥ يونيو عام ١٩٦٧، حفلت الصحف العربية بالتحليلات والتعليقات والآراء من وجهة النظر العربية حول الهزيمة التى ألمت بالدول العربية الثلاث، مصر والأردن وسوريا، أمام إسرائيل فى ذاك اليوم، وبتداعيات هذه الهزيمة وآثارها وطبيعتها وأسبابها وعلاقتها بالمستقبل العربى عامة، والاختيارات التى يمكن أن تنخرط فيها.

بيد أنه ورغم عمق وقوة هذه التحليلات والتعليقات، إلا أنه قد غاب عنها أمران مهمان - فى تقديرنا - أولهما: اعتبار النصر والهزيمة فى الخامس من يونيو كما لو كانا مجرد لحظات محددة فى عمر الزمن، لحظات ناجزة ونهائية يمكن الحكم عليها وتقويمها مرة واحدة وينتهى الأمر. والحال أن الكثير من هذه التحليلات والتعليقات بدا وكأنه كتب عقب خطاب الرئيس الراحل عبد الناصر الذى أعلن فيه التنحى وتحمل المسئولية الكاملة عما حدث، وأعنى بذلك أن هذه التحليلات امتزجت فى العديد من الأحيان بفاجعة اللحظات الأولى لمعرفة حجم الهزيمة والمرارات الأولية التى نشأت بمجرد معرفتها.

ولم يعن الكثير من هذه التحليلات بالمعانى المركبة للنصر والهزيمة، وانخراط أى منهما فى صيرورة تاريخية وسياق تاريخى معقد ومركب، اجتماعى وسياسى واقتصادى وثقافى يكفل فى النهاية - وبعد أربعين عاما - وجود تصورات نسبية لكليهما، أى لكل من النصر والهزيمة، وتحولات جوهرية فى صلب مفهوم الانتصار والهزيمة قد تجعل من الانتصار كارثة فى حد ذاته، وقد تخفف من وقع الهزيمة وآثارها، بحيث تبدو تداعياتها محدودة، وتبدو الاستجابات التى ولدتها إيجابية وتحول دون اكتمال الانتصار وتعاكس آثاره المأمولة.

أما الأمر الثانى، الذى غاب عن التحليلات والتعليقات التى حفلت بها الصحافة العربية، فهو تركيزها على آثار وتداعيات ونتائج هزيمة ٥ يونيو عام ١٩٦٧ على الجانب العربى وعلى العالم العربى عموما.. كيف واجهها النظام العربى الرسمى والشعبى؟ وما هى التفسيرات التى سبقت إن لفهم ما حدث أو لتبريره؟ وما هى الطرق التى سلكتها النظم العربية لمواجهة آثار الهزيمة أو تلك التى كان ينبغى لها أن تسلكها من وجهة نظر الناقدين والمثقفين والناشطين من كافة القوى والتيارات السياسية المختلفة؟

فى حين غاب عن هذه التحليلات آثار الانتصار السهل الذى حصلت عليه إسرائيل فى ٥ يونيو، وتداعياته ونتائجه على الدولة والمجتمع فى الدولة العبرية، على غرار: كيف كانت إسرائيل عشية العدوان؟ وكيف أصبحت بعده؟ وما هى التحديات التى نجمت عن هذا الانتصار؟ وكيف تمت مواجهتها؟ وما هو تأثير نتائجه على طبيعة الدولة الصهيونية والتناقضات التى ترتبط بطبيعتها بالعدوان؟ وهل فاقم العدوان ونتائجه من هذه التناقضات أم ساعد فى حلها ومعالجتها؟

إن نظرة كهذه، أى نظرة لنتائج العدوان من المنظور الإسرائيلى، فضلا عن كونها ضرورية لاستكشاف عمق وتعقد وتركيبية مفاهيم النصر والهزيمة ونسبيتهما، هى أيضا ضرورية - وبالقدر نفسه - لفهم تحولات المجتمع الإسرائيلى وتناقضاته، ونمط العقلية والتفكير السائد فيه، وآلية اتخاذ القرارات والتعامل مع نتائجها. والأهم من ذلك معرفة ما يجرى فى إسرائيل الآن وعمق التحديات التى تواجهها.

وكما كان للهزيمة آثارها وتداعياتها فى العالم العربى، فقد كان لانتصار إسرائيل فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ آثاره وتداعياته التى سرعان ما ظهرت عقب انتهاء نشوة الانتصار،

حيث اكتشفت اسرائيل اتساع التناقض وعمقه بين طموحها لان تكون دولة يهودية وديموقراطية، وبين السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، أى عدة ملايين من الفلسطينيين، وأن هذه السيطرة بقدر ما تخلق مشكلات سياسية وأمنية فهى تدفع فى الوقت نفسه الى تعميق الهوة بين ضرورة وجود أغلبية يهودية فى الدولة الاسرائيلية، وبين سيطرتها واحتلالها لشعب آخر هو الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

والأهم من ذلك أن الصورة الرمزية، التى حرصت الدعاية الصهيونية على ترسيخها فى الخارج ولدى المجتمع الدولى لدولة إسرائيل، قد انهارت. تلك الصورة التى ارتكزت على مفهوم إسرائيل "الضحية الأولى بالرعاية" التى اضطهد سكانها اليهود فى مختلف بقاع العالم، وتعرضوا "للمحرقة النازية". وسرعان ما تحولت هذه الضحية الى قوة احتلال لشعب آخر، بل اقتبست عن مضطديها بعض أساليبهم . وهكذا، فإن الاحتلال، أى احتلال أرض يقيم فيها شعب آخر ليس فقط إفسادا للخاضعين للاحتلال، أى نظام حياتهم ومعاشهم، بل هو أيضا إفساد للشعب القائم بالاحتلال ونزع الصفة الإنسانية والأخلاقية عنه نتيجة تمسكه بالاحتلال وتمعنه فى تثبيت وسائل السيطرة المادية والمعنوية على شعب آخر .

وبطبيعة الحال، لم يقتصر الأمر على مجرد هذا الرمز أو مجرد الإخلال بتلك الصورة المرسومة بعناية من قبل الدوائر الصهيونية الإعلامية، بل ترتب على الاحتلال فى عام ١٩٦٧ انبعاث جديد للمشروع الوطنى الفلسطينى، بعد ظهور المقاومة الفلسطينية ومنظمات المقاومة - وعلى رأسها حركة فتح - وانخراطها فى معركة الكرامة، وظهور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد فيما بعد للشعب الفلسطينى وانخراط الشعب الفلسطينى، فى منظومة الاتحادات والنقابات المهنية والروابط المدنية والاجتماعية، والمشاركة فى الانتخابات البلدية. أى - وباختصار - دخول المشروع الوطنى الفلسطينى فى مرحلة جديدة بكل عناصرها التنظيمية والرمزية والمعنوية، وإعادة طرح قضية الشعب الفلسطينى بعد محاولة تغييبه تحت تأثير الدعاية الصهيونية ومقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض".

يقول بعض المحللين الإسرائيليين إن انتصار إسرائيل فى عام ١٩٦٧ افضى الى "إقامة جمهورية إسرائيل الثانية"، أى إعادة تأسيس ثانية لإسرائيل. بيد أن ذلك أفضى فى الواقع وبعد مرور عدة سنوات إلى "اقامة جمهورية فلسطين الأولى" فى اشارة الى بعث الكيانية الفلسطينية والهوية الفلسطينية والنضال الفلسطينى.

ينخرط ضمن هذه الآثار أيضا - أى آثار انتصار اسرائيل فى عام ١٩٦٧ - مساهمة هذا الانتصار فى انفصال إسرائيل والإسرائيليين عن الواقع، حيث نظر الإسرائيليون لهذا الانتصار كتأكيد لمقولة التوارة حول "أرض اسرائيل الكاملة" وساد المزاج الدينى المتعصب والمتطرف وغير المتسامح مع الآخر. وأفضى ذلك - ضمن أشياء أخرى - الى نشوء شريحة من المستوطنين يبلغ عددها نحو ٥٠٠ ألف مستوطن فى الضفة الغربية والقدس الشرقية وضواحيها، وهى الفئة التى تقف الآن عقبة فى طريق أى تفكير سوى ومستقيم حول السلام مع الفلسطينيين، وتمثل عبئا على المجتمع والدولة فى إسرائيل، وتغذى الانفصال عن الحقائق الواقعية والتعلق بالوهم وتغيب القدرة على رؤية الواقع .

عملت إسرائيل طوال هذه السنين على طمس معالم الخط الاخضر وإقامة مستوطنات وأحياء سكنية فى القدس ومحيطها، وأنشأت الجدار العنصرى، وبات سكان الضفة مسجونين فى كانتونات وجيوب منفصلة، وقد ساهم ذلك فى تآكل حل الدولتين أو إقامة دولة فلسطينية .

والحال أن الانتصار والاحتلال لبقية الأراضى الفلسطينية فى عام ١٩٦٧، وبعد أربعين عاما، قد ضيقا الخيارات المتاحة أمام إسرائيل ، ذلك أن تآكل حل الدولتين يعيد هيكلة الخيارات المطروحة أمام إسرائيل على نحو جديد، ولا يبقى سوى الترانسفير، أى تهجير الفلسطينيين قسرا وبالقوة، أو الأبارتهيد أو خيار الدولة الواحدة من النهر الى البحر للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وإذا ما استبعدنا فى اللحظة الراهنة الاحتمالين الأول والثانى، نظرا لأنهما يخلقان تحديات إقليمية ودولية خطيرة فضلا عن أنهما سيضعان نهاية لدولة اسرائيل الديمقراطية، فإنه لا يبقى سوى حل الدولة الواحدة، والذى قد ينهى فكرة الدولة اليهودية .

وهكذا، يتضح لنا أن العديد من الانتصارات قد تتحول الى إخفاقات كبيرة اذا ما اقتصر المنتصر على القوة وحدها لفرض الحلول، وإذا ما عجز عن ادخال الانتصار فى أفق سياسى لحل المشكلات بقبول من كافة الأطراف. كما أن الهزيمة فى حد ذاتها قد تتحول فيما بعد إلى استجابات ومواقف تعطل نتائج الانتصار وتحرفها عن مسارها .

وإذا ما نحينا جانبا تلك التناقضات التى تعانى منها اسرائيل بعد احتلالها للأراضى العربية فى عدوان ١٩٦٧، وهى تناقضات لا تقتصر بالتأكيد على الجمع بين يهودية الدولة وسيطرتها على الشعب الفلسطينى، بل تمتد لتشمل تحلل النماذج القيادية والزعامية فى النخبة السياسية الإسرائيلية وقصورها عن إقناع الجمهور بجدوى تصوراتها وتحقيق الأمن للإسرائيليين - إذا ما نحينا هذه التناقضات جانبا، فإننا سوف نرى الحصاد الهزيل للقوة والعسكرة الإسرائيلية وقصور هذه القوة وهذا الاستنفار عن تحقيق أبسط متطلبات الأمن للإسرائيليين، بل وتآكل هذه القوة وقدرتها على الردع عبر السنين والحروب التى خاضتها. ويلحظ المراقبون والمحللون أن قوة الردع الاسرائيلية تسير حتى الآن فى منحنى هابط منذ حرب عام ١٩٧٣ ، والحروب التى تلتها وعبر المقاومة فى الجنوب اللبنانى، والمقاومة فى فلسطين، وحرب يوليو ٢٠٠٦ ضد حزب الله اللبنانى - أسفرت أغلبية هذه المواجهات فى الواقع

عن تآكل أسطورة الردع الاسـرائيليـة. ولا شك فى أن الوجـه الآخر لهـذه المسـألة هـو عـدم قـدرة اسـرائيل على توظيف هذه القوة لعقد سـلام مع العرب يتجنب فرض الإملاءات والشروط ويكفل تبادل الأمن والمصالح والاستقرار.

لقد انتهى فى المنظور الاسرائيلي عهد الحروب الخاطفة والسريعة التي تنتهي بالانتصار، وأصبح انتصار إسرائيل فى ١٩٦٧ واقعة من الصعب أن تتكرر. ويعود ذلك فى المقام الأول الى تآكل قـوة الردع الاسـرائيلية ، وعدم تحـدد الأهداف التى تنشد اسرائيل تحقيقها، أو اتسـاع هذه الأهداف بشكل يفوق قدرتها على تحقيقها. فضلا عن ظهور المقاومة الشعبية غير النظامية فى مواجهة الجيش الاسرائيلي، وتزايد الاقتناع بعجز وقصور القوة وحدها عن تحقيق الأهداف السياسية، واختلاف معطيات الحقبة الراهنة فى تطور المنطقة والعالم عما كان عليه الحال فى عام ١٩٦٧ ، وتعـرض المنطقـة لمشـروعـات عـديدة مطروحة سياسيا وعمليا، وتصادم هذه المشروعات وتضارب أهدافها، وتخلق تحالفات ومقاومات مختلفة تحول دون تحقيق الأهداف الإسرائيلية.

وتبدو المفارقة الراهنة التى تتمثل فى أن اسرائيل المنتصرة والقائمة باحتلال الاراضى الفلسطينية والسورية واللبنانية، هى ذاتها اسرائيل التى تبحث عن الاعتراف والشرعية بعد مضى ٥٩ عاما على إنشائها، وتفتقد الأمن بسبب بضعة صواريخ محلية الصنع. ولا شك فى أنهـا تكتشف بمرور الزمن أن الاقوياء لهم جوانب ضعفهم، وأن الضعفاء لهم جوانب قوتهم، وأن العرب بحاجة الى مزيد من القوة بجانب السياسة، بينما اسرائيل بحاجة لمزيد من السياسة بجانب قوتها العسكرية إذا ما قدر لهذه المنطقة من العالم ان تنخرط فى مشروع سلام حقيقى وعادل.

الدوافع الاقتصادية لحرب ١٩٦٧

■ د.سالم توفيق النجفي *

تدفقت الهجرة على إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ من يهود الشتات، واتسم البعض منهم بكفاءات تكنولوجية، خاصة القادمين من الأوساط الأوروبية، فضلا عن الخبرات الاقتصادية والتجارية للقادمين من البلدان العربية، ومثل آخرون قوى عاملة نشيطة، خاصة القادمين من إفريقيا، فقد بلغ تعداد اليهود مليونا و٢٠٣ آلاف نسمة فى مطلع عقد الخمسينيات، وتزايد عددهم بما نسبته ٣٢,٢٪ فى منتصف العقد المذكور، ثم بزيادة نسبتها ٥٨,٨٪ فى نهايته، واقترب تعدادهم من الضعف بعد نحو خمسة عشر عاما ليبلغ مليونين و٥٨٢ ألف نسمة عام ١٩٧٠(١). وقد رافق هذا التزايد ارتفاع الطلب فى السوق المحلية خلال السنوات الخمس عشرة المذكورة، ترتب عليه نمو سنوى فى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ١٠,٥٪ حتى ١٩٦٥(٢)، وهى معدلات للنمو تعد مرتفعة من وجهة نظر اقتصاد التنمية.

وباعتبار أن الاقتصاد الإسرائيلى آنذاك يعد صغير الحجم، وذا موارد رأسمالية محدودة (باستثناء المساعدات الخارجية)، فإن تزايد معدلات الهجرة من يهود الشتات إلى إسرائيل دفع بمعدلات النمو الاقتصادى إلى التباطؤ عامى ١٩٦٦ و١٩٦٧، لتبلغ هذه المعدلات ما نسبته ٠,٩٪ و ٢,٣٪ على الترتيب(٣)، وأدى ذلك إلى حالة من الركود الاقتصادى، انعكست على العديد من المؤشرات الاقتصادية، فى مقدمتها انخفاض الاستثمارات الحقيقية بمعدلات سنوية وصلت إلى ١٣,٧٪ للفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧(٤)، وقاد ذلك إلى اتساع "الفجوة الداخلية" للاقتصاد الإسرائيلى(٥)، وذلك لانخفاض مقدرة المهاجرين الجدد من يهود الشتات على الادخار، الأمر الذى تطلب من السياسة الاقتصادية اللجوء إلى سياسات خفض الطلب، وانخفضت بذلك "الفجوة الخارجية" لتدنى الاستيرادات. وعلى الرغم من قدرة الاقتصاد المذكور على توفير الموارد الخارجية، سواء من المساعدات أو من الدول المساندة لإسرائيل، إلا أن جزءا من تلك الموارد اتجه نحو استيراد السلع الحربية، وهى ميزة لا تتحقق لمعظم الاقتصادات النامية غير المرتبطة بالنظام الرأسمالى، الأمر الذى مكن من تحقيق التوازن بين الفجوتين الداخلية والخارجية إلى حد بعيد.

وقد اعتمدت إسرائيل نظام السوق جزءا من فلسفتها الاقتصادية منذ نشأتها، إذ احتل القطاع الخاص جزءا واسعا من النشاطات الاقتصادية، فقد أمكن تقدير دلالات القطاع المذكور بما نسبته ٧٠,٥٪، فى حين لم يتجاوز الإنفاق الحكومى ٢٩,٥٪ من إجمالى الإنفاق عام ١٩٥٠(٦)، وارتفعت دلالات القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى الإسرائيلى إلى ما نسبته ٨٧,٥٪ فى مطلع عقد الستينيات، واستمر قريبا من هذا المعدل حتى عام ١٩٦٧، فى حين انخفضت دلالات النشاط

(*) أستاذ بجامعة الموصل.

الاقتصادي الحكومي إلى ما نسبته ١٢,٥٪ في العام المذكور(٧) و (٨) وقد ساعد على تكوين هذه البنية الاقتصادية أن التحويلات المالية للاقتصاد الإسرائيلي تعد من جانب واحد، وهي تحويلات خارجية في صورة قروض استثمارية، في حين أن بعضا من المساعدات كان يأتي في صورة سلع حربية.

وتشير المقاربات الاقتصادية إلى أنه من الصعب على اقتصاد صغير الحجم وشبه مغلق بسبب (المقاطعة العربية) أن يكون فاعلا تجاه التنمية المستدامة على المدى الطويل. ولذا، عندما استنفدت بعض الموارد الاقتصادية فرص استخدامها في إطار الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الإسرائيلي، فإن محددات التنمية والنمو الاقتصادي بدأت بالظهور في منتصف عقد الستينيات، وأدت إلى تباطؤ معدلات النمو المتسارع الذي ساد قبل هذا التاريخ، وأخذ النشاط الاقتصادي بالاتجاه نحو الركود في منتصف العقد المذكور. لقد ارتبطت الفلسفة الاقتصادية الإسرائيلية منذ نشأتها بأطراف النظام الرأسمالي. وحين أخذ هذا الأخير يواجه أزمة تباطؤ تزايد معدل تكوين رأس المال - وما يترتب عليه من إشكاليات اقتصادية واسعة، في مقدمتها فاعلية محددات الإنتاج وانخفاض صادراته - انعكس ذلك على اقتصادات الأطراف ولا سيما الاقتصاد الإسرائيلي، فضلا عن أن التطلعات التوسعية للقيادات الإسرائيلية تعد - من وجهة النظر اليهودية - فريضة دينية للوصول إلى أرض إسرائيل. ورافق هذه التيارات ذات النهج التوسعي أن العديد من القيادات السياسية، أمثال بن جوريون، وموشي ديان، وشمعون بيريز، وبنحاس لافون، ويجال آلون، وآخرين غيرهم لم تكن لديهم القناعة الكافية لبقاء إسرائيل عند حدود ١٩٤٨، وأن هذه الحدود لم تعد كافية لتكوين الدولة واستمرارها، ولا بد من البحث عن فرص التوسع في "أرض إسرائيل" مستهدفة إزالة أو تدنية الفوارق بين "أرض إسرائيل" و"دولة إسرائيل"(٩). وبمعنى آخر، ضرورة إزالة القيود بين الحدود الجغرافية للدولة والمفهوم الكاثوليكي للدين. ولكن يصعب تحقيق هذه الأوضاع الجديدة في إطار الأفكار والآراء الحداثية المعاصرة من دون اعتماد نمط النظام الاقتصادي الرأسمالي وترسيخه في مكونات وثقافة المجتمع الإسرائيلي، ولا سيما أن النظام المذكور كان واعدا في التأسيس، ومساندا في الاستدامة، وبذلك أصبح من الضرورة العمل على تغيير الأنماط الاقتصادية اللا رأسمالية المحيطة به والمؤثرة عليه، ضمانا لمستقبل إسرائيل وتوسعها.

ويرمي تعميق هذه العلاقات الجدلية بين نمط تكوين المجتمع والدولة الإسرائيلية من جانب، ونظيرتها في بعض دول الجوار (مصر العربية) من جانب آخر، للوصول إلى حالة جديدة تعمل على توفير بيئة خارجية تساعد على استدامة الدولة الإسرائيلية، ولا سيما أن الدولة الداعمة لإقامة إسرائيل واستمرارها ذات نظام ليبرالي رأسمالي. كان أحد متضمناته الاستراتيجية وجود دولة إسرائيل، ولذلك وفر لها بيئة حاضنة عبر تاريخها القصير. فقد جاء نشوؤها بوعد من "بريطانيا"، وتعززت أركان هذه الدولة بالدعم المالي الأمريكي الذي بلغ ما بين الحربين (١٩٤٨ و١٩٦٧) ما مجموعه مليار دولار، في حين بلغ ما قيمته مليار دولار أيضا في عام واحد بعد الحرب مباشرة (١٩٦٨)(١٠). وبعبارة أخرى، لم يكن من الممكن أن تتحقق دولة إسرائيل إلا في إطار عالمي من السياسة والاقتصاد، ولم يكن للمشروع الصهيوني أن يتجسد في شكل دولة يهودية عام ١٩٤٨ ذات سيادة، لو لم يكن للقوى الرأسمالية مصلحة سياسية واقتصادية كبيرة في الدور العالمي لهذه الدولة(١١). وغالبا لا تترابط أو تتزامن المشروعات الكبرى على الصعيد العالمي عشوائيا، إنما لتأثيرات داعمة أو مصالح متبادلة. فقد أزيح الستار عن "مشروع مارشال" عام ١٩٤٧ واتسم بأنه برنامج مركب، وكجزء من المساومة على الشروط التي تحمل الدول الأخرى (الأوروبية) على التعاون في نظام اقتصادي مفتوح ومتعدد الأطراف(١٢)، لتحقيق استقرار اقتصادي دولي يقوم على أسس الرأسمالية الليبرالية، ودرء خطر التطرف القومي وأخطار ثورة اليسار(١٣). واستمر المشروع بضع سنوات، وقامت دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ لتعد إحدى ركائز النظام الرأسمالي في الشرق الأوسط في إطار إعادة هندسة جغرافيا العالم ما بعد الحرب العالمية الأولى من الناحية الزمنية. ومن هنا، يأتي التزامن بين متطلبات "مشروع مارشال" وضرورات قيام دولة إسرائيل، والترابط في معطياتها للنظام الرأسمالي.

وهكذا، اجتمعت المتضمنات الاقتصادية والسياسية والدينية لتشكل نزعة توسعية، كانت محصلتها الحرب الاستباقية في يونيو ١٩٦٧ لإرضاء التوجهات الدينية ليهود إسرائيل الشتات، فضلا عن الخروج من الأزمة الاقتصادية التي عانت منها للفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧. وأصبحت الحرب المذكورة إحدى أدوات "إدارة الأزمة" الاقتصادية الإسرائيلية، لكونها تستطيع أن تعمل على توظيف الموارد العطلة، ولا سيما العمل، فضلا عن أنها تمكنها من تحويل استخدام الموارد الاقتصادية الأخرى، خاصة رأس المال في مجالات اقتصاد الحرب، وتؤدي إلى نهوض قوة جديدة تعمل على إعادة هيكلة التكوين الاقتصادي، وتستهدف هذه القوى إعادة تكوين الثروة(١٤) من جراء التوسعات التي حصلت بعد حرب ١٩٦٧.

الاتجاهات الاقتصادية المصرية ما قبل ١٩٦٧ :

واجهت القوة الساعية إلى تغيير الأوضاع السائدة في مصر عام ١٩٥٢ اقتصادا اتسم بالتركيز الحيازي في القطاع الزراعي، انعكس في اتساع اللا مساواة في توزيع الدخل في الريف، فقد بلغت نسبة الحائزين لفدان وأقل من الأراضي الزراعية ٧٢٪ من إجمالي الحائزين الزراعيين، ولم يستخدموا من الأراضي الزراعية سوى ما نسبته ١٣٪ من إجمالي الحيازات الزراعية، في حين بلغت نسبة الحائزين لما مساحته مائة فدان وأكثر ٠,١٩٪ وتجاوزت نسبة حيازتهم ٢٧,٩٪ من إجمالي الحيازات الزراعية في مطلع عام ١٩٥٢(١٥)، وأسهم الدخل الزراعي بنحو ثلث الدخل القومي (٣١٪) في العام

المذكور(١٦). ويعيش معظم السكان على مهنة الزراعة، إذ تدل إحصاءات سنة ١٩٦٠ على أن نحو ٥٧٪ من السكان العاملين يشتغلون بالزراعة(١٧). واستأثرت إجراءات إعادة هيكلة الحيازات الزراعية، من خلال تشريعات الإصلاح الزراعي، بأولويات التغيرات الراديكالية لدى معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة، باعتبار أن متضمناتها الاقتصادية ترتبط بتكوينهم الاجتماعي. وعكست فلسفة الثورة في محتوى الكتاب الذي صدر عام ١٩٥٤ أيديولوجية القومية العربية منهجا للعمل. وتضمنت الإجراءات الاقتصادية في مطلع عقد الستينيات فكرا اشتراكيا لبعض قيادات التغيير في مصر، وقد ترتب على مجموعة التغيرات، التي حصلت خلال عقد منذ عام ١٩٥٢، أن اختلفت بنية المجتمع المصري باتجاه توسع الأهمية النسبية للفئات الاجتماعية الوسطى، في حين أن نظيرتها ذات الدخل المرتفع والمنخفض أخذت بالتراجع النسبي في المجتمع المذكور، وبذلك لم تعتمد سلطة عبد الناصر على خلق التيارات الفاعلة للتغيير، إنما اعتمد على سلطة الدولة لإحداث التغيير.

وجدير بالذكر أن ممكنات الفئات الاجتماعية الوسطى، في مقدرتها على إنتاج الثقافة والفكر وتوظيف العقل، تزداد باتساع الفئة المذكورة، وقد اعتمده عبد الناصر كإحدى أدوات تأصيل التغير الاجتماعي وناقد لعقل التغيير، وشكل آنذاك فضاء اجتماعيا أمكن من خلاله تقييد الجدل الاجتماعي إلى حد ما، فضلا عن أن دور الدولة في الشأن الأخير حدد كثيرا من تنامي التكوينات الأصولية. ولذا، ظهرت في تلك الفترة الزمنية إشكالية التناقض بين الثقافات العربية حول الحداثة والتقليد، أو المعاصرة والأصولية(١٨).

وقد شهد العقد الذي انحصر بين عامي ١٩٥٥و١٩٦٥ - والذي يمكن أن نطلق عليه "الزمن الثقافي الناصري" - ثراء واسعا في مجالات الأدب والفنون(١٩)، بعد عصر النهضة العربية المعاصرة الذي كان من أعلامه طه حسين، وعلى عبد الرزاق، وآخرون غيرهما، بينما بدأت تضيق دائرة الإبداعات الثقافية والفكرية في السنوات ما بعد منتصف عقد السبعينيات مقارنة بما قبله، وهاجر البعض منهم إلى خارج مصر، ولا يزال فكر البعض الآخر من المثقفين والأدباء يحمل موروثات عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. واتسع دور دولة الرعاية الاجتماعية في العقدين المذكورين، واستأثرت نشاطات القطاع الحكومي (النشاط العام) بما نسبته ٤٠,٢٪ والقطاع الخاص ٥٩,٨٪ عام ١٩٥٢، وأخذت نشاطات دولة الرعاية الاجتماعية في التزايد لمواجهة "الحاجات الأساسية" لأفراد المجتمع من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض، حتى بلغت ما نسبته ٧٥,٢٪، في حين بلغت مساهمة القطاع الخاص ٢٤,٤٪ في النشاط الاقتصادي عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من تزايدها في السنوات القليلة اللاحقة، إلا أن إعادة هيكلة الاقتصاد المصري بعد منتصف عقد السبعينيات - من خلال نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة والتنمية الرأسمالية(٢٠) - أدت إلى تراجع دور دولة الرعاية الاجتماعية عام ٢٠٠٠ إلى حدود أوضاعها قبل نصف قرن مضى عام (١٩٥٢). فقد انخفضت الأهمية النسبية للإنفاق العام إلى ما نسبته ٤١,٢٪، وارتفعت الأهمية النسبية لدلالات القطاع الخاص إلى ٥٨,٨٪(٢١).

وهكذا، تشير دلالات المتضمنات الاقتصادية - سواء من خلال ما أحدثته تشريعات الإصلاح الزراعي وتأميمات عام ١٩٦١، أو توسع الأهمية النسبية لدور الدولة في الرعاية الاجتماعية - إلى أن الفلسفة الاقتصادية في عهد عبد الناصر قد اتجهت نحو العدالة الاجتماعية، وهي أحد متضمنات الفكر الاشتراكي. وقد أوجدت تلك التحولات بيئة اقتصادية اجتماعية حفزت على تزايد الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته ٨٠,٤٪ خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧. وبمعنى آخر، فإن معدل نمو الناتج المذكور بلغ ما نسبته ١٠,٥٪ سنويا خلال الفترة المذكورة، وهي نسبة تعد مرضية وغير مسبوقة في الاقتصاد المصري خلال سنوات القرن العشرين. ثم أخذ معدل النمو بالتباطؤ ما بعد منتصف عقد السبعينيات(٢٢). والسؤال الذي يطرح بعد هذا العرض المختصر هو:

هل كانت مصر عبد الناصر، في إطار المتغيرات الاقتصادية الداخلية ودلالاتها الاجتماعية، بحاجة إلى ضرورات إحداث الحرب، أم أن الدوافع الحقيقية كان جزء كبير منها من خارج إطار وبيئة المجتمع والدولة المصرية؟

حرب ١٩٦٧ .. وتناقضات العوامل الداخلية والخارجية :

اهتمت العديد من البحوث والدراسات، خلال الربع الأخير من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، بمسألة "حرب ١٩٦٧" بين العرب (مصر) وإسرائيل، وتضمنت معظم تلك الدراسات أن مسألة الحرب ترتبط بشكل رئيسي بمصر العربية وجدلية سياساتها. وعلى الرغم من أن وجهة النظر هذه فيها شيء من الحقيقة، فإن التاريخ لا ينبني إلا على الحقيقة كلها. فإذا جرد بعض من تلك الآراء من النيات المسبقة حول مسألة "القومية" أو القصور في الرؤى والوعي بموضوعية "التحولات التاريخية"، فإن من الضروري أن ترتبط تلك المسألة بمتغيرات خارجية بالنسبة لمصر أكثر من كونها داخلية، وبذلك تعد حرب ١٩٦٧ أحد معطيات العلاقة الجدلية بين المتغيرات الداخلية فيما بينها، وبينها وبين نظيرتها الخارجية.

اتسمت سنوات العقدين بعد الحرب العالمية الثانية بأنها حقبة التحرر الوطني في العديد من البلدان العربية، وسيادة الظواهر القومية الداعية إلى الاستقلال والخروج من إطار التبعية(٢٣). وبذلك، واجهت القومية العربية في مرحلة مبكرة من تطورها تناقضات مع النظام الرأسمالي المتنامي، وأصبحت بذلك الحكومات القومية (العربية) تواجه إشكاليات دولية، من حيث مسبباتها وآثارها(٢٤)، أدت إلى جدلية غير مسبوقة في تاريخ هذه البلدان، أنتجت تفكيك الاتجاهات والتكوينات القومية الإقليمية وإعادة اندماجها مع النظام الرأسمالي في الشرق الأوسط، ومركزه دولة إسرائيل، لارتباطاتها المبكرة مع آليات أسواق البلدان الصناعية المتقدمة. وبذلك، فإن حرب ١٩٦٧ لم تكن من معطيات أحداث ذلك العام، إنما بدأت ملامحها تتشكل ما بعد سيادة الفكر القومي وتبلوره في العديد من بلدان العالم، ولا سيما العربي بعد مؤتمر "باندونج ١٩٥٥". فقد تشكلت آنذاك

ملامح مسارين رئيسيين فى بلدان الشرق الأوسط (الوطن العربى)، أحدهما: مجموعة البلدان التى اعتمدت القومية العربية والعدالة الاجتماعية أيديولوجية للدولة والمجتمع، والآخر: المجموعة التى اعتمدت النموذج الرأسمالى منهجا فى تسيير الشأن الاقتصادى. وقد ساعدت هذه التناقضات، على الصعيد العربى، مساعى النظام الرأسمالى إلى تفكيك الدولة القومية (العربية)، وتنامى قوى السوق فى العديد من البلدان العربية.

أما فى إسرائيل، فقد ظهرت ضرورات الحرب ما بعد تكوين الدولة عام ١٩٤٨ فى إطار تصوراتها التاريخية بإقامة الدولة الإسرائيلية على "أرض إسرائيل"، واخذت الحرب مفهوم الحتمية منذ عام ١٩٦٥، عندما تم ارتباط أهداف معتقداتها الدينية بمسارات اقتصادها المتجه نحو الركود. وأصبح من الصعب، فى إطار مواردها الاقتصادية آنذاك وسيادة نظام السوق، أن تعتمد معالجاتها وفقا لسياسات اقتصادية تقليدية أو كينزية، ولا سيما أن آليات السوق وندرة الموارد قيدتا من اعتماد السياسات الاقتصادية دون غيرها فى تصحيح حالات عدم التوازن الاقتصادى السائد فى الاقتصاد الإسرائيلى للفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧، إذ يؤدى اعتماد السياسات الاقتصادية منفردة فى معالجة الحالة الخاصة من الركود التى واجهت الاقتصاد المذكور - وفقا للمفهوم الكينزى - إلى حالة الركود التضخمى "Stagflation" من جانب، وإن المرحلة الثانية من مسارات العولمة، والتى بدأت مع مطلع الخمسينيات (١٩٥٠-١٩٨٠)، قد أوجدت بيئة حاضنة للتغيرات المتجهة نحو اقتصاد السوق من جانب آخر.

وفى مصر، واجه الاقتصاد المعتمد على منطلقات تستهدف قدرا من العدالة الاجتماعية إشكالية استدامة نظامه الاقتصادى بعيدا عن تفعيل علاقاته الاقتصادية الخارجية. ولكن وفى الوقت نفسه، واجهت السياسة الاقتصادية المصرية قيودا ومحددات وضعت النظام الليبرالى الرأسمالى - من خلال مؤسساته الإقراضية الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين) - أمام بعض نشاطات برامج التنمية الاقتصادية الساعية إلى تحقيق قدر من الرفاهية الاجتماعية للمجتمع المصرى (تمويل السد العالى). ولم تكن تلك القيود فنية أو اقتصادية بقدر ما هى سياسية فى إطار اختلاف أيديولوجى بين النظامين المذكورين.

وللانتقال من المتضمنات الأيديولوجية إلى آليات تفعيل الاستراتيجيات، أمكن تحديد موضع التناقض فى أجلى صوره فى الجوار الجغرافى بين مصر وإسرائيل. ففى حين كان الاقتصاد الإسرائيلى يعانى من أزمة الركود وتباطؤ فى معدلات النمو - حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ما نسبته ١.٦٪ قبل عام من الحرب (١٩٦٦)(٢٥) - فإن نظيره المصرى كان يتسم بمعدلات للنمو الاقتصادى بلغت ما نسبته ١٢٪ فى العام نفسه. وتشير دلالات الرعاية الاجتماعية فى مصر إلى أن القطاع العام يستأثر بما يزيد على ٧٥٪، فى حين أن نظيره الإسرائيلى لم يتجاوز ١٢.٥٪ عام ١٩٦٧، فضلا عن أن نمط توزيع الدخل يختلف بين الدولتين لاختلاف نمط نظاميهما الاقتصادى. وبذلك، فإن الضرورات التوسعية الإسرائيلية، فى ظل رياح العولمة وتطلعات النظام الليبرالى الرأسمالى بالامتداد إلى بقاع واسعة، اقتضت - مجتمعة - إحداث تغيير استراتيجى فى بنية المجتمع لدول الجوار الجغرافى لإسرائيل (مصر) حتى يمكن تحقيق تصدع وانحدار فى ممكنات التيار القومى الذى أخذ يتنامى ما بعد منتصف عقد الخمسينيات ليشكل تيارا عربيا يمكن أن يخلق حصارا وقيدا أمام التوسع والاستقرار الإسرائيليين. ومن ثم، فإن الحرب وآلياتها يمكن أن تؤدى فى صيغتها النهائية إلى خروج الاقتصاد الإسرائيلى من مأزق النمو الاقتصادى من جانب، وتوفير البيئة المناسبة لامتدادات النظام الرأسمالى فى منطقة الشرق الأوسط من جانب آخر، وأوجدت مناخا لتنامى "النيوليبرالية العربية" التى عرفها الأستاذ جميل مطر بأنها تجمع بين أسوأ ما أفرزته تيارات اليمين المتطرف فى النظام الرأسمالى مع أسوأ ما أفرزته شهوة وجشع الطبقة السياسية فى مجتمعات شديدة التخلف، ترتب عليه أمران أساسيان، الأول: تحول الأصول المادية التى يمتلكها المجتمع العربى (المصرى) إلى رأس المال الخاص، والثانى: التشوهات التى حدثت فى منظومة الأخلاق العربية - الإسلامية، وتفكيك التزامات الدولة الإقليمية التقليدية(٢٦).

وقد مكنت هذه البيئة وذلك المناخ من إمكانية تحقيق التقارب النسبى جغرافيا بين "دولة إسرائيل" و"أرض إسرائيل"، وهو أحد أهم طموحات التيارات الدينية فى المجتمع المذكور. كما مهدت الشروط الضرورية لتأسيس "الدولة الافتراضية" فى محاولة لإدارة أزمة النظام الرأسمالى المعاصر، وهى التى تعنى دولة تقلصت قدراتها الإنتاجية القائمة على أساس الموارد الطبيعية (الأرض) داخل حدودها، والتوجه نحو إدارة التدفقات خارج حدودها لتعظيم منافعها المحلية كما فسرها (Richard Rosecrane,1996) (٢٧).

وبعد أن تراجع وتآكل التيار القومى فى الوطن العربى، منذ مطلع عقد السبعينيات (ما بعد حرب ١٩٦٧)، وظهرت حالات التفكك فى المكون القومى العربى، سواء من خلال الاستنزاف والحصار المادى والثقافى، أو من خلال الصراعات العربية - العربية وأخرى عربية - غير عربية(٢٨)، وأنتج أخيرا هذا التراجع وما تبعه من تفكك فى بنية السياسة العربية فى العصر الراهن، فى ظل غياب العقل العربى، احتلالا للعراق، وأيا كانت الأسباب والدوافع والمتضمنات للإرهاصات العربية خلال النصف الثانى من القرن العشرين، والذى كانت بداياته نشأة المشروع الحضارى العربى - فإن مطلع القرن الحادى والعشرين يشهد اجتزاء واسعا فى سيادة الدولة العربية، وأعطى ذلك فرصة واسعة لتنامى التيارات العربية اليمينية فى وقت لم يكن فيه لليسار مقدرة على الصراع والصمود لتناقضاته مع إدارة الدولة العربية ما بعد عام ١٩٥٢. وقد أمكن "للمشروع الرأسمالى" خلق وتعميق التناقضات فى المجتمع المصرى من خلال تمكين التيارات المضادة للتغيير الاقتصادى - الاجتماعى من جانب، وبين دولة الثورة وبعض البلدان العربية الأخرى من جانب آخر، وقد أوجد ذلك بنية داخلية لاجتزاء مصر عن الحراك الاجتماعى العربى فى عقد السبعينيات(ما بعد حرب ١٩٦٧).

المراجع :

(١) مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠٦)، إسرائيل ٢٠٢٠، المجلد السادس، إسرائيل و"الشعب اليهودي"، بيروت، ص٤٤٧.

(٢) عاطف قبرصي (١٩٨٢)، الآثار الاقتصادية لاتفاقية كامب ديفيد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، غرفة تجارة وصناعة الكويت (الكويت)، سلسلة دراسات رقم ٦٢، ص٩-١٠.

(٣) محسن خليل (١٩٨٩)، تصدع الهيكل الثالث، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ص٢١٢.

(٤) عاطف قبرصي، مصدر سابق، ص٩-١٠.

(٥) تشير "الفجوة الداخلية" إلى علاقة "الادخار بالاستثمار"، في حين تشير "الفجوة الخارجية" إلى علاقة الصادرات والاستيرادات.

(٦) عاطف قبرصي، مصدر سابق، ص١٢.

(٧) احتسبت من:

- International Monetary Fund, International Financial Statistics and Data Files (Line 32d).

(٨) بالاستناد إلى المصدر المذكور، فقد بلغت دلالات القطاع الخاص في إسرائيل ما نسبته ٩٠,٣٪ من إجمالي النشاط الاقتصادي عام ٢٠٠٣.

(٩) عزمي بشارة، ص ٦٥، ٩١.

(١٠) عزمي بشارة، مصدر سابق، ص١٠٣.

(١١) مركز البحوث العربية الإفريقية والمنتدى العالمي للبدائل (٢٠٠٤)، مناهضة العولمة .. حركة المنظمات الشعبية في العالم، تحرير: سمير أمين وفرانسوا أوتار، ترجمة: سعد الطويل، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص١٠٧.

(12) Levn N. G., (1968), Woodrow Wilson and World Policies, New York.

عن: ايان كلارك (٢٠٠٣)، العولمة والتفكك، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص٢٣٩.

(١٣) المصدر السابق، ص٩٧.

(١٤) روبرت جيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية (١٩٩٠)، ترجمة: باسم مفتن النصر الله، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ص١٣٦.

(١٥) احتسبت من:

سيد مرعي (ب. ت)، الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري، كتب قومية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص٤٠.

(١٦) محمود محمد شريف، وعثمان احمد الخولي (١٩٦٨)، الزراعة العربية المصرية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، مصر العربية، ص١٩٣.

(١٧) المصدر السابق، ص٢٠٠.

(١٨) برهان غليون (١٩٩٠)، اغتيال العقل .. محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ص٢٢.

(١٩) أنتجت الفئة الاجتماعية الوسطى فى عهد عبدالناصر نخبة واسعة من المفكرين والأدباء، فى مقدمتهم توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وصلاح جاهين وأمل دنقل وصلاح عبد الصبور وعبد الرحمن بدوى وعبدالرحمن الشرقاوى وعبد القادر القط ويحيى حقى وفؤاد حداد ومحمد عودة ومحمد سيد أحمد وسيد يسين وأحمد فؤاد نجم ولويس عوض وآخرون غيرهم. كما كانت القاهرة أنذاك ملجأ للعديد من المثقفين العرب، فى مقدمتهم عبدالوهاب البياتى ومحيى الدين إسماعيل ومعن بسيسو أو زانرون بصفة دورية امثال محمد مهدى الجواهرى ومحمود درويش وغيرهما.

(٢٠) إبراهيم العيسوى (٢٠٠٥)، نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملاءمته لمصر فى ضوء نتائج التطبيق، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مايو ٢٠٠٥، القاهرة.

(٢١) احتسبت من بيانات (IFS) فى موقعه بالإنترنت.

(٢٢) بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ما نسبته ٩,٤٪ للفترة ١٩٧٥-١٩٨٠، وما نسبته ٥,٤٪ للفترة ١٩٨٠-١٩٩٠، و٤,٥٪ للفترة ١٩٩٠-٢٠٠١، ثم انخفض معدل النمو المذكور إلى ما نسبته ٣,٦٪ للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ (إبراهيم العيسوى، ٢٠٠٥، نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملاءمته لمصر فى ضوء نتائج التطبيق، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالقاهرة، ص٤، موقع الجمعية بالإنترنت).

(٢٣) برهان غليون (١٩٩٠)، اغتيال العقل .. محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ص٧.

(٢٤) هارلان كليفلاند (٢٠٠٠) ميلاد عالم جديد، تقديم: روبرت ماكنمارا، ترجمة: جمال على زهران ومحمود إسماعيل محمد، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص٧٦.

(٢٥) احتسبت من بيانات (IFS) وفى تقديرات أخرى ٩,٠٪.

(٢٦) جميل مطر (٢٠٠٦)، تداعيات اللحظة اللبنانية، المستقبل العربى، أكتوبر، العدد ٣٣٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٥٠.

(٢٧) نسيم الخورى (٢٠٠٦)، حوار الحضارات والسلام الدائم، المستقبل العربى، أكتوبر ٢٠٠٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٢٥.

(٢٨) محمد جابر الأنصارى (٢٠٠١)، مساءلة الهزيمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص١٢-١٣.

هزيمة ٦٧ والحركة الوطنية الفلسطينية

■ عبد القادر ياسين *

ثمة مفارقة يلحظها كل مراقب للوضع الفلسطيني ، إذ كلما حاقت كارثة بالنظام السياسي الرسمي العربي، خطت الحركة الوطنية الفلسطينية خطوات معتبرة إلى الأمام. وتكمن المفارقة هنا في كون فلسطين قضية عربية، في منشئها وحلها، ذلك أن الصهيونية لا ترمي إلى الاكتفاء باحتلال فلسطين، بل إن تلك الحركة الاستعمارية إنما تطمح إلى مد حدود دولتها "من النيل إلى الفرات"، فكيف لقضية وطنية (فلسطين)، عمقها قومي، تتعافى، بينما الكل يمرض؟!

لعل في هذه المقدمة ما يسوغ لنا الحديث عن ولادة العمل الفدائي الفلسطيني المعاصر، غداة انفصال سوريا عن مصر (خريف ١٩٦١)، وأخذ هذا العمل دفعة قوية بفعل الهزيمة التي حاقت بجيوش مصر، وسوريا، والأردن ، في يونيو ١٩٦٧.

اتحاد الأرض :

معروف أن حرب ١٩٦٧ تمخضت عن استكمال القوات الاسرائيلية احتلال كل فلسطين، عدا أجزاء من سوريا (الجولان)، ومصر (سيناء)، بما أفضى إلى وحدة الأرض الفلسطينية ، لأول مرة، منذ نكبة ١٩٤٨ الفلسطينية ، بعد أن انهارت خطوط الهدنة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وبين فلسطين المحتلة (إسرائيل) من جهة أخرى. وبذا، تمكن الشعب الفلسطيني في هذه المناطق الثلاث من التواصل فيما بينه، مما فتح الباب على مصراعيه لتوحيد فرعي كل حزب وفصيل فلسطيني في الضفة والقطاع، ناهيك عن الجسور التي امتدت مع القوى المماثلة في فلسطين المحتلة (إسرائيل) . ذلك أن ثمة فرعين لحزب البعث، ولحركة القوميين العرب، وفتح، والإخوان المسلمين في الضفة والقطاع . أما الشيوعيون، فامتلكوا حزبين في الضفة والقطاع، تأخرت وحدتهما إلى ما بعد نحو خمسة عشر عاما من الاحتلال، بعد أن تباينت المواقف السياسية فيما بينهما، مما جعلهما يكتفيان بالتنسيق دون الوحدة، إلى أن تأسس "الحزب الشيوعي الفلسطيني" ، في ١٠ فبراير ١٩٨٢، بعد أن لاحت الدولة الفلسطينية في الأفق ، وبعد أن منح السوفيت مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في موسكو صفة السفارة .

لكن هذا لم يعن أن المحاولات لم تتكرر لإعلان حزب شيوعي فلسطيني، اذ ثمة أربع محاولات تجلت في إصدار بيان تأسيس الحزب، على التوالي، من قبل مجموعات شيوعية فلسطينية مختلفة، بدءا من محاولة أولى لاثنين من قادة حزب قطاع غزة ، أفلتا إلى الأردن، وجاءت محاولتهما في مايو ١٩٦٩ ، لكنها سرعان ما أخفقت ، لتتلوها محاولة ثانية لخمسة من أعضاء الحزب الأردني ضموا اليهم صاحبي المحاولة الاولى (١٩٧٢)، وبعد أن أخفقت هذه المحاولة جاءت المحاولة الثانية على يد فرع " الحزب الشيوعي الأردني - الكادر اللينيني" في الضفة الغربية، ثم كان ميلاد الحزب، في ١٠ فبراير ١٩٨٢ ، على النحو المبين سابقا.

بينما لم تواجه بقية الأحزاب والفصائل الفدائية أي عقبات لتوحيد فرعيها في الضفة والقطاع .

اتحاد الفصائل :

دفع استفحال الأزمة القومية الرسمية العربية الفصائل الفدائية الفلسطينية إلى تناسي خلافاتها الهامشية واجتمعت قيادات الفصائل في دمشق، غداة هزيمة ١٩٦٧ ، وبدأوا في

(*) كاتب فلسطيني .

بمافشة دمج فصائلهم. وضمت الاجتماعات قادة كل من الفرع الفلسطيني للبعث، وفتح ، وشباب الثأر ، وجبهة التحرير الفلسطينية ، وأبطال العودة، وجبهة التحرير الفلسطينية - طريق العودة، وجبهة التحرير الفلسطينية - ج ت ف ومنذ منتصف يوليو ١٩٦٧، اختفى ياسر عرفات ، ولم يعلم المجتمعون أنه توجه إلى القاهرة لمقابلة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، ضمن وفد لحركة "فتح" ضم صلاح خلف (أبو اياد)، وخالد الحسن (أبو السعيد) ، وفاروق القدومي (أبو اللطف) في هذا الاجتماع، طلب عبد الناصر إلى قيادة "فتح" أن تشعل حركتهم الأرض من تحت أقدام المحتلين الاسرائيليين عندما سأله أولئك القادة عن مصير منظمة التحرير الفلسطينية، رد عليهم بأن قيادتها لهم

هنا سارعت "جبهة التحرير الفلسطينية" و"شباب الثأر" و"أبطال العودة" إلى إعلان دمج مناضليها ومقاتليها في منظمة ائتلافية ، هي "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" ، التي أعلنت بيان تأسيسها في نوفمبر ١٩٦٧.

تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي ، حاول "الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة" ومن تبقى من رجال "جيش التحرير الفلسطيني" في قطاع غزة تأسيس مؤسسة جبهوية مع فرع "حركة القوميين العرب" في القطاع ، لكن قيادة هذا الفرع دأبت على المماطلة ، لانفراط عقد تنظيمها بفعل الهزيمة ، والإحباط الذي لحق بأعضاء هذا التنظيم جراء الهزيمة . فقد كانوا تنظيما "يناضل" تحت راية السلطة، في شكل علني ، وقد تهيأوا لدخول إسرائيل . فأتتهم الأخيرة في عقر دارهم، وخاب أملهم وعجزوا عن التحول إلى العمل السري.

هنا، استدار مندوبا "الشيوعي" و"جيش التحرير"، بعد فشل تأسيس "الجبهة" مع القوميين العرب إلى "البعث" ، و"جبهة تحرير فلسطين ج . ت . ف"، ونجح المندوبان في تأسيس "الجبهة الوطنية المتحدة" مع "البعث" و"ج . ت. ف"، منذ أواخر يوليو ١٩٦٧، وأصدرت الجبهة الوليدة برنامجها السياسي ، وجريدتها الأسبوعية السرية (المقاومة)، وتصدرت هذه الجبهة النضال الوطني في القطاع، لأكثر من عام، وانفردت بمزايا عن غيرها من "الجبهات"، لعل في مقدمتها أن "الجبهة الوطنية المتحدة" هي الوحيدة التي تستحق هذا الاسم، بينما غيرها من "الجبهات" هي أحزاب حديدية. وثانية المزايا أن "الجبهة الوطنية المتحدة" كانت في الداخل بجسمها وأطرافها وقيادتها. أما ثالثة المزايا، فتمثلت في عدم تقاضي "المتحدة" مليما واحدا من أي نظام أو تنظيم. بينما تجلت رابعة المزايا في عدم انكشاف أمر أي من قادة "الجبهة" الخمسة للاحتلال، على مدى خمس سنوات ، هي عمر تلك "الجبهة". وبقيت المزية الخامسة التي عبرت عن نفسها في جمع "المتحدة" بين شتى أشكال الكفاح، في حين أصرت كل فصائل المقاومة على أن تحرير فلسطين لن يتم إلا "بالكفاح المسلح، وحده".

في القاهرة ، وبدعوة من "فتح"، عقد ، في ١٧ يناير ١٩٦٨ ، اجتماع ضم ممثلين عن معظم الفصائل الفلسطينية (فتح ، طلائع حرب التحرير الشعبية، ثوار فلسطين، طلائع الفداء، و ج ت ف ، والهيئة العاملة لدعم الثورة ، وجبهة التحرير الشعبية) ، بينما قاطعت "الشعبية" و"منظمة التحرير" و"النضال الشعبي" و"جبهة التحرير الفلسطينية - طريق العودة" هذا الاجتماع، الذي جعل من "وحدة العمل الفدائي" الفلسطيني عنوانا له، وتضمن جدول أعماله ثلاث نقاط، هي أصول العمل الفدائي ، الوحدة والتنسيق ، ومستقبل منظمة التحرير. وانتهى إلى تشكيل قيادة عسكرية خماسية، وإن بقيت قرارات هذا المؤتمر حبرا على ورق.

هبوط وصعود :

بالتساوق مع صعود العمل الفدائي مقابل هبوط النظام السياسي الرسمي العربي، تم الانعطاف الشعبي الحاد نحو الحرب الشعبية، مقابل فشل الحرب النظامية العربية، الأمر الذي تعزز بعد "معركة الكرامة" في ٢١ مارس ١٩٦٨ بمشاركة الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية ، حيث وقعت المعركة في وادي الأردن ، وألحقت بالقوات الإسرائيلية المهاجمة خسائر بشرية ومادية فادحة رفعت من قدر "حرب التحرير الشعبية"، فضلا عن أن هزيمة ثلاث دول عربية ، من "دول الطوق" قد أرخت قبضتها من حول عنق الحركة الوطنية الفلسطينية.

انقلاب المنظمة :

من المعروف أن أهداف الأنظمة العربية قد تباينت من وراء تأسيس "منظمة التحرير الفلسطينية" ، صيف ١٩٦٤ ، وإن تقاطعت تلك الدول في أغراض عدة من هذه المنظمة ، في مقدمها تعليق أمر تحرير فلسطين على شماعة تلك "المنظمة"، والارتكان إليها فيما فشلت فيه الأنظمة العربية من أمر التصدي لتحويل مجرى نهر الأردن من قبل إسرائيل . فضلا عن احتواء تعطش الشعب الفلسطيني إلى أن يأخذ أمر قضيته الوطنية بين يديه، بعد أن طال انتظاره لتحرير بلاده على أيدي حكام العرب.

ناهيك عن أن ذاك الاحتواء سيحرم العمل الفدائي الفلسطيني من المادة البشرية ، التي سيتضمنها "جيش التحرير الفلسطيني"، بعد فرض التجنيد الإجباري على أبناء فلسطين في الدول العربية، خاصة أن أنظمة دول الطوق التقطت رغبة "فتح" ، بالذات، في توريط تلك الأنظمة في حرب مع اسرائيل.

بعد أن "تورطت" أنظمة مصر، وسوريا، والأردن في حرب يونيو ١٩٦٧ ، وحاقت بجيوش تلك الأنظمة الهزيمة، لم يعد أمر التوريط يفزعها . لذا، رأينا الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ينقلب رأسا على عقب، فيكف عن اتهام "فتح" بأنها من صنع "الحلف المركزي" ، ويتوقف عن تأييد أحمد الشقيري، الذي كان عبد الناصر قد اختاره لتأسيس منظمة التحرير، ورئاستها، ويطلب إلى قادة "فتح" التوسع في العمل الفدائي ضد الاحتلال الإسرائيلي ، إلى أن يستعيد الجيش المصري عافيته، ويخوض حرب "إزالة آثار العدوان" ، بعد حرب الاستنزاف. وبذا، تم استئناس الفصائل الفدائية، باحتوائها داخل منظمة التحرير، حتى تماهت المنظمة بما فيها من الفصائل مع النظام السياسي العربي، وغدت أقرب إلى واحد من هذه الأنظمة. وبعد أن تأكدت هذه الأنظمة من هذا الأمر، عمدت إلى منح "منظمة التحرير الفلسطينية"، خريف ١٩٧٤، صفة "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني" ، أي أن النظام الرسمي العربي غسل يديه

من القضية الفلسطينية، الأمر الذى أسعد أصحاب شعار "القرار الفلسطينى المستقل"، فأخذوا يوغلون فى التماهى مع الأنظمة العربية، مبتعدين عن سمات "حركة المقاومة" شيئا فشيئا.

مزيدا من اللاجئين :

الذين حافظوا على حلمهم بتحرير فلسطين، لنحو عقدين، صدمتهم القوات الإسرائيلية، وهى تجتاح مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع، مما أعاد إلى الأذهان صورة الجرائم الإسرائيلية (١٩٤٨)، فاندفع عشرات الآلاف يغادرون منازلهم طلبا للحياة، وتوجه من هرب فى الضفة إلى الضفة الشرقية للأردن، بينما توجه من خرج من قطاع غزة إلى مصر، ومن هرب من الجولان إلى العاصمة السورية، دمشق، أو إحدى ضواحيها.

حمل اللاجئون الجدد صفة "النازحين" لتمييزهم عن لاجئى ٤٨. ومن عجب أن أحد أهم قادة العمل الفدائى سعد بخروج النازحين، متوهما أنهم سيمدون الفصائل الفدائية بالمقاتلين، مما كرس حرب كوماندوز بدل "حرب الشعب"، فكان الفدائى يجتاز نهر الأردن، لتتلقفه الدوريات الاسرائيلية، وغالبا ما يستشهد قبل وصوله إلى هدفه، بدل أن نعتمد على الشعب فى الضفة والقطاع، حيث جنود الاحتلال. أما ما قبع وراء حرب الكوماندوز، فلعلها الخشية من أن ينتقل مقود الحركة الفدائية إلى الداخل.

الاستنتاجات :

* ما كان للعمل الوطنى الفلسطينى أن ينهض مع كل هبوط سياسى رسمى عربى، لولا أن الأخير يتعارض مع ذلك العمل. إذ كثيرا ما كبل النظام الرسمى العربى العمل الوطنى الفلسطينى، رغم أن ذاك النظام كثيرا ما توعد إسرائيل بالويل والثبور وعظائم الأمور، ودأب على دعوة الشعب الفلسطينى إلى التجمل بالصبر، حتى ينجز ذاك النظام تحرير فلسطين. حتى إنه ما من انقلاب عسكرى، فى أى قطر عربى، قام إلا ووعد بتحرير فلسطين. لقد كان النظام السياسى الرسمى العربى أبعد من أن يمثل العمق الاستراتيجى العربى للقضية الفلسطينية، ومن هنا لم ترتبط هذه القضية بذاك النظام، بل ظلت متعارضة معه.

* فى السياق نفسه، عندما حقق بعض النظام السياسى الرسمى العربى نصرا جزئيا، فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، أخذ العمل الوطنى الفلسطينى فى التراجع. وسرعان ما وافقت القيادة المتنفذة فى "منظمة التحرير الفلسطينية" على تسوية. وبدأ خط العمل الفدائى الفلسطينى فى الهبوط المطرد.

لم يكن جمال عبد الناصر يتوقع تحرير فلسطين على يد العمل الفدائى الفلسطينى، بعد هزيمة ١٩٦٧، بل إن عبد الناصر كان يدرك المدى الذى يمكن أن يصل اليه العمل الفدائى الفلسطينى، حيث كان بإمكان هذا العمل ارباك جيش الاحتلال الاسرائيلى ومنعه من الاستقرار فى الأراضى العربية التى احتلها، مما يمنعه من مضغ تلك الأراضى، بعد أن كان قضمها، فى انتظار أن يسترد الجيش المصرى قدراته، ويثأر لهزيمته فى حرب ١٩٦٧، وهنا تكون المعركة التى يمكن التعويل عليها.

* إذا كان قطاع غزة قد حفل بأعمال المقاومة، دون الضفة الغربية، على مدى السنوات الخمس الأولى للاحتلال، فثمة أسباب لذلك، رغم اشتراك هاتين المنطقتين الفلسطينيتين بجرح الكرامة الوطنية بسبب الاحتلال، فى حد ذاته. فأولا، هناك البطالة التى تفشت بين العمال، بشكل وبائى، فى، قطاع غزة دون الضفة الغربية. وثانيا، ثمة التجارة التى كسدت فى القطاع، بعد الانقطاع عن السوق المصرية، مقابل رواج التجارة فى الضفة، بفعل "الجسور المفتوحة" مع الضفة الشرقية. وثالثا، فإن سلطات الاحتلال عمدت إلى تسريح نحو ثلثى الموظفين الحكوميين فى القطاع، مقابل بقاء كل موظفى الحكومة فى الضفة، كل فى موقعه، بل إن كل موظف منهم تقاضى راتبين - من الاحتلال والحكومة الأردنية - فى آن. ورابعا، فإن جنود الاحتلال أحرقوا نسبة غير قليلة من مراكب الصيد لأبناء غزة، مما حرم الكثير من الصيادين هناك من مصدر رزقهم. وخامسا، فإن الارهاب الاسرائيلى مورس على نطاق واسع فى القطاع، دون الضفة. وسادسا، هناك الضربات الأمنية المتلاحقة التى تلقتها القوى الوطنية فى الضفة الغربية (البعث / القوميون العرب / الشيوعى)، فى ابريل ١٩٦٦، مما أفرغ الضفة من النشطاء الوطنيين إلى حد بعيد، بعكس القطاع. وسابعا، فإن التدريب العسكرى قد شمل جل شباب القطاع، بعكس الضفة. وثامنا، فإن ثمة ضباطا وجنودا من جيش التحرير بقوا فى القطاع، بينما أكمل الجيش الأردنى انسحابه من الضفة. وتاسعا، فإن ثمة أسلحة ومتفجرات غص بها القطاع، دون الضفة. وعاشرا، هناك التربية الوطنية فى مدارس القطاع، دون الضفة. وأخيرا، فثمة أفق للمقاومة والنضال الوطنى والتضحيات فى القطاع، إذ ستعود - على الأقل - الإدارة المصرية للقطاع، فى حال اندحار الاحتلال، بعكس الضفة، حيث يستبعد الأهالى هناك كابوس عودة جنود الجيش الأردنى، وأجهزة القمع الأردنية، الأمر الذى لا يستحق التضحيات، بعد كل مالاقاه أهالى الضفة على أيدى أولئك الجند والأجهزة، على مدى تسعة عشر عاما متصلة (١٩٤٨ - ١٩٦٧).

* لذا، لم تقو الضفة على تأسيس جبهة وطنية، بل اكتفت بتشكيل "لجان التوجيه الوطنى"، التى سرعان ما تلقت ضربة قاسية، فتشكلت "جبهة القوى الوطنية" هناك. لكنها سرعان ما قضت تحت ضربات الاحتلال، وأخلت مكانها لجبهة المقاومة الشعبية، وإن ظل نشاطها متواضعا، بسبب عدم نضج العامل الجماهيرى للأسباب المشار إليها سابقا. وتطلب الأمر ست سنوات من الاحتلال، والتطورات، حتى تساوى الوضع الجماهيرى فى الضفة مع نظيره فى القطاع، فتشكلت "الجبهة الوطنية الفلسطينية" فى المنطقتين، فى ١٥ أغسطس ١٩٧٣.

مع مرور الوقت، أخذ تأثير هزيمة ١٩٦٧ فى الانحسار التدريجى، وإن خلفت اثارا يصعب محوها.



بول كيندى وقضية إصلاح منظمة الأمم المتحدة

د. السيد أمين شلبى *

بول كيندى Paul Kennedy هو المؤرخ والأستاذ بجامعة ييل الامريكية، والذى ارتبط اسمه بعمله الضخم "صعود وسقوط القوى العظمى The Rise and Fall of the Great Powers الذى أصدره عام ١٩٨٧، وأثار عند ظهوره ضجة واهتماما فى الدوائر الامريكية والعالمية، وبشكل خاص ما انتهى اليه من أن الولايات المتحدة تتعرض لخطر مألوف لدى المؤرخين حول صعود وهبوط قوى عظمى سابقة، وهو ما يمكن ان ندعوه بالتوسع الإمبريالى الذى يفوق الامكانيات الفعلية، وهو ما يعنى ان الولايات المتحدة عليها ان تواجه حقيقة صعبة، هى أن مجموع المصالح والالتزامات الأمريكية العالمية هى اليوم أوسع من قوة الولايات المتحدة وقدرتها على الدفاع عنها جميعا فى وقت واحد.

ومؤخرا، تحول بول كيندى إلى الاهتمام بالمنظمة الدولية، وهى الأمم المتحدة، وعمله الذى اصدره عنها والذى سماه "برلمان الإنسان .. ماضى وحاضر ومستقبل الأمم المتحدة"

The Parliament of Man, the Past, the Present and the Future of the UN.

يرى كيندى أن سجل الأمم المتحدة على مدى الأعوام الستين الماضية يختلط فيه النجاح بالفشل. وبناء على هذا، فإنه يتوقع أن يتكرر الفشل وخيبة الأمل فى الحقب القادمة، ولكن منظمة الأمم المتحدة لن تنهار بالكامل. فى المقابل، فإن إعادة بناء شاملة للمنظمة الدولية - كما تدعو إليه العديد من مشروعات الإصلاح الجذرية - هى أيضا غير ممكنة الآن. ويذهب بول كيندى إلى أنه عندما تتغير الأمم المتحدة، إذا ما تغيرت على الإطلاق، فإن التحول يجب أن يكون جزئيا وتدريجيامن أجل التغلب على العقبات التى تضعها القوى الكبرى، والمشرعون الوطنيون، والآخرون الذين يفضلون أن تبقى الامور كما هى. ويعتبر كيندى ان التغيير ليس غير ممكن. ولكن العبء يقع على الاصلاحيين الذين ينتقدون النظام الراهن، ولكى يقترحوا التغيرات التى يمكن ان تتحقق. وأى من مثل هذه المقترحات يجب أن يمر باختبارين، الأول: هل تقدم تحسينا عمليا ويمكن قياسه؟ والثانى: هل ستكون مقبولة من الحكومات التى تتحكم فى الجهاز الدولى؟ إن الجدل حول اصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر فاعلية، وتمثيلا وخاضعة للمحاسبة، يكتسب اليوم أهمية أعظم مما كانت عليه منذ خمسة وعشرين عاما، وذلك بفعل عدة تطورات، خاصة المتعلقة بسياسات القوى، والتى هى حيوية اليوم مثلما كانت عند تأسيس الأمم المتحدة. يتنبأ بول كيندى بأنه إن لم تحدث كارثة كبرى فى أسيا خلال الحقب القادمة، فإن المعالم العامة لتوازن القوى الجديد ستكون كالآتى:

* حين تحتفل الأمم المتحدة بعيدها المئوى عام ٢٠٤٥، فإن الصين سوف تكون اكبر اقتصاد وقوة منتجة فى العالم واكبر حتى من الولايات المتحدة.

كما أنه من المنتظر أن تملك الهند ثالث أكبر اقتصاد فى العالم، بحيث تتخطى اليابان وأى دولة أوروبية منفردة.

* إن البرازيل، وإندونيسيا، وربما روسيا، اذا ما تم إحياؤها، فسوف تتقدم بسرعة متعدية الدول الأوروبية فى المجال الاقتصادى.

من ناحية أخرى، يواجه نظام الأمم المتحدة ضغوطا بسبب قضايا لم تكن قائمة عند تأسيسها، مثل البيئة، والاحتباس الحرارى، وتحدى تحقيق التنمي والازدهار لثلاثة مليارات نسمة فى أسيا، دون أن يتسبب ذلك فى تدمير معظم الكرة الارضية. وبالتأكيد، فإن هذه المشكلة فوق قدرة أى دولة بمفردها، فالتحدى هو تحد دولى ويجب أن يواجه على المستوى الدولى. والأمر نفسه ينطبق على مواجهة الإرهاب الدولى، والذى لا يمكن أن تحققه دولة واحدة مهما تكن قوتها، بل تحتاج إلى عمل دولى متماسك. أما التطور الأخير، وربما كان الاكثر أهمية، فإن المجتمع الدولى يواجه تحدى التعامل مع الدول الفاشلة Failed States ومذابحها الداخلية ومجاعاتها، وإعادة هذه الدول الى سيادتها المشروعة. وإذا كانت كل هذه المشاكل لم تكن قائمة عند تأسيس الامم المتحدة عام ١٩٤٥ وصياغة دستورها، فإن التحدى اليوم هو كيف تتواءم الأمم المتحدة القديمة مع المسرح العالمى المتغير "الجديد"؟ فى محاولة الإجابة على هذا السؤال، يستعرض بول كيندى مشروعات إصلاح الأمم المتحدة، حيث ينادى المشروع الأول بالقيام بعملية "تنظيف" شاملة، وهو ما يعنى خفض الإدارات التى يتداخل عملها، وطرد البيروقراطيين ذوى الرواتب العالية الذين يعيشون على بحيرة

(*) المدير التنفيذى للمجلس المصرى للشئون الخارجية.

جنيف. والواقع ان قدرا كبيرا من ذلك قد حدث خلال العقود الماضية، مدفوعا بمطالب أعضاء الكونجرس الامريكي واستجابات من العقليات الاصلاحية في الأمم المتحدة. ولكن هذا الاقتراح يتضمن خفض الأمم المتحدة في الحجم، ولا يعطيها مزيدا من السلطات. ومن الناحية الأخرى، فإن المشروع الثاني للإصلاح يحتاج إلى تغييرات كبيرة في دستور الأمم المتحدة، بل وتغيير الميثاق نفسه، وهو ما يتطلب أغلبية الثلثين في الجمعية العامة وموافقة أو - على الأقل - عدم استخدام الفيتو من الاعضاء الخمسة الدائمين. وقد أوصت دراسة - قدمتها مؤسسة فورد وجامعة ييل عام ١٩٩٥ - بتوسيع مجلس الأمن بإضافة خمسة أعضاء دائمين آخرين، وخفض استخدام الفيتو بحيث يقتصر على القضايا العاجلة للحرب والسلام، والغاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يحل محله مجلس اقتصادي اكثر قوة، ومجلس اجتماعي شقيق له. كما دعت دراسات أخرى - مثل تلك التي صدرت عن اللجنة عالية المستوى التي شكلت لبحث التهديدات والتحديات والتغييرات - إلى إلغاء مجلس الوصاية، كما نادى البعض بخفض في استقلالية مؤسسات بريتون وودز، ومطالبتها بأن ترفع تقاريرها الى الجمعية العامة. كل هذه الاقتراحات تعني تحولات مهمة في السلطة والمزايا، وجميعها قد حركت نقاشات واسعة، والسؤال هو: إلى أي مدى سوف تنجح أي منها؟

اما النهج الثالث، فهو الذي يأخذ موقعا وسطا، وهو بالتأكيد لا يريد ان يضعف الأمم المتحدة، بل ينشد دعم قدراتها وفاعليتها. وإدراكا للصعوبات السياسية والدستورية في طريق إصلاح كبير للميثاق، فهذا المشروع يقترح مجموعة من التغيرات التدريجية والعملية على الأمد البعيد، بحيث أنه إذا ما أثبتت هذه التحسينات نجاحها، فإنه قد يكون من الممكن بعد ذلك ضمان تغيرات دستورية مهمة. هذه المدرسة تتضمن الذين يدافعون عن بعض التعديلات للميثاق، ولكنهم يحرصون على ان تكون مقترحاتهم معقولة، وألا تشعر أي حكومة بأنها مهددة بها.

ولكن ماذا عن "اعماق" عملية إصلاح الأمم المتحدة؟ ونعني بها إصلاح وتوسيع جهازها الرئيسي وهو مجلس الأمن، وحول عضويته وسلطاته. أولى المدارس التي يناقشها كيندي في هذا الصدد هي تلك التي تدعو الى ترك الامور كما هي، فحقيقة، إن ترتيبات عام ١٩٤٥ لم تعد كاملة، ولن يؤخذ بها اذا ما كان اعضاء اليوم الـ ١٩١ سوف يقيمون منظمة جديدة، لكن المقترحات التي تهدف الى تغيير عضوية مجلس الامن ليس من المحتمل ان تكون فاعلة، والامر موضع نزاع شديد وملئ بالمشكلات. كما أن الجدل الجاري قد أساء إلى العديد من العلاقات الدبلوماسية، وهكذا تدعو هذه المدرسة إلى عدم إثارة "عش الدبابير".

ويناقش كتاب كيندي جانبا آخر من هذا الجدل حول توسيع عضوية مجلس الأمن والمتعلق بأسماء الدول الاكثر ترشيحا لعضويته الدائمة. ويتردد في هذا الصدد بشكل خاص اسما اليابان والمانيا، بالإضافة الى عدد من الدول المحورية الصاعدة في العالم النامي مثل: الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا. ويناقش كيندي احتمالات وإمكانيات هذه الدول. ويتساءل: هل ستعطى الصين الفيتو للهند أو لليابان؟ فهناك شك في هذا، وهل تناوب الدول الأوروبية سوف يجئ بأي سياسة متماسكة لمداولات مجلس الأمن؟ وهل توافق روسيا على اعطاء حق الفيتو لليابان؟ وحين تذكر المانيا، كأولى الدول المرشحة، فإن إيطاليا سوف تعارض الفكرة، كما ان باكستان لن ترتاح لتصعيد الهند، ولن يتحمس جيران اليابان لإعطائها مقعدا دائما. وفي أمريكا اللاتينية، فإن المفترض أن البرازيل هي الممثل "الطبيعي" للمنطقة، وهو أمر تعارضه بشدة المكسيك والأرجنتين. وفي إفريقيا، فإن الرأي أن جنوب افريقيا هي الاختيار الواضح وهو أمر تتنازع فيه نيجيريا ومصر، التي تعتبر حكومتها أن العالم العربي لا يمتلك مقعدا دائما.

هذه الخلافات والتنافسات جعلت بعض الباحثين يبحثون عن طريق وسط فيما يتعلق باصلاح مجلس الأمن. فمثلا، قدمت اللجنة رفيعة المستوى ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، صفقة من البدائل التي اقترحت أحدها: عدم التعرض لمزايا الأعضاء الخمسة الدائمين، وإلا فإن شيئا لن يتحقق على الاطلاق، وزيارة العدد الكلي للمجلس من ١٥ الى ٢٤، وتقسيم الاعضاء التسعة عشر المتناوبين وفقا للمناطق لعضوية لمدة ٤ سنوات.

فاذا كان هذا هو رأي بول كيندي حول مستقبل الامم المتحدة وحول اصلاحها وتوسيع مجلس الأمن، وهو الرأي الذي يصدر عن خبرة كيندي الاكاديمية الخالصة، فإن للدكتور بطرس بطرس غالي رأيا آخر، لا ينطلق فقط من خبرته الاكاديمية كأستاذ للمنظمات الدولية والقانون الدولي، وانما اساسا من تجربته كأمين عام للامم المتحدة. ففي ندوة عقدت في بكين في اكتوبر ١٩٨٨، شارك فيها كاتب هذه السطور، دعا الى التركيز على المستقبل بشكل يتواءم مع التطورات التي تحدث في الحياة الدولية والنظام الدولي. وعلى هذا الأساس، فاذا كانت منظمة عصبة الأمم - التي كانت نتاج الحرب الأولى تمثل الجيل الاول من التنظيم الدولي، والامم المتحدة التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية تمثل الجيل الثاني - فإننا في حاجة اليوم الى جيل ثالث للنظام الدولي والذي يتميز بالجمع بين عضوية الدول وعضوية ممثلي المنظمات غير الحكومية التي تمثل المجتمع المدني.

أما عن وجهة نظره في عملية اصلاح الامم المتحدة واعادة هيكلة المنظمة الدولية، فيعتبر الدكتور غالي ان هناك اصلاحات تفرض نفسها بصورة ملحة في المدى القريب، واخرى لابد من مراعاتها في المدى البعيد. وهو يعتقد أن عملية اصلاح مجلس الامن هي من الاصلاحات التي تقع في المدى القريب. وفي هذا الشأن وحول الفكرة الشائكة عن زيادة عدد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، يعتقد الدكتور غالي أن السؤال هو: ماذا سيكون الوضع لو تم تقسيم المجلس - بعد توسيعه - الى دول دائمة العضوية لها حق الفيتو، ودول أخرى دائمة ولكن لديها الحق نفسه؟ ويعتبر أن ما هو أهم هو كيفية تحديد آليات استخدام حق الفيتو. ومن رأيه أنه من الأفضل تحديد استخدام حق الفيتو في حالات معينة بما يعني تقييد استعماله. ويعدد المجالات التي يجوز فيها استخدام حق الفيتو، مثل فرض العقوبات أو الإجراءات القهرية التي تحتاج إلى مساندة عسكرية وإلى قوات دولية، ولا ينبغي استخدامه في الإجراءات الخفيفة كطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية أو انسحاب الأمين العام.



العلاقات الفرنسية - الروسية .. بين المبادئ والمصالح

■ نادين هاني إسكندر *

توماس جومار هو رئيس القسم الخاص بالدراسات الروسية في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية

Institut Franais des Relations Internationales (IFRI)

وقد حصل على خبرة واسعة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية عامة والعلاقات الفرنسية - الروسية خاصة، من خلال عمله كباحث زائر في معهد العلاقات الدولية في موسكو، وكباحث زائر في معهد الدراسات الأمنية الخاصة بالاتحاد الأوروبي في باريس.

وفي مقاله المنشور في مجلة "السياسة الخارجية" الفرنسية، بعنوان "سياسة فرنسا الروسية .. نهاية حقبة"(١)، يتناول الكاتب بالتحليل السياسة الفرنسية - الروسية وما تمثله من فرص وتحديات بالنسبة لفرنسا. فيتناول الكاتب بصفة أساسية الإشكالية التي تنتج عن ارتباط فرنسا بدولة تشاطرها مصالحها، وإن كانت في الوقت نفسه لا تشاطرها مبادئها، بل وقد تتبع في بعض الأحيان سياسات أحادية قد لا تناسب الرؤى الفرنسية وخياراتها السياسية، وهو الأمر الذي يضع فرنسا أمام مفارقة كبرى: فهي تجد نفسها أمام شريك لا يمكن الاستغناء عنه وفي الوقت نفسه لا يمكن الاعتماد عليه كليا.

يرى الكاتب أن السياسة الفرنسية - الروسية تشهد اليوم نهاية مرحلة بدأت منذ عام ١٩٩٨. ففي هذا الوقت، شهدت البلاد انطلاق "مثلث اكترينبورج"(٢). وقد كان هدف كل من ألمانيا وفرنسا من إقامته هو الحفاظ على أمن واستقرار أوروبا في الوقت الذي كانت تستعد فيه الدولتان لتوسيع الاتحاد الأوروبي إلى دول قد تشاطر حدودها مع روسيا. ولكن بعد ٨ أعوام، تغير الوضع تماما. فبعكس ألمانيا وفرنسا، شهدت روسيا تطورات عدة خاصة فيما يتعلق بنموها الاقتصادي السريع، الأمر الذي جعلها تتطلع لكي تكون دولة ذات مكانة ووزن على الساحة الدولية.

ويرى جومار أن روسيا دولة ذات أهمية كبرى بالنسبة للرؤية الفرنسية الخاصة بما يجب أن يكون عليه المسرح الدولي. فباريس تود أن يكون المسرح الدولي نظاما متعدد الأقطاب، بحيث يتم فيه توزيع السلطة بين عدة أقطاب ذات قوة وسيادة ومقاومة أي نزعة تسعى للاستئثار بالساحة الدولية، في نظام أحادي القطبية. وهنا، تنشأ المفارقة الكبرى ويظهر الاختلاف بين الدولتين. ففي الوقت الذي تسعى فيه فرنسا إلى ترويج نظرتها الخاصة بضرورة إقامة مجتمع دولي متعدد الأقطاب، تسعى روسيا من جهتها لكي تكون قطبا مستقلا. ولذلك ففي الوقت الذي تسعى فيه باريس للوصول إلى مواقف موحدة مع موسكو ووجهات نظر واضحة تجاه قضايا محددة، تسعى هذه الأخيرة إلى تأكيد استقلاليتها كقطب من أقطاب الساحة الدولية ذي التأثير الاستراتيجي. فروسيا تتبنى بشكل أساسي سياسة خارجية تقوم على مبدأ رفض النموذج الغربي كمثل يحتذى به، وتأكيد الخصوصية الروسية في مواجهة النماذج الغربية.

ويميز الكاتب بين عدة تفسيرات متناقضة لسياسات روسيا في عهد بوتين تتبناها النخبة الفرنسية. فهناك تيارات تتبنى انتقادات صريحة وصارخة للنظام الروسي تتضمن -بشكل خاص- المهتمين بالدفاع عن حقوق الإنسان، والتي تستنكر مساندة فرنسا لنظام مستبد لا يتردد في قمع حريات مواطنيه. على الجانب الآخر، هناك ثلاثة تيارات تدافع عن سياسة فرنسا الروسية، وقد تناولها الكاتب بالتحليل لأنها تدخل في سياق تحليله لتطورات العلاقات الفرنسية - الروسية.

التيار الأول: يرى في روسيا حليفا استراتيجيا لا يمكن لفرنسا الاستغناء عنه. كما أنها وسعت من مجال الخيارات والبدائل الدبلوماسية أمام باريس فيما يتعلق بعلاقتها بدول أخرى، ومن أمثلة ذلك إيران، بحيث أفادت العلاقات الإيرانية - الروسية الشريك الفرنسي.

التيار الثاني: يرى فيها سوقا هائلة يجب على فرنسا الاستفادة منها أقصى استفادة ممكنة. ويدافع أنصار هذا التيار عن وجهة نظرهم بأن جودة العلاقات السياسية بين الدولتين قد أتاحت الفرصة لزيادة حجم التبادل الاقتصادي والتجاري بينهما. ففي عام ٢٠٠٤، أصبحت فرنسا هي تاسع دولة مصدرة لروسيا، تسبقها في ذلك كل من ألمانيا وإيطاليا. كما أن فرنسا هي ثامن مستثمر في روسيا بعد كل من قبرص وإنجلترا وهولندا وألمانيا.

التيار الثالث: يرى في بوتين المدافع عن المصالح الروسية، والذي سوف يجعل منها بلدا حرا ومستقلا على الساحة الدولية. فهذا التيار يجعل من بوتين "ديجول روسيا" الذي يود استعادة الاستقلال الوطني لروسيا. ولكن هذا التحليل يصطدم، وفقا للكاتب، بعدة حقائق.

إن سعي روسيا لوضع سياسات تضمن لها تحقيق استقلالها الوطني قد بدأ منذ تفكك الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١، وبالتالي فهذه السياسات ليست خاصة ببوتين. كما أن المقارنة بين ديجول وبوتين تصطدم بحقيقة أن ديجول ظل دائما مخلصا لحلف الأطلنطي، خاصة

(*) باحثة متخصصة في الشأن الأوروبي.

وقت أزمات برلين وكوبا. فهدف ديجول الأساسي كان في بناء نوع من الشراكة الأوروبية قائمة على أساس علاقات فرنسية - ألمانية قوية، وذلك على عكس روسيا التي تعطي أولوية لعلاقاتها الثنائية على حساب أي مشروع للاندماج الإقليمي. ولعل أبلغ مثال على ذلك هو فشل مشروعات التعاون بين روسيا وكل من أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا.

ويؤكد الكاتب أن الموقف المشترك الذي اتخذته كل من روسيا وألمانيا وفرنسا، فيما يخص حرب العراق في ٢٠٠٣، قد أنتج صياغة جديدة للعلاقات الفرنسية - الروسية - الألمانية من خلال وضعها في إطار شراكة أوروبية - روسية متميزة. وقد كان الاتفاق على أربعة مجالات للتعاون المشترك -وهي: الاقتصاد، والأمن، والعدل، والحرية- بين روسيا من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى أبلغ دليل على ذلك. وقد كانت وجهة النظر الفرنسية وراء زيادة التعاون وتعميق العلاقات مع روسيا هي أن العلاقات الفرنسية - الروسية قد وصلت إلى درجة عالية من النضج تؤهلها لمثل هذا النوع من الشراكة المميزة في إطار الاتحاد الأوروبي.

ولكن في هذا السياق، يثير الكاتب التساؤل الآتي: إلى أي مدى يمكن لهذه العلاقة -وإن كانت قوية- أن تستمر؟

لقد أثارت العلاقات القوية بين ألمانيا وروسيا وفرنسا حفيظة الدول جديدة العضوية في الاتحاد الأوروبي، خاصة بولندا. لذا، تجد فرنسا نفسها مضطرة دائما إلى طمأنة هذه الدول، وإن كانت قليلا ما تنجح في ذلك. ولعل أبلغ مثال على ذلك هو رفض وارسو -في نوفمبر ٢٠٠٦ في قمة هلسنكي- إجراء أي مفاوضات فيما يخص اتفاقية الشراكة والتعاون الأوروبية - الروسية، وهو ما يبين جليا محدودية القدرة الفرنسية على إقامة حوار أوروبي - روسي فعال.

من ناحية أخرى، فلا يعد رفض كل من روسيا وفرنسا الغزو الأمريكي للعراق بالضرورة دليلا على وجود موقف مشترك بينهما تجاه هذه القضية. فبالنسبة لموسكو، فإن دخول الولايات المتحدة العراق لا يختلف كثيرا عن دخولها كوسوفو. بينما تنظر باريس إلى غزو العراق بوصفه تعبيرا عن سياسة أمريكية أحادية ترفضها فرنسا. وبالتالي، تجد فرنسا نفسها أمام مفارقة كبرى: فهي تسعى لإقامة علاقة استراتيجية مع دولة لا تشاطرها مبادئها، وإن كانت تشاطرها مصالحها. فرغم معارضة روسيا الغزو الأمريكي للعراق، إلا أنها تؤيد حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب، حيث تتناسب مع موقفها من حربها في الشيشان.

وفي هذا السياق، يميز الكاتب بين وجهتي نظر مختلفتين للنخبة السياسية والفكرية الفرنسية فيما يتعلق بالمثلث الروسي - الفرنسي - الألماني.

الرؤية الأولى تعتقد بأن دخول روسيا إلى الحلف الفرنسي - الألماني سوف يزيد من قوته الاقتصادية، ويمكنه من كبح جماح الصعود الصيني على الساحة الدولية.

أما وجهة النظر الثانية، فترى في توطيد العلاقة مع روسيا خطر على الوحدة الأوروبية. كما يرى أنصار هذا التيار أن روسيا تستغل قدرتها فيما يتعلق بمجال الطاقة لكي تزيد من سطوتها وقوتها على الساحة الدولية، بالاضافة إلى العمل على زيادة تركيز القوة في يد السلطة المركزية في موسكو. ولعل أبرز مثال على ذلك هو اغتيال الصحفية "أنا بوليكوفسكاي"، التي كانت واحدة من أكثر المعارضين لنظام بوتين.

ولذلك، تجد فرنسا نفسها أمام شريك أو حليف من نوع جديد، فهو شريك متعنت لا يقبل عقد أي تنازلات ولا -حتى- يرضى بقبول أي نصائح، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن لفرنسا الاستغناء عن علاقتها المربحة به. واليوم، تواجه النظم الغربية -بشكل عام- بنظام روسي يسعى لإعادة بسط نفوذه في الدول المحيطة عن طريق زيادة الاستثمارات، والتحكم في مصادر مهمة للطاقة. ولكن كلما زاد الغرب من ضغوطه على هذا النظام، زاد هذا الأخير في إقامة سياسات أكثر امبريالية، بل وكلما زادت هذه الضغوط، زادت شعبيته في الداخل. فموسكو تسعى من خلال هذه السياسات إلى إعادة وزنها على الساحة الدولية والحفاظ على نفوذها. ولتحقيق ذلك، فهي تلجأ إلى مزيج من متناقضين، هما: الانعزالية من جهة والتدخل أو التوسع من جهة أخرى، خاصة أن هذا الأخير هو تقليد موروث من الاتحاد السوفيتي السابق. لكن هذا لا يمنع أن بوتين قد غير بالتأكيد من سياسة روسيا التقليدية، بحيث جعل غاية الدولة الأولى هي زيادة قوتها وإعلان استقلالها، وبالتالي استعمل السياسة الخارجية في خدمة المصالح الداخلية وهو عكس ما كان متبعا من قبل. وهذا هو الذي مكن روسيا من أن تكون لها مكانة مرموقة ووزن على الساحة الدولية. ولكن هذه المكانة التي تتمتع بها روسيا لا يمكن لها أن تحافظ عليها إذا استمرت في التصميم على اتباع مثل هذه السياسة الأحادية والمنغلقة على مصلحتها الذاتية. فروسيا، كي تحافظ على مكانتها في السوق العالمية، لابد أن تحافظ على علاقتها بشركائها وحلفائها، وإلا فقدت جزءا من قوتها وبالتالي مكانتها. ولكن هذا لن يحدث سوى من خلال اتباع سياسات اقل أحادية وقائمة على أساس أكبر من التعاون والتعددية.

وفي النهاية، يؤكد الكاتب أنه ينبغي إعادة صياغة العلاقات الفرنسية - الروسية عن طريق إخراجها من الإطار الثنائي إلى إطار جديد، هو إطار الشراكة الأوروبية، خاصة أن علاقة فرنسا المميزة بروسيا أضرتها أكثر مما أفادتها، لأنها أضعفت صوتها في الاتحاد الأوروبي، لاسيما لدى الدول جديدة العضوية. وفي المقابل، لم تحصل فرنسا على أي تنازلات مهمة من قبل روسيا.

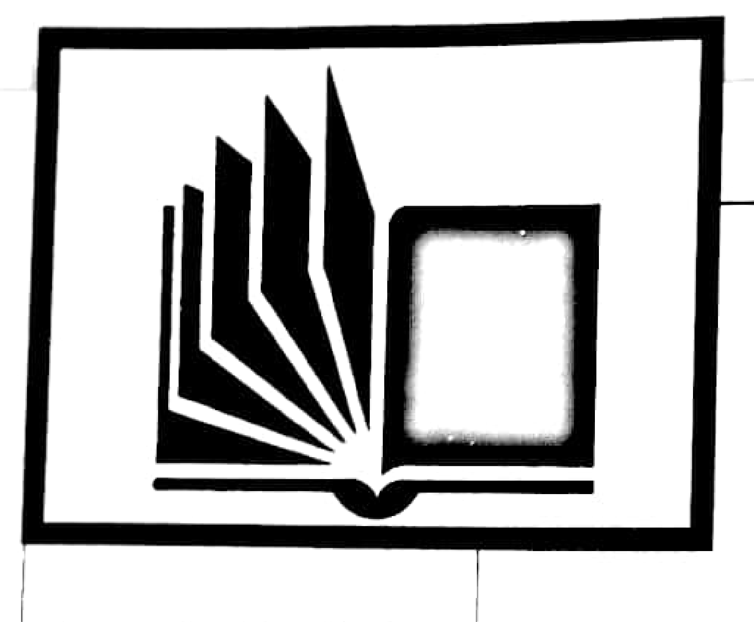
ومن المنتظر أن يتجه الرئيس الفرنسي الجديد ساركوزي إلى إعادة صياغة العلاقات الفرنسية - الروسية، مع تأكيده أنها علاقة استراتيجية واقتصادية لا يمكن الاستغناء عنها. ولكن في الوقت نفسه، سوف يتم تقنينها وإعادة صياغتها بما يتناسب مع الوحدة الأوروبية والمبادئ الفرنسية. ولعل أبلغ دليل على ذلك هوتأكيد الرئيس الفرنسي الجديد، في أكثر من موضع، ضرورة نشر ثقافة حقوق الإنسان عالميا كأحد المبادئ الأساسية لفرنسا، وضرورة تفعيل مؤسسات الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية.

المراجع

١ - تم نشر هذا المقال في ربيع ٢٠٠٧ في الإصدار رقم ٧٢ عدد ١ لمجلة "السياسة الخارجية الفرنسية" Politique Etrangere تحت عنوان La Politique Russe de la France : Fin d'un cycle

٢ - نسبة إلى المدينة التي شهدت ميلاد بوريس يلتسين، الرئيس الروسي السابق





حال الأمة العربية ٢٠٠٦.. أزمات الداخل وتحديات الخارج

أحمد يوسف أحمد،
نيفين مسعد

مركز دراسات الوحدة العربية،
الطبعة الأولى، بيروت،
مارس ٢٠٠٧

يتناول هذا التقرير حال الأمة العربية فى عام ٢٠٠٦ ويتضمن تحليلا لتسع قضايا تبدأ بالسياق العالمى وتنتقل منه إلى محنة النظام العربى، فقضية الديمقراطية فى الوطن العربية، ثم تطور القضية الفلسطينية، والأوضاع فى كل من لبنان والعراق والسودان والصومال على التوالى، وأخيرا أداء الاقتصادات العربية.

فيما يتعلق بالسياق العالمى، انطلق التحليل فى هذا الجزء من اعتبار عام ٢٠٠٦ عاما فارقا فى تاريخ السياسة الدولية، فقد تعددت المؤشرات التى تؤكد بداية تحول النظام الدولى من نظام أحادى القطبية إلى نظام آخر لا يستطيع أحد فى الوقت الراهن تحديد ملامحه، فقد حدث ارتباك شديد فى الممارسات الإمبراطورية للولايات المتحدة، كان أهم مظاهرها إعلان القيادة الأمريكية أنها لم تحقق الانتصار فى حربها ضد العراق. وعلى الجانب الآخر، تجاوزت الصين ما كان متوقعا أن تحققه خلال العقود الثلاثة الماضية. أما الهند، فقد استطاعت اختراق سد البيروقراطية العسكرية والأيديولوجية فى واشنطن بعقدها اتفاق الشراكة النووية معها، هذا بالإضافة إلى روسيا التى بدأت تستعيد مكانتها بعد أن استطاعت قيادتها السياسية الراهنة فى سنوات قليلة تجاوز التراجع الذى شهده عهد يلتسين، وركزت روسيا خلال السنوات الأخيرة على تحقيق هدف محدد هو استعادة إرادتها فى العمل الدولى.

أما فيما يتعلق بالنظام العربى، فثمة تحديات عدة: داخلية وإقليمية ودولية تواجه النظام الإقليمى العربى فى هذه اللحظة، ويمكن أن تعصف هذه التحديات بالنظام ما لم يتم التعامل معها بفعالية. كما تطرح هذه التحديات تساؤلات عن تأثير التفاعلات الثنائية بين دول النظام الإقليمى العربى على أداء وظائفه كتكتل إقليمى يهدف إلى تحقيق مصالح الدول الأعضاء فيه، وعلى سياسته إزاء التطورات الطارئة على الساحتين الإقليمية والدولية.

وقد ركز التقرير على معضلة الديمقراطية فى الوطن العربى، حيث بدا واضحا خفوت دعوة الإصلاح التى تبنتها الولايات المتحدة فى المنطقة، والذى كان مبعثه أولا المخاوف التى تولدت لدى الإدارة الأمريكية بعد فوز حركة حماس فى الانتخابات التشريعية الفلسطينية فى ٢٥ يناير ٢٠٠٦، فقد تولدت لدى الإدارة الأمريكية شكوك فى جدوى الإصلاح الديمقراطى من منظور المصالح الأمريكية، فى ظل احتمال وصول أعداء الولايات المتحدة من كل التيارات إلى الحكم فى حالة إجراء أى انتخابات ديمقراطية. هذه النتيجة وضعت الإدارة الأمريكية بين خيارين: إما الاستمرار فى دعم الإصلاح الديمقراطى دون تحسب لمخاطر ذلك على المصالح الأمريكية، وإما الحفاظ على المصالح الأمريكية دون اكتراث بحالة الحكم فى البلاد العربية، سواء كانت استبدادية أو تسلطية. وبالطبع، كان الانحياز للمصالح على حساب القيم الديمقراطية.

وكان مبعث خفوت دعوة الإصلاح السياسى والتغيير الديمقراطى أيضا فشل المشروع الأمريكى فى العراق، حيث لم تستطع واشنطن تحويل العراق إلى نموذج ديمقراطى يمكن، حسب زعمها، أن تحتذى به الدول العربية والإسلامية، بل على العكس صبت كل دعاوى الإصلاح السياسى والتغيير الديمقراطى، التى اتخذتها الولايات المتحدة شعارا لتحقيق مشروعها الإمبراطورى فى منطقة الشرق الأوسط، فى صالح ألد أعدائها الإقليميين فى المنطقة وهى إيران. فقد تمخضت العملية السياسية التى دشنها الاحتلال الأمريكى فى العراق عن صعود قوى سياسية شيعية أقل ما يقال عنها إنها متحالفة مع إيران. وجاءت نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية لتحدث تحولا كبيرا على الساحة الفلسطينية، إذ أسفرت عن تحقيق حركة المقاومة الإسلامية حماس فوزا كاسحا فى الانتخابات مما أهلها إلى تولى الحكومة الفلسطينية. هذا ناهيك عن التطور السياسى فى أداء حزب الله الذى استطاع الفوز بـ١٤ مقعدا فى مجلس النواب اللبنانى وحجز مقعدا فى الحكومة اللبنانية لأول مرة فى تاريخه. وهذه كلها تطورات تعنى أن ثمار الدعوة الأمريكية للإصلاح السياسى والتغيير الديمقراطى فى الدول العربية كلها سقطت بين يدى إيران التى تعد، وفقا للرؤية الأمريكية، مصدر الخطر الأكبر على المصالح الأمريكية فى المنطقة. هذا التناقض والتخبط الأمريكى من ناحية، والاستسلام العربى للمطالب الأمريكية من ناحية أخرى، أفرزا إصلاحات مجتزأة وشكلية تفتقد المغزى الحقيقى.

وينتقل التقرير بعد ذلك إلى تحليل وضع وتطور القضية الفلسطينية، حيث ركز التقرير على ثلاث ظواهر أساسية حكمت مجمل التطور، هى تشكيل حماس حكومة السلطة الوطنية بعد فوزها فى الانتخابات التشريعية فى ٢٥ يناير ٢٠٠٦ وتداعياته، وتكريس الحكومة الإسرائيلية مخططاتها لضم أراض فلسطينية، وعودة جهود التسوية إلى المربع الأول. وهنا، ثمة ملاحظات أساسية يمكن وضعها فى هذا الإطار، أهمها، إن هناك تباينا واضحا بين بعض الدول الدول العربية حول كيفية التعاطى مع عملية السلام وإسرائيل. فبينما بدا أن هناك تطابقا سعوديا - مصريا تجاه عملية السلام، يقوم على المطالبة بأن يضع مجلس الأمن آلية محددة لإحياء هذه المسيرة، سواء عن طريق خريطة طريق معدلة أو مؤتمر جديد لعملية السلام، فقد قاد وزير الخارجية السورى وليد المعلم موقف الرفض والتحفظ على بقاء الإشراف الأمريكى على المفاوضات السلمية أو رد هذا الإشراف إلى مجلس الأمن. كما شهد عام ٢٠٠٦ خلافا داخل القيادة الفلسطينية بين حركتى فتح وحماس، وصل إلى حد المواجهات المسلحة، وربما يعود هذا الخلاف إلى تناقض المشروع السياسى بين فتح وحماس، فبينما يتبنى الرئيس الفلسطينى نهج التسوية المستند إلى التفاوض السلمى، تعتبر حماس أن فوزها بالأغلبية التشريعية هو استفتاء على خيار المقاومة

وفيما يتعلق بلبنان، فقد شهد عام ٢٠٠٦ والشهور الأولى من عام ٢٠٠٧ تجاذبا داخليا وتدخلات خارجية وصلت إلى دروتها فى العدوان الإسرائيلى خلال صيف عام ٢٠٠٦، وبدا واضحا أن ثمة استقطابا حادا بين معسكرين لكل منهما حلفاؤه الخارجيون، فريق المعارضة الذى يتخوف من مشروع أمريكى - صهيونى يهدف إلى نزع سلاح المقاومة، وفريق الموالاة المسكون بهاجس المحكمة الدولية بحثا عن الحقيقة فى جريمة اغتيال الرئيس الحريرى. فى هذا السياق، بدأ طرح المعارضة خيار النزول إلى الشارع لفرض مطلب الثلث الضامن أو الانتخابات المبكرة. ورغم هذا، لم يحقق أى من طرفى الأزمة أهدافه. وهو ما أدى إلى تصاعد فى حالة الاحتقان السياسى بين الجانبين.

وفى العراق، بدأت الدول العربية تدرك الخطر المزدوج القادم من العراق: خطر تهديد عروبة ووحدة العراق فى ظل تقارب المصالح بين المشروعين الإيرانى والأمريكى فى العراق، وخطر زيادة النفوذ الإيرانى فى العراق على التوازن الإقليمى فى الخليج فى ظل تحالف إيران مع القوى السياسية المسيطرة على العملية السياسية فى العراق.

ولهذا السبب، بدأت تتردد أصوات عربية معارضة لزيادة النفوذ الإيرانى فى العراق على غرار الانتقاد الذى وجهه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى للإدارة الأمريكية، حيث اتهمها بتيسير النفوذ الإيرانى فى العراق، ثم كان تصريح الرئيس مبارك الذى قال فيه إن ولاء الشيعة لإيران وليس لدولهم.

وبالنسبة للمسألة الصومالية، فقد شهدت المسألة الصومالية خلال عام ٢٠٠٦ تحولات تعتبر هى الأبرز من نوعها على الإطلاق على مدى ١٦ عاما منذ الإطاحة بنظام حكم سياد برى فى عام ١٩٩١، بدءا من ظهور اتحاد المحاكم الإسلامية بوصفه قوة رئيسية على الساحة الصومالية، عقب انتصارها على تحالف الفصائل المسلحة فى إطار ما كان يعرف بـ تحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب ، وصولا إلى اندلاع حرب واسعة مع التدخل العسكرى الإثيوبى لدعم الحكومة الانتقالية فى مواجهة المحاكم الإسلامية التى انهارت قواتها بشكل سريع، وانتهاء بما حملته تلك التطورات فى أحشائها من إمكانية نشوء مقاومة مسلحة ممتدة ضد الوجود العسكرى الإثيوبى فى الصومال وضد الحكومة الانتقالية، بل وضد قوات حفظ السلام الإفريقية التى صدرت قرارات دولية عديدة بشأن نشرها فى الصومال.

وينتهى التقرير هذا العام بعرض لأداء الاقتصادات العربية، فقد شهد الوطن العربى تطورات اقتصادية مهمة فى عام ٢٠٠٦، سواء بسبب الارتفاع الكبير فى سعر النفط الذى سجل خلال العام المذكور مستويات قياسية لم يبلغها من قبل، أو نتيجة لما شهدته العديد من الدول العربية من احداث سياسية وأمنية وعسكرية كبرى، مثلما حدث فى لبنان.

وقد حقق الناتج المحلى الإجمالى العربى زيادة كبيرة فى عام ٢٠٠٦، مواصلا زيادته السريعة منذ عام ٢٠٠٣، والمرتبطة بصورة أساسية بحركة أسعار النفط خلال الطفرة النفطية الأخيرة. وعلى الرغم من هذا التحسن اللافت فى قيمة الناتج المحلى الإجمالى العربى، إلا أن ارتباطه وتبعيته لحركة أسعار النفط يجعله هشا، ويجعل الناتج المحلى الإجمالى العربى قابلا للتذبذب والتراجع كما حدث بعد انكسار الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية. كما أن الناتج المحلى الإجمالى العربى، على الرغم من تحسنه الكبير فى السنوات الأربع الأخيرة، لا يتناسب مع حجم الثروات الطبيعية التى تمتلكها البلدان العربية وعلى رأسها النفط والغاز، أو مع عدد سكان الوطن العربى، ولا مع مساحته، مما يؤكد ضعف كفاءة توظيف الموارد الطبيعية التى يمتلكها الوطن العربى.

سمير زكى البسيونى

السيادة والسلطة.. الآفاق الوطنية والحدود العالمية

حافظ عبد الرحيم وآخرون

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦

يأتى موضوع هذا الكتاب ليترجم التفاعل مع جهد الباحثين والمفكرين وتفاعل الآراء والاجتهادات مع قضايا راهنة تهدف الى تعريف وبناء معنى السيادة فى إطار من التوازن بين التطورات المتصلة بمعطيات العولمة الراهنة، وشروط المحافظة على مفهوم السيادة.

تنقسم محتويات هذا الكتاب الى عشرة فصول يمكن عرضها فى عدة محاور على النحو التالى.

يطرح المحور الأول "المدخل الفقهى لحيازة السلطة: إشكالية السلطة فى الاسلام، موضحا انه بالرغم من تاكيد الكتابات الاسلامية المعاصرة القيمة العلمية المطلقة للكيفية التى عالج بها الاسلام مسألة التعاطى مع السلطة، فإن التاريخ السياسى للاسلام يعجز عن تقديم بعض ما يقوم شاهد إثبات على ذلك. والواقع أن السبب فى هذا الاغتراب إنما يعود الى الرغبة فى إظهار ما تزخر به الثقافة السياسية الاسلامية من قيم ومبادئ، ليس من خلال مفرداتها التى ابدعها الفقهاء، واصلوا لها من واقع بيئتهم وثقافتهم، بل من خلال مفردات دخيلة ومضللة للوعى. ومن ثم يكون السؤال الذى يفرض نفسه فى هذا المقام هو: هل بإمكان الخطاب الاسلامى المعاصر أن يبرز تفوق هذه القيم وريادتها من دون ركوب منطق الاستعارة ؟ إلا أن شرط الاجابة على هذا السؤال يفرض كذلك أن نتخلص من عقدة النقص التى تصدر عنا فيما نسميه تجديدا أو ابداعا أو تأصيلا، ونعود الى قراءة تراثنا الفقهى باللغة التى كتب بها والمفردات التى عبر بها عنه، ليس من موضع التعصب للذات بل من موقع أن أية لغة أخرى غير لغته تظل قاصرة وعاجزة عن الإفصاح عن مضامينه القيمية والثقافية مهما تكلفنا فى تأصيلها.

وينطلق المحور الثانى "فراغ السلطة فى الوطن العربى" من التسليم بأن مماحكة السلطة بالبحث والدرس والمحاسبة بعد طول مراقبة لا ترجع الى المتغيرات المعولة نحو الدمقراطة واللبرلة فحسب، وإنما بسبب من النتائج التى برزت بعد نحو نصف قرن من الممارسة السياسية التى أتت بعكس ما كان يرتجى منها بما استلزم عدم تأخير عملية المراجعة فى ظل هذه الضغوط والتحديات وضرورة تفعيل اليات للمشاركة لمقاومة طغيان السلطة الحاكمة بوسائل غير العنف والثورات الجماهيرية، التى لم تعد من حقائق هذا العصر، والتى من شأنها القفز بالمجتمعات الى هوة سحيقة من التردى والغوغائية المجحفة وتعطل حركة النمو والتطور، وإنما تفعيل مؤسسات المجتمع المدنى واليات الانتقال الى الديمقراطية. ومن هذا المنطلق، فان ما يعنيه فراغ السلطة هنا ليس ذلك الناجم عن الوفاة أو التنحية أو عزل الحاكم وما يجلبه ذلك من صراعات بين الوظائف والأحزاب والتيارات المختلفة فى محاولتها لملء هذا الفراغ مدفوعة بخلفياتها الثقافية الدينية، وإنما الأخطر من ذلك هو ما نعنى به هذا الفراغ القائم فى وجود السلطة ذاتها وعجزها عن أداء المهام الموكلة اليها وقعودها عن القيام بوظائفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى الداخل والخارج.

ويبرز المحور الثالث "القوى السياسية عبر الوطنية: قراءة فى تأثير الفاعلين غير الحكوميين فى السياسات العالمية" عالمين متناقضين جوهريا: عالم الدول مكون من عدد محدود من الفاعلين، وعالم متعدد المراكز مكون من عدد غير محدود من فاعلين يملكون قدرة الفعل الدولى ومستقلين تقريبا عن الدول التى من المفترض أن يكونوا تابعين لها. إلا أن ذلك يثير تساؤلا هو: هل

هذان العالمان متناقضان بالفعل أم أن هناك عوامل تجعلهما أقرب الى التعايش منه الى التنازع؟ يتناول هذا المحور هذا التساؤل من خلال دراسة أبرز الفاعلين من غير الدول (المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات والاعلام) الذين أصبحوا يساهمون بشكل مؤثر فى تشكيل النسق العالمى لما يملكونه من وسائل وآليات مؤثرة. ويخلص الى أن حل المشاكل المعقدة فى الآونة الراهنة يفرض على الدول هجر اسلوب العمل الانفرادى، لأن هذه المشاكل تحتاج الى حلول تعاونية تسهم فيها مختلف أصناف الفاعلين غير الحكوميين الى جانب الدول دون أن يعنى ذلك إضعافا للدولة.

وينطلق المحور الرابع "تحديات الدولة الوطنية فى ظل العولمة العسكرية" من تأكيد أن احتلال العراق لم يكن عاديا وانما هو تعبير عن مرحلة مهمة تطرح تساؤلات عدة، أهمها:

هل الدولة الوطنية فى المنطقة العربية قادرة على الاستمرار فى مرحلة العولمة بعامة والعولمة العسكرية بخاصة؟ وماهى قدراتها على تحمل استحقاقات هذه المرحلة واستتباعاتها؟

إلا نه يمكن القول إنه مهما اختلفت المقاربات وتباينت الآراء، فالاستعمار العسكرى الأمريكى سيمتد الى اقطار عربية اخرى وسيشمل حتى اكثر حلفاء امريكا قربا منها. ومهما اختلفت المقاربات، فإن العولمة فى مختلف ابعادها - وبخاصة البعد العسكرى - هى نفى للسيادة الوطنية، ذلك أن بنية الدولة الوطنية قابلة للاختراق بحكم انها غير محصنة بما فيه الكفاية، وهى غير قادرة على المواجهة بحكم الوهن والانفصام عن المجتمع، فهى عاجزة عن الدفاع عن سيادتها فى وجه الغزو الخارجى وحتى عن التأقلم مع المتغيرات العالمية.

وفى ذلك السنا بحاجة الى فهم أبعاد الأزمة العربية المتشعبة؟

اليس ضروريا ان نعلن اليوم، حكاما وشعوبا ونخبا، نهاية الدولة الوطنية وأن نلتزم جميعا بعقد سياسى واجتماعى جديد؟ هل يمكن أن نعتبر ان أولى الأولويات الآن هى تجديد الروح العربية التى عصفت بها النكسات والهزات الداخلية والخارجية؟

ويطرح المحور الخامس "حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية" تأثير قضايا حقوق الإنسان على السيادة، اذ تضع الأولى قيودا على كيفية تعامل الدولة مع مواطنيها، مما يعرض السيادة للخطر باسم المعايير الدولية لإدارة الدولة الشرعية. ومن مظاهر ذلك - تعارض مبادئ حقوق الإنسان مع مبادى السيادة الوطنية - ما يلى: مدى ملاءمة التشريعات الداخلية للمواثيق الدولية، وذلك بناء على مبدأ اسبقية المرجعيات الدولية المصدق عليها على التشريعات الوطنية، بالإضافة إلى المراقبة الدولية لوضعية حقوق الانسان ومراقبة مدى التزام واحترام الدولة لالتزاماتها الدولية بهذا الشأن، وإمكانية محاكمة منتهكى حقوق الانسان، واحتمالات فرض العقوبات الدولية.

إلا أنه يمكن أن يتم استخدام السيادة لحماية حكومة مستبدة تمارس الشطط والقمع فى حق مواطنيها، وفى الوقت نفسه فإن هذه السيادة يمكن ان تحمى حكومة شرعية ديمقراطية ضد تدخل أجنبى تحفزه عوامل جيوسياسية معينة لاصلة لها بحماية حقوق الانسان. ونظرا لهذه الطبيعة المزدوجة للسيادة فإن كل حالة يجب فهمها فى إطار سياقها العام عبر اليات قانونية ومؤسساتية ديمقراطية وموضوعية.

ويبرز المحور السادس "أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية" الانتقادات المحورية التى تعرضت لها نظرية السيادة فى العصر الحديث، على اعتبار انها لا تتفق مع الظروف الحالية للمجتمع الدولى، إذ أسئ استخدام هذه النظرية لتبرير الاستبداد الداخلى والفوضى الدولية. وقد حمل تطور العلاقات الدولية، على مر الزمن، تطورا لنطاق سيادة الدولة، مما أسفر عن مواجهتها لتحديات على صعيد عدد من القطاعات، سواء فى المجال الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى شاءت الدول ذلك أم أبت. ويمكن أن نلمح أثر ذلك على سيادة الدول خلال فترة النظام العالمى الجديد، إذ أدى الاتجاه المتزايد نحو تدويل السلع والافكار ورءوس الأموال على مستوى العالم وتجاوز الولاءات القديمة كالولاء للوطن او الأمة أو الدين وإحلال ولاءات جديدة، الى تراجع دور الدولة وانحسار نفوذها وتخليها عن مكانتها شيئافشيئا لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها يوما بعد يوم، مثل الشركات العملاقة متعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية العالمية.

إلى جانب ذلك، فقد أصبح القانون الدولى فى ظل النظام العالمى الجديد إحدى أدوات اختراق حرمة الاختصاص الداخلى بما يعد الوسيلة المثلى للحد من السيادة.

كذلك، فإن خرق السيادة بدعوى التدخل الانسانى يعنى التدخل العسكرى من قبل دولة أو مجموعة من الدول فى دولة أخرى من دون موافقة هذه الأخيرة بسبب كارثة انسانية، مما يعنى التدخل فى سيادة هذه الدولة وبالتالى انتهاكها بدعوى مكافحة الإرهاب. وفى ظل هذه الآثار والتحديات أمام السيادة الوطنية وفى ظل الاعتماد المتبادل المتنامى بين مختلف مناطق العالم، فانه يثار التساؤل: ماهى السيناريوهات المحتملة لمستقبل السيادة الوطنية فى ظل هذه الآثار والتحديات؟ وقد وضع الباحثون اربعة سيناريوهات رئيسية لمستقبل السيادة الوطنية هى:

١ - سيناريو اختفاء السيادة: حيث تتلاشى سيادة الدولة ثم اختفاء الدولة القومية فى مرحلة لاحقة.

٢ - سيناريو استمرارية السيادة، وان أقصى ما يمكن للتطورات الجارية فى النظام الدولى ان تفعله هو ان تنال من طبيعة الوظائف او الادوار التى تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه.

٣ - سيناريو الحكومة العالمية: إذ ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح الحكومة العالمية المنبثقة من نظام عالمى ديمقراطى.

٤ - سيناريو التفكيكية: حيث ان الدول القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على اقليمها بسبب تفككها الى عشرات وربما الى مئات الدول القومية الصغيرة.

وينتهى هذا المحور بابراز ارتباط السيادة ارتباطا وثيقا من حيث طبيعتها ومدى اتساع او ضيق نطاق تطبيقها بقدرات الدولة وامكاناتها الذاتية، اى ان القوة شرط من شروط ممارسة السيادة والحفاظ عليها، وهو ما يثير قضية العدالة الدولية على كل الأصعدة.

ويهدف المحور السابع "المقاربات النخبوية تجربة البناء الوطنى فى تونس" إلى محاولة تحديد معنى المقاربات النخبوية كمقاربات ذات أرضية سوسيوسياسية وخصوصياتها فى دراسة الفعل السياسى مع استعراض بعض المحاولات النخبوية فى مقاربة تجربة البناء الوطنى فى تونس، والتى نخلص منها الى اهمية تجنب الوقوع فى مأزق القراءات الأحادية الجانب التى تركت فضاءات رحبة لم تأخذها بعين الاعتبار بشكل يتعارض مع طبيعة التفكير السوسيولوجى كتفكير رحب يرفض ادعاء الاقتصار على زاوية من دون اخرى، وتقديم هذه المقاربات من خلال التجربة التونسية كفعل سوسيولوجى تدفعه، بصورة ظاهرة أو خفية، خلفيات متنوعة، لعل أهمها الخلفية الثقافية الحضارية فى معناها الأرحب، خاصة مع ربطها بعلاقة مشابهة بنيوية بالأنظمة التراتبية داخل المجتمع.

ويسعى المحور الثامن "الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلق.. مجتمع أقل من عاجز" الى تسليط الضوء على خصوصية النظام الاجتماعى فى دول الخليج الاعضاء فى مجلس التعاون، وفهم الية عمل السلطة السياسية فيه والتحولات المختلفة التى لحقت بها لتكون ما هى عليه اليوم من جمود عن اللحاق بالعالم على صعيد الديمقراطية، ولكونها محتوية على أنظمة

ملكية مطلقة أو غير دستورية . ويخلص هذا المحور الى كون المحور الأهم لسلوك النظام السياسي الخليجي إنما يكمن في : "الاسترضاء"، استرضاء الدولة الراعية أمنيا- وهي هنا الولايات المتحدة - ذلك أن الدولة الخليجية منكشفة أمنيا وتعتمد اعتمادا شبه تام على غيرها، وهذا الاسترضاء لا يعني بحال الخضوع، إذ إن هناك هامش حركة ضيقا ومحددا للأنظمة الخليجية، إلا أنه يقتضي عليهم فهم ما تتطلبه الولايات المتحدة من هذه الأنظمة المحمية.

ويستدعي المحور التاسع "ثقافة المواطنة في بلاد الرعية : المجتمع المغربي نموذجا" ثقافة المواطنة كمعتقد لأي نظام اجتماعي يتطلب استحضار مداخل مرحلية جمة ينتج تراكمها قواعد إرسانية ترسخ فكر المواطنة معرفيا ونضاليا . ويتناول هذا المحور المواطنة باعتبارها مصدرا من مصادر اكتساب الشرعية، وان المواطن ليس موضوعا قانونيا فحسب بل انه مالك لقسط من السيادة السياسية . وبتحويل النظر قبلة واقع الفرد والجماعة والنظام السياسي والأنساق الثقافية وقنوات الاتصال في المغرب ، نجد انفسنا أمام مشاهد مغايرة ومتناقضة البتة لما تستدعيه ثقافة المواطنة التي ينبغي أن تحل محل ثقافة الرعية .

ويتتبع المحور العاشر "النظام السياسي الجزائري من الأحادية الحزبية الى التعددية" تطور النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال الى المرحلة الراهنة . وتخلص من خلال - هذا التطور - الى الملاحظات التالية :

١ - إن الجيش كان ولايزال القوة الفعلية والحقيقية في الجزائر .

٢ - إن الحزب أثناء فترة الأحادية الحزبية فشل في تأطير المجتمع وفي الانتقال بالمجتمع الى فضاء أوسع من الحرية والديمقراطية .

٣ - إن الدخول الى عهد الديمقراطية والتعددية الحزبية كان بطريقة عشوائية ولم يكن بطريقة طبيعية نتيجة لصراع سياسي أو مناخ فكري واجتماعي واقتصادي وتربوي وقانوني.

٤ - ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية (بطالة وأزمة إسكان، واللاعدالة ، والرشوة..) ساهمت في تعقيد الأزمة الجزائرية .

٥ - مع كل الانتقادات السلبية التي يمكن ان نوجهها لأحادية الحزب من غياب الديمقراطية والشرعية وغياب المجتمع المدني، فإن الجزائر في ظل الحكم الواحد قد استطاعت أن تبني دولة ما بعد الاستقلال وأن تتبنى مشاريع اقتصادية وتربوية.

إسراء عمران

الحرب الإسرائيلية على لبنان.. التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية

د. أحمد يوسف أحمد وآخرون

بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، اكتوبر ٢٠٠٦

ثمة حاجة اليوم بعد توقف الأعمال الحربية في لبنان وانتهاء العدوان الاسرائيلي إلى التفكير فيما حمله هذا العدوان من تداعيات على مختلف الأطراف المباشرة والفاعلة والمعنية على طرفي الصراع: حزب الله ومقاومته ولبنان من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى وتداعياتها العربية، مع تأكيد التأثيرات المستقبلية في كل ذلك، وهو ما يسعى هذا الكتاب الى التعرض له عبر صفحاته التالية.

يتناول الجزء الأول من كتاب "الحرب الاسرائيلية على لبنان".. التداعيات اللبنانية والاسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية، تأثير العدوان الاسرائيلي على كل من حزب الله والمقاومة من جهة ولبنان من جهة اخرى، فهناك تداعيات لهذه الحرب على الوضع السياسي الداخلي، بما فيه الوحدة الوطنية، والأوضاع الاقتصادية فيه، والأمن الوطني اللبناني ومستقبل المقاومة، والعلاقات اللبنانية - العربية، والعلاقات اللبنانية - السورية، واللبنانية - الإيرانية، والعلاقات اللبنانية - الأمريكية، واللبنانية -الأوروبية.

أما بالنسبة لحزب الله ومقاومته، فهو أمر يستحق ويجب الوقوف أمامه طويلا لما له من تأثيرات آنية ومستقبلية تتجاوز حدود لبنان إلى الكيان الصهيوني، وإلى المحيط العربي لفلسطين ١٩٤٨، وإلى الأوضاع الإقليمية والدولية. فقد حققت المقاومة الوطنية في لبنان - فعلا - نصرا استراتيجيا وتاريخيا، كما اعترفت بذلك أطراف كثيرة في إسرائيل وفي الغرب، وفي المقابل، فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها من هذه الحرب.

فقد كان هدف المقاومة الوطنية تحرير مزارع شبعا، وتبادل الأسرى، والحصول من إسرائيل على خريطة الألغام في لبنان، وإثبات قدرة المقاومة اللبنانية على ردع إسرائيل ضد أي اعتداء لها على لبنان، وقد استطاع لبنان تحقيق جانب كبير من أهدافه التي اعلنها، فقد تم تحرير مزارع شبعا وحدث تبادل للأسرى واستطاعت المقاومة اللبنانية ردع اسرائيل، والتي اختلفت صورتها بقوة عقب نجاح حزب الله فيما فشلت فيه بقية الدول العربية. ومن ثم فلقد أدار حزب الله مقاومته بمستوى عال جدا ومتميز من التخطيط والتنفيذ على نحو يجعل منه "قدوة حسنة" على المستوى العربي. كما صنعت المقاومة اللبنانية إنجازا مماثلا في الإعلام، وأثبتت أنها على معرفة واضحة بأن "الإعلام الناجح هو نصف الانتصار في الحرب".

لقد أدارت إعلامها بكفاءة عالية شهد لها بها الأعداء، كما زادت صدقيتها في أثناء الحرب على ما كان لقيادتها من صدقية موجودة سلفا. وهذا ما دعم إعلامها وساعدها على ردع العدو الذي أخذ كلامها وتهديداتها مأخذ الجد، والذي حسن من قدرتها على الردع.

ومما زاد من تأييد المقاومة اللبنانية لبنانيا وعربيا أن حزب الله تحرك تحت راية القومية العربية والاسلامية" حيال اسرائيل والغرب، وكان خطابه "خطابا عربيا اسلاميا".

الى جانب ذلك، فقد استطاعت المقاومة اللبنانية وحزب الله بنصرهما العسكري الواضح على القوة الاسرائيلية الغاشمة أن يكون لهما آثار إيجابية في المقاومة الفلسطينية والمقاومة العراقية. ورغم اختلاف الظروف والإمكانيات، وحرية العمل والإمكانات المالية التي توافرت للمقاومة في لبنان خلال السنوات الست الأخيرة، إلا أنه لا شك في أن تجربة المقاومة اللبنانية ستستفيد منها المقاومة في فلسطين والعراق، ولكنها بحاجة جميعها إلى التنسيق وتبادل الخبرة والتدريب بقدر معقول من التواضع.

وإذا كانت المقاومة في فلسطين والعراق في حاجة إلى الاستفادة تخطيطا وتنفيذا من خبرة المقاومة الوطنية في لبنان، ومن تأثير استعمال الصواريخ المضادة للدروع الإسرائيلية، فإن المقاومة اللبنانية بحاجة إلى الاستفادة من تجربة المقاومة العراقية في تطوير العبوات المتفجرة على جانبي الطرق، أوكما تسمى عسكريا "آي. إي. دي".

أما بالنسبة لتأثيرات هذه الحرب على إسرائيل، وهو ما يتعرض له الجزء الثاني من هذا الكتاب، فيمكن ملاحظة أن إسرائيل، باعتراف مراقبين مهمين في داخلها، فشلت في تحقيق أهدافها، التي تمثلت في تحطيم حزب الله والقضاء على المقاومة الاسلامية في لبنان، واستعادة صدقية الردع الإسرائيلي بعد الانسحاب المنفرد من لبنان عام ٢٠٠٠ ومن غزة عام ٢٠٠٥، وإجبار لبنان على أن يصبح

ويتصرف كدولة مسئولة، وإنهاء وضع حزب الله كدولة داخل دولة.

إضافة الى استعادة الجنديين الإسرائيليين اللذين اسرهما حزب الله حيين من دون تبادل كبير مع الأسرى الموجودين في إسرائيل، وليس الآلاف المطالب بهم من قبل حزب الله. وقد أجمع عدد كبير من المراقبين والمسئولين والعسكريين الإسرائيليين على فشل إسرائيل في تحقيق كل أو معظم أهدافها الرئيسية.

كما عكست نتائج الحرب الإسرائيلية تأثيرا بالغ الأهمية على "استراتيجية الدفاع الإسرائيلي" فقد كانت هذه الحرب هي الأولى التي تحارب فيها إسرائيل داخلها أيضا، وكانت جميع حروب إسرائيل السابقة تتم خارج حدود إسرائيل. كما أن جميع مناطق إسرائيل أصبحت في متناول صواريخ المقاومة اللبنانية، وقبلها صواريخ القسام في فلسطين، وصواريخ العراق على حيفا وتل أبيب عام ١٩٩١. وكان تأثير صواريخ المقاومة اللبنانية هو الاكثر فعلا وتدميرا، ولم تعد الجغرافيا كافية لحماية أمن إسرائيل، ولا الجدار العازل.

كما كان من آثار الحرب على إسرائيل واستراتيجيتها تخليها عن سياسة الانطواء (الانسحاب المنفرد)، كما بدأت تظهر أصوات تقول إن على إسرائيل أن تتصرف كجزء من المنطقة وليس وكيلا للولايات المتحدة.

الى جانب ذلك، وللمرة الثانية بعد قصف تل أبيب بصورايخ العراق عام ١٩٩١، يلجأ أكثر من مليون إسرائيلي إلى النزوح إلى خارج مناطقهم جنوبا، وتضطر أعداد كبيرة أخرى إلى الاختفاء في الملاجئ في مدن رئيسية، مع كل ما أحدثه ذلك من إرباك وآثار نفسية على سكان إسرائيل وموقفهم من الحرب.

وفيما يتعلق بتأثيرات الحرب على الرأى العام الإسرائيلي، يكشف استطلاع للرأى- أجرى في إسرائيل مؤخرا - عن اتجاهات الرأى العام حيال نتائج الحرب، وما يسترعى الانتباه في معطيات هذا الاستطلاع هو تراجع تأييد المستطلعين لأولمرت من ٧٨٪ في ١٩ يوليو ٢٠٠٦ إلى ٤٠٪ في ١٥ أغسطس ٢٠٠٦، ويعبر هذا التراجع عن خيبة أمل الجمهور الإسرائيلي من قادته السياسيين والعسكريين.

وبالنسبة للموقف الايراني من الحرب الاسرائيلية على لبنان، فقد وجدت إيران نفسها في موقف مشابه لموقفها غداة الحرب على العراق عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣، لكن مع اختلاف نسبي فيما بينهما. وينبع التشابه من انه في المواقف الثلاثة السابقة طرح على إيران تساؤل رئيسي هو: هل تتدخل لنصرة الطرف الاضعف إعمالا لالتزامها الايديولوجي الذي اكده دستورها، الذي ينص على "تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على اساس المعايير الاسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم؟ (البند رقم ١٦ في المادة الثالثة من دستور ايران).

ولكن للمرة الثالثة، تصرفت إيران بمنطق الدولة وليس بمنطق الثورة، وبنت موقفها من الحرب على حسابات وطنية دقيقة للمكسب والخسارة، معولة على دعمها الشامل لحزب الله قبل الحرب ودعمها السياسى والاعلامى له اثناء الحرب وانضمامها الى جهود المساهمة في إعمار ما خربه العدوان الاسرائيلي. وبصفة عامة، يمكن القول انه كانت هناك عدة محاور اساسية تحركت من خلالها الدبلوماسية الإيرانية منذ اعلان الحرب حتى نهاية الاعمال العسكرية، أولها هو التشديد الايراني على نفي اختطاف الجنديين الاسرائيليين وهو الاتهام الذي لاحقتها به الدوائر السياسية الامريكية والاسرائيلية وبعض من يدور في فلكها من دول الغرب بنية التحريض على الجمهورية الاسلامية والدفع في اتجاه استصدار القرار الدولي رقم ١٦٩٦ والخاص بالملف النووي الايراني.

أما المحور الثاني، فهو استبعاد قيام إيران بتغيير سياستها النفطية حتى في حال تعرض سوريا لهجوم إسرائيلي. وحول هذا المعنى، جاء تصريح وزير النفط الايراني على أساس أنه يتعين عدم ربط الصادرات النفطية بالمسائل السياسية، التي يجب ان تحل بالوسائل الدبلوماسية.

وبالنسبة للمحور الثالث، فقد تمثل في الاشادة بالمقاومة الاسلامية والتنديد بالعدوان الاسرائيلي الوحشى على لبنان. وتنبع اهمية هذا الموقف من أنه كان ملازما لموقف المسئولين الإيرانيين منذ بداية الأزمة وذلك في الوقت الذي ترددت فيه مواقف المسئولين العرب بين التزام الصمت وإدانة حزب الله بالمغامرة غير المحسوبة وذلك قبل ان تتحرك تلك المواقف في اتجاه الثناء على المقاومة تحت تأثير الرأى العام العربي.

وقد تمثل المحور الرابع في التحفظ على بعض الحلول السياسية المرتبطة بوقف الاعمال العدائية أو -بتعبير ادق- التحفظ على بعض ما ورد في تلك الحلول من نقاط أو بنود. وعلى الجانب الاخر، فقد رحبت إيران بقوة المشاركة في جهود إعادة الاعمار لما هدمته إسرائيل. فمن استنهاض همم المواطنين الإيرانيين لمؤازرة لبنان ابان الحرب، تم تنظيم حملات لهذا الغرض منها الزيارات التي قام بها المسئولون الايرانيون للاراضي اللبنانية لبحث الكيفية التي تستطيع من خلالها إيران مساندة الشعب اللبناني.

ويأتي الجزء الاخير من هذا الكتاب، وهو المتعلق بالتداعيات والآثار العربية لهذه الحرب، فيمكن ملاحظة أن هناك تأثيرات معنوية بالغة على المستويين الشعبي والرسمي فيما يتعلق بالصراع العربي - الصهيوني، فقد استطاعت مقاومة يديرها حزب في لبنان أن تردع إسرائيل التي تقف وراءها الولايات المتحدة، وأن تحول دون احتلال لبنان وأن تكبدها خسائر كثيرة في الجنوب وفي داخل إسرائيل نفسها، كما أشير لذلك سابقا. وأن تجبر إسرائيل على إعادة النظر في استراتيجيتها الدفاعية. وإذا كانت هذه المقاومة اللبنانية قد استطاعت وحدها أن تحقق ذلك، فماذا سيكون الحال لو تعاونت المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق؟ وماذا لو تبنت الأنظمة العربية سياسة مواجهة وضغط على إسرائيل بدلا من سياسات الاستسلام التي تنهجها تجاه أمريكا وإسرائيل؟

إن الإنجاز الكبير للمقاومة اللبنانية سيفرض على العرب، شعوبا وحكومات، إعادة النظر في استراتيجية التعامل مع إسرائيل وتحقيق المطالب العادلة للشعب الفلسطيني وللعرب جميعا. ولن تستطيع الأنظمة العربية الاستمرار في تبرير سياساتها الحالية.

كما فرضت المقاومة اللبنانية على الأنظمة العربية إعادة النظر في مواقف بعض هذه الأنظمة مما حدث في لبنان. فبعد اتهام بعض هذه الأنظمة المقاومة اللبنانية بـ "المغامرة" وتحميلها مسئولية الحرب في لبنان وتهديد السلام في المنطقة، عادت بعد اربعة أيام إلى عقد اجتماع لمجلس وزراء الخارجية العرب في القاهرة، بعد أن ظهرت نتائج القصف الجوى الإسرائيلي من ضحايا مدنيين وتدمير البنية التحتية، ومن هنا صدر بيان سكتت فيه عن "المغامرين" و"تهديد السلم في المنطقة"، واكتفت بقرارات تدعم فيها موقف الحكومة اللبنانية.

واخيرا، بدأت تتداول أفكار حول مفاوضات محتملة مع سوريا، حيث قامت وزيرة الخارجية الاسرائيلية تسيبي ليفني بتعيين رئيس الدائرة السياسية في مكتب وزير الخارجية، كـ "مسئول مشروع" خاص لموضوع المفاوضات السلمية مع سوريا، وطلب منه دراسة فرص استئناف المسيرة السياسية مع سوريا في ضوء مواقف الأطراف الأساسية، كالحدود، والأمن والتطبيع، وفي المراحل المختلفة من المفاوضات" ومهما يكن تضارب الآراء داخل إسرائيل، فإن هذا الباب قد فتح بعد أن كان مسدودا تماما قبل الحرب الأخيرة على لبنان.

وفيما يتعلق بتداعيات الحرب على الصعيد الدولي، فإنه يصعب حصر كافة التداعيات، خاصة ان لتلك الحرب تأثيرات ممتدة على المدى البعيد. فقد أدى الصمود البطولي لحزب الله الى فشل اسرائيل في حسم الحرب عسكريا وبالتالى الفشل في تحقيق الاهداف التي من اجلها شنتها. كما فشلت الولايات المتحدة في حسمها سياسيا على الرغم من تمكنها من استصدار القرار رقم ١٧٠١ المنحاز بشكل فاضح لاسرائيل، ومن ثم فإن صدور هذا القرار في ظل عجز اسرائيل عن حسم الحرب عسكريا يضع النظام العالمي في مفترق طرق. فقد اثبتت هذه الحرب مدى تشابك قضايا الصراع العربي

الاسرائيلي بابعاده المختلفة مع العديد من القضايا الاقليمية والعالمية، ومنها قضايا الغزو والاحتلال الامريكي للعراق، والبرنامج النووى الايراني، وقضايا الارهاب والتطرف الديني وغيرها، والاصرار على تنفيذ القرار رقم ١٧٠١ دون غيره من عشرات القرارات الاخرى التي اتخذها مجلس الامن أو الجمعية العامة من قبل، حيث لن يكون له معنى فضلا عن استحالته من الناحية العملية، خاصة ان القرار رقم ١٧٠١ يشير في فقرته قبل الاخيرة الى ضرورة تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ اللذين اتخذهما مجلس الامن ولم يتم تنفيذهما حتى الآن.

ويختتم الكتاب صفحاته بالحديث حول المستقبل الذى ينتظر عملية السلام، فلا توجد هنالك اجابة حقيقية للتساؤل الذى يتردد في أذهان الجميع، وهو: هل حقا ستكون هنالك تسوية تاريخية للصراع العربي - الاسرائيلي؟ وهل حقا تريد اسرائيل سلاما قائما على العدل والشرعية الدولية وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام؟ فالجانب الإسرائيلي سيطرح مقترحات للحلول، وهو يدرك أن الجانب العربي يرفض مثل تلك المقترحات، والجانب الفلسطيني يطالب بحقوقه المشروعة، وهو يدرك أن الجانب الإسرائيلي لن يعطى هذه الحقوق وفقا للرؤية الفلسطينية، فإما أن يبحث الفلسطينيون عن الحد الأدنى من التسوية، أو يبقى الاحتلال مشروعا قائما إلى أن يأتي جيل يقبل بالرؤية الإسرائيلية، أو تكون هنالك قوة عربية في المستقبل قادرة على إحداث التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل.

وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة وإسرائيل تريدان تحقيق هدف واحد يتعلق بالتطبيع مع الجوار وليس السلام، على أن تكون إسرائيل القوة الإقليمية عسكريا واقتصاديا. وأما داخليا، فهي تريد حلا مبنيا على مفهوم الأمن الإسرائيلي الاستراتيجي، وبالتالي فقدان مشروعية قيام دولة للفلسطينيين.

وعلى الرغم من إمكانية توافر الحل الجذرى والتاريخي - إذا ما توافرت لدى إسرائيل وأمريكا القناعة بوجوب إنهاء الاحتلال - إلا أن السياسة المشتركة لهاتين الدولتين تحول دون ذلك، والتي دفعت العالم الى خلق مناخ للكراهية والحقد على تلك السياسة التي من المحتمل جدا أن تقود العالم إلى الفوضى وبالتالي المواجهة العنيفة وبأشكال مختلفة. فالأوروبيون أنفسهم خرجوا بنتائج استطلاع للرأى العام يؤكدون فيه أن إسرائيل وأمريكا تمثلان أخطر تهديد للسلام العالمي.

محمد صادق إسماعيل

تطور المؤسسة الدبلوماسية الفلسطينية في الفترة من عام ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠٠٤

بسام محمد الحاج

رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مارس ٢٠٠٧

تعتبر التجربة الدبلوماسية الفلسطينية حالة فريدة من نوعها، هذه التجربة التي كانت لها خصوصيتها المستمدة من خصوصية القضية الفلسطينية، الأمر الذى جعلها متميزة عن باقي الدبلوماسيات الثورية التقليدية لباقي البلاد. فاحتلال الأرض الفلسطينية، وتغييب الشعب الفلسطيني، ومحاولات طمس الهوية الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، كل ذلك فرض على الدبلوماسية الفلسطينية التركيز على الكيانية الفلسطينية عبر إبراز الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني وتكريس الهوية النضالية وإظهار العامل الذاتي.

وقد سعى الباحث من خلال الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها: التعرف على شكل المؤسسة الدبلوماسية الفلسطينية منذ إنشائها وطبيعة عملها وأدائها ومدى تأثيرها على واقع الدبلوماسية الفلسطينية، وتحديد الدوافع والأسباب التي كانت وراء التغيير في النظرة لدى القيادة الفلسطينية من الاستراتيجية النضالية إلى طريق التسوية، وبالتالي التغيير الواضح في الأدوات والتكتيكات من قبل القيادة في التعامل مع الطرف الإسرائيلي ومجاراة الأحداث على الساحة الدولية.

كما سعت الدراسة إلى التعرف على المهام التي تقوم بها كل من الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة الشئون الخارجية الفلسطينية، وهل اثر ذلك بالسلب ام بالإيجاب على العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول العملية السياسية الدبلوماسية الفلسطينية منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في يونيو ١٩٦٤ وحتى يوليو ١٩٩٤، وهو تاريخ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية على أراضي غزة وأريحا، وتعرض هذا الفصل إلى التطور التاريخي للعملية السياسية والدبلوماسية الفلسطينية، وأجهزة منظمة التحرير الفلسطينية واختصاصاتها، ودور الدائرة السياسية لمنظمة التحرير في متابعة الأداء الدبلوماسي الفلسطيني.

أما الفصل الثاني، فيدرس الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في الفترة منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في يوليو عام ١٩٩٤، وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولت الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في الفترة من ١٩٩٤ - ٢٠٠٠، والعلاقة بين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير، وأثر إنشاء وزارة التخطيط والتعاون الدولي على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني.

أما الفصل الثالث، فيدرس الأداء الدبلوماسي الفلسطيني في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤، ويرصد ملامح ومكونات الدبلوماسية الفلسطينية خلال هذه الفترة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولت نشأة وهياكل وزارة الشئون الخارجية الفلسطينية، وإشكالية العلاقة بين الدائرة السياسية ووزارة الشئون الخارجية الفلسطينية، وتقييم الأداء الدبلوماسي الفلسطيني خلال هذه الفترة.

ثم كانت بعد ذلك خاتمة الدراسة، التي اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومنها أنه كان هناك غياب للعمل المؤسسي الحقيقي في العملية الدبلوماسية في فترات متعاقبة، خصوصا قبل دخول السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أراضي قطاع غزة والضفة الغربية بعد توقيع اتفاقية أوسلو وإنشائها مؤسسات فلسطينية تعنى بإدارة العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، وعلى رأسها الدائرة السياسية بأجهزتها وإداراتها، والتي أنشئت بهدف خلق واقع مؤسسي دبلوماسي فلسطيني، لكنها وجهت بتحديات كبيرة، تمثلت في الظروف التي كانت تعيشها القضية الفلسطينية، وخصوصا الملاحقة الإسرائيلية لقيادات وكوادر المنظمة، بالإضافة إلى حالة الانقسام بين الداخل والخارج وصعوبة التواصل بينهما. وكان دور الرئيس عرفات - بما تمتع به من كاريزما - سلبيا في أحيان كثيرة، نتيجة فرضه لرؤيته وتوجهاته في إدارة العلاقات الخارجية مع الدول من خلال أدوات أكثر مايمكن أن يقال عنها إنها أدوات بدائية في العمل الدبلوماسي، أخذت طابع الشخصنة في اتخاذ القرار، وكان هناك تجاوز كبير للكثير من الأعراف والقواعد الدبلوماسية، التي نص عليها القانون الدبلوماسي الفلسطيني في عام ١٩٧٤، إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية فيينا.

ويرى الباحث هنا أن التضارب بدا واضحا

بين المؤسسات الفلسطينية المعنية بإدارة العمل الدبلوماسي بعد قرار فصل عمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وإنشاء أول وزارة للشئون الخارجية الفلسطينية، التي حرص مسئولوها على فرص واقع جديد مفاده: إدراة العمل الدبلوماسي الفلسطيني والعلاقات الخارجية الفلسطينية من داخل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وباسم منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى ازدواجية في المرجعية المؤسسية للعمل الدبلوماسي.

ويشير الباحث إلى قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني، الذي أقرت لائحته التنظيمية في ١١ ديسمبر ٢٠٠٥ من قبل رئيس الوزراء الفلسطيني آنذاك أحمد قريع، فقد أصبح واضحا أن هناك مرجعية قانونية تناولت كافة جوانب العمل الدبلوماسي.

ويوضح الباحث أن بعض مؤسسي السلك الدبلوماسي يخشون أن يهدر هذا القانون حقوق القدامى والمؤسسين من خلال تعيين سفراء ودبلوماسيين وموظفين في مناصب مهمة دبلوماسية، الأمر الذي قد يخلق حالة من الإرباك، لما أقامه هؤلاء المؤسسون من علاقات مع الجهات الدولية والعربية، ولما كان لهم من دور في إدارة العمل الدبلوماسي في فترات سابقة.

أمنية السيد حجاج

الخروج من العراق.. خطة عملية للانسحاب الآن

د. جورج ماكجفران، د. وليام بولك

مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر ٢٠٠٦

أثارت الحرب العراقية جدلا كبيرا في مختلف الفئات العربية والغربية. وفي هذا الإطار، يعكس هذا الكتاب الجدل القائم داخل الولايات المتحدة الأمريكية حول الحرب على العراق وتداعياتها السياسية والاقتصادية على الولايات المتحدة الأمريكية، ويركز على الرؤية المعارضة، على اعتبار أن المؤلفين من اعلام تيار المعارضة للسياسة الخارجية الأمريكية. وحاول الباحثان من خلال الكتاب وضع نموذج لخطة انسحاب من العراق بآلياتها وتكلفتها وذلك بكونه انسحابا هدفه البناء وإصلاح ما تهدم وليس الهروب من الأزمة، وتأكيد أهميته من خلال وضع رؤية سياسية واستراتيجية للآثار المحتملة على كلا البلدين إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه.

يبرز الفصل الأول ما الذي قيل للشعب الأمريكي بشكل زائف حول الحرب على العراق، وتناقض القرارات الأمريكية، وما يجهله الأمريكيون في سياسة الحكومة الامريكية. فالتصريح الذي قاله كل من بول وولفويتز، نائب وزير الدفاع، وريتشارد بيرل، رئيس مجلس سياسة الدفاع بأن الهجوم الذي وقع عام ٢٠٠١ على برج التجارة العالمي كان من صنع صدام حسين، والتصريح الذي أعلن في ٢٩ مايو ٢٠٠٣ بأن صدام حسين لديه أسلحة دمار شامل، وتلا ذلك تصريح من مسئولي الاستخبارات الأمريكية بأن هذه المعلومات زائفة – كل ذلك يعكس ضرورة الفهم الصحيح للسياسة الأمريكية، والأسوأ هو ما قاله كولن باول وزير الخارجية السابق في مجلس الأمن الدولي في فبراير ٢٠٠٣ عن اكتشاف الاستخبارات الأمريكية لمختبرات عراقية متنقلة معدة لإنتاج مواد بيولوجية قاتلة، ثم تبين فيما بعد أن المختبرات المتنقلة هي مجرد محطات للضخ، لعلها معدة لنفخ بالونات الهيدروجين لقياس الأرصاد الجوية، وكل هذا يدعو إلى الشك في الأدلة والتقارير الإخبارية والوثائق التي تم إعلانها من خلال مقولات المراسلين الصحفيين في العراق، حتى بات مصدر المعلومات الحقيقية للصحف الأمريكية هي قناة الجزيرة، لذلك فلابد من معرفة كيفية التفريق بين الدعاية والحقيقة، وهي ملخصة في الاجتهاد والوقت، إضافة إلى جرعة سليمة من الشك. وانتقد الباحثان فشل الحزب الديمقراطي، خاصة أعضاءه في الكونجرس في تطوير معارضة مخلصة، ذكية، وذات معلومات عن سياسة الإدارة الأمريكية بشأن قصف العراق وغزوه واحتلاله.

ويأتي الفصل الثاني ليوضح البنية العراقية جغرافيا وتاريخيا من خلال علاقاتها مع الاحتلال البريطاني والعلاقات السياسية مع الولايات المتحدة قبل الغزو. فالعراق جغرافيا يتم تقسيمه إلى أولا: شمال العراق، حيث تمتد الهضاب وجبال طوروس في جنوب تركيا وغرب ايران، حيث المناخ البارد معظم أيام السنة، ويعيش فيها نحو سدس العراقيين وهم الأكراد، واشتهروا تاريخيا بكفاحهم من أجل الاستقلال ولكنهم منفصلون عن بعضهم بعضا بفعل أراضيهم الوعرة، لذا لم يتمكنوا من تحقيق وحدتهم ويدينون بالإسلام، وأغلبيتهم من الطائفة السنية. ثانيا: وسط العراق، ويتجمع أهله على ضفاف الأنهار وينبع فيه نهر الفرات من تركيا ويمر بسوريا. أما نهر دجلة، فينبع من جبال طوروس بمحاذاة الحدود الإيرانية، وهنا ظهرت المجتمعات المنظمة ذات السجلات المدونة، وتقنية الري، وسكان المنطقة من الناطقين بالعربية ومعظمهم من المسلمين السنة. ثالثا: الجنوب وهو عبارة عن سهل منبسط تنتشر فيه القنوات المائية بين النهرين والمعتقد لدى السكان أنه مكان جنة عدن وسكانه من الفقراء كما كانوا في أغلب الأحيان من المضطهدين، وهم من الناطقين بالعربية ويبلغ تعدادهم خمسة عشر مليون نسمة، وهم متأثرون دينيا وثقافيا بإيران وهم المسلمون الشيعة. وفي غرب الفرات، تمتد الصحراء الكبرى بسوريا. وبالنظر إلى قلة المياه فيها، فإنها لايقطنها إلا البدو الرحالة. وعلى الرغم من التنوع، إلا أن العراق، كمعظم الدول الأخرى، ظل تماسكه موحدا في مؤسسات الدولة، والعاطفة الأقوى التي يتمتع بها العراقيون هي النفور من الحكم الأجنبي والتاريخ يدل على ذلك، كما أن الاحتلال البريطاني هو الذي ولد حكم صدام الاستبدادي.

ويحاول الباحثان من خلال الفصلين الثالث والرابع رصد الآثار الناتجة عن الحرب على كلا الجانبين، ولا يغفلان تاريخ العلاقات العراقية – الأمريكية التي دارت ما بين الشد والجذب. ورغم ما أثبته العراقيون من التفوق في فنون الحرب والقتال، إلا أن القيادة العليا الأمريكية تجاهلت جيدا ما يعرفه الدارسون بالشئون العسكرية. الأهم من ذلك هو ما ترتب على الحرب الأمريكية على العراق من خسائر، فقد جاء في دراسة – أعدها برنامج الأمم المتحدة للإنماء- أن الخسائر البشرية في العراق بلغت عشرة آلاف مدني على الأقل ضمنهم نحو ثلاثة آلاف طفل، كما قتل عشرة آلاف من الجنود العراقيين وذلك في الأيام العشرين الأولى من القتال. وعلى الجانب الآخر، بلغ عدد الخسائر البشرية حتى ٢٩ يوليو ٢٠٠٦ ألفين و٥٧٨ قتيلا، كما بلغ عدد الجرحى جروحا بالغة والمعاقين أضعافا مضاعفة لهذا العدد. ومن مشاكل الإحصاء، أنه غير كامل وهذا لامناص منه. فعند إجراء الإحصاء، لا تكون قد ظهرت حالات الموت أو الجروح بشكل كلي، هذا يعني أنه من الممكن ان تكون الأعداد أكثر من ذلك. ولا تنسى الأذهان استخدام اليورانيوم المنضب في القذائف ضد الدروع، والذي أحدث تأثيرا مفجعا على الأطفال العراقيين، لكنه أحدث كذلك تأثيرا كبيرا على الجنود الامريكيين. إن هذه الأسلحة تستمر في نفث الإشعاع مدة سنوات عديدة بعد استخدامها. ولم تشمل الحرب خسائر بشرية فقط، بل خسائر مادية ومعنوية على كلا الطرفين، فالعراق به نحو ثلاثة أرباع مليون بيت بدون مياه شرب والمراكز الصحية دمرت، وانتشرت حوادث النهب والسرقة. وعلى الصعيد الآخر، ما كان من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن سارعت باستخدام القوة مرة أخرى، هذا على الرغم من المحاولات التي بذلت



بغرض الانهماك في برامج النشاط الاجتماعي التي تستلهم من تجربة الحرب الفيتنامية. إن القوات الأمريكية كانت - في وقت تحرير هذا الكتاب - قد عادت الى شن أعمال عسكرية واسعة تشمل آلاف الجنود والدبابات والطائرات ضد مناطق يشتبه بأنها تؤوي متمردين.

وبالإضافة إلى الخسائر المادية، فإن التعذيب هو الجانب الأخطر على مستوى الاحتلال الأمريكي للعراق الذي مورس على نطاق واسع جدا، وقد شوه سمعة الولايات المتحدة الامريكية في العالم. وأثر ذلك بشكل سلبي على الرأي العام في مختلف البلاد، حيث انخفضت شعبية الحكومة الأمريكية، وبالتالي يظهر للعيان خطران:

١- إن عنف التمرد والتمرد المقابل يدفع العراق أكثر فأكثر نحو حرب أهلية إثنية دينية بغيضة، وفيها تتعرض سمعة الولايات المتحدة الأمريكية وحياة الأمريكيين إلى الخطر.

٢- إن هناك خارج العراق حربا دينية مشابهة تخوض الولايات المتحدة فيها حربا صليبية أمريكية مسيحية ضد الجهاد الإسلامي.

وفي الفصلين الخامس والسادس، تناول الباحثان فكرة الانسحاب من العراق، حيث يدور الفصل الخامس حول نموذج لفكرة الانسحاب بآلياتها وتكلفتها المادية وتأكيد أن الانسحاب ليس موقف دولة هاربة من الأزمة، ولكنها محاولة لبناء وإصلاح ما تهدم. أما الفصل السادس، فقد ارتكز على رؤية مستقبلية لما يمكن أن يكون عليه الوضع إذا ما استمر على ما هو عليه. وتنطلق رؤية الباحثين من أن حق تقرير المصير للشعوب ضرورة سياسية بل ضرورة استراتيجية، وكذلك فإن القومية لم تزل أشد المذاهب قوة في زماننا، وإن إعادة اسم الولايات المتحدة الأمريكية الحسن ومقامها الجيد في العالم الى ما كان عليه سابقا، سيتطلب مزيجا من المعالجات السياسية والأخلاقية والمالية، ومنها الإقرار بحق العراقيين الأساسي في إدارة شئون حياتهم بأنفسهم، وأن سياسة التدخل العسكري التي اقنع المحافظون الجدد حكومة بوش باتباعها لن تنفع، وعليه فان الفئات الرئيسية للعمل التي يمكن أن تتجه بالعراق والولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي نحو عالم ما بعد الحرب تتبلور فيما يلي:

١- إن البقاء في العراق يجب الا يكون خيارا استراتيجيا، فحتى أولئك الأمريكيون التواقون الى غزو العراق، تحث أغلبيتهم الآن على إيجاد طريق إلى الخروج، ويعد الآن الانسحاب من العراق مطلبا استراتيجيا. فقد كان العراق قبل الغزو خاليا من الإرهابيين، أما الآن فيعتبر مرتعا لتجنيدهم وتدريبهم.

٢- إذا طلبت الحكومة العراقية خلال فترة الإنسحاب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، فعليها القيام بكل ما في استطاعتها لمساعدتها في تكوين وتدريب قوات وطنية تتألف من مواطنين عراقيين لتحل محل القوات الدولية.

٣- إن تأسيس قوة شرطة وطنية في العراق هو غاية في الصعوبة، فقد تفاقمت الانقسامات الإثنية والدينية والسياسية والاقليمية بفعل الاحتلال، وبالتالي يحتاج العراق إلى فترة تهدئة وإلى مساعدات أمنية متعددة الجنسيات بعد الانسحاب الامريكي.

٤- على الولايات المتحدة الأمريكية أن تطلق سراح أسرى الحرب الذين تحتجزهم، وأن تغلق مراكز الاعتقال التابعة لها.

٥- على الحكومة العراقية المدنية أن تأخذ في الاعتبار - عند النظر في سياستها لإنشاء جيش عراقي نظامي - ما قامت به الجيوش العراقية السابقة من أعمال ضد الحكومة المدنية والمواطنين العراقيين.

٦- إن بوسع الولايات المتحدة الامريكية إلى حد ما أن تساعد في تأسيس فرقة إعمار وطنية وتدريبها، وذلك بتخصيص مبلغ يقارب خمسمائة مليون دولار، وهي تكلفة يومين تقريبا من أيام الاحتلال.

٧ - الانسحاب من العراق يتطلب الإيقاف الفوري لبناء القواعد العسكرية الامريكية هناك.

٨- إن على الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من المنطقة الخضراء، وفيها مجمعها الواسع جدا في وسط بغداد.

٩- وقبل ذلك، التسليم على الولايات المتحدة بأن تشتري أو تستأجر أو تبني سفارة اعتيادية بعدد أقل بكثير من الموظفين الأمريكيين.

١٠- يجب القيام بالكثير من العمل لاستخراج الألغام الأرضية وتدميرها وكذلك إزالة اليورانيوم المنضب. إن هذه العناصر اللازمة للانسحاب يمكن اعتبارها أساسية ، هذا بجانب ضرورة الاهتمام ببناء العراق من إعمار المباني المدمرة والبنى التحتية. أما إذا لم تنسحب القوات الأمريكية من العراق، فالحرب ستستمر، وهذا يعني أن أكفان الجنود القتلى والأفراد المصابين ستستمر في التدفق. كما أن المزيد من الممتلكات العراقية سيكون مصيرها الخراب ومبالغ طائلة ستنفق والتي يجدر إنفاقها على نحو آخر لجعل الحياة في العراق وأمريكا وفي أماكن أخرى أكثر أمانا. والنتيجة المحتملة أيضا أن تزيد كثيرا من عدم الأمن الإقليمي. ولعل ذلك لن يتضح في الحال ولكن عدم الأمن في العقود القادمة سيخلق ظروفا يكون نشوب الحروب معها أمرا محتملا، وسيزداد كذلك ما تتكبده القوات الأمريكية في العراق من خسائر.

إن الأمن قبل السيادة لا يحدث إلا نادرا، أما السيادة قبل الأمن، فهي القاعدة العامة، والسبب يعود إلى ما يلي: ما دام الأجانب في البلاد، فإن الأهالي الوطنيين سيواصلون كفاحهم، مهما تكن القوة التي تستخدم ضدهم كبيرة، ومهما يكن القتال باهظا في الدماء، والأموال. ولكن السياسات الأمريكية تدفعنا والعالم إلى الاتجاه المعاكس. وعلى الرغم من الأخطاء التي يرصدها التاريخ، فالسؤال المطروح هنا هو: هل هناك دروس يتعلمها الأمريكيون من الحرب الأمريكية على العراق؟ إن الفيلسوف الألماني هيجل شك في ذلك بمقولته السابقة "إن الشعوب والحكومات لم تتعلم أي شيء قط من التاريخ، ولا عملت وفق المبادئ المستخلصة منه". أما صمويل هنتنجتون عالم السياسة الامريكي، وهو من المحافظين الجدد، فقد كتب عن حرب فيتنام وقال: "إن من الأفضل لصناع السياسة أن يمحوا من عقولهم أية ذكرى لها". لذا، فإن حرب العراق كانت برهانا على ما قيل بـ "إننا إذا لم نتعلم شيئا من التاريخ، فلابد أن نعيده". ومع ذلك، فقد أعادت الولايات المتحدة الأمريكية أسوأ أخطاء فيتنام في العراق. والسؤال العاجل اليوم هل ستمحى حرب العراق من العقول؟ إن الجواب هو ما قاله الفيلسوف الألماني هيجل

مروة سالم

البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط

رياض الراوي

الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، مارس ٢٠٠٦

تنبع أهمية هذا الكتاب من خلال تناوله لما أثاره البرنامج النووي الإيراني من تناقضات وتباين في وجهات النظر بين الجمهورية الإيرانية الإسلامية من جهة، والتي تصر على كونه مخصصا للأغراض السلمية أو من الجانب الآخر المشكك به، والذي تقوده بشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ترى أنه يحوي في ثناياه برنامجا نوويا عسكريا سريا يهدف في محصلته النهائية الى امتلاك السلاح النووي، إضافة إلى الربط بين الارهاب ومكافحته وبين امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والذي يشكل السلاح النووي العنصر الأهم فيها ولاسيما الدول التي أطلق عليها "الدول المارقة" والتي تشمل العراق قبل الاحتلال وإيران وأخيرا

كوريا الشمالية. وقد تعزز هذا الربط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتي نتج عنها تغيير جوهري على الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في ظل البيئة الدولية المرافقة للحدث، إذ تحولت من استراتيجية "الردع" الى استراتيجية "الضربة الاستباقية".

وبالتالي ينقسم هذا الكتاب الى أربعة فصول فضلا عن المقدمة والخاتمة. فالفصل الأول يحمل عنوان "إيران وعوامل البحث عن القوة"، حيث يعرض الكاتب في هذا الفصل لأسباب بحث ايران عن القوة واهتمامها بالسلاح النووي، حيث أوجزها الكاتب في : المحافظة على بقائها، وتوفير الردع بالنسبة للدول المحيطة بها خاصة اسرائيل، واكتساب الهيبة أو السمعة الدولية، والدور النووي الاقليمي.

أما الفصل الثاني، الذي يقع تحت عنوان "مكونات البرنامج النووي الايراني"، فيتعرض الكاتب من خلاله الى مراحل بناء وتطور البرنامج النووي الايراني، ووصف بنية إيران التحتية النووية وأخيرا الوسائط الايرانية لإيصال السلاح النووي مثل أنظمة الصواريخ الباليستية الإيرانية كصاروخ شهاب ١، وصاروخ شهاب ٢، وصاروخ شهاب ٣، وصاروخ شهاب ٤، وصاروخ شهاب ٥.

أما عن مراحل بناء وتطور البرنامج النووي الايراني، فقد تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل هي:

١- مرحلة التأسيس والنشأة (١٩٦٧ - ١٩٧٩).

وترجع هذه المرحلة إلى عهد الشاه "محمد رضا بهلوي". فقد كان الشاه مهتما اهتماما كبيرا بانشاء مفاعلات نووية، حيث كانت خططه تقوم على أساس إنشاء ٢٣ مفاعلا نوويا وتغطي عموم الساحة الإيرانية وتكون جاهزة للعمل بشكل كامل في منتصف التسعينيات من ذلك القرن وبتكلفة تبلغ نحو ٣٠ مليار دولار امريكي، وهي مفاعلات يمكنها انتاج البلوتونيوم الذي يشكل العنصر المهم والاساسي في صناعة الاسلحة النووية. كما تم تأسيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، التي تعرف اختصارا بـAEOL عام ١٩٧٤ لتأخذ على عاتقها تنفيذ خطة برنامجه النووي. وفي هذا الاطار، اشترى الشاه مفاعلا نوويا بحثيا صغيرا بقدرة خمسة ميجاوات من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٧، ووضع في مركز أمير أباد في طهران. فضلا عن قيام الشاه بتوقيع عقد مع مؤسسة (Alsthom) الفرنسية لبناء أربعة مفاعلات نووية.

٢- مرحلة التوقف والعودة (١٩٧٩-١٩٩٠):

اي منذ الاطاحة بالنظام الامبراطوري وقيام نظام الجمهورية الاسلامية ذي الطبيعة الثورية، حيث مر البرنامج النووي الإيراني بفترة يمكن تشبيهها بحالة تجميد بسبب عدم قدرة النظام الجديد على تحمل تكاليف إكمال العمل في مفاعلات بوشهر النووية وعدم رغبته في الحصول على مساعدات من الخارج، وهروب أغلب الخبرات النووية الوطنية الإيرانية إلى الخارج بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، وكذلك الموقف الدولي، خاصة الغربي من النظام الإيراني الجديد، وأخيرا عدم وجود خطط جاهزة لدى الإيرانيين انذاك لاستئناف العمل في البرنامج النووي الإيراني.

هذا، وقد تم استئناف العمل في البرنامج النووي الإيراني في عام ١٩٨٤. وهنا، بدأت تتحرك إيران بسرعة باتجاه الحصول على السلاح النووي الذي أملت أن تمتلكه بحلول عام ١٩٨٦.

ويبدو أن تطورات حرب الخليج الاولى في منتصف الثمانينيات قد أدت إلى تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموما وفي المجال النووي خصوصا، فقد قامت الحكومة الإيرانية بتعزيز ودعم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، واتخذت قرارا بالاستمرار في بناء محطات بوشهر. وبالفعل استؤنف فيها العمل عام ١٩٨٤ بجانب افتتاح إيران مركز أصفهان للبحوث النووية عام ١٩٨٤ بمساعدة فرنسية، فضلا عن حصول إيران من الارجنتين من خلال الجزائر في أواسط الثمانينيات على عدة الاف من الباندوات من مادة ديوكسيد اليورانيوم Uranium Dioxide.

٣- مرحلة الاندفاع المكثف (١٩٩١ - ٢٠٠٤):

والذي يميز هذه المرحلة هو أن إيران كشفت وبعزيمة قوية جهودها وكثفت من مساعيها من أجل أن تمسك بخطوات مهمة فيما يتعلق بالبنية النووية التحتية الأساسية في إجراء البحوث النووية المتقدمة.

فقد شهد شهر اغسطس عام ١٩٩٢ وصول اكثر من مائة خبير روسي الى موقع بوشهر، والانجاز الأهم في هذه المرحلة كان في يناير ١٩٩٥ عندما توصلت إيران وروسيا إلى اتفاقية حول تزويد إيران بمفاعلين نوويين قدرة كل منهما ألف ميجاوات، يعملان بالماء الخفيف في موقع بوشهر بقيمة مليار دولار، وهذا المفاعل متشابه في التركيب والنظام مع أحد أربعة مفاعلات نووية موجودة في منطقة (الاكوفسكايا) الروسية.

فضلا عن توقيع روسيا وإيران في اغسطس ١٩٩٥ عقدا يمتد لعشر سنوات، تقوم بموجبه روسيا بتزويد إيران بوقود نووي مصنع في شركة روسية، علاوة على بدء عمل الصينيين في مجمع (خرج) في الشمال من طهران في تركيب نظام لتخصيب اليورانيوم يعتقد الخبراء النوويون انه يمكن إيران من انتاج اسلحة نووية بصورة تدريجية وتم ذلك في أواخر سبتمبر ١٩٩٥.

واخيرا، تناول الكاتب عرضا للبنى التحتية النووية الإيرانية مثل مركز اصفهان التكنولوجي النووي، ومركز طهران للبحوث النووية، ومركز خرج للبحوث الطبية والزراعية، وموقع دار خوين النووي (الكارون)، ومركز كورجان الكبير، ومعلم كلايه (كازخان) وهو خاضع لسيطرة الحرس الثوري الايراني، ومنجم صفند (ساكند)، ومركز بوناب لبحوث الطاقة النووية، واستي جلال، ومركز ابن الهيثم، ومركز جامعة الشريف، ومجمع بوشهر النووي، وأخيرا موقعا ناتاز وأراك.

- في حين يسلط الكاتب الضوء في الفصل الثالث على نقاط الاختلاف التي تدور حول حقيقة أهداف البرنامج النووي الإيراني، وذلك تحت عنوان "محاور التباين الدولي حول البرنامج النووي الايراني"، حيث يعرض وجهة النظر الايرانية ثم موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الجهة التي منحها المجتمع الدولي تخويلا لتنفيذ معاهدة حظر الانتشار النووي، والتي يفترض أن تكون جهة فنية محايدة، ثم موقف الولايات المتحدة الأمريكية فموقف الاتحاد الاوروبي.

أما عن وجهة النظر الإيرانية فيما يتعلق بطبيعة وأهداف هذا البرنامج النووي، فهي أنه مخصص للاغراض السلمية وتحديدا الحصول على الطاقة الكهربائية في سياق مواجهة الاستهلاك المحلي للطاقة، والذي يتصاعد بوتيرة متسارعة، فضلا عن رغبة إيران في الإبقاء على النفط والغاز كمصدر رئيسي للحصول على العملات الصعبة، وهذا المبرر هو ذاته الذي تمسكت به إيران منذ سبعينيات القرن الماضي.

أما موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيتمثل في استمرار الوكالة في دعم الحل الدبلوماسي وذلك من خلال استمرار زيارة مفتشي الوكالة للمواقع النووية داخل إيران.

وعن الموقف الامريكي، فإنه يتمثل في أن القلق والحذر هما اللذان يحكمان النظرة الأمريكية لبرنامج إيران النووي، والخوف المتزايد من احتمالات سعي إيران لتطوير هذا البرنامج والعمل على استخدام التقنية النووية في المجال العسكري، وخشية الولايات المتحدة الامريكية من اختلال ميزان القوى الاقليمي لصالح طهران في مواجهة تل ابيب، فضلا عن القلق من احتمالات وصول هذه الاسلحة لأيدي جماعات تعتبرها واشنطن ارهابية وتتذرع بتهديدها لأمنها القومي.

وأخيرا موقف الاتحاد الاوروبي من البرنامج النووي الإيراني، فيمكن القول إن التعاون بين دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني تم بعد اجتماع قمة الدول الثماني الصناعية الذي عقد مؤخرا في نهاية صيف ٢٠٠٤ في واشنطن عقب الفشل الذي واجهته الإدارة الأمريكية في تعاملها الانفرادي مع القضية العراقية. وحقيقة الموقف الأوروبي أنه لا يختلف

كثيرا من ناحية جوهره ومضمونه عن التوجهات الأمريكية، ولكن يختلف من ناحية أسلوب التعامل معه، حيث أن دول الاتحاد الأوروبي - لاسيما الكبرى فيها- تؤيد الاعدادات الأمريكية علانية فيما يتعلق بالمخاوف والطموحات النووية الإيرانية، إلا أنها تقف ضد اللجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران، ولكن دول الاتحاد الأوروبي ترى أن الحل يجب أن يكون من خلال التفاوض.

وأخيرا يتناول الفصل الرابع السيناريوهات المحتملة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني وأثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط.

وتتحدد هذه السيناريوهات المحتملة في السيناريوهات الإيرانية، والسيناريوهات الإسرائيلية، ثم السيناريوهات الأمريكية.

ففيما يتعلق بالسيناريوهات الإيرانية، نجد أن السيناريوهات المطروحة تتمثل في الحل عن طريق التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو سيناريو التصعيد والتأزم مع الطرف المشكك، أو ما يسمى بسياسة حافة الهاوية، ويقصد بها محاولة تبني إيران موقفا يتجه إلى الذهاب تدريجيا نحو استخدام سياسة متشددة حيال ملفها النووي، دون أن يصل إلى مرحلة دفع أعدائها إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية ضدها والتراجع في اللحظة الأخيرة عن بعض هذه المواقف المتشددة، وأخيرا سيناريو استخدام السلاح النووي الإيراني بوصفه أداة هجومية، وهذا لا يبدو عقلانيا أو مقنعا لدى أغلب الإيرانيين.

أما السيناريو الإسرائيلي، فيتضح من خلال التصريحات والخطط الموضوعية التي تشير إلى كيفية التعامل عسكريا مع البرنامج النووي الإيراني. وهو -على ما يبدو- الخيار الوحيد لدى إسرائيل للتعامل مع قضية البرنامج النووي الإيراني واختلافها عن طريقة التعامل الأمريكي في توجيه الضربة العسكرية، إذ إن البعض في اسرائيل ينظر بجدية إلى ضربة مماثلة للهجوم الإجهاضي الذي قامت به اسرائيل في السابع من يونيو على مفاعل تموز العراقي.

أما السيناريوهات الأمريكية، فتتحدد في سيناريوهين، الأول: سلمي عن طريق تغيير النظام السياسي الإيراني، أو اعتماد أسلوب الضغط على الدول والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالبرنامج النووي الإيراني، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أما السيناريو الثاني، فهو عسكري وثمة أكثر من سيناريو لاستخدام القوة ضد المنشآت النووية الإيرانية، يتضمن أحدها وضع خطط لمسلسل من العمليات السرية التي تهدف إلى تدمير المواقع النووية الإيرانية، وإعطاب أجهزة الكمبيوتر التي لابد منها لمواصلة البرنامج وذلك عن طريق استخدام فرق محدودة العدد من القوات الخاصة ومن معارضين إيرانيين.

أما عن تأثير ذلك على مستقبل البرنامج النووي الإيراني، فيتمثل في إعادة بناء وتوسيع البرنامج النووي الإيراني وانسحاب إيران من معاهدة حظر الانتشار النووي، فضلا عن حدوث أزمة دبلوماسية حادة بين روسيا والولايات المتحدة وذلك بسبب وجود المئات من العلماء والفنيين الروس الذين يعملون في هذه المنشآت.

أما عن تأثير ذلك على الساحة الداخلية الإيرانية، فيتمثل في احتمال تقوية التيار الديني المتشدد (المحافظين) أو قيام إيران باستهداف القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في الخليج العربي، وأخيرا احتمال استجابة إيران للمطالب الأمريكية مع بدء الضربات العسكرية ضدها أو قبلها.

ويختم الكاتب مؤلفه بتأثيرات البرنامج النووي الإيراني المحتملة على منطقة الشرق الأوسط، إذ إن تأثير البرنامج النووي مرتبط بمجموعة من العوامل هي: حجم السلاح النووي الإيراني وقدراته التدميرية، وكذلك الهدف الإيراني من امتلاك السلاح النووي، وطبيعة النظام السياسي الإيراني، وأخيرا طبيعة التهديد الخارجي الموجه ضد إيران.

مي عبدالرحمن غيث

مشروع قناة البحرين والأمن المصري

أشرف علام

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، فبراير ٢٠٠٧

أصبح مشروع قناة البحرين، المزمع تنفيذه بالاشتراك بين الأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل، موضع اهتمام كثير من الباحثين والكتاب. وتكمن أهمية تلك الدراسة في اهتمامها بجانبين مهمين، أولا: تحديد المخاطر والمشاكل التي قد تمثلها قناة البحرين -في حال إتمامها- على الأمن الوطني المصري من النواحي الاستراتيجية، والاقتصادية، والبيئية، وعلى قناة السويس ومستقبل العلاقات العربية والدور الإقليمي لمصر. ثانيا: كيفية التصدي لتلك المخاطر والمشاكل على الصعد القانونية، والاقتصادية، والبيئية وعلى مستوى التخطيط الاستراتيجي.

وهناك عديد من الدراسات التي تناولت في السابق مشروع قناة البحرين، لكنها لم تتعرض لهذين الجانبين. وقد تناول الباحث تلك الدراسات السابقة بالمراجعة، فوجد أنها تنقسم إلى قسمين، الأول: دراسات تناولت الأبعاد السياسية للمشروع، والآخر: دراسات أغفلت البعد السياسي واكتفت بتناول الوضع البيئي للبحر الميت وتأثره بمياه البحر المتوسط أو البحر الأحمر، والطبيعة الهندسية للمشروع، وأثره على المنطقة من الناحية الجيوفيزيقية.

وتطرق الباحث في رسالته إلى نقطة مبدئية مهمة هي انحياز دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع إلى إقامة القناة استنادا إلى حقيقتين، الأولى: إن تاريخ البنك الدولي في تمويل المشروعات المائية يتسم بالانحياز والكيل بمكيالين، والمشروع هنا يتواءم مع "الفكر المائي الجديد" للبنك الدولي.

أما الحقيقة الثانية، فهي أن الخبراء الذين يعدون دراسة الجدوى من مكاتب استشارية أوروبية وأمريكية موالية لإسرائيل.

وقد انطلقت الرسالة من ثلاثة افتراضات ثبتت صحتها خلال التحليل وهي:

١- إن إطلاق مشروع "قناة البحرين" في هذا التوقيت الدقيق من تاريخ المنطقة، التي تعيش تداعيات حرب احتلال العراق، ارتبط بوجود أنظمة صديقة للولايات المتحدة وإسرائيل في ظل نظام عالمي أحادي القطبية.

٢- إن مشروع "قناة البحرين" -بما يحويه من مشاريع اقتصادية ومحاولة جذب الاستثمارات له- يكرس للفكرة الصهيو-أمريكية القائلة بوضع إسرائيل موضع الريادة فيما يسمى منطقة الشرق الأوسط الكبير.

٣- إن إسرائيل مازالت تسعى وراء حلمها القديم في شق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط، وبالتالي فإن وجود قناة تصل البحر الأحمر بالبحر الميت ما هي إلا المرحلة الأولى لتنفيذ المشروع، وأن التسلسل التاريخي الذي مرت به فكرة هذه القناة يدعم هذه الفرضية.

وقد تناول الفصل الأول من الدراسة "مفهوم الأمن الوطني" في أربعة مباحث، هي: الأمن لغة واصطلاحا، والأمن الوطني في الأدبيات الغربية، والأمن في نظريات العلاقات الدولية (الليبرالية -الواقعية - الواقعية الجديدة - الليبرالية الجديدة - الواقعية الكلاسيكية الجديدة - التبعية - الماركسية الجديدة - التكامل -

السيوية)، بالإضافة إلى الأمن القومي في الأدبيات العربية

أما الفصل الثاني "الأمن الوطني المصري على مستوى الممارسة العملية"، فقد تطرق في أربعة مباحث أيضا إلى تعريف الباحث للأمن القومي، والأمن في السياسة الخارجية المصرية، وأمن مصر في التخطيط الاستراتيجي، وتفعيل مجلس الأمن القومي في مصر.

وقد جاء الفصل الثالث بعنوان "مشروع قناة البحرين في الفكر والسياسة الإسرائيليين" ليتناول التطور التاريخي لفكرة المشروع من قبل تبلور الحركة الصهيونية، وصولا إلى مشروعات السلام والشرق أوسطية، والرؤية الفنية والعلمية للمشروع والمسارات المحتملة له، ثم مكاسب إسرائيل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاستراتيجية من قناة البحرين. وأخيرا، مواقف كل من الأردن وفلسطين ومصر من المشروع.

وفي الفصلين الأخيرين من الدراسة، تناول الباحث الآثار المحتملة لقناة البحرين على الأمن الوطني لمصر، بما في ذلك التداعيات الاستراتيجية، والمخاطر العسكرية، والانعكاسات الاقتصادية، والنتائج البيئية لقناة البحرين على مصر. ثم انتقل إلى التحركات المصرية الممكنة لدرء المخاطر المحتملة للمشروع، وذلك من النواحي القانونية، والاقتصادية، والبيئية، والاستراتيجية.

وقد خلصت الرسالة إلى بعض الآراء القانونية في شأن مشروع قناة البحرين من وجهة النظر المصرية وقسمتها إلى: آراء واقعية، منها ضرورة مشاركة مصر في دراسة الجدوى، وآراء أخرى -اعتبرها الباحث غير واقعية- ترى أن "إيلات" هي قرية أم "الرشراش" المصرية المحتلة التي ينبغي أن تستعيدها مصر أو على الأقل تساوم بورقتها كما فعلت في قضية استرداد طابا، بالإضافة إلى بعض المقترحات على صعيد التحرك القانوني والعملي لوأد المشروع. أيضا، خلصت الرسالة إلى ان ظهور قناة البحرين على أرض الواقع قد يهدد الدور الإقليمي لمصر، في حين يكرس لتعاظم الدور الإقليمي لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية. وبالتالي، فإن نجاح تلك المشروع يعتبر بمثابة مقدمة لأن تدير إسرائيل المنطقة اقتصاديا لحسابها بعد أن استغلت حالة الوهن العربي الراهنة.

وقد انتقدت الدراسة ما وصفته بالقصور المصري في التصدي لمشروع قناة البحرين، وأرجعته إلى أن الحكومة المصرية لا ترى في المشروع تهديدا يقلل من قيمة قناة السويس بوصفها شريانا عالميا للملاحة البحرية. لكن الدراسة انتقدت تلك النظرة لسببين، الأول: إن تنفيذ المشروع يحيي مطامع إسرائيل في شق مجرى ملاحي منافس لقناة السويس. والآخر: إن تأثير المشروع لا يقتصر على قناة السويس فقط بل يمتد بالسلب على مجمل عناصر القوة الشاملة لمصر، وبالتالي يزيد من هذه العناصر لدى إسرائيل.

وأوصت الرسالة بضرورة تحرك مصر لمواجهة تلك المشروع، عبر تشكيل لجنة تضم خبراء من مختلف التخصصات تبين مخاطر المشروع، لتقدمها مصر كمستند لرفضها المشروع. كما طالبت الرسالة بتحرك جامعة الدول العربية للضغط على الأردن لإيقاف المشروع.

وانتهت الدراسة إلى أن إسرائيل مازالت هي مصدر الخطر الأول للأمن الوطني المصري وأيضا للأمن القومي العربي، بل هي أشد خطورة في مرحلة ما يسمى بالسلام عما كان وقت الحرب. وطالبت الرسالة بضرورة إعمار سيناء وتعديل معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، ووضع نظرية جديدة للأمن الوطني المصري، يكون أحد أسسها عدم اعتماد مصر على محور واحد في السياسة الخارجية، هو المحور الأمريكي. كما تحتاج مصر إلى مشروع قومي من خلال عقد اجتماعي جديد يعبر عن آمال الشعب، ويكون أساسا لحركة المجتمع في سبيل تحقيق أمنه ومواجهة التحديات التي تحيط بمصر.

نسرين فوزي اللواتي

إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة.. أي مستقبل؟

د. حمدي عبد الرحمن

مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧

في عصر أصبحت فيه العولمة، بما تتضمنه من ثورة هائلة في المعلومات ووسائل الاتصال وحرية انتقال البضائع والأفراد ورؤوس الأموال - وسيطرة قوة وحيدة على مقدراته أهم سماته - أضحى مجتمع المخاطر- هذا المفهوم الذي صاغه عالم الاجتماع الألماني "ايرلش بيك"- السمة الأساسية للمجتمع الإنساني في الوقت الحاضر، الأمر الذي سوف يلقي بظلاله على المستقبل، وتسود معه النظرة التشاؤمية لهذا المستقبل. هذه العولمة التي تتضمن تهميشا لدول الجنوب بصفة عامة، ولها بالطبع العديد - إلى جانب إيجابياتها - من الآثار السلبية على حياة الأفراد، ليس فقط في الوقت الحاضر، ولكن بالطبع أيضا في المستقبل.

من هنا، تنبع أهمية هذا الكتاب "إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة .. أي مستقبل؟" لمؤلفه الدكتور حمدي عبدالرحمن الذي يعرض فيه للتحديات التي تواجها إفريقيا، هذه التحديات التي يفرضها الوضع الراهن الذي نعيشه الآن، وهي تحديات ليست فقط نابعة من الداخل الإفريقي، وانما أيضا نابعة من طبيعة النظام الدولي القائم.

وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، تأتي مقدمة الكتاب لتوضح الآثار السلبية للنظام الدولي على إفريقيا في كل الحالات، سواء كانت العلاقة بين أطرافه الرئيسية التي غلبت عليها السمة الصراعية أو السمة التعاونية. فالعلاقة بينهما -إفريقيا والنظام الدولي- دائما غير متكافئة. وفي هذا الإطار، يعرض الكاتب لما يسميه "التحقيب التاريخي لتطور النهب الأوروبي لموارد القارة المختلفة". فقد مرت عملية النهب لموارد القارة المختلفة بالعديد من المراحل، أولاها: مرحلة أولوية عنصر العمل، حيث تم استنزاف موارد القارة البشرية في شكل تجارة الرقيق، حيث تم نقل عدد كبير من أبناء القارة، تقدره بعض الإحصاءات بـ ١٥ مليون مواطن إفريقي، للعمل في أوروبا وأمريكا. ثانيتها، عصر التوسع الإقليمي، حيث اتجهت أوروبا إلى الاستعمار المباشر للقارة، وقد ترتب على هذا الاستعمار الكثير من الآثار السلبية التي لا تزال تفعل فعلها السلبي إلى الآن. ثالثة هذه المراحل: عصر الأولوية الاستخراجية، حيث أصبحت موارد القارة هي المساهم الأكبر في التطور الاقتصادي والتقني في الغرب. هذه المراحل المختلفة كان لها اثر سلبي على القارة، حيث تم استنزاف موارد القارة البشرية والاقتصادية، كما أوجدت مشكلات الحدود التي لا تزال تعاني منها الكثير من الدول الإفريقية بعد حصولها على الاستقلال، كما أعاقت التطور المجتمعي والسياسي لإفريقيا، فلم تستطع الدولة الإفريقية بناء مؤسساتها النابعة من واقعها، فضلا عن

انتقال تركة التسلط والقهر – التى كانت سائدة إبان الفترة الاستعمارية– إلى الدول الإفريقية بعد حصولها على الاستقلال، الأمر الذى أدى إلى انتشار الفساد وشخصنة السلطة وإعاقة مسيرة التنمية داخل القارة وغيرها من الآثار السلبية.

ثم ينتقل الكاتب إلى الحديث عن تصاعد الاهتمام الدولى بإفريقيا، فقد أصبحت إفريقيا فى قلب الاهتمام الدولى بصفة عامة، والأمريكى بصفة خاصة، خصوصا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

يأتى الباب الأول تحت عنوان "قضايا منهجية ونظرية" ويؤكد فيه الكاتب أن الأطر المعرفية القائمة لتفسير الواقع الإفريقى عاجزة عن القيام بهذه الوظيفة، هذا العجز أدى إلى سوء فهم الواقع الإفريقى، ومن ثم غياب الرؤية التحليلية الكلية الملائمة لفهم هذا الواقع بكل جوانبه المتعددة والمتشابكة، الأمر الذى أدى إلى أزمة مصداقية تعانى منها الدراسات الإفريقية. وللتغلب على هذه الأزمة، يقدم الكاتب عددا من المداخل النظرية المنهجية لدراسة الواقع الإفريقى، أولها: مدخل التحول الديمقراطى، ثانيا: مدخل الاقتصاد السياسى والتكيف الهيكلى، ثالثا: مدخل العولمة، وأخيرا: مدخل الصراعات الإثنية.

بعد ذلك، ينتقل الكاتب إلى طرح مجموعة من الإشكاليات التى تواجه مسيرة التنمية السياسية الإفريقية فى عصر العولمة وهى :

* تعزيز الديمقراطية فى إفريقيا، حيث تواجه الديمقراطية العديد من العوائق من قبيل الصراعات الاجتماعية، وانتشار الفقر وإساءة استخدام العملية الديمقراطية ... الخ.

* الدولة والتنمية، حيث تم إرجاع فشل نموذج التنمية إلى الدولة باعتبارها المؤسسة الأبرز فى المجتمع، وبالتالى الوصول إلى أن الدولة مؤسسة عاجزة وغير كفء لادارة العملية التنموية.

أما الباب الثانى، فيأتى تحت عنوان "إفريقيا والقوى الدولية" ويستعرض فيه الكاتب وضع القارة السمراء فى مسار التفاعلات الدولية فى الوقت الراهن وفى استراتيجية الدول الكبرى، هذا الوضع بالطبع قد تغير كثيرا عما كان عليه فى الماضى. فبعد أن كانت القارة اكثر مناطق العالم تهميشا، والاقل نصيبا من اهتمام القوى الكبرى بها، انتقلت القارة إلى قلب الاهتمام الدولى، ليس فقط من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وانما أيضا من قبل قوى إقليمية، خصوصا إسرائيل، وشهدت القارة حالة من التنافس الدولى الشديد على النفوذ. ويؤكد الكاتب أن النفط والغاز لعبا دورا مهما فى تصاعد حدة ووتيرة هذا التنافس، بالإضافة إلى الحرب التى تشنها أمريكا على قوى الإرهاب، والتى كانت إفريقيا أحد أهم ميادينها. وقد كان لهذا التنافس آثار معوقة لمسيرة التطور داخل القارة، وذلك فى ضوء حقيقتين، أولاهما: العولمة وما تتضمنه من تهميش ليس فقط لإفريقيا وانما لدول الجنوب بصفة عامة، ثانيتهما: أمركة العولمة وعسكرتها خصوصا بعد أحداث ١١ سبتمبر.

ثم يعرض الكاتب لقضية السودان (مشكلتا الجنوب ودارفور) باعتبارها مثالا على التنافس الدولى المحتدم على النفوذ فى إفريقيا.

أما الباب الثالث، فيأتى تحت عنوان "إفريقيا وتحدى التنمية"، وفى هذا الباب يعرض الكاتب لمسألة الصراعات الاثنية والسياسية داخل القارة كإحدى أبرز العقبات أمام تحقيق التنمية فى القارة. فالصورة الذهنية عن إفريقيا أنها قارة مليئة بالصراعات وحالات العنف، فى ظل واقع يزداد فيه تهميش المواطن باستمرار، الأمر الذى أدى إلى ظهور النزعة التشاؤمية حول مستقبل إفريقيا "Afro Pessimism". ويحاول الكاتب فى هذا الجزء تفسير ظاهرة الصراعات فى إفريقيا وانماطها ودور الدولة فى هذه الصراعات، والسياسات التى يجب اتباعها من اجل التقليل منها. ويرجع الكاتب نشوب هذه الصراعات إلى عدد من العوامل، أولا: التنوع الشديد (لغويا ودينيا واجتماعيا) الذى تشهده القارة، ثانيا: الهوية الإثنية فى مقابل الهوية الوطنية، ثالثا: السياسات التى اتبعتها القوى الاستعمارية إبان الحقبة الاستعمارية، رابعا: إخفاق مشروع الدولة الوطنية، واخيرا: العوامل الداخلية.

ثم يعرض الكاتب فى خاتمة هذا الباب للمبادرات التى قدمت لمعالجة هذا الواقع المتأزم، ويركز على مبادرتين أساسيتين، المبادرة الأولى: قيام الاتحاد الإفريقى ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، ومن أجل تسريع وتيرة العمل الإفريقى المشترك. ثانية هذه المبادرات هى مبادرة نيباد التى تسعى إلى تحقيق أهداف إفريقيا التنموية، من خلال القضاء على الفقر والتهميش الذى تشهده القارة فى عصر العولمة.

وتأتى خاتمة الكتاب ليعرض فيها الكاتب رؤيته عن كيفية مواجهة هذه التحديات التى عرضها على طول صفحات الكتاب، وفيها يشير الكاتب إلى مفهوم أفرابيا "Afrabia"، هذا المفهوم الذى نبه إليه الأستاذ الكينى على مزروعى، ليشير به إلى تجمع حضارى يجمع بين الجزيرة العربية والقارة الإفريقية، حيث كانتا كتلة واحدة منذ ملايين السنين، ولكن العوامل الجيولوجية أدت إلى حدوث تصدعات وانشقاقات فى القشرة الأرضية، وفصلتهما عن طريق البحر الأحمر الذى لم يكن موجودا قبل ذلك. هذا التجمع تدعمه الحقائق على ارض الواقع، فهناك تشابه كبير بين الكيانين.

ويختتم الكتاب بالدعوة إلى إرساء تقاليد عربية رصينة فى الدراسات الإفريقية، من اجل الوصول إلى فهم عربى صحيح للواقع الإفريقى.

محمد عبد الرحمن الجوهرى

إفريقيا فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقى

د. عادل عبدالرازق

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الوضع إزاء التنمية فى القارة الإفريقية، وما أفرزته مدركات كل طرف من تأثيرات سلبية أو إيجابية، سواء على المستوى الإفريقى أو الدولى وما أنتجته ظاهرة العولمة من ضغوط على الدول الإفريقية أدت إلى تراجع دور الدول الإفريقية وازدياد تخلفها الاقتصادى. ومن ثم، فإن الدراسة تناولت إرهاصات حركة الوحدة الإفريقية منذ بدايات القرن الماضى، ونشأة الاتحاد الإفريقى، وآلياته وأهدافه، وسبل التعاون بين الاتحاد

الأوروبى والاتحاد الإفريقى وأخيرا مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية فى إفريقيا (نيباد)

جاء الفصل الأول من الدراسة تحت عنوان "منظمة الوحدة الإفريقية وتقييم دورها" حيث تناول المؤلف فى البداية إرهاصات حركة الوحدة الإفريقية، حيث بدأت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فكرة الوحدة الإفريقية فى التبلور، فيما سمى "الجامعة الإفريقية" بمعنى تجمع الزنوج ضد الرجل الأبيض، وانتشرت الفكرة بين الرقيق والزنوج الذين نقلوا لأوروبا وأمريكا وطالبوا برفض التفرقة العنصرية ومقاومتها، وبدأت تنمو حركة الوحدة الإفريقية من خلال المؤتمرات التى بدأتها جمعية الوحدة الإفريقية فى يوليو عام ١٩٠٠ بلندن، وتتالت بعد ذلك العديد من المؤتمرات، لعل أهمها مؤتمر (مانشستر) عام ١٩٤٥ الذى يعتبر البداية الفعلية فى مسيرة الوحدة الإفريقية. ولقد توالت التطورات حتى كانت أول محاولة رسمية لعقد اجتماع للدول الإفريقية التى نالت استقلالها، وذلك فى أكرا عام ١٩٥٨، وهى (مصر - إثيوبيا - السودان - ليبيا - المغرب - تونس - غانا - ليبيريا) وقد خرج المؤتمر بقرار وحيد، هو تنسيق السياسة الخارجية للدول الأعضاء، وأعقب ذلك المؤتمر الإفريقى الثانى الذى عقد فى أديس أبابا عام ١٩٦٠. وفى مايو ١٩٦٣، عقد المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة الإفريقية فى أديس أبابا وذلك على مستوى وزراء الخارجية، وقد اشتركت فيه ثلاثون دولة مستقلة وأمكن توقيع ميثاق المنظمة فى ٢٥ مايو عام ١٩٦٣.

وفيما يتعلق بتقييم دور منظمة الوحدة الإفريقية، يمكن القول إنه كان للمنظمة فضل كبير فى دعم حركات الاستقلال، خاصة من خلال لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا التى أنشئت عام ١٩٦٣. كما قادت المنظمة حربا شرسة سياسية ودبلوماسية ومادية ضد نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا، ونجحت المنظمة جزئيا فى موضوع تسوية النزاعات بين دولها.

وكما يرى البعض، فإن أهم إخفاقات المنظمة هو فى المجال الاقتصادى. فعلى الرغم من القرارات الاقتصادية المهمة مثل (الإعلان الإفريقى حول التعاون الاقتصادى الذى أقر فى مايو ١٩٧٣، وبرنامج التعاون الفنى بين الدول الإفريقية فى يوليو ١٩٧٥، وبرنامج الإنعاش الاقتصادى لإفريقيا من عام ١٩٨٦ - ١٩٩٠)، فإن كل هذه المبادرات لم تلق التأييد الكافى من الدول الإفريقية، وشعرت الشعوب الإفريقية بإحباطات نظرا لأنها لم تسهم بشكل ملموس فى دعم التعاون الاقتصادى بين دول القارة بالرغم من توقيع هذه الاتفاقيات. كما ينوه البعض إلى أن المنظمة قد أخفقت فى موضوع دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى إفريقيا، إلا أنه بعد إنشاء اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، حدث تحسن نسبى فى هذا المجال.

وجاء الفصل الثانى ليتناول فى البداية "إرهاصات ونشأة الاتحاد الإفريقى". فنظرا للتحديات التى باتت تواجه القارة الإفريقية، كان حتما على الأفارقة أن يتطلعوا إلى تطوير منظمة الوحدة الإفريقية لتحقيق أهداف المنظمة. فلم تكن قمة "سرت الأولى"، التى عقدت فى ليبيا فى سبتمبر ١٩٩٩، إلا بداية فعلية لقيام الاتحاد الإفريقى، ومن ثم جاء جدول الأعمال لهذه القمة معبرا عن الأوضاع السيئة والمتردية فى القارة الإفريقية، فجاءت هذه المشروعات فى جدول الأعمال على الوجه التالى: (مشروع الوحدة الاندماجية الإفريقية - مشروع إنشاء برلمان إفريقى مشترك - مشروع تأسيس محكمة عليا إفريقية - مشروع إنشاء مصرف مركزى إفريقى) ومن ثم أسفرت مناقشات القمة الاستثنائية عن إصدار "إعلان سرت" جاء فيه عزم الدول الإفريقية على وضع حد للنزاعات. كما أكدت الدول الأعضاء ضرورة إتمام عملية التصديق على قيام الاتحاد بحلول ديسمبر عام ٢٠٠٠، على أن يتم إقرار ميثاق التأسيس للاتحاد فى عام ٢٠٠١، وتم الإعلان الرسمى عن الاتحاد الإفريقى فى القمة الأولى للاتحاد الإفريقى، والتى عقدت فى مدينة (ديربان) بجنوب إفريقيا فى يوليو ٢٠٠٢. وفى السياق نفسه، تناولت الدراسة أهداف ومبادىء وآليات وأجهزة الاتحاد الإفريقى، حيث نص القانون التأسيسى للاتحاد الإفريقى على أن تكون أهداف الاتحاد كما يلى: (تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين الشعوب الإفريقية، الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء، التعجيل بتكامل القارة السياسى والاقتصادى، تعزيز حماية حقوق الإنسان، تعزيز السلام والأمن والاستقرار فى القارة). كما نص القانون على أن يعمل الاتحاد وفقا للمبادىء الآتية: (مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء فى الاتحاد، احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال، تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء فى الاتحاد بوسائل مناسبة، احترام المبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان).

ويستعرض الفصل الثالث من الدراسة "التحديات التى تواجه القارة الإفريقية"، حيث تتعرض الدراسة إلى "التحديات الخاصة بالبيئة الإفريقية"، والتى تتمثل فى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الدخل الحقيقى للفرد فى عدد من الدول الإفريقية بالاضافة إلى ضعف ركيزة الموارد البشرية، وتزايد النمو السكانى بمعدلات متعاظمة، علاوة على تزايد أعداد اللاجئين الأفارقة الذين يعيشون فى أوضاع اجتماعية واقتصادية غاية فى السوء، وأخيرا التدهور الملحوظ فى معدلات التدفقات الاستثمارية الخارجية المباشرة.

أما عن "أبرز التجمعات الاقتصادية الفاعلة فى ظل الاتحاد الإفريقى"، فهى تجمع دول الساحل والصحراء، وجماعة التنمية للجنوب الإفريقى، والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقى "كوميسا"، والتجمع الاقتصادى لدول غرب إفريقيا "إيكواس".

ثم تناولت الدراسة "آليات الاتحاد الإفريقى الجديدة، وهى :

أولا: برلمان عموم إفريقيا، حيث يقوم البرلمان بالعمل من أجل تحقيق التجانس والتنسيق بين قوانين الدول الأعضاء، وتقديم توصيات تهدف إلى المساهمة فى تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية.

ثانيا: مجلس السلم والأمن الإفريقى، وتتمثل أهدافه فى تعزيز السلم والأمن فى إفريقيا، كما تتمثل مبادىء المجلس فى التسوية السلمية للمنازعات والصراعات.

ثالثا: المصرف المركزى الإفريقى، ويلعب دورا محوريا فى التنسيق فيما بين محافظى البنوك المركزية فى الدول الأعضاء والعمل على وضع قوائم إرشادية موحدة للعمل المصرفى.

رابعا: محكمة العدل الإفريقية تكون لها وظيفة التسوية السلمية للمنازعات الإفريقية.

وجاء الفصل الرابع تحت عنوان "الاتحاد الإفريقى والاتحاد الأوروبى .. دراسة مقارنة"، حيث يعرض لأوجه التشابه التى أدت إلى قيام الاتحاد الإفريقى والاتحاد الأوروبى من خلال المتغيرات الدولية، التى كانت سببا رئيسيا فى مسعى كل منهما لتحقيق درجة أكبر من الوحدة

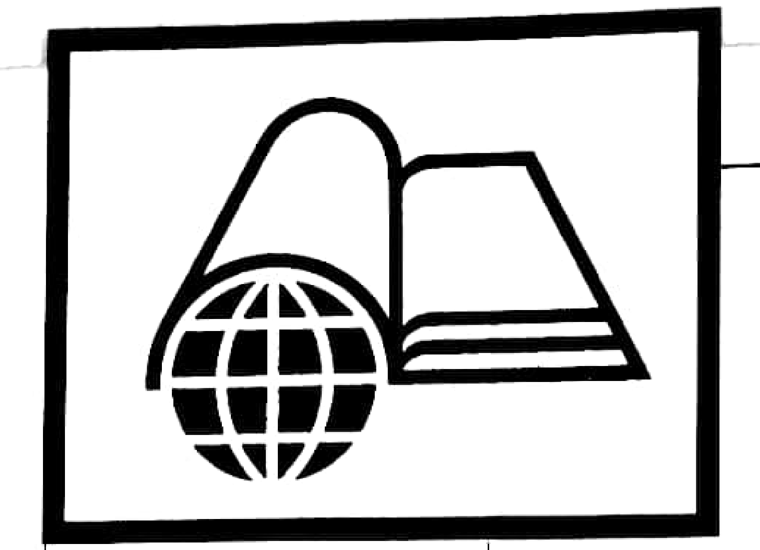
والاندماج لمواجهة القضايا المعاصرة الناشئة عن النظام الدولي الجديد المتمثل في العولمة وإقامة التكتلات الاقتصادية الجديدة.

أما بالنسبة لـ للمتغيرات الإقليمية لكل من الاتحادين بالنسبة لأوروبا، فقد شهدت العديد من المتغيرات، أهمها قيام الوحدة بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية، وتفجر الصراعات القومية والعرقية في دول وسط وشرق أوروبا.

وعلى الجانب الإفريقي، فقد أدت المتغيرات الدولية إلى نوع من التراجع للمكانة الإقليمية التي كانت تتمتع بها القارة الإفريقية إبان الحرب الباردة وظهر ذلك في خفض حجم المساعدات، كما تفجرت في دول عديدة في القارة حروب أهلية استنزفت موارد القارة. وفي السياق نفسه، تناولت الدراسة الاستراتيجية الإفريقية للتنمية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (نيباد)، حيث شهد مطلع الألفية الجديدة ظهور مبادرتين إفريقيتين جديدتين تهدفان إلى إعادة صياغة مستقبل القارة الإفريقية، هاتان المبادرتان هما: إنشاء الاتحاد الإفريقي، وإصدار وثيقة المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، والتي تتضمن برنامج عمل تفصيليا لتحقيق أهداف القارة في التخلص من آثار التخلف والفقر والتهميش في عصر العولمة، وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك في إطار من "مشاركة عالمية جديدة" بين إفريقيا والمجتمع الدولي، تقوم على أساس تبادل المسئوليات والالتزامات واقتسام المنافع. كما أن هذه المبادرة سوف تفرض على الدول الأعضاء فيها التزامات ومسئوليات ذات صبغة تعاقدية في مجالات (ديمقراطية الحكم، وحقوق الإنسان، وضمان سلامة السياسات والمؤسسات الاقتصادية)، وسوف يخضع أداء الدول الأعضاء في هذا الخصوص لمراجعة وتقييم دوري مستقل، طبقا لمعايير وآليات متفق عليها، ويترتب على نتائج هذه المراجعة آثار ملموسة فيما يتعلق بنصيب هذه الدول في المساعدات الدولية، وتخفيف الديون والاستثمارات الأجنبية والمشروعات المشتركة.

وليد عيسى سليمان

مكتبة السياسة الدولية
مؤلفات أجنبية



European Security and Transatlantic Relations after 11/9 and the Iraq War. Heinz Gartner and Ian M. Cuthbertson, Palgrave, 2006

الأمن الأوروبي والعلاقات عبر الأطلنطية بعد ١١ سبتمبر والحرب على العراق

يحاول هذا الكتاب طرح رؤية للأمن الأوروبي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما ترتب عليها من ظهور ما يسمى بالإرهاب الدولي. فقد اعتبرت أوروبا أن الهجوم الذي تعرضت له الولايات المتحدة على يد مجموعة من الإرهابيين بمثابة تهديد للأمن القومي الأمريكي لم تشهده من قبل. ومن ثم، فمن الجائز أن يتكرر هذا الحدث مرة أخرى في أي منطقة من العالم. فكيف تعاملت أوروبا مع هذا الوضع؟ وما هو التغير الذي طرأ على الأمن الأوروبي بعد هذه الأحداث؟ وكيف كان رد الفعل؟ هذا ما يطرحه الكتاب في جزءين حول طبيعة المخاطر الجديدة والعدو الجديد الذي تواجهه أوروبا. فقد أصبح الإرهاب هو الآفة التي تضر بالمجتمعات الغربية عموما.

في البداية، يشير المؤلف إلى أن الحرب على الإرهاب دفعت حلف الأطلسي للتكيف مع الحقائق الجيوسياسية وأن تصمم "قواعد للطريق" جديدة. ولكي يتقدم التحالف بنجاح، يتوجب عليه أن يطور سياسات مشتركة حول كيفية التعامل مع دول تفتقر إلى حس المسئولية، واستخدام القوة العسكرية، ودور المؤسسات المتعددة الأطراف، وكيفية إدخال الإصلاح السياسي والاقتصادي إلى دول الشرق الأوسط الكبير. كما حان الوقت أيضا لتوضيح أهداف وفوائد التكامل الأوروبي.

وفي الجزء الأول من الكتاب وعنوانه "الإرهاب الاستراتيجي نحو فهم واضح"، يؤكد الباحث فيه أهمية أن تشكل الضربات الوقائية دائما ملاذا أخيرا. ومن ثم، عملت أوروبا على كيفية إحباط قيام أوضاع قد تتطلب تنفيذ هذه الضربات. يعني ذلك تطوير سياسات منسجمة تجاه دول تملك، أو تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتي تؤوي إرهابيين أو تدعم الإرهاب، وتلك التي تسعى من خلال هذه الوسائل إلى تحدي النظام الدولي الذي أوجده الأوروبيون والأمريكيون ويتوجب عليهم دعمه. وبالتالي، عليهم إدراك الحاجة إلى إطلاق تهديدات ذات صدقية وليس الاعتماد على حوافز اغرائية فقط، وذلك عند التعامل مع الدول التي تفتقر إلى حس المسئولية. وقد تكون الدبلوماسية الإكراهية ضرورية أحيانا لتحقيق النتائج. ومن ثم عملت أوروبا على إدخال حوافز اغرائية ضمن استراتيجيتها، فالتهديدات وحدها لا تولد القبول في كافة الحالات، وعليه يجب الإسراع في تنفيذ المبادرات الجارية، ومن ضمنها تعميق التعاون لضمان أمن المواد النووية الموجودة في الاتحاد السوفيتي السابق، وتعزيز الروابط بين دوائر الاستخبارات الأمريكية والأوروبية وتوسيع نطاق برنامج البحث والمصادرة في عرض البحار، والمعروف بصفته الرسمية أكثر كمبادرة نشر الأمن، وسد المنافذ في نظام منع انتشار الأسلحة النووية التي تسمح للدول بالتكديس الشرعي لمخزون الوقود النووي، وتشديد آليات للتطبيق بحيث ترد على الانتهاكات التي تقوم بها أنظمة حكم حالية تناهض مبدأ منع انتشار الأسلحة النووية.

أما النقطة الثانية في هذا الجزء، فتدور حول "الرد الأوروبي على الإرهاب الدولي بعد أحداث سبتمبر". لقد ساد الفترة التي اعقبت أحداث سبتمبر سعي أوروبا لعمل شراكة مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الشراكة الأطلسية التي تمثلت في الاتفاق على مبادئ أساسية تنظم نشر القدرات العسكرية، فقد تتطلب التحديات الجديدة إعادة تقييم لهذه المبادئ. فباستطاعة الحلف الأطلسي أن يساعد في حل هذه المشكلة من خلال وضع "قواعد الطريق" بشأن الاستخدامات الوقائية للقوة العسكرية، ويمكن لهذه القواعد البدء بتحقيق إجماع في الرأي حول ما يجب الامتناع عن عمله. فمثلا، بإمكان الأوروبيين أن يوافقوا مبدئيا على عدم رفض العمل العسكري الوقائي، بينما قد يوافق الأمريكيون على الاحتفاظ بالعمل الوقائي لحالات خاصة دون أن يشكل هذا المبدأ النقطة المركزية في استراتيجية الولايات المتحدة. ويمكن للطرفين، بعدئذ، تقييم التقدم الذي تحقق في تحديد الشروط والظروف التي تبرر التدخل، منها: محاربة الإرهاب (كما في أفغانستان)، ودعم عمليات الكشف عن أسلحة الدمار الشامل (كما في العراق)، أو تحقيق أهداف إنسانية (كما في البوسنة، وكوسوفو، وتيمور الشرقية).

وفي النقطة الثالثة، تم التطرق لطبيعة العلاقات عبر الأطلنطية بعد أحداث ١١ سبتمبر، فقد أصبحت هذه العلاقات تخضع لتوترات أعظم اليوم مما كانت عليه في أي وقت مضى خلال الجيل الأخير على الأقل. ويفترض عدد كبير من الأوروبيين وجود نيات سيئة لدى الولايات المتحدة. ويستاء عدد كبير من الأمريكيين من السلوك الأوروبي ولا ينظرون بجدية إلى الملاحظات الأوروبية بشأن التهديدات المماثلة. وقد أصبح الرأي الشائع هو أن الولايات المتحدة قوة عظمى يجب كبحها، وأصبحت سياسة الولايات المتحدة تتجه نحو الاعتماد على تحالفات الدول الراغبة لتحقيق ما لا يمكن تحقيقه عن طريق الأمم المتحدة والحلف الأطلسي. فقد أوصلت الحرب في العراق هذه التوترات إلى مرحلة الأزمة. ونظمت فرنسا وألمانيا مقاومة للولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي مع روسيا - العدو الرئيسي تاريخيا للحلف الأطلسي-

وبدورها سعت إدارة بوش لفصل هذه الدول عن بقية الدول الأعضاء في التحالف، وفي الاتحاد الأوروبي وحلت، لمدة من الزمن، البلاغة الكلامية محل الدبلوماسية كأداة أولية لاتخاذ المواقف وإبداء الانتقادات وتشكيل التحالفات. وأقل ما يقال في هذه الأحداث إنها كانت غير مألوفة وتأثرت بنتيجتها السياسات القومية الأوروبية.

أما النقطة الرابعة، فتتعلق بالرؤية المشتركة للأمن الأوروبي والعلاقات عبر الأطلنطية بعد الحرب على العراق، ويشار فيها إلى ضرورة أن يعمل الأوروبيون والأمريكيون معا الآن لضمان تحويل أزمة العراق إلى حالة غير اعتيادية في علاقتهما، دون أن تصبح سابقة لأمور قادمة. ولتحقيق ذلك، على دول الأطلسي أن تستفيد من دروس ماضيها المشترك وهي:

- الدرس الأول: لا يستطيع أي تحالف العمل بنجاح في غياب استراتيجية مشتركة أو بوجود استراتيجيات متنافسة. فإذا أريد للعلاقة الأطلسية أن تستمر فيجب أن يتعلم الجانبان من فشلهما في الاتفاق بشأن العراق. فسوف يحتاج الأمريكيون إلى إعادة تأكيد النظرة التي ميزت أسلوب تعاملهم مع الحلفاء طوال الحرب الباردة، فالقدرة على العمل لا تعني بالضرورة القدرة على الإقناع. وحتى في تحالف تتوزع فيه القدرات العسكرية بصورة غير متكافئة، فإن تكلفة التصرف من طرف واحد يمكن أن تفوق تكلفة جهود السعي إلى تحقيق اتفاق، الأمر الذي يوجب على الأوروبيين بدورهم أن يعترفوا بأن عالم ما بعد ١١ سبتمبر لم يعد آمنا أبدا للمجتمعات الأطلسية، وأن الأخطار التي تجعله غير آمن لا تنطلق من واشنطن. فالهدف ليس تحقيق اتفاق جماعي في الرأي، حيث من الممكن أن يكون السعي إلى ذلك منهكا بقدر ما عليه أن يكون إحساسا مشتركا بوحدة المصير.

- الدرس الثاني: لا تحتاج الاستراتيجية المشتركة إلى قدرات متساوية، حيث يشكل التكامل مصدر قوة لا عبئا. فإذا كانت الولايات المتحدة هي الدولة التي لا غنى عنها بالنسبة لقدرتها العسكرية، فإن الأوروبيين هم بالتأكيد حلفاء لا يمكن الاستغناء عنهم في معظم درجات القوة المعتمدة في فنون الحكم وبغض النظر عما إذا كانت المسائل تتعلق بمكافحة الإرهاب، أو تحرير التجارة، أو منع الجريمة الدولية، أو احتواء أسلحة الدمار الشامل، أو إعادة بناء الدول بعد الحروب، أو محاربة الفقر، أو مكافحة المرض، أو نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان. فالقدرات الأوروبية والأمريكية تكمل احداهما الأخرى بوتيرة أكبر من منافسة واحدة للأخرى.

- الدرس الثالث: انه قد حان الوقت لتوضيح أهداف وفوائد التكامل الأوروبي. فعلى الأوروبيين تقرير وتيرة السرعة في تنفيذ التكامل الأوروبي وتحديد نطاقه. كما أن رد الفعل الأمريكي سوف يتأثر تجاه هذه العملية بكيفية رؤية زعماء الاتحاد الأوروبي والناخبين لدور الاتحاد الأوروبي. فطرح الاتحاد الأوروبي بمثابة ثقل موازن لقوة الولايات المتحدة، حتى ولو كان ذلك لأهداف بلاغية فقط، وسوف يشعل بالتأكيد التوتر الأطلسي ويشجع واشنطن على البحث عن شركاء دوليين في أماكن أخرى من العالم. لكن إذا وضع الاتحاد الأوروبي سياساته ضمن الإطار الخاص بتكامله، كما فعل في الماضي، فسوف تستمر واشنطن في اعتبار توسيع وتعميق أوروبا، على أنها تصب في مصلحة الولايات المتحدة. وهذا ما قد يجعله بمرور الزمن شريكا أكثر فعالية للولايات المتحدة. أما أوروبا الموسعة أكثر، فقد تضمن استمرار انتشار السلام، والديمقراطية، والازدهار باتجاه الشرق وبذلك تلتقي مع ما قد يكون لروسيا من اتجاهات مماثلة.

أما الجزء الثاني من الكتاب، فهو بمثابة طرح رؤية مستقبلية للعلاقات عبر الاطلنطية في فترة ما بعد أحداث سبتمبر والحرب على العراق، ويشار فيه إلى أهمية بقاء مبادئ الحلف الأطلسي في الوقت الحاضر وهي صالحة للعمل، من غير أن تكون كذلك كافة ممارساتها التاريخية. ومن ثم، يرى المؤلف عدم وجود ضرورة لاحقة لوجود عسكري أمريكي كبير في وسط أوروبا، حيث إن عمليات إعادة نشر القوات تجرى حاليا في أماكن أخرى. فالتهديدات التي تواجه التحالف أكثر تنوعا مما كانت عليه خلال الحرب الباردة، وبالتالي لن تتماثل بعد الآن المصالح الأمنية الأمريكية والأوروبية بدقة كما كانت سابقا. ويحتاج الحلف الأطلسي لأن يكون أكثر مرونة في إجراءاته وأكثر طموحا في مهماته مما كان عليه في الماضي.

ويتناول الجزء الثاني أيضا الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة تداعيات ما بعد ١١ سبتمبر، وقد أورد فيه الباحث الدور الأوروبي الواضح لمواجهة تداعيات ما بعد سبتمبر على الأمن الأوروبي. فقد دعت أوروبا الدول التسع عشرة الأعضاء في الحلف الأطلسي إلى تطبيق أحكام المادة الخامسة من معاهدة الحلف وذلك للمرة الأولى في تاريخ هذا الحلف. وتعتبر المادة الخامسة ان أي هجوم ينفذ ضد إحدى الدول الأعضاء، هو هجوم ينفذ ضد كافة الدول الأعضاء، ويطلب من هذه الدول اتخاذ الخطوات المناسبة بموجب الإجراءات الدستورية لكل منها. وفي نهاية الأمر، ساهمت ١٦ دولة من الدول التسع عشرة بقوات عسكرية في حملة افغانستان، مع ان الحرب لم تدر رسميا كعملية لحلف شمال الأطلسي كما قدمت دول عديدة، من ضمنها روسيا والصين والدول الآسيوية والشرق أوسطية المجاورة لأفغانستان، التعاون في المجالات السياسية والعسكرية والاستخباراتية.

ورغم المحاولات الحثيثة التي تبذلها إنجيلا ميركل، التي ترأس بلادها الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي من أجل صياغة مفهوم جديد لأمن أوروبا، فإن أيا من ذلك لن يحدث إلا بعد انتهاء الانتخابات الفرنسية في السادس من شهر يونيو ٢٠٠٧. وبخصوص المسئولية المشتركة الألمانية - الفرنسية لرسم مستقبل الاتحاد الأوروبي، يقول "بيرنهارد كامبمان"، دبلوماسي ألماني في باريس "إنه من دون الإرادة الفرنسية في الانخراط مع الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الأخير لن يرى النور أبدا". والأكثر من ذلك يرى المراقبون أنه في ظل المصاعب التي تواجه الولايات المتحدة في العراق، والتوجه الأمريكي الأخير القائم على نهج متعدد الأطراف، ليس من الغريب أن يتراجع الحديث عن "أفول فرنسا".

وقد أصبحت دول أوروبا -وتحديدا فرنسا- أكثر حضورا على الساحة الدولية بسبب شبكاتها الدبلوماسية والثقافية المتداخلة، فضلا عن تعاونها الأمني الفعال. فعدم مشاركة فرنسا في الحرب على العراق، لم يمنعها من استضافة أكبر مركز لعمليات مكافحة الإرهاب في أوروبا، والذي أسسته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بتعاون مع الأجهزة الاستخباراتية الفرنسية في ٢٠٠٢ ويسمى بـ "قاعدة التحالف". يضاف إلى ذلك تعاون الأجهزة الأمنية الفرنسية والوكالات القضائية مع نظيراتها الأمريكية لملاحقة العناصر الإرهابية. وتتبنى فرنسا أحد أكثر المواقف العالمية تشددا فيما يتعلق بانتشار السلاح النووي، لا سيما في كوريا الشمالية وإيران. ويزداد الدور الفرنسي بروزا بالنظر إلى مؤسستها العسكرية القوية التي تربطها علاقات وثيقة مع القوات الأمريكية، بحيث غالبا ما تقرن فرنسا القول بالفعل وتنشر قواتها في الميدان خلافا للعديد من القوى الأخرى. فحاليا تنشر فرنسا ما يقرب من ١٢ ألفا من قواتها في مناطق مختلفة من العالم، سواء في أفغانستان، أو لبنان، أو في العديد من البلدان الإفريقية مثل ساحل العاج وغيرها. وهذا الحضور العسكري الفرنسي الملحوظ خارج الحدود هو ما حدا بمساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون جنوب آسيا "ريتشارد باونشير" إلى التوجه إلى باريس لإجراء مباحثات مع السلطات الفرنسية حالما ترددت إشاعات بقرب تنفيذ "طالبان" لهجوم كاسح خلال ربيع ٢٠٠٦. ومع أن النفوذ الفرنسي التقليدي في القارة الإفريقية قد شهد بعض التراجع على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، فإن علاقاتها الثقافية مع

مستعمراتها القديمة لا تزال قوية. كما أن تمسك فرنسا برفضها القاطع للمشاركة فى الحرب على العراق أكسبها أصدقاء فى العالم الإسلامى، أو على الأقل أبعد عنها شبهة الإمبريالية التى عادة ما تلصق بأمريكا وحليفتها الأوثق بريطانيا. إن الفرنسيين حلفاء مهمون للولايات المتحدة الأمريكية فى مسائل تتعلق بسوريا وإيران، ذلك أن فرنسا تتمتع بمصداقية فى الشرق الأوسط تفوق بكثير ما تحظى به أية دولة أوروبية أخرى، وهو أمر تحتاج إليه الولايات المتحدة بشكل عاجل فى الشرق الأوسط.

ويتضح أمامنا أن هذا الكتاب رؤية واضحة لارتباط الأمن الأوروبى بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة الأمريكية. كذلك دور حلف الأطلسى المرتهن بالإرادة الأمريكية. فقد قدمت الشراكة الأمريكية - الأوروبية دعما بالغ الأهمية للتحول التاريخى السريع فى أفغانستان التى لا تزال تخضع لضغط الإرهابيين. وبينما تزيد قوات حلف الناتو وجودها عبر تلك البلاد فإنها تجلب الأمن وإمكانية التنمية للسكان الذين يعانون منذ مدة طويلة. ويبدأ التعاون الأمريكى - الأوروبى فى الحرب على الإرهاب بإعطاء أفغانستان، التى كانت فى يوم من الأيام موطنا لتنظيم القاعدة، الفرصة لبناء دولة تنعم بالديمقراطية والازدهار والسلام مع نفسها ومع جيرانها.

وقد عملت الولايات المتحدة عن كثب مع ترويكا الاتحاد الأوروبى (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) لإقناع نظام الحكم الإيرانى بالتعاون مع المجتمع الدولى والتخلى عن جهوده لتطوير أسلحة نووية. وبالنظر لأن وجود إيران تتمتع بالديمقراطية سيجعلها شريكا أكثر تحملا للمسئولية فى المنطقة وفى العالم، فإن الولايات المتحدة وأوروبا مصممتان على مد يديهما للشعب وللمجتمع الإيرانى.

وتدعم أوروبا والولايات المتحدة الحكومة الجديدة المنتخبة ديمقراطيا فى العراق وجهودها لإحلال الأمن والازدهار والديمقراطية الدائمة للشعب العراقى. وتعمل الولايات المتحدة وأوروبا معا لنشر السلام فى العالم الذى ينعم فيه المجتمع عبر الأطلسى منذ عقود. والناتو هو حلف أمريكا الرئيسى، والصلة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والذراع الأمنية المحورية للمجتمع الديمقراطى عبر الأطلسى. وتطور أوروبا وكندا والولايات المتحدة معا حلف الناتو لكى يواجه تحديات القرن الحادى والعشرين. وكان حلف الناتو فى بداية عام ١٩٩٤ تحالفا عسكريا يضم ١٦ دولة، ويتجه نحو مواجهة الاتحاد السوفيتى الذى لم يعد موجودا، ولم يقم الحلف بأى عملية عسكرية على الإطلاق. وبحلول عام ٢٠٠٤، ضم حلف الناتو ٢٦ عضوا وأصبحت له شراكات عبر المنطقة الأوروبية والآسيوية والبحر المتوسط والخليج العربى، واشترك فى ثمانى عمليات عسكرية فى وقت واحد، تمتد من منطقة البلقان إلى أفغانستان، مؤديا مهام تتراوح بين المساعدة الإنسانية وعمليات الاستقرار.

ولاء على البحيرى

Gas in the GCC Countries
Dr Mohammed Saad Abu Amoud
Qatar, Saudi Arabia and the United Arab Emirates have all undertaken massive investments to exploit their considerable gas reserves.

SUDAN
Towards a Strategic Partnership between Egypt and Sudan
Hani Raslan
Egypt and Sudan should strengthen and widen their economic and commercial ties, as well as encourage social and cultural interaction to move towards a new level of strategic partnership.

The Political Elite in Sudan: Competing Views on Relations with Egypt
Al-Walid Sayyed Mohammed Ali
If Egypt and Sudan are to develop a mutually advantageous relationship, they must interact with reference to a wider social and cultural base. The elite's stances are a function of their own social and historical background, and do not provide a firm basis on which the relationship can develop.

IN FOCUS
The 1967 War 40 Years On: Re-examining the Notions of Victory and Defeat
Dr Abdel-Alim Mohammed
The wide-ranging media attention to the 40th anniversary of the 1967 war has overlooked some of its important consequences on both the Arab and Israeli sides.

The 1967 War from an Economic Perspective
Dr Salem Tawfiq Al-Nagafi
The 1967 war served as a means by which Israel could relieve the economic crisis it suffered between 1965 and 1967.

The 1967 Defeat's Impact on the Palestinian National Movement
Abdel-Qader Yassin
The defeat of the Egyptian, Syrian and Jordanian armies in 1967 substantially strengthened the Palestinian national movement, uniting the efforts in the West Bank and Gaza that had previously been isolated from one another.

INTERNATIONAL VIEWS
Paul Kennedy on Reforming the UN
Dr Al-Sayyed Amin Shalabi
Paul Kennedy advocates a gradual and measured approach to reform in the UN in his book *The Parliament of Man: The Past, Present and Future of the United Nations*.

Franco-Russian Relations
Nadine Hani Iskandar
Thomas Gomart, in an article on France's Russian policy in *Politique Étrangère* in spring 2007, examines the tensions and contradictions in this bilateral relationship, as well as its importance to France.

TURKEY

In Search of a Viable Secularism

Dr Moataz Billah Abdel-Fattah

Turkey today stands at a pivotal turning point. The problem is not who will assume the position of president, but, more importantly, how he is chosen and what is his mandate. It is a point at which the contradictions and conflict between numerous individuals, institutions and ideas come to a head. The final outcome will determine Turkey's new secular formula.

Turkey's Policy Towards the Arab World

Dr Mohammed Noureddin

Turkey's regional relations are primarily guided by the threat it perceives to its territorial unity and integrity. The religious background of its ruling party has had an impact on promoting closer relations with Arab and Islamic countries, but this has not effected its close relations with Israel, nor can it be viewed as a change in Turkey's strategic choice to join the EU.

A New Arab Understanding of Turkey

Dr Ibrahim Al-Bayoumi Ghanem

There is a growing admiration of Turkey in the Arab world and a renewed emphasis on deep ties and geopolitical realities that have been ignored for decades.

The Kurdish Dimension in Turkish Policy

Dr Mostafa Al-Labbad

The US occupation of Iraq has proved detrimental to Turkish interests with respect to the Kurdish question, raising the spectre of Turkish military intervention in the north of Iraq.

EUROPE

Sarkozy's Foreign Policy

Khaled Saad Zaghloul

Nicolas Sarkozy is likely to make important changes in France's foreign policy, especially in terms of closer partnership with the US. While he is an avowed friend and supporter of Israel, he is unlikely to completely overturn France's friendship with the Arab world.

Tony Blair's Foreign Policy Legacy

Yousra Al-Sharqawi

Tony Blair's foreign policy was built on a number of core concepts, such as his international community doctrine, the principle of humanitarian intervention and the interdependence between local and global problems. His support for the Bush administration's policies was in fact based on a convergence of beliefs and attitudes.

ENERGY

International Competition over Gas Reserves

Dr Hussein Abdullah

The competition over natural gas cannot be isolated from the political controversy surrounding the impending depletion of oil reserves and the reduction of greenhouse gases. Industrialised countries are eager to secure access to a large share of gas reserves in view of its less damaging impact on the environment.

the Ministry of Defence, Israel is set to exploit Palestinian divisions and regional/international support of Palestinian president Mahmoud Abbas to push through a settlement on its own terms.

Evaluating Israel's Performance in the War on Lebanon
Dr Gen Zakariya Hussein
The report of the Winograd Commission highlighted grave mismanagement on the part of Israel's political and military leaders but stopped short of demanding Ehud Olmert's resignation.

The Case of Azmi Bishara: How Israel Deals with its Arab Minority
Akram Al-Alfi
Criminal charges were brought against Azmi Bishara, the prominent Arab-Israeli figure, for alleged leaking of information detrimental to Israel's national security during the July 2006 war. This case has important political implications in terms of an impending "confrontation" with those Arab-Israelis who reject the definition of Israel as a "Jewish" state. It also reveals the growing role of security services in managing the portfolio of the Arab minority inside Israel.

The Lebanese Crisis
Ibrahim Ghali
It does not seem that Lebanon, according to best case scenarios, will be able to reach anything more than a short-term easing of the present crisis. A fundamental resolution of deep-seated political and security problems remains out of reach.

IRAQ
Iraq: A Precarious Political Balance
Salah Al-Nasrawi
Media coverage focuses on the vertical divisions in Iraq between Sunnis, Shia and Kurds. The political and social map of Iraq is both more complex and nuanced.

Iraqi Resistance Groups Confront Al-Qaeda
Mohammed Abu Romman
There are significant ideological and political differences between Sunni resistance organisations in Iraq and Al-Qaeda. This has led to a vicious media confrontation, sometimes escalating into bloody warfare.

The US: In Search of an Iraqi Strategy
Assem Abdel-Khaleq
The ideas presented by the Bush administration regarding the situation in Iraq so far can only be described as piecemeal and in no way amount to a comprehensive strategy.

Kirkuk: An Impending Explosion
Khalil Al-Anani
Kirkuk is home to a rich variety of ethnic groups. Arabs, Kurds and Turkmen are represented in almost equal numbers, and there is also a smaller but still substantial Chaldean, Assyrian and Armenian presence. The region is rich in oil, which makes it a significant prize for all the parties fighting to assert their control over it.

Cooperation in the Nile Basin
Ayman Al-Sayyed Abdel-Wahab
Reaching agreement on sharing the waters of the Nile has become a priority for the countries of the Nile Basin. The issue has moved out of the sphere of bilateral relations and some progress is being made on the achievement of a final institutional and legal framework to which all countries can subscribe.

The African Union After Five Years
Yehia Ghanem
The African Union is pursuing a number of medium-term plans to promote the goal of African unity. These include integrating the New Partnership for Africa's Development (Nepad) into the organisational structure more effectively and strengthening the institutional base as a whole. The organisation's ability to raise the necessary funds for these plans, estimated at $1.7bn every three years, is highly questionable. The plans must either be reconsidered, or new sources of funding found.

Arab League Efforts to Enhance African-Arab Relations
Samia Bebars
African-Arab coordination remains more effective on the bilateral level. It is time to hold a second Arab-African summit to find new ways and means to establish a new Arab-African partnership on the basis of mutual strategic interests.

Regional Structures of Cooperation in Africa
Tareq Adel Al-Sheikh
The large number of organisations seeking to establish economic cooperation in Africa – including the Common Market of Eastern and Southern Africa (Comesa), the Southern African Development Community (SADC), the Community of Sahel-Saharan States (CEN-SAD), the Economic Community of Central African States (Eccas), the Economic Community of West African States (Ecowas), the Intergovernmental Authority on Development (Igad) and the Arab Maghreb Union (UMA) – may in fact hinder rather than promote the movement towards economic integration and free trade on a continental level.

Interview

'If African countries do not come together, they will be overwhelmed by globalisation':
An Interview with Abdou Diouf, secretary-general of the Francophonie
by Sawsan Hussein

International Politics

THE MIDDLE EAST
Schism in Palestine: What Next?
Mohammed Gomaa
The conflict between Fatah and Hamas has become a full-fledged civil war because the Mecca accord did not provide a comprehensive, mutually acceptable plan with which to manage domestic and external problems.

Israel: Exploiting the Palestinian Divide
Dr Emad Gad
As Shimon Peres assumes the post of president and Ehud Barak the leadership of the Labour Party as well as

Democracy in Africa
Dr Hamdi Abdel-Rahman Hassan
An evaluation of the process of democratic transformation in several African countries, including Mauritania, Nigeria, Senegal and the Democratic Republic of Congo, and the challenges these countries must overcome.

South Africa and Nigeria: New Regional Roles
Dr Mohammed Ashour Mahdi
Both South Africa and Nigeria are striving to enhance their regional role through African and global alliances. This paper examines the conditions that enhance, or constrain, their new regional roles.

An Evaluation of Africa's Structure for Regional Security
Dr Ahmed Ibrahim Mahmoud
The inability of the Organisation of African Unity to deal effectively with regional and civil conflicts was related to constraints built into its charter. Great emphasis was therefore given to improving the framework for regional cooperation in this respect when establishing the new African Union. The study examines the problems that still plague African efforts to establish security on the continent.

How Can Africa Effectively Use International Aid?
Dr Huwaida Abdel-Azim Abdel-Hadi
Africa is not yet ready to survive without aid, but several changes must be made in order to make it more effective.

Problems of International Humanitarian Work: Case Study – Africa
Khaled Mansour
While humanitarian organisations seek to preserve neutrality, independence and the primacy of humanitarian considerations, complex situations on the ground often pose problems in this respect. Factors such as funding, media coverage, cultural biases and economic interests often have a "politicising" impact on humanitarian endeavours.

Conflict and the Exploitation of Africa's Resources: The Role of Giant Corporations
Khaled Hanafi Ali
Giant corporations, in their eagerness to exploit Africa's vast natural resources – such as oil, wood, diamonds and various minerals – have played a role in exacerbating violent conflict throughout the continent.

Poverty, Disease and Displacement: The Forces Undermining Africa's Future
Dr Aziza Mohammed Ali Badr
The growing number of displaced persons in Africa is contributing to the spread of disease and the deterioration in the health and living conditions of a growing number of Africans. All indicators reveal that Africa is nowhere near achieving the Millennium Development Goals.

Exporting Pollutants and Hazardous Waste to Africa
Dr Khaled Al-Sayyed Metwali
Most African states do not have effective legal and technological frameworks to deal with toxic waste and the environmentally destructive by-products of various industries. Conservative estimates indicate that at least 20,000 tons of toxic insecticides are lying abandoned in rotting containers in Africa. Many western countries have also used Africa to dump radioactive waste without proper precautions.

Contents

Printed in Egypt by
Al-Ahram Commercial Press
Kalioub

Mursi Atallah

Edito
Dr



Founder and Editor-in-Chief (1965-1991)

Boutros Boutros-Ghali

Academic periodical published every January, April, July and October since July 1965

Submission of Articles

The journal accepts research and studies in the fields of international relations, political systems and thought, internation law, diplomacy and issues of strategic and economic international importance where appropriate journalistic and acade requirements are fulfilled.
The articles and research reports are approved for publication after careful examination.

Correspondence

Articles to be addressed to the editor-in-chief, Al-Siyassa Al-Dawliya, Al-Ahram Foundation, Galaa St., Cairo, Egypt. Fax: (20-2) 579-2899, 578-6833
E-mail: siyassa@ahram.org.eg

Price Per Copy

Egypt LE 20, Syria SYP 330, Lebanon LBP 10,000, Jordan JD 5, Kuwait KD 2.50, Saudi Arabia SAR 30, Tunisia TND 10, Algeria DZD 400, Morocco MAD 75, Bahrain BHD 2.70, Qatar QAR 27, United Arab Emirates AED 27, Oman OMR 2.70, Gaza Strip, Jerusalem and West Bank US$ 6, Yemen YAR 1,000, United Kingdom £6, United States US$6

Yearly Subscriptions

Egypt LE 80, Arab countries US$40, Europe and Africa US$50, and US$70 for other countries. Bank cheques for subscriptions to be directed to the Subscription Department at Al-Ahram Foundation, Galaa St., Cairo, Egypt.

Advertisements

Advertising Department, Al-Ahram Foundation, Galaa St., Cairo, Egypt.

For Previous Issues and Published Material:

Journal

Past issues in yearly sets are available from the Al-Ahram Centre for Information & Microfilm priced according to orde

Microfilm

Al-Siyassa Al-Dawliya past issues are available on microfilm. Yearly sets of the journal on microfilm are available, priced according to order, at the Al-Ahram Centre for Information & Microfilm.

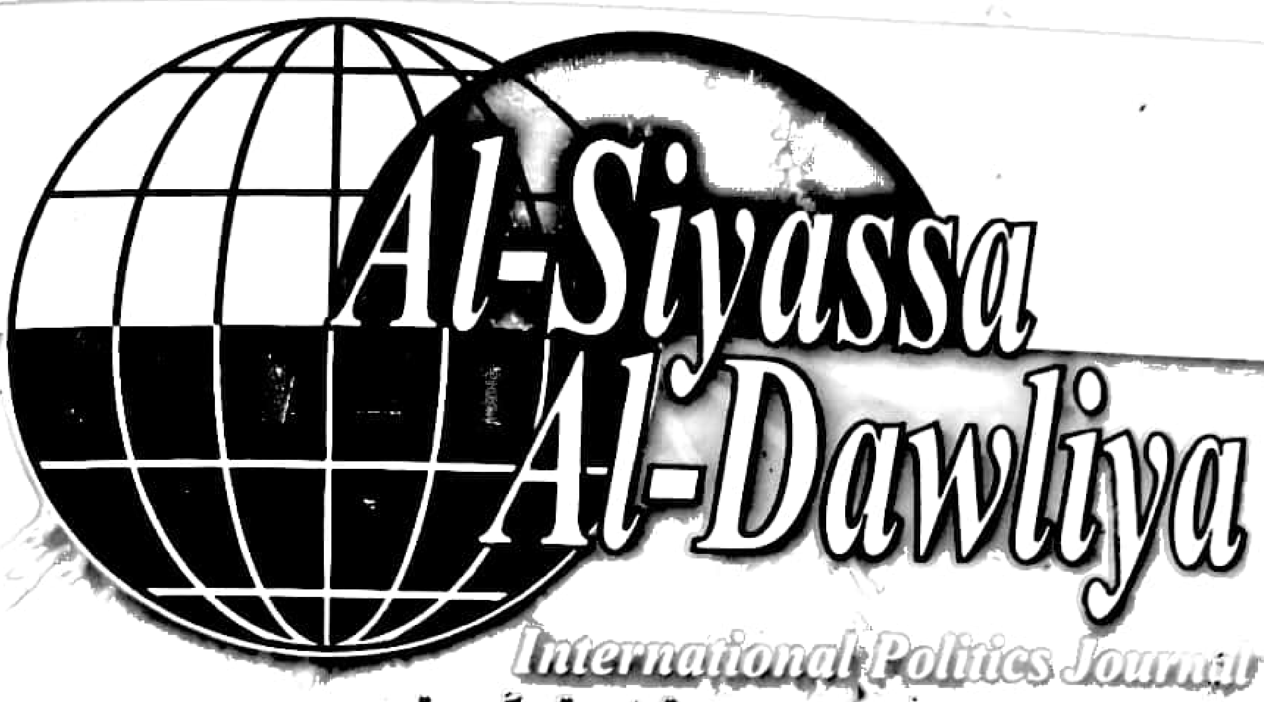
Selective Compilations

It is possible to retrieve selected compilations of past issues of the journal, extracted on topics of choice, for a fee to be specified according to individual requirements.

Internet

Al-Siyassa Al-Dawliya is available on the world wide web at www.siyassa.org.eg

• Issue No 169 July 2007 •



International Politics Journal

دوريـــة علميـــة محكمــــة

تصـــدر أوائل : ينـاير، أبـريـل، يـوليـــو، أكـــتــوبر عن مــؤســـســـة الأهرام

ملحق العدد (اسطوانة مجانية) :

الاقتصاد الإفريقى بين التكامل الإقليمى والمبادرات الدولية

تقارير دولية عن الاقتصاد الإفريقى

تقييم للمبادرات الدولية من أجل التنمية فى إفريقيا

التجمعات الإفريقية

وثائق وبروتوكولات التعاون

موقـــع السياسة الدولية على شبكـــة الإنترنـــت

www.siyassa.org.eg

قسم خاص باللغة الإنجليزية